تمت بید اضعف الطلاب الی ربه المجید
محمد ... الحسینی ...
... ۱۱۵۹

متن کتاب (لباب)
از علامه تاج الدین محمد بن محمد بن احمد تصنیف
المعروف بالفاضل الاسفراینی
شرح لباب المسمی بکشف الاعراب
از جلال الدین محمد بن محمد بن محمد التبریزی
الاسفرائنی تاریخ تألیف این شرح در
سنه ۷۴۰
شرح در ۲۶ سالگی این شرح را
از کشف الظنون نقل شد ۱۳۰۶
فضائلی

۳۵۵۵۹

تمت بید اضعف الطلاب الی ربه المجید
محمد ...
سلخ شهر شوال ...
... العامل ۱۱۵۹

متن کتاب (لباب)
از علامه تاج الدین محمد بن محمد بن احمد تصنیف
المعروف بالفاضل الاسفراینی
شرح لباب المسمی بکشف الاعراب
از جلال الدین محمد بن محمد بن احمد التبریزی
... فراغ از تألیف این شرح در
سنه ۷۴۰
شارح در ۲۶ سالگی این شرح را
نوشته است
از کشف الظنون نقل شد ۱۳۰۶

بسم الله الرحمن الرحيم

مع قلة البضاعة وقصور الباع في هذه الصناعة كيف الوصول الى سعاد ودونها قلل الجبال ودونهن حتوف
الرجل حافية ومالي مركب والكف صفر والطريق مخوف فابوا الا الالحاح لظنهم وبعض الظن اثم ان التحقيق
سهلت لي نفوسه وزينت لي مكائده وغوائله واشتكى لي غطاء حقائقه وانسح على ما استبهم على غيري من
دقائقه نقابه على المستعفي الحيل ورأيتني عاجزا عن الخلاف فعلمت الشروع في الفاظهم بلتمسهم
اجرى في شرح شرح سالما من الناظرين فكان هذا ان يصلحوا ما وقع فيه من الخطا اما من الناسخ
وعثور قلمه او من الشارح وقصور قدمه وسميته بكشف الاعراب في شرح اللباب والله اسأل
ان يجعله في موازين ثقلا ورجحانا ويثني عليه روحا وريحانا وهو على ذلك قدير وبالاجابة
جدير قال صاحب الكتاب اما المقدمة الى آخره اقول الكتاب مبني على مقدمة واربعة اقسام اما
المقدمة ففي شرح الكلم وما تركب منها وانواعها التي هي الاسم والفعل والحرف وتمييز بعضها عن بعض بالحدود
والعلامات توطئة للاقسام فالقسم الاول في الاعراب والثاني في المعرب وما اليه والثالث في العوامل والرابع في المبني
وسمي مقدمة لانحصار [illegible] في المتن ولما كان العلم بمفهوم الكلم وانواعها وما تركب منها سواء كان كلاما او لا مقدمة
لهذا الفن لان المقدمة بكسر الدال [illegible] على ما صرح به صاحب [illegible] من اصطلاح عبارة عما يتوقف
الشروع في المقصود بالذات عليه والمباحث المذكورة في هذه المقدمة بالنسبة الى النحو كذلك لان
النحو معرفة كيفية المركب فيما بين الكلم لتأدية اصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من كلام العرب ليحترز
بها عن الخطا في المركب ولا شك في توقف تلك المعرفة على المباحث المذكورة في هذه المقدمة فلذلك صدر
المصنف كتابه بها وانما قدم تعريف الكلم على تقسيمها لتوقف التقسيم على العلم بمورد القسمة اذ لو لم يعرف [illegible] ولكن
[illegible] من معنى الكلم [illegible] اصطلاحي وانما لم يتعرض لكونه معنى اصطلاحيا [illegible]
لان اللفظ اذا كان بحسب اصطلاح لمعنى وبحسب اللغة لمعنى آخر فاذا استعمل اهل ذلك الاصطلاح
لم يكن يحتاج الى التعرض لكون المعنى اصطلاحيا لكون كلامهم محمولا على اصطلاحهم واما اذا
فسروه بحسب اللغة فحقه ان يتعرض لكون المعنى لغويا فيقال مثلا الكلم عبارة في اللغة عن كذا
والكلام عن كذا وقوله هي جنس وفصل [illegible] وقوله اللفظ بمنزلة الجنس للكلم لانه يعم الصوت
الخارج عن فم الانسان سواء كان موضوعا لمعنى او لا وانما لم يذكر الصوت لانه كالجنس البعيد
واللفظ كالجنس القريب وكان بالذكر اولى وباقي الحد بمنزلة الفصل فقوله الموضوع لمعنى احترازا عن
المهملات وعن الالفاظ الدالة على المعاني بالطبع كدلالة [illegible] على اذى الصدر وقوله مفردا
احترازا عن نحو [illegible] وغلام زيد والرجل [illegible] وخمسة عشر عددا [illegible] وتأبط شرا
علما لكون كل واحد منها مركبا من كلمتين وقوله مفردا نصب على الحال وذو الحال اما الضمير المستكن
في الموضوع العائد الى اللفظ واما المعنى لان الافراد يوصف به اللفظ تارة كما فعل صاحب الكافي
حيث قال الكلم هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ويوصف به المعنى اخرى كما فعل الزمخشري حيث قال
الكلمة هو اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع [illegible] لان معناه انه لا يكون للفظ جزء دال على جزء معناه [illegible]

عن مثل عبد الله علما لان له جزءا دالا على معنى في بعض الاحوال لانه منقول عن عبد الله مضافا والكل واحد من
المضاف والمضاف اليه دلالة على بعض معنى العلم الاضافي واما الثاني فليس معناه ان لا يكون للمعنى جزء كالجزء
والوضع بل المراد ان لا يكون للمعنى جزء يدل عليه جزء اللفظ ووجه خروجه عن قوله
مفردا عن الصور المذكورة على التقدير الاول ان كل واحد من الصور المذكورة لا يصدق عليه حد
اللفظ المفرد لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى في كل واحد منها في الجملة اما في زيد قائم وغلام زيد وخمسة عشر
عدد او قطا مر واما في الرجل فلان اللام يدل على الجنس او التعريف او العهد ورجل يدل على المذكر
العاقل فلكل جزء دلالة على بعض المعنى وفي ضرب المذكر العاقل ومجموعهما يدل على المعهود واما
في عبد الله علما فلكونه منقولا عن عبد الله مضافا واما في خمسة عشر علما فلكونه منقولا عن خمسة عشر عددا واما
في تأبط شرا علما فلكونه منقولا عن تأبط شرا جملة ووجه خروجها على التقدير الثاني ظاهر للمتأمل
واعلم ان وصف اللفظ بالافراد اولى من وصف المعنى به لان افراد المعنى انما هو بواسطة افراد
اللفظ الدال عليه وليس افراد اللفظ بواسطة افراد المعنى فوصف اللفظ بالافراد اولى ولا يرد على
الحد لفظ ونحوه لان الجنس يتناول ما كان حقيقة كزيد في زيد قائم وما كان حكما كالضمير المستكن في
قم وبه اندفع ما قيل من ان المنوي في ضرب كلمة اتفاقا والحد لا يصدق عليه لانه ليس بلفظ
وانما قلنا انه اندفع لانه ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة التأكيد والعطف عليه وفيه نظر
لان الملفوظ مسموع والمنوي في ضرب ليس بمسموع فكيف يكون ملفوظا ولذلك قال صاحب التسهيل
الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا او تقديرا او منوي معه كذلك لادخال فاعل افعل وتفعل
ونحوهما كالضمير في ضربه واورد الفعل المضارع فقيل هو كلمة اتفاقا والحد لا يصدق عليه لدلالة
حرف المضارعة على المتكلم والمخاطب والغائب ودلالة باقي الحروف على معنى الحدث ورد بانا لا نسلم ان باقي
الحروف يدل على معنى الحدث لان الباقي لا يمكن التلفظ به فلا يمكن ان يلفظ به فلا يكون لفظا دالا على
معنى لعدم كونه لفظا واورد عليه فقيل المركب ما يدل جزء لفظه على جزء معناه ومن البين ان الباقي
يدل على الحدث حالة التركيب وهذا القدر كاف في المركب والجواب عن الايراد ان المنع دلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى في الفعل المضارع اذ مجموع لفظ يضرب يدل على حدث صادر عن غائب مثلا والا
لمنع ان يقال الفعل المضارع ليس من المفردات بدليل احتمال الصدق والكذب وما ذكره الشيخ
ابو علي في الشفاء من الوقف بين العاقل غير محتمل الصدق والكذب
وعيسى كامشي ونمشي وتمشي مجهولا انما ضعيف لما بين في محله فان قيل احتمال الفعل المضارع
للصدق والكذب انما هو بواسطة الضمير المستتر فيه ولا شك انه مع الضمير ليس من المفردات والكلام
فيه بدون الضمير وكذا الماضي لذلك اجيب بان اكثر الناس ممن لا وقوف له على علم النحو
ولا تقدير الضمائر يحكمون على نحو ضرب باحتمال الصدق والكذب فلا يكون بواسطة الضمير المستكن ولا
ينظر الى دخول ذلك فيه مثلا لكونه حتى اهمل كون ابهل كلاما بالاجماع الاول الى ذي غير حتى اهمل ولا لنا لم ان يكون ذو نوعه

ما نويه المنوي معه كذلك حج

فلا

فعلا كان اهمل فعل بالعكس ... بل تكون اهمل كلاما وروية كلمة لا ماثل اللازم على المصنف
ان سمى الكلمة هي اللفظ كما ذكره الزمخشري والسكاكي لان تذكير الخبر عند تأنيث المخبر عنه جائز اذا كان
الخبر مصدرا لتساوي المذكر والمؤنث وفيه نظر لان اللفظ المصدر غير ان بدليل وضعه الموضوع
اذ اللفظ لا يكون موضعها بل الموضوع هو الملفوظ اللهم الا ان يقال ذكر الخبر نظرا الى لفظ الخبر لا الى
معناه كقوله لو كانا ... قال ابن الحاجب اللفظ اولى من اللفظ لانه ان اريد باللفظ
اطلاق عام اللفظ كقصر به ما بينهما لان اوله حرف واحد وان اريد عدد مخصوص بقي الالتباس
مشوبا به وان اريد معنى اللفظ كان اللفظ اولى لاختصاره ورفع الاجمال وقيل عليه المراد باللفظ اللازم
الملفوظ به دفعا والصرف وفيه اعني ... كم من المعاني وفيه نظر وقال صاحب التسهيل
اللفظ اولى مما ذكر من اللفظ لان اطلاق اللفظ على الكلمة من باب اطلاق المصدر على المفعول به كقولهم
للمأكول حلو وللمنسوج نسج والمشهور في هذا استعمال المصدر بغير المجرور كالثاني. قال
الى الحرف انها الكلمة اما اسم او فعل او حرف لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول
اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة التي هي الماضي والحاضر والآتي والثاني الاسم والاول الفعل ومعنى
قولنا الاسم يدل على معنى في نفسه انه مستقل بالافادة ومعنى استقلالها بها على سبيل التوسع وان
تم الجواب به كقولك زيد لمن قال من جاء والفعل ايضا مستقل بهذا المعنى لانه يصح ان يقال
لمن قال ما ذا فعل زيد ضرب بخلاف الحرف فانه لا يصح ان يقال في او على لمن قال اين زيد اذ لا فرق
الا ان يقال في الدار او على السطح مثلا فان قلت التقسيم فاسد لان مورد القسمة كلمة وكل كلمة
اما اسم او فعل او حرف فان كان اسما لم يتناول الفعل والحرف وان كان فعلا لم يتناول الاسم والحرف
وان كان حرفا لم يتناول الاسم والفعل فلا يكون مورد القسمة شاملا للاقسام قلت لا نسلم
لا صغرى بحث الاوسط في مادتي تم من القياس ولا نسلم لان الحكم في الكبرى على جزئيات الكلمة ومورد
القسمة مفهوم الكلمة وايضا لانه ان مورد القسمة لو كان اسما لم يتناول الفعل والحرف وانما يكون
كذلك لو لم يكن اسما في بعض الصور فعلا في بعض وحرفا في بعض آخر فانا نطبق لا
يمكن بل يجب اتصافها بالامور المتنافية لتحققها في الصور المتغيرة والضمير في قوله في نفسه راجع
الى المعنى وباق يظهر قوله اي ولكل واحد من الاسم والفعل والحرف حد وعلامات
فحذف المضاف اليه وعوض عنه التنوين والمراد بالحد المعرف الشامل على الجنس والفصل وبالعلامة ما لا يوجد
الا في افراد النوع الذي هي علامة له والحد يعرف المحدود ويعرفه والعلامة لا يوجد الا معها
فانه اذا وجد اللام مثلا وجد الاسم ولا يلزم من عدم اللام عدم الاسم وحد كل واحد من هذه الثلاثة
علم من التقسيم السابق لدلالته على القدر المشترك الذي هو الجنس والمميز الذي هو الفصل فان قلت
حد الاسم غير جامع وحد الفعل غير مانع لخروج اسم الفاعل العامل نحو قولك انا ضارب زيدا غدا
عن الاول ودخوله في الثاني قلت المعنى الاول ان يوحد الازمنة ان يدل اللفظ على احدها وضعا ودلالة اسم الفاعل

أو لام

معنى ... هو منوقت

وفيه منع لانا ذكرنا ما لم يرتض المؤلف بذلك في الصور والحق ما ذكرنا من قبل في الخارجية والكلام واحد منها

العالم علما ليس بالوضع بل بالعرض فيهم من ولك نحو ضارب اصلا وما سبق على ما ذكرنا ان النحاة
حكموا على الفعلين في قولنا ان ضربت ضربت لكونهما ماضيين لدلالتهما على المضي وضعا وان عرض
دلالتهما على الاستقبال بواسطة حرف الشرط وعكس حكمهم على الفعل في قولنا لم نضرب لكونه
مستقبلا وان عرض دلالته على المضي بواسطة لم وعلامات الاسماء والافعال والحروف كثيرة
والمصنف ذكر في هذا الكتاب اشهرها **باب اول** في الاسم الجامد انما قدم علامات
الاسم على علامات شقيقيه لتقدمه وضعا لاحتياجهما اليه لا فائدة واستغنائه عنهما فيها فمنها
علامات الاسم جواز الاسناد اليه اى لا يجوز ان يسند الشيء الى الفعل والحرف اما الفعل فلانه مسند
دائما ملزوم حسن الحديث الزم وقوعه مسندا اليه مسندا اليه معا وهو غير جائز ونحو يطير لانه يكون
باعتبارين وامتناعه ممنوع ويستدعي جوازه نحو ضارب زيد بانه لا يجوز مثله في الفعل واما الحروف فلان
مانع مسند اليه مستلزم الافادة والحرف ليس كذلك قوله ونحو زعموا جواب سوال بان زعموا
فعل بالاجماع النحاة وقد وقع مسندا اليه في قولهم زعموا مطية الكذب وكذا آمنوا فعل باجماعهم وقد
وقع مسندا اليه في قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا والجواب ان الفعلين ماولان وما وبليهما انهما محمولان
على اللفظ كانه قيل لفظ زعموا مطية الكذب واذا قيل لهم لفظ آمنوا لان مطية الكذب ليس
معنى زعموا والمقول للمنافقين ليس معنى آمنوا وحده اذ المقول انما يكون لفظا ولا يكون الاخبار
عن معنى الفعل وهو ممتنع وانما كان هذا تاويلا لان التاويل صرف اللفظ عن ظاهره الى المحتمل
المرجوح ومرامه فيما نحن فيه كذلك لان الظاهر ان تراد بزعموا وآمنوا معناهما لا على لفظهما
صرف كلاهما عن ظاهرهما وقيل في معنى قولهم زعموا مطية الكذب ان الرجل اذا اراد المسير الى
بلد ركب مطيته وسار حتى يقضي حاجته فشبه ما يقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل به الى غرضه
من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها الى الحاجة وانما يقال زعموا في حديث لا سند له
ولا ثبت فيه وانما يحكى على سبيل البلاغ وعليه قوله عليكم بئس مطية الرجل زعموا وفي الآية
انه اذا قيل للمنافقين آمنوا كما آمن رسول الله واصحابه او كما آمن اصحابكم واخوانكم الذين
فارقوا دينكم وهم ناس من اليهود او كما آمن الموصوفون بكمال الانسانية او كما آمن الناس
كلهم تنزيلا لغير المؤمنين منزلة البهائم في فقد التمييز بين الحق والباطل اجابوا وقالوا انؤمن اي
لا نؤمن ونسبوا المؤمنين الى السفه والخفة والعقل عنادا قوله ونحو تسمع بالمعيدي جواب سوال آخر
وهو ان تسمع فعل وقد وقع مسندا اليه في قول من قال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والجواب
ان الممتنع هو الاخبار عن معنى الفعل وههنا الاخبار عن معنى المصدر وله وجهان الاول ان
اصله ان تسمع فحذف ان وازيل اثره عن اللفظ ونظيره قول طرفة بن العبد
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى • وان اشهد اللذات هل انت مخلدي • على رواية
رفع لفظ احضر لا على رواية نصبه لانه على رواية الرفع يكون من باب حذف ان وعلى رواية النصب من باب اضمار

والوقف

والوقف فيهما ان الحذف ترك الشيء من اللفظ مع ازالة اثره والاضمار تركه مع بقاء اثره وانما قلت ان احضر
في البيت على رواية الرفع من باب حذف ان لان قوله وان اشهد اللذات معطوف عليه والمعطوف في تقدير
المفرد فلو لم يكن المعطوف عليه كذلك لزم عطف المفرد على الجملة وهو غير مستقيم والدليل على الحذف
في قولهم تسمع بالمعيدي ان الدليل دل على امتناع وقوع الفعل مسندا اليه ولو لم يحمل على ذلك لزم
اهمال ذلك الدليل ولا دليل عليه الثاني ان تسمع منزل منزلة السماع ونظيره قول عروة ابن الورد
فقالوا ما تشاء فقلت الهو • الى الاصباح آثر ذي اثير • لان الهو منزل منزلة اللهو لان قوله ماتشاء
مفرد فجوابه ان يجاب بالمفرد وتنزيل الفعل منزلة المفرد اما باضمار ان ولا سبيل اليه في البيت لان الهو
مرفوع واما بحذفه ولا سبيل اليه ايضا لان السوال عما يشاء في الحال فان الذي هو علم الاستقبال
لا يناسب المقام واما منزل الفعل منزلة المصدر وهو المتعين فوجب المصير اليه والفرق بين الوجهين
ان الاول التزم للحذف والثاني التزم للمجاز لان معنى المصدر جزء معنى الفعل واطلاق اسم الكل
على الجزء من صور المجاز قال الجوهري المعيدي تصغير معدي منسوب الى معد وانما خففت
الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وكان المعيدي رجلا متصغرا محتقر الصورة
فقيل في حقه تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ويقال المرء باصغريه لسانه وقلبه في حق من هو طرفه ظاهر
واما شعره فاللهو اللعب ويكنى به عن الجماع وقوله آثر ذي اثير اي اول كل شيء على ما صرح به
الجوهري وقيل لا يعرف معناه المتقدم من قولك هو آثري اي الذي اوثره واقدمه يقال فلان
اثير عند الملك اي متقدم وقوله ذي اثير من باب اضافة المسمى الى الاسم كقوله عزمت على اقامة ذي صباح
والذي اثير هو الاول والمعنى اول كل متقدم نهى حال عن اللهو وقيل قال لا معنى لقولهم آثر ذي
ذا آثر اما اقبل فانما علينا من التاكيد فيكون قوله آثر حالا عن فاعل اللهو ومعنى البيت سالوني
عن مرادي فقلت مرادي اللهو من اول الليل الى الصباح واعلم ان في الاخبار عن الفعل مفصلا
لابد منه وهو ان الفعل مثلا اما ان يخبر عن لفظه او عن معناه وعلى الثاني اما ان يعبر عن الفعل بلفظه
او بغير لفظه وعلى الاول وهو ان يعبر عنه بلفظ الفعل اما ان يعبر عنه مع ضميمة او مجرد لفظه فالاقسام
اربعة الاول ان يخبر عن لفظ الفعل وهو جائز كقولك ضرب مركب من ثلاثة احرف او منسوخ الآخر
ونحوهما والثاني ان يخبر عن معنى الفعل معبرا عنه بغير لفظه وهو ايضا جائز كقولك الفعل كلمة والثالث
ان يخبر عن معنى الفعل معبرا عنه بلفظه مع الضميمة وهو ايضا جائز كقولك معنى ضرب عشرين في والرابع
ان يخبر عن معنى الفعل معبرا عنه بمجرد لفظه وهو الممتنع وكذا الفصل في الحرف **باب** ومنها دخول
حرف التعريف **اول** من علامات الاسم دخول حرف التعريف بالاستقراء وانما قال حرف التعريف ولم
يقل لام التعريف ليشمل ميمه في لغة اهل اليمن وحرف النداء وليصح على المذهبين لان سيبويه ذهب الى
ان حرف التعريف اللام وحدها والخليل الى ان حرف التعريف ال كهل وبل قوله ونحو يستخرج جواب سوال
وهو ان يستخرج فعل وقد دخل اللام في قول ذي الخرق الطهوي • يستخرج اليربوع من نافقائه • ومن جحره بالشيحة اليتقصع •

الطهوي

ثان

ونحو قول الآخر: ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فالجواب انه

وفيه نظر لان السوال غير مختص بان اللام في المتنين ليست لام التعريف بل هي موصولة والكلام في

لام التعريف اليربوع حيوان معروف والنافقاء احدى جحرته كالقاصعاء والسقاء والدماء الراهطا

وقوله بالشيحاء اي السالك يسمى شيحاء وهو الذي سال له بالنار وشد درهمه والبا بمعنى في اي مجرته

الكاين فيما بين الشيح ويمكن ان تكون للمصاحبة اي من حجره المتلبس بالشيح لانها تنبت حوله والسقع

صفة للجحر لا اليربوع لبعض والمعنى ان الصيادين يستخرجون اليربوع من نافقائه ومن جحره الذي يتقصع فيه

وفي بعض الحواشي انه يروى ذي الشيح على هذا تكون صفة للجحر وعلى رواية البا يكون حالا قوله واما

نحو اشد الجهل جواب سوال آخر وهو ان هل حرف وقد دخل اللام عليه الجواب عنه من وجهين

الاول انه جعل اسما ولذلك شدد لامه وجعل مضافا اليه لان الحرف اذا جعل اسما يا دخال اللام عليها

او باعرابها شدد منها ما هو على حرفين لانه يزاد في آخرها حرف من جنسه ثم يدغم آخرها انه يرا لالف

فانك تزيد عليها مثلها ثم تدغمها لانها تقلب همزة لامتناع التقاء الساكنين قال حسان في النبي صلعم

تمام لا اقط الا في منهتين لولا التشهد لم تسمع لهم لا، وقال آخر: ليت شعري واين مني ليت

ان ليتا وان لو اعنا. والثاني انه من هذه اي خارج عن كلام الفصحاء والكلام في كلامهم قال

الجوهري قال الخليل قلت لابي الدقيش هل لك في زبدة قال اشد الهل وذكرها غيرون القضا ون قال السيد

الهل قال ابن السكيت اي اقبل هل لك في كذا فيقول هل لك فيه حاجة يخرج الحاصد العلم به

والودك الدسم والضبارون جمع ضيزن وهو السنور الذكر شبه نشاطا لارتقاء التي يعانيه النهروع بعيون

الضيارون في الهيئة الحاصلة من مشاركته مع الاقران وملق من شبه الحسي بالحسي بجامع حسي ومعنى

قوله اشد الجهل الطبيان الرغبة قال ومنها دخول حرف الجر الى آخره اقول من علامات الاسم

دخول حرف الجر لان حرف الجر وضع للافضا بمعنى الى اسم فلا يوجد الا في الاسم ولان المجرور مخبر عنه في

المعنى لان معنى قولك مررت بزيد وقع مروري به قوله ونحو جواب سوال وهو ان نام فعل اجماعا وقد دخل

البا عليه آخر الرجز: والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه والجواب انه ماول ويأوله

على ما ذكره صاحب الاسرار انه صفة موصوف محذوف والتقدير والله ما ليلي بليل نام صاحبه فحذف

الموصوف واقيم الصفة مقامه واللبان بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر بمعنى اللين ومعنى البيت الشكاية

عن سوء الحال في الليل قوله وكذا قولهم جواب سوال آخر وهو ان نعم وبئس فعلان وقد دخل عليهما الباء

في قول العرب نعم السير على بئس العير ونظيره قول من بشر بمولودة له وقيل نعم المولودة مولودتك

تجاب بنعم المولودة نصرتها بكاء وبرها سرقة والجواب ان كل واحد مما ذكرتم ماول والتقدير

نعم السير على عير مقول فيه بئس العير اي على عير مقال في حقه ذلك وما هي مولودة نعم المولود اي ليست

مولودة يقال في حقها ذلك على ان كلا اصل نعم وبئس مختلف فيه لان البصريين والكسائي

ذهبوا الى انهما فعلان والكوفيون ذهبوا الى انهما اسمان واذا كان الامر كذلك سقط السوال لجواز ان يكون الفاعل

ممن

تعلق

قوله

بئس

ممن يقول باسميتهما والعير الحمار والمعنى وصف النسق بالالة ووصف المركب بالسير ومنها التنوين

اقول اعلم ان التنوين في الاصل مصدر قولك نونت الكلمة اي الحقت آخرها نونا ساكنة مثل نون

زيد ثم اطلق التنوين على نفس النون مجازا فاشتهر هذا الاطلاق في عرف النحاة حتى انهم لم يفهموا

من التنوين الا النون قوله انواع الاول تنوين المكانة ويسمى تنوين الصرف وهو الذي يدل على ان ملحقه

من الاسماء منصرف كزيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو الذي يلحق آخر الاسم المبني ليدل على ان

معناه غير معين كقولك صه بالتنوين فان معناه اسكت سكوتا ما كلاما فيما اذا لم ينون فان معناه اسكت

السكوت ومنه قولك ايه ونحوه الثالث تنوين العوض وهو الذي يلحق آخر المضاف عوضا عن

المضاف اليه وانى تنوين عوضا منه كما في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها قوله يومئذ تحدث اخبارها

والاصل يوم اذ زلزلت الارض زلزالها واخرجت الارض اثقالها وقال الانسان ما لها فحذف الجمل

الثلاث واتى بتنوين العوض للاختصار فالتقى ساكنان الذال والتنوين فكسر الذال لان الساكن اذا

حرك حرك بالكسر والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع ولا يكون الا في جمع مونث بالالف والتاء

نحو مسلمات فان تنوينه في مقابلة نون مسلمين وبحسب ان النحاة لما راوا ان التاء في مسلمات كانها عوض

من التاء في مسلمة توهموا ان الجمع لم يحصل الا بحرف مد والحقوا آخره نونا يحصل به كما حصل الجمع بزيادة

الاولى منهما في والثانية نون واتفق حكم التنوين في الشبه في السقوط لانهما يسقطان اذا استعملا مضافا

نحو رايت مسلماتك ومسلميك وسقطا اذا وقف كما رايت مسلمات البلد ومسلمي البلد وهذا معنى كون

نون مسلمات في مقابلة نون مسلمين والخامس تنوين الترنم وهو الذي يلحق آخر الابيات للتطريب

وتحسين الانشاد وغلب عليه من الاول ما يلحق القافية المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق والثاني المطلقة

هي القافية التي في آخرها حرف من حروف المد واللين وهي الالف والواو والياء كقول جرير: اقلي اللوم

عاذل والعتابا وقول الآخر: سقيت الغيث ايتها الخيامو وقول امرئ القيس: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي

وكل واحد من الالف والكسرة والواو يسمى حرف الاطلاق فاذا وضع حرف الاطلاق والحق بآخر

القافية التنوين مثل العتابا والخيامو ومنزلي كان التنوين تنوين الترنم والثاني

ما يلحق القافية المقيدة وهي التي في آخرها حرف ساكن صحيح كقول روبة: وقاتم الاعماق خاوي المخترق

مشتبه الاعلام لماع الخفقن وهذا يسمى التنوين الغالي لمجاوزته حد الوزن الا ترى انه يلحق القافية

بعد استيفاء البيت اجزاءه لان القاف في قول روبة ... وزن البيت من الرجز

والقاف ... النون ... بخلاف النون في قول امرئ القيس ... لان النون

في قوله منزل ... من الطويل والحركة التي قبل التنوين الغالي كحركة

القاف في قول روبة تسمى الغلو ويجوز فيها الكسر والفتح اما الكسر فلان النون الملحق الكلمة الساكنة

بكسر القاف لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الفتح فللخفة واذا عرفت هذا فنقول من علامات

الاسم التنوين ... الترنم ... بان التنوين نون ساكنة يلحق آخر الاسم ... الكلام

يقول جاني غلام بالتنوين اذا اردت قطعه عن الاضافة ويقول جاني غلام زيد باسقاط التنوين من غلام
وانما هو في آخره اذا اردت قطعه على زيد للقطع الحقيقي لم يتصور الا في الاسم لان الفعل يحتاج الى فاعل
ظاهر نحو خرج زيد او مضمر نحو زيد خرج والحرف يحتاج الى الاسم والفعل فثبت ان التنوين من
خصائص الاسم نص اما ذكره وفيه نظر لانه لا يساعده تنوين اسم الفاعل ونحوه ولا حاجة الى ان تخص تنوين المقابلة
بالاسم وهو بالتكلف الحق ان تخص تنوين التمكين بالاسم لانه اخف الكلم والفعل والحرف لا يتمكنان
به وتخص تنوين التنكير به لانه للتمييز بين المعرفة والنكرة والفعل والحرف لم يثبت لهما التنوين فلم يحتاجا
الى التمييز وتخص تنوين العوض به لانه لا يلحق الا المضاف لا يكون الا اسما ما يجيء وتخص تنوين المقابلة
به لاختصاص الجمع بالالف والتاء بالاسماء وانما استثنينا تنوين الترنم لانه يوجد في الفعل كما في قوله
وقولي ان اصبت لقد اصابا لانه يوجد في الاسم غير متمكن والمصنف اشار الى تنوين التمكين بقوله
زيد والى تنوين التنكير بقوله صه والى تنوين العوض بقوله اذ واما لم يمثل لتنوين المقابلة كما قال الشيخ
لئلا يظن ان كسر الذال كسر اعراب لكونه مضافا الى اذ لأن هذا الوهم لا يتصور في اذ ولم يتعرض
لتنوين المقابلة واعتذر الثاني عنه بان اصل ادخال تنوين المقابلة تحت تنوين التمكين وفيه نظر لانا
لو سلمنا ان مسلمات ثبت التنوين فيه ولو كان دالا على تمكن الاسم لسقط لعدم انصراف مسلمات
للعلمية والتانيث قوله ولا يرد عليه جواب سؤال وهو ان لو حرف وقد دخل التنوين عليه في قول الشاعر
الأمَ على لوٍ ولو كنت عالما باذناب لوٍ لم تفتني اوائله والجواب عنه ان التنوين انما دخل
على لو لانه جعل اسما ولذلك شدد لانه ادخل حرف الجر عليه وافصح اذناب اليه قوله على لو
اي على التمني وانما نقل لو من الشرط الى التمني ... والمعنى لا تلومني
اللام على التمني ولو كنت عالما بعواقب الامور التي تمنيتها لما تمنيت اوائلها اي لما التبس علي
مواقع **قال** ومنها الاضافة الى آخره **اقول** من علامات الاسم وقوعه مضافا لان فائدة
الاضافة اما التعريف او التخصيص او التخفيف اللفظي وشيء منها لا يتصور في غير الاسم اما التعريف
والتخصيص فلكونهما صفتان للمعنى والموصوف بهما من خواص الاسم ... واما التخفيف فلانه انما يكون
بحذف التنوين او نون التثنية وشيء منها لا يوجد في غير الاسم والظاهر ان مراد المصنف بقوله ومنها الاضافة
ما ذكرناه لا كون الاسم مضافا اليه كما جوزه الثاني لوجهين الاول انه لو كان المراد ذلك لقال ومنها
الاضافة اليه كما قال وجواز الاسناد اليه لان حذف لفظ اليه يكون مخلا بالمعنى ح الثاني انه
لو كان المراد ذلك لذكر بادل نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ... لكون ... وليس
كذلك ولذلك قال ... بهذه العبارة وكونه مضافا ... **قال**
ومنها التثنية **اقول** من علامات الاسم التثنية لان الفعل لدلالته على الحدث والكثير على السواء
لا يتصور فيه معنى التثنية وموضوع التثنية الحرف لعدم استقلاله بافادة المعنى لا يتصور
واعلم ان ... الشيء ان يكون الاسم باعتباره مكررا ... قال ... التثنية كان ... والتكثير

فارغ

فان تمسكت بدعوى نحن في شك ... وقد جعل العرب ... فاقتصروا على الاسم الاول والحقوا
علامة وهي الالف والنون المكسورة في الرفع والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة في النصب والجر
اما الالف والياء فلانه بدل ... ذلك الاسم مثله واما النون فللعوض عن الحركة والتنوين
في المفرد لانه لا يجوز الاخلال بهما من وجه لان الاصل بقاء ما كان على ما كان ثم ان التنوين يدل
على تمكن الاسم فيعد النون عوضا عنهما فان قلت النون في الرجلان واحدان لا يصح عوضا عن
التنوين وفي عصوان لا يصح عوضا عن الحركة قلت المراد ان النون يكون عوضا عن التنوين
وحده او عن الحركة وحدها او عن المجموع فبطل ما ذكرتم وقيل المراد بالتنوين والحركة ما يستحقه
الكلمة بالاصالة منهما وعدمه في الرجل واحد للتنوين وفي عصا للاعلال فلما زال التنوين بالتثنية
لوجوب السكون وزال الاعلال بها لوقوع الحرف بعد الواو استحق الاسم جميعا التنوين والحركة لفظا فاندفع هذا
ايضا سقط السؤال واما وصف النون بالكسر فلان ما قبلها لان ما دخل الالف لا يكون الا ساكنا وكسر
النون للفرق بين التثنية والجمع وانما لم يعكس لان الجمع الذي هو اثقل من الاسم الذي هو اخف اولى
ولم يكتف على الفرق بين ... في حركة ما قبل الياء ايضا لسقوط النون كثيرا او المراد بالنون
المكسورة النون المكسورة ايضا لئلا يرد نحو قنوان في الجمع قال الثاني كان حقه ان يذكر ان يكون الاسم
جنسا كما ذكره في الجمع وكان العكس اولى فانه ... حيضتين او طهرين للحيض وطهر وفيه نظر
لان لفظ المثنى مغن عما ذكره اذ المثلان المتفقان في الماهية المختلفان في العوارض اللذان يطلق
عليهما اسم واحد وقد ذكر لفظ جنس في الجمع لعدم استعمال لفظ المثلية على ان قوله القرآن لم يستعمل
لحيض وطهر ممنوع لانه جوزه بعض الفضلاء وان منع آخرون **قال** وان كان مقصورا ...
اقول الاسم الذي يراد تثنيته اما صحيح او ملحق به وهو الذي في آخره واو او ياء ما قبلها
ساكن ... اولا هذا ولا ذاك وعلى الثالث اما ان يكون آخره الفا مقصورا او همزة ممدودا او لا هذا
ولا ذاك والمصنف ذكر حكم قسمين منها اعني الذي آخره الف مقصور والذي آخره الف ممدود
لان الحكم في الباقي يعلم من التعريف المذكور اذ لا اعلال فيه ... لانه يقال في تثنية زيد
ودلو والغازي والقاضي مثلا زيدان ودلوان والغازيان والقاضيان واذا عرفت هذا فنقول
الذي آخره الف مقصور اما ثلاثي او غيره فان كان ثلاثيا فالفه اما عن واو او ياء فان كانت
عن واو قلبت واوا ورد الشيء الى اصله كعصوان وان كانت عن ياء قلبت ياء لذلك ايضا كرحيان
وان كانت غير ... قلبت ياء سواء كانت عن واو كملهيان او عن ياء كمرميان او زائدة كحبليان
لثقل الواو وكثرة حروف الكلمة ... وقيل مذروان جواب سؤال وهو ان مذروى غير ثلاثي ... ذكرتم
لتبدل في تثنيته مذريان والثاني باطل لان المسموع مذروان والجواب ان كلامنا فيما آخره
الف وهذا اللفظ لم يثبت ... لعدم استعمال ... كان الف ليس في آخره بل هو كالمفرد في وسط
واو صحيح كشقاوة والمذروان طرفا الالية ... من الرجل ...

مما جا بنا الراس وانما لم يسر خلاف المصور في الشيء على حالها لان له اهلا لاستقل الحركة التي لا تنقل من

في التثنية ولا يمكن الحذف لانه يلتبس بالمفرد في الرفع ومضافا تشعين الطلب والتكل آخر الفتكرون

اما ان يكون همزة اصلية او منقلبة عن الف التانيث او لا هذا ولا ذاك فان كان الاول فتثبت الهمزة

الاصلية لانها وامكان بقائها كقراآن من قرا يقرا والقراء المتنسك فانه جمع العبادات قال الشيخ ٢

بيضاء تصطاد الغوي فتسبي بالحسن قلب المسلم القرا. وان كان الثاني قلب الهمزة واوا لان فيه

بينها وبين اصلها لان الهمزة من جنس الف قلب همزة لم يكن ماثلة بلا فرق وتعين الواو

لانها لكونها ابدلت عن اليا انسب بها بالالف ولان بين الهمزة والواو تعارضا كما في ترقت

فانه يقال فيها افيت وذلك كحمراوان لان همزة حمراء منقلبة عن الف التانيث خلافا للكوفيين ومن الاخفش

على ما ذكر صاحب التسهيل فانهم ذهبوا الى ان الهمزة في امثال هذه الصور موضوعة للتانيث

عند البصريين كان اصل حمراء مثلا حمرى بالالف [illegible] اذ الاصل في التانيث عندهم

القصر الخفيف قالوا انه يبدل الهمزة الف [illegible] توسعة اللغة وتكثيرا لابنية التانيث لانه

الحاصل في بناء ان مقصورا وممدودا فالتقى الفان ولم يمكن حذف احدهما والاصلة الزيادة

فحركت الثانية لان التغيير بالحركة اولى وخصت الاخر لان الطرف اولى بالتغيير اذ الاوساط محمية

على ما قيل كانت في الوسط المحمية فاكتنفت بها الحوادث حتى اصبحت طرفا. والذي يتطلب

من مذهب الكوفيين ان يكون [illegible] في غير صورة التنازع بالاجماع وكون الهمزة

حرفا ثابتا في غيرها منتفيا بالاجماع وابدال الهمزة من حرف بعد الف زائدة ما ينبغي الاجماع فالحكم

بكون الهمزة المتنازع فيها مبدلة من [illegible] سماع [illegible] وان كان الثالث

فيجوز فيه الوجهان ان تقاه الى الاصل كساآن ورداآن وكساوان ورداوان لكون الهمزة

فيشبه همزة قراء من حيث [illegible] من حيث انها بدل من حرف اصلي وهمزة حمراء من حيث [illegible]

الابدال منها لحال الوجهان [illegible] ومعنى هذا التقسيم ان يجوز في الهمزة الزائدة

للالحاق كعلباء لعصبة العنق وحرباء [illegible] والقلب الى الواو كما قيل به لدخوله

في قوله وثنه بالوجهين وقيل لا يجوز فيها الا ابقاء ولو قال المصنف [illegible] كلم الاصلية

وتضمن للالحاق قوله ولا تحذف تاء التانيث الى لا تحذف تاء التانيث لاجل التثنية فرقا عن ترقيع

البنا من المذكر بالمؤنث في التثنية [illegible] عن خصيان واليان فانه حذف التاء منهما والوجه

فيهما لرفع التثنية كما في مذروان وبحيان ايضا قال عنترة [illegible] مبتما يلتقي قرين ترجف

روانف اليتيك [illegible] فان الحمل ينزع خصيتاه

فيصبح جائرا قرح الجان قال وسط الجمع اول من علامات الجمع لما معناه في الشيء

بالجمع [illegible] التكسير جمع المذكر او المؤنث والاول جمع المصحح للمذكر

وطريقه ان الحق باخر الاسم واو مضموم ما قبلها اما لفظا او تقديرا ونون مفتوح في حال الرفع وياء مكسور ما قبلها

حائرا اي خاشرا [illegible] الجان [illegible] الذنب

صح

اما

اما لفظا او تقديرا ونون مفتوح في حالتي النصب والجر فالحق باوله الواو والياء [illegible] بان موسى [illegible]

اكثر من جنس والكلم الثاني وهو النون المفتوح للعوض عن الشيئين اعني الحركة والتنوين [illegible]

والواو مضموم ما قبلها لفظا كانه مسلمون والمضموم ما قبلها تقديرا كانه مصطفون بفتح الفاء وسكون الواو

لان اصله مصطفيون بفتح الفاء وضم الياء على وزن مفتعلون [illegible] حركة الياء واسقطت [illegible]

فالتقى ساكنان على غرض حذف الالف لدلالة الواو على معنى الجمع وقال الواو في التقدير مضمومة

وهو المراد بالضم التقديري والياء المكسور ما قبلها لفظا كانه مسلمين والمكسور ما قبلها تقديرا كانه مصطفين

بفتح الفاء وسكون الياء لان اصله مصطفيين بفتح الفاء وكسر الياء [illegible] وسكون الياء على وزن مفتعلين

[illegible] الفاء [illegible] فيما سبق فما قبلها في التقدير مكسور وهو المراد بالكسر التقديري في قوله

[illegible] على ان اقل الجمع ثلثة وهو الحق عند اهل العربية وقد كان مثل قولنا الرجلان [illegible]

من ابنية الجمع عندهم وليس [illegible] قال شارح المنهاج قطب الملة والدين الشيرازي ومن اللطائف ما ذكر

الشيخ الكامل المكمل محيي الدين ابن العربي في الفتوحات قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامي واقفا بين

يديه وقد [illegible] سائل وهو يسمع ما اقل الجمع في العدد وكنت اقول له عند الفقهاء اثنان وعند النحاة ثلثة

فقال النبي صلى الله عليه وسلم اخطا هؤلاء وهؤلاء فقلت يا رسول الله وكيف اقول فاخرج خمس جواهر من يده المباركة

موضع اثنين منها في طرف وثلثة في طرف آخر وقال [illegible] في هذه المسئلة ان يقول للسائل [illegible]

[illegible] قال عن الشفع ام عن الوتر ثم وضع [illegible] على الاثنين فقال هذا اقل الجمع في العدد الشفع ثم

وضع يده على الثلثة وقال هذا اقل الجمع في العدد الوتر [illegible] هذه المسئلة قوله

ويختص الجمع بالواو والنون بالمذكرين من اولي العلم اما التذكير والمراد به المذكر معنى ولذلك

يجمع نحو زينب اذا سمي به رجال على زينبون بالهجاء [illegible] المؤنث يجمع بالالف والتاء [illegible]

كونه من اولي العلم فلان هذا الجمع اشرف الجموع يختص بالعقلاء لشرفهم [illegible] راسهم لي

ساجدين لان بعض العقلاء [illegible] ان الكواكب عقلاء ولان السجود لما اضيف اليها [illegible]

العقلاء [illegible] ومن [illegible] قول الشاعر [illegible] سهاما

مجالفتي دون [illegible] تزن اذا ما حرك وتزمجر [illegible] حتى [illegible]

[illegible] من الدم احمر [illegible] الواحد [illegible] اي تصوت والزمجرة

الصوت [illegible] الماضي النافذ واراد بالعنبة الماضي السهام [illegible] العقلاء

على [illegible] كما في التحسين قال [illegible] لفظ يعلم [illegible]

[illegible] لفظ العلم [illegible] على [illegible] دون لفظ العقل [illegible]

[illegible] ان لفظ العقل [illegible] يدل على انه لا يطلق لفظ العاقل عليه

[illegible] فان [illegible] لم [illegible] سابق [illegible]

[illegible] السعلبك [illegible] حراء [illegible]

من لطائف الشيخ الكامل السيد محيي الدين [illegible]

تنفصل بالمذكر العاقل اي هذا الجمع مخصوص بالمذكر العالم الذي يكون اما علما مجردا عن تا التانيث
او صفة لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمونث ولا بتا التانيث منفصلا لان المذكر
العالم اما اسم او صفة لانه ان كان موضوعا لذات [illegible] كرجل وزيد فهو الاول وان [illegible] الثاني
كراكب وجالس فان كان الاول فجمع بالواو والنون بشرطان الاول العلمية فلا يقال رجلون مثلا لان
هذا الجمع انما هو ليشبه الاسم كضاربون بالفعل كيضربون والعلم محمول على الصفة لانه [illegible] يحتاج الى التاويل
وهو ان يكون وصفا بان يراد المسمى بلفظ زيد مثلا [illegible] الاوصاف وهذا بخلاف اسم الجنس فانه
لا [illegible] في الاوصاف [illegible] جمعه بالواو والنون والثاني الخلو عن تا التانيث فلا يجمع نحو
حمزة وطلحة بالواو والنون خلافا للكوفيين [illegible] انه يلزم وقوع التا في الوسط [illegible]
بالناس [illegible] على الف التانيث نحو حمرا اذا سمي به مذكر فانه يجمع بالواو والنون اجماعا
والجامع [illegible] اللفظ [illegible] ذلك فالفرق [illegible] لان الف
التانيث [illegible] بخلاف التا [illegible] بالمذكر [illegible]
المذكر [illegible] ان كان الثاني فجمع بالواو والنون بشروط الاول ان لا يكون افعل
الذي مونثه فعلاء فلا يقال احمرون [illegible] وبين افعل التفضيل فانه يقال افضلون ولم يكسر
لان افعل التفضيل [illegible] على معنى الزيادة [illegible] لكن [illegible] من افعل فعلا اولى بهذا
الجمع [illegible] وحكى صاحب التسهيل ان الكوفيين يجوزون ان يقال احمرون
متمسكين بقوله فما وجدت نساء بني فزارة حلايل اسودين واحمرينا وهو من النوادر والثاني
ان لا يكون فعلان الذي مونثه فعلى فلا يقال سكرانون [illegible] وبين فعلان الذي مونثه فعلانة
فانه يقال ندمانون [illegible] ولا عكس [illegible] لكنه منصرفا [illegible]
[illegible] والثالث ان لا يستوي فيه المذكر والمونث نحو جريح وصبور فلا يقال جريحون
وصبورون [illegible] صبورات [illegible] المذكر والمونث في المفرد [illegible] الجمع والرابع ان لا يكون بتا [illegible] علامة فلا يقال
علامتون [illegible] التانيث [illegible] الوسط [illegible] للضرورة اذ
لو [illegible] ضاربات [illegible] فانه لم يجوز ان يقال [illegible] وحكى صاحب
التسهيل علامون [illegible] المشهور [illegible] من النوادر
ثم [illegible] للمولف ان [illegible] بالواو والنون مع عدم [illegible] الشروط المذكورة فيها فاحتاج
الى استثنائها [illegible] ان كلا [illegible] الشروط المذكورة [illegible] بالواو والنون
الا العلم [illegible] ان يكون ذات تا الثاني [illegible] الثالث ان يكون
[illegible] والرابع ان لا يكون لها [illegible] بالواو والنون فان [illegible] الكلم يجمع بالواو
والنون وان لم يوجد فيها الشروط المذكورة [illegible]

[illegible]

بحذف اللام وقال في جمع سنون بكسر السين تنبيها على انه لم يجمع الجمع بالواو والنون [illegible] لان اصل
هذا الجمع انما يكون للعالم والصفات والثاني [illegible] فاصلها [illegible] واب [illegible] كثير
[illegible] اصلها [illegible] الجامع [illegible] بنات الواو والتا في
فعلات [illegible] بحذف اللام وجمع على [illegible] ابنا لما كان على ما كان [illegible]
[illegible] واصلها ثلوة [illegible] ثلوا [illegible] النقصان به بحذف اللام وجمع على فعلين بكسر الفا
لما ذكر [illegible] المراد [illegible] على الوجهين واما [illegible] فاولها للاحتراز عما
لا يكون ذات تا كيد ودم فانهما لا يجمعان بالواو والنون والثاني للاحتراز عما لا يكون محذوف اللام
كعدة وزنة فان المحذوف منهما الفا [illegible] الوعد والوزن ولا يجمعان بالواو والنون ايضا والثالث
للاحتراز عن [illegible] اللام كشاة وشفة لان اصلهما شوهة وشفهة ولا يجمعان ايضا بالواو والنون
والرابع للاحتراز عما له مذكر مجموع بالواو والنون كبنت لان ابنا يجمع بالواو والنون فيقال بنون [illegible]
لا يجمع [illegible] مما لا مذكر له [illegible] هذا الجمع [illegible] لا مذكر له اصلا لان [illegible] اعم
من [illegible] ما لا مذكر له [illegible] هذا الجمع لانه [illegible] مذكر مجموع [illegible] اخص
مما لا مذكر له ومثاله مما لا مذكر له اصلا ظبة لطرف السهم وجمع بالواو والنون قال [illegible]
تعاوروا ايمانهم بينهم كؤوس المنايا بحد الظبينا [illegible] وفيه نظر لان الواو [illegible] والنون
عوض عن [illegible] فكيف يكون [illegible] جابر النقصان [illegible] قوله [illegible] جواب سوال [illegible]
ان حرة [illegible] ذات حجارة سود [illegible] كانها احترقت [illegible] لا تصدق عليها [illegible]
المذكور [illegible] ذلك جمع بالواو والنون نحو حرون [illegible]
[illegible] بالواو والنون [illegible] بعضهم [illegible]
واحد [illegible] بالواو والنون [illegible]
[illegible] بالواو والنون [illegible] التكملة [illegible] قوله
[illegible] اللام [illegible] بالواو والنون
[illegible] قد [illegible] العدو المذكور
[illegible] صاحب [illegible] التكملة [illegible]
العضد [illegible] الى [illegible] العلما [illegible]
[illegible] بالواو والنون [illegible] كما قال [illegible]
[illegible] صاحب التسهيل [illegible]
[illegible] المستغلق [illegible] كما قال [illegible] العظيم [illegible] الذي يعظم شانه
[illegible] في هذا الجمع [illegible]
[illegible] على [illegible] العليين [illegible] على [illegible] من الوكن [illegible] اهل

الكؤوس جمع كاس

[illegible]

طلب

اي سوى تم

وان لم يكن علما ولا صفة نحو اهلا الماكان بمعنى المستحق فى قوله تعالى اهلا لكنا اجعل مجراه فى هذا الجمع قال تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا ومن اوسط ما تطعمون اهليكم وقال النبى صلى الله عليه وسلم ان لله اهلين من الناس **قال** وتفتح النون مع الواو **اقول** الاصل فى اعراب الجمع بالواو والنون واسم العدد الملحق به فى فتح النون بازاء كسر نون المثنى ان يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء وقد يجعل الاعراب على النون فيلزم الياء لثقل الواو نحو اتى علىّ سنونٌ مثلا لا ترفع بالحركات والواو والياء عند جهة فى كلام العرب فيه نظر ومثله المصنف بقول سحيم بن وثيل اليربوعى **قال**

وماذا يدرى الشعراء منى وقد جاوزت حد الاربعين

بكسر النون وبقول الصمة
دعانى من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

وموضع الاستشهاد فى الاول سنينه لانه جعل الاعراب على النون ولذا اسقط النون وبروى الحجاز ومجاوزة راس الاربعين كناية عن الكهال ومعناه ظاهر ومعانى اى اتركانى عن نجد اى من ذكر نجد والشيب جمع اشيب والمرد جمع امرد ولو الدال لا يتعلق بها اى لا تذكرانى نجدا فان السنين التى مضت علىّ فيه احسنت علىّ فى الشيب والشباب والمخاطب به ان كان اثنين فهو الظاهر ولا كلام فيه وان كان واحدا او اكثر فيه ايضا غير بعيد لان العرب من عادتهم اجراء خطاب الاثنين على الواحد وحمل على قوله تعالى القيا فى جهنم فمالك من ذلك عجب منهم وانما فعلوا ذلك لان الرجل يكون ادنى اعوانه اثنين راعى ابله وراعى غنمه وكذلك الرفقة ادنى ما يكون ثلاثة فاجرى خطاب الاثنين على الواحد لمرون السنتهم عليه وبجواز ان يكون المراد دع ذا والحى بالاول فلا تضعف الثانى ليكون الاول علامة للتكرار كما قال الاماذى دع ذا ادراك وان المراد احمى احمى ذكره الزوزنى فى شرح القصائد السبع وانما ذكر المولف مثالين لتكون اصحها الجمع والاخر الملحق به فى الاعراب وفى قد دلالة على قلة ذلك واكثر ما يجى فى الشعر **قال** او النافرنا **اقول** القسم الثانى جمع المونث المصحح وطريقه ان يلحق بآخر الاسم الف وتاء سواء كان اسما للبنات او صفة كملات نحو قوله العافرنا عطف على قوله فى اول الجمع وانا اعصم ما قبلها اى او بالحاق آخر الف وتاء وينقسم الى قسمين الاول ما يكون للمونث وهو الشائع والثانى ما يكون للمذكر الذى ليس لجمع تكسير وهو قليل ولذلك الحمامات القسم الاول اما الاول فله شروط منها ان لا يكون الصفة التى من جمعها بالالف والتاء فعلا فعلا افعل فلا يقال حمراوات اذ لو قيل لا يقال الحمرون لتم جرى النوع على اصله ومنها ان لا يكون فعلى فعلان فلا يقال سكراوات لذلك ايضا ومنها ان لا يستوى فيها المذكر والمونث فلا يقال جريحات ولا صبورات ونحو منها ان لا يكون مما لا يلحقه وهى مجرد عن علامة التانيث كحائض وطالق فلا يقال حائضات وقد نقدم من ماله تحرير الياء كحائض ان خسفها فانه يجمع بالالف والتاء ولم يكسر لان ذا الياء بالياء اليق والثانى فى كلمات

لان سيلا لجمل الضخم من كرالتسليم جمع تكسير وقوله ونحو نبوانات جواب سوال وهو ان بوانا مكسر الباء لعمود الخيمة جمع على بوانات مع ان لا جمع له جمع تكسير وهو بون والجواب عنه انه شاذ **قال** وتحذف تاء التانيث **اقول** هذه احكام الجمع بالالف والتاء الاول ان تحذف تاء التانيث حذرا عن الجمع بين علامتى التانيث فاذا كانت الكلمة فيها تاء حذفوا التاء نحو مسلمة ومسلمات ولم يحذف فى النسب الى البصرة ولا اصلا نحو بصرى لئلا تلتبس تاء المونث بمن ينسب الى البصرة من علامتى التانيث مع كون الاول للنسب والثانى للنسب فلان كانت فى المونث المذكر يصير اولى ولم يحذف الالف فيه لئلا يلتبس صيغة الجمع بصيغة المثنى فى الاضافة وكونه لا اولى على محض التانيث والثانى على التانيث والجمع للنوع عن نوع علامة التانيث فى الوسط والثانى انه يبدل الهمزة المنقلبة عن الف التانيث واو للنوع المذكور اى للنوع عن الجمع بين علامتى التانيث وانما تعين الواو لما مر فى التثنية سد لعالف المقصور تاء كيف كانت اى سواء كانت اسما نحو حبلى وحبليات او صفة نحو حبلى او مقصورا نحو حبارى فيقال حبليات وحباريات للنوع المذكور وللنوع لصيغة الساكنة وانما تعين التاء مخالفة بين المقصور والممدود **قال** وتعين فعلة **اقول** المونث الثلاثى الساكن العين وزنا وتوالد نحو فعلة وفعلة وفعلة نحو التاء وضمها وكسرها اما ان تكون اسما او صفة على التقدير الاول اما ان تكون عينه حرفا صحيحا او تكون حرف علة الاول ان تكون اسما عينه حرف صحيح كتمرة وكسرة وغرفة وهذا القسم ان جمع بالالف والتاء يكون فى عينه الفتح فرقا بين الاسم والصفة لان الصفة يبقى على السكون كما يذكره ولم يعكس لان الصفة اولى بالسكون لثقلها لانها لا تستعمل تمام الموصوف غالبا والكلمات اثقل على اللسان مع كل واحد وعلل الفاضل نعل الصفة بد لانها على الحدث مع الذات وفيه نظر لان الثقل المنطقى والدلالة على المعنى امر معنوى فكيف يصح تعليل حصول الاول بالثانى ويجوز فيها الاوكسر التاء ايضا للاتباع وحكى صاحب التسهيل عن العرب منع فعلات بكسر الفاء والعين لانه يشعر فعلا بكسرهما وهو وزن مهمل الا فيما ندر كابل وبلز ولم يتشعبه لا بالاوجه اتباع الا اذ احسن بان يهمل فى الجمع لكونه اثقل من المفرد ورد بان المفرد ان كان اخف من الجمع فقد يستثقل فيه فلا يستثقل فى الجمع لانه عرض لان ينفرد فيه بنفسه جمع ونسبته واذا كان على مدة مستثقل اشتد ثقله به لا يستعمل لان المفرد بخلاف الجمع فان ذلك مامون فيه فان قلت ما الفرق بين التحريك بحركة الفاء فى مفتوح الفاء فى هذا الوجه وبين فتح العين فيه الوجه الاول لانه يقال فيهما ان تمرات متحد فى قلت ان فتح العين فيه بناء فيهما يحرك فيه وان قصد به الفرق بين الاسم والصفة فهو من الاول ويجوز فيها السكان ايضا الا فى فعلة بفتح الفاء فانه لا يجوز فيها الاسكان ويجوز كسرة كسرات وفى عرفة غرفات بسكون العين فيهما للخفة والفرق وانما لم يجز ذلك فى تمرات بالسكون لحصول الخفة بالفتح **قال** الفاضل هذا كقوله فى كتف كتف وفى عضد عضد بسكون العين ولا يجوز جلج جلجة لما ذكرنا وفيه ايهام ان تمرات بالسكون على تقدير جوازه فرع تمرات بالفتح وليس كذلك وذكر صاحب التسهيل ان تسكين العين فى مفتوح الفاء لا يصار اليه

من الضروب ربما جرا ابهل الضرورات لان العين المنفتح تسكن في الفروع وان لم يكن نحو فلان ونكل
في الجمع وكانت ساكنة يفعل اخي واولى من تسكينه في المفرد قول الشاعر ، وعربة ارض ما يحل حرامها
من الناس الا اللوذعي الحلاحل ، الا اذ عربة وهي ارض بمكة والثاني ان يكون اسما على فعل
في نحو صفة ودولة ولا يجوز فيه غير [illegible] على السكون لسند الحركة على حرف العلة ويفعل
[illegible] الحركة العارضة كالمعروضة ولهذا [illegible] استثقاله [illegible] صالته قال الشاعر
اخي بيضات رائح متأوب ، رفيق بمسح المنكبين سبوح ، المتأوب اسم فاعل من التأوب وهو
السير نهارا والمنكب مجمع ما بين العضد والكتف والسبوح من السبح يصف نعامة وقول هو
اخي بيضات [illegible] تربيتها [illegible] والثالث ان يكون صفة كضخمة وصفق
وصلبة ولا يجوز فيه الا السكون ايضا فرقا بينها وبين الاسم كحدثان فحلة
شعابي نحو فعلة صعبة وبعضهم ما روي من قول العرب كهلات [illegible] المشهور السكون
[illegible] ذكر المؤلف [illegible] انه لا يكون الحرف في المضاعف كمر بالفتح [illegible] من هدد الشيء
بالضم [illegible] بالكسر [illegible] في الجمع [illegible] ويمكن ان يعتذر عنه بانه لما علم من
قواعد التصريف وجوب الادغام [illegible] اعتمد عليه **قال** والمحذوف العين

اول الاسم الذي حذف عينه منه [illegible] تنبيها على الاصل كسنوات في جمع
سنة وعضوات في جمع عضة لان لامه محذوفة من عضهت الشيء اي فرقته قال الذين جعلوا القرآن عضين
لان المشركين فرقوا اقاويلهم فيه فجعلوه كذبا وسحرا وشعرا ومنه ما لا يرد حملا للجمع على المفرد كثبات
قوله ويعني اي الجمع بالالف والتاء وبالواو والنون يسمى كل واحد منهما جمع التصحيح لصحة نظم الواحد فيهما
ولا باس بالمعنى اليسير في سنين ونحوه **قال** واما مغني صيغة **اول** القسم الثالث جمع التكسير
وطريقه ان يغير نظم المفرد لا على الطريقة المذكورة في جمع التصحيح سواء كان التغيير لفظا او تقديرا
فالاول كقولك رجال في جمع رجل والثاني كقولك فلك في جمع فلك لان ضمة الجمع غير ضمة المفرد تقديرا
لان ضمة الجمع كضمة اسد وضمة المفرد كضمة قفل وهذا معنى قول سيبويه تقدير زوال الضمة الكائنة
في المفرد واتيان ضمة مشعرة بالجمع فالمعنى فيه تغير قال تعالى في الفلك المشحون فجاء به مفردا وقال
حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فجاء به جمعا فان قلت لم لا يجوز ان يكون مما استوى فيه الواحد
والجمع كقولهم هذا جنب وهؤلاء جنب قلت لانهم قالوا في التثنية فلكان فلا يكون
من ذلك القبيل قوله اما مغني صيغة عطف على قوله في اول الجمع اما ملحق قوله وما لواحد [illegible] ثم اخذ في
تقسيم الجمع المكسر لان الجمع المكسر اما ان لا يكون مختلفا او يكون مختلفا لانه ان لم يكن له الا صيغة واحدة
فهو غير المختلف والا فهو المختلف في تقسيم قوله اما الا مختلف قوله او مختلف [illegible] اشار الى الاول
فقال ويجمع عليه انواع من الكلم منها الرباعي سواء كان اسما كجعفر او صفة كسلهب فجمعها على
فعالل وسلاهب وكذا [illegible] الرباعي [illegible] والرباعي [illegible]

شيه

نوصل [illegible] التوزيع ج

٤٣

ومنها الملحق بالرباعي ككوكب وجدول وعثير فيجمع على جداول وكواكب وعثاير [illegible] على هذا المثال
ومنها الثلاثي الذي زيد فيه حرف غير مد [illegible] فوقعل [illegible] حرف الواو اذا تحرك [illegible] حرف لين ثم اذا
جانسها حركة ما قبلها فهي مد وكل من حرف لين [illegible] ايضا لان ما قبلها لا يكون الا مفتوحا والياء
والواو متحركتان بانه كما في سؤدد وحذيم وحرف لين اخرى كاحول وديم [illegible] الثلاثي الذي
زيد فيه حرف غير مد لا يجمع الا على فعالل [illegible] السهام [illegible] للزنج [illegible]
وانما قيد الزائد بغير المد لانها اذا كانت مدا ككتاب [illegible] وزمان وعجوز [illegible] كما يجيء [illegible] المستثنى
منها [illegible] فعول [illegible] فانه وان صدق عليه انه ثلاثي زيد فيه حرف غير مد لكن
يختلف جمعه الى افعال وفعال وافعلة كاموات وجياد واجودة والثاني افعل [illegible] كاحمر فانه
وان صدق عليه ايضا انه ثلاثي زيد فيه حرف غير مد لكنه يختلف جمعه الى فعل وفعلان كحمر وحمران
وانما قال افعل فعلا احترازا عن افعل اسما كاجدل وافعل فعلى كافضل فانهما لا يختلف جمعهما
اذ لا يجمعان الا على اجادل وافاضل ومنها الخماسي وانما ياتي جمعه على فعالل بحذف حرف منه
واختلف في تعيينه فمنهم من قال يحذف الحرف الخامس اذ منه يحصل التخفيف لانه لولا الحرف الخامس
لما وجب الحذف لكون الاسم رباعيا ومنهم من قال يحذف ما كان من حروف الزيادة فان لم يوجد
يحذف ما كان شبيها بالزائد لان الحرف الزائد يحذف ما كان منها [illegible] وكذا الدال
فيما شبهها [illegible] فرزدق على فرازد [illegible] على فرازق لان الدال [illegible] التاء في
المخرج والتاء من حروف الزيادة وهي حروف اليوم تنساه [illegible] حروف الزيادة اي الحرف الزائد
الذي لا يكون للالحاق ولا للتضعيف لا يكون [illegible] لانها لا يكون الا زائدة والا لم يكن
[illegible] اصل [illegible] وتكسير الخماسي مستكره [illegible]
[illegible] الصحاح [illegible] وتصغيره ايضا [illegible] الى حذف حرف اصلي وهذا معنى قوله على
استكراه كما في التصغير والثاني فعالل ويجمع عليه نوعان من الكلم الاول منسوب الرباعي كاشعثي
واشوى فيجمعان على اشاعث واشاوي [illegible] المناسبة بينهما وبين انهما [illegible]
للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجي وزنج والثاني [illegible] الرباعي [illegible] منجنيق
على جواريب ومواريب للدلالة على العجمة [illegible] امارة العجمة وهي التاء
لان المؤنث نوع المذكر والثالث فعالل ويجمع عليه الرباعي الذي قبل آخره مدة [illegible]
وكراديس [illegible] في سرداح وكردوس [illegible] ثم استثنى منه [illegible] فعلان بكسر
الفاء وسكون العين نحو سرحان لانه يختلف جمعه الى سراحين وسراح والثاني فعلان بفتح الفاء
وسكون العين اذا كان صفة نحو عطشان فانه يختلف جمعه الى فعال وفعالى كعطاش وسكارى
وانما قيد فعلان بكونه صفة للاحتراز عن فعلان اسما كسعدان فانه يجمع على فعالين كسعادين
قال الفالي [illegible] فعلان بالفتح اسما وفعلان بالضم [illegible] جمعهما [illegible] على فعالين كسلاطين

ومُوعِس

ونعمتر [illegible]

وسلاطين وقد نظر الى ان فعلان بالضم له سندج في فعلان بالفتح مكشف عن قوله ولا يعني اي ليس
المراد بالوزن في باب التكسير الا ما توازن الكلمة حركة وسكونا وان لم تصدق عليه حد الوزن على اصطلاح
التصريف لذلك قلل مداعش على وزن فعالل وان كان وزنه بحسب اصطلاح التصريف مفاعل لزيادة
النون والتعبير عن الزائد بلفظه في اصطلاح التصريف وكذا اكثر انواع التصغير يجيء بحسب فعيل لا على
اصطلاحهم لا نه في هذا الموضع وان كان مبنيا على اصطلاح التصريف والثالث فواعل ويجمع عليه
ثمانية انواع من الكلم الاول ما هو على وزن فاعل وهو اسم لكواثب جمع كاثبة وما قبلنا وهو اسم
للاحتراز عن فاعل صفة فانه يجمع على فواعل وفعل كعكوارب ونوهم والثاني ما هو على وزن
فاعلة ولا يكون الا اسما كناصية في جمع ناصية فقوله اسماء ليشمل الفاعلة وساير كفاعلة ولما
المختلف ناما انه يختلف الى مثالين او لثنا او اربعة او ستة او سبعة اكثر في الغالب او اصغر
والمصنف لم يذكرها وامثالها على المطولات ونحن نذكرها لاغتنام المتعلم عن مطالعة المطولة
فنقول اما الاول فستة اضرب الاول فعايل وفعل للاسم المونث الثلاثي المزيد فيه مدة بالثالثة
كرسايل وصحايف جمع رسالة وصحيفة الثاني فعل وفعال لما لحقه التاء من الثلاثي المجرد وهو
وصف كعلج وكماش جمع علجة وكمشة والثالث فعل وفواعل لمونث فاعل كنوم وحيض وضوارب
في جمع نايمة وحايضة وضاربة والرابع فعال وفعالى للاسم الذي اخره الف تانيث رابعة
مقصورة او ممدودة نحو اناث وصحارى في جمع انثى وصحراء والفعلان صفة كغضابا وسكارى في جمع
غضبان وسكران وفي بعض النسخ من سكارى والخامس فعال وفعالل للثلاثي المزيد فيه حرف
لالحاق بالرباعي او لغير الالحاق وليس كلمة الخماسي اذا كان رابعه حرف لين وكذلك الرباعي
الذي رابعه حرف لين زائد وكذا الثلاثي الذي فيه التاء الثالث كسراج وقرادح وكراسي في جمع
سرحان وقرواح وكرسي والسادس فعلى وفعلاء لفعيل بمعنى مفعول كقتلى واسراء في جمع
قتيل واسير واما الثاني فاربع اضرب الاول فعل وافاعل وفعلان لافعل صفة كحمر وحمران
واكابر في جمع احمر واكبر والثاني فعال وافعال وافعلاء كجياد واموات وابنياء في جمع
جيد وميت ونبي والثالث فعال وفعايل وفعلاء لمونث ثلاثي فيه مدة الثالثة وهو وصف
كصباح وعجاف وضلفاء في جمع صحيحة وعجوز وضلفة والرابع فواعل فواعل وفعلان وفعلان
بكسر الفاء في الاول وضمها في الثاني لفاعل اسما ككواهل وجنان وحجران في جمع كاهل
وجان وحاجر لما ستنبع المثال واما الثالث فضرب واحد وهو فعل وفعال وفعالى
للصفة التي في اخرها الف تانيث مقصورة او ممدودة كحمر والصغر وبطاح وحرامى
في جمع حمراء والصغرى وبطحاء وحرمى واما الرابع فضرب واحد ايضا وهو فعل وفعال
وفعل وافعل وفعال وفعول لما لحقه التاء من الثلاثي المجرد وهو اسم كبدن وبدن وبرم
والتمر وقصاع وحجور في جمع بدنة وبدن وبرمة وتمرة وقصعة وحجرة واما الخامس فضربان الاول فعال

وفعال

وفُعَّل وفعال وفعول وفعلة وفعلة وفعال وفعال وفعلان وفعلاء لفاعل صفة مذكر كبزل وشهد
وتجار وقعود وشيبة وقضاة وكتاب وصحاب وشعراء في جمع بازل وشاهد وتاجر وقاعد وقاص
وكاتب وصاحب وشاعر وفارس شان اعلم ان فعلة كقضاة مخصوص بالمنقوص والثاني فعلة وفعال
وفعول وافعال وافعلة وفعلان وفعلان وفعلاء وافعلاء للثلاثي الذي فيه مدة بالثالثة وهو وصف
ككنف وكرام وظروف واشراف واشحة وشجعان بكسر الشين وشجعان بضمها وحسناء في جمع كنيف وكريم
وظريف وشريف وشحيح وشجاع وحسن واما السادس فضرب واحد وهو فعول وفعل وافعل وفعال
وفعول وفعلة وفعلة وافعال وفعلان وفعلان للثلاثي المجرد اسما وصفا كسقف وورد وبعض
وافلس واحلاف وحسان وقداح واسود وكهول وجسوم وشيخة وقردة ورطاء وافراخ واشباح
ورئلان وضيفان وجملان وذكران في جمع سقف وورد من قولنا فرس ورد وهو الذي بين
الاشقر والكميت وبعض ونصف وفلس وحلف وحسن وقدح واسد وكهل وجار وشيخ وقرد ورطل
وفرخ وشبح ورأل وضيف وجمل وذكر
فقد يوجد للثلاثي المجرد اسما وزن اخر وهو فعلى كمحل وحجلى وله صيغة ووزن اخر
وهو فعالى وفعلاء كقولهم في جمع رجح وسمح رجاحى وسمحاء واما السابع فضرب واحد ايضا وهو فعل
وافعل وفعال وفعول وفعلة وافعال وافعلة وفعايل وفعلان وفعلان وافعلاء للثلاثي الذي
زيد فيه مدة بالثالثة وهو اسم ككثب وادرع وفصال وعنوق وغلمة وايمان وارغفة وافايل وغزلان
وقضبان وانصباء في جمع كثيب وذراع وفصيل وعناق وغلام ويمين ورغيف وافيل وغزال
وقضيب ونصيب قال ومن حكم اقول هذه احكام جمع التكسير الاول ان
... الواو او ما كان كعود او يا كسيل لا يجمع على افعل ونراه ان اعلال حرف العلة ساكنها الى ما قبلها
وقلبها واو ان لم يكن ما كان المعروف في التصريف لزم اخلال بناء افعل ولا لزم الثقل وخص العلة بالتعريف
وكان احدهما جنبا عنه واما في اوس جمع قوس وانوب جمع ثوب مال الشاعر لكل دهر قد لبست انوبا
حتى اكتسى الراس قناعا اشيبا واعين جمع عين وانيب جمع ناب فشاذ والثاني ان معتل العين الواوي
في نوب جمع على فعول لاستثقال الضمتين والواوين واما نووح وسووق جمع نوح وساق فكونهما اوين
اما نوح وظاهر واما ساق فكونهم اراد سوقا شاذان وعن اعلال الواوي كسوق لعدم التثقل والثالث
ان معتل العين اليائي يجيء لا يجمع على فعال لاستثقال الكسرة مع الياء الا في صلة المعرب وعن اعلال الواوي
كثياب بكون الياء عارضة والكلمات في وجه التصغير لمعتل العين والرابع ان مكررها قبل اخر من المعتل
اللام يجمع الذي على وزن افعل كسرا على سبيل الوجوب نحو ادل جمع دلو واصله ادلو كانه قلبت الواو
ياء لوقوعها طرفا وكسرها قبل الاخر وهو اللام وهو موضع تحسنها نحو ادليا فاعل اعلال قاض والخامس
ان مكسرها قبل الاخر من المعتل اللامي الجمع الذي على وزن فعول كسرا مطردا اي غالبا كعصي في جمع عصا
واصله عصوو كذكر في جمع ذكر قلبت الواو الثانية ياء فاجتمعت الواو والياء اولهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء

ثم كسرها نيل ما قبل ... بموضع ... نقصان عصيا وكثرتها بكسر العين ايضا ثم لما ذكر
ان الحكم كثير غالب ذكر انه قد ... محقق كنحو ونحو ... ونحو وان كان الغالب فيها الكثير كنحو
ونحو ... ورد ... نحو ... للمنسب على ... والنبي ... ومنه ...
قال الشاعر ... منكم ... والذي ... عن اعرابي انه قال الكم ... ترون
في ... على ... الكلام العربي ايضا ... سوال ... يخص هذا الحكم
بالمونث اللام بالصحيح لان ... على طريقة ... والجواب ان قوسا
... سكون ... اللام ... انه ... لان السين لام
في الجمع ... ولهذا ... والسادس ان ... الكلم
تكميلا للبنية والحرف في اللام ... مثال المصنف به فشا جمع شي واصله ... وابناء
جمع ابن واصله ... وبيك جمع ... واصله ... بسكون العين كفلس **قال** وجمعا التصحيح
اقول الجمع ينقسم الى جمع ... وجمع كثرة فالاول جمعا التصحيح وارتع صيغ من صيغ جمع التكسير
وهي ما جمعه قول الشاعر بافعل ثم افعال وافعلة وفعلة يعرف الادنى من العدد ... ذلك جمع العلة ... في العشرة ... الكثرة ...
عاب النابغة قول حسان لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما لانه
كان ينبغي ان يقول لنا الجفان الغر وسيوفنا اذ لا فخر له في ان يكون في ... حسان ... وفي ... الربع اسياف او خمسة **قال** ومنها التصغير **اقول** من
علامات الاسم التصغير لكونه وصفا في المعنى اذ معنى فليس رجيل ... والموصوف من خواص
الاسم ولا ... سوى ... الى آخره ... وفعيعل
ووجه الحصر ان ما عدا المستثنى اما ثلاثي او رباعي او خماسي فان كان ثلاثيا صغر على فعيل وان كان
رباعيا فاما ان يكون ... فان كان ... صغر على فعيعل ... على فعيعيل وان كان خماسيا
... فعيعل ايضا ... حرف ... وعلى ...
قول الخليل ... التصغير على ما ... الناس ... فلس ودرهم ودينار لان ... تصغير ... الكلم
... فليس ودريهم ودنينير ...
ثم ان التصغير ... الاسم ... التصغير ... اول ...
... لان المصغر ... الفعل المبني للمفعول ... المبني للفاعل ... اول المصغر ...
المبني للمفعول ... الكسر ... والفتح ... التصغير ...
... بين الكسر ... الذي ... ثم لم يكتف ...
لجواز ان يكون اول المكبر مضموما ... للاحضل الفرق ...
... والى ... الكسر ... الضم ... الكسرة ... ثم يكون ...

لجواز ان يكون اول المكبر مضموما وثانيه مفتوحا كصرد ... ساكنه اما الثالث فلان ...
بالكلم الثلاثي واما كون الثاني ... فلان الحرف الثالث محل ... لا ... حركة لازمة واما كونه ياء
فلانها ... حروف العلة ... الكلام ... والواو وان كان ... لكنها اثقل من الياء ... وان
كان ... كلمة ... الياء ... بالتصغير ... فلا ... في ...
واما كون الياء ... فلان الفعل المبني للمفعول ... الحرف الثالث ... اذا كان حرف ...
فناسب ان يوضع الياء في المرتبة الثالثة لان ... المصغر والمبني للمفعول ... كلمة ... ساكنة فلان
الكلم ... المتحرك ... الحركات ...
... الثلاثي ... عدم ... الرابع الذي ليس فيه من
... واما في الرابع الذي فيه ... ان لم يكن الكسر
ما قبلها والخامس ... **قال** ...
هذه الصيغ الثلث المذكورة ... على الصيغ المذكورة بل على افعال
محافظ على ... على ... او ...
... على ... على الساكنة واما ...
المصغر ... التصغير ... العلم على احد
الصيغ المذكورة ... ثم ...
... الف ... ثم ...
... التصغير ... الحرف ...
... التصغير ... الخامس ... الاسم ...
مع الخمس ... الكلم ...
كانت الكلم المتصلة ... الف ...
نحو سكران ... على الصيغ المذكورة بل على ... كسكران ... على الف ...
... سلطان ...
تصغير على سليطين ... وشيطان ... الف ...
... الصيغ ...
ليس على الصيغ المذكورة ... الضم ...
... وسكون ... على السكون ... تصغير
... المصغر ...
... الف ... التصغير ... فادغم ياء
التصغير ...

نحوهما
خلاف تصغير هابس مر اسماء ائنا نا لمخالفتها سابر به اسماء في المعاني لوقوعها على كل صغير بخلاف دحال وفرس و
وفيه نظر لانه منقوض بلفظ موجود ومنى ودنحوهما فان لفظه موجود مثلا مخالف لساير به اسماء بهذا المعنى مع
انه لا تصغر على خلاف تصغير ساير به اسماء والصواب ان يحال ذلك على السماع واتما لهما على محض السماع
واعلم انه لا ابو بالمبهم كل مبهم لان من المبهم ما لا تصغر كاو من وذو الطاس قال فيعل اولى
اراد ان ثبت ان الصيغ الثلث مع تصغيرا لما ذا اسعمل الحسن فيما تصغر عليه تهان في الكلم
مالاول على ما على ثلثه احرف كيف كان ثنائي سواء كانت اصولا او غير اصول اعني ان فيها زايدا وقد صرح
به السكاكي والمثال يرشد ايضا فيجعل مصغر ما له حرفه اصول وميت تصغير ميت بسكون الياء والياء
زايده لان اصله ميت الشريعة مخفف من ميت على الفاعل المشتق حذف العين تخفيفا والثاني
ما صار في حرف وبقي حرفان فان المحذوف مرد ومصغر الاسم على فعيل في الحرف اسماء كدم فيصغر
على دمي لان اصله دمي اوبعد حرف العلة او يحتمل كذا اسما فيصغر على ستيه لان اصله سنوة اومن تلك
من السهم بضم الثاء فالاسم باطلاق المدارمه فالاسم السالم عن حادث في الشيء الى اصله وذلك
الدليل من قول اهل العربية الساكن اذا حرك بالكسر وانما بطلان الالتباس للتسلط عليه اللغة وقيل
لان يحصل في الاسماء اي يكون على ثلثه احرف فيحصل من عليه لكونه في معناه يعاد لنا اصلا وفيه نظر
لانه لا يلزم ان اصل غير الموجب من الاسماء ان يكون على ثلثه احرف او لانهم لم يصغروا على حيح لان له صلاح
بيلبل حمه على احاح قوله نحو عصى ويحكم بمنون لالتباس بتاء الثانية كما صرح به السكاكي
وقوله فيما اسما تصغير لان لانه انما كان نحو فلم تصغر ماق قال وفعيعل اولى فعيلل
تصغر عليه ما كان من الكلم الاول ما يبني على اربعة احرف كيف كانت اي سواء كانت كل الحروف اصولا
اولا فالاول كجعيفر والثاني نحو مجلس وصيب الحجر من الساكنين لكونه على اصل الثلاثة الاكثر
لكون الاول مدغم والثاني معا كالضال لان الثاني ما هو على اكثر من اربعة احرف اوضع ثم الا ان يكون
الرابع مدغم وذلك لان ما هو اكثر من اربع احرف اذا لم يكن الرابع مدغ تصغر على فعيلل بالتوالي
ورد وفعيليل تصغر عليه ما كان من الكلم الاول ما كان على اكثر من اربعة احرف وراعه مدغ فانه
تصغر على فعيليل حتما ولذلك لسنتين عن النوع الثاني من النوعين الذين تصغران على فعيلل
وذلك مثل ان يبني تصغير دينار لان اصله دينار ونسيال في تصغير ننال وكن ندرس في تصغير
كرادوس ومفتيح في تصغير مفتاح وثرين في تصغير استوراض وكذلك يعرض ما كان على حرف
سنة فعليل وكان في ما تصغر على فعلل لحرج ونهرد ومطلس فانه يجوز فيها ان يزاد قبل اخره
مدغ ومثال دحريج مثلا عوضا عن المحذوف والنادر في الحرف الثوى ان زيادة العوض به تحل سنة
التصغير هلا في الجموع ثم ان الحرف ما صر فيه الحرف كما ذكرنا فروطا او ان لا يحذف الحرف الاصلي
كم وجمع الزائدة لان الزائد اولى بالحذف فتصغر محرنجم على حريج لا على حرنجم مثلا والثاني ان لا يحذف الرابع

للمنادي الموضح للشيء كلهم مستطال لان كونه للفاعل انما يعلم منه بخلاف نونه له نه غير موضح للمسمى بل لا بد من
لزم استعماله مع وجود غير المسند فيه تصغر مستطال على مطيلن لا على مطيكن ولو قال زيد الاكثر الزايدين
فا به لكان الحق على ما الحق والثالث ان المحذوف ان اعني منه نودي حذفه الى ما لا ينظر له في كلام
العرب مع ان اعني منه لا نودي حذفه لكون الثاني اولى فيقال في تصغير استخراج تخريج لا
ستخيرج لوجود فعيل كتحفيف تصغير تجاف للذي يلبس عليه الجلب وهو الذي يقال له بالفارسية ن عليم
مستعملة النظام لان الحمل على الموجود اولى من حمله على المعدوم والرابع ان لا يحذف غير الرابع في
الخماسي على ما هو فعلل مجرد ويشبه الزائد اولى وقد صرح كما في التكسير فانه لو لم يبين علم
ان قوله لما هو على اربع احرف قوله او على اكثر اشارة الى ما يصغر على فعيلل وقوله الا ان يكون
مع حمله وجائي فعليل اشارة الى ما تصغر على فعيلال قوله وذلك اشارة الى التصغير بما هو اكثر من
اربعة احرف على فعلال والياء الا سنوية او للنسبة قال ولا يحذف لها تاء ان ثبت اولى
المونث الذي يراد تصغيره اما فوالف مقصورة او ممدودة وفتح عرضه كلم وامازد وياء وتاء واما
ملفوظ او مقدر فان كان ملفوظ بالاخف كفويرة في تصغيرها به قوله منه وبين تصغير المذكر
لان المعتبرة تظهر لحاجتها فالملفوظ اولى بالبناء وان كانت مقدرة فالاسم اما ثلاثي او رباعي فان كان
ثلاثيا ظهرت التاء في التصغير كشميسة في تصغير شمس الا اجتمع الوهمان التصغير والسند لان
المصغر مع المكبر والمعتبر مع المذكور ولان التصغير الوصف كما والصفة تصحبها التاء واما عرب
تصغير عرب وعريس في تصغير عرس بكسر العين فشاذ لان العرب بلا تاء مونث بدليل قولهم العرب العرباء
وكذا عرس بلا تاء مونث بمعنى العروس قال اى الحبان حل عرب على معنى القبيلة وكانه قد بلا تاء وايضا
فيه عرس ساكن فيه تصغير عرس بكسر العين لانه اذا كان تصغير تصغير العرس وهو طعام الوليمة فلا يحمل
على الشذوذ لان في عرس بالضم يجوز التذكير والتانيث على ما ذكره الجوهري في الصحاح ولذلك يحمل على
ان على الاول لغة فان كان عرس على لغة من يذكره فلا كلام وان كان على لغة من يونثه فهو شاذ ايضا
واعتذر عنه بانه محمول على سراس بمعناه وقيل انما ذكر تصغيره لانه اريد به الطعام وان كان رباعيا
فلا تظهر فيه التاء اذ الحرف الرابع يقوم مقام التاء لكونها بعد الوزن التي تكون عليها الكلام العرب
تصغر عقرب على عقيرب الا على عقيربة واما تبعيتهم في تصغير قدام وورا في تصغير ورا فشاذ لان
كل واحد منهما مونث لكن على ثلثة احرف فكان القياس ان لا تظهر التاء فيهما وقيل الظرف كلها
سوى هاتين اللفظتين على التذكير فشكلوا بالحاق التاء بهما في التصغير على تانيثهما اذ لا يعلم تانيثهما
بالاخبار عنهما لانها لا تكون الا ظرفين ولا توصفهما ولا بوضع الضمير اليهما بل بالتصغير فقط وهذا
بخلاف عقرب فانه يقال لسوى العقرب مثلا قال ويحذف الف اولى ما تحرك اول المصغر لم
ثم همزة الوصل ان وجدنا لاسم الذي اريد تصغيره للاستغناء عنها بحركة الاول وذلك كما في تصغير اسم
لان همزة الوصل انما جيء بها للتوصل الى النطق بالساكن لان الكلم ثم ساكن ان بني لان المتحرك لا يحتاج الى شيء

بعد الحركة للتعادل فلحذف همزة الوصل لامتناع الابتداء بالساكن على الصحيح **قال** ولو كان ثانيه **اقول**
لما تحرك ثاني المصغر امتنع بقاؤه ان كان الفا لانها لا تبقى الا على السكون واذا امتنع بقاؤها وجب
ان ترد الى اصلها ان كانت منقلبة وقلبت واوا ان لم تكن منقلبة فمثال ما اصله الواو باب فانه يجمع على
ابواب ويصغر على بويب ومثال ما اصله الياء ناب بدليل جمعه على انياب ويصغر على نييب ومثال ما لا اصل
له ضارب يصغر على ضويرب اما الاول فلان قلب الواو والياء الى الالف كان لانفتاح ما قبلهما
وقد زال واما الثاني فلان الواو اولى من الياء لضم الاول وعدم لسماع المثلين من غير ادغام فيه ولذلك
ايضا اعني لتحرك ثاني المصغر امتنع بقاء الالف ان كانت ثالثة سواء كانت طرفا كعصا او غير طرف كعناق
للانثى من اولاد المعز لان الثاني اذا كان متحركا كان ياء التصغير ساكنا ولو لم يقلب الفا واذا كان ياء
التصغير ساكنا كان بقاء الالف بعدها ممتنعا لسكون امتناع بقائها لا يرجع الى تحرك الثاني لان وجوب
الحجب وجب وان امتنع بقاء الالف الثالثة وجب قلبها ياء لا غير وان انقلبت الياء لانه ان قلبت واوا لزم
انقلاب الواو ياء ثانيا على القاعدة المشهورة وهي ان الواو والياء اذا اجتمعتا والسابق ساكن قلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وكان الوجه قلب الالف ياء ابتداء لان فيه تقليل عدم كثرة التغيير فمثال الالف
الثالثة الواقعة طرفا عصا يصغر على عصية ومثال الواقعة غير طرف عناق يصغر على عنيق وفي قوله لا غير دفعة
وهم ان لا يتوهم انقلاب الالف واوا ثم انقلاب الواو ياء فتأمل ولذلك ايضا اعني لتحرك ثاني المصغر
امتنع بقاء الواو الثالثة ومنها يتصل بمعنى الواو الثالثة ان يكون طرفا او غير طرف فان كانت طرفا
انقلبت ياء لسكون الساكن يصغر عروة على عرية وان كانت غير طرف فالفصيح فيها القلب ايضا لذلك يصغر
جدول واسود على جديل واسيد وقد يجيء تصحيحها بمعنى كاسيود وجديول وقد ذكر له وجوه الاول الترجيح على الاول
والثاني حمل التصغير على التكسير اسود اي لم يعلوا اسود وان تحرك وكان ما قبلها في حكم الحركة فلم يعل
في المصغر محافظة على الالحاق في جدول اي جدول ملحق بجعفر فلم يعلوا الواو لئلا يبطل الالحاق [illegible] منها صور في
والثالث وقوع الواو في اسود وجدول اذا التكسير والتصغير من واد واحد والمراد كونهما من واد
واحد شبه الشيء بهما مثل تغير اول الكلمة وثانيها بهما وبقاء حرف اللين ثالثه فيهما واثبات المد
الرابع فيهما ومنع الخامس فيهما وحذف الف الوصل فيهما ورد الكلمة المحذوف فيهما قال التالي
وانما جعل قلب الواو اذا كان طرفا دون ما اذا كان وسطا لان الطرف محل التغيير دون الوسط وفيه نظر
لان علة القلب اجتماع الواو والياء وسكون السابق والاصل الطرفية فيه فلا اثر لما ذكر **قال**
والبدل اللازم **اقول** اذا ابدل حرف من حرف في المكبر فعلة الابدال اما ان يكون باقية في المصغر او لا
فان كانت باقية اسم الحرف الذي وقع بدلا الى اصله لان بقاء العلة حينئذ للمعلول فيقال في تصغير تخمة
تخيمة لا وخيمة وان كان اصل تخمة وخمة بدليل قولك استوخم الطعام ووخامته لان علة الابدال وقوع
الواو المضمومة اولا وهي باقية في المصغر ويقال في تصغير قائل قويئل بالهمزة لا قويل بالواو وان كان اصل
قائل قاولا لا بدليل قولك لان علة الابدال وقوع الواو [illegible] علة الاعلال حينئذ [illegible] عاود تصغير عود

وهي ايضا مانعة في المصغر قوله كانه السكيت يعني ان البدل اللازم لا يرد الى اصله في التصغير كالاعياد التي في
التكسير فيكسر عيد على اعياد على غير وجه للعلة المذكورة وان كان غريبا ثم رد الحرف الذي وقع بدلا الى اصله
لان ارتفاع العلة يوجب ارتفاع المعلول فيصغر ميزان على مويزين لا على ميزين لان اصله موزان
لانه من الوزن وعلة قلب الواو ياء سكونها وانكسار ما قبلها وهي غير باقية في التصغير ويصغر ميقات على
مويقيت لا على ميقيت لان اصله موقات لانه من الوقت وعلة قلب الواو ياء سكونها وملازمة التاء
كاعياد وهي غير باقية في التصغير لحذفها لانه فعال لكون حذفه ادخل [illegible] للمؤلف وقيل عيد
جواب سؤال وهو ان عيد اصله عود وعلة قلب الواو ياء سكونها وانكسار ما قبلها فكان القياس ان يقال
عويد لزوال علة القلب كما ذكر ثم والجواب ان هذا وان كان القياس القلب لكن ترك القياس
لمانع خاص وهو انه لو صغر على عويد لالتبس بمصغر عود ولذلك جمع على اعياد وان كان القياس اعوادا
حذرا عن الالتباس بجمع عود **قال** واذا اجتمع مع ياء التصغير **اقول** اذا اجتمع مع ياء التصغير
اي بعد ياء ان حذف الاخير نسيا اي جعلت كان لم تكن حتى تقع آخرها [illegible] مع الياء ويجعل الاعراب على
ما قبله على ما اتى المصنف [illegible] واصله [illegible] فالواو لا [illegible] والياء اولى بياء التصغير
والواو الثالثة [illegible] الكلمة والياء الثالثة لامها فانقلبت الواو والالف ياء للقاعدة المشهورة فاجتمعت ياءات
فحذف الاخير وبقي الثانية ادغم الياء الاولى في الثانية [illegible] واصله [illegible]
لسقوط الالف [illegible] على هذا فيقال في تصغير عطاء عطي واصله عطييو [illegible]
والثالثة مبدل عن الالف والواو عن الهمزة فقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها [illegible]
الاعراب على الباقي من الكلمة فقيل عطي [illegible] **قال** [illegible] **اقول**
[illegible] المراد [illegible] الى حروفه الاصول ثم يصغر الباقي [illegible]
[illegible] تصغير حارث وحمد [illegible] تصغير [illegible] ومحمود ولا ينظر الى القياس [illegible]
[illegible] يسمى [illegible] المنادى [illegible] الحذف [illegible]
النطق لسبيل المعنى [illegible] التصغير قوله اي [illegible] الى حروفه الاصول [illegible]
[illegible] المذكور لانه تصغير [illegible] الهمزة [illegible] فقلبت الواو [illegible]
في المبدأ [illegible] وانما [illegible]
عن القياس [illegible] الجوهري قال [illegible]
[illegible] والذي [illegible]
[illegible] بالكسر [illegible] **قال** [illegible]
اقول [illegible] المصغر للوصف [illegible] المصغر [illegible] للوصف [illegible]
سواء كانت [illegible] كذهب [illegible] للوصف [illegible]

ودينار

قوله والدلك نزع على الحكم الثاني وماوان جمع التصغير في الجمع للقلة لا على مجموع الحكمين كما ذكره الثاني لانه لا يطلب للاقل فيه
وان اعرف هذا فنقول المصغر اما ان يكون جمعا صحيحا او جمع تصغير على لفظه ان لا سا فان التصغير جمع قلة
فقال في تصغير كلاب اكيلب واما ان يكون جمع كثرة وحينئذ اما ان يكون له جمع قلة او لا فان كان له جمع قلة
فانت مخير ان شئت رددته الى واحده ثم جمعته جمع السلامة كغليمون في تصغير غلمان وان شئت رددته الى جمع قلة
ثم صغرته كغليمة فيه وان لم يكن له جمع قلة وجب رده الى الواحد ثم جمعه جمع السلامة كشعيرات وذلك للتنافي
بين جمع الكثرة والتصغير لكون الاول للكثرة والثاني للقلة قال الثاني وله التصغير في الجمع للوصف القلة اما ان
وصف الحسان ماخوذا فيه او لا فان لم يكن ماخوذا كان جمع القلة ان التصغير لان القلة حاصل بدون التصغير
فالتصغير لم يفد شيئا وان كان وصف الحسان ماخوذا فيه فلم يكن لمجرد الوصف بالقلة بل كان نحو الاول
التصغير للوصف بالحسان مطلقا في المفرد والجمع فيه بتصغير جمع القلة على بنائه لا لدلالة على الوصف بالحسان
وقال ايضا التصغير لو رد على جمع الكثرة فاما ان يغير جمع الكثرة وضعه الاصلي او لا يغير فان غير الدلالة
على الكثرة لم يبق ان التصغير الدال على القلة وجمع الكثرة بل يكون التصغير فانه دال على التحقير تصغير
على بنائه وان لم يغير بل ابقى الكثرة لم يكن رده الى جمع القلة او الى جمع السلامة لان معنى الكثرة في
الصورتين باق اي لا تصغير اصلا لئلا ينافي معنى الكثرة وفيه نظر لانا لا نسلم ان وصف الحسان اذا لم يكن
مقصودا مع القلة لم يفد التصغير شيئا لجواز ان يفيد شيئا آخر غير الحسان مثل دفع توهم التجوز لان
جمع القلة وان كان موضوعا للقلة لكن يستعمل في الكثرة مجازا وهذا كقولهم الساكت قولت جاني [illegible]
لدفع توهم التجوز ولا نسلم ان جمع الكثرة على تقدير تغير التصغير معناه الكثرة الى القلة لم يكن منافيا للتصغير
لان المنافاة في الجملة باعتبار الوضع منتفية هنا من حيث الظاهر وانتفت المنافاة بنقل الكثرة الى القلة
كان الوضع باعتبار اللفظ ايضا بسبب منهما عن ما فيهما الغير ولا فرق في معنى الكثرة على تقدير الرد
الى جمع القلة او الى جمع السلامة اي لم يبق التصغير جمع الكثرة عن مدلوله لانه يمكن استعمال صيغة القلة للكثرة
كما ذكر بعض شارحي الشافية واعلم ان لفظ الكتاب يشعر ان يكون التصغير نحو قوم واهط للوصف
بالحسان لانه ليس من معاني الاصطلاح وليس كذلك لانه مفرد كما قاله قال وقد يجي التعظيم اقول
قد يجي التصغير للتعظيم وللمدح وللدنو من الشي فالاول كما في قول الشاعر وكل اناس سوف يدخل بينهم
دويهية تصفر منها الانامل لانه اراد بالدويهية الموت واي شي اعظم منه وقوله فويق جبيل شامخ الراس لم تكن
لتبلغه حتى تكل وتعملا لانه اراد بالجبيل جبلا عظيما ولذلك قال شامخ الراس اي عالي والثاني
كما في قول الحباب بن منذر انا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب لانه اراد بالجذيل والعذيق تصغير
مقام التمدح والجذل اصل عود ينصب في المعاطن لتحتك به الابل الجربى فتستشفي والعذق النخلة بعينها
المحكك المنقح والذال المعجمة الساكنة النخلة والمرجب المحمي من الرجب وهو دعامة الشيء اذا كثر
حملها لئلا تنكسر اغصانها شبه بالجذل استشفاء الناس برايه كالانتفاع بها بالجذل وحسنها

بها يشبه بالعذق ايضا في ان له آراء صائبة كالثمار والعذق وليس شيء السبعين سفين له شبها لهما
على ما ذكر في الشرح المصنف في قوله جذيلها وعذيقها للواقفه قال ذلك يوم مجالس الانصار في البيعة
اي انا ذو راي صائب يستحج الي في الوقائع العظيمة ثم ذكر رايه فقال منا امير ومنكم امير والثالث كما
في قولك زيد فسيل عمر وفويقه اي دون ذلك وفويقه وهذا الشي اسيبك اما الاول فلان معناه ان زيدا قريب من
عمرو في الصفات التي او في التماثل منهما فهو لا انا اذا قلنا زيد فسيل عمرو في السواد مثلا كان معناه انه اسود
فاذا صغرنا لفظ مثل كان معناه ان سواد زيد اقل من سواد عمرو مع استشعار بقربه منه واما الثاني والثالث
فلان معناهما ان هذا دون ذاك مع استشعار بكونه قريبا منه وان هذا فوق ذاك مع كونه قريبا منه
وهذا كما صح ان يقال السماء فوقنا دون ان يقال السماء فويقنا واما الرابع فلان معناه وان هنا وان لم يكن
اسود لكنه فيه شبه قال صاحب الاقليد ان فيه سوادا قليلا وفيه نظر لانه لا يكون للتحقير باعتبار الصفة
كقولك رجيل وزويد يحقر من جهة نقص وجه لانه لا يكون من باب الدنو كان رويدا ليس من قبيل
الثاني اذ قلنا هذا مثل ذاك لستنبئ ان بينهما ما يبلغ لان الذات الموصوف بالمثل يجري او
تقلله والذي انهم منه انه مخالف للمذكور لان ما ذكره لتسهيل المعنى بل هو معنى التقليل فالمراد التصغير
التصغير الذي هو للشفقة كقول الوالد لولده يا بني لانه داخل في التحقير لان الشفقة لا تنافيه واعلم
انه يمكن ان يقال التصغير في جميع ما ذكرتم من التعظيم الى التقليل لانه دويهية فلان معناه التلو
ان يخف الانسان تصغير برامل الذي لا يلتفت اليه ولا يستطره واما فويق جبيل فلان معناه ان راس
الجبل دقيق طويل فلدقته صغره ولطوله جعله شامخا ذكره شارح اللب واما قول الحباب بن منذر فلانه
لا دليل على عدم ارادة التقليل لانه يجوز ان يحقر نفسه عند وصفها بنوع من الكمال وهو كثيرة الوقوع والسابل
من لوازم التحقير واما التقليل الباقية فلان معنى الدنو قلة التفاوت بين الشيئين واذا كان كذلك جاز ان يقال
ليس التصغير فيه للتقليل قوله ويجي جواب سؤال وهو ان فعل التعجب يمكن تصغيره فبطل ما حكم المصنف
من خواص الاسماء قال الشاعر يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤلياء الضال والسمر والجواب
ماول وما قاله ان التصغير راجع الى معنى الاسم لا الى معنى الفعل لان معنى الفعل هو انشاء التعجب من ملاحة
شي وذلك لا يقبل التصغير بل التحقير للذي وصف بالملح وهو المتعجب منه فتصغير الفعل وضعه في الاسم كما
انت التعليل فيه يقابل معنى التانيث في الاسم والتعجب منه وعلى ما قال قال صاحب الحصار
انه ليس بمحقر بل هو شي على بن محمد الوبي والغزلان جمع غزال وقال شدن الغزال اذا طلع قرناه
وقوي وهو شادن ولا قال ذلك لا يستفاد من امه وفي بعض نسخ الصحاح عطون لنا والعوليا
تصغير هولاء والضال السدر البري والسمر نوع من الشجر والمراد بالغزلان النسا الحسان ومن
يجد انه للانسان قال ومنها النسب اقول اعلم ان النسب والجمع والتصغير النسب اربعة يشترك
فيه او هو يغير لفظ الاسم ومعناه ولذلك ذكر المصنف بعضها ببعض وعدم تادى بالاول في تصغيرها لما
فرغ من الثلاثة شرع في الرابع فقال ومنها النسب الذي هو علامة الاسم النسب المذكور بهما في اللغوي وصفا لان وضعه المنكر بقول المنسوب

كجيشي يكون دمشقي علما والتحيل بعد التوقيف لئن محصورة في الفعال والحرف وفيه نظر لانا لا نم ان وضع النسب للتنكير
بعد التوقيف المثال لا نعتج الناطق الكلام ثم النسب يحصل اما بصوغ بناء كتفعال لبنى صنعة نرا ولها ويدنها
كحداد وكفاعل لمن يلابس الشيء في الجملة كلابن وتامر واما بالحاق كفي ياء مشددة واقتصر المصنف على الثاني
لان الاول ليس بقياسي عند المحققين ونحن ايضا سنتكلم فيه وقيل انما اختار الالحاق دون التغيير لان النسب حادث
فناسب ان يحدث في اللفظ شيء ليتناسب اللفظ والمعنى وانما اختار الياء لان ما عدا حروف العلة لم يكثر وروده في الكلام
ولا يحسن زيادة الواو لاستثقال الياء ونحو الالف وان كانت اخف منها لتعذر الاعراب بتقديرها وانما كانت الياء مشددة
لان المخففة ان كانت ساكنة لزم السؤال الكسر للحوق التنوين وان كانت متحركة فالالتباس حاضر فحركتها كما
في قاض بنعوط المجرور **قال** ويحذف لها تاء التانيث **اول** النسب بتغير الاسم اما لفظا او معنا وسماعا
والمصنف حكم بالاول لتنبه حذف تاء التانيث نحو فاطمي في النسبة الى فاطمة لان التاء تضارع ياء النسب لم علم
يحذف لزم الجمع بين المتلبس وعلل الثاني حذفها بوقوعها في الوسط وفيه نظر لا نسافيها بالمثنى نحو ضاربان
فاني يتمثل انما جوز في الوسط المانع عن الحذف وهو اللبس كالمرفوع اوجبنا كل ما لزم لا
النسب الى ضاربه على تقدير الحذف يوجب اللبس بالمنسوب الى ضارب قال ابن الحاجب وقول علماء الكلام
والمنطقيين ذاتي وهو خطأ وانما قال ذلك لان القياس ان يحذف التاء وقال ذوي بعض علمه الجمهور
وانما لم يقل المصنف ويحذف لها علامة التانيث لان في الف التانيث تفصيلا ياتي وحسن حذف
زيادة الجمع المصحح والنسب اعلم ان المثنى والمجموع قد يسمى بهما لشبه كما سمي موضع باعط ... ن
وهو في تفصيل مثنى وسمي بقوم من بناء ... ونحو في ... جمع ... بتشديد النون المفتوحة
بعد كسر الثاني وح يكون كل واحد منهما علما للعرفي مثله لكن فيهما مذهبان الاول انهما بالحروف على
ما هو الاصل في اعرابهما نحو هذا سعدان ودخلت سعدين ومررت بسعدين وهذا قنسرون ودخلت قنسرين
ومررت بقنسرين والثاني انه يعرب بالحركات نحو هذا سعدانٌ ورأيت سعدانَ ومررت بسعدانٍ وهذا قنسرينٌ
ورأيت قنسرينَ ومررت بقنسرينٍ لعدم الصرف لكونه علما للمفتوح ففيه العلمية والتانيث على مذهب المصنف
الجون في الجمع ثم الياء ايضا وقال ابو علي الفارسي ان الياء قد يدل على الاعراب ونبيه نظر لانه
يجب ان يلزم الياء في المثنى ايضا لدلالة على الاعراب ... واللازم باطل نحو سعدان قال
ابن مقبل ، الا يا ديار الحي بالسبعان ، امل عليها بالبلى الملوان ، وقال الزمخشري قالوا جاء
عليان اسم رجل اذا عرفت هذا فنقول الناس في النسب الى ما لم يجعل علما من المثنى والمجموع ان
يحذف زيادتهما كضاربي في النسب الى ضاربان وضاربون وكذا لزم وقوع ... المثنى والمجموع
في الوسط وعيب ... وايضا لا يمكن ابقاء دون الواو اذا اجتمع على كلمة واحدة اعرابان لان
الياء المشددة ... لا يمكن ابقاء النون لكونها عوضا عن التنوين والحركة وفيها ... يجب
ان يزول عوضهما وقيل لان النسب صيرت المعنى موحدا فوجب حذف الزيادة وما كانت ...
ثم نظر هذا اذا النسب الى ما لم يجعل علما من المثنى والجمع واذا نسب الى ما جعل علما فالتسمية ... الدين ...

قوله ما هو وهو نقل الواو ... لانه لو قيل ... سنون مثلا لاوهم الاعراب بالحرف والحركة معا وهو غير موجود في كلام العرب فليتأمل

نحو هذا سبعي وتبري لان المنسوب الثاني نحو هذا سبعاني وتبريني واليه يشار في قوله فمن قال ورأيت السبعين
اي الحذف في لغة من يعربهما بالحروف ومن يلزمهما الاغلب من يعربهما بالحركات ولم يذكر المجموع لانه يعلم من المثنى
والمراد بقوله على طريقة اللفظ الغرض ويوله ونون الجمع والمثنى بهم ... حروف ... او كذلك
ومنه ابدال كسرة ما قبل الآخر فتحة في الثلاثي على الاطراد وفي الرباعي لا على الاطراد وفي الرابع ...
ذلك لا يجوز ... ابن الحباب ... بعض ... عن شرح الهادي
لم يوافق لغة المولفين الثلاثي نحو نمري ودئلي والى شج العين جزاء عن توالي الياءين والكسرتين والكسائي
في ثعلبي ويجوز فيه ... لانه لا يكون ... ولذلك ... تغلب واو ... ويجوز
فيه ... على الكسر ايضا لان الحروف كثيرة ... وهو اولى من الفتح لحصول
الاستراحة بالساكن والزائد على الرباعي نحو ... ولا يجوز فيه ... لانه لا يمكن تشبيهه ...
منه وانما لم يمثل المصنف للمكسور الفاء لان الفتح اذا جاز في المفتوح والمضموم حذرا عن الجمع من الكسرتين
والياءين فلان يجوز في المكسور حذرا عن الجمع بين الكسرات اجدر ... الحكم في المكسور مثلها من المفتوح
والمضموم فلذلك لم يذكره ... حذف الياء والواو من فعيلة وفعولة مع فتح العين بشرط انتفاء
التضعيف واعتلال العين فقال في النسب الى حنيفة حنفي والى ركوبة ركبي في ظاهر المبرد في الثاني فانه
زعم انه قال في النسب الى ركوبة ركوبي ... للمسموع في شنئ شنئي ... والحكم في الحذف التفريق
بين المنسوب الى فعيل وفعول والمنسوب الى فعيلة وفعولة ولم يعكس لان المؤنث ... والتغيير ...
بالتغيير ... المؤنث ... الياء والواو ... ساكنتان
... على احد ... الحذف ... التعليل الثاني ... انما ... التضعيف لان المضاعف ...
ولا واو كشديدي ... في النسب الى شديد ... او لو قيل ... فان لم يدغم لزم الثقل
وان ادغم لزم ... الى شديد ... وانما ... اعتلال العين لان ... العين ...
... وقولي في النسب الى طويلة ... لو قيل طولي ... فان لم ... الواو لزم الثقل
... وان ادغم لزم كثرة التغيير ... حذف الياء من فعيلة بضم الفاء ... في النسب الى
... فعيل ... ونفي التضعيف شرط في هذا الحكم كما في الحكم السابق ولذلك قال في النسب
الى ... الحكم السابق واما نفي اعتلال العين ... المسموع يدل على ... ولذلك قال
في النسب الى ... المذكورة ... لا ... اذا كان ... وانضم
ما قبله ... الحكم ... حذف الياء من فعيل
وفعيل ... اللام ... في النسب الى ... والى ... لانه
يحذف الياء ... واعلم ان ... لكن ...
حكم عدم ... قال ... عليها ... الزمخشري والسكاكي وغيرهما ... لم يتعرض
المصنف ... الحكم ...

ديكي

يونس ... المؤنث ... خلاف الاصل ... البقاء ... يكون ... الخفة ... الخ

منها
كسيد فقال في النسب اليه سيدي بياء ساكنة وانما تعينت الياء المتحركة لان الكسر احف فيتناولها اولى ولان الثقل ثابت
ولان حذف الساكنة يؤدي الى انقلاب الياء واوا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلزم كثرة التغيير قوله وقال في جواب
سؤال وتحريرهما يستدعي تقديم مقدمة وهي ان جميعا الفاظ لا يمكن ان يكون اسم فاعل من هيمه العشق اي جعله
هائما لكن ان يكون مصغر مهوم اسم مفعول من هومه الرجل اي حرك راسه من النعاس لما وجب حذف
احدى الواوين وقلب الثانية ياء وادغام ياء التصغير فيها والنسب اليه مهيم اسم فاعل من هيمه العشق
مهيمي بياء ساكنة كما ذكرناه في سيدي والى مهيم مصغر مهوم مهيميي بتحريك ياء التصغير والثانية اليا.ه
بدل من احدى الواوين والثالثة تحتية عوضا عن الواو المحذوفة والاخريان للنسبة واذا عرفت
ذلك فيرد السؤال ان مقتضى ما ذكرتم ان يقال في النسبة الى مهيم مصغر مهوم مهيمي بياء ساكنة فلم تقل
ذلك والجواب انه لو قيل ذلك التبس المنسوب الى اسم الفاعل من هيمه العشق بالمنسوب الى مصغر مهوم
فلم يحذف احدى الياءين منه واما زيادة الياء للتعويض فللمصنف لان المفصل لا يساكن ثم
الياء والسم مظنة [illegible] اذ [illegible] يعني بالالف المتطرفة لوجوب كسر ما قبل الياء النسبية وفيه تفصيل
وهو ان الالف اما ثالثة او رابعة او خامسة فصاعدا فان كانت ثالثة [illegible] كعصوي ورحوي [illegible] لم تقلب
ياء لئلا تجتمع الياءات والرابعة اما منقلبة عن اصل او زائدة والمنقلبة [illegible] ايضا كاعشى في
اعشى لان الياء من الواو [illegible] عشو [illegible] اما في ساكن العين او في متحرك العين فان كانت
في ساكن العين فيجوز فيه القلب الى الياء والحذف كحبلي وحبلوي وحبلي وان كانت في متحرك العين فليس
فيها الا الحذف لان حركة العين بمنزلة حرف آخر فالرابعة في حكم الخامسة ولذلك حكم بمنع صرف سقر وقدم
من حكم بانصراف هند ودعد فيقال [illegible] جمزي جمزي والخامسة ليس فيها الا الحذف لطول الكلمة كحباري في
حبارى ومصطفي في مصطفى وقول العامة مصطفوي خطأ [illegible] رجل شافعي المذهب
وقول [illegible] خير [illegible] ان كنت تبغي للنجاة سبيلا
فاطلب طريقك من سبيل الشافعي وان لم [illegible] وجهان احدهما الحذف [illegible] كمرمي
بالنسبة الى مرمي اسم مفعول من الرمي والثاني الحذف ايضا والثاني حذف احدى الياءين وقلب الاخرى
واوا فيها لئلا تكون الياء الثانية من كل واحدة منهما اصلية بخلاف شافعي فقال على [illegible]
وحنيفة تعرف [illegible] اسم الممدود على المفصل [illegible] وضابطه ان الممدود اما ان يكون منصرفا او غير منصرف
لا تتميز به ان لم يكن [illegible] فهو الاول [illegible] الثاني فان كان منصرفا [illegible] في النسبة كقرائي وكسائي
وحنائي في النسبة الى قراء وكساء وحناء اما الاول فلكون همزته اصلية واما الثاني فلان همزته [illegible]
من اصلي في حكم الاصلي واما الثالث [illegible] لكن بها للالحاق [illegible] الاصلي لانه ملحق [illegible] فهو في
حكم الاصلي وان كان غير منصرف [illegible] واوا اذ لا يجوز [illegible] فلا يعلم بانه
المنسوب [illegible] ولا يجوز ابقاؤها [illegible] فتعين قلبها اما الى الواو او الياء ولا يجوز قلبها
الى الياء لئلا [illegible] فيقال في النسبة الى حمراء حمراوي والى زكرياء زكرياوي [illegible] مثال [illegible]

لانه

لانه يعلم حكمه من المنقلبة بطريق الاولى لان فرع الاصلي اذا لم يسقط فالاصلي اولى بعدم السقوط قوله انه يرد كل ما اليت منقلبة
عن اصلي لان ساكن الواو والياء لا يكون اصلا في [illegible] ولا للالحاق اذ ليس له نظير في الاصول قوله ويرد
الجمع الى الواحد المراد جمع التكسير لان جمع التصحيح فيه حكمه وجمع التكسير اما ان لا يكون على لفظ واحد [illegible]
لان واحده [illegible] وهو ليس على لفظه وكانه جمع محض ذكره الجوهري واما ان يكون عليه فان كان الاول فلا يرد الجمع
الى الواحد فيقال [illegible] وان كان الثاني فاما ان لا يجري مجرى اسماء الاعلام او يجري مجراها فان لم يجر فالقياس
في النسبة اليه ان يرد الى واحده اذ الغرض الدلالة على ملابسة المنسوب لجنس المنسوب اليه وهو حاصل بالمفرد ويكون لفظ
الجمع ضائعا [illegible] الى الواحد فقال في النسبة الى [illegible] وان جرى مجرى اسماء الاعلام فينبغي
ان لا يرد الى واحده [illegible] لم يحصل الغرض [illegible] على ملابسة المنسوب لما صار اللفظ علما فقال في النسبة الى
ابنار [illegible] انبار اسم بلدة بناها شابور [illegible] واليه ايضا [illegible] من اصحاب النبي [illegible]
انباري وانصاري وان كان انبار في الاصل جمع [illegible] انبار الطعام وانصار جمع نصير [illegible]
قوله ونحو شعوبي جواب سؤال وهو ان شعوب جمع شعب وهو ما تشعب من الشيء ولم يجر مجرى العلم فلو صح ما ذكرتم
لكان مقتضاه ان يقال في النسبة الى شعبي لكن المسموع شعوبي فان قيل الشعوبية [illegible] يفضلون العرب
على العجم [illegible] الاعلام [illegible] الشعوبية [illegible] الشعوب [illegible] كانها
وانصار [illegible] والجواب ان النسبة الى لفظ الشعوب لا الى معناه فلا يجب الرد الى الواحد لان المقصود
[illegible] بالرد [illegible] الى لفظ الجمع لان الشعوبية يتمسكون في تفضيل العرب على
العجم بقوله تعالى يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله
اتقيكم [illegible] في شان العرب لانهم كانوا [illegible] بالانساب [illegible] فقال الله تعالى
[illegible] من ذكر وانثى اي من آدم وحواء وقيل اي خلقنا كل واحد منكم من اب وام [illegible]
يدلي بمثل ما يدلي به الآخر سواء بسواء فلا وجه للتفاخر والتفاضل في النسب قال صاحب الكشاف المعنى
ان الحكمة التي [illegible] على شعوب وقبائل هي ان يعرف بعضكم نسب بعض فلا يعتزي الى غير آبائه لا ان تتفاخروا بالآباء
والاجداد وتدعوا التفاوت والتفاضل في الانساب ثم بين الخصلة التي بها يفضل الانسان غيره ويكتسب
الكرم والشرف عند الله تعالى فقال ان اكرمكم عند الله اتقيكم فعلم ان سبب التفاخر انما هو التقوى لا النسب
وروي عن النبي عليه السلام انه قال يا ايها الناس ان اباكم واحد وان ربكم واحد فلا فخر لعربي على عجمي ولا لعجمي على
عربي الا بالتقوى فلما كان تمسك الشعوبية بظاهر الآية المذكورة نسبوا الى لفظ الجمع المذكور فيها قوله كالحسني
والعبدي جواب سؤال آخر [illegible] في اول الباب النسبة [illegible] الاسم [illegible]
والعبدي والجواب ان النسبة الى لفظ الحسين [illegible] رضي الله عنه [illegible] ما ذكرتم
ان [illegible] النسبة [illegible] الاسم [illegible] الفعل [illegible] الا ان المعنى [illegible] اسما
[illegible] قال صاحب [illegible]
[illegible] الرأس [illegible] قبل [illegible]

وتحسو شبوا وتعددوا اي تردوا ما لكم عن المتنبه بانت تدابيمي الواحد من الجواب انتسن حتى اذا ما ت اصحابها
متى اثني فانكم اذا غالبتم بالواحد منه لكن نوبض الحال مجموعا للهلكم وقوله اجعلوا الراس لا سنن
عطف للمنفصل ما لسان على الاجال وثلاث لاقامه والمجمع بالنصب والكسر للجواى مدار يحترق فيها على الطالب
والكتب وسمكراني ارض الله تم وقيل اراد الاقامة في التحرم مع البيال والمشاركة المنازل في اللوام العقارب
والحمات اي اتلو بها ورتخشيبان ويخشيبا باسقال الخشية المعظم والملبس سالك شي خرج اخشب
كمش واخشن والتمعدد الشم يعني تشبهم وخشونة عيشهم والطراح زي العجم وتنعمهم وقيل التمعدد الغلظ
سال معدد الغلام اي شب وغلظ قال ويتسم ا قوله الفتيا اخشيهم ا ذلك اذا عرجنا عنهم
لانها اما ان تورثه المعنى بان يدل على انتساب الموصوف الى المجرد عن الياء حتى يصح اللفظ بها ويستغني
فاعلا اما ظاهرا او مقدرا واما ان لا تورثه فالاولى هي الحقيقية كمي نولك مررت برجل دمشقي او دمشقي ابوه
والثانية هي غير الحقيقية ككرسي وبردى اذ ليس المراد انتساب الشي الى كرسي وبرد بل الكرسي لفظ موضوع بازاء
معنى غير ما للخط نسبه وكذا البردى وما ببضم الباء وسكون الراء ضرب من اجود التمر وفتح الباء نبات معروف
ونعني النشيم كسيم الباء الثانية الى حقيقي وغير حقيقي ولذلك قال انقسام الباء قوله وكذا تاء التانيث لا النسبة
لانها فارقة بين الجنس وواحده كرومي للواحد وروم للجنس وزنجي للواحد وزنج للجنس كما ان التاء في تاوشهما
كتمرة للواحد وتمر للجنس وقطعة للواحد وقطع للجنس ومنه اشتبه الياء النسبة بتاء التانيث قال ومنها الكناية
عنه بالضمير قوله من علامات الاسم عود الضمير اليه ان لو صح عود الضمير الى الفعل والحرف لصح
وقوعهما موقع ذلك الضمير لكن يمنعهما عن عنه واللازم باطل لان المضمر اما مرفوع او منصوب او مجرور
فان كان مرفوعا فهو فاعل او مشبه به وان كان منصوبا فهو مفعول او مشبه به وان كان مجرورا فحرف الجر
داخل عليه لفظا او تقديرا ولا شك ان الفعل والحرف لا يقع شي منهما فاعلا ولا مجرورا قال الثاني ولا مفعولا
لو عاد الضمير الى الفعل والحرف لجاز ان يكون المضمر عاملا لكونه قائما مقام الفعل او الحرف وكان يجوز ان يقال
ضرب زيد هو عمرو اي ضرب عمرو وهو ممتنع لان هذا المضمر اما ان يعتبر فيه جهة الاسمية او لا فان لم يعتبر لم يكن
ضميرا اذ المضمر اسم قطعا وان اعتبرت جهة الاسمية كان له اعراب محلا بان يكون مبتدا ونحوه ولكنتم لم
لا اعراب اصلا حال ما كان راجعا الى الفعل عبرا عنه كما نظهر كما ستامل الا لكن ان يكون له اعراب اصلا
مع ان المضمر ينبغي ان يكون له اعراب ما محلا وفيه نظر لانه قوله لو عاد الضمير الى الفعل والحرف لجاز ان يكون
المضمر عاملا لا يدل على امتناع عود الضمير الى الفعل العامل من الحروف لانه لا يلزم حين جهة الاسمية عدم كون
الضمير بها عاملا لا يلزم ان لا يكون ضميرا وقوله كما يظهر لك بالتامل احاله على التامل في محل المناقشة
وبعد ينبغي على ان كون الضمير عبارة عن الفعل لا يمنع ان يكون له اعراب محلا كما في اسماء الافعال قوله
ويحتمل ان يكون شرط الجواب سؤال وهو ان كنت فقال عاد اليه الضمير وهو فاعل كان والجواب انا
لا نسلم عوده الى كان بل عائد الى الكون المدلول عليه بالفعل كما في قوله اعدلوا هو اقرب للتقوى كما يجي
قوله دونه اي دون الفعل واعلم ان المتنع عود الضمير الى معنى الفعل او الحرف معرا عنه بمجرد لفظها فلا يرد كما في ضرب زيد الجر في الاسود الضمير كذو

ولا منسوبا
علم عبارة

فتامل

فتامل قال واما علامات الفعل اقول لما فرغ من علامات الاسم شرع في علامات الفعل وقدمها على علامة
الحرف لان الفعل جزء الجملة بخلاف الحرف وعلامات الفعل اما ان تكون في اوله او تكون في آخره فمن الاول صحة دخول قد
لانها لتقريب الماضي وتقليل المضارع او تحقيقه فلا تصح دخولها الا على الفعل وانما قال صحة دخول قد ولم يقل
دخول قد لان صحة الدخول اعم من الدخول ومنه صحة دخول حرفي الاستقبال وهما السين وسوف لانهما
للاستقبال فلا يدخلان الا على الفعل فان قلت فلم لم يدخلا على الامر لانه يعني الاستقبال ولا لم
كان حصول الحاصل فلان الاستقبال معلوم من صيغة الامر بخلاف صيغة المضارع لاشتراكها بين
الحال والاستقبال فلا يستقيم دخولهما على الامر واما لم لم يدخل حرفي الاستقبال مع انه يقبل سوف وسيف لانها غير
مشهورة كما ذكر السكاكي ومنه صحة دخول الجوازم وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي وادوات الشرط
والجزاء لاختصاص الجزم بالفعل قال الحاجي وقال صاحب تلك بعض الجوازم للاعدام كلم ولما وبعضها
للايجاد كلام الامر وان الايجاد والاعدام لا يتصور ان يرد الا في حدوث اي في الذات ثم نظر لتجويز
دخول الجوازم على المصادر ومنه الثاني صحة دخول الضمير المرفوع المتصل البارز نحو فعلا وفعلوا وفعلت
بضم التاء وفتحها وكسرها لامتناع لحوقه للاسم والحرف لفظا مرفوعا لان الاسم للاحق الف او اجتماع الاثنين
او الواو فى المثنى والمجموع كضاربان وضاربون فان الالف والواو ليس شي منهما ضميرا بدليل
انقلابهما الى الياء في النصب والجر واحترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور نحو ابك والضاربك على راي
ولك وعلاك وبالمتصل عن المنفصل نحو ما ضرب الا هو وبالبارز عن المستتر نحو زيد ضارب
ولا يرد بعض اسماء الافعال كهاتوا لانا لا نسلم ان اللاحق بها ضمير بل هو حرف لا محل له من الاعراب
كالكاف في اياك والتاء في انت ومنه صحة دخول تاء التانيث الساكنة نحو ضربت لانها وضعت للدلالة
على ان فاعل الفعل مونث واحترز بالساكنة عن المتحركة نحو ضاربة وقائمة والمختص الساكنة بالفعل للثقل في
الاسماء قال ومن خواصه انه امثلته اقول لما فرغ من علامات الفعل شرع في بيان اقسامه فاوله
وذكر الماضي اوله والمضارع ثانيا والامر ثالثا لان المضارع زائد على الماضي بحرف المضارعة والمجرد
متقدم على ذي الزيادة لان الماضي محقق متقدم تحققه وعين المضارع نفسه اكما في كون كل
واحد منهما خبرا واما الامر فلانه ماخوذ من المضارع لفظه واذا عرفت هذا فنقول المثال الاول
الماضي فلانه ما كان نحو ضرب دحرج وهو مبني على الفتح لان الاصل مانع واذا كان مبنيا
لان الفعل اصله البناء لان المعاني المحتاجة للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيه وانما
كان مبنيا على الفتح ولم يلحق السكون لانه شابه الاسم المضارع في انهما راجعان الى
اصل واحد وهو المصدر وفي ان كلا منهما يقع خبرا وصفة وحالا وشرطا وجزاء المضارع موجب
لما للماضي الحركة التي هي الاصل في الاعراب تقديرا كي تشبه وانما اختير الفتح لان فيه اصل في البناء السكون
والفتح اخف لثقل الضم وكسره بالاضافة المستقبل المسكون ولان الفتح اخف الحركات والفعل اثقل والكسر يمنع
عن الفتح لعدم موقول الا علال نحو غزا ورمى اذ لا الف لا تقبل الحركة والثاني لحوق الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت

فانه وجب سكون آخر الماضي حذرا عن توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفاعل كالجزء من الفعل
لا سيما واحترزنا بالمرفوع عن المنصوب نحو ضربه لان المفعول فضلة ليس كالجزء من الفعل وبالمتحرك عن الساكن
نحو ضربا والثالث ... والضمير نحو الرجال ضربوا فانه وجب ضم آخر الماضي لانه لما اتصل به اتصال
دلالة الضم عليها لكونه جزءا من الواو والثاني **قال** **اوله** المثال الثاني ما سبق في اوله
الزوائد الاربع وهي حروف نأيت الهمزة للمتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم اذا
اذا كان معه غيره ويستعمله الواحد المعظم والتاء للمخاطب مطلقا اي سواء كان مذكرا او مؤنثا
واحدا او مثنى او مجموعا وللغائبة المؤنثة والمؤنثتين والتاء للمفرد الغائب المذكر واحدا
ومثنى ومجموعها وللغائب المؤنث المجموع وانما كان كذلك لما فارق المضارع الماضي في المعنى ارادوا
الفرق بينهما في اللفظ ايضا ولا يكون بالنقصان لانه مخفف بالكلم فتعين الزيادة فزيد في اول المضارع
حرف الدال على المقصود من اول الامر ولم يعكس لان المضارع بعد الماضي كان المزيد عليه بعد المجرد
ثم عمدوا الى تعيين الحروف فعينوا حروف اللين لكثرة دورانها في الكلام اي لا تخلو كلمة منها او من ابعاضها
اعني الحركات فعينوا الهمزة للمتكلم لكونه من مبدأ المخارج والمتكلم الذي هو مبدأ الكلام فلم يمكن
التكلم بها لسكونها فحركت فصارت همزة ثم ارادوا زيادة الواو فوجدوا زيادتها اولا مستكرهة
في مواضع نحو وعد ... فعوضوا عن الواو التاء لما بينهما من التعارض في نحو
تراث اصله وراث ... وافقت التاء لعطف ... للمخاطب والغائبة المؤنثة والمؤنثتين لان
التاء علم التأنيث ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا ما نعا من زيادتها فزادوها للغائب ... ثم لا
لجماعة المتكلمين فانهم وضعوا النون لهم لانه لم يبق من حروف اللين حرف فاختاروا النون لمناسبتها
للالف في الغنة ... كان ... المثال المضارع يشبه
باسم الفاعل ... المواناة في الحركات والسكنات وباسم الجنس
في قبول كل منهما الشياع والخصوص نحو يفعل وفاعل ورجل والرجل ... مثلا وذلك
لان المضارع هي المشابهة ... الفرع ... بالاخذ وقال
... مضارعان لانها كالمرتضعين من ضرع واحد ... بالزوائد
الاربع الزوائد الاربع الدالة على المعاني المذكورة والا لزم ان يكون اكرم وتكرم مثلا من
صيغ المضارع وليس كذلك ... **قال** **اوله** ويشترك
اختلف العلماء في فعل المضارع فقيل انه مشترك بين الحال والاستقبال اي اطلاقه على كل واحد منهما على الحقيقة
لان الاطلاق على كل واحد منهما لا يتوقف على ... بخلاف اطلاق المضارع مرادا به المضي
واطلاق الماضي مرادا به الاستقبال فان ذلك يتوقف على ... نحو لو نعم ... ان ...
وان ... تمنيت غدا ... ولولا ... ما ساغ اعمال ... ولا اعمال ... غدا وقيل الطلاقه
على الحال حقيقة وعلى الاستقبال مجاز لانه عند التجرد ... الحال ... كونه ... ولكن

مجازا للاستقبال اذ المجاز خير من الاشتراك ... قلنا عليه بان يقول للغضبان ويصح في
الصدق وفي جملة للحال الصدق والحبر ... المخبر عن الفعل الحسوي المستقبل ... اخبار
المحيط عن الصدق لوجه ... للاستقبال وفيه نظر ... لانه اي ... الحال الصدق الحسوية
كان قولنا اني ... قطع الصدق وليس كذلك وقيل الاطلاق على المستقبل حقيقة وعلى الحاضر مجاز
لان الماضي ... بطريق ... وهي فعل مثلا والحال ... فكذلك هذا وكان فعل مثلا يجب ان
يكون للاستقبال ... وليس كذلك ... الفعل المضارع اجماعا ... المطلوب قول المؤلف
... الى ... او ... ان يكون الدليل على صحة الاطلاق الفعل المضارع عليهما او ... يتأمل انه الحقيقة
... ونظيره ... قوله واللام اي لام الابتداء المخصص للفعل
المضارع بالحال نحو ان ... هو ... ومنهم من ... وان ... الحكم ... البعيد
وان ... ان ... لان ... الحذف لان الحال ... ليس
... لان ... اللام ... واللام ... في قوله
... اللام ... للتأكيد ... والكلام في الفعل ... الحال ... القرينة
الصارفة للنطق عن ... مخصصان له بالاستقبال قال الله تعالى سنقرئك فلا تنسى ولسوف
يعطيك ربك فترضى واختلفوا في السين فذهب ... الى انه اصل برأسه وقال صاحب التسهيل
الى انه مقتطع من سوف ... بان السين لو كان بعض سوف لكان مدة الاستقبال بهما سواء وليس
كذلك بل هي سوف اطول وكانت كل واحد منهما اصلا برأسها وبانه لو كان بعض سوف لكان اقل
استعمالا منه كما ان سف وسو لما كان فرعي سوف كان استعمالهما اقل من استعماله وفيه نظر لان كون
فرع الشيء اكثر استعمالا منه غير بعيد كنعم وبئس فانهما فرعا نعم وبئس وهما اكثر استعمالا قال صاحب
التسهيل اجمعنا على ان سف وسو ... فرعا سوف فلتكن السين ايضا فرعا لا ن
التخفيف دون ... اعلم ان المراد بالحاضر والحال اجزاء ... الماضي واول المستقبل
يعقب بعضها بعضا ... وذلك ... عرف ... **قال** وحروف المضارعة **اوله**
حروف المضارعة ... في ... نحو ... ونحو ... ونحو ...
... نحو ... ونحو ... **قال** **المثال** والثالث **اوله** المثال الثالث ما ...
وهي التي على طريق المضارع للفاعل ... اي هو ما ... المضارع المبني للفاعل
المخاطب ... المضارع ... وهو ان ... حروف المضارعة وهي في
... ان كان اول الثاني ساكنا ... للفاعل المخاطب ... اي هذا المثال وهو
الحاصل ... من المضارع ... للفاعل وكونه للمخاطب اذ لو كان للمفعول
او للغائب او للمتكلم فلا ... اللام نحو ... ولا ... انا مثلا فلم
... قوله ...

للمضارع فيما عداه اعلى ما يجي من بحث آخر مستوفى وانما مثل لهذا المثال بمثال مراو ولم يمثل بمثال السوال والدعا
وهي هلم لسنه الم فهذه جمعية في لغة وحجازي في البواقي وانما احت المضارع لانه طلب والطلب بسوم نحو الحاصل
وانما حرف حرف المضارعة لانه امر مخالف للمضارع معنى لان المضارع خبر ومثبت فلا يتصرف غلاة المضارع
وانما يعد همزة الوصل ان كان اول الباقي ساكن لامتناع الابتدا بالساكن والقرينة تدل عليه قيل ليس موضع
بان كل متصل لكنه عود الى الكلمة والبديل بالكاف ونستدل لاملم عليه بان الحركة عبارة عن الصوت الحاصل
بعد التلفظ بالحرف تتوقف الشي على المحصل بعد محال ونبطل لانا لا نسلم ان التلفظ بالحركة بعد التلفظ بالحرف بحسب
الزمان بل مع ماضي الضمير انك كرهيات اقرب ثم لما سبق في التعريف قوله ويتصل بكم
لو كرم جواب سوال ونحوان يكرم اول الباقي همزة بعد حذف التاء ساكن فكان القياس ان تزاد في اوله همزة
وصل وليس كذلك لان همزة اكرم همزة مقطعة فهي همزة قطع والجواب انا لا نسلم ان اول الباقي حين
حذف التاء ساكن لان اصل يكرم تأكرم حذفت الكلمة لمصاع المهموزين في الهمز ثم جلا عليه فهي همزة الكلمة اما
هي تلك الهمزة وهي همزة قطع مسقط عادت كما قال وتضم همزة الوصل احسانا للنجاة في امر الحاضر
نحو أخرج
بحث اصحابنا البصريون الى انه مبني على السكون وذهب الكوفيون الى انه مجزوم قالوا اصل اضرب لتضرب بلام الامر
النبي عليه وقد يستعمل منه ان ابي فلتفرحوا بالتاء المنقطع من قوله تعالى فبذلك فليفرحوا لكن كثر الاستعمال كما في قوله تعالى
ثم حذف حرف المضارعة لئلا يلتبس بالمضارع في فتح التاء ساكنا فاحتيج الى همزة الوصل انه لو بقي الحرف
ذكره لكان عينا وثقيلا مع الطالب واتصالها بالجارة في العلة والجود مثال الاشياع الكلمة على
السكون وما يشكل انه ضعيف لان الهاء تدخل انها على لم بعضهم وقول الحنفية كثرة الاستعمال بالحلف
ونه اجتمع مواضع كثيرة الاستعمال لانها تودي الى القرين في يد وبدونها دون لام ترك اللام فيها لكثرة الاستعمال
كي اعلوط واعلنكك والمبنى عليه انهم قالوا لم يك وحذفوا النون لكثرة الاستعمال ولم نر لو ا نه لم يقض
لمذ لكثرة الاستعمال وقالوا ايم ال لم ابال ولم يقولوا لم اعال لم اعال وقالوا انه صار حاء ثم صار حاء ولم
يقولوا انه انعم بالا ولا نالوا ولا ناله وبله ولم يقل ذلك في الخبر والحنثة كذلك في لولا كلمة ام
عن المخاطب يعني ان غير المخاطب والغائب والمتكلم واللام بالاجماع فقياس الكوفيين امر المخاطب عليه
وقد بالم فيا س في الكلم وانما طلب
قال اولى
وتعرض لبعض ان شاء تعالى العقل اما مترف او حاله
ان العقل ان ادخل الماضي والمضارع والنهي واسم الفاعل واسم المفعول والمعرف والمعرفة وليس من الحاصل
وهو الذي لزم طريقة واحد لهما نعلا المدح والذم نحو نعم وبئس ولا اصل فيهما نعم وبئس بفتح الفاء وكسر العين
لانه هو الاصل الموزونة في الافعال وحرك لهما عليها لان فعليتهما معلوم بلحوق التاء الساكنة كما في نعمت وبئست وبعدهما
في الموضع بعدهما نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وفيهما اي في نعم وبئس لغات سواء الاصل المذكور
قال طرفة نعم الساعون في الامر المبر والثانية نعم وبئس بفتح الفاء وسكون العين والرابع نعم وبئس
بكسر الفاء وسكون العين وكذا اي كل فعل على وزن فعل ما ثانية حرف حلق كشهد وهو كالاسم على
ذلك الوزن ما ثانية حرف حلق انها كفخذ ونحو ثعلب واحد منها الثلاث ويرد المذكور لما عرفت وفخذ يحذف ثم وهو

اسكان العين مع فتح الفاء كثير وقال الشاعر فان اهجه يضجر كما ضجر بازل من الجمال دبرت صفحاته وغاربه
قال اولى ومنه ليس من الجامد ليس فيه نحو له فعلا ومن الحوائد فعلم ليست لست ليس ليسا من احسن
لها الفعلية لم ليس لطرسه المسك بالرفع وتنجي حلبه وقولهم ليس حكمي نحو ليس بكسر العين لان سكون العين
ليس بالوضع لا فعال ولم يحمل على فعل التعجب لان مفتوح العين لا يجوز اسكانه لخفة الفتحة ولذلك لم يجوز
في قتل قتل من جوزه علم علم ولا على فعل بالضم لان بنات الياء لا يكون مضموم العين وذكر الاخفش ان
سيبويه المنام قال هو عن اصل ليس فقال هو من باب صيد واما لم يبق على الكسر كما في صيد لم تقلب الياء
كما في هاب لان هذه صيد وهاب ياء فقال المنجزية فادر ان يدل على عدم تصرفه فحمل على ذلك ما ليس مثل
وهو ليس لذلك لم يتكثر عينه الى الفاء في اسمع لنه الساس كانه حنث لان هذا الشكل من الحروف والذكر
المضارع انما يدخل على ما قد وقع المسكن في قوله ليس الطيب الا المسك اي الا صاحب فليد معنى ليس نفيا لما
لم يستغنا ما ادري جنمه لا ليس وهو اشجاع الذي يشبه ليس لانه ولعلها كما ايام وقال صح التعجير اي
سالة وانه يسمى الصيد وهو يكون في راسه فيرفع البعير راسه
قال اولى ومنه عسى من الجامد عسى نحو
متصلا قال اولى ومنه صيغتا التعجب من الجامد صيغتا التعجب لانها لتضمنها معنى الانشا اشبهت
الحروف الموضوعة له فامتنعتا من التصرف ولذلك لم يعلل اوله واوله وزعم الكوفيون ان افعل ما افعله
اسم بدليل تصغيره في ما اميلح وقد يبا وبله ولا يبني صيغتا التعجب الا من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ايما الاشتراط
كونه ثلاثيا فلان نحو دحرج واستخرج مثلا لو بني منه صيغة التعجب فاما ان الحرف منه شي وحينئذ لا يمكن البناء
واما ان يحذف وحينئذ يحمل المعنى فانه لو قيل من استخرج ما اخرجه واخرج به صار المعنى الى التعجب من الخروج اذ
لم يبق ما يدل على التاء والرا والجيم واما اشتراطه كونه ليس بلون ولا عيب فالمعنى به انه لا يقال من عور مثلا
ما اعوره ولا من حول ما احوله ولا من سود ما اسوده فلان السبب فيه لوان اصل افعالهما ان تكون
على افعل افعال نحو ابيض ابياض واسود واسواد واعور واعوار واحول واحوال فلذلك لم يعل عور وسود
قال صاحب الصحاح انما يقال في عرج وعمي اعرج واعمى وانما سمع اذا كان اصل افعالها
افعل وافعال لم يبن منهما لما ذكرناه ولا غيرهما ولم يأت منها ايضا فعل وافعال لان الثلاثي ما كان على
مثله احول وعور وسود مثلا كذلك وانما لم يبن منها ليس بلون ولا عيب تبنيها على الواو وتفريع الواو
من تعلل من علل ذلك بعدم قبول الالوان والعيوب الزيادة والنقصان كما عصا الى انها ان لا نه
ممنوع ولم يصح ما اشد بياضه وما اقبح عوره وقال الكوفيون يجوز بنا صيغة التعجب مما هو اصل الالوان
وهو السواد والبياض دون غيرهما كالحمرة والصفرة وقالوا يجوز ان يبنى الاصل ما لا ينبني الفرع وقد دل
الدليل على جوازه صيغة التعجب من اصل الالوان وهو القول بعد ذلك انه لا يثبت جوازه في افعال
المتفضل منه بالنحو الاصل صيغة التعجب لانهما سيان ولو اتيحا مثالا بتجديد قبول وسوصل معناه
انها لما تعذرت صيغة التعجب من الزايد على الثلاثي وهو ما هو من الالوان والعيوب واحتيج اليه فطريقه ان يوصل ما لا يمكن
التعجب بناؤه اليه بالتعجب ثم يوصل ما اشده في الثلاثي فتنصب لفعل التعجب ثم يذكر مصدره منه اما اشد الكثر
مواد

وما اشعرون وما المخ ذوجين لحسن ما سبحوا ودي حلك لمه وشذا اي قولهم ما اعطاه من اعطاه وما اولاه
من كا بلكة كار واجنين شاذ فا رح على القياس لكونه من غير الثلاثي قوله ويكون للفاعل اي فعل التعجب ضارع الله
دون المفعول اذ لو صيغ لما لم يسم فاعله لبس ولو صيغ للمفعول دون الفاعل لتم وجه التفضيل عليه هو المقصود
فمعنى ما امر به اي اشد ضاربيته لا مضروبيته واما قولهم ما اشهى الطعام اي ما اشد كونه مشتهى من حيث الشيء
ما كثر اي شهيته وما امقت الرجل اي ما اكثر كونه ممقوتا اي مبغوضا من حيث يحسن ومجنونا فشاذ
لكونهما للمفعول **مال** ومعنى ما افعله **اول** اختلف النحويون في ما احسن زيدا فذهب سيبويه والخليل
الى ان ما نكرة بمعنى شيء وقع مبتدأ واحسن فعل فاعله ضمير يرجع اليها والمعنى شيء جعل زيدا حسنا
وانما ساغ وقوع المبتدأ نكرة لكونها فاعلا في المعنى كما في قولهم شر اهر ذا ناب واقتضوا عن الجواب وعنهم استحصي
عن حكام فان قيل على هذا كان معنى قولنا ما اعظم الله شيء جعل الله عظيما وهو فاسد قلنا ما كان
او شيء يحسن وجه الجواب لان المقصود انه عظيم مستوله من يعتاد الى شيء وجواب
يكون باعتبار المنقول عنه وما ذكرناه هو المعنى المنقول عنه لا بعدها ذكرناه ونحن اعني قوله شيء اي
تقدير هذا انه اصل المصحح سؤال لان معناه الان ما ذكرناه لان معناه الان انشاء التعجب وما ذكرناه
من معنى الجملة الخبرية المحتملة للصدق والكذب وهو كما في لا انشاء وذهب الاخفش الى ان ما موصولة
وما بعدها صلتها وخبرها مقدر بعد صلتها والمعنى الذي جعل زيدا حسنا ثابت والمبهم الذي
احسن زيدا لان التعجب من مواضع الابهام لانا اما نعجب مما يخفى سببه والموصول من المعارف فلا يناسب
المقام وايضا الكلام يتغير الى حذف الخبر ولا يلزم لتقدير وذهب الفراء الى ان
ما استفهامية وقع مبتدأ وما بعدها خبره والمعنى اي شيء احسن زيدا ولان لحسن منه لان نقل الكلام
من انشاء الى انشاء اولى من نقله من خبر الى انشاء واختلفوا في احسن قال البعض انه فعل وذهب
الى ان احسن وهل وزيد فاعله والباء زائدة كما في كفى بالله اي كفى الله قال اصله احسن زيد اي
صار ذا حسن كاغد البعير اي صار ذا غدة ثم عدل عن صيغة الماضي الى صيغة الامر على نحو ولم
زيد ومعنى احسن به واحد نهر الشعر ايضا لنحو وصح الكلام كما ذكرناه في ما احسن زيدا
ولا ضمير في الفعل اي اذا كان فيها علام يكن في الفعل ضمير لامتناع ان يكون لفعل فاعلان
وذهب الاخفش والزجاج الى ان احسن فيه ضمير المخاطب وزيد مفعوله والباء اما زائدة او
متعدية وتقديره ان احسن يحتمل معنيين احدهما الوصف بالحسن كما قال احسن بنعيم اي جعله
حسنا لمعنى وصفه بالحسن والثاني الصيرورة كما قال احسن زيد اي صار ذا حسن فاذا قلت
احسن زيد على صيغة الامر يفهم من المعنى الاول كان معناه صف زيدا بالحسن والباء ليكون زائدة
كما في قوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وان قلت ذلك واخذ من المعنى الثاني كان معناه صير
زيدا ذا حسن والباء للتعدية والمأمور كل ما يصلح للمأمور فقال المصنف انما لم يختر هذا المذهب لحسن معنى

سيبويه

سيبويه لان تجريد امر المخاطب عن ضمير الفاعل لا يوجد في الكلام ولا يجوز التباس ان يكون مرفوعا ولان زيادة الباء
نادرة علانها في المفعول لان هذا المذهب مص الى نقل الامر الى التعجب وذلك مصير الى نقل الخبر الى ما هو بنقل
مادام الى التعجب المثل على ظاهره فعلمه اولى قوله ولا يجري مجرى المثل اشارة الى دفع ما اورده
ابو علي على المذهب الحسان فاخذ مذهب سيبويه لوضح مذهب الاخفش وتقريره ان معناه صيغة الفعل او
صيغ ذا كذا التي افعل جمع وانت لانه مما يس او المخاطب اللازم باطل لانه يقال يا رجل اكرم بزيد
ويا رجلان اكرم بزيد ويا رجال اكرم بزيد ويا امرأة اكرم بزيد ولا يقال اكرما واكرموا واكرمي قال وهذا
يدل على صحة مذهب سيبويه لان فاعل اكرم لما كان زيدا على صح لم يتغير بتغير المخاطب ورجلان
ويا رجال ويا امرأة اكرم اجاب المصنف عنه لانه لما يلزم السه والجمع والتأنيث لم يجر صيغة التعجب
مجرى المثل لان الكلام اذا جرى مجرى المثل لم يتغير عن هيئته كما في المثل يقال للمخاطب مذكرا بالصيف ضيعت
اللبن مكسر التاء وصيغة التعجب جارية مجرى المثل فلم يجب تغييرها قوله ولا يتصرف يجري مجراه التعجب مجرى
المثل لم يتصرف فيها بالتقديم والتأخير والفصل بالاجنبي فلا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
ولا ما احسن ما اراه بعينه وقال المازني يجوز الفصل بالظرف لكثرة استعماله عليه نحو ما احسن بالرجل
ان يصدق لاتساع الظرف قوله وجاز اي وجاز الفصل بكان نحو ما كان احسن زيدا توقيفا بان التعجب
وقع فيما مضى كما زيدت للامتناع بالاستقبال في قولهم ما اطول ما يكون هذا الصبي ولم ير لكان التعجب
واقعا في الحال وقال المصنف التعجب انشاء ولكن يستقيم حضيته استقبالا ثم يصح رجوع ذلك الى متعلقه كانه
قولهم في احسن على الناقة وقال المبرد كان زائدة لم يخرجه ولبس بقوي قال المازني لما جاز الفصل
بكان التي هو موضوع للمضي لكونه بمعنى الزمان الماضي فلان يجوز بالظرف اولى **مال** واما علامة الحرف
اول لما فرغ من علامات الاسم والفعل شرع في علامة الحرف وهو الخالي عن كل واحد من علامات الاسم
والفعل قال الفاضل لما كان امتياز الحرف عن الاسم والفعل عنده عدمي وهو انه لا يدل على معنى في نفسه جاز ان
يكون علامته ايضا بالعدم فنحو الى وهو الخالي عن علامات الاسم والفعل فهو نظرا ذا لا يلزم من كون الفصل
عدميا كون الخاصة عدمية على ان جواز كون الخاصة عدمية لا يتوقف على كون الفصل عدميا **مال**
ثم انه قد يحكى عنهما بالالتف **اول** اذا عرفت الكلم وانواعها وعلامات كل واحد منها فاعلم انه قد
يحكى من الكلم الثلاث ويسمى من قول الالتف لانه سنادي وهو مركب الكلمتين او ما يجري
مجراهما تركيبا يسمى ويسمى كلاما وجملة فالمركب من كلمتين نحو الانسان حيوان والمركب من الكلم الجاري
مجراهما نحو يشرب قائم لان يشرب قائم وان لم يكن كلمة لها جار مجراها لنزوله منزلة المفردات ولذلك يحكم عليه
بكونه في محل الرفع خبر الزيد والمركب من الجاري مجرى الكلمة نحو ان يكن شيء اكرم كل لان الجملتين نزلتا منزلة المفردات
ولذلك لصح السكوت عليهما وتسمى المركب منهما جملة واحترز بقولنا تركيبا يسنادي مع للاحتراز عما ليس
كذلك نحو غلام زيد وزيد العارف لان المراد بالاسناد انما يحسن عليها السكوت وكونه حرج به لكان اولى
وانما قال عليه بالاسناد ولم يقل على الوجه يفيد للاعاجم لانها بيانه وبالاعم ومطابق لما قبلها كتوقه في المنن والاسم السما

يحسن الخطاب لان الجملة في الحقيقة اما اسمية او فعلية لا غير وذكر للاسمية مثالين ليعلم ان الخبر فيهما قد يكون مفردا وقد يكون منزلته وذكر للشرطية ايضا مثالين ليعلم انها قد تركب من الجملتين من الشرطيات وذكر للظرفية مثالين ليعلم انها تكون بالظاهر في وسنذكرها وما في المثالين موصول ليكون الظرف مقدرا بالفعل لان الصلة لا تكون الا جملة وهو حتى مثله بمعنى حصل وانما قدم الفعلية لان الفعل هو الاصل في الكلام لان الحرف والفعل هو موضوع للحدث وانما قدم بعد على الشرطية لان الشرطية مركبة من جملتين فيكون الاسمية ابسط منها وانما قدم الشرطية على الظرفية لعدم ظهور صورة الجملة في الظرفية وعدم الاعتماد على ما في الفعل ان قال الجملة ما يتركب من الاسناد بالمسند والمسند اليه اما ان لا يعرض لهما ما يصح السكوت عليهما او يعرض لهما ذلك والثاني هو الجملة الشرطية والثاني اما ان لا يكون المسند معوضا عن المسند اليه لفظا ولا تقديرا او يكون معوضا عنه اما لفظا او تقديرا والاول هو الجملة الاسمية والثاني اما ان يشتمل على الظرف او ما يجري مجراه والاول والثاني هو الجملة الفعلية والاول هو الظرفية ومثله ان تقول زيد ما تقدم لكن يكون الظرف صلة مقدرة بالجملة الثاني عن هذه الاسنادية وهو تركيب الكلمتين على وجه تنبيهنا دون حرف نحو على الاضافة او تركيب العارف على الوصف والاسمي كلاما وله جهتان احداهما اصطلاح النحاة قال واعلم ان النحوي

اي علم يبحث لما في علم مصطلح النحو شرع في بيان اعضاء المبحث فقال وهو فيتبيل اعتبح النحوي ما يتمام انما من ترتيب لما يلزم الكلام من التركيب لان المركب يحسب توالد المعاني في الكلام عليها ولا بد من بيان يدل على تلك المعاني نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتلك البيان متفاوت بحسب المواضع اي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وحاصل تلك البيان راجع الى انها الحاصلة اذا كلم دون كلم للحاصل في التركيب مفهوم اختلافات الى وحد ومصب الوضع انما علم بالاستقراء وقد صرح به السكاكي ومعنى قولنا كلم دون كلم ان لا واضح ان يحكم كذا اذا كانت حروفه صحيحة او جارية مجراها وقال بخلاف ذلك اذا كانت معتلة فيجري مجرى الصحيح بعكس في حواشي المفتاح ويمكن ان يكون قوله دون كلم اشارة الى المبنيات والمراد بالوضع المفهوم المعاني المقتضية لاختلاف الفاعلية والمفعولية والاضافة او العوامل وما قيل ان الطرف انه اللفظ للتلفظ واما اللفظ فاختلاف عن المقتضي كما صرح به الملقب بها اختلاف على نحو واحد لان منفصلا يكون بالحروف وبالحركات واذا كان كذلك كان الواجب على النحوي البحث عما يتعلق بالمختلف وهو العلة الصورية لم وهي الاعراب والعلة المادية لم وهي الحروف لحصول صورة الاعراب فيها وقيامها به والعلة الفاعلية لم وهي العوامل لان بعضها يرد ومنها جعلا بعضها دون الفاعل والعلة الغائية لم وهي المعنى المقتضي للاعراب كالفاعلية المقتضية للرفع والمفعولية المقتضية للنصب والاضافة المقتضية للجر لان المقتضي ما لا علة الشيء ولا شك ان يختلف انما لا ... بعد المعاني والكناية في قوله على تفاوتها للبيان قوله تعليله اي ما للازم على النحوي تحرير قوله معرفة مسئلة المقول ومعوله ونحو قال السوال من اقسام لا اسم في ... اي السوال هو التسمية وجوهها في الاسم الرفع والنصب والجر لجواز وقوعها عالما ومفعولا ومضافا اليه فيكون بالاعراب لفظا او تقديرا اللفظ وتقديرا ومحلا فيكون بالاعراب لفظا حركة والاعراب تقديرا بالحركة والاعراب لفظا وتقديرا لا حركة والاعراب لفظا بالحروف والاعراب ... في كلمات ... رحيم

تقديرا

تقديرا بالحرف والاعراب لفظا وتقديرا ... بحرف والمراد بالاعراب لفظا الاعراب اللفظي في الرفع والنصب والجر في ... والاعراب تقديرا الاعراب الشرعي بكذلك ... بالاعراب لفظا وتقديرا الاعراب اللفظي في بعض الوجوه التقديري في البعض الآخر اما الاعراب اللفظي بحركة فيما آخر حرف صحيح او جار مجراه وهو الذي يكون واوا او ياء ساكنا ما قبلها كظبي ودلو وهذا قسمان لان ما آخره صحيح او جار مجراه اما منصرف او غير منصرف والاول نحو جاءني رجال واعرابه بالضم رفعا والفتح نصبا والكسر جرا والثاني اما غير منصرف ملحق بالجمع الذي آخره الف وتاء او لا والاول نحو جاءني هند واعرابه بالضم رفعا والفتح نصبا وجرا والثاني نحو مسلمات فان اعرابه بالضم رفعا والكسر نصبا وجرا وحق بيان اعراب غير المنصرف الجمع المؤنث والتاء لان حكمه حكم مسلمات بخلاف الاعراب على ... ما في تصل تحصيلا للاعراب عن المنصرف والجمع بالالف والتاء اما الاول فلان غير المنصرف نوع الفعل لما اشبه به ولا يدخل الكسر كما لا يدخل الفعل فحمل الجر على النصب لان بينهما تصاحبا ولان لفظيهما متشابه ولان كلاهما في المضمر نحو رأيتك ومررت بك والحاصل ان غير المنصرف منع الكسر منه اصلا واما الثاني فلان الجمع بالالف والتاء فرع الجمع بالواو والنون لان المؤنث فرع المذكر ونصب الجمع بالواو والنون محمول على جره فحمل نصب الجمع بالالف والتاء على جره اجراء له على قراره اصله واعلم انه يجوز ان يقال قوله اجراء تعليل لاعراب الجمع بالالف والتاء فقط ولذلك اقتصر عليه التفتازاني واما الاعراب التقديري بالحركة فموضعه ما اول ما آخره الف مقصورة نحو عصا وحبلى لتعذر قبولها الحركة والثاني ما اضيف الى ياء المتكلم وهو غير جمع المذكر نحو غلامي اي وهو اعرابه بالحركة نحو وجاءني غلامي ومسلماتي لوجوب كسر ما قبل الياء وانما قيل في بعض الجمع اعرابه بالحركة لان الجمع الذي اعرابه بالحروف يكون اذا اضيف الى ياء المتكلم فيبقى حكمه كحكم قوله على راي اشار الى اختلاف النحاة في المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي ونحوه فالاول انه معرب واعرابه تقديري ولذلك عده المصنف منها نحوه وليس الجر لفظا لان طرح حرف نحو غلامي لان كسر الميم يكون لا للاعراب فان قلت لم لا يجوز ان يكون فيهما للاعراب لان كل واحد من الاعراب والياء المستدعي الكسر فيتوارد المؤثران المستقلان على اثر واحد بالشخص وهو ممتنع الثاني انه مبني وسببه الاضافة الى المبني وهو باطل لان الاضافة الى المبني لا توجب البناء ولا ينبني المثنى المضاف الى ياء المتكلم نحو مسلماي ومسلمي بكسر الميم والجمع المضاف اليه نحو مسلمي بكسر الميم والكل لا باعث الاجماع والثالث انه لا معرب ولا مبني ويقول المصنف الى غير الفرق وقال المصنف هذا المذهب اعرب اي انتهى ونقل التالي عنه انه قال في الامالي ان الاكثرين على انه مبني وذكر ان صاحب المغني قال ذهب قوم الى انه مبني ثم قال وكونه مذهبا للاكثرين محل نظر وان تعلل ان ... قوم الى انه مبني لا ينافي كونه للاكثرين فلا يكون منشأ للنظر والثالث ما يكون اعرابه محكيا وكان جملة منقولة من المعنى الاسنادي الى العلم او مفردا فالاول كقولك تأبط شرا فانه كان في الاصل جملة ثم نقل الى رجل سمي به فاذا حفظ ما فيه من الاعراب وهو نصب شرا فاعرابه حال العلمية يكون تقديرا لمحكية نحو ولكن تأبط شرا واصله ان رجلا اخرج من دار واخذ ابطه سيفا فقيل تأبط شرا منسب ... فقالت امه ما ادري الا انه تأبط شرا فسمي به وقيل ... ان يكون

اعمل الحكاية من ذلك استعلام من يقول رايت زيدا فان زيدا مفرد حكي بنصبه واعرابه في قولهم من زيدا ورفعه
خبر من وسكون دفعه بناء بالحكاية وانما امتنع الاعراب اللفظي فيهما لانه لا يمكن اعرابان لفظيان لتوالي الحكاية
لامتناع اجتماع اعرابين لفظيين في كلمة واحدة وانما كان المقدر حركة لان بناء يعقد المنوي من شغل الحرف
قوله ونحو خمسة عشر اعلم ان خمسة عشر وجميع ما هو في حكمه من المركبات اذا صار علما جاز فيه وجهان زوال الاعراب
لفظا لزوال موجب البناء وهو تضمن الحرف لانه علم [illegible] العطف واسماء اللازم [illegible] اسماء المركبة
وما سبق ان هو كبعلبك نحو جاني خمسة عشر بضم الراء ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر [illegible] لا يكون [illegible]
ثم والثاني حكاية البناء وعلى هذا يكون ما نحن فيه [illegible] البناء فلا بد ان يكون اعرابه
تقديرا لمحل الحركة واما جب الحكم [illegible] كما قررنا [illegible] فكان احدهما
نحو فيه قال ونحو خمسة عشر علما الى آخره [illegible] اعراب اللفظي والتقديري معا [illegible] في كل اسم الذي لام
ياء مكسور ما قبلها فان نصبه يلفظ لخفة الفتحة على الياء ورفعه وجره تقديرا لثقل الضمة والكسرة عليها نحو
جاني القاضي ومررت بالقاضي بسكون الياء ورايت القاضي بفتحها وقد جاء سكان الياء في النصب ايضا على
الشذوذ اعط القوس باريها قال الشاعر، يا باري القوس بريا ليس يحسنه، لا تفسد القوس اعط القوس باريها
وقال الاخر يا دار هند عفت الا اثافيها واما ما اعرابه اللفظي بحرف ففي موضعين الاول الاسماء
الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فانها بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا والستة اعرابها بالحروف
حين نقصها لها مع تحصيل غرض من الاعراب وانما جيء بنقصها [illegible] دون سائر الاسماء المحذوف آخرها لان بعضها
في غاية النقصان كذو وفو لانها على حرف واحد [illegible] وبعضها سائر اسماء العلة كاب
واخ وحم واما هن فهي كناية عن اسماء الاجناس [illegible] على غيرهم فكان [illegible]
اولى من [illegible] وانما قيدناها بالاضافة لانها اذا لم تكن مضافة كان اعرابها بالحركات [illegible]
باخ لكم واما قيدنا الاضافة بكون المضاف الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة اليها نحو [illegible]
حتى ياذن لي ابي كان [illegible] عند قوم [illegible] عند كون [illegible] وهو كونها
مكبرة لانها اذا صغرت كان اعرابها بالحركات نحو هذا اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك واعتذر الفاضل
عنه بان المصنف اكتفى بالامثلة المذكورة في الكتاب اذ مثل بالمكبر وفيه نظر لان افراد المكبر بالذكر اخرج
المصغر واخرج افراد المضاف الى الضمير المضاف الى المظهر وهو باطل لان [illegible] اذا اضيفت الى
المظهر كان اعرابها بالحروف ايضا نحو جاء ابو زيد ورايت ابا زيد ومررت بابي زيد [illegible] قيد
لا بد منه ايضا وهو ان لا يكون اول المضاف اليه ساكنا لما يجيء من ان اعرابها ح تقديري وهذا يمكن
ان يعتذر عنه بانه لم يذكره اعتمادا على ما يجي قوله حموها انما اتت الضمير لان الحم ابو زوج المراة وهذا
هو المشهور وقد يطلق على اقارب الزوج ذكره صاحب التسهيل قوله في [illegible] اشارة الى لغة اخرى
قليلة في بعض هذه الاسماء وهي لغة بلحارث بن كعب وبعض بني سليم وهي ان يرفع وينصب ويجر بالحركة تقديرا
[illegible] ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها [illegible]

المجد

المجد وانما انه لكونه بمعنى [illegible] نحو جاءته كتابي فاحتقرها لكونه بمعنى الصحيفة [illegible] على لغتهم ايضا لانهم يذكرون
المثنى بالالف في جميع الاحوال [illegible] على لغتهم ما روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه سئل عن وجوب القود على من رمى
انسانا بحجر فقتله فقال لا ولو رماه بابا قبيس اذ لم يقل رضي الله عنه بابي قبيس [illegible]
وهي ان يعرب بالحركات [illegible] فقال الش ع، سوى ابيك [illegible] فان محمدا
علا كل شيء يا ابن عم محمد، واعلم ان قول المصنف [illegible]
الى غير ياء المتكلم [illegible] لما ذكره صاحب التسهيل [illegible] المشهور [illegible]
[illegible] في اعرابه بالحركات [illegible]
وهو قليل هذا اللفظ والثاني المثنى بالتفسير الماتذكر فانه بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا والحق به لفظان
الاول اثنان فانه ليس بمثنى [illegible] ليس شيء حتى يقال انه ثني [illegible] انه اسم موضوع لكل شيئين وقد
الحق بالمثنى في الاعراب بالواو رفعا والياء نصبا وجرا لكونه مشابها له لفظا ومعنى والثاني كلا مضافا الى مضمر
فانه ليس بمثنى [illegible] في الاعراب بالواو والياء نحو جاني الرجلان كلاهما ورايت الرجلين كليهما ومررت
بالرجلين كليهما لكونه شبيها [illegible] هذا على مذهب البصريين اذ الكوفيون ذهبوا الى ان كلا مثنى والا
اصله كلو فحذفت اللام [illegible] في كل ثم الحق بآخره الزيادة فصار كلان ثم حذفت النون للاضافة
كلا وعند البصريين الف كلا [illegible] عن الواو [illegible] الكوفيين بان الف لو كانت للتثنية
[illegible] نصبا وجرا اذا كان المضاف [illegible] اذ يقال جاني كلا الرجلين ورايت كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين ولكن قيد المصنف كلا بكونه مضافا الى المضمر [illegible] بان كلا لو كان
مثنى لفظا ومعنى [illegible] اما الاول
[illegible] كلا الجنتين آتت [illegible]
كلانا يا يزيد [illegible] وعليه قول الش ع
[illegible] من [illegible] التراب [illegible] واما الثاني [illegible]
[illegible] كلا وكلتا [illegible] الجمع بالواو والنون فانه بالواو رفعا
والياء نصبا وجرا والحق به لفظان الاول اولو فانه بالواو والياء نحو جاني اولو مال ورايت اولي
مال ومررت باولي مال وانما الحق به لانه بمعنى [illegible] كالجمع [illegible]
علم الضم والثاني عشرون واخواته الى تسعين فانها ايضا بالواو والياء نحو [illegible] عشرون درهما ونصبت
عشرين درهما [illegible] عشرين درهما [illegible] الكثرة ولم [illegible] عشرين
مثلا جمع العشر [illegible]
[illegible] في مواضع [illegible] الجمع المصحح بالواو والنون اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن لان النون
تسقط للاضافة والواو والياء لا تظهر في اللفظ [illegible] ساكنان [illegible]
بالاعراب التقديري [illegible] نحو جاني صالحو القوم [illegible] صالحي القوم [illegible]
المضاف [illegible] السكون [illegible] اول [illegible] كان [illegible]

نحو جاءني صالحي او بك ورايت صالحي وبك ومررت بصالحي وبك والثاني ان اسماء الستة اذا اضيفت الى الكلمة الموصوفة اعني
التي اولها ساكن نحو جاءني ابو الفضل ورايت ابا الفضل ومررت بابي الفضل وفائدته يحترز به عما سبق
والثالث ما يحكي من الشيخ من ان يقول لك قائل لي رجلان فتقول حاكيا لما خاطبني رجلان فان اعراب
رجلان تقديري لان الياء الحكاية تجري بما اخذته وانما قال فيمن يجوزه لان منهم من لا يجوز ومنه لا يكون جا
نحو قوله ومنها اي ومما يحكي من الشيئة وكان قوله دعني من تمريان حكاية لقول من قال لك تمريان
او يكفيك تمريان واحدة سعوات اللفظ والتقديري معا عرف في موضعين الاول المثنى اذا
اضيف الى الكلمة الموصوفة فانه بالالف المقدر رفعا صدرا على لفظه ان كنت وبالياء الملفوظ نصبا وجرا
لمكانكم بها نحو هذان ثوبا ابنك ورايت ثوبي ابنك ونظرت الى ثوبي ابنك والثاني الجمع المصحح
المضاف الى ياء المتكلم فانه بالواو المقدر رفعا لانه يقلب بها ياء وبالياء الملفوظ نصبا وجرا نحو جاءني مسلمي
ورايت مسلمي ومررت بمسلمي واصل المرفوع مسلموي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت
ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت الميم واصل المنصوب والمجرور مسلميي فادغمت الياء في الياء قال
واما هو يعرب في الفعل المضارع اقول لما فرغ من بيان وجوه الاعراب في الاسم شرع في بيان وجوهها في الفعل
المضارع ووجوهه فيه الرفع والنصب والجزم لانه لما امتنع الجر في الفعل عوض عنه الجزم الذي يناسب الفعل
لان يقال لثقل الشيء بالجزم لانه احف لكونه اما بالسكون او بحذف الحرف قال التالي وابالوب
المضارع لمشابهته الاسم في الحركات والسكنات فان يضرب موازن لضارب ولذلك شاركه في الرفع لو
على الحال وسه سيقال ولو في عرضوه فلمشابهته اعرب الفعل المضارع [illegible] لان الذي اعرب
الاسم لاصله طريان المعاني المختلفة عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة والصفات التي تعاقب الحركات
المذكورة لاشتراكها في اعراب الاسم وكشف معنى ما دل اعراب الفعل المضارع ولا يقدر الماضي لو لم يعلي
مثلا كدحرج وتدحرج كاسم الفاعل الثلاثي مشابهته لكونه كهو في الحركات والسكنات وفي التنبيع
وقبول التخصيص فان الماضي اذا اولها فيه كان مبهما في معنى المضي وفيه واذا اقرن تنحو خلص
للزمنكان صار زماد اي الحدث عن لفظ الان مثلا كان مبهما في الحال والاستقبال واذا اقرن بالان يخلص
للحال وفي وقوعه موقعه ايضا مع ان الماضي معرب اجماعا وقد قيل ان يقال كما يعرض للاسم المعاني
الموجبة للاعراب من الفاعلية ونحوها يعرض للفعل المضارع ايضا المعاني المختلفة ومن كونه ماخوذا به
الوعدا او موطوئ او حساننا فا قبول الاعراب ليتميز بعضها عن بعض كما في الاسم المعد ومثاله قولك لا تاكل
السمك وتشرب اللبن فان معنى الكلام شربه معنى الفعل الثاني فامل قال فالرفع اقول
رفع الفعل المضارع يكون بالحركة وبالحرف ايضا بالحركة يكون لفظا ويكون تقديرا فالاقسام ثلاثة الاول الرفع
بالحركة لفظا وهو مما كان اخره صحيحا غير ملحق به ضمير مرفوع بارز نحو يضرب زيد لان هذا الفعل رفع بالضمة
لفظا وانما قيدنا بصحيح الاخر لان المعتل الاخر رفعه تقديري وانما قيدناه بعدم لحوق الضمير البارز لان
ما لحقه رفع بالحرف وانما قيدنا بالضمير المرفوع لانه لو لحقه نحو زيد يضربه عمرو وانما قيدناه بالبارز لان نحو زيد يضرب والثاني

الرفع بالحركة تقديرا وهو ما كان اخره حرف علة اي غير ملحق به الضمير المعهود نحو هو يغزو وهو يرمي ويخشى
لان مثل هذا الفعل يرفع بالضم تقديرا لعدم قبول الحركة لفظا للرفع للرفع التقيل والثالث الرفع
بالحرف ولا يكون الا لفظا وهو فيما اتصل به الضمير المعهود سواء كان ذلك الضمير الفا نحو هما يضربان وانتما
تضربان او واوا نحو هم يضربون وانتم تضربون او ياء نحو انت تضربين بالواو وبه لان مثل هذا الفعل يرفع
بالحرف لفظا لان نونه حرف اعرابه مثل في الرفع بان وفي النصب والجزم ساقط ترفعه لفظا وتقديره
وانما كان كذلك لانه لا يمكن بقاء الحركة اذ بين الالف والواو والياء مع الجزم لاجتماع الساكنين وسقوط
حروف العلة لا يصلح لها لا الالف والياء مع الرفع لوجوب فتح ما قبل الالف وكسر ما قبل الياء وانما اختير
النون لانه لا يمكن ان يعرب بحروف العلة ولا اصح حرفا عليه والنون اتى بالحروف اليها وانما اختير
ثبوت النون للرفع لان الرفع اولى بالحي وانما كسر بعد الالف وفتح بعد الواو والياء تشبيها له بنون
المثنى والجمع لان يضربان تشبه ضاربان ويضربون تشبه ضاربون ويضربين تشبه ضاربين قال
واما النصب اقول نصب الفعل المضارع يكون بالفتح لفظا او تقديرا او يكون بالحذف ايضا اما
النصب اللفظي ففيما اخره غير الف ولم يتصل به الضمير المعهود نحو لن يضرب ولن يرمي ولن يغزو وانما قيدنا
بكونه غير الف لان ما اخره الف نصبه بالفتح التقديري كما يجي وانما قيدناه بعدم اتصال الضمير لان ما
اتصل به الضمير نصبه بالحذف كالجي وفتحة به سكان في مثل ما ذكرنا من الفعل اذا كان معتلا
وهو [illegible] الناس قال الاعشى في مدح النبي صلعم ، فاليت لا ارثي لها من كلالة ،
ولا من حفى حتى تلاقي محمدا ، [illegible] لان المستعلي الرواية
[illegible] والت بمعنى اقسمت والمقسم به
محذوف اي اليت بالله ولا ارثي جواب القسم من قولك رثيت لفلان اي رققت له ورحمته والكلام
الكاف التعبيسال كللت من المشي اكل بالكسر كلالا وكلالة اي اعييت من حفي عطف على قوله من
كلالة الحفى البعير من كثرة المشي اي وتبعا [illegible] من الحفا والحفاة [illegible]
حتى الرجل اي مشى بلا خف ولا نعل [illegible] والمعنى اقسمت لا اترحم على ناقتي من كثرة تعبها و
مقاساتها [illegible] حتى تصل اي الناقة مكانا فيه محمد صلعم قال ذلك حين اراد ان يلحق بالنبي
وسلم فمنعته قريش وهو من قصيدة ذكر فيها ما جاء به التزهيد ومن ابياتها ، فاياك والميتات لا تقربنها ،
ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ، ونظيره في تعيين اسكان الف الفعل نصبا قول الاخر
راني وان كنت ابن سيد عامر ، وفارسها المشهور في كل موكب ، فما سودتني عامر عن وراثة ،
ابى الله ان اسمو بام ولا اب ، فان الشاهد ابي ان اسمو وانا اسمو ساكنا كما اسكن ياء بلاني والموكب جماعة
الفرسان وقوله سودتني اي جعلتني سيدا من قولهم ساد قومه سيادة اي كان سيدهم والواو ابتداكيد
الواو ومعنى ربّ والمعنى اني وان كنت [illegible] الشجاع المبارك لم اسمهم فان سيادتي
لم تحصل بالوراثة لاني سدت قومي بما في من الفضائل [illegible] النصب التقديري ففيما اخره

في النصب

الرم

الف نحو لن يخشاها العيس فيقول مد الف الحركة واما الحذف ففي لافعال الخمسة وهي التي لحقها الضمير
المرفوع البارز وقد سبق ذكره **قال** واما الجزم **اقول** جزم الفعل المضارع يكون بالاسكان
بان يحذف آخره فالاسكان فيما آخره حرف صحيح ولم يتصل به الضمير المرفوع نحو لم يكرم وحذف
في موضعين الاول في الجمع الضمير المرفوع وهو الافعال الخمسة لان جزمها بحذف النون كما مر والثاني في معتل الآخر
نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش قوله الا ما شذ جواب سؤال وهو انه لو صح ما ذكرتم لما جاز ثبوت حرف
العلة في الجزم واللازم باطل بدليل قول الشاعر هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
وقول الاخر وهو قيس بن زهير الم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقول الاخر
اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق فانه لم يسقط واو تهجو وياء يأتيك والف ترضاها مع
ان كل واحد منهما مجزوم اما الاول فلانه مدخول لم واما الثالث فلانه مدخول لا للنهي وعلى ما روي عن ابن كثير
انه من يتقي ويصبر وفي بعض القرآت ارسله معنا غدا نرتعي ونلعب لان من للشرط ولذلك جزم
يصبر ونرتعي جواب شرط مقدر تقديره ان ترسل نرتعي ولذلك جزم نلعب بالجواب ان ما ذكرتم
من الصور شاذ وهذا الجواب بالاول صحيح واما بالاخيرين ففيه اشكال لان مثل هذا الشاذ لا يمكن
وقوعه في التنزيل لانه مخالف للاستعمال والقياس وتفصيله ان الشاذ على ثلاثة اضرب شاذ عن القياس
وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنهما جميعا والاول والثاني مقبولان والثالث مردود ومثال الاول قوله
استحوذ عليهم الشيطان اي غلب فان القياس قلب الواو الفا لتحركها وكون ما قبلها في حكم المفتوح
والاستعمال كذلك لان هذه الكلمة لا توجد الا غير معلولة ومثال الثاني في قول الشاعر وام اوعال كها او اقربا
فان القياس كها والاستعمال العربي كذلك ومثال الثالث قوله الشعقصم كامر فالجواب عن تلك الشواهد
انا لا نسلم ثبوت حرف العلة فيها اما في نرتعي فلجواز ان يكون اللام محذوفة والياء الملفوظ اشباع الكسرة
كما ذهب اليه عبد القاهر في قوله ولا ترضاها لانه قال اصله ترضها فاشبعت الفتحة فصارت الفا وذهب
بعضهم المازني الى ذلك في ... فانه قال الياء في نحو ... اعراب يحصل عند اشباع الحركات
باشباع الحركات ... وعليه قول بعض النحويين ... ضعفوا وما اسكنوا لانهم رجعوا
الى اصلها استثقلوا من السكون فاشبعوا ... فحصلت الالف ... على انه يحتمل ان
ان الالف لو كانت زائدة للاشباع ... اسم الفاعل والفعل المضارع ... بسكون ... فيجوز
ان يكون من الزيادات اللازمة ... لانه منقول عن الكوفي ثم انه قال امكنه واما
واما في ... ويجوز ان ... للشرط لان ابا علي الفارسي جوز ان يكون موصولة
... عطفا على محل ... معنى الشرط بدليل دخول
الفاء ... جزم ... ساكن ... فلا يكون حركة
... بان ... ولم ... عن ... الشيء

واشانه باعتباره كلمة هو وما رمت في درمت قوله من يجوز بانه كان فاسد ان قال من يجيء وكلمة وضع للظاهر موضع
المضمر لزيادة التمكين قوله في البيت الثاني ما سك فعل منقول وفي فاعله اشكال لانه اول الفعلين كما ذكره صاحب
واول على وجوه الاول ان فاعله هو قوله لبون على تقدير ... المضاف اليه المضاف ... اي لبون بني
زياد وفاعل الا فيضمر اللبون ... وما موصولة والعائد محذوف اي بما لاقته لبون والثاني ان
فاعله الجملة ... كذلك ... اي الم يأتك الخبر بما لاقت لبون فاعل لاقت والثالث ... ان
ان فاعله ... زائدة كما في قوله ... بالله ... حالية اي تنتشر بين الناس شبه
ما ... بالنمو ... زياد ... ربيع بن زياد واخوته ... ان ربيعا طلب
... الدرع ... اذا اخذها الربيع وذهب بها فاخذ ... وذكر
وحبسها على القرشي ... عبد الله ... القرشي ... فقال الم ياتيك ... بعدي
... والا ترضاها ... من ترضيه ...
وان الالف ... ابن الحاجب كان ... ولا ترضاها ... الوزن
... صح ... جاز ... وكلمة فعل كذلك اما ذكروا لا عن
... **قال** وقد قال **اقول** اعلم ان المشهور بين النحاة ان الاعراب
يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل اما لفظا واما تقديرا فعلى هذا لا يكون المضمر معربا لعدم اختلاف
آخره باختلاف العوامل وقد اصطلح طائفة منهم على ... وهو ان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف
العوامل وان يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب ... انا مرفوع واياك منصوب
... على هذا الاصطلاح يكون المضمر معربا ... على هذا الاصطلاح ... الاول اختلاف آخر الكلمة
على الوجه المذكور ... والثاني كون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب ... اعرابا
... والمضمر على هذا الاصطلاح معرب ... وانما سموا الاول ... ظاهر ... والثاني
... لانه غير ظاهر ... فان ... مثلا ليس معربا بل هو كناية عن معرب وهو المرفوع والى
الثاني ... كلام ... لان ... والمضمر كذلك واختلاف الصيغ
في الوضع ... لا يكون معربا وان اختلف صيغه المرفوع والمنصوب والمجرور ... التصريف
... على ... والمجهول قوله على وجه مخصوص ... ان الوضع
على وجه مخصوص ... الواضع ... على انه معرب ... لم
موضوع للمرفوع او منصوب او مجرور ... وهذا ... ما اورد
عليهم **قال** وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب **اقول** انما الكلام الى ... المضمر ... سبق
تعريف المضمر بقوله ما وضع الى آخره وقوله ما وضع ... يشمل المظهر نحو زيد وقوله لمتكلم الى آخره
لان زيدا ... ان يطلق على المتكلم والمخاطب والغائب ... موضوع لشيء منها لان ...
للمتكلم مثلا الموضوع ... الكلام ... بل ... المضمر ... لان

انواع المضمر ونوع منها يتبع انه موضوع للمتكلم كانا ونوع تتبع انه موضوع للمخاطب كانت ونوع تتبع انه موضوع
للغائب فتنبه ونحو بعض ... مرة يعني ان المضمر هو الموضوع على امر معين لا لوضوح لان المضمر هو الموضوع له
موضوع للمتكلم او المخاطب او الغائب يعني يكون للمتكلم كاني في قولك زيد اما عالم او جاهل وفي التوضيح نظر
لانه ... يكون لفظ المتكلم والمخاطب والغائب المستتر ذكر مضمرات وليس شيء منها مضمرا ... يسمى
ذكر ... الغائب ... ان شرط ضمير الغائب ... ذكر الغائب اما لفظا او معنى او حكما والتقدم اللفظي
ان يكون ما وضع الضمير له مذكورا بعينه وهو قسمان لان المتقدم على الضمير اما متقدم لفظا ورتبة او لفظا
لا رتبة ... بقوله تحقيقا او متقدم رتبة لا لفظا وهو المراد بقوله او تقديرا والتقدم المعنوي ان لا يكون
ما رجع اليه الضمير مذكورا بعينه لكن يدل عليه شيء سواء كان ذلك الدال لفظا او سياق الكلام والتقدم
الحكمي ان يكون المرجع الى معهود في الذهن كما في ضمير الشأن ونحو ربه ... وسمي المضمر مضمرا
لوجهين الاول انه اضمر معناه في القلب اي نوى وطوي عن الذكر قال الشاعر ؛ لقد اضمرت حبك في فؤادي ؛
وما اضمرت حبا لسواك ؛ والثاني لوجه انه ضامر اي مهزول لان المضمر ابدا ... والمظهر قوله
ان الجبان ... قول القائل ؛ ان الجبان حتفه من فوقه ؛
والثور يحمي انفه بروقه ؛ فان ... وفيه الجبان للمتقدم لفظا تحقيقا ... ورد قد للثور المتقدم
كذلك ... لما قدم ابو بكر ... رسول الله ... وعك ابو بكر وبلال ... قالت
عائشة رضي الله عنها ... فقلت يا ابت كيف اصبحت فقال ؛ كل امرئ مصبح في اهله ؛ والموت ادنى من شراك نعله ؛
قالت ... ثم ... كيف تجدك قال ؛ لقد وجدت الموت قبل ذوقه ؛ والمرء ياتي حتفه من فوقه ؛
كل امرئ مجاهد بطوقه ؛ كالثور يحمي انفه بروقه ؛ قالت والله ما يدري ما يقول ثم قالت لبلال كيف
اصبحت فقال ؛ الا ليت شعري هل ابيتن ليلة ؛ بواد وحولي اذخر وجليل ؛ وهل اردن يوما مياه مجنة ؛
وهل يبدون لي شامة وطفيل ؛ قالت ثم ... على رسول الله ... فقال اللهم حبب الينا المدينة كما حببت
الينا مكة اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا اللهم انقل حماها الى مهيعة ... مصبح اي ... صباحا
... من السماء ... الطائف ... وادي بمكة
والجليل ... الواحد ... ومجنة موضع ... ما ... على
... شامة وطفيل جبلان مشرفان على مجنة ومهيعة هي الجحفة ميقات اهل الشام ...
... المتقدم اللفظي ... على
... فان الضمير ... المتقدم ... ان ... فتعصب ...
... وقوله عادت ... فان الضمير ... المتقدم ... لكونه فاعلا
... التسمية ... على انه ... واهل ... اول ان ...
كلمة ... على اهلها ... دوات ... على ...
ونصب ... اهله ... الثاني ... الكلمة ... من ... شي ...

واللام ... عادوا لما نهوا عنه اي الى ما نهوا عنه ولمس اسم اهله ونحو ... الى ... مثله
المتقدم المعنوي قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان قوله هو راجع الى العدل ولم يتقدم لفظا بل ...
يتقدم ما دل عليه ... وهو لفظ اعدلوا ... وقوله ولابويه لكل واحد ... فان قوله ولابويه ... الضمير ...
المتقدم لفظا بل هو ... متقدم معنى لان سياق الكلام المتقدم يدل على الميت اي لابوي الميت
وعليه قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان ضمير توارت للشمس ... عليه ...
ويجوز ان يكون فاعل توارت ... الصافنات ... قوله تعالى انا جعلنا في اعناقهم اغلالا فهي الى الاذقان فان
... للايدي ... عليها ... الاغلال ... قوله تعالى وما يعمر من معمر
ولا ينقص من عمره اي من عمر غير المعمر فالضمير لغير المعمر ... ليتصور الجنا ... مذكر
... وتقدم حكما نحو قول القائل ؛ وما ادري اذا يممت ارضا ؛ اريد الخير ايهما يليني ؛ الخير الذي انا
ابتغيه ام الشر الذي هو يبتغيني ؛ فان ضمير ايهما للخير والشر والمذكور انما هو الخير ... على الشر ...
ومثال التقدم الحكمي قوله تعالى قل هو الله احد فان قوله هو ليس راجعا الى المتقدم لفظا ولا الى المتقدم
معنى بل هو راجع الى المستحضر اي الى المتقبل الذهني ... ولا يكون ذلك الى الامر العظيم
لان ... العظيم ... به ... مجهول ... للتكلم ... منزلة المذكور ... ان يكون ...
كما ... ثم ... بعده ... ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس ... الضمير ... يكون
... للغائب ... المعقول الذهني ... الحسي ... الضمير ... المعقول الحسي ... في
الخارج في قوله تعالى ... عن نفسي وقوله يا ابت استاجره ... صاحب التسهيل ... قال ... فيشمل ايه
... المضمر ... في تسمية ... المضمر ... اللفظ اي ... في ... كلمة اخرى يكون
كالتتمة ... كما ... هذا ... وكذا ... المتصل والثاني هو المنفصل ...
... وقال ... المنفصل ... المتصل ... ان كان ... لا انفصال
اللغوي ... المضمر ... الحسن ... الفعل ... لم ينفصل ... على ...
وان كان ... التقدم ... الضمير المنفصل اما موضوع للمرفوع او المنصوب
او المجرور والمنفصل اما موضع للمرفوع او المنصوب دون المجرور لان المجرور لا ... على ... منفصل منهما
اذا كان ... المضمر ... قال الاول ... لما ذكر انواع الضمير ... ان ...
... من المباحث ... بسط ... ما ... قال ...
... الضمير ... عند ... ضمير ... فانه ... ان
حرف يدل على ... وليس بضمير والفاعل ... في ... قوله ... انت ...
انها ... ان ... انت ... ضربت
والتا ... واعلم ان ابا عثمان المازني وافق ... المذهب ...
قال ... الواو في ... احوال الفاعل ... قوله

منها نراه فی لفظ ضرب وهو اشاره الی ان ضربنا ان ضرب ینوکه فیه الضمیر لوجوه الاول انه حکم باجماع النحاة
والثانی ان ضرب یدل علی الفاعل بدلیل انه تفهم کل عارف بلسان العرب منه صدور فعل من فاعل فی الزمن
الماضی فلو لم یتوقف الفاعل کان ضرب بدون شی آخر والا علیه ولا یکون معلنا اولی من اسمیه الثالث
انه لو لم یتوقف ذلک لما جاز ضربت لوجوب الضمیر الجر اذا کان فاعلا باجماع النحاة قوله ضربت بسکون
التاء فی الاول وقوله ضربنی وضربنا بتحریکها قوله ولفظ المنصوب المجرور سواء اشار الی البحث بان نون
الوقایه لکونها منحصرا فی الضمیر قد یشتبه الضمیر المنصوب والمجرور المتصلان متساویان فی اللفظ بان
الصحیح ضربه وانه ومررت به وانک وضربنی وانی مشترکه فی علامة وله وعلامة کل ولک فی علامة ولی لا فرق بینهما
فی اللفظ الا فی لحوق نون الوقایه للمنصوب دون المجرور الا فی ثلاثة الفاظ یذکرها وتفصیله ان الیاء التی للمتکلم
اما منصوب او مجرور فان کان منصوبا فنون الوقایه تلحق اذا اتصل به ولحوقها قد یکون واجب وقد یکون جائزا
اما الوجوب ففی الفعل الماضی نحو ضربنی وفی المضارع الذی لم یتصل به نون الاعراب نحو یضربنی ولا تدری اضربنی
والحکمة فی لحوقها صون الفعل عن لحوق الجر اعنی الکسر اذ لا حظ للجر فی الفعل فمنع عن الکسر کما منع من الجر ولذلک سمی
نون الوقایه والدلیل ما قاله بقوله صونا له وقیل الحکمة فیه دفع التباس لو لم یذکر کما هو الموجب لانه لو اتصل
یاء المتکلم بالفعل بدون النون التبس بیاء المخاطبة فی الماضی والمضارع علی وجه لکونها اخیه ورد
هذا علی قول بان الکسر یکفی الفعل مع یاء المخاطبة نحو اضربنا یا هند فیکفی ان یحاف عن بان یاء المخاطبة
لکونها کالجزء من الفعل احرجت اللام عن کونها طرفا بخلاف یاء المتکلم لانها منصوبة فی المفعول لیس کالجزء من
الفعل واما الجائز ففی الفعل المضارع الذی اتصل نون الاعراب وفی ان واخواتها اما جوازه فی لحوقه فی
الفعل المضارع فلصون حرکة آخر کالماضی واما جوازه فی ان واخواتها فلصون بعد اواخرها کتعبیر لفظ
الماضی لشبهها به ولذلک اعملت عمله واما جوازه فعدم اللحوق فلعدم دخول الکسر علی الفعل وهو المختار عنه
وقد رجح اللحوق علی الحذف فی لیت حتی قیل ان الحذف فی لیت ضعیف الا فی ضرورة الشعر قال زید
الخیل کمنیة جابر اذ قال لیتی اصادفه وافقد بعض مالی وقوله کمنیة شعلوه بعلامة الذباب
وهو قوله تمنی مزید زیدا فلاقی اخا ثقة اذا الخلاف العوالی ورجح الحذف علی اللحوق
فی لعل لکثرة حروفه وان کان مجرورا فلا یلحق نون الوقایه ما اتصل به فلا سال علامة بل علامة یعدم
وجه اللحوق الا فی لدن وقط وقد فعلم حسب وعن فان نون لا تلحقها بلحوقها النون محافظة علی
سکونها البنائی وقد صحح به وهو دلیل فی الاستعمال انما امثلتها مع النون فکقوله اکثر القراء من لدنی
عذرا بالتشدید وقول الشاعر امتلا الحوض وقال قطنی وقوله قدنی من نصر الخبیبین قدی
لیس الامام بالشحیح الملحد وقولک حسبی قد غیب واما امثلتها بدونها فکقراءة نافع من لدنی عذرا بالتخفیف
وقول الشاعر وظنی ابدا منهم ما یسأل حسبی ومن طلبی ما لیس لی ینصب وفی قوله تقنی
البعث وقوله ایها السائل عنهم وعنی لست من قیس ولا قیس منی ویمکن ان نورد علی التمثیل
بقوله من لدنی عذرا بالتخفیف علی قراءة نافع وقال لم لا یجوز ان یکون نوم نون الوقایه ویکون لام لدن

لانه لدی لدن واجاب صاحب التسهیل عنه بان نون الوقایه فی نون واخواته انما جی بها لتصون اواخرها
من زوال السکون فلاحظ فیها لما آخره متحرک وانما مالت فی لعضانی الی یاء المتکلم لترکیبه علی ذلک
سیبویه قوله ما منصوب یلی وفاعله قوله نون وفاعل قوله انصل به ضمیر یعود الی المتکلم المنصوب
والمراد به ما تلی فی قوله ای قبل متکلم للنصب قال الغالی انما الملحق اسناد الفعل نحو ضربنی وکانی
والاسم کلیتنی وضربنی نظر فی الکلام فیما اتصل به الضمیر المنصوب لکشف تسلیح عنه لدن
قوله الرابع انا نحن اعلم ان انا الف ونون منبهم والالف فیه ضرام للکون فی الوقف وسائر بحرکه
النون وقال الکوفیون لیست الالف ضرام للوقف وانما هی جزء من الکلمه وتحذف کثیرا واستدلوا بقول
ابی النجم انا ابو النجم وشعری شعری والقیاس اجراء الوصل مجری الوقف مما یصار الیه فی الشعر
ولقائل مثل لموجه انا علی لفظ غیر الواحد کالنساء فی جمع المرأه وانما لم یجمع علی لفظه لان المتکلم
لا یقترن الیه متکلم اخر وانما یشترک المخاطب او غائب بالحکم الی انک اذا فصلت المسند الیه نحن وذلک
نحن فعلنا فلو قلت انا وهو فعلنا او انا وانت فعلنا ولا یمکن ان نقول انا وانا فعلت واما انت وانتما
وانتم وانتن فالاسم منها الهمزه والنون والبواقی حروف دوال علی احوال المرجوع الیه ولا محل لها من
الاعراب وانت هو وهی فمذهب البصریین انها اسمان بکمالهما ومذهب الکوفیین الی ان الهاء والواو
هی الاسم والواو والیاء حصلت للاشباع استدل البصریون بان کل واحد منهما ضمیر منفصل ولا یوجد
فی المنفصلات اسم علی حرف واحد فلا یجوز الحذف فلم یجمع ان یفصل عدم الزیادة واستدل الکوفیون
بقول الشاعر فبیناه یشری رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجیب وقوله دار لسلمی اذه من هواکا
فالواو ایضا لو لم یکن من الاسم لما اوصلهما لما جاز الاسکان به ولا دلیل فیه لان الشعر موضع الضرورات فجاز
ان یکون المنا لا ان من حذوها فی بعض الاسم ولذلک مثله المصنف بهما میلا الی مذهب البصریین
قوله فبیناه یشری ای یبیع الملاط ما ولی العضد من الجنب والنجیب الحمار من الابل وهو صاحب
بعیر افال بعیر فاض منه رحله ثم سمع من یعرفه قوله ایاکم وایاه واعلم ان الفتی ابن
فی ایاه ایانا ایاک الی آخره مذاهب الاول علیه سیبویه والاخفش الکبیر ولیس علی والمحققون من
المتاخرین ان ایا وحده اسم ضمیر وما یتصل به حروف دوال علی احوال المرجع الیه ولا محل لها من
الاعراب وهذا اسد المذاهب لان هذه اللواحق الفاظ مسد انفصلت مما لفظ واحد بهمتی بها من
له الضمیر فوجب ان یکون حروفا کالکاف فی ایتک وایاک وعلیه الخلیل والزانی ان ایا مضمر مضاف
الی مضمر والمضاف الیه مجرور المحل وایاه الخلیل لو قال قائل ایاک نفسک لم اعنفه وعن نفس
ما حکاه عن العرب اذا بلغ الرجل فایاه وایا الشواب لان اللاحق بالوکل یکون مجرورا بالمجر الشواب
والحق ان هذا شاذ لا یعتبر به ومعناه التحذیر من الجماع فی الکبیر قال شارح الحلل وصاحب التسهیل
ایضا بعض الناس یروی فایاه وایا الشواب ولیس هو بمصحف لحفظ لسه من نتکلم وصحة
معناه ایضا علی هذا لکن ان یراد بها النساء علی معنی ان اخشاها نحوره والتشبه باعنقها الحق

لان صدور الكلام منه اقبح ويمكن ان يراد بها العوض ويكون صالحا لحذف المجزوم عن الجاني في الكبرى الثالث انه رد عليه الكوفيون
ان اللواحق ضمائر وردوا بانا اذا قلنا الرجال قاموا كان الضمير الذي هو الواو مثلا راجعا واصلا الى الرجال فهو كالنون في ضربني
منهم ورد بان اكثر الكلمة لا يكون عائدا لان الفاعل المرفوع وعليه الزجاج ان اياك اسم ظاهر مضاف الى المضمر وهو
مثلهم واما الثانية فان المضمر لا يضاف ولذلك كان مذهب الخليل والمازني عرفوا ورد بان اياك لو كان
ظاهرا لما لزم النصب واجاب الزجاج بانه يمكن ان يلزم لاسم الظاهر نوعا من الاعراب كلزوم سبحان
الله وفي ذلك اقوال كثيرة لا يحتمل الموضع بسط الكلام فيها لانا بصدد شرح الكتاب وليس فيه
ما قدمناه قوله وكذا اللواحق يعني ان اجاع الى اللواحق بان في انت وانتما وانتن حروف دوال على احوال المرجوع
اليه كاللواحق بإياك وذكر المصنف ان هذا الحكم اجماعي وفيه نظر لان شارح الجاربردي فيه قولين آخرين احدهما
انها اسماء والثاني انها اجزاء من الكلمة اي انت مضمر بكماله وكذا البواقي وغيرهما واستدل على كون تلك
اللواحق حروفا بانها لو كانت اسماء لكان لها موضع من الاعراب وذلك من الاعراب اما رفع او نصب او جر لا سبيل
اليها اذ لا رافع ولا ناصب ولا جار ولا سبيل الى الاتصال لان المضمر لا يضاف لما قلنا **قال** النوع الثاني **اقول**
لما فرغ من القسم الاول شرع في الثاني وموضوع الموضوع اعلم انه ليس كل كلمة من الكلم ما يعرب وفيه
ما لا يعرب ويسمى مبنيا ولا بد من تمييز احدهما عن الآخر وسمعا عن صاحبه والمبني اولى بضبط
لان المبني محصور بخلاف المعربات فلهذا بين المعرب والمبني انواع منها الحروف منها
اي عاملها لعدم تصور المعاني المقتضية للاعراب فيها قال الجوهري الرمة قطعة من الحبل بالية
والجمع رمم ورمام ومنه قولهم دفع اليه الشيء برمته واصله ان رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل
لكل من دفع الشيء الى رجل بتمامه دفعه اليه برمته **قال** ومنها **اقول** من انواع المبني الافعال
الماضية وهو بغير اللام لما مر وانما خص الافعال بالماضية لان الافعال المضارعة معربة والامر مختلف فيه
هل هو مبني او معرب ذا اللام كالعائب والمخاطب للمفعول وقراءة النبي صلعم معرب
قال التالي انما قال من الحروف بعضها دون الافعال لان الحروف مبني بكلها بخلاف شيء منها
بخلاف الافعال فانها تنقسم الى ما هو مبني بالاصالة كالماضي والامر بغير اللام والى ما هو معرب كالفعل
المضارع وفيه نظر لا يخفى على الفطن **قال** ومنها الفعل المضارع **اقول** من انواع المبني الفعل
المضارع الذي اتصل به نون جماعة النساء نحو المراد ونون التأكيد الخفيفة نحو هل تضربن يا زيد
او المثقلة نحو هل تضربن يا زيد اما البناء اذا اتصل به نون جماعة النساء فلانه لو اعرب فاما ان يعرب
بالحركة او بالحرف ولا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلانه حرف الاعراب في موالبنا ساكن قياسا
وسماعا اما القياس فعلى ضربت والجامع لحوق الضمير البارز الذي هو نون متحرك بهما واما السماع فظاهر
واما الى الثاني فلان الحروف المعهودة في اعرابه فعالا نحو النون ولا يمكن الجمع بين النونين واما البناء
اذا اتصل به نونا التأكيد فلانهما اذا اتصلا ضعف شبهه الفعل المضارع باسم الفاعل المختص به
بالافعال واذا ضعفت المشابهة وجب البناء لان الاعراب انما كان بسببها او نقول انها تأكد معنى
الفعلية حتى كانما متصل به فصار كجزء قال الثاني ما اتصل به نون التأكيد لو اعرب لكان اما بالحركات او الحروف

ولا

ولا يجوز ان يكون بالحروف لانه ليس من مواضع اعراب الحروف ولا يجوز ان يكون بالحركات اذ لو اعرب عليها فان النون
لا تلبس حينئذ بقوله اذ لو ضم الباء في هل تضربن لم يعلم انه للمفرد او لجماعة المذكرين ولو اعرب على النون لكان اعرابا
عليها لشبه التنوين وفيه نظر لانه ان اراد بقوله لانه ليس من مواضع اعراب الحروف انه لا يمكن ان يعرب بالحروف
فهو مصادرة على المطلوب وان اراد انه ليس من المواضع المعروفة اعني الافعال الخمسة فهو مسلم لكنه لا يفيد
والصواب لو كان اعرابا على ما لشبه التنوين لوجب ما يمتنع في النون الخفيفة وفيه نظر وانما بني الفعل المضارع
باتصال احدى النونات لان بعض النونات احدهما موضوع له مبني من غير الالف مكسور معها منفصل
للنون الثقيلة اي الثقيلة فيه يكون مفتوحة دون يكون ساكنة اما المفتوح مع غير الالف نحو هل تضربن يا زيد وهل
تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند واما المكسورة في مع الالف فهي اما الضمير كما في المثنى نحو هل تضربان
يا زيدان او الالف المجتلبة بين النون الثقيلة ونون الضمير نحو هل تضربنان يا هندات وسبب اجتلابها دفع اجتماع
النونات وانما كانت مفتوحة مع غير الالف لخفة الفتح وانما كانت مكسورة معها لتشبهها بنون المثنى قوله ضمير
اثنين يعني الضمير اذا كان ضمير اثنين **قال** ولا يلحق لاستقبال **اقول** ولا يلحق نونا التأكيد الا فعلا
مستقبلا فيه معنى الطلب اما الاول فلان الماضي والحال حاصلان فلا يحتاجان الى التأكيد وفيه نظر واما
الثاني فلان غير الطلب لا يهتم به مثل الطلب فلا يلحقه التأكيد ثم انه تعالى ان قول ذكر الاستقبال استدراك
لا فائدة فيه لدلالة على الطلب على الاستقبال والمستقبل الذي فيه معنى الطلب نحو الامر كاضربن والنهي
كلا تضربن والاستفهام كهل تضربن والتمني كليتك تضربن والعرض كالا تنزلن والقسم كو الله لاضربن ويجري مجرى
القسم الشرط المؤكد حرفه بما نحو فاما ترين لانه لما اكد حرف الشرط دل على ان الفعل مطلوب فاجري
مجراه ذلك وسني انهم لما اكدوا الحرف الذي هو موضوع للوصل ارادوا ان تاكيد الفعل الذي هو مقصود
بالذات اولى وقل دخول نون التأكيد في النفي وفي الجاري مجراه اما في النفي فلعروه عن معنى الطلب
والمسوغ حينئذ شبه النهي في كونهما غير واجبين ومثاله قول الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما
شيخا على كرسيه معمما اي يظن قائل وصف جبلا لعموم النبات بشيخ متعمم خص الشيخ بالذكر
لما فيه من الوقار والسكون واما في الجاري مجراه والنون فيه اقل منه في النفي وظاهر ومثاله قول الحديثة
ربما اوفيت في علم يرفعن ثوبي شمالات لان رب للتقليل والقلة في معنى النفي فالفعل
فيه معنى الفعل المبني فاجري مجراه **قال** وما قبلها **اقول** ما قبل نون التأكيد اما مضموم او مفتوح
او مكسور اما المضموم فيما فيه ضمير جماعة المذكور نحو هل تضربن واصله تضربونن سقطت الواو لالتقاء
الساكنين وبقيت الباء مضمومة اشارة اليها على ما كانت عليه دلالة على الواو واما المكسور ففيما فيه ضمير
المخاطبة نحو هل تضربن واصله تضربين سقطت الياء لالتقاء الساكنين وبقيت الباء مكسورة
واما المفتوح ففيما عداهما نحو هل تضربن يا رجل لان الفتح اخف والكسر يلتبس والسكون يؤدي الى التقاء الساكنين الا الكسر
سوغ واعلم ان المراد بما قبل النون آخر الفعل بلا فصل نحو تضربان وتضربنان **قال**
والخفيفة **اقول** الخفيفة لا تقع في موضع تقع فيه الثقيلة لا بعد الالف لان الخفيفة لا تقع فيه لالتقاء الساكنين ولا اضربنان

فلا فالبهن لنا انه جمع بدل كسر على غير ضرب له ان في ما لم يضرب تدع والمدّ تنعم تمام الحكم
رضعني واصبح **قال** **الشارح** حكم آخر الفعل الصحيح عند اتصال نوني التاكيد
اراد ان يبين حكم آخر الفعل عند ونقلب المعتل الذي به احد الثلاث اما ان يكون حرم الف
او لا يكون فان كان فحكمه ظاهر اذ لا فرق اذن بين الصحيح والمعتل نحو ارمين واعزين وانان
وان لم يكن بغير الفعل اما بارزا او مستترا فان كان بارزا كان نون التاكيد كالكلم المنفصل لان
مع الضمير البارز يكون آخر الفعل بمنزلة المنفصل وان كان مستترا كانت النون كالكلم المتصل
اي كالجزء من الفعل لان المستتر لا يكون مثل البارز في الفصل قوله اذا لم يكن الالف اي اذا لم يوجد
فكان ناقصة واللام فيه للعهد في الالف المذكور وهي التي كانت ضمير اثنين او مجانسه قوله فان لم
يكن اي الضمير البارز قوله ولنا التوزيع على كون النون كالمنفصل بالاول والمنفصل ادى في
التوزيع على كونها كالمتصل تعالى في التاكيد هل تروّن الجماعة المخاطبين هل تروْن بضم الواو لان الفعل
المنفصل نقل معه بارز والواو فلكون حكمه حكم المنفصل ضموا الواو كما في قوله ولا تنسوا الفضل
وذلك لان النون تسقط لانه للاعراب وفي نصار الفعل مبنيا وح يكون آخر الفعل الواو وضم كما
نضم اذا عقب كلمة اخرى ومثال في توكيد هل ترين للمخاطبة هل ترين بكسر الياء لان حكم الكلمة
المنفصلة ان يكسر الياء كما فيه وكذلك لا تخشي القوم ومثال في توكيد هل تغزون لجماعة المخاطبين
هل تغزنّ وسقط الواو لان حكم الكلم المتصل ان يسقط الواو واما نحو لم تغزو الجيش
ونظيره في التوزيع على كونها كالمتصل مثال في توكيد ر ... صيغة امر من رأى وقد علم
علة في التصريف كيف تسقط الياء للحذف لان النون تحذف مع ذلك الفعل ضمير مستتر فيكون
كلها كلم المتصل وهو يسقط الياء للحذوف لانه مثال في المشترك ... كذا حكم النون ومثال في توكيد احشن
...وانصا صيغة امر اخشين بسقوط الياء المحذوفة لان حكم الكلم المنفصل ان تسقط الياء لها ... الكلم المشتق
اخشى ومثال في توكيد لغزو ... ايضا صيغة امر اغزون بسقوط الواو ... تردد في الشعر كما قال
اعرفوا ذكر هذه مثلة في المتن على طبق اللف والنشر **قال** **الشارح** والخفيفة النون الخفيفة اذا
لقيها ساكن بعدها حذفت فرارا من التقاء الساكنين لان النون الخفيفة لا تحذف بل تكسر وتعكس لان للاسم
على الفعل مزية فارادوا ان يكون لما اتصل بالاسم ... اتصل بالفعل مثال النون في توكيد ... زيد
العالم اضرب نون التاكيد وكذلك اضرب القوم وعليه قول الشاعر لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه قتيح المال غير آكله ودبا كل المال غير من جمعه
قال **الشارح** وفي الوقف اذا وقف على ما فيه النون الخفيفة فاما ان يضم ما قبلها او يكسر او يفتح
فان انضم او انكسر حذف النون كالتنوين وح يرد ما هو المحذوف من الكلمة لان الحذف كان
بسببه وقد زال السبب فرد المحذوف مثاله في الوقف على اضربن اضربوا وعلى اضربن اضربي
وعلى هل تضربن هل تضربون برد الواو والنون لانه علامة الرفع وان انفتح ابدلت الفا كالتنوين ايضا وكنون اذن

فيقال

فيقال في الوقف على اضربن اضربا كما يقال في رايت زيدا زيدا وكما يقال في اذن اذا لانقلب نونه الفا **قال**
الشارح اعلم ان الاسماء المبنية انواع وهي المضمرات واسماء الاشارات والموصولات واسماء الافعال
والاصوات وغيرها لكن ما ذكر في هذا الباب ومما يصلح ان يكون كل واحد منها ان يكون جوهرا لان الاصل في الاسم هو
الاعراب وقد خولف هذا الاصل في بني هذه الاسماء لاسباب الاول ان يكون الاسم مناسبا لمبني الاصل
وهو المراد بما لا يمكن اصله بوجه من الوجوه لان مناسبة المبني توجب البناء ومبني الاصل الماضي والامر بغير اللام
والحرف وهذا السبب يوجد في ما عدا الاصوات لان كل واحد من الاسماء المبنية سواها يوجد فيه نوع من البناء
لمبني الاصل والثاني ان يكون الاسم موضوعا لا للتركيب لان المعاني المقتضية للاعراب انما
يحصل على الكلم بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى الاعراب وهذا السبب يوجد في بعض الاصوات وهو ما يلقى
به البهائم كنخ لاناخة البعير فان الغرض من وضع نخ ليس الا اسماع البعير ذلك ليستفاد الماوي الذي
العادة منه عند سماع هذا الصوت والثالث ان يكون الاسم موضوعا لحكاية الصوت من غير
ان يراد به ... الشيء انما يمكن اذا لم يعني به مع الاعراب ... يعني ... هذا السبب يوجد في البعض
الثاني من الاصوات كغاق فانه موضوع لحكاية صوت الغراب واذا عرفت هذا فنقول من
انواع المبني الاسماء المبنية التي لها سبب يبني لاجله ما كان في ما عدا الاصوات او وضع لا للغرض
التركيب او وضع لحكاية كما في الاصوات واو لبس معناه السكلك كما قوله لا للغرض التركيب
يرد عليه سؤال وهو ان الغرض من وضع الكلم التركيب ممتنع وضعها لا لغرض التركيب
لا يتعلق بها من حيث افادتها المسميات لغيرها لزم الدور لتوقف افادتها على العلم بكونها
مختصة بها غير مستوية النسبة اليها والى غيرها لاستحالة ترجيح احد المتساويين على الآخر وتوقف
العلم باختصاصها بها على العلم بها نفسها ابتداء واجاب الفاضل بانا نختار ان الغرض من
وضع الكلم الفائدة لكن لا نسلم امتناع الفائدة منها غير مركبة قوله يلزم الدور لتوقف افادتها على
العلم بكونها مختصة بها غير مستوية النسبة اليها والى غيرها لاستحالة الترجيح بلا مرجح وتوقف العلم
باختصاصها بها على العلم بها ابتداء قلنا لا نسلم ذلك وبيانه انه يجيء كون الالفاظ مختصة بالمعاني كونها
موضوعة لها وح لا نسلم ان افادتها موقوفة على وضعها لكن لا نسلم ان وضعها يتوقف على افادتها معنى الدال
اللفظ لما اراد المعنى بل وضعها يتوقف على تصور اصل المعنى واصل اللفظ لا على افادته له بعد اللفظ ونظر
لا نسلم ان ما يتوهم انه لو كان غرض الباب يتوقف ما هو على الوضع وتوقف الوضع عليها وظاهر انه ليس
غرضه ذلك بل غرضه يتوقف ما هو على العلم بالمعنى وتوقف العلم بالمعنى عليها اما الزعم المنسية لا اولى
فليتوقف ما هو على العلم بالوضع دفعا للترجيح لعدم المتساويين على الآخر وتوقف العلم به على العلم
بالمعنى لكون الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى وح يتوقف ما هو على العلم بالمعنى لان الموقوف على الموقوف
على الشيء موقوف على ذلك الشيء واما الزعم المنسية الثانية فلانا نسلم على تقدير ان الغرض ليس سؤال
من الفاظ افادة مسمياتها المعنى للجواب ان قال المراد ... ليس الغرض من استعمال الفاظ افادة مسمياتها

المعرّف ان كان ان الغرض من استعمالها ليس ان يعلم السامع نفس المعنى وان كان جاهلا به قبل سماع اللفظ
مثل ان يعلم من سمع لفظ الفرس الحيوان المخصوص وان كان جاهلا به قبل سماع هذا اللفظ فهو حق لزم
الدور على ذلك التقدير واضح لكن لا يلزم منه امتناع سماع اللفظ بغير تركيبه لان غاية ذلك امتناع
فائدة معينة للالفاظ بغير تركيبه ولا يلزم من امتناع فائدة معينة امتناع الفائدة مطلقا وان كان الغرض
من استعمالها ليس ان يعلم ان مع كون المعنى مقصودا للمتكلم وان كان جاهلا به قبل سماع اللفظ مثل
ان يعلم من سمع لفظ الفرس ان الحيوان المخصوص مقصود للمتكلم فهو ممنوع لان الدور غير لازم لان
العلم فان وان كان موقوفا على العلم باصل المعنى فيكون العلم باصل المعنى غير موقوف على ما ذكر حتى يلزم الدور
بل الموقوف عليه كون المعنى مقصودا للمتكلم فلا دور هنا حاصل الجواب وهذا اوردنا على كلام الثاني
فان البحث فيه تحقيقه فلا يلزم انه لم يوضع الى الفرع فيه تقسيم وتنبيه اما التقسيم فهو ان المعنى اما لازم
او عارض لانه ان وجد حال الاعراب فهو العارض كالمنادى الموقوف نحو يا زيد لان لفظ زيد يكون مبنيا
في حال البناء معربا في غيرها نحو جاءني زيد وان لم يوجد له تلك الحالة فهو اللازم كالموصول واما التنبيه
فعلى حكمين الاول ان الاصل في البناء اللازم السكون لان السكون نقيض الحركة
كما ان للاعراب نقيض البناء فلما خص الحركة بالمعرب خص السكون بالمبني والثاني ان زوال الحركة
في المبني لا يجب لان في المبني فالاصل عدمها والثالث ان السكون اذا حصل من الحركة
لا يوقف على اعتبار واحد ولم يتسع لوقف الحركة على اعتبار من ضمنه ونوعها وقد تركب هذا الفصل
بنى المبني على الحركة لامور منها ان يلزم من البناء على السكون التقاء الساكنين نحو حيث
وامس ونحن والثاني ان يلزم منه الابتداء بالساكن اما لفظا او حكما فالاول كالكاف
التشبيه والثاني ككاف الضمير نحو ضربك لان الكاف فيه وان لم يكن مبتدأ
بها لفظا فهي مبتدأ بها حكما لكونها كلمة برأسها ولذلك جاز رفعها نحو قولهم ودرك ضربك
اي فهذاك وقيل بني كاف الضمير على الحركة للفرق بين المذكر والمؤنث لانه يفتح للمذكر وتكسر للمؤنث
فهذا احد والثالث ان يراد بيان حرف اللين بالحركة نحو هو وهي فانهما لو بنيا على السكون
لم يتبين الواو والياء لان في المرخم يتبين فيها وفيه لا اشكال شرط لعدم التقاء وحينا ان
ان الاول ما ان حرف اللين بالحركة سبب لتحريك اخر المبني ان كان الساكن ممكنا واما ان لم يكن
ممكنا فلا ان لا يكون كف المبني حرفا بلا الحركة بان يكون الثاني نحو مالم يحرك احرج والسرج
ان ما قال ان غير حرف اللين والكشف فيه نحو انا وجه فانه بني على الفتح ليعلم ان الف
المرجع التي الوقف نحو انا وجه فلا يلزم اتصل تحريك الساكن الكسر لثقله مناسب العدم والسكون
عدم الحركة غاية شانه بني وقد يترك هذا الاصل ايضا لامور منها ان يطلب التحفيف كان
ويكسفه منها ان يطلب البناء كمنذ اذ لو ضم دال منذ الا لاتباع ضم الميم ومنها ان يطلب التعجب كمنذ

ويعرف انه لما حذف المضاف الذي اللفظ به بقي المقطوع المبني نحو التعجب بالضم لانه اقوى الحركات
ومنها ان يطلب التنبيه على القوي كقط ونحو ما رأيته قط فلان حسابه لما فيه من تصميمه ان فيه فتح والضم
القوي عليها واما نحن فلانه في الاضافة هذا اللفظ اما للواحد المعظم واما للكثير وكل واحد
من المعظم والكثير فيه نوع كمال في الحرف والتقليل وقال المبرد بني نحن على الضم تشبيها لقبل وبعد
من حيث انه صالح لكل شيء في الحالتين كما ان قبل وبعد صالحان للشيء والاثنين فما فوقه وقال
الزجاج بني على الضم لانه اسم للجماعة ومن علامات الجمع الواو والضم من جنسها وقال علي بن سليمان
بعض نحن الضمير بني على الضم لانه ضمير المرفوع ومن علامات الرفع الضم والحكم الثاني ان المبني العارض
سهل تحركه على المبني اللازم حفظا لمرتبة العارض على اللازم لان الحكم في البناء خلاف الاصل
قال بمن يراد اول **اي** من المبني اللازم اسماء الاصوات وذهب بعض النحاة الى انها ليست
ولذلك قال المصنف لم يجعلها في ما هي فيه لان منها ما ليس الحكاية ومنها ما لا يلزم منه
اي يشتمل على حرف الحكاية بان ولا عليها اخرى لوى فانه ليس يشتملها الحكاية كقول قال الرجل وي
ولا يشتمل غيره كما اذا تعجب الرجل من شيء فقال وي وتعريفه المعنى ويلك ما منها للمشتق
من حكايته فقول طيخ ما الي بالمعجم المكسور لحكاية صوت الضاحك قال الشاعر شعر
يطيخ من الطيب الطيخ، يضحك حتى يا كلها بالطيخ، ومنها اسم للصوت الصادر ممن يتمطق
بشفتيه عند لذة الشراب نقله اي المفضل وقال بعض شارحيه التمطق ضم الشفتين بعد كل منهما مع
صوت يكون بينهما للذوق وقال الجوهري معنى هذه الكلمة لا ونعم وذلك مطمئنة للاجابة فعله المثل
المذكور في المتن اي في بعض لست اي لعلاقة لدرك المطالب لان يستمي من الوسم ولا اصل له سمي
فقلبت فصار سومي فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ياء ووزنه فعلى ومنه يردى بفتح
الضاد ايضا وغاق بكسر القاف لحكاية صوت الغراب قال الشاعر معاود للجوع وبه طلاق
بغضا انه قال الغراب غاق، وطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف لحكاية صوت وقع الحجارة
بعضها على بعض وقد ينقل بعضهم التاء وقب لسكون الباء لحكاية صوت وقع السيف وقد
نقل بعضهم الباء، وقال كلمة يقولها المستهم والمتعجب قال ابو ذي كانه لا يضح الكافرون قوله
بعجب وضم كانه للشأن وقيل التعجب في كلام الله تعالى مجاز لان التعجب مما خفي سببه ولذلك قيل اذا
ظهر السبب بطل التعجب والله تعالى لا يخفى عليه شيء تمام قوله بانا ان الكافرين يستخفون لان تعجبهم
واقدم بسكون الواو وكسر الهاء كلمة يقولها المتوجع قال الشاعر، فاوه لذكراها اذا ما ذكرتها،
ومن بعد ارض بيننا وسماء، وربما قالوا آه بقلب الواو الفا واوه بالواو المشددة المنبسطة
وسكون الهاء، وواها كلمة يقولها المتعجب قال وواها له ما اطيبه قال الشاعر، واها لريا ثم واها واها،
يا ليت عيننا لنا وفاها، بثمن ترضى به اباها، وحل كلمة يقولها من يزجر الناقة قال جل لا طيب
بكسر اللام، وجب لزجر الجمل قال جب لا مشيت بفتح الباء وعدس بسكون السين المهملة لزجر البغل وقد يكون به

كاسم فعل بزيد بن ربيعة الحميري به ومن قوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق
وعدس في بيته هذا يمكن ان يكون زجرا ويمكن ان يكون نداء لانه خاطبها بقوله عليك وامنت وتحملين
وعباد اسم ملك وهو اخو معاوية بن سفيان واراد بقوله ذا نفسه والطليق ضد الاسير كان
عباد حبس يزيد ثم اطلقه فلما ركب بغلته قال عدس البيت والمعنى يا عدس ليس لعباد
عليك امارة او صدق في السير نجوت من كل شر والذي تحملينه او هذا الرجل تحملينه عليك طليق
لانه يمكن ان يكون قوله تحملين صلة ويمكن ان يكون حالا او يجيء ذكرها ودده زجر يدل على ما ذكره
الجوهري وفي قولهم في المثل اني لا ده فلا ده شرح الاصمعي وقال معناه ان لم يكن هذا الامر الآن
فلا يكون بعد الآن وقال اظن هذه الكلمة فارسية واشار به الى ما قيل من ان اصله ده
بالفارسية اي اضرب واصله ان الموتور كان يلقى واتره ولا يتعرض له فيقال له ذلك اي
ان لم تضربه ولا تأثر به الآن فلا تضربه ابدا يضرب في اغتنام الفرصة والدال مفتوح فيهما
وقد روي ضم الاول وفتح الثاني مع اسكان الهاء فيهما وروي فتح دالهما واسكان هائهما ودج
بفتح الدال وسكون الجيم صياح للدجاج وتشو بضم الاولين وسكون الثالث دعاء للحمار
او لي الى الشرب وسا بفتح السين المهملة وسكون الالف على ما ذكره صاحب الاوقيانوس دعاء الحمار
الى الشرب ايضا وقال صاحب المحصل انه حكاية ما للسين المعجمة وقولهم اذا وقف الحمار على الردهة
فلا تقل له سا مثل يضرب لمن لا يحتاج الى الحث على الفعل لانه يحسنه والردهة نقرة في الصخرة يجتمع
فيها الماء اي اذا وقف الحمار على الردهة للشرب لم يحتج الى الحث وكذا وقا بفتح الهاء وسكون
الميم يعني شا وهدع بكسر الهاء وفتح الدال وسكون العين تسكين لصغار الابل اذا نفرت
ولنزجر الى جل ولا لفاظ قوله لنحو الحكاية اي سواء كانت الاصوات او لم يلها والحكاية نقل
الشيء على استيفاء صورته الاولى وقوله وكاصوات انما اعاد الكاف لان اصوات الحيوانات
والجمادات نوع غير صوت العقلاء قوله الحكاية للاصوات قوله كالاصوات التي يتندم
بها او بتوجع الندم انفعال يعرض للنفس من فعل ما لا ينبغي ان يفعل والتوجع التالم والتعجب
استعظام الشيء الخروج عن ابن المعاني مثاله من غير ان يعرف سببه وانما اعاد الكاف في قوله
او كالتي يزجر لان المذكور يعني الطلب بخلاف ما قبله قوله او ما يجيء مجراها اي يجري مجرى واو
وواها من الفاظ الندم والتوجع والتعجب كنش وبس للتوجع مثال ضربه فقال حس ولا بس
قوله ومنه دج اي ومما لم يلحق الحكاية وانما ذكره لانه للدعاء ولذلك فصل بهدع بين تشو
قوله وهدع يجعل اي من الاصوات التي لا يلحقها الحكاية يمكن ان يجعل من اسماء الافعال بان يقال دج
اسم لتنحب واقع لتجعل وحل لا تزجر وهدع لاسكني كما قال رويد اسم لامهل وهذا
بعيد لان المتقدم يقول وذكر القصد الاخبار الوقف رويد وحل واخص لان رويد يخالطه العملا
نقص ان يجعل اسما للفعل بخلاف حل لانه صوت او عين العائد قوله والمحكي منها اي المذكور الحكاية من اسماء الاصوات
بغدا
بعد لا في محله من الاعراب حسبما تقتضيه العوامل فيقال غاق في قوله قال الغراب غاق منصوب محلا انه مقول قال ومقتضى
مجرور محلا لانه د ظرف في والذي لم يحك اما ان يحمل اسم فعل على التاويل المذكور اولا فان جعل فحكمه حكم اسماء
الافعال في الاعراب كما مر ويجيء وان لم يجعل فلا محل له من الاعراب لعدم وقوعه في المركب الذي يقتضي اللفظ الاعراب
بسببه قال ومنها اي من المبني المركب من الاول اي من المبني الاول اسماء الافعال وهي كلمات سميت بها الافعال
والافعال مسميات بها كما كان الشخص الخاص مسمى بزيد وكما ان زيد لفظ والمسمى لفظ ايضا والفعل المسمى اما ماض
كهيهات اي بعد او امر كرويد اي امهل وسيجيء ذكرها وهي وان فهم منها ما يفهم من الفعل فهي اسماء لان كثيرا منها
ما ينون والتنوين من علامات الاسم كما مر ولان الافعال صيغها معلومة بالاستقراء وليس شيء من اسماء الافعال
على مثل تلك الصيغ فلا يكون افعالا ولا حروفا ولفظها غير اسماء ونحو المطلوب واستدل بعضهم بدخول حرف الجر
عليها كما في قوله يجعلا يزجرون كل مطية امام المطايا سيرها المتقادف وفيه نظر لان الفعل
المحكي يقع هذا الموقع اذ المراد به اللفظ ولا يمتنع ان يقال انه باضرب اي بهذا اللفظ فالدليل ما مر والتعبير
في موضع اسماء الافعال من المذهب الاول انه لا محل لها من الاعراب لوقوعها موقع ما لا اعراب له اصلا فان
الامر في قولنا رويد زيدا واقع موقع امهل في قولنا امهل زيدا وليس لامهل اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا
بالاجماع لكن انما وقع موقع الثاني انها مرفوعة المحل بالابتداء فان رويد مثلا في قولنا رويدا اسم مجرد
عن العوامل اللفظية فيكون مبتدأ والفاعل وهو الضمير المستكن فيه فاعل سد مسد الخبر بمعنى ان المقصود
من المبتدأ والخبر منتسب وحصل انه من اما صار من الاسم وفاعله كما في قولك اقائم الزيدان فان قائم
مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر فان قلت رويد واقع موقع الفعل والفعل لا يصح ان يكون
مبتدأ فكذا الواقع موقعه قلت لا يلزم من وقوعه موقعه ان لا يصح وقوعه مبتدأ وان لم يكن قائم في
قولنا اقائم الزيدان والثاني باطل اجماعا والدليل على الملازمة ان قائم واقع موقع يقوم اذ اسم الفاعل
لاعتماده على الهمزة ارتفع الزيدان به فيكون في تقدير يقوم وهو ظاهر والمراد بعلمه واشباهه
واعلم ان الحاجب هذا المذهب مع ان التوقف الذي ذكره للمبتدأ في مختصر لا يشاوله ما نحن فيه الثالث
انها منصوبة المحل على المصدر فمعنى قولنا رويد زيدا عند القائل بهذا المذهب ارود ارودا زيدا فحذف
الفعل وصار اروادا مصغر الترخيم فيكون محلها من الاعراب نصبا لان اروادا منصوب لفظا ولما تعذر
النصب اللفظي في رويد لكونه مبنيا وجب ان يعتبر انه منصوب محلا واحتج المصنف ويدل عليه ان
اسم الفعل كحامه اللام كهيهات لما يوعدون فلولا انه منصوبا على المصدر ولما جامعته لما يمتنع ان
يعد لا كاعمه اللام تثبت من قوله لاجامعه ومثل بعدا له فجامعه وقال في الفوائد التي يوثق وان ما قال
انه منصوب لا من ضوع موضع اسكت الآن ذلك تجوز منهم لان اسماء الافعال من حيث هي مراعاة مصادرها
لان هو مسد افعالها فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه
مقام سكوتك والكاف من معنى سكوتك فاسند الفعل عند التحقيق بان صه اسم للفعل قصرا
للحاجة ولا فهو حذاء والفعل وعند الموالد الذي عزته بن نهره اسم الفعل لانه ذكر قوما من اسمه انه من موضوع

موضع من سنجاره كان صد موضع موضع السكوت بعد لفظ الفعل وهو الذي عرّ المصنف حتى
يكون النفس اخص لان اسم الفعل اذا كان موضعا موضع كان منصوبا كان المصدر منصوب ونحو نظر
لان اسم الفعل اذا كان موضعا موضع للمصدر لم يكن ابنا له وجه ولا مثال انه منتصب بمعنى امكث
مبني لانه جاء لانه يوجب انه يبني سنا ورعا وعن بهما من المصادر المنتصبة بمعنى الافعال والحق ان اروا د
صدو وضا ووديا ثم سمي اهيل به وجعل المصدر الاعلى اعلام مبني المصدر عن اللفظ وبني لكن
اسما للمبني وحمل بناه على الحركة هربا عن التقاء الساكنين وعلى الفتح لعله حق للمصدر لان نحو النصب
والخفة الفتح **قال** ومنه ما بني على فعال **اول** من الاول ما بني على فعال وهو اربع اضرب الاول ما كان
بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وهذا الضرب من اسماء الافعال وانما ذكره المصنف هنا لانه مشاكل للاضرب الباقية
في الوزن وعلة بناه قد مر علة بناء اسماء الافعال والثاني ما كان معدولا عن المصدر المؤنث كفجار فانه
معدول عن الفجرة بمعنى الفجور وكحجاج لانه معدول من الحجة يقال ركب فلان حجاج اذا ركب راسه ومضى
في طريق غير مستقيم قال المتلمس ؛ فلا تتبع الليلام سبيل غي ؛ وقد ركبوا على لومي حجاج ؛ وعلة بناء
هذا الضرب مشاكلته للضرب الاول عدلا ووزنا وقيل بني لتضمنه لام التعريف وفيه نظر لحصل انما بني
امسى من كان بناه كذلك وقال المبرد بني لانه معدول عن مؤنث لانه من الفجر وكانه حصل كثرة
العلل المانعة من الضرب علة للبناء لكن شابه الكلمة للفعل وتلكنا قولهم في حذام وقطام وهو مردود
بد لبل اعرابا اذربيجان وفيه العجمة والتانيث والتركيب والالف والنون والتعريف والثالث ما كان معدولا
عن الصفة سواء كانت الصفة مختصة بالنداء كي لحاث اي يا خبيثة او غير مختصة به كطمار اي طامرة
يقال طمر من طمار اي من المكان المرتفع ماخوذ من الطمور وهو سرعة الوثب الى اعلى قال الشاعر ؛
فان كنت لا تدرين ما الموت فانظري ؛ الى هاني في السوق وابن عقيل ؛ الى بطل قد عفر السيف وجهه ؛
واخر يهوي من طمار قتيل ؛ وكنظاط اي قاطعة يعني قاطعة قال المتلمس اطلت فراطهم حتى اذا
قتلتهم انهم كانت قطاط اي كانت تلك الفعلة وهي قتل رؤساهم قاطعة لثاري وكبلال اي
باقية من البلل وهي الندى يقال لا تبل فلانا عندك اي لا تصيبه منك خير وبلال في حال الريح لانه
فاعل لانبل وعلة بناء هذا الضرب ما ذكره ايضا والرابع ما كان معدولا عن فاعلة في الاعلام كحذام
وهو معدول عن حاذمة بمعنى القاطعة وكقطام عن قاطمة بمعنى العاضة وعرار من عارة بمعنى الشدة
وهي اعني صلام وقطام وعرار اعلام لان الاول من هذه النساء والثاني اسم ضبع والثالث اسم بقرة
يقال باءت عرار بكحل وهو مثل وقوله باءت اي قتلت من قولهم باء الرجل بصاحبه اي قتله
قال رجل قتل قاتل اخيه فقتلت له بؤ بامر شسع نعلك وان كنت تعانا لمن يطلب النيا
اي كن ممن يقتل به والنقصان الذي يقتنع به يستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع وكحل ايضا
اسم بقرة واصل المثل ان كحل تقرت فعقر عرارها وقيل بالعكس وقيل تناطحا فماتا بالنطاح
فهو كحل نساو من قتح صمبا بارد الهم وعلة بناء هذا الضرب ايضا ما ذكره الا ان العدل فيه عدل

لسان حاذمة ولا قاطمة عدل عنهما لحسنا وانما وجب المصير الى العدل للعلم بانهم لا يلتفون الا لمانع من الاعراب
ولا مانع يمكن ان نقدر سوى ما قدرنا فلزم المصير اليه مذهب عند غيره بني اسم **قال** ومنه المضمرات **اقول**
من الاول المضمرات وقد سبق ذكرها وعلة بنائها ان وضع بعضها وضع الحروف كتاء ضربت وكاف ضربك
ويحمل الباقي عليه او ان احتياجها الى ما يسبقه من قرينة التكلم والخطاب وتقدم الذكر جعلها مشابهة للحرف
وهذا جيد **قال** ومنها المبهمات **اقول** من الاول المبهمات وعلة بنائها احتياجها الى ما يوضحها
كالحرف والمبهم اسم كان منقضيا للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب من غير ان يكون سابقة الذكر
البتة وبهذا خص اللف ان الى غير المتكلم احترازا عن انا ونحو وتي ونا والمخاطب احترازا عن انت ونحو وقوله
من غير ان يكون سابقة الذكر احترازا عن هو ونحو لانه يشترط ان يكون ما يشار اليه سابقا
في الذكر بخلاف المبهم ان ذلك المبهم اشارة الى ما بعده والضمير انما يشار الى ما قبله وقولنا البتة ليس
للاحتراز بل للتبيين اي لا يشترط سبق الذكر اصلا اي لا لفظا ولا معنى ولا حكما وانما سميتها لانها في اول
الوضع غير مختص بشيء وانما كان معرفا لانه جنس مستعمل لا يكون الا لمخصوص ذكره ابن الحاجب وقوله ان يكون
اي غير المتكلم والمخاطب وقوله ثم ان كان تقسيم للمبهم ووجهه ان المبهم اما ان يستغني عن الفصل لكونه مدلولا
بالبصر او من المنزلته كانقص علته السكاكي واما ان لا يستغني عنه والاول هو اسم الاشارة والثاني هو الموصول
وقد علم بذلك تعريف كل واحد منهما فنا اسم الاشارة المثنى ذا وهو موضوع للمفرد المذكر سواء كان
من اولي العقل او لا واختلف فيه فقال البصريون اصله ذال وصح ذيد به لف لكثرة الكلام وقيل ان الاسم
لا يكون على حرف واحد بالاستقراء فلا يجوز ان يحكم عليه وقيل اصله ذوى فحذف الياء فبقي الف في الاعلام ثم
قلبت الواو الفا وقيل اصله ذيي بياءين فحذفت لاحرم لما سبق وقلب الاولى الفا وهذا اول من حين
وهو ان الف لان ذا يمال وما لا امالة ودل على ان الف من الياء ومثنيه تاوتي وذي وتيه وذه
بالوصل والسكون اي فيته وذه لغتان الاولى ان توصلا بياء كي تهي وذهي كما في الضمير نحو رايت
والثاني ان سكن بها وهما كي تيه وذه وهذه كلها موضوعة للمفرد المؤنث ومثنيه ذان وتان للمثنى
فالاول للمذكر والثاني للمؤنث واعلم ان فيهما لغتين الاولى ان يدخل بالالف رفعا ونصبا وجرا نحو
جاني ذان ورايت ذان ومررت بذان وهي لغة بالحارث بن كعب وقيل لغة بني كنانة وعليها حمل قوله ان
هذان لساحران وفصلي غير هذه اللغة وجه الاول ان ان بمعنى نعم وما بعده مبتدا وخبر والثاني ان
انها المشبهة بالفعل واسمها ضمير الشان محذوفا اي انه وما بعده مبتدا وخبر ايضا والثالث ان ان المشبهة
ولكن اسمها هذا وهي ضمير القصة وما بعده مبتدا وخبر ايضا ويضعف هذه الوجوه دخول اللام على قوله
لساحران لانها لا تدخل الا على المبتدا او خبران واعتذر عنها بانها تدخل على خبر المبتدا ايضا كما في قوله ؛
ام الحليس لعجوز شهربه ؛ ترضى من اللحم بعظم الرقبة ؛ وبان دخولها على خبر المبتدا لمشابهة خبر ان
في الفصول غير ممتنع كما في قوله لو البس الله بكاف عبده وفيه نظر لوضوح الفرق بينه وبين ما نحن فيه
ولا وجه للعتذار عنه بما ذكر الزجاج وهو ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدا واللغة الثانية وهي ان يعرب

ان يذكر بالالف رفعا والياء نصبا وجرا نحو جاني هذان ورايت هذين ومررت بهذين واذا عرفت هذا فاصل
كون مثنى اسم الاشارة بالالف من المبنيات على اللغة الاولى لا اختية فيه واما على اللغة الثانية فليس كذلك
لان الظاهر انه ليس مبنيا على الثانية ولذلك قال المؤلف فليس مما نحن فيه على الظاهر لان المبني ما لا يختلف آخره
باختلاف العوامل وهذا اختلف آخره باختلافها كمسلمان رفعا ومسلمين نصبا وجرا فلزم ان يكون معربا وسبب
ان يشبه اسم مفرد عن شبه الحرف لان الحرف لا يثنى كما يجعل التثنية من اسم الاشارة الغير في الاسم فيعود معربا
لان الاصل في الاسماء الاعراب فان قلت فان ليس مثنى ذا الا نون التثنية عوض عن الحركة والتنوين
ولتسوغ اجتماع التنوين الا انه لما ثنى ذكر ذا اي الجيبان فاستعمل لاسم التنوين عوض عنه ومن الحركة النون
ولكنه لما نحن فيه لان الاسم يستحق الحركة والتنوين بالتثنية فعوض عنهما النون وان لم يكونا في الواحد وانما
قال على الظاهر لانه يمكن النطق بالاعراب الجواز ان يقال ذان موضوع للتثنية المرفوع وذين للتثنية
المنصوب والمجرور فلا يكون بالالف والياء للاعراب ويكون نحو هما وانتما ونحن بهما ويشهد له حذف الالف
من ذان لان الف المفرد لا تحذف للتثنية بل يقلب واوا او ياء كعصوان ورحيان وان تكلم التثنية كلها
المثنى بكل الاتباك يقول هذا النسر الطايف فيكون معرفة واذا اثنت تلك هذان زمان طريان
فيكون نعت المثنى نكرة جني لو اردت التوحيد ادخلت اللام وعلى الزوال الطريان تنوين ذان
في نفسه ذا منونه فيكون صفة حسنا ثم وايضا شدد نون ذانك لان نون المثنى فانه لا يشدد اصلا
ومنه اولا بالمد والقصر وهو موضوع للجمع المذكر والمؤنث حتى قال جرير ٤٤
ذم المنازل بعد منزلة اللوى ٤ والعيش بعد اولئك الايام ٤ وات الموصول فتقدم للصنف
على بعض هاجت الصلة لتوقفها عليها ونحن نتبعهم في الترتيب فنقول المقصد الثاني في الموصول نحو
ابوه قايم في قولنا جاني الذي ابوه قايم وسمي صلة وحشوا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان
الصلة شيء حشوا في الكلام اي وسطا اولانها بمنزلة الجيهن ولم فلان من حشوان الناس لا
من الصميم بل من الاتباع وفي الصلة فوايد الاول ان يكون حالا لان الموصول وضع وصلة الى
وصف المعارف بالجملة فلا يصح ان يوصف المؤنث بالمفرد بواسطة بواسطة التي كان سلوكا الاخفى الطريق
لان المفرد لا يمكن ان يجعل وصفا للمؤنث باللام الذي هو اخص بالنسبة الى الذي وسلوك احد الطريقين
مع معرفة انه صفة العقل الثاني ان يكون الجملة خبرية لان الغرض بالصلة تحصيل الوضوح
للموصول والجملة الطلبية كالامر والنهي ونحوهما لم يحصل مضمونها بعد فهي احرى ان لا يحصل
بها وضوح لغيرها والثالث ان يكون فيها عايد الى الموصول اي ضمير او ما يقوم مقامه فلا يصح
ان يقال جاني الذي زيد قايم لانه لا عايد وذلك لان الجملة حينئذ حيث يصلح بالافادة فلا بد
من عايد يربطها بالموصول فلا يكون اجنبية عنه وهذا كما في الصفة فانها ان كانت جملة فلا بد فيها من
عايد الى الموصوف للربط فلا يصح فلا يصح مررت برجل ضرب زيد لانه لا عايد والرابع ان يكون معلومة
للمخاطب فلا يقال جاني الذي اكرمني لمن لم يعلم ذلك لان الصلة ترتفع ابهام الموصول والاكرام المجهول لا يفيد وهذا

من

من التمسك بالاستقراء كقول الشاعر قوله وقد ذلك من الصلة في قول العرب جاء بعد اللتيا واللتي والشيء ريح
بعد الخطة اي التي من شدتها كبرت وكبرت وانما هو للتعظيم لانها م ان العبارة قاصرة عن كمال وصف المكني
عنه لبلوغه حد م لا تقدر اللسان على وصفه وتصغير اللتيا لذلك للتعظيم ونظيره قول عبد المسيح الى سطيح الكاهن
حتى جئتكم يركب البلد يستخرج من حكمه ارتجاس ايوانه لبلقيه ولدة سول الله صلى الله عليه وسلم يا فاصل الخطة اعيت من ومن
اي ايتها يخلي من ال سنن اي يا فاصل الخطة التي لصعوبتها اعجزت من الحكماء والبصراء كل من جل قدره
في علمه وجلس في الحضرة للصلة لماذا كرناه

باب الأول

وهي الذي شرع في عد الموصولات واحكامها
وبدأ بالذي والتي لانهما كالاصل لغيرهما فان غيرهما اذا اشكل امره يستدل على موصوليته بصلاحيته
موضعه للذي ان كان مذكرا والتي ان كان مؤنثا واذا عرفت هذا فاعلم ان من الموصول الذي
وضعه لتكون وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل نكرات اذ المنصوص منها الاحكام وحق الحكم
ان لا يكون معلوما للسامع واذا كانت الجمل نكرات لم يجز وصف المعارف بها لان الموصوف لا يوصف بالنكرة
فاحتاج الى وصف المعارف بالجمل فوصلوا بالذي اليه كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو لانه
لما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس قالوا مررت برجل ذي فرس واعلم ان صيغ الموصول في الموصول
مع ما يليه من الصلة وما في حكمه مفرد لكونه نفس ما هو في محل فاعل وصفه الموصول بالجملة تسهيلا
بعين الذي وهي موضوع للمذكر كالذي للذكر سواء فيها العاقل وغيره والواو خففوا بعض اللفظ
لا يستطالتهم اياه مع الصلة مع كثرة الاستعمال انواعا من التخفيف الاول ان يحذف الياء منهم
ويكتفي بكسرة الذال والثاني قال الشاعر لا تعذل الذي لا يزال مكتسبا ٤ حمدا ولو كان ما يبقي ولا يذر ٤
والثاني ان يحذف الياء والكسرة ايضا قال الشاعر ٤ كالذي تزبى زبية فاصطيد ٤ ٤
اي كالذي تزبى اي تعلى الزبية وهي حفرة تحفر للصيد لا سبب يكون في موضع عال لا يبلغ
السيل الزبى وقال الاخر ٤ فما نحن الا من اناس تحزبوا ٤ بادني من الذي نحن فيه وادفرا ٤ اي من
الذي نحن فيه والثالث ان يحذفا راسا ويكتفي عنها باللام نحو لك الضارب زيدا عمرو اي الذي
ضرب زيدا عمرو والضاربه زيد اعنده اي التي ضربه زيد اعنده وزعم المازني ان الالف واللام في
الصفات كالضارب ونحوه للتعريف وردّ مذهبه بانها لو لم تكن موصولة لما جاز دخولها على الفعل
والتالي باطل اما الشرطية فظاهرة واما بطلان التالي فلوقوع دخولها على الفعل قال الشاعر
وليس اليري للخل دون الذي يرى ٤ له الخل اهلا ان يعد خليلا ٤ وقال ايضا ما انت بالحكم
الترضى حكومته البيت وقال الاخر ٤ ما كاليروح ويغدو لاهيا مرحا ٤ مشمر يستديم الحزم ذو رشد ٤
فعلم ان اللام اسم موصول لا حرف تعريف قوله واسم الفاعل جواب سوال وهو ان اسم الفاعل مع
فاعله جملة لماذا وجب كونه جملة والجواب عنه ان اسم الفاعل مع فاعله حال وقوعه
صلة وان لم يكن جملة صورة لكنه جملة معنى لان المعنى في الضارب الذي ضرب بدليل قوله تعالى ان المصدقين
والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا دخوله في المعرف فيصافان فان نقصه لانه بتوله اما ذكر في الشرح الكافي عطفا

للفعل على الاسم وذلك ممتنع فعلم ان المعنى ان الذين صدقوا واللائي يصدقن واللاتي اوفين والفاعل
عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم للحروف من دخول اللام التي هي لام التعريف في الصورة على الفعل لما في صورة الكلمة
من امتناع دخول لام التعريف على الفعل ودخولها على الفعل الصريح مغلوب كما ذكر في الباب السابق
قوله اي اسم الفاعل بمعنى الفعل في هذا الموضع على الخصوص لان اسم الفاعل دال على ذات قام
به صفة بحسب اصل الوضع وهذا الدال على الذات انما اللام فتجرد اسم الفاعل الدال على معنى الحدث
وهو المعنى بكونه بمعنى الفعل ومنهم اللذان واللتان للمثنى مذكرا او مؤنثا وفيه لغتان كالمثنى من اسم
الاشارة وعدهما من المبنيات على احدى اللغتين وابين وعلى الاخرى لغتين كذلك بحكم نون مافوقه ومنهم
الاولى بهمزة مضمومة ولام مفتوحة على وزن الكبرى والواو تكتب فرقا بينه وبين الى ولا تلفظ والذين
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا واللذون بالواو رفعا والياء نصبا وجاء في لغة عقيل وهي كنانة وهذه الاولى
لجمع المذكر وليس اللاتي واللذون من المبنيات على الظاهر كما وانما فسر اللذون في لغة بني عقيل وهي كنانة
وان لغة غيرهم الذين رفعا ونصبا وجرا وعلى هذا فهو من المبنيات قطعا وقوله نحن اللذون صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا وارد على لغة عقيل وهي كنانة قال صبحته بالشيء اذا اتيته به اي اعطيته
الزاد الذي هو الصباح ومنه صباحا وهو هنا مستعار لمعنى الطعن بالرماح والضرب بالسيف تهكما وهي
استعارة تبعية ويوم الصباح يوم الغارة والنخيل اسم موضع على ما وصفناه في حواشي منهاج
الشكال والملحاح اللازم يقال الح الحاحا اي لازم للظهر ومعنى البيت التمدح بالشجاعة في القتال
قوله وقد حذف اي وقد جاء حذف النون من المثنى والمجموع فالمثنى نحو ابني كليب ان عمي اللذا
قتلا الملوك وفككا الاغلالا فانه حذف نون اللذان وهي للفرزدق وقيل للاخطل وقوله
ابني كليب عنا دي هضاب واللذان حيان وفككا الاغلال كناية عن اطلاق الاسارى ومعناه
التمدح وقد ابقاه دهيمة الجموع كقوله وخضتم كالذي خاضوا بدليل الواو في خاضوا وفيه حملان
آخران الاول ان الذي صفة موصوف مفرد اي خضتم كالخوض الذي خاضوه وثانيهما انها مصدرية
اي خضتم كخوضهم وسيجيء نظيره وفيه وجه ثالث وهو انه صفة موصوف مفرد اللفظ مجموع المعنى اي خضتم
كالفوج الذي خاضوا ومنهم اللاتي واللواتي واللاي بهمزة وياء بعدها واللات بتاء مكسورة
من غير ياء واللاي بياء مخلصة بدون الالف وهذه الستة موضوعة لجمع المؤنث قال ومنها الا
من الموصولة فانه لا يوصف بها الموصوف فلا يقال لشيء الا كما يقال لما يعلم معنى الذي يعلم وصاحبه معلوم
بالاستقراء وهي اعمها كما تكون موصولة تكون ايضا موصوفة وصفتها ما اخبره ارخض فالاول نحو قوله
فلما لدي عتيد اي هذا شيء عندي لدي عتيد صفة ما والاستشهاد به ليس بقوي لجواز ان تكون ما
موصولة ولدي صلة كما ذكر الواحد والعتيد المعتاد بمعنى لا وما في نية اي الموكل به هذا الشيء
هو عتيد صوان لقال الصادر منه واكتبا في تحويل اسمه ابي ابي الصلت وما لك التميمي
قوله رب كل القتال اي اكرم بكلمة الشمس ما موصوفة اي اكلها اعني كلمة الشمس صفتها اذ هو ما ودخل عليه

ان يكون موصوفا لكن ما هو موصولة لان رب لا تدخل على المعارف وليس ما في كقوله ربما رجحه من الهلكة
لان الحمل على الثاني يوجب دخول حرف الجر على الفعل وهو باطل لما ذكر وليس كما مهما يسبق الى بعض نحو
ربما قام زيد لان الحمل عليه يوجب ان لا يكون لما معنى في قبل لم يجوز ان يكون السعد بعض من سعوطيات
لان من الموصوفة تام الصفة التي هي الجار والمجرور وهو مقام ضعيف والغرض منه النار النضيج والغمرات
الغرض بالضم فاشتغلت المحسوسات كزوم الحائط ونحوه والعقال بكسر العين الحبال الذي يشد به رجل
البعير اذا اقعد والمعنى رب او بكره الانسان ويطل الخروج منه عسرا لا يكون في نفس لامر كذلك بل
ينقضي عنه وينسد له وجه كوصف البعير اذا حل عقاله ويدل به سرعة الكلام كما في قوله علم السفلة
كحل العقال اي هي على الفوري فانه لا يثبت بالتقصي كما يثبت البعير اذا حل عقاله وحكي
عن ابي عمرو بن العلاء انه كان له غلام فاخبر قريش به الى الحجاج فسأله فالقى طلبه علمه وذلك انه قدم
فل وخرج قال الواشي كذلك فهربت الى اليمن مخافة شره فمكث هناك عشر سنين وانما امام يزحم
الى متى المسائل فخرج من اليمن الى طائر النمو آه يوما فرأيت اعرابيا يقول للآخر الا ابشر قال بلى
فقال قد مات الحجاج وانشد ربما تكره النفوس البيت قال ابو عمرو فلا ادري باي الشيئين
اشتد بهما البيت الذي عرفني ما التي ليست برابع ولا هي موصولة ام بموت الحجاج قوله ومنه نعم ما قلت
اي نعم شيئا قلته فيها موصوفة بجمله ولكن نعم ما قلت شيء قلته ان الشيء نعم شيئا نكره وشيء بعلة قلته
ما فيه موصولة لان فاعل نعم ونحوها يشترط ان يكون معرفا باللام او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا منصوب
موصوفا باسم مخصوص موصوف مخصوصا بالمدح او الذم نحو نعم الصاحب او صاحب القوم او نعم رجلا زيد
وليس الفاعل فيما نحن فيه مظهرا ولا مضمرا واذا كان مضمرا وجب ان يكون مميزا نكرة والموصولة لا تكون نكرة
والمخصوص بالمدح محذوف قوله ويكون اي يكون ايضا كائن في معنى من غير صلة واصفة ويسمى تامة
لتمامها بدونهما وفي قوله من غير صلة مستدرك لانه عرفه وعن قلنا قوله فنعم ما هي واصلها فنعم شيء
ابداؤها اي ابداء الصدقات موضع ما كان شيئا فيعمل ما ابداؤها وبه موضع الاستشهاد
ثم حذف المضاف المخصوص بالمدح وهو الابداء فاستتر الضمير المجرور المنفصل مرفوعا منفصلا ان
الرفع فلشاهد مقام المضاف المدغم واما الانفصال فلعقد ان ما يتصل به مضاف وما هي مدغم
الميم في الميم ويكون ما ايضا متضمنا معنى الاستفهام نحو قوله اما ملك يمسك بالعرى اي اي شيء تلك
ويكون ايضا متضمنا معنى الجزاء كقوله وما تنفقوا لا يسلم من حرف حرف عبيد الله اي ان تنفقوا جزاء
تحري به بدليل سقوط النون والذي منه ومراده ان ما للابهام وان للتعيين تقول ما تصنع اصنع
وان تخرج اخرج ومنه حذف الحرف والقلب يعنيها اي الحذف في الاستفهام مع الحروف الجارة نحو
قولك فيم وعم ومم ولم وحتام والام وانما القلب ففي الاستفهام ومع الحاء اما للاستفهام
فكقول ابي ذؤيب وهو شاعر اسلم زمن رسول الله صلعم قدمت المدينة واهلها ضجيج بالبكاء
كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه فقيل هلك رسول الله وموضع الاستفهام قوله مه

وماصلتهما اي ما تمام الموجب للتعضيد وبان الصياح والخوخ قوله اعقلوا بالاتصال وهو رفع الصوت بالتلبية
واما الجرانة فكلها لان اصله ملما عند المحصنين بانه نبه الساكنين بمذهب لعض من لا اولى نعم كراهة اجتماع
المثلين وهو موضع الاستشهاد قال ومن اوصلت من الموصولات من بهمي كما في اوجه نزلة
انها لا تكون مكفيا بها نصلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا على رواية من روى قوله غيرنا بالجر والف
السند على انسان غيرنا واما على رواية من رواه بالرفع فتنها احتجنا لان اصبها ان تكون ما موصولة
اي على الذي هو عيسها وانا في ان تكون موصوفة بجملة اي على انسان هو غيرنا والمبتدا محذوف
على ما اصله الناس والله من ان يوله وروى كفى بنا الى الحق وسلمنول كفى وحسبنا فاعلم به
كنا نا نصلا على الناس ان النبي عليه حبنا وهو في الجمة فضل لبس وانه غايه ومثال الموصوفة
بالجملة النكرة نضا على احتمال الرفع وقول الاخر ربّ من انضجت غيظا صدره
لو يمني لي غيظا لم يطع وقوله الا رب من تغتشه لك ناصحا ومؤتمن بالغيب غير امين
ومثال موصوفها مبهم قوله ومن اصدق من الله حديثا ومثال الجملة قوله ومن يؤتى الحكم فقد
اوتي خيرا كثيرا قوله يختص اعلم ان من يختص باولي العلم في جميع وجوهها ولا يستعمل في غيرهم
بشرط ان يوصل ما يصح كما في قوله على كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي
على رجليه والمصحح اختلاط من يعقل بالعاقل ومثلها كلي الواقع من قول الوب
اسيئة على الراكب وعليه فما ادركت من ذا ومن ذا واما قوله الم تر ان كمن لا يخلق كما
هم يعنيه عند السكاكي لانه اختار ان المراد بمن لا يخلق العالم النادر لا الاصنام وهو ابلغ
ما ذهب اليه وزعم قطرب ان من تقع على غير العاقل من غير اشتراط ما يصح ذلك وهو محجوج
عند العارفين من النحاة قوله وتقع من على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث
لما فيه من الابهام تقول لمن قال جاءني رجل او رجلان او رجال وامراة ونسوة من ومن رايته
ومن مررت بها ومن مررت بهم ومن مررت بهما ومن مررت بهن قال تعالى ومن الناس من يقول امنا
بالله وما هم بمؤمنين وقال ومن الشياطين من يغوصون له فاذا الحمل وقال ايضا ما نسبه النبي
من بات مسكن من لحصه فاذا هو الموت وقال الفرزدق نعال فان عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من يا ذئب يصطحبان اي نكن مثل المصطحبين فاراد المثنى وهو خطاب المصحح
خاطب به ذئبا جاء ليلا واطعمه من زاده والفصل بين من وصلته بالنداء للضرورة قوله
ولفظها اعلم ان لفظ من مذكر فان ارتبط المذكر نحو جاءني من ابوه فاضل الكلام ثم وان اسنده
المؤنث جاز فيه وجهان الاول الحمل على اللفظ وهو الشائع الكثير لكنه لطيفة من المعنى اي بالموصول
المسموع دون المعنى والثاني الحمل على المعنى لان المقصود واللفظ آلة لكن اذا حمل على اللفظ
يعدم لكونه عدولا عن المقصود الى الآلة فينظر وعلى ذلك يجوز ان يقال جاءني من هو محرج
جاريتك حملا على اللفظ ومن هي محرجة جاريتك حملا على المعنى وكذا الحجر الى حرج جاريتك حملا على اللفظ ومن حرجت

جاربك

جاريتك حملا على المعنى ويجوز من هي حرجت جاريتك حملا على المعنى ولا يجوز من هو احرج جاريتك على اللفظ
ومما نص على امتناعه ابن السراج وكلام صاحب التسهيل يدل على تقييد ذلك بصلح ان يكون بين
من ومحسن جاريتك ومن هو احرج جاريتك حسن الجواز في الاول وامتنع الثاني فهو ان محسن صفة لمفرد
مذكر موصوفة عن التانيث باعتبار عارض وليس في ذلك الوارد عنها بخلاف احرج لانه صفة يقع لا لتنزل
بصيغته ولذلك صح حمله من غيرنا جاريا على المؤنث كما في وصح ولم يوصف افعل جاريا عليهن فيكون
دلالة احرج على المذكر اقوى من دلالة محسن عليه فجاز التركيب في الاول وامتنع الثاني لان الغاية الدليل
الضعيف ليس كالغاية القوي فاغتفر الاول دون الثاني اعلم ان جواز الحمل على اللفظ مخصوص بحصول
لا يقع اللبس فيهما اما اذا وقع فلا يجوز فلا تقال اعط من سالك والمراد المراة قوله واجاز الكسائي
اي جوز الكسائي وقوع من صلة اي زائدة مستشهدا بقول الشاعر ان الزبير سنام المجد قد علمت
ذاك العشيرة ولا تزون من عددا اي لا تزون عددا ولا حجة له في انه لان من يجوز ان تكون
موصوفة بمفرد وحمله لان قوله عددا يمكن ان يكون لمعنى المعرفة ومع يكون صفتا لمن منزلا به ويمكن
ان يكون منصوبا بالفعل المقدر ومع يكون مفعول حال ومن الفعل المقدر والتقدير على الاول انسانا
معدودا وعلى الثاني انسانا يعد عددا وانما اقتصر المصنف على الثاني لان اضمار الفعل اولى من حمل
المصدر على المفعول قوله تزون من الزنة وهو الكريم وسنام المجد مبالغة في الوصف يعلمه المبالغة وقوله
عن غيره اي غير الكسائي قوله ولا تنعتان موصوفين من موصوفتين اي كون من وما الموصولتان لا توصفان
بعد ذلك لان الذي فانما نوصف بالمؤنث باللام فلا يقال نظرت الى ما لك من الحسن ولا وردت من اكرمته
الطائف ويقال نظرت الى الذي استيقن الحسن ووردت بالذي اكرمته الطائف ولعلهم بان استغرقت
ولذلك اقتصر المصنف على نفي الوقوع قال الثاني الفرق بين الذي ومنهما ان لفظ من وما اشبه
بالحرف من الذي لجاز وصف الذي دون من وما اما اولا فلان لفظ من وما كل واحد منهما مركب
من حرفين وهو وضع الحرف وحمل بعضا علته لشبهها بخلاف الذي فان وضعه ليس وضع الحرف
لانه مركب من اكثر من حرفين واما ثانيا فلان الذي فيه دخول اللام للتعريف وان كان جزء من الكلمة
عندهم فهو لشبهه بالاسماء حاول عن لفظ من وما واما ثالثا فلان لفظ ما جاء حرفا بخلاف
لفظ الذي فانه لم يوجد الا اسما هذا اللفظ وفيه نظر لا تنافيه بالموصولية قوله وتوكد ان يعني
اي من وما الموصولتان توكدان بالتاكيد المعنوي كما ان الذي يوكد به فيقال نظرت الى ما عندك كله
شيء والى من عندك نفسه كما يقال نظرت الى الذي عندك نفسه لغير اكل الجنسية للمعنى ولا اسمية واما قيدنا
التاكيد المعنوي لعدم الاحتياج في التاكيد اللفظي الى حمله من وما على الذي ولا الى كونهما اسمين
اذ ما من لفظ الا يجوز ان يوكد بالتكرار اللفظي وسيجيء في المتن ولذلك لم يمثل المصنف الا بالتاكيد
المعنوي فعلم ان المعنويين قال الثاني انما جاز تاكيد من وما حصول لمن ولم يجز وصفهما
مع حصول لما ذكرنا من ان لفظ من وما اشبه بالحرف من الذي والحرف لا يجوز ان يوصف لكن يجوز ان يوكد بالجملة

ما كيد لفعل وهو يكل بين نفس اللفظ وبين نظيره لانهم صنعوا لا يدل على المقصود يعني **قال** وإذا استفهم **اقول**
إذا استفهم بمن عن لفظ بتلك اللفظ اما نكرة او معرفة فان كان نكرة اما واقف او واصل الاول ان
يكون المستفهم عنه نكرة والمستفهم واقف وفيه قسمان الاول ان ينظر الى المستفهم عنه فانه اما ان يكون
مذكرا واحدا او لا يكون مذكرا واحدا فان كان مذكرا واحدا فابدل الواقف حركة المستفهم عنه في لفظ الذاكر
وهو المسؤول عنه ما يجانسها من حروف المد فاذا قال الذاكر جاءني رجل قال المستفهم منو
واذا قال رأيت رجلا قال المستفهم منا واذا قال مررت برجل قال المستفهم مني دلالة على حال الذات
وسلوك الاعراب وان لم يكن مذكرا واحدا بان يكون مؤنثا اما واحدا او مثنى او مجموعا او يكون مذكرا اما مثنى او مجموعا
فاما ان يمكن الدلالة على حال الذات والاعراب معا او لا يمكن فان امكن كان في المثنى المذكر والجمع المذكر
والمثنى المؤنث لحق الواقف علامة التثنية والجمع دلالة على حال الذات والاعراب معا فاذا قال الذاكر جاءني
رجلان قال المستفهم منان واذا قال رأيت رجلين او مررت برجلين قال المستفهم منين واذا قال
جاءني رجال قال المستفهم منون واذا قال رأيت رجالا او مررت برجال قال المستفهم منين واذا قال جاءني
امرأتان قال المستفهم منتان او منتان بسكون الثاني واذا قال رأيت امرأتين او مررت بامرأتين
قال منتين فيعلم التذكير والتأنيث والتثنية والجمع وهو ظاهر وان لم يمكن كما في المؤنث المفرد او المجموع اقتصر
الواقف على الدلالة على احوال الذات لكونها احق بالرعاية من الاعراب فاذا قال الذاكر جاءتني امرأة
او رأيت امرأة او مررت بامرأة قال المستفهم منه بتاء ساكنة كسكون النون في من مثله السابق لان
الكلام في الوقف فهنا امكن الدلالة على الوصف والتأنيث وان لم يمكن الدلالة على الاعراب لسكون
التاء نوعي الاول واذا قال الذاكر جاءتني مسلمات او رأيت مسلمات او مررت بمسلمات قال المستفهم
منات بسكون التاء ايضا وقد امكن فيه الدلالة على الجمع والتأنيث لا على الاعراب نوعيت الاولى
ايضا واللغة الثانية وهي قليلة ان لا يزاد على حروف المد واللين في تصحيح كلها اما في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث فاذا قال الذاكر جاءني رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او مسلمات
قال المستفهم على هذه اللغة منو واذا قال رأيت رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او مسلمات
قال المستفهم منا واذا قال مررت برجل او رجلين الى آخره قال المستفهم مني دلالة على الاعراب
دون احوال الذات الثاني ان يكون المستفهم عنه نكرة والمستفهم واصلا وحكمه ان لا تغير
من بحال فيقال من يا فتى سواء كان لفظ الذاكر مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا والفرق
بين الوقف والوصل ان الوقف محل تغيرات كثيرة كما هو مذكور في بابه قوله وقد جاء شذوذ في
جواب سؤال وهو ان ما ذكرتم لو صح لما جاز الحاق العلامة في الوصل واللازم باطل لما قال الشاعر
اما الملازمة فظاهرة واما بطلان اللازم فلوجود الالحاق في قول الشاعر الآتي ذكره أتوا ناري فقلت منون انتم
واجاب عنه بوجهين الاول انه شاذ من جهتين احدهما اجراء الوصل مجرى الوقف والثاني
تحريك النون لان القياس سكونها والثاني انه يحتمل ان يكون على لغة من يقول ضرب منا بالاعراب على حكاية

وعلى

وعلى هذه اللغة يكون منون كمسلمون فلا يكون ما نحن فيه والبيت لشمر بن الحارث الضبي في ابيات وهي

ونار قد حضأت بعيد هدء ... بدار ما اريد بها مقاما
سوى تحليل راحلة وعين ... اكالئها مخافة ان تناما
اتوا ناري فقلت منون انتم ... فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
فقلت الى الطعام فقال منهم ... زعيم نحسد الانس الطعاما

قال حضأت النار ... هيجتها وضاد معجمة اي سعرتها ومنه قيل للعود الذي يحرك النار محضأ على وزن
منعل وبعيد مصغر بعد والهدء بعض الليل وقوله اكالئها يريد به السهر فقال اكلأت عيني
اذا لم تنم وسهرت وحذفت احدى وقوله مخافة بالنصب اي لاجل النوم وقوله تناما اي العين وقوله
اتوا اي اتى قوم وهي الجن وقوله الجن خبر مبتدأ محذوف لوجود القرينة والتقدير نحن الجن والجملة مقول قوله
قالوا وقوله عموا ظلاما دعاء لهم كما قال للبشر عموا صباحا لان الجن ينتشر ليلا والبشر نهارا وقوله الى
الطعام اي هلموا الى الطعام وقوله زعيم فاعل قوله فقال وقوله نحسد الانس الطعاما من قولهم حسدتك الشيء اي
حسدتك عليه بصفة بانه اوقد نارا واقعد بصف ليلة بزمان في ... من المصنف لا يريد الاقامة
بها ولم ينم فاتاه نفر من الجن فسالهم فقال لهم منون انتم فاجابوا وقالوا الجن فدعاهم الى طعامه
فقال بعضهم نحسد الانس الطعاما اي نحن ... على ... كان قوله
شذوذ ... منصوب ... والعين منصوبان بالعطف **الثاني** ان يكون
المستفهم عنه معرفة ... لان المعرفة اما ان لا يكون علما او يكون علما فان لم يكن فحكمها ان
تعاد مرفوعة في جميع الاحوال وصلا ووقفا من غير حكاية ... فاذا قال الذاكر جاءني الرجل
او رأيت الرجل او مررت بالرجل قال المستفهم من الرجل بالرفع وان كانت علما فحكمه ذلك ايضا
في لغتهم فاذا قال الذاكر جاءني زيد او رأيت زيدا او مررت بزيد قال المستفهم في لغتهم من زيد بالرفع
واما الحجازيون فلغتهم ان يعاد لفظ الذاكر ويحكى ما فيه من الاعراب فيقال من زيد ومن زيدا ومن زيد
قال والمستفهم بها **اقول** التميميون اذا استفهموا بمن عن صفة العلم حذفوا صدورها فقالوا م
النوعية ... والمنسوب ... فاذا قال الذاكر جاءني زيد قالوا المني
اي القرشي ام ... واذا قال جاءني الزيدان قالوا المنيان واذا قال جاءني الزيدون قالوا المنيون
وانما فعلوا ذلك لان اللبس في العلم انما يرتفع بالصفة الا ترى انك لو وجدت اشخاصا اسم كل واحد منهم
زيد فالتمييز يكون باحد ... الثاني ... والثالث ... فكان المستفهم عن صفة العلم
اولى من المستفهم عن نفسه واما ... يدل على عموم الصفة وانما ...
... المنسوب ...
... يجوز ان يقال ...
اي العالم ام ... **قال** ... **اقول**

اعلم ان ذو بمعنى الذي من الموصولات مختص بلغة طي ولذلك قيل لها طائية ويستوي فيها المذكر والمؤنث على اللغة المشهورة منهم فمثال المذكر قول قيس بن جروة الطائي ؛ فان لم تغير بعض ما قد صنعتم ؛ لانتحين للعظم ذو انا عارقه ؛ اي للعظم الذي انا عارقه والانتحاء النهوض والعارق من العرق وهو ازالة ما على العظم من اللحم تخاطبه السوال يقول ان لم تترك فعلك الذي تفعله اي لم تترك ما لا ترضى العظم الذي انا مستاصل ما عليه من اللحم بالكلية وهو كناية عن الهجاء وقيل عن الشكاية وهذا البيت يسمى هذا الشاعر عارقا ونظيره قول حاتم الطائي ؛ ومن حسد يجور علي قومي ؛ واي الدهر ذو لم يحسدوني ؛ اي واي الدهر الذي لم يحسدوني فيه ومثال المؤنث قول سنان بن الفحل الطائي ؛ فان الماء ماء ابي وجدي ؛ وبئري ذو حفرت وذو طويت ؛ اي بئري التي حفرتها والتي طويتها لان البئر مؤنثة ولذلك قال بعد هذا وقولهم طويتها من طي البئر وهو بنيها بالحجارة من اسفلها الى اعلاها وهذا البيت يقول للتطلم بدليل ما قبله وهو قوله ؛ وقالوا قد جننت فقلت كلا ؛ وربي ما جننت وما انتشيت ؛ ولكني ظلمت فكدت ابكي ؛ من الظلم المبين او بكيت ؛ وقوله وما انتشيت اي ما سكرت كذا ذكره الجوهري ومن الطائيين من يقول للمذكر والمؤنث ذات مضمومة فلا يستوي بين المذكر والمؤنث وهذان اللفظان يوجدان في كل حال اي في الافراد والتثنية والجمع نحو ضرب والزيدان ذو ضربا والزيدون ذو ضربوا وهند ذات ضربت والهندان ذات ضربتا والهندات ذات ضربن ومنهم من لا يوصف فيقول هذا ذو ايوب وهذان ذوا ايوب وهولاء ذوات ايوب بضم التاء في جميع الاحوال قوله وهنا اشارة الى الفرق بين ذو الطائية والتي تضاف الى الجملة الفعلية في نحو قولهم لعنة المسافر اذهب بذي تسلم يا زيد واذهبا بذي تسلمان يا زيدان واذهبوا بذي تسلمون يا زيدون واذهبي بذي تسلمين يا هند واذهب بذي تسلمان يا هندان واذهبن بذي تسلمن لانه ربما يتوهم ان الطائية هي التي تضاف الى الجملة الفعلية بعينها وسبب الوهم ما ذكر النحويون من ان معنى قولهم اذهب بذي تسلم اذهب بالامر الذي تسلم فيه فدفع المصنف هذا الوهم بقوله وهنا اي نحو اللواحق لانها لا تتغير بحال بل هي علامة التانيث والتثنية والجمع بذو الطائية يوقتها ليست التي تضاف الى الفعل وهو ذو على اللغة المشهورة غير ايضا اذ لا فرق بين المحتمة وما لم تلحقه اللواحق غير التي تضاف كان ما لم تلحقه وذا **قال** ما لم يلحق الملغي **اقول** لا بد من تحرير المعنى اولا وتطبيق لفظ المتن عليه فنقول ذهب الكوفيون الى ان ذا وسائر اسماء الاشارة تجي بمعنى الذي اي تجي موصولا مطلقا اي سواء كان قبله ما نحو ما ذا صنعت او لم يكن نحو ذا تضربه فاضلا اي الذي تضربه وهم يعتدون قوله تعالى وما تلك بيمينك بعرفهم ما التي بيمينك وذهب سيبويه الى ان ذا لا يكون موصولا اصلا واما ذا فاما ان يكون قبله ما او لا فان لم يكن لم يكن موصولا عنده وان كان نحو ما ذا صنعت ففيه قولان اصحهما ان ذا موصول وصنعت صلته والعائد محذوف اي اي شيء الذي صنعته ويجوز في جوابه الرفع نحو خير اي صنعته خير والنصب نحو خيرا اي صنعت خيرا ولا ول الحرف

يكون

يكون الطبق بين السوال والجواب حاصلا لان جملتي الجواب والسوال يكونان اسميتين قال الله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو قرا ابو عمرو بالرفع والباقون بالنصب وثانيهما ان ماذا بكماله بمعنى اي شيء اي ليس ذا موصولا وماذا منصوب بصنعت وقدم المفعول على الفعل لتضمنه معنى الاستفهام ويجوز ايضا في جوابه الرفع والنصب والثاني احسن للعلم المذكور قال الله تعالى للذين اتقوا ماذا انزل ربكم قالوا خيرا واما قوله تعالى اساطير الاولين بعد قوله واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم فليس من هذا الباب اذ ليس المعنى ان الكفار قالوا ان الذي انزل ربنا اساطير الاولين او انزل ربنا اساطير الاولين فانهم لم يكونوا مقرين بالانزال بل هو كلام مستانف على سبيل الاستهزاء اي هذا القول اساطير الاولين ولذلك تعين الرفع احتج الكوفيون بقول الشاعر عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق لان السنديس والذي تحملينه طليق والجواب انا لا نسلم ما ذكرتم لجواز ان يكون ذا اسم اشارة وقع مبتدا وطليق خبره وتحملين حال اي حاملة له انت او محمولا عليك وقد مضى شرحه اذا عرفت هذا فنقول قوله ولا ذا في قولهم ماذا اشارة الى ان ذا في هذا التركيب يعني حال الحمل موصول عند سيبويه على احد قوليه وليس بموصول عنده على قول الآخر وقوله بمعنى اي شيء اشارة الى احد قوليه وقوله ومعنى الا قوله ملغى وقوله ولم يلت اشارة الى احتجاج الكوفيين وجوابهم والتكلم على البيت لشذوذه فظاهر **قال** حال الجملة **اقول** اعلم ان اسم الاشارة يكون بمعنى الذي عند الكوفيين عقيب قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه لانه لا يدخل اللام على المفرد مفعول يدعو لا يكون موصوفا ولهم في هذه الآية وجهان الاول ان لا يكون يدعو عاملا فيما بعده وعلى هذا فيه وجهان اصحهما ان يكون يدعو تاكيدا ليدعو الاول وقبله يدعو من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه وثانيهما ان يكون يدعو مسلطا على ذلك في قوله ذلك هو الضلال البعيد وهو على هذا الوجه ليس اسم اشارة بل هو بمعنى الذي اي يدعو الذي هو الضلال البعيد والذي ذهب ابو اسحق الزجاج ولذلك ذكر المصنف هذا وقوله لمن ضره على الوجهين جملة اسمية من مبتدا وخبر في محل النصب وهي قوله لبئس المولى كانه قيل لمن ضره اقرب من نفعه والله لبئس المولى والثاني ان يكون يدعو عاملا فيما بعده وعلى هذا فيه ايضا وجهان الاول ان يكون يدعو بمعنى يقول ومن مبتدا وخبره قوله لبئس المولى وعلى هذا يصح دخول اللام لان قوله لمن الى آخره يكون جملة ابتدائية محكية كان الكلام يوم القيامة وهو حسن جاد كما ومنها ما اي ايضا الثاني ان يكون الشعر يدعو من لفظ فيمتنع الاول وهو قول الفراء وصح دخول اللام عليه ايضا واهل المسجد لما ذكره ابو علي وهو ان ما في صلة الموصول لا يتقدم عليه الموصول وهو يقول فيه تحصيل صاحب الكشاف لستر الضلال البعيد من ضلال من ابعد في التيه ضالا فطالت وبعدت مسافة ضلاله فان قلت الضر والنفع منتفيان عن الاصنام منتفيان عنه متناقض قلت اذا حصل المعنى ذهب هذا الوهم وذلك ان الله تعالى سفه الكافر بانه يعبد جمادا لا يملك ضرا ولا نفعا وهو يعتقد فيه جهله وضلاله انه سينتفع به ثم قال يوم القيامة يقول هذا الكافر

بالذين ضربوا هم اجمعون جاز لانه ليس تاكيدا للموصول فلا يلزم المحذور ولا يبطل جواز ضرب بالضاربين احمس على ان يكون احمس تاكيدا للضاربين تخ الموصول لان الناصب على الخصوص بمعنى الفعل فالاول الضاربين بالذين ضربوا فلا تعمل التاكيد باحمس لان التعقد في فاعله لا فيه ولا يجوز ان تقال الذي الذي كان للسواء واعاس فيه منطلق اللهم الا ان تجعل الاصل وصلتين بخبرا ما ظاهرا او مقدرا لان منطلق ان كان خبرا للموصول الاول لم يصلح الموصول الثاني لان يقع صلة للاول لئن لا يبقى صلته منزلة اسم مفرد وشرط الصلة ان يكون جملة وان كان خبرا للموصول الثاني بقي الاول بلا خبر لكن نبه هم صالحة بمنزلة اسم مفرد ثم ذكر مثالين لموصولات متعددة وبان نوعها عد فالاول قولك جاني العالم اليه الى آخره فقولك زيد فاعل الضارب فهم فاعله صلة للام الداخل عليه صلة فاعل لساكن وساكن فاعله صلة للام الداخلة عليه ويكملنا الى الموصول الذي دخل عليه اسم فلحقت للعالم خلا ابتاع وتليه جانبي العالم الذي اليه وزيد او جاني العالم اليه الذي هم صنع للموصول لم تجي لكونه قبل تمام الصلة فلا يجوز الما والثاني قولك الضارب الشاتم الى آخره فقولك غلامه بالرفع فاعل له كل وقولك طعامه بالنصب مفعوله وقوله ما كل بالرفع فاعل اكرم وقولك الضارب بالنصب مفعول اكرم ومنه فاعله وقولك اباك مفعول الضارب وقولك المكرم مفعول الشاتم وقولك المعطيه مفعول المكرم والضمير اللاحق به مفعوله الاول والثاني قولك درهما وقولك العام بالرفع فاعل المعطي وقولك حال منصوب بالنائم وقولك اخوك فاعل النائم وقولك سوطا مصدر الضارب لان معناه ضربه واصح كاينة بسوط نعت الفعلة بالآلة وقيل هو منصوب بنزع اي فصل بسوط وهو خطا الصحيح ان مثاله ضربته مائة سوط وقولك بشر بالرفع بدل من الموصول المتاخر وهو العام وقولك بكر بالنصب بدل من الموصول قبله وهو المعطي وقولك عمرا بالنصب ايضا بدل من المكرم وقولك خالدا بالنصب ايضا بدل من اباك ثم وقولك عبد الله بالنصب ايضا بدل من الضارب اذا عرفت هذا فنقول يجب رعاية الترتيب في الابدال على هذا الوجه حتى لو جعل بكرا مثلا بدلا من المعطي وقدمه على بشر لم يجز لان تمام صلة المعطي ينتهي الى قولك بشر فلو تم الابدال من الموصول قبل تمام صلته وهو غير جائز واعلم ان الموصول في قولك النائم فاعل المعطي وظهور الرفع في قائم انما هو لامتناع قبل الموصول للاعراب فخط للاعراب الى ما بعده وقيل وهذا التكلف لا معنى غير انه لما لم يمكن اعراب الا لكونه جملة وطلب الاعراب الى ما بعده وهي الموصول على ان ص للاعراب ان لو صدق في تالا لكونه بمعنى غير فزل ما فالابدال اي وقال لهم للابدال لانه **قال** واجاز الفراء **اقول** اي ذكر ان ذلك تابع الموصول قبل تمام صلته عند جابر بن علم منها انه لا يجوز ان يقال الذي نشر محسن اخوك والذين احمعون محسنون اخوتك والذي ودبنا ضاربان اخوك لكون تفسير في المثال الاول بالكسر الذي قبل تمام صلته ونحو ماكبر الذين قبل تمام صلته وزيد عطف على الذي قبل تمام الصلة ايضا ثم ذكرها هنا ان الفراء جوزها لانه اول ان التابع للموصول بل على انه للمحذوف يفسره الاول الذي هو تفسير محسن اخوك فالذي مبتدا وهو مفسر ان ان وقيل بالكسر هو محسن جملة وهو اخوك خبر الذي وتقريرا لثاني الذين هم محسنون

احوك

اخوك ودبنا لولانا لبث الذي ما رد وزيد ضاربان اخوك واعراب يوجب من اعراب المثال الاول وعلى هذا التقدير المحذور المذكور ولا خلاف في المسئلة عند التحقيق والفراء وان جوز حذف المبتدا في هذه الصورة لم يجز في الفعل والظرف فلم يجوز ان يقال في قولك الذي ضرب اخوك والذي في الدار اخوك ان التقدير الذي هو ضرب والذي هو في الدار وتمسك بان الحذف فيهما ملتبس لانه لا يعلم ان الصلة جملة فعلية او اسمية على ان اشتمال السابق بهذا اذا لم يوجد في الكلام تابع للمحذوف كما في المثال لكن ما اذا وجد كما في قولك الذي نفسه ضرب اخوك او الذي نفسه في الدار اخوك او الذي وزيد ضربا اخوك او الذي وزيد في الدار اخوك فلا التباس وكان السابق يقتضي جواز الحذف فيهما وهم ذلك فلم يجوزه الفراء ايضا طردا للباب وهذا معنى قوله فيتبع المتبوع اي يتبع الفراء المتبوع اي الذي له تابع غير المتبوع في المنع اتباعا او يتبع المتبوع غير المتبوع في المنع متطرقا للمتن يحتمل النصب والرفع فالفاعل يحتمل ان يكون المتبوع لا صلة وبالتابع الذي ذكر فيه التابع يوصله القرينة على المحذوف ولا صلة ان لا مدار ان يكون على المحذوف فيه دال وحيث لا يوجد القرينة يكون تبعا مسوه المحذوف اي تبعه صلة وهو ما يوجد فيه القرينة لا يوجد فيه القرينة في المنع وفيه نظر لان الحذف بدون القرينة لا يجوز فكيف يكون تبعا لما هو جائز على ان المتبوع في اصطلاح ماله تابع موصوف باعرابه من جهة واحدة وحمل لفظ كل طائفة على اصطلاحهم واجب اللهم الا ان المنع فيها نوع تحمل على العرف ولا امتناع فيما نحن فيه **قال** ومما تضمن **اقول** ومنها اول وهو الذي ثاني لانه ما تضمن معنى حرف الاستفهام او الجزاء وهو سببا اي تضمن جزء هذا الحكم لانه موجب للموقوف كما الى آخر امثلة فيها ما ومن لتضمنهما معنى حرف الاستفهام تارة وحرف الجزاء اخرى نحو ما بالك ومن يكن يعمل نصف اصنع ومن يأتني اكرمه ومن عندك ومنها اين وهو ظرف المكان الاستفهام نحو اين زيد اي في اي مكان وفي الدار والجزاء نحو اين تجلس اجلس ومنها متى وهو ظرف الزمان يستعمل للاستفهام نحو متى القتال والجزاء نحو متى تخرج اخرج ومنها ايان وهو بمعنى متى يستعمل في الاستفهام نحو ايان يوم الدين ومنها كيف وهو للاستفهام عن الحال نحو كيف زيد اي صحيح ام سقيم ومنها اني وهو للحال لا يستفهم ما وجزاء فالاستفهام نحو اني ومن اين لك الطرب والجزاء نحو اني تأتني نأتك ومنها كم للاستفهام فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام واما كم الخبرية تلحق بها في البناء لشبهها لفظا ومعنى اما اللفظ فظاهر واما المعنى فلكون كل واحدة منهما كناية عن العدد وقيل بنيت الخبرية حملا على رب لانها للتكثير والعدد كما ان رب للتقليل والحمل على النقيض على الضد شائع وتناول اصح واما اي فكلهم في جهة اي سواء كانت استفهامية او شرطية صدر الكلام اما الاستفهام فلان الاستفهام لكونه طلب يستدعي صدر الكلام واما الخبرية فلانها شبهها بالاستفهام او لحملها على رب كما سبق فان قلت لو صح ما ذكرتم لامتنع ان يقال كم درهما لسترت لان اللازم باطل اما الملازمة فلبطلان التصدر واما بطلان اللازم فواضح قلت لا نم الملازمة لان المعنى الموجب للتصدر وهو الاستفهام ومعنى عن قبل الجار فماذا كذا من المثال والتقدير اعني كم الاستفهام لا يطل التصدر

معاً وهو انج حتى يرى لستغراق بالاصنام ودخول النار بعبادتها ولا يرى اثر الشفاعة اي اذ مآلهما
لمن هو اقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير قال اول وأيّ من الموصولات اي وهي
كمن في اوجهه مثال الموصولة قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا ومثال الموصوفة وكذلك بأيّها الرجل ومثال
الاستفهامية قوله تعالى ايكم ياتيني بعرشها ومثال الجزائية قوله تعالى اياً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى الا انها
لم تذكر الصفة نحو جاءني رجل اي رجل اي كامل في الرجولة فهي من موارد الاستفهام لان معناها
انه بلغ في الرجولة مبلغاً من شانه ان يستفهم عنه لخروجه عن الحد المتعارف ومع اعني اياً اذا لم تكن موصولة
معربة اما لامر قيام سلب البناء فيه من معنى حرف الاستفهام او الشرط واستحباب الى الصدر لان لزوم
لاضافة فيها مقتضي للاعراب لمخالفتها بذلك المبني فصل لما تعرض موجب وموجب للاعراب غلب موجب
الاعراب حملاً لها على بعض او على نقيضه وهو كل لانها هو بابها لان النظير محمولة على النظير كما يحمل النقيض
على النقيض ولانها مشتقة من اويت اليه اي انضممت لان بعض الشيء منضم الى جملته واوصلها اوي
مثل الواو واو ادغمت الياء في الياء فسقطتا من آية ما عرابها لان المبنيات لا يوصلها اشتقاق
فالمصاحبة بالسلامة اي معرفة لانه يصلح لما لا يعقل ولمن يعقل ضرب نظر انه نسبنا فيه باسمها
ابماثل اي وتنقص الموصولة في اما اذا كانت موصولة فاما ان يكون صلتها تامة او يكون محذوف الصدر
فان كانت تامة نحو لاضربن ايهم هو افضل فهي معربة ايضا وفاقا وان لم تكن تامة نحو قوله تعالى
ايهم اشد على الرحمن عتيا فهي مبنية ايضا عند الخليل ويونس ومن تابعهما جنبة عند سيبويه ومن
تابعه واليه ميل المصنف ومحشيه ان موجب البناء سرح في هذه الحالة لان صدر الصلة لما
حذف لشبهت اي بنيت بفعل حسب سيبويه الى المبني وحسبنه بني على الضم كما بني قبل
وبعد علم وعلى القولين ترك قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا بالنصب
والضم اما النصب وهو في الشواذ فعلى قول الاعراب واما الضم فعلى قول البناء واعتذر الخليل
ويونس عن قراءة الضم فايلين ليس الضم للبناء فذهب الخليل الى ان ايا استفهامية والرفع على
الحكاية بتقدير القول وتبعيض لننزعن الذي يقال في حقه ايهم اشد فايهم مبتدأ ولذلك كان مرفوعا
وقال المصنف هذا ضعيف وهو اشارة الى ما اليه سيبويه الخليل وهو انه لا مثاله سوء الكلام
اضرب الفاسق الخبيث بالرفع على هذا بل اضرب الذي يقال تحت الفاسق الخبيث واذا كان كذلك
ذهب الى ان قوله لننزعن معلق على العمل لفظا والتعليق وان كان مخصوصا من افعال القلوب واما يونس
وقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى واقع في النزع لان معناه التمييز وهو قريب من معنى العلم بل نفيهما لان
لان من علم شيئا فقد ميزه عن غيره ومن ميز شيئا عن غيره فقد علمه وفيه نظر لان العلم لو لشد عن
التمييز لتم عند العلم يبنى اي يعلم امورا لا نهاية لها مفصلا وهو محال قال المصنف هذا الضعف
ضعف لانه مبني على علته في النفل الموزع الذي ليس من افعال القلوب والى الذي هي مثل الجواد فذلك لا يجوز

حال من رسوله عليه لما ذكرها والشيعة الطائفة التي شاعت اي تبعت غاويا من الغواة ومعنى من كل شيعة كل طائفة
من طوائف الغواة اعصاهم فاعصاهم عتاهم فاعتاهم فاذا اجتمعوا طرحناهم في النار على الترتيب
نقدم اولاهم بالعذاب فاولاهم ويجوز ان يريد باشدهم عتيا رؤساء الشيع وائمتهم لتضاعف الجرم منهم
لكونهم ضلالا ومضلين قال الله تعالى الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم عذابا فوق العذاب بما كانوا
يفسدون قوله ولا يليها اي ولا يلي اما من الافعال الا الفعل المستقبل فلا يقال ضربت ايهم في الدار
ولكن اضرب ايهم فيها اي اي موضع للمستقبل المنتظر لان الراجع لما فيه من الابهام الوضعي واتضاح
قول الكسائي قال اول وللمستفهم بها عن نكرة وصلا اذا استفهم بها عن نكرة فاما ان يكون
في حال الوصل او في حال الوقف فان كان في حال الوصل ففيه لغتان الاولى ان يطابق اي
تلك النكرة تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا فاذا قال الذاكر جاءني رجل قال المستفهم اي او اذا
قال رايت رجلا قال المستفهم ايا وان قال مررت برجل قال المستفهم اي وان قال جاءتني امرأة قال المستفهم
اية وهي واذا قال جاءني رجلان قال المستفهم ايان وهكذا في النصب والجر ايين واذا قال جاءني رجال قال المستفهم
ايون وهكذا والثانية حكاية اعراب النكرة في لفظ الذاكر بل اعراب اي فقط اي تشبع الحكاية ظهور فايا
في كل ذلك اما ما هو مرفوع فلا لانه حشوها وحرمة والثانية فانفرد اي في جميعها جرا فاذا قال
الذاكر جاءني رجل او رجلان او رجال قال المستفهم اي واذا قال رايت رجلا او رجلين او رجالا قال ايا
واذا مررت برجل او رجلين او رجال قال اي وان كان في حال الوقف فيراعى المطابقة ايضا
او آخره بالواو ان تسقط الحركة والتنوين فيقال اي وايه وايان وايون واعلم تلك بدل التنوين
في النصب للتاء هاء في المؤنث اعتمادا على ما هو له للمطلع من طريقة الوقف في سائر الكلمات
قال اول ومن في الموقف الحكاية اذا استفهم بها عن المعرفة ينبغي ان يجاد باسم المستفهم عنه ويرفع في جميع
الاحوال سواء كان علما او كان غير علم فاذا قال الذاكر جاءني الرجل او زيد قال المستفهم اي الرجل
او زيد بالرفع واذا قال رايت الرجل او زيدا قال المستفهم اي الرجل او زيد بالرفع واذا قال مررت برجل
او زيد قال المستفهم اي الرجل او زيد بالرفع وانما لزم الرفع في اي كلمة فصلا في ما يفهم لان اما موجب
فاحترز عن حمله الى احد المواضع الاخر لفظا فاما اذا قلنا اي الرجل بالنصب تبع لما قبله الفظ فصل
فانه مبني قال اول ومن حكم الموصول الموصول مع صلته من المعنى اسم واحد لا يقع بعضه فاعلا
ومفعولا ومضافا اليه نحو جاءني الذي هو فاضل ورايت الذي هو جاهل ومررت بغلام الذي امه حسناء
واذا كان كذلك لم يجز ان يوصف الموصول قبل تمام صلته ولم يجز ايضا ان يؤكد قبله ويبدل منه قوله ما وصف
منه اي من الموصول احترازا عما لا يوصف من الموصول ولا يؤكد وما ولذلك لم يجز ان يقال مررت بالذين
اجمعين في الدار لان في الدار صلة الذين واكد احمعين قبله لم يجز ايضا ان يقال مررت بالضارب
احمعين زيدا على ان يكون ويكون احمعين تاكيدا للموصول لان زيدا من تتمة الصلة فيكون التركيد
قبل تمام الصلة وانما قيد بان يكون احمعين تاكيدا للموصول لانه كان تاكيدا للفاعل الضارب نحو قولك مررت بالضاربين احمعين زيدا اي
قبله م

والية التوسل تتولى فان نشدها لجاز فان قلت فلم جاز ذلك في المرفوع والمنصوب قلت لا اذ الوقف واضح
لان الجار متصل بالمجرور ومتخذ به فكانهما كلمة بخلاف المرفوع والمنصوب والبهاشان تتولى لانهما ومحلي كم
في مثل ما ذكر من الصلة وهي ان تقديمها الجار للجر وهو ظاهر وان لم تتقدمها الجار وهو المراد ويهنا
فاوقع بعدها اما ان يكون فعلا او ما يكون نحو اه من اسم الفاعل او المفعول والظرف او لا فان كان الاول
فاما ان قصد الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها او الى متعلقها او لا فان لم يشغل كم الرفع بالابتداء
نحو كم رجل جاءك او كم رجل جاءك غلامه لان كم اسم مجرد عن العوامل اللفظية صالح للابتداء فيكون مبتدأ
اذ الجملة بعدها مسند اليه لا يسند الى الثاني اذ لا نقص في الكلام ما يصلح للابتداء غير كم فتعين
للاول وما بعده خبر والمراد بالمتعدي هنا نوع من التكثير كما يعين الرجل الجاري وغلام وان لم يسند
الفعل او الجاري لا الى ضمير كم ولا الى متعلقه فلا يخلو اما ان يكون ذلك الفعل او الجاري مجراه واقعا على كم
او على ضميرها او على متعلقها او لا يكون واقعا على شيء منها فان كان واقعا على كم نحو كم رجل ضربت فمحل
كم النصب المفعولية وهو واضح وان كان واقعا على ضميرها نحو كم رجل ضربته فان الوجهان النصب
بتقدير ناصب يفسره نحو كم رجل ضربت ضربته ولا يمكن التقدير قبل كم وهذا لانه يبطلان التصدر وهو المراد
بقوله ولا بد في الثاني من تقدير ناصب بعدها والرفع بالابتداء وخبره الجملة كذا يجوز الوجهان فيها
اذا كان الفعل الواقع بعدها واقعا على متعلقها نحو كم رجل ضربت غلامه وتقديره ناصب بعدها ايضا وان
لم يكن واقعا على شيء منها فلابد من ان يكون كم اما ظرفا نحو كم يوما ضربت او مصدرا اي كم ضربة ضربت
ومحلها النصب التمييز بالفعل الواقع بعدها قوله ولا بد في الثاني اي في الوجه الثاني وهو
النصب المفعولية لان الرفع ذكر في الكتاب اولا والنصب ثانيا واللام في الوجهين للعهد قال
الثاني ولابد في الثاني اي فيما كان الفعل واقعا على الضمير او متعلقه وفيه نظر لانه على الاطلاق
غير صحيح لان تقدير الناصب في الواقع على الضمير او المتعلق انما هو على اصل الوجهين الجائزين فيهما
لا في الوجهين جميعا بل هو على سطلان على ان الطلاق الثاني على الثاني والثالث صحيح
عن تجوز لا يتصار اليه الا لضرورة وان كان الثاني ومهران لا يكون الواقع بعدها فعلا او جاريا
مجراه بل يكون اسما مفردا فلم اما ان لا يكون ظرفا نحو كم رجلا اخوك او يكون ظرفا نحو كم يوما سفرك
فان لم يكن ظرفا فمحله الرفع بالابتداء وخبره الاسم الواقع بعده وان كان ظرفا فمحله الرفع بالخبرية والاسم
الواقع بعده مبتدأ قال ابن الحاجب لو جعلته مبتدأ وهي للزمان لتعذر ان يكون خبرها
السفر كما يتعذر ذلك في مثل متى سفرك لهذا لتعذر السفر ويجعل مبتدأ وما بعده خبرا كما في قولك
متى القتال قوله اسما مفردا اي اسما غير مشتمل على الضمير لو فرعه في مقابلة قال وكذا اسماء
الاستفهام والشرط كلها حكمها في وجوه الاعراب فانها تقع مجرورة نحو لمن هذا الفرس وبمن تمرر
وتقع منصوبة نحو من ضربت ومن ضربته اما لاعل شريطة التفسير ومن تضرب اضرب ومن تضربه
وتقع مرفوعة نحو من غلامك اي شيء فرسه وان لم يحمل على لا شأن فعلم ان حكم اسماء الاستفهام والشرط حكم كم

معنا فالى الشرط واضافة اليه انما هي لتعلقه به لكونه بعدها فلو لم لا يصح الوجهان كاذع واذا غرست هذا
فنقول ثبت ان العامل في اذا الزمانية هو الجواب والظاهر ان حكم متا وبينها ههنا ايضا لا امتناع
ان يكون العامل الجملة الواقعة بعدها وهو واضح مما سبق فاذا اذا كان العامل فيهما الجواب كان
الصحيح طرح اذ وان اعترض بهما فلا عن ارتفع نفيهم مقبول المضاف اليه على المضاف والاما لم يكن الطرح
واجبا لان كون العامل الجواب غير مقطوع به ولذا قال لان النظام يلم به لان الصحيح او الحق بكونها
وبهما انما يبتنى وجه عدم القطع واما البيت المذكور في المتن فلا يستشهد فيه ان اذا ما جواب بينا
ولعله فيه اذ واذا انها نقيض اي منتظرا وقوله حال اي معلقا وقضيته الحجة ورباد منصوب على
رواية صاحب المفصل حالا على محل الرفضي مجرور على ولذا شرح ابيات المفصل حالا على لفظه
ومعناه اي من اوقات رقيتنا اياه ايانا معلقا وفضية زادا ووقع ههنا الشديد صحح السؤال
من لان لاوقات فيها تجددت فيكون من باب حذف المضاف اعني لاوقات واقامة المضاف اليه على الجملة
مقامه وقد يستبعد اضافة لاوقات الى الجملة لانها نظير قولك اعطك زمن الحجاج امير قال له وعن
بعضهم زعم بعض النحاة ان اذ التي لم تقدم فادا السبع طرف مكان مستعمل بما سبق ليس بمضاف
الى ما بعده وما بعده مسند ونحو لما في قوله خرجت ثم السبع وخرجت فالحضرة السبع فان السبع
مبتدأ في المركبين وثم خبره وكذا فالحضرة اجاعا قال المؤلف الصحيح انها حرف لان كونه
اذا اضافا الى الجملة هو الشائع الكثير يجب الحمل عليه ويؤيده ان اذا هذه لم يجئ في القرآن بعده
جملة كقوله تعالى فاذا هي حية فاذا هم قيام فاذا هي بيضاء وذكره صاحب التسهيل في قوله جاء
في مثل قولنا خرجت فاذا زيد قائم رفع قائم ونصبه اما الرفع فظاهر واما النصب فعلى حرف الجر وصلة قائم
حالا والتقدير خرجت فاذا زيد حاصل لا مالا وفي قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
فاذا هو هي اي فاذا الزنبور هو العقرب ويروى ان سيبويه لم يجوز فيه الا رفع الضمير وان الكوفيين
جوزوا نصبه نحو فاذا هو اياها وروى عكس ذلك المناظرة الجارية بين سيبويه والكسائي والنصب
خلاف فاذا زيد قائم على كونه حالا دون الضمير لتعريفه ووجوب تنكير الحال عند الكسائي زعم
بعض النحاة ان اذا اعتذر ووقع الحد سعيا جمعا فانه صاحب التسهيل واختيار محققا
عليه ابو الوليد واصحابه انها كلمة مثل علم فيهم في غيرها صالح للشيء من علامات الاسماء وقال الناس
انها كلمة لا مع فيه بعد جملتين وذكر لا توجد في الحروف الكفر حتى شذا به انه لشابهها
كلمة لا يليها الاجملة اشتملت على علامات الافعال والمكون في الحروف والرابع انها لو
كانت ظرفا لم تنقطع بين جملتي الشرط والجزاء نحو ان مضيتم بما نحى اليهم اذا هم يقنطون اذ لا يكون
كذلك شيء من الظروف والخامس انها لو كانت ظرفا لوجب اقترانها بالفاء اذا صدرت بها جملة الشرط لان ذلك
لازم لكل ظرف صدر به الجواب نحو ان تتم نجح اقم وان تتم فعندها اقم والسادس انها
لو كانت ظرفا لاغنى عن خبر ما بعدها ولكن نقض ما بعدها على الحال كما كان مع الظروف نحو على طريقته كذلك عندك

زيدا مثلما ومنها كما في حالها وهو سؤال ان في ورث فاذا زيد نائم خلاف ذلك وهذا ماذكره وضعف لانه حكى على النطق قال ريثما وبينما وهكذا اشبع اول بينا واصله بين فاشبع فتحة النون فصار بينا وبينما اصله ايضا بين فزيدت ما فصارت بينما من الظروف الزمانية اللازمة للاضافة الى الجملة فالاول نحو بينا زيد نائم اذ رأى عمرا او بينما وقال النحاة اشباع الفتحة وزيادة ما الكافة لئلا تلزم الاضافة الى الجملة لا اسمية وفي عاملها اي عامل بينا وبينما تفصيل وهو ان شرط الجواب ان كان مجردا من كلمتي المفاجأة بينما اذ واذا فالعامل الجواب وان لم يكن مجردا فالعامل معنى المفاجأة التي تضمنها اذ واذا لامتناع ان يكون الجواب عاملا لما سبق وذلك لان ما بعد اذ واذا لا يعمل فيما قبله ولا يقول في ما تقدم على الجار تتعين ان يكون معنى المفاجأة المقدر بيت اذ واذا هو الجواب والتقدير بينا زيد نائم فاجأت رؤية عمرو ومن لطائف هذا العامل معنى الماضي كلمة المفاجأة من جوهر الدرة لعلم قال حيث للمكان اول حيث من الظروف المكانية اللازمة للاضافة الى الجملة لكونها موضحها لمكان النسبة فلا بد له من الجملة اي اسمية والفعلية لان كلا منهما تبين النسبة فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس والفعلية نحو حيث جلس زيد وقد تضاف الى المفرد كقول الشاعر ۞ اما ترى حيث سهيل طالعا ۞ نجما يضيء كالشهاب ساطعا ۞ وكان هذا القائل انما يجري لفظ حيث مكان فاستحسن اضافتها الى المفرد فالناس من جرها على الاضافة ومنهم من قال بنيت على بنائها وروى سهيل بالرفع على انه مبتدأ هنا يكون الخبر محذوفا والتقدير حيث سهيل مستقر والحال اعني طالعا سد عليه وح لا تكون مضافة الى المفرد اعلم ان الاخفش زعم ان حيث قد تكون ظرف زمان كقوله ۞ للفتى عقل يعيش به ۞ حيث تهدي ساقه قدمه ۞ اي مدة حياته ولحسبه عنى بانه يحتمل ان تكون حيث مكانا اي مكان كان قال وللماضي حين لمى آن اول لما بمعنى حين من الظروف الزمانية اللازمة للاضافة الى الجملة كحيث حيث وقال سيبويه لا اعلام بان الجملة يقع من المتكلم لوقوع المجاري لما لطف هنا معنى الذي ولمى لو في غيس وقد تضمن معنى الى النوى انه المهلة بين الفعلين ذكره صاحب تقليد ولكن معنى حين احسن مما في لما معنى لمن ولما الجازمة ولما شئ لم ماضي يكون فانه يتبين فاخر فيه ولايضام لما هذه الا الى الجملة العملية لانها تقتضي بوقت من المجازاة لكونها لتسدد او يامر كلمة المجازاة واما لم تكن لها لكي زاد لانها لكونها للمضي لتسليم لطحتها لا شرعاتها سئال والعامل فيها هو الجواب لما عرفت من اذا المتضمنة لمعنى الشرط قال وليس من الباب كلما اول هذا جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لوجه ماذكر وهو كون ما الزمن في الاضافة الى الجملة من لمعنى كلما ذكره لتم ان يكون كلما من المعنى اللازم واللازم باطل بكلتا الملكية اما الملازمة فلان هذه الكلمة من الظروف اللازم للجملة المتضمن معنى المجازاة كما في لما واذا واما بطلان اللازم فواضح وتحرير الجواب امالا لملازم فلم هذه الكلمة من الظروف اللازم للجملة المتضمن معنى المجازاة فلا نسلم منهما لكنها لم يعرض من الظروف الى

الى الجملة وزن من ما ذكرته وماذكرنا وبعض ذلك سنده على ذكر ماذكر النحاة في هذه الكلمة فقال انهم يرون ان هذا مركب من كل ان ماالمصدرية كل ثم صار كالكل قيام مسكن والمصدر مستند الظرف كما في نحو جئتك طلوع الشمس اي حين طلوعها والمعنى كل قيام بمعنى حين قيام والكل منصوب على الظرفية لاضافتها اليه وعلى هذا لا يكون مضافا الى الجملة الثاني انها نكرة موصوفة بمعنى حين والعائد محذوف والتقدير كل حين لمستند وعلى هذا ايضا لا يكون مضافا الى الجملة فعلم ان كلما ليست من الباب وان لنفي ذلك الجملة بعدها وتضمن معنى المجازاة لها وانضح قال ومنها ما جاء على لفظ الحرف اول من المبني اللازم الاسم الذي يوجد فيه وصفان اولهما ان يكون على لفظ الحرف لفظا وتقديرا والثاني ان تقرب معناه من معنى الحرف للعاف بحيث هذين الوصفين للبناء واضح وله امثلة الاول على اسما كاف في قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها فانه على لفظ على حرف لفظا وتقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلان الف على حرفا لا تقدر لها اصلا وكذا الف على اسما ومعناه يقرب من معنى على حرفا لان معنى على حرفا معنى متعلقه وهو مستعلى ومعنى على اسما معنى فوق ولا شك في قربه من معنى على حرفا لا شتمالهما في معنى العلو والمالم تكن معنى على اسما ولم معنى على حرفا لانه لا يستقيم لما كانا حرفين وما سمين الثاني عن اسما كما في قوله من على يمين على ومن على وذلك لان عن اسما على لفظ عن حرفا لفظا وتقديرا وهو ظاهر ومعناه قرب من معناها لان عن اسما بمعنى الجانب وهو من المعنى معلق به للمجاوزة ولا شك ان الوصف منها ايضا الثالث الكاف اسما كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم فان ذلك على لفظ الكاف التشبيه لفظا وتقديرا وهو واضح وكذا يقرب معناه من معناه لان الكاف اسما بمعنى المثل فيه المماثلة التي هي معنى كاف التشبيه الرابع مذ ومنذ اسماء كما في قوله ما رأيته مذ يومان فانه على لفظ مذ حرفا لفظا وتقديرا ومعناه قريب من معناه لان معنى مذ اسما اول المدة يقرب معناه حرفا وسيجيء الى مثل هذا اسما كما في قوله ما رأيته منذ يومان وتقرير كثيرهم هذا الاشتراط ان ذلك المعنى من الحرف ولم يكتف بكون الاسم على لفظ الحرف لفظا وتقديرا لئلا يرد الى اسما فانه نحو الى حرفا لفظا وقد ذكر انه ليس مبنيا للشبه معنى ويمكن ان يمنع على لفظ الى حرفا تقديرا لا ان آ في مثله على انها اسماء غير مشتملة حرفا قال ومنها كلمات لفظها نظام الضبط اول من المبني اللازم كلمات لم نخبرها الضوابط المذكورة ولما انها كانت الضبط اياها فلابد من ذكرها منها الآن وهي للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وهو اجزاء من اواخر الزمان الماضي واوائل الزمان المستقبل والزمن منها وهي مرادف انها للزمان الذي استغرقه ويعتق المدة قبل الآن الذي انت فيه هو الساعة التي انت على ساعتك واختلف النحويون في سبب بنائها فقال بعضهم اصلها آن وهو فعل ماض ومعناه حان ثم دخل عليه الالف واللام فترك على بنائه وهو مروي عن الفراء وقويا نه ان كان فعلا فلا يصح من ان يكون معه فاعل او لا يكون فان كان جملة وهي ممتنع تعلق اللام وان لم يكن لتعذر ان يجرى على وجه الاعراب الا ترى انه قولهم نهي عن قيل وقال بالجر وقولهم انما

الذي اتسل ومال بالرفع وقولهم لا نعرف فلان البتة والقال ما لصقه لا فاعل معه وقال الزمخشري قد وقعت معنى الآن في اول احوالها بالالف واللام وهي علم بناية وهذا هو الذي حكاه المولف ولم يرتض به لعل قوله على ما ذكر فانه يدل على انها حالة الى غيره وهو ظاهر والا يوجه توجيه ذكر اولا وهو ما علمنا انما نشك في ذكر لهذا القول توجيهان الاول انه اسم في اول احواله التجرد عن الالف واللام ثم عرض ها للتعريف كقولك مررت برجل فالرجل معنى الرجل ولما وقع الآن في اول احواله بالالف واللام حالة التي احتيا من سمات المعرفة بنيت انها عاملي ليس في الحكم ايضا وهذا اصعب لما ذكر صاحب التسهيل وهو ان هذا لو كان سببا لبني الجماء الغفير ونحو مما وقع في اول احواله بالالف واللام وانضا المنع ظاهر لانه يلزم المحاكمة بوجه اساغ المحاكمة بوجه آخر والثاني انه لما وقع في اول احواله بالالف واللام لم يكن للالف واللام للتعريف لكونها بمنزلة جزء الكلمة وكانت معادعن اكثر التعريف لفظا وجب ان قال في متضمن لحرف التعريف لانها موضوعة بمعنى لام اذ معناها الساعة وليس من الاعلام ولا من المضمرات ولا من غيرها من اسماء المعارف فتعين ان يكون تعريفها باللام المقدر وهو معنى متضمن لحرف التعريف فوجب ان يكون بنى للبناء كامس وهو ايضا ضعيف لانه يجوز ان يكون على لجنس الزمان الحاضر ولا يلزم بعضهم لحرف التعريف وقال بعض النحاة انها بنيت لتضمنها معنى اسم الاشارة فان معنى ذلك افعل الآن افعل هذا الوقت قال صاحب التسهيل يجوز ان يقال بنيت لشبهها بالحرف في ملازمة لفظ واحد فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر بخلاف حين ووقت وزمان قال وامس اول من الكلمات التي فاتها نظام الضبط امس على احدى اللغتين وهي اللغة الحجازية فانهم على بنائه هذا اللفظ على الكسر نحو مضى امس ونبئهم على اعرابه مع منع الصرف نحو ذهب امس بما فيه وما رأيته مذ امس ووجه البناء تضمنه حرف التعريف وتشبهه وضع بالمعرف باللام نحو امس الدابر كان يوما عظيما واعرابه في ذلك اذا استكملت مضى بالنصب ومضى امس بالرفع لان علم ان عند بعضهم اللام الضمني لمجمعان اللام التضمني فلا من مجيئها ذهابها فلما عادت الواهي عنهما الكسر انشأ انه كان ساكن حرك قال القالي اختلف امس فيهم من بعربه حرفه فيقول مضى امس بالكسر ومضى امس فعلى هذا لا يكون من هذا الباب ومنهم من يبنيه على الكسر معرفه وعلة بنائه تضمنه لمعنى حرف التعريف وفيه نظر لانه يوهم ان هذا اللفظ من الاتم اللفظي او مضافا فيبنى على بعض اللغات ولذلك لكنه اذا عرف باللام اللفظي او مضافا كان معربا بالاتفاق كما اذا كان نكرا فانه معرب ايضاح بالاتفاق في كل عندها الاسماء الملاك اذا كان معرفه بلا لام لفظي ولا اضافة لم امس كان يوما عظيما لانه الذي يمكن ان يقال فيه ان يبنيه ليس لشئ من سبب المعلومة تنعين ان يكون اللام الضمني ومنها قط وعوض ونحو الاول للزمان الماضي على سبيل استغراق نحو ما فعلته قط والثاني للمستقبل كذلك نحو لا افعله عوض ووجه بنائهما تضمنهما حرف التعريف لانها يستغرقان استغراق الزمن فيهما موقفان من حيث المعنى فيسمى علامة ولا شك لنضمنهما لحرف

فيضمنان

فيضمنان اللام على ما عرف ولقائل ان يقول استغراق عوض الزمن المستقبل لواجبات البناء وجينا لقط ابدا وهو معرب ابدا واخذ من القط بمعنى القطع وعوض من عاض يعوض عوضا لان الزمان اذا انقضى جزء حصل جزء آخر فصار عوضا عنه ولا يخفى ان الاسم التنبيه وذلك معلوم في الاعراف البيت المذكور في المتن من امثلة استعمال عوض في النفي قوله وضيعي منصوب على الحال ووذوا لبان المذكور والملاح اي المسمع علي وهو منسوب للمورد وبعطلبانه وبات على النار الندى والملاف اي على المنع وهو شاهد وقوله نبذ لم منصوب باضمار ضمار ضماه وقوله بنار اي النار لذكرها قبله قوله المورد اي لمن اصابها القر وهو البرد والمحلق واسم الممدوح وهو رجل من ولد ابي بكر بن كلاب من بني عامر وكان يقال له عبد العزى والبان بالكسر كالرضاع ووقوله شكى ام روى بالجر على اضافة اللبان اليه وقوله تقاسما اي تحالفا قوله باسحم داج لاسحم لاسود والداجي الشديد السواد والمراد بالاسحم الليل والبا بمعنى في وقيل هو الرماد اي تحالفا على الرماد والعضد اصبع الزبن وقيل هو الرحم اي تحالفا في رحم امهما قبلة لادتهما وقيل تحالفا بالرحم وقيل هو الدم لان العرب تغمس ايديها في الدم عند التحالف وقيل هو حلم الثدي لتحالفهم به وقيل هو زقاق الخمر لانهم يحلفون به ايضا ويريد ان الكريم والممدوح تحالفا باسحم داج ان لا يفترقا ادا وتضع لعتن ام واصرع انهما اخوان لا يفترقان وفيهما اي في قط وعوض لغات اما قط ففيه اربع لغات فتح القاف مع ضم الطاء المشددة وضمهما معها وفتح القاف وضم الطاء المخففة وضمها مع تخفيف الطاء واما عوض ففيه ثلاث فتح وضم بلا تنوين ومنها لدى ووجه بنائه انه في لغاته كلها ومنها على وضع الحرف فحمل الباقي عليه لانه متى بني الاسم بنيها تعرضه هنا وفي هذا اللفظ لغات تسع لدن بضم الدال وسكون النون ومنها لدن بسكون الدال وكسر النون ومنها لدن بفتح الدال وسكون النون ومنها لد بسكون الدال ومنها لد بضم الدال واللام في هذه اللغات مفتوحة ومنها لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ومنها لد بضم اللام وسكون الدال بلا نون وقد يشبه نون لدن بالتنوين لسكونها وكونها آخرا وتبعا لحركة على الدال ولذلك اي وللتشبيه المذكور نصبت العرب بها اي بلدن لفظ غدوة خاصة ووجه تخصيص كثرة استعمال هذا اللفظ في قولهم غدوة البتة وعدلوا عن البين ولم يجئ سحر البين ولا بكرة البين ولا صباح البين هذا وجه اختصاص غدوة واما وجه النصب فللتشبيه لان غدوة من لدن كضارب زيدا وهو المراد بقوله ولذلك واما البيت فهو يتيمة منقوص من الطلل والضمير موضع استشهاد فظاهر والالاذا اي جاور عنها اي عن كف النائم وقالص اي متقلص من قال يقلص الشئ اي ذهب وتلاشى يقول سرنا الى الغداة الى وقت الزوال وهو الوقت الذي يجمع الظل من اطراف البقيعي ومنها حين وما المصدريتان ووجه بنائهما على وضع الحروف ومنها ماغير موصولة ولا موصوفة وهي التامة ووجه بنائها انها على وضع الحرف ايضا ومنها كم الخبرية ووجه بنائها تعرف ومنها كاين في معنى كم الخبرية في قوله وكاين من قرية اي كم من قرية ووجه بنائها انها في معنى كم الخبرية ومنها كيت وذيت وهما كنايتان عن القصة وهو وجه بنائهما ان الجملة

اعرابا بكذا اما كان غيرها ولا يستعمل هنا كان اللفظان الا مكررا يعني ان يقال كيت وكيت بفتح الواو وهو المراد بتكرر
كيت وانه يقال ذيت بفتح الواو ايضا وهو المراد بتكرر ذيت وضمها لانه بسكون الها وفتح اليا
في قولهم لنه ابوك ووجه بنائه تضمنه حرف التعريف وتحريره ان اصله لله ابوك واللام الاولى جار
والثانية لام التعريف والثالث فاء الكلمة فحذف لام الجر تخفيفا كما قال في ما لله لافعلن الله لافعلن
ثم حذف لام التعريف فبقي لاه ابوك ثم قلبت ان تنقل الها الى الوسط وسكن ليكون الوسط ساكنا
بعد القلب كما كان ساكنا قبله فالتقى ساكنان على غير حده فقلبت الالف ياء لكونها اخف من الواو
نصار لنه فبني لتضمنه لام التعريف فكان بناؤه على الفتح لاستثقال الكسر على الياء من جنسها وانما
غيروا هذا اللفظ او غاص المعنى لانه كثر الدور في السنتهم فيما دق وجل من امورهم فخففوه تخفيفا
وجعلوه ضربا من التخفيف كقولهم لاه ابوك بحذف الياء وكسر الها ولاه ابوك بضم الها بعد حذف
الياء وهذان الوجهان غير مذكورين في المتن ولا مشهورين وقد اثبتهما في حواشي المفتاح منهم
وله بفتح الواو وسكون اللام وفتح الها في قولهم وله لا افعل ووجه بنائه تضمنه حرف التعريف كما
في لنه ابوك وتقريره ان اصله بالله لا افعل على القسم فحذف الجار تخفيفا ثم حذف لام التعريف
فبقي لاه لا افعل واصل لاه مثلها من وله يله ولها وولهانا اي تحير فقلب لاه الى الاصل
نصار وله لا افعل فبني لتضمنه لام التعريف وكان على الفتح للخفة **قال** رحمه الله في المكانات

اقول من المبني العارض المكان والمركب المراد هنا ما تركب من كلمتين ليس بينهما حكم ولا اضافة
اصلا بكون المركب عبارة عن جعل كلمتين كلمة واحدة اذ لو اريد الحكم كما في قولك زيد قائم او الاضافة
كما في قولك غلام زيد لم يكن الكلمتان في معنى كلمة واحدة فقولنا اصلا احتراز عن مثل تأبط شرا
علما واضرابه اما الاول فلان بينهما نسبة الحكم لكون اللفظ منقولا عن الجملة واما الثاني فلان بينهما
اضافة في الجملة لكونه منقولا عن المركب الاضافي وانما وجب اخراجهما لان اعرابهما كالمفرد والمركب بهذا التفسير
على ضربين ضرب يوجب تركيبه بناء الجزء الاول فقط وضرب يوجب تركيبه بناء الجزئين معا والفارق بينهما
ان ينظر الى الجزء الثاني فان تضمن الحرف اما تحقيقا او تقديرا او تشبيها بنيا الجزآن معا اما الاول فلكونه
بمنزلة التاء من الكلمة فلا يحكي اعرابا واما الثاني فلتضمن الحرف وان لم يتضمن بني الجزء الاول فقط اما الاول
فلما ذكرنا واما الثاني فلانتفاء موجب البناء وهو تضمن الحرف وذكر له امثلة الاول بعلبك فانه مركب
من كلمتين هما بعل وبك وليس الثاني متضمنا للحرف لا تحقيقا ولا تقديرا وهو اسم بلد الثاني حضرموت
وهو ايضا مركب من كلمتين هما حضر وموت وليس الثاني متضمنا للحرف وهو اسم قبيلة وقال ابن الخباز
ابن اسم رجل وكان اسمه عبد النور فتقدم في معركة فقيل حضر الموت فسمي به وفيه نظر لانه ح يكون مثل
تأبط شرا الثالث [illegible] وهو ايضا مركب من كلمتين هما [illegible] وبدا اما الاول فتثنية من بدا
اذ ظهر وقيل من المهموز وهو المشهور تخفيفا الهمز بتسكينه وقلبه ياء كبيرة [illegible] واما الثاني
فسهل بداء على وزن فعال بحذف الهمزة تخفيفا فوزنه فعال [illegible] ثم خفف الهمزة [illegible] الالف فوزنه فعل

ووجه بنائه مشكل لما ذكره الشيخ ابن الحاجب وهو انه هنا التركيب اضافي مثل غلام زيد وهو لا يوجب
البناء ولذلك قال المصنف [illegible] لو غير اللفظ لا [illegible] منصوبا على الحال لان معنى قولك
افعل هذا بادي بدا افعل هذا مبتدأ به قبل كل شيء وسكن الياء لجري اللفظ مجرى المثل في عدم
قبول التغيير كما في قولهم اعط القوس باريها بسكون الياء لكان اقرب الى الصواب واقوى ما وجه به البناء
ما ذكره ابن الحاجب ايضا وهو ان معنى المضاف والمضاف اليه فيه [illegible] فلا [illegible] بادي بدا
الا [illegible] ان الاول كالجزء من الكلمة فبني ثم [illegible] علة الاعلام المضافة مثل امرئ القيس
والى الحارث ذا [illegible] بان الاعلام المنقولة اجريت كلامهم مجرى الاصول المنقولة عنها [illegible]
غيرها فلذلك لم يفعل فيها هذا وفعل غيرها الرابع ايدي سبا وهو ايضا مركب من كلمتين هما ايدي
وسبا وليس الثاني متضمنا للحرف ولا ايدي كناية عن الابناء لانهم في التفرق والبطش بهم بمنزلة الايدي
وسبا هو سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان يقال ذهبوا ايدي سبا اي ذهبوا امثال ايدي سبا في تفرقهم وتبددهم
في البلاد حين ارسل عليهم سيل العرم هكذا فسر الزمخشري ووجه بنائه على مثل ما مر في بادي
بدا وهو ان هذا اللفظ لما كثر استعماله [illegible] نظرا الى معنى ايدي ومعنى سبا
على المنفصل [illegible] الاول [illegible] السكاكي في المفتاح نحو ضاربة وهاشمي مما بني منه
الصدور فقط والذي دعاه [illegible] البيان كل [illegible] مركب من كلمتين [illegible] الاسم الاول وتاء التأنيث
او ياء النسب والثاني في غير متضمن للحرف فبني الاول لكونه بمنزلة الجزء [illegible] نحو
ضاربة وهاشمي **قال** [illegible] **اقول** لما فرغ من المركب الاول شرع في المركب الذي
[illegible] وان تضمن الجزء الثاني الحرف اما تحقيقا [illegible] المتضمن للحرف تحقيقا
[illegible] العشر [illegible] الى تسعة عشر الا اثني عشر وذلك لان [illegible] احد عشر
درهما معناه احد واحد عشر فحذف الواو اما للتخفيف واما [illegible] ان ذلك [illegible]
[illegible] وهو في بعض المواضع [illegible] خمسة عشر
[illegible] خمسة عشر [illegible]
ثم [illegible] خمسة عشر [illegible]
واذا كان كذلك [illegible] الثاني [illegible] اثني عشر من هذا الحكم لانه وان كان الثاني
[illegible] لان الاصل [illegible] اثنان وعشر لكن لم يبن [illegible] الاول [illegible]
ما ذكره المؤلف وهو ان الكلمة الثانية تنزلت منزلة نون التثنية [illegible] الاولى المضاف فلم تبن
كما لا يبنى المضاف [illegible] ان علامة الاعراب [illegible] التثنية وان
[illegible] الاعراب [illegible] البناء [illegible] الاعراب [illegible] الثاني [illegible]
اثني عشر [illegible] العطف بالواو [illegible]
[illegible] الثاني منزلة نون التثنية [illegible] الاول [illegible]

الحرف لا يوجب بناء الاول واما ايجاب الثاني فلان التعليل لا يكون الا بوصف مبهم بل الا بما هو معلوم ضمنا
ومن عدم كون اللفظ الاول مضافا بالحقيقة على ان اشارات بعض المنبهة لا يهمنا الان تراعا لى وهم نعم له
قوله وكذلك الحادي عشر اي وكالاحد عشر الى تسعة عشر في بناء الجزئين الحادي عشر الى التاسع عشر فانهما عشر هو
مبنيان ايضا لان الاصل فيه حادي عشر الا ان حادي احد عشر فحذف الاسم المتوسط بقي
حادي عشر ثم حذف الواو ايضا للام فبقي حادي عشر بني الجزآن لما ذكر ويجوز اسكان الياء
في حادي عشر وان كان النسائي النحو كما في احد عشر تخفيفا وكذا في ثماني عشر قوله وبالاضافة
اعلم ان الاعداد المركبة المبنية اذا دخله اللام نحو الاحد عشر الى التسعة عشر والحادي عشر الى التاسع عشر
يكون مبنية ايضا اتفاقا وسبب بناء المعنى الموجب للبناء في الجزئين واما اذا الحقتها الاضافة نحو احد
عشرك الى تسعة عشرك فيكون مبنيا ايضا عند سيبويه وقال الاخفش بضعفه وسيبويه وجه الاول
بقاء المعنى الموجب للبناء في الجزئين كما في اللام وايضا كلاهما اعني الاضافة واللام من خواص الاسم المعرب
نكره ليس المعرف مضافا فحكم عكس النقيض ووجه الثاني ان القول البناء يؤدي الى حمل بلا
اشتباه كمثل واحد والفرق من الاضافة واللام عنده ان اللام تقدم الموضع شيئا واحدا
ولذا تتخطاه العامل قوله وكذلك وقعوا في حيص بيص اي وكالعشر في ما يبنى عليه
في بناء الجزئين منه المركبات لتضمن الحرف الثاني في كلا هذا اصله فيهما حيص بيص في
قولهم وقعوا في حيص بيص لان الاصل وقعوا في حيص وبيص بالجر قال الغزالي يقال حاص
الرجل عن كذا يحيص حيصا اي عدل وحاد وما عنه محيص اي محيد وحيص بيص اللا ولياء
جاصوا وللاعداء انهزموا والبيص التقدم واصله بوص قلب الواو ياء للازدواج هكذا ذكر
المعري في النائبات وذكر الجوهري في بيص فلا يكون اصله بوص بمعنى قولهم وقعوا في حيص بيص
ووقعوا في خطة لا مخلص لهم منها واختلاط امر لا مخرج لهم عنه فلا يحيدون عنها ومن فيه تنقص لتدحرجوا وما ضروا اي
لا مخرج لهم عنه اصلا ومنها كفة كفة في قولهم لقيته كفة كفة لان الاصل لقيته كفة لكفة
اي كفة من اللاقي وكفة من الملقى والكف المنع ومنه كفة الميزان لكفه الكفة الاخرى عن التمايل والمعنى
لقيته كفاحا مواجهة لا يتكاف لان كل واحد من اللاقي والملقي في وهلة التلاقي كان يصلح ان
يجاوز ومنها صحرة بحرة في قولهم لقيته صحرة بحرة اي لا يكنفه شيء من الغطاء والبحرة
والبحر لاتساع ومنه البحر لاتساعه وبحر العلم اي توسع وتعمق فيه والمعنى لقيته ليس
بيني وبينه ساتر وقال بعض الجوهري صحرة بحرة مبنيا ممنوعا لان البيان كشفه في كتاب
اتساع لعبا اذا لم يضم اليه اللفظ لفظ بحرة فاما اذا ضم فلا اعراب فيه لئلا يمتزج ثلاثة شيا
قال الفاضل في لفظ الكتاب تساهل لانه يوهم ان بناء صحرة بحرة متقيد بان لا يتضم اليهما الثالث
وليس كذلك لان الاولين مبنيان مع الهما دون الثالث وفيه نظر اذ لا بد لقوله لان الاولين
مبنيان مع الهما لا بد من نقل صحيح فان ظاهر لفظ المؤلف صاحب المفصل المشارح باباه ومنها بين بين في قولهم

هو جاري بيت بيت لان الاصل هو جاري بيتا لبيت او بيت لبيت اي هو جاري ملاصقا ومنها
بين بين في قولهم وقع بين بين اي بين هذا وبين هذا اي بين سطا وسط ومثله قولهم سهلت الهمزة بين
بين ومنها صباح مساء في قولهم صباح مساء يقال اتيك صباح مساء اي صباحا ومساء ومنها يوم يوم في قولهم
اتيك يوم يوم اي يوما فيوما اي كل يوم ومنها شغر بغر في قولهم تفرقوا شغر بغر اي شغرا وبغرا
من شغر الشيء اذا انتشر وبغر اي تفاح والمعنى تفرقوا شاغرين باغرين اي منتشرين كالماء في اللجين
في البلاد ومنها شذر مذر في قولهم تفرقوا شذر مذر لان الاصل شذرا ومذرا من التشذر وهو
التفرق من التبذير والميم بدل من الباء وهو التفرق ايضا ومنها خذع مذع في قولهم تفرقوا
خذع مذع لان الاصل خذعا ومذعا من الخذع وهو القطع والمذع وهو ايضا ومنها حيث
بيث في قولهم تركوا البلاد حيث بيث لان الاصل حيثا وبيثا من استحاثوا سبتات اي
استنار هذا كله لتضمن الحرف وما المتضمن للحرف بعدا فمنها الخاز باز في بعض لغاته ولا بد
من تفصيل فيه فنقول في هذه اللفظة سبع لغات ولها حرفان اما اللغات فاولها خاز باز
بكسر الزاءين وثانيها خاز باز بفتحهما وهو في هاتين اللغتين مبني وثالثها خاز باز
الزاء الاولى وضم الثانية وصدرها مبني في هذه اللغة دون عجزه كبعلبك ورابعها خاز باز بكسر الزاء الاولى
وضم الثانية وهو في هذه اللغة كما في الثالثة وخامسها خاز باز بضم الزاء الاولى وكسر الثانية مع التنوين الحرش
وهو معرب في هذه اللغة وسادستها خازباء على وزن قاصعاء وهو في هذه اللغة معرب غير منصرف
وسابعها خزباز على وزن قرطاس وهو في هذه اللغة معرب منصرف واما المعاني فضرب من العشب
وذباب يكون فيه وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما الكلام في كونه حسنة في الكل
او في البعض فوظيفة فتأمل واذا عرفت هذا فنقول خاز باز في لغاته المبنية هو فيها متضمن للحرف
تقديرا لانه لما لم يكن لنا دليل على ان الاصل خاز وباز وكان مع ذلك مبنيا ولا بد له من علة ولا علة سوى
تضمن الحرف فحكم بتضمنه الحرف كالعدل في عمر تقديرا عند منع الصرف وهذا معنى قوله الخاز باز بلوك التقضي
ثم حسبه قال ومنه الغايات اقول ومن القسم الثاني الغايات وهي الكلمات التي احذف الكلام
فيها انقطع بعض ما اضيف اليه ثم يترك المضاف اليه لفظا لانه ايضا مما سبب بنائها احتياج
الى المنزول فيكون مشابهة للحرف في الاحتياج الى الغير وقال لانه تضمن لام الاضافة ومرد لانه
يكون مع المضاف اليه في تقدير المفرد فيكون ترك المضاف اليه كترك بعض الكلمة وبعض الكلمة لا يعرب
اذا اريد البعض منه واما اذا لم يرد الاعراب كما في بردوهم وانما سميت غايات لانهن اسماء غاية
صرن بعد حذف ما اضيف اليه غايات لذلك وانما يبنى لترك المضاف اليه لفظا لانه لا بد
اذا ترك نية وجب الاعراب نحو قوله • فساغ لي الشراب وكنت قبلا • والغاية انما هي كما في قولك قبل
ومن بعد ومن فوق ومن تحت وكذا باقي الجهات نحو يمين ويسار وقدام وخلف وكما في قولك فعلته
اول اي اول كل شيء ودون اي دون كذا ومثل ذلك دون النهر اسفله قال وصولا كرا اسفل وكما في قولك حسب من عل

عن منصرف قلت المانعية ما هي الا اذا كانت شرط العلمية لان غير العلم نحو حائط في معرض الزوال انه
ليس في معرض الزوال فيكون مانعا للصرف واما قلت ان باب التانيث لم يبق في معرض الزوال لان
صيغته كانها موضوعة للتانيث فلا يكون التانيث لازما وانما قلت ان صيغتها كانها موضوعة
للتانيث لانها من المبهمات ونسبة صيغ التانيث بها كالتي ونحوها الى صيغ المذكر كالذي وذا
ليس نسبة قائمة الى قائم مثلا لان قائمة قائم في الاصل زيدت التاء بخلاف التي وتا فلا يكون
التانيث في المبهمات عارضا كما في غيرها قال الاخفش انه على هذا القول وان كانت ممنوعة من
الصرف لا يمنع صرف شيء منها لو وجد وسطا معدودا فان كل تنوين ثبت فيه ذلك لا يحذف ولذلك لو
سميت امراة بجمع مثل لم تصرفه لو وجد وسطا واما قلت اي تنوين ايه واقع وسطا فيه الا ان
انه في التقدير مضاف اذ التقدير ساءة صاحبتك ثم امراة صاحبتك واخر المضاف وسط قال
المؤلف وفيه نظر اي لانه انه معرب وممنوع من الصرف فلانه اذا قلت امة صاحبتك
فكانك قلت امة امراة صاحبتك فيكون التقدير مضافا الى نكرة فيكون نكرة واما اذا قدرتها
مضافة الى المعرفة بان يقدر ذكر نساء ثم قلت صاحبتك اي ايتهن فيسلم انه معرفة ولا نسلم
انها ممنوعة من الصرف ح لوجهين الاول انها مضافة والثاني عدم شرط التانيث اللازم وهو العلمية
فانه مرادي لانه مع هذا ما اختص نفيه ان قدر مضافا الى نكرة امتنع عدم صرفها ان قدر مضافا
الى معرفة هذا ما ذكره الفاضل نا قلا عن التعليق ولي فيه نظر لان القائل ان يقول هي ممنوعة عند
القائل بها ليس للاضافة حتى يشترط كون المضاف اليه معرفة لان يقولوا نعم لكونها من
المبهمات التي هي من اقسام المعارف فلا نسلم منع التنوين لها تقدير مضافا الى نكرة
ولا منع عدم الصرف ان قدر مضافا الى معرفة قوله لوجهين قلت اما الاول فقد بطل
بهذا واما الثاني فقد عرفت جوابه قال اقول واما الجمع هو جواب عن سؤال مقدر وهو ان
يقال لو لم يعتبر التوقيف الاضافي وجب ان يعرف الفاظ التوكيد نحو اجمع واللازم باطل
فالملزوم مثله اما الملازمة فلانه تقدير لو لم يكن فيه اجمع باب التعريف اجمع فيكون الحاصل
من التوقيف الاضافي وزن الفعل وهي لا تقدير علم اعتبار التوقيف الاضافي لا يبقى فيه
وزن الفعل وهو غير كاف فوجب ان يكون منصرفا واما بطلان اللازم فلان اجمع وجمع لا ينصرف
اجماعا وتوجيه الجواب يستدعي تقديم مقدمة وهي ان النحويين اختلفوا في التوقيف الحاصل
في اجمع فمنهم من يجعله اصلا اي نها مستقلا غير مدروس من التوقيف الاضافي ومنهم من يجعل
نوعا معدودا منه واذا عرفت هذا فنقول توجيه الجواب على القول الاول واضح لانا لا نسلم ان
توقيفه توقيف اضافي بل هو توقيف مستقل وكل منه بمعنيه في منع الصرف كالعلم وكذا على القول
الثاني لانا لا نسلم ان منع صرف اجمع على هذا القول للتوقيف بل هو للوصفية المقدرة فان
اجمع في معنى اجتمع لكونه في الاصل وصفا و لانه التوقيف على هذا القول لكونه من الاضافي ومعه جمع مثل فعل اي

قال فالموقر وطانهي العلمية اقول لما لم يعتبر التوقيف للام ومراضاته اعتبرت ولم يعتبر يتوقف ما هو في
المبهمات او توقيف التوكيد تحا على قول بعض النحاة كان الموقر على القطع اي بلا خلاف هو العلمية وهي كون الاسم
معلقا على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه كطلحة واسامة ونحوهما فقولنا كون الاسم معلقا على شيء كالجنس
لدخول غير العلم فيه وقولنا بعينه احتراز عن النكرة لانها معلقة على شيء لا بعينه كرجل وقولنا غير متناول
قولنا غير متناول ما اشبهه النصب لكونه خبرا للكون احترازا عن غير العلم من المعارف الاخرى اي قولك انت
وهو والذي ونحوها متناول لكل ما اشبهه ما على علمية بانك اذا قلت انت لزيد خاطبته به فلما اذا
قلت لعمرو وقد خاطبته عمرا فلا ان انت متناول لهما مع ذلك وليس شان العلم ذلك لانه يعلق
الشيء من حيث هو هو وهوية الشيء ابيته للاشتراك فان قلت كان من الواجب على المؤلف ان يزيد
قيدا بلا بوضع واحد كما ذكره غيره ليدخل فيه العلم الذي يقع فيه الاشتراك كزيد فانه اذا سمي به رجل
ثم سمي به اخر فانه وان كان مشتركا ولا غيره لكنه ليس بوضع واحد بل باوضاع كثيرة قلت انما
المشابهة المشابهة في الصفة التي اعتبرها الواضع عند الوضع كالذي يقال ان انسانا يرمى البلوغ التي
يشبه بعضهم انها فان الواضع اعني هذه الصفة عند الوضع لانه وضع لفظ رجل كما في وصف بهذه
الصفة المشابهة بهذا التفسير فنفى فيما ذكرتم من الصورة فلا يحتاج زيادة ما ذكرتم في التعريف ولما
ذكر غير المؤلف هنا التنبيه فلعله اعتبار المشابهة توهم قيل انما قال معلقا ولم يقل موضوعا
ليشمل الاعلام الغالبة كالنجم والصعق فانهما ليسا موضوعين في الاصل لشيء معين ولكنهما صارا علمين
بغلبة سؤال وفيه نظر والعلم قد يكون للشخص كطلحة وحمزة وقد يكون للجنس وعلم الجنس قد يكون
اسم عين وهو ما يقوم بنفسه كاسامة فانه علم لجنس الاسد وقد يكون اسم معنى وهو ما لا يقوم بنفسه
واسم المعنى اما اسم جنس او اسم وقت فالاول كسبحان وفجار فالاول علم للتسبيح والثاني كان عشرنا
والمسمى عن منع الصرف والثاني علم لمعنى الكلية ومنع صرفه ايضا والثاني كلفظ عندي وبكرة فانهما علمان
لغدوة يوم بكرة والدليل على منع صرفهما والفرق بين اسد واسامة ان اسد موضوع لواحد
من احاد الجنس واسامة موضوع للجنس الكلي الحقيقي الذهني فاذا اطلق لفظ اسد على الفرد فانما
يطلق على ما وضع له واذا اطلق لفظ اسامة عليه فانما يطلق على ما في ضمنه ما وضع له فالتعدد في
الاول وضعي وفي الثاني ليس كذلك فكان الاول نكرة والثاني معرفة فان قلت ليس في المصدر
تعريف وما اعتبار التعدد اصلا فحسبنا ان يكون معارف قلت الفرق ان اسامة موضوع
للحقيقة باعتبار حضورها في الذهن وهذا الاعتبار غير ملحوظ في المصدر وزيادة تحقيق هذا
البحث في علم المعاني وانما يتكلف التوهم هذا الفرق بينهما لانهم راوا العرب عاملوا اسامة ونحوها
وكوسعا معاملة الاعلام كمنع الصرف واللام فاضطروا الى عدها من قبيل الاعلام كله فلفظ اسد
ونحوه مثلا فان الوهم لو عاملوها معاملة اللام والعامل اه قول الفرق الوهم المذكور يستدعي
ثالثا بعض اسم الجنس لمعرفة الوضع فلم يستدعي اذ يكون لفظ الاسد موضوعا للفرد ولفظ اسامة موضوعا للحقيقة

اى من عل المكان اى من اعلاه وفيه لغات وهى من عال ومن معال ومن علا ومن علو بالحركات الثلث
على الواو وكلها بمعنى واحد او غير ظرف كحسب ولا غير عند البصريين وقال الكوفيون لا غير بالنصب
بالنصب مثل لا ريب رجل بمعنى حسب الا انه اى الا ان بجاك من القسم الاول اى من المبنى اللازم ولا حسن
ذكره هنا لان بنائه ليس لقطعه عن الاضافة بدليل قولهم بجلك باسكان اللام للبناء كلا حسب
فانه معرب عند الاضافة نحو حسبك الدرهم بالرفع والذى سقط الهمزة موافقه لحسب المعنى قال
بجلك اى كفاك وهذا علة بنائه قال ومنها ما اضيف الى ياء المتكلم اقول من القسم الثانى ما
اضيف الى ياء المتكلم على قول من يقول بنيانه متمسكا بان سكون الياء بتوكل الى البناء بالياء
الغا او وا فى حال النصب والرفع قال ومنها ما يضاف الى الجملة اقول من القسم الثانى ما
اضيف الى الجملة واذ من اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ويومئذ وحينئذ
على قول من يقول بالبناء متمسكا باكتساب المضاف من المضاف اليه البناء ومثله اى مثل ما يضاف الى
اذ فى البناء مثل غير مع ما وان يعنى ان مثلا وغيرا اذا ذكر اما ما او ان المصدرية تبنى
نحو قيامك مثل ما قام زيد او مثل ان قام زيد او غير ما قام زيد وغير ان قام زيد بنيا فى
بعض اللغات قال الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال
والسبب فيهما وان باذ فى لستلى لهم الجملة وتسلل السبب اضافة الى الجملة وارادوا بان
الاضافة الى المفرد لكونه المضاف اليه فى تاويل المصدر واجيب بان ذلك السبب غير
ملحوظ فلم يعتد به واجاز الكوفيون بناء مثل وغير مطلقا اى سواء اضيفا الى متمكن نحو
ما ينفعنى غير قيام زيد والى غيره نحو غير ان قام زيد لان ترك مبنى فالحق بهما من معناه فى البناء
قال ومنها ما بنى من المنادى اقول من القسم الثالث المنادى المبنى نحو يا زيد ومنه ايضا المنفى
بلا النافية للجنس نحو لا رجل فى الدار ومنه ايضا لات اولان فى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان
فاجبنا ان ليس حين بقاء فان لات اوان مبنى والتنوين ولات اوان صلح سقط المضاف
اليه وجى بالتنوين عوضا عنه كما فى قوله وانت اذ صحيح وسبيله تحتاج الى التقدير
بناء على انه من قبيل لات حروجه واما من يجعله كان ما وان مجرور به موقف وحرج
عن الباب ومعنى البيت طلبوا صلحنا وليس الزمان زمان صلح فاجبنا ان ليس الحين
حين بقاء اى اباء وما جعله قال هنا ما بقى من الكلم اقول اعلم ان جميع ما ذكر
هى المبنيات وما خرج منه هى معربات وانه نوعان نوع من الاسماء وتسمى متمكنا ونوع من الفعال
وهو الفعل المضارع والاول اعنى النوع الاسمى صنفان صنف يسرى فى حركات الاعراب مع التنوين
اى تقبل جميعها مع كل ... وتسمى منصرفا وصنف لا يسرى فيهما معا اى لا تقبل جميعها معه وتسمى كلمة
غير منصرف ويكون فى حالة الجر مفتوحا نحو مررت باحمد وهذا اذا لم يكن مضافا وللعرف باللام لانه اذا
كان مضافا نحو مررت باحمدكم او معرفا باللام نحو مررت بالاحمر يكون فى حالة الجر مكسورا لان امتناع الكسر كان بسبب

ذهب

فذهاب التنوين للعلتين لا اختصاصهما بالاسم ولحسن التناوب بينهما فى نحو راقود فالتنوين لما اقول لام
حرانك رد راقود خالص الجل رفع تنوين الراقود هنا فذهاب التنوين ليس للعلتين لان تاثيرهما
لكون الاسم معهما مشابها للفعل وههنا انبطال الشبه لعود الاضافة واللام الذين هما من خواص
الاسم بل فذهاب التنوين للاضافة واللام قد زال عمانع الكسر فعاد الكسر وهذا من السر فى ان قال
المؤلف يستنفى حركات معرب مع التنوين ولا يستنفيهما مع التنوين ولم يقل والتنوين لان
مع للمصاحبة ليستانع الجر عن مصاحبة التنوين لوجب امتناعه عند تنوله فلا يكون الجر متعلقودا
بالمنع بل يلحقهم بكونه بالتبعية قال واسباب منع الصرف تسعة اقول اسباب منع الصرف عند
المؤلف كلما بعض النحاة تسعة والمشهور انها تسعة والزائد هى الف الحاق كما ذكر اذا سمى به وسائر كتب
ولبعضهم موانع صرف الاسم عشر فاكها ان كنت ما العلم تحرص ١٠
جمع وتعريف وعدل وعجمة ووصف وتانيث وزن مخصص ١٠
وما زيد علق وعمران فانتبه وعاشرها المركب هذا المخصص ١٠
ومنى الجميع للاسم منها سببان او يحكى منها واحد يقوم مقامهما من سببين كالجمع والتانيث للمنصرف
والمانع لكن السبب الواحد مانعا من الصرف لان للاسم الكلية سببا واحدا يكون متمانا للاسم للاصل
والفرع فينبغى للاصل ومن للانصراف الى نفسه لما يحصل فى الاضافة كمالا فى ان الانضمام الى ذلك السبب
آخر موضع جانب الفرع ويحصل الانصراف فيمتنع الاسم من الصرف وانما كان السبب الواحد القائم مقام
الاثنين مانعا من الصرف لترجح جانب الفرع بحصول التعدد فى السبب تقديرا وقوله او واحد عطف على
قوله اثنان على تاويل ويلزمه ان الواحد القائم مقام الاثنين بمنزلة الاثنين فكانه اثنان فصحيح ذكر
الاضافة معنى او هو من باب عطف الجملة على الجملة والتقدير الجميع فى الاسم اثنان او يحق واحد في
العدد المعطوف وولى حرف العطف فاعله قال فالتعريف اقول اراد ان يفصل لمباحث
كل واحد من الاسباب على التفصيل فبدأ بالتعريف لكونه شرط اكثر العلل فى شرطه ان لا يكون تعريف
تعريف ولا اضافة لان التعريف بالاضافة يحمل غير المنصرف منصرفا او حكم المنصرف على احكام
الرابين فلا يكون مانعا من الصرف فان قلت المضمر والمبهم نوعان ليس بحصر لا اضافة ولكن
معرفة منع الصرف اجاما قلت المضمر والمبهم من المبنيات لانه يمنع الصرف عن معرب بحيث
شيئ من الاعراب بنفى منع الصرف فلا يعد شيئ منها فان قلت من المبهمات من هو معرب كأى وايهم
قلت اما ايه منها ان كان مضافا نحو ايهم وايهن فلا اشكال لان التعريف بالاضافة غير معتبر فى منع
الصرف وان لم يكن مضافا ويحمى المؤلف انه فى حكم المضاف فان كان مضافا فتقديرا قبل تنكيره والله
قبل تعريفه فان قلت تنكيره فلا اشكال ايضا لان الكلام فى الموقف وان قلت منع من قبل الاستقلال
ايضا لان اثبات التعريف يتوقل منع هو فيهم كى انه للتعريف والتانيث وانما لم يمثل منع صرف
مذكر وهو اى لم يمثل لاسم جواز منع الصرف لعلة واحد فان قلت انما بعد بال الشرط العلمية فى مثنية المذكر يكون

بقى

ان العلم لما كان باعتبار الجنس يبنى على علمية وان اطلق على واحد كان اطلق اسا فقد على واحد كان علما واذا
علميا كان له حكم تسمية فى الشرح الاول وجه الثانى ان باب اسامة تقدير العلمية للضرورة فيكون على
خلاف القياس فلا يجوز قياس ما نحن عليه وعلى هذا المذهبين يقول وان طلحة نعله بالتنوين اما على المذهب
الاول فلمنع صرفه للعلمية والتانيث واما على المذهب الثانى فلا جرائه مجرى موزونه لعدم صرفه وانما اجرى مجرى
موزونه لان المقصود بالتانيث حرفه وان الموزون فلا يبعد التماثل عكس هذا المثال قولك ضارب
مضاربه على فاعل هنا علم بالتنوين على المذهبين اما على المذهب الثانى فظاهر للانصراف واما على المذهب
الاول فالتنوين تنوين المقابلة لا تنوين التمكن اى لما كان فى آخر مضاربة نون ساكنة الحق باخر فاعل
نون كذلك يحصل المقابلة بينهما وانما وجب هذه للمقابلة لاطراد هذه النون اى لهذا بما يحتج بين
الموزون وموازنه للخلاف فى قولهم وزن اصبع افعل فانه منوف على المذهب الثانى للانصراف وغير منون
على المذهب الاول لعدم الانصراف للعلمية ووزن الفعل لانه صيغة لا مر فان قلت لم لم يمنع
المماثلة على المذهب الاول كما وقع فى ضارب مضاربة على فاعل هنا علم قلت لعدم اطراد النون
فى موزونه لان موزونه قد يكون غير منصرف كما فى اعلم اذا سمى به رجل وهذا فائدة قوله لاطراد
فى التمثيل قال والتانيث اقول التانيث اما بالتاء او بالالف والذى بالتاء اما التاء فيه ملفوظ
او مقدرة والذى بالتاء فيحتمل اما فى كلمة حروفها اكثر من ثلثة احرف او فى كلمة حروفها ليست اكثر منها
والذى كلمة ثلثة احرف اما متحرك الاوسط او ساكنه فهذه خمسة اقسام الاول التانيث بالتاء لفظا وشرطه
العلمية سواء كان مسماه مذكرا كطلحة اذا سمى به رجل او مؤنث كفاطمة ايضا اذا سميت به امراة وانما شرط
العلمية لان التانيث انما يمنع الصرف اذا كان لازما ولن يكون لازما الا مع العلمية لانه لولا ان التانيث
صار فيه غير لازم لان التاء يتغير وتثبت وانما لم يعتن بغير اللازم لان غير اللازم لا اثر له لكونه فى معرض الزوال
فلا يؤثر فى التاصيل بالانصراف وللوصف لا يرتفع حكم الاصل او يتول لو لم يشترط العلمية لتم
عدم صرف صاحبه فى قولك مررت بامراة صاحبة للتانيث والوصف واللازم باطل لان الاجماع انعقد
على صرف صاحبه ومنها المسمى جمع من الوجه والثانى التانيث بالتاء تقديرا انما جاز السكاكى شرطه
ايضا العلمية كسعاد وزينب سواء كان اسمى امرأة او اسمى رجل ولم يستدل على الوجه المذكور
فى القسم الاول والثالث التانيث بالتاء تقديرا فى الثلاثى محرك الاوسط وله شرطان الاول العلمية
لما سبق والثانى كونه اسما لمؤنث لانه ان كان اسما لمذكر كسقر اذا سمى به رجل انصرف لزوال نوع التانيث
لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم التاء وما نسم مقامه وهو الحرف الرابع وانما ما الحرف الرابع مقام التاء
لعدم ظهور التاء فى تصغير عقرب ظهوره فى قدم مثلا على ما سبق وانما معنى فظاهر فظهر الفرق بين
زينب وسقر ودعد والرابع التانيث بالتاء تقديرا فى الثلاثى الساكن الاوسط وهو قوله او ساكنه
اى ساكن الاوسط وله شروط الاول العلمية والثانى كونه لمؤنث لما سبق والثالث العجمة وهذا
الشرط انما هى اللغة العليا لان هندا ودعدا ونحوهما منصرف ووجه انه يكون الوسط قاتلا لاحد السببين فلم يبق الا سبب

بان

واحد ساكن الوسط فالكلام فيه اذا كان عجمياً كماه وجور لبلدتين من بلاد الفرس فانهما ممتنعان من الصرف
بسكون الوسط ان قلنا باحد الامرين فنقول فيهما سببان آخران لان في كل واحد منهما ثلثة اسباب العلمية والتانيث
والعجمة واما اللغة الاخرى فهي تسند وعدمهما غير منصرفين ووجهه ان النظر الى محو السكون وعدم
الالتفات الى السكون لانه لا يصلح لمقاومة احد السببين على ما ذكر يجوز في اللغة الاولى لان موانع
الصرف امور معنوية قوله الا ان يكون منقولاً عما يغلب في اسماء الذكور للوقف استثناء من الحكم العام
السابق وليس شرط العجمة ومعناه ان العجمة شرط في اللغة العلية في كل اسم ثلاثي ساكن الوسط الا في اسم
منقول عما يغلب في اسماء الذكور فانه لا يشترط فيه العجمة فلو سمي زيد ونحوه في اسماء الذكور امراة
كان غير منصرف في اللغة العلية كما في اللغة الاخرى خلافاً لعيسى بن عمر النحوي لنا انه لو صرف
ما غلب في اسماء الذكور كاحرف مثلم فعليتها لم [illegible] وهو مطلوب [illegible] لا يصرف
تحصيلاً له احتج [illegible] في وجه حرف [illegible] ولا يجوز مثال لما يوجد فيه العجمة وقوله وكزيد
مثال للمنفي ولذلك اعاد حرف التمثيل قوله واما عرفات فمنصرفة اي في اللغة العلية وهو مثال
لما فقد فيه العجمة قوله وعرفات جواب سؤال وهو ان يقال لو صح ما ذكرتم من حكم القسم الاول
والثاني كان عرفات اسم المكان مخصوص غير منصرف واللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلان
عرفات علم فان كان تاوه للتانيث كان من القسم الاول وقد وجد شرطه وان لم يكن تاوه له كان من
القسم الثاني وقد وجد شرطه ايضاً وجب ان يكون غير منصرف واما بطلان اللازم فللاجماع الى ة
على صرفه وهو جواب ان الملازمة ممنوعة لانه لا يكون من القسم الاول او الثاني الا اذا كان
مونثاً وهو غير مونث لان التاء الملفوظ ليس للتانيث وتا انقلب هاء عند الوقف لا ممكن تقدير
التاء فيه لانه على صيغة تكون تلك الصيغة مخصوصة بجمع المونث فيمتنع تقدير التاء فيه كما يمتنع في جمع المونث
اجراء له مجراه في هذا الحكم لاشتراكهما في الصيغة واذا امتنع تقدير التاء ولم يكن تاوه للتانيث
لم يكن مونثاً فلا يصح الملازمة لانا لا نسلم ان تاءه ان لم يكن للتانيث كان من القسم الثاني لانه انما
يكون من القسم الثاني ان كان مونثاً وليس فليس وعلى هذا التقرير يسقط كلام الفاضل وهو
انا سلمنا ان جمع المونث يمتنع تقدير التاء فيه اما اذا لم يكن لفظ جمع فلانه امتناع التقدير وهم
قد ذكروا ان عرفات وغيره سواء في التسمية فيدل على انه ليس بجمع مونث والخامس التانيث بالالف
وهي اما مقصورة او ممدودة فالاولى نحو حبلى والثانية نحو حمراء وهذا السبب نازل منزلة السببين
وسببه ان الف التانيث لازمة والكلمة مبنية عليها والاول احتراز عن تاء قائمة فان تاءها ليست لازمة
تنزع وتنفك والثاني احتراز عن تاء ناطمة فان تاءها وان كانت لازمة لكن لم يبن عليها الكلمة لا
بناء الكلمة ولذلك لو وازن العلم لكان مثل طالمة وليس كالف التانيث لذلك نزل اللزوم
منزلة سبب ثان لكون اللزوم كاسباب منع الصرف في الفرعية لان كل واحد منها فرع لشيء واللزوم
كذلك لانه فرع شيء وعلى اللزوم لان ما حاصل عدم اللزوم فلذلك فالالف منزل السببين ام بنزل اللزوم سبب ة

قال وأما وزن الفعل اقول وزن الفعل شرط احد امرين الاول ان يكون ذلك الوزن مختصاً
بالفعل كشمر لان هذا الوزن يعني فعّل لا يوجد في الاسماء الا منقولاً كبذر وهو اسم موضع وخضم
وهو اسم رجل من بني تميم او مرتجلاً للعلمية كشلم وهو اسم موضع بالشام وقيل هو مدينة بيت المقدس
بالعبرانية او عجمياً كبقم فانه في الاصل عجمي والثاني ان يكون اوله زيادة كزيادة الفعل نحو دخل
كاحمر وانما قلت بغير هاء لانه لو كان قابلاً للهاء كيعملة فانه يقال جمل يعملة فانه يعمله وفي ذلك يسر
وهو كون هذه الزيادة مبقية للاسم عن شبه الفعل لعدم قبول الفعل هذه الزيادة ومنع الصرف
انما هو لشبه الفعل في اللفظ تساهل اذ المراد عدم قبول الهاء لا عدمها والا لزم منع مرداع واللازم
باطل قال بعض النحويين منع الصرف عن امر الثاني ان يكون ذلك الوزن مما الغالب في الافعال
ومثلوه بافعل وزعموا انه وزن غالب الافعال مغلوب في الاسماء قال ما ذكرناه اولى ما ذكر لوجهين
الاول انه لو كان الوزن الغالب الافعال مانعاً من الصرف لمنع منع صرف خاتم نحو التاء اذا حمل
على لرجل واللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلان فيه على التقدير المذكور العلمية ووزناً غالباً
في الافعال لانه لم يجيء في الاسماء على هذا الوزن الا كلمات معدودة وهي خاتم وطابع ودانق وقالب
ونحوها وماضي المفاعلة اكثر من ان تحصى والثاني انا لا نسلم ان افعل في الافعال اكثر منه في الاسماء اذ
الاسماء الواردة على هذا الوزن كاسم التفضيل واسم الصفات المشبهة والكلمات التي لا فعل لها مما هو
على هذا الوزن كارنب واجدل واخيل وافعى ونحوها مما لا يحصى اكثر من ان تحصى فلا يمكن القطع بما
ذكرتم لعدم الحصر قال الثاني فيه نظر لان الفعل له افعال تكون للمضارع كاعلم انا وهو
يجيء من باب فعل مكسور العين وفعل مضموم العين ونحوها للمتعدي كاخرجه وللسلب نحو
الى اشكى كاشكيته ما الاولى فتح للتعريض كاقنعته ونحو للمصير كاغد البعير وعلى الحمل فعل
التحقيق واسم التفضيل ورادة من الابواب في افعل الفعل من غير حادث له في الاسماء
فافعل في باب الفعل اكثر منه في الاسماء واقول ضعف هذا الكلام ظاهر قال ثم الاسم الذي
هو منقول اقول الفعل اذا جعل اسماً لرجل فلا يخلو اما ان يكون الفعل المنقول عنه اما مجرداً عن الضمير او غير مجرد فان كان مجرداً فوزنه
المتصل فيه ان قال
اما ما ذكرا معنى فيه منع الصرف او غيره فهذه اقسام ثلثة الاول ان يكون مجرداً عن الضمير
ووزنه هو الوزن المعتبر وحكمه منع الصرف للعلمية والوزن ومثاله ثعلب فشكل ونحو هما الثاني
ان يكون مجرداً عن الضمير ووزنه غير الوزن المعتبر وحكمه الصرف خلافاً لعيسى بن عمر النحوي
ومثاله كسعد وضرب اذا جعل اسمين لرجل لنا ان المانع من الصرف هو الوزن المعتبر
وقد انتفى فيما نحن فيه فيصرف عملاً بالاصل السالم عن المعارض احتج المخالف بقول سحيم
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني ووجهه ان جلا فعل ماض فوزن الاصل
ولم يدخل على الوزن المعتبر فقد منع الصرف منه مع انه غير منصرف والجواب انا لا نسلم انه مما نحن فيه لجواز ان يكون منقولاً

قال
معنى

[illegible] عن الفعل مع الضمير فقوله [illegible] لم لا يجوز ان يكون غير منقول والتقدير انا ابن رجل جلا اي جلا الامور
وكشفها الثالث ان يكون غير مجرد عن الضمير وكله الحكاية كما هو لانه حكم الحال الحكاية بلا نقض مثل
تابط شراً ونحوه وعليه قول الشاعر نبئت اخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد
وموضع الاستشهاد قوله يزيد فانه منقول من نحو المال يزيد ثلثاً لا من يزيد المال الا كان غير منصرف
للعلمية والوزن واللازم باطل اذ المنقول في الرواية الضم لا الفتح قوله بني يزيد ظلماً في الاخوال
والفديد الصياح اي نبئت ان اخوالي يشتدون علينا لظلمهم او ظلماً منهم لهم فديد قال
واما العدل اقول العدل ان يذكر لفظ ويراد غيره فلا يكون له معنى الا معنى ذلك الغير
ثلاثي في الكنجا النوع ثلث فانه لفظ يراد به غيره وهو ثلثة ثلثة وليس معنى ثلث الا معنى ثلثة ثلثة ولا يرد
عليهم ضرب في قولك زيد ضرب بمعنى ضارب او مضروب لانا لا نسلم ان المراد بضرب ضارب او مضروب
بل المراد معنى ضارب ومضروب ويرد على ذلك [illegible] ونحوها والاولى ما
ذكر وهو ان العدل يغير الصيغة دون تغيير معناها لانه لا يرد عليها ما ذكرناه ثم العدل اما ان
يستدل عليه بدليل غير منع الصرف او لا يستدل عليه بدليل هو منع الصرف لامتناع ان لا يستدل
عليه بدليل اذ الاصل عدمه والاول يسمى عدلاً محققاً والثاني في تقديره بالتحقيق احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلث ومثلث الى عشار ومعشر والمحقق العدل في ثلث لسنا على غيره فنقول
انك اذا انما جاء القوم ثلث فالاصل فيه جاء القوم ثلثة ثلثة لان الاصل في التقسيم تكرير المقسوم
عليه فقل اذا قال جاء القوم رجلاً رجلاً ورطلين رطلين وجاء الجراد لم يكرر بان علم انه
معدول عن ثلثة مكرر وهو ثلثة لان ثلث ليس من اسماء العدد المعهودة ويكون الاصل جاء القوم
ثلثة ثلثة فنزل عنه الى ثلث فهذا الدليل يدل على غير منع الصرف فيستدل به على العدل فيكون
محققاً وكذا في غيره من الصيغ المذكورة ومنه لفظ سحر علماً ويحقق العدل فيه ان سحر اسم جنس
في الاصل يصلح لكل سحر فاذا دسته سحر بعينه كسحر يومك كان حقه ان يعرف
اسماء الاجناس ان يكون باللام او الاضافة والمعرف انه موجود في ان يكون معرفاً باللام
ولما ورد من غير لام فهو اللفظ علم انه معدول عما فيه اللام فهذا ايضاً دليل غير منع الصرف استدل به
على العدل فيكون العدل محققاً ثم لما وجد غير منصرف والعدل لا يكفي فقدر فيه علمية بتقديره كذلك
عدله وفيه نظر لانه اذا قدر علماً لم يتم الاستدلال على وجود العدل فيه قوله ومثله اي مثل
سحر في العدل والعلمية امس عند بعض بني تميم في منع الصرف في الرفع والنصب والجر وهم بنو تميم اذ الاصل
ان يعرف باللام كما في نحو وعليه قول الراجز لقد رايت عجباً مذ امسا عجائزاً مثل السعالي
لان امس ممنوع من الصرف ولذلك فتح حال الجر قوله عجائزاً بدل من قوله عجباً والسعالي
جمع سعلاة وهي الغول هذا على انه من يعرب امس في جميع الاحوال ومنهم من يعربه منع الصرف في الرفع
ويبنيه على الكسر في النصب والجر وعلى هذا لا يكون مما نحن فيه لانه فقط اللغة الحق شانه ان يعرب في الرفع وفي النصب والجر

معنى صه

التقسيم بدل

[illegible] كانت علماً لان يعرف حرف التعريف يوجب البناء وقال بعضهم ان معنى امس الفاصل وحيث الحكم
العدل الحقيقي اخر فتحقيق العدل فيه انه جمع اخرى واخرى مؤنث آخر وهو افعل التفضيل وقياس استعماله
ان يكون مع من او اللام او الاضافة وليس شيء فيه وهو معدول عما فيه احدها فهنا هو الدليل على تحقيق العدل فيه واما
تعيين المعدول عنه ففيه مذهبان اصحهما انه معدول عما فيه الالف واللام ولما كان معدولاً على الصفات
وعلمية ولا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلعدم القائل به واما الى الثاني فلانه لو كان معدولاً
مع من لما دخل فيه المطابقة واللازم باطل لانه يقال رجال آخر ورجلان آخران ورجال اخر والثاني
انه معدول عما فيه من وهو مذهب ابن جني وذكره في المصنف ووجهه انه لو كان معدولاً عما فيه اللام لكان
معرفة كالمعدول عنه واللازم باطل لصحة قولك مررت بنسوة اخر اجماعاً وفيه بحث وتحقيق العدل
انه استعمال الجمع جمعاً وهو بابه كسائر وفساق اصلاً افعل ليس انه يجمع على فعل كحمر الجمع وفتح العين
انه معدول عما هو القياس في جمعه وهذا هو الدليل على تحقيق العدل فيه واما تعيين المعدول عنه فمختلف فيه
على مذهبين الاول انه معدول عن جمع بسكون العين لانه من القياس ان يجمع حمراء على حمر
والثاني انه معدول عن جماعى كصحارى جمع صحراء وهو قياس جمع الاسماء لان الجمع على فعل بسكون
العين انما هو قياس فعلاء التي لا يجمع من لفظها على الواو والنون نحو حمراء ونسوة فعلى التي يجمع مذكرها
بالواو والنون ان يجمع جمع الاسماء وهذا قول ابي علي الفارسي قال ومن الناس اقول من العدل التقديري
عمر لانه لا دليل يدل على العدل فيه الا منع الصرف ووجهه انه لما جاء غير منصرف وليس فيه الا العلمية
وهي غير كافية لم يكن بد من تقدير علة اخرى ولا يمكن تقدير التركيب والجمع والتي التانيث المزيدتين والف
الالحاق والعجمة والوزن وهو ظاهر ولا يمكن تقدير الوصف والتانيث ايضاً اما الوزن فلان العلمية
تنافيه واما التانيث فلان التذكير يتنافيه فتعين تقدير العدل فقيل انه معدول عن عامر تقديراً ولهذا
ليس استدلالاً لا من منع الصرف ولذلك كان تقديراً ولذلك قال ابن هشام في ضرب واذا لم يجيء امثاله مصروفاً
قوله وانما لانه اي ولان عمر لم يوجد الا علماً غير منصرف قال النحويون ان لفظ عمر لا يثنى ولا يجمع
اي لو ثني او جمع لزم بطلان العلمية لفوات التشخص ولذلك يجوز ادخال اللام على العلم عند التثنية
والجمع نحو الزيدان والزيدون واذا بطلت العلمية لزم بطلان الوصف المعلوم لشيوعه وهو لو كان غير
منصرف فان الاشتقاق الشيء اليه الجمع يقال جاءني عمر كلاهما وعمر كلهم وقال ابن الخباز نقلاً عن المازني
يقال جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر وهذا انما بعض لاول قوله وعني اي جميع الثلث في باب
العدل الشيء كله باستقامة فيهم الا ما كان كعمر ذكره كوظفار وقطام وهذا ضعيف على انه اكثر منهم
لا يقل منهم لم يعرفوا نحو ما اخرجه رأيه وما آخر غيرهم وتحقيق هذا المقام يستدعي بسطاً وهو ان نقول
ما جاء على فعال على اربعة اضرب الاول ما هو معدول كنزال والثاني ما هو معدول عن ازل والثاني ما هو علم
المصدر المؤنث كفجار وهو معدول عن الفجرة الثالث ما هو في الصفة كفساق وهو معدول عن فاسق
وهو مختص بالنداء والرابع ما هو علم لعين مؤنثة كحذام ورقاش لانه يكون من البلد لها وهذا الاول قد

في هذا الضرب جذراعن وقوع ما اختلاف من المماثلات فهي في الشذوذ معدول عن جادة وهذا هو وجه
ايراد الشيخ هذا المقام وهو في غاية الضعف لان الدليل على العدل ليس منع الصرف كما في عمر
لعدم التباس بالعلمية بل الدليل الوزن عن [illegible] فلا يكون شبيها بالشبه بالتقديم ولذلك
قال المولى على ما ذكر الشيخ هكذا نقل النحاة وان لم يسلم الخصم هذا الوصف [illegible]
طلبه اهل الحجاز في البناء حملا على موزون الباب لاشتراكه في العدل والزنة ولو افاض على
التفصيل اي انه ينظر الى اخره فان كان راء نحو حضار فبنو تميم اكثرهم البناء على الكسر لان الغم
من امالة الراء المكسورة سبب لهم فكرهوا ان يعملوا ولذا لا [illegible] منع الصرف لعدم
العلمين قوله وعلى قوله اي على البناء على الكسر ما لبعض الحجازيين منصوب وصنام اسم [illegible]
صدت [illegible] ونوحها [illegible] بالواحد في صنام فقال وجه هذا البيت
[illegible] قولهم من دخل ظفار حمر ظفار اسم بلدة باليمن حمر اي صبغ ثوبه بالطين الاحمر
اي من دخله فعل بهذا الفعل لكثرة هذا الطين ثمة وقيل حمر تكلم بالحميرية ويكون من باب
وضع الخبر موضع الانشاء واصله على هذا القول ان بعض ملوك حمير [illegible] رجل من العرب في
ظفار فقال الملك له ثب ومعناه بالحميرية اقعد فوثب الرجل فقال الملك من دخل ظفار حمر
اي فليحمر واما البيت فللاعشى وهو موضع الاستشهاد في اعراب وبار على لغة [illegible] بني تميم وبار اسم ارض
كانت لعاد اي هلكت وبار جميعهم اي هلاكا ظاهرا لا يخفى على احد [illegible] من نهب بنيانها
خاوية **قال** واما الوصف **اقول** الوصف شرطه ان يكون في الاصل ولذا [illegible]
اربع وان وصف في وزن الفعل فان قلت فقال اربع [illegible] البناء قلت [illegible] بالتاء الذي
[illegible] عن الاسم [illegible] للمذكر واذا كان المراد الوصفية لا اصله لم يعتبر [illegible]
ولذلك منع اسود اسما للحية وارقم للحية ايضا وادهم للقيد للوصفية المعتبرة والوزن واما منع اجدل
للصقر لتوهم معنى [illegible] ومنع اجدل [illegible] لما فيه من الجدل [illegible] قال
ومنع افعى لما فيه من معنى الخبث ومن صرفه بعض النحاة [illegible] على الصرف **قال** والمنع **اقول**
قال النحاة [illegible] لفظا او تقديرا [illegible] كمساجد [illegible] ثم اراد لفظا [illegible]
قابلا ان [illegible] حرف واجاب بان المراد ان [illegible] طرفا لا حشوا والمنع عليه
المثال فيه نظر لان دواب بعد الف [illegible] حرفان لان [illegible] عبارة عن ان ياتي [illegible] ساكن متحرك من
غير فصل نعم لو مثل بجوار كان اوضح [illegible] المثال لا يصلح للتنبيه فانه لا يدل على الحكم والسوال الذي
اورده لا ورود له لما [illegible] في باب النسب واذا عرفت هذا فقول [illegible] الذي بعد
الف حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن للزوم خارج [illegible] ومعنى لزومه كونه على وزن لا يوجد
[illegible] قوله ولا [illegible] باب افعال [illegible] وهو ان باب افعال وافعل كانعام واكلب جمعان لا [illegible]

بالمعنى

بالمعنى المذكور فلو كان اللازم موجبا لنزل الجمع منزلة [illegible] لنزل هذا الجمع منزلة الفضا وهو باطل
لانه ينصرف بالاجماع وتوجيه الجواب ان باب افعل وافعال جار مجرى الواحد [illegible] انه
في قبول التصغير والتكسير على لفظهما فانه يقال في تصغيرهما وتكسيرهما اكيلب واكالب وانعام [illegible]
عن [illegible] صيغة الجمع فانه يرد الى الواحد ثم يصغر ويكسر [illegible] لعدم ردهما الى الواحد [illegible] مجرى
المفرد وهذا الوصف [illegible] الجمع [illegible] عدم الصرف واستنعة هذا
الوصف الصرف [illegible] واذا كان كذلك كان تخلف الحكم عن الوصف [illegible]
هذا التقدير [illegible] اعتراض الثاني [illegible] ان السوال [illegible] لان شرط في الجمع المعتبر ان يكون بعد الف حرفان
فصاعدا وافعل وافعال [illegible] قوله وامتنع حضاجر للضبع جواب عن سوال آخر وهو ان يقال الجمع
اللازم لو كان سببا لمنع الصرف لوجب ان يصرف حضاجر علما للضبع واللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة
فلان هذا السبب [illegible] اما انتفاء هذا السبب فلانتفاء الجمعية وانتفاء التمام
انتفاء الحاصل واما انتفاء [illegible] بالاجماع واما بطلان اللازم فلان المسموع منع حضاجر علما للضبع عن
الصرف وتحرير الجواب انا لا نسلم الملازمة قوله لانتفاء هذا السبب [illegible] لان انتفاء هذا السبب
قوله لانه ليس بجمع قلنا المراد بالجمع المانع عن الصرف ان يتحقق الجمع بالفعل او يكون اللفظ منقولا عن الجمع
وهذا من القسم الثاني لانه في الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن [illegible] قوله حضجر [illegible]
على [illegible] ثم جعل علما للضبع فهو منقول عن الجمع [illegible]
قوله [illegible] الجواب سوال [illegible]
[illegible] الجواب ان هذا اللفظ لما [illegible] الصرف [illegible]
ان لا [illegible] لهذا اللفظ [illegible] على وزن الجمع [illegible]
[illegible] قوله
[illegible] ابو العباس المبرد [illegible]
[illegible]
على قوله **قال** ونحو جوار **اقول** اعلم ان كل جمع على وزن فواعل [illegible] اللام وهو المراد
نحو جوار [illegible] رفعا وجرا وكل [illegible] نصب
اي [illegible] رفعا وجرا [illegible] واعرابه نصبا لفظي والثاني ان [illegible] رفعا وكل [illegible] نصبا
[illegible] وهذا القول [illegible] الثاني [illegible] اعتراض ابي اسحق على الفرزدق في قوله فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا وذلك انه اعترض على الفرزدق لان الوجه ان يقال مولى موال [illegible]
ظاهر [illegible] على القول الاول [illegible] المولى الحليف [illegible]
اي لو كان عبد الله ذليلا لهجوته لكنه اذل من الذليل لانه حليف الحضرمي [illegible]
[illegible] **قال** والتنوين **اقول** [illegible]

علام

على م

شوش المحكى لان الاسم منصرف ووجهه ان جوار بعد حذف ما حذف منه ليس بعد الفه حرفان ولا ثلاثة احرف اوسطها
ساكن وبعض الشروط في هذا الجمع والاسماء الشرط حقيقة المشروط وزعم ان المحذوف في حكم الثابت فشابه ان يعد
الكسر ان لو كان المحذوف منسيا لضم الراء رفعا وجرا كانه كلمة برأسها حذف واحد كسلام وكلام
ونحوهما ولما بقي الكسر علم ان المحذوف في حكم الثابت بحسب الشرط وعن سيبويه واتباعه ان اصلهما مثل
قول نحو حسن وزلال كالتنوين بدل عن الياء المحذوف والاسم غير منصرف ووجهه ان الاصل
جواري بحذف الحركة تخفيفا ثم جواري بياء ساكنة ثم حذف الياء اتصالا لرفعها طرفا قبلها
كسرة كما في قوله والليل اذا يسر والكبير المتعال بل للحذف الجمع ... المزيد نقص عنه قول
ساكنة هي التنوين ... ومثله اعيش اذا صغر اي مثل جوار اعيش اذا اصغر لان مصغره
اعيش وهو مثل جوار في الاعراب لفظا وتقديرا او في الصرف وعدمه اذ القائل بصرف جوار
مستند لا ... كلام وكلام وقائل بصرف اعيش مستند لا ... لكلب والقائل بعدم صرف جوار
راذا كلام محال ان يكون المحذوف في حكم الثابت بينهما ان بنا كسر الراء فالقائل بعدم صرف اعيش
راد اكلام محال ان يكون المحذوف في حكم الثابت بينهما ان بنا كسر الشين قال واما
المركب اقول اعلم ان لجواز منع الصرف للتركيب شرطا اربعة ولوجوبه شرطا خامسا الاول
العلمية ... والثاني ان لا يكون باضافة فعلام ... وان يسمى منصرف لان الاضافة توجب
اعرابين اعرابا للمضاف واعرابا للمضاف اليه فلم يوجد فيهما امتزاج يجعلهما كلمة واحدة ...
اعرابا واحدا ... في باب منع الصرف الثالث ان لا يكون باسناد لذلك الرابع ان يكون التركيب
من اسمين ... اذا ... فادرته ان يسمى بهما رجل فانه لا اثر لتركيبهما لكونه اسم وحرف
لانه لو ... الثاني منزلة حرف من ... فكانه لا تركيب الخامس ان لا يكون الثاني
متضمنا لحرف قبل العلمية ولا بعد التسمية ... فان قلت هذا يقتضي ان يكون هذا شرط جواز منع
الصرف قلت لانه ... لو كان مرادا حال العلمية ... المثال المذكور في المتن واضح
لان المثال الاول ممتنع من الصرف بحسب الشرط والثاني يجوز فيه منع الصرف بالبناء لا
الخامس ... منع الصرف ... وحال العلمية ... اعتبار الاصل قال
واما العجمة اقول العجمة كون الكلمة من غير وضع العربية وشرطها امران الاول العلمية في العجمية
... نحو لجام ... وان سمي بها ... والثاني ... على ... كما
في ابريسم والثاني تحرك الاوسط كما في ... الى نوح لانه لو لا ... كان
ساكنا الاوسط فكان في عامة ... منصرفا ...
في ... ولذلك كان نوح منصرفا ومنهم من منع الصرف ...
واعلم ان العجمة اسماء ... ممتنعة من الصرف الا محمد وصالح وشعيب ... ونوح ولوط
معروفي ... ان ادم ... من ... وكلام ما طال

لانه لو صرف ... منع اطعا ويعرف ان منع الصرف اذا كان اسما للمعنى واما اذا كان مرادا به اللفظ
المشهور منصرف وعلم ان ... بلا شك واما ... منصرف وان قيل باستثناء
من ذكر لانه في الغالب مثلث قال واما الالف والنون اقول الالف والنون المزيدتان ان
ان كانتا في اسم فشرطه العلمية ... ومثاله عثمان فانه علم ونحو حسان في اسم ... ان
اخذ من الحسن ... من الحس ... ونظر حسان ان اخذ من الحسن لم ينصرف وان اخذ من الحس انصرف ...
... يحكى ان رجلا اسمه حسان دخل على بعض الملوك فقال الملك ... فقال حسان ان اكرمه
الملك لم ينصرف وان اهانه انصرف ... لانه ... فكانه ... وان اهانه فكانه ...
وان كانتا في اسم ... فقال قوم شرطه ان لا ... على فعلانة وقال اخرون شرطه انتفاء ...
على فعلى لان المؤنث اذا كان على فعلى كان المؤنث على فعلى ... الف التانيث ... صيغة المؤنث
في كل واحد ... المركب ... فعلان وفعلى ... صيغة كان افعل وفعلاء ... صيغة ...
... قوله ... سكران ممتنع ... على ... سكران ... على ...
سكران ... منصرف عليهما ... فعلانة ... على فعلى لا ول ممتنع
... على الثاني منصرف ... قال واما الالف والنون اقول الالف ...
من العربي هي الالف الواحد التي تلحق آخر الكلمة ... شرط العلمية ... ومثاله ارطى اذا سمي به ...
على ... لست ... التانيث ... الف التانيث ... والالف ... ما ...
... بطلان اللازم ... فقال ارطاة ... عن ... قال الثاني في
... سيبويه ... لانه ... على ... العرب ممنوعا من الصرف وما ... منع صرف
... المفصل ... كونه سببا لمنع الصرف ... عندهم ... ليس فيه الا سبب واحد
... ان لا يكون منصرفا وفيه نظر لانا ... عدم ... المفصل ... كونه سببا لمنع الصرف لعدم ثبوت
منع الصرف عندهم ... منع الصرف وعدم الذكر ... عندهم ... بالف التانيث
ويشهد له قول السكاكي في المفتاح ... الالحاق من اسباب منع الصرف ... بالف
... اذ لا معنى للالحاق هنا ... منع الصرف ... اقول الالف والنون المزيدتان
والف الالحاق لا ... سببين ... بل ... الف التانيث اما الالف والنون المزيدتان فلان
السبب ... مشابهتهما ... والمشابهة ... من وجوه الاول ان الزيادتين في كل واحد منهما
... الثاني انهما ... والكلمة ... على ... الثالث ...
بهما الرابع ... الخامس ...
الزيادتين منهما جمعا قال الثاني ... الالف والنون ...
... ان ... على ... في ...
... الكوفيين ... على ... البصري ... الكوفيين انه ... ان يكون ...

ما نزله المتوهم العرف لحقيقة لوعه بالمعنى الذي ذكرنا في حيث يكون صاحب الغاسمي به ممنتعا من الصرف والتعريف كذلك واما الالف للالحاق فلان السيبويه شابهت بالف التانيث المقصورة ويعلب به كون كل واحد منهما زيدة لا حيث بآخر الكلمة **قال** ويجوز صرف غير المنصرف **اقول** يجوز صرف غير المنصرف لامرين الاول الضرورة اي ضرورة الشعر فانه يجوز صرف غير المنصرف مطلقا اي في كل شيء اي الضرورات تبيح المحظورات وخالف الكوفيون في افعل من كذا فانهم قالوا لا يجوز صرفه للضرورة وتمسكوا بان [illegible] منع التنوين فيما مثل اللام والاضافة والجامع كون كل واحد منهما مما يستعمل اسم التفضيل واطلق المولف لتجويز صرف [illegible] لانهما اوفق افعل في السند قال تعالى قوله للضرورة احترازا عما آخره الف التانيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين يسقط الالف فيؤدي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف ساكن ولا ضرورة تلجى اليه وفيه نظر لجواز ان يكون اول الكلمة الآتية بعد حبلى ساكنا فاذا لم يصرف حبلى لزم حذف الالف واذا صرف لزم تحريك التنوين فيجوز ان يستعمل [illegible] على تقدير الصرف يخل على تقدير المنع الثاني التناسب نحو سلاسلا واغلالا وقواريرا قواريرا ولا يجوز عكسه اي لا يجوز منع صرف المنصرف للضرورة والتناسب لان الاول اي الصرف رد الكلمة الى اصلها اعني الصرف فيجوز وهذا اي المنع [illegible] الى اصلها فلا يجوز وجوز الكوفيون منع المنصرف العلمي منعا لضرورة الشعر وتمسكوا بقول العباس بن مرداس وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وهم تمسكوا بمرداس ليس [illegible] العلمية وهو ممنوع من الصرف ان [illegible] واجاب بعضهم عنه بمنع الرواية بل قال ما ذكره ابو سعيد من انه رواه في رواية ابي عمر الشيباني [illegible] في مجمع وقال اوردنا هذا الجواب [illegible] لان الرواية الاخرى منقولة في صحيح مسلم [illegible] في التمسك الرواية الصحيح بل الاولى في الجواب ان يقال انه عطف على الناس واستعمال [illegible] ان يقال كان اصله مرداسي فحذفت [illegible] الياء ثم اسلب الياء [illegible] ثم حذف الالف اجتماع بالتنوين وقال بعض شارحي المفصل يمكن ان يريد به القبيلة وفيه نظر لان سياق الكلام يدل على انه عنى به اباه لانه روي ان النبي صلم اعطى عيينة بن حصن مائة من ابل الغنيمة واعطى الاقرع بن حابس ايضا مائة واعطى الشاعر حسنى [illegible] ومعناه ان اباه ما كان دون ابي عيينة والاقرع **قال** وما اصطلحه **اقول** لا بد من بيان مقدمة [illegible] الاولى ان للعلمية بالنسبة الى غيرها من الاسباب احوالا الاولى ان لا يمكن اجتماعها معه وذلك في الوصف المضادة العلمية [illegible] الاول ان الموصوف بالعلمية الثابتة لا احوال والوصف [illegible] للعكس والثاني ان العلمية تمنع التركيب والوصف [illegible] والثاني ان يمكن اجتماعها معه ولا يكون لها تأثير في منع الصرف وذلك كالجمع والالف التانيث فان صاحبهما [illegible] مثلا لو سمي بهما يكون فيهما علمية غير مؤثرة لان كل واحد من الجمع والالف التانيث كاف في منع الصرف والثالث ان يمكن اجتماعها معه ويكون لها تأثير في منع الصرف ولا يكون [illegible]

وهو العدل في الاول والوزن في الثاني ويكون للعلمية تأثير مع انها بسبب شرطها في العدل ولا في الوزن والرابع [illegible] واحد والرابعة ان يمكن اجتماعها معه ويكون لها تأثير في منع الصرف ويكون شرطا فيما اجتمعت معه وذلك في التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم غير صفة والالف الالحاق وقد عرفت كون العلمية شرطا لكل واحد منهما والثانية ان العدل ووزن الفعل متضادان [illegible] ان [illegible] على ان العدل لا يكون الا في الاوزان المذكورة وهي فعل وفعال ومفعل ومفعال وفعل لم يجئ شيء منها من اوزان الفعل واذا مهدت المقدمتان فنقول كل علم منصرف [illegible] اذا اسبابها العلمية اذا نكر صرفت لما اصطحب العلمية كسعاد فان فيه العلمية والتانيث وما احد سببيه العلمية كنظام في تميم فان فيه العلمية والعدل والدليل على هذا الحكم ان العلمية لا تؤثر الا مع ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل لما تحققنا في المقدمة الاولى فان كان تاثيرها مع ما هي شرط فيه يعتد زوالها بالتنكير بقي الاسم بلا سبب فيكون منصرفا لان زوال الشرط يوجب زوال المشروط وان كان تاثيرها مع العدل او الوزن فعند زوالها بقي الاسم على سبب واحد وهو العدل او الوزن فيكون منصرفا ايضا لان السبب الواحد غير كاف مثال الاول وكذا سعاد ومثال الثاني عمر واحمد [illegible] الا على الكلام فان قلت هذا يعني ان اجتمعت العلمية مع العدل وحده او الوزن وحده واما اذا اجتمعت معهما مثل ان يكون كلمة فيها العدل والوزن والعلمية فلا لانه لا يلزم من زوالها زوال شيء منهما فلنا ما قررناه من التضاد بين العدل والوزن جواب عن هذا السؤال وهو واضح ولقائل ان يقول السؤال غير وارد لان الكلام فيما يكون العلمية مؤثرة في منع صرفه كما في سعاد لان اصحابه العلمية كما في نظام لان شرط التانيث العلمية وفيما دخل فيه العدل فان تاثير العلمية ممنوع لان العدل والوزن كل واحد منهما لا اشتراط العلمية فيه من حيث قوله الا نحو احمر مستثنى من القاعدة المذكورة ويعني ان نحو احمر وسكران غير منصرف للوصف والوزن او للالف والنون وبعد العلمية ثم ان سمي بهما يمنع الصرف ايضا للعلمية والوزن او للالف والنون ثم لو نكرا نحو رب احمر ورب سكران فيتنا خلف فيه سيبويه والاخفش فقال سيبويه بمنع صرفهما اعتبارا للوصفية لزوالها بعيها وقال الاخفش بصرفهما لعدم اعتبار الوصفية بعد العلمية مستثناة من القاعدة المذكور على مذهب سيبويه ولذلك اشترنا ما **المولف** قول ولا يلزمه باب حاتم اشارة الى ايراد على مذهب سيبويه والجواب عنه وتوجيهه ظاهر مشهور **قال** واعرف احاد **اقول** اعلم انه حاد وهو حد واعني به جميع ما لا ينصرف للعدل والوصف اذا سمي به ينصرف لانتفاع اعتبار الوصف والعدل اما الوصف فلان اعتبار الوصف اذا العدل غير لا علام لا توجد الا مع الوصف ثم بقي وبقي العلمية فاما واما العدل فلان اعتبار العدل [illegible] انه لا اعتبار السبب بعد اذا نكر فكيف بعد التنكير حكم احمر زوال المانع من اعتبار الوصف والعدل في [illegible] الا ينتج ما في زوال المانع مثله مشهور وفيها [illegible] المطولات [illegible] وبحث لم يكن غرضنا هذا الكتاب اوضح هذا المثل غيرها طال **قال** وطو تنكر العلم **اقول** لما فرض في المثال [illegible]

العدل [illegible] اعتبار [illegible]

طريقة مما احتاج الى ذكره فذكره طريقتين الاول ان يراد بالعلم واحد من افراد الجماعة المسماة به اي بذلك
العلم مثلا ان يراد بزيد واحد من طائفة اسم كل واحد منهم زيد لحصول الابهام ح وذلك كقولك هذا
زيد ورأيت زيدا آخر ولنا ان نصف زيدا بالتنكير والثاني ان يكون صاحب ذلك العلم مشهورا
بمعنى من المعاني كشهرة حاتم بالجود ومادر بالبخل فيجعل ذلك العلم بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى ح
فيصير نكرة لحصول الابهام ايضا وذلك كقولهم لكل فرعون موسى فان فرعون علم لملك العمالقة وهو
مشهور بالظلم العظيم وموسى علم للنبي المخصوص وهو مشهور بضد الوصف المذكور وهو العدل العظيم
فنزل اللفظان بمنزلة الجنس الدال على الوصف فصارا كظالم وعادل فتنكرا ولذلك صح دخول لفظ كل
في فرعون والعالم يأول هذا اللفظ بالطريق الاول لان المراد لكل فرد من الطائفة المسمين بفرعون ومن عليه
الطائفة المسمين بموسى **قال** والتصغير لا يخل **الا** اراد ان يذكر حكم مصغر ما لا ينصرف في الصرف
وعدمه ونحن نذكر ما يستدعيه المقام فنقول التصغير لا يخل بالوصف لانه يزيد وصفا الى وصف لانك
اذا قلت ضويرب في تصغير ضارب فضارب كان وصفا فضويرب يدل على الحقارة والحقارة وصف
آخر فكأنه قيل ضارب حقير فلا يكون التصغير مخلا بالوصف لبقائه بل يقويه بالوصف الآخر
ولا يخل بالتأنيث ايضا لان علامة التأنيث لا تسقط بل تقوى امر التأنيث بدليل ظهور التاء في شميسة
ولا يخل بالعجمة ايضا لان الكلمة بالتصغير لا تصير من اوضاع العرب وبه سقط ما قال الفاني من ان
الاعجمي يخرج بالتصغير عن وزنه الاصلي فينبغي ان تضعف العجمة بالتصغير لان المعتبر عدم كونه
من اوضاع العرب ولا عبرة بوزنه اصلا ولا يخل بالتركيب ايضا لان التصغير لا يتناول احدى الكلمتين عن
الاخرى ولا يخل بالالف والنون ولا بالف الالحاق لبقاء الالف والنون والف الالحاق ويخل بالعدل
لا يخرجه التصغير فان مصغر احاد لا يبقى على احيد ويخل بالجمع لا يخرجه التصغير ايضا لان مصغر مساجد لا يبقى
في مسيجد واما وزن الفعل فان كان يكون في اوله زيادة من الزوائد الاربع اولا فان كان كما في احيمر
وتغلب فالتصغير لا يخل به وان لم يكن كان خصم فالتصغير يخل به والفرق بين القسمين ان صيغة المكبر
كانها محفوظة في القسم الاول من حيث يمكن الاستدلال عليها وهي اي صيغة مجهولة في القسم الثاني
لا يمكن ان يعرف ذلك بضم الاول وفتح الثاني وسكون ياء التصغير فقط او مع كسر
ما قبل اللام وهذا بخلاف القسم الثاني فان في التغيرات المذكورة فك الادغام فاذا نظر الناظر
في القسمين على ان التغيرات المذكورة تغيرات التصغير فاذا قطع النظر عنها علم صيغة المكبر
المصغرة الاول دون الثاني لعدم الاقتصار فيه على التغيرات التي هي خصائص التصغير هذا
ما يمكن ان يقال في هذا الموضع وما ذكره المصنف لا يخفى على ذي الفطنة وهو ان يقال الامام لحال
التصغير بالوزن في نحو احيمر وتغلب لكونه على الوزن المختص بالفعل بعد التصغير ايضا لانهما
على وزن ابيطر وتبيطر انتهى قولا واما العلمية فالنسب ان يقتضي ان يخل التصغير بها لكن العرب
خالفوا ذلك فلم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبارها فمنعوا نحو طليحة كما منعوا طلحة فان الناس يسمى

ما طح

ما طال فقال ان الكلم ينتقل بالتصغير من الاسمية الى الوصفية والوصفية تضاد العلمية فكان مقتضاها ان يخل بالعلمية
كما في النسبة فانها لا تنقل الاسم بها من الاسمية الى الوصفية نحو قولك هاشمي رجل دمشقي دون قولك
بلاد دمشق ولهذا الحكم النحاة بجمع الضرب المنسوب لا يخل بالعلمية واما قلنا ان التصغير ينقل الاسم الى الوصفية
لوجهين الاول ان الامر لو لم يكن كذلك لما جاز عليمون وفليسون لان مكبرهما اعني علما وفلسا لا يجمع بالواو والنون
لعدم بعض شرائط هذا الجمع وهو العلمية او الوصفية والمصغر ح والعلمية منتفية ايضا فلو لم تثبت الوصفية ايضا لما جمع
لكن اللازم باطل اجماعا والثاني ان الامر لو لم يكن كذلك لما منعوا من الصرف نحو اديبر مصغر ادبر علم
دار لانهم انما منعوه لوزن الفعل والصفة لكن التالي باطل اجماعا واما وجه عدم الفرق بين المصغر
والمكبر في اعتبار العلمية فلا تعرف من تقديم مقدمة وهي ان اللفظ الدال على نوع من الوصفية اما ان
لا يكون له دلالة على نفس الموصوف كضارب ومضروب ونحوهما واما ان يكون له تلك الدلالة كبطة ونحوها
والاول يسمى الوصف المحض والثاني يسمى اللقب والنبز والعلمية تضاد الاول لا الثاني لكون اللقب والنبز
من اقسام العلم اذا عرفت هذا فنقول ان عنيتم بالوصفية الحاصلة بالتصغير الوصفية المحضة فهو ممنوع
وما ذكرتم لا يدل عليه وان عنيتم بها الوصفية غير المحضة فمسلم لكن العلمية لا تنافيها او تنافي العلمية
والدالة على الموصوف يعني ان طليحة مثلا صغر بعد التصغير جعل علما فتكون نبزا لدلالته على نوع من الوصفية
التي هي الحقارة وهذا التكلف في هذا المقام مما لا يحتاج اليه لان العرب منعوا طليحة ونحوها عن الصرف
للعلمية والتأنيث فلا يتعاطى كلما حدا عن القاعدة المذكورة وهي انهم لا يمنعون الكلمة من الصرف الا
بسبب وجود العلتين المؤثرتين **قال** والكلمات المتهجى بها **الاول** اراد ان تبين حكم
الكلمات المتهجى بها في اوائل السورة القرآنية وعدمه وقد ذكر صاحب الكشاف فيها ابحاثا شريفة ونحن
نلتقط منها ما يتعلق بهذا الموضع فنقول اعلم ان قولك الف وصاد ونحوهما اسماء مسمياتها
حروف المباني التي منها يتركب الكلم فالف مثلا اسم مسماه اوسط حروف قال وصاد اسم مسماه اول
حروف والدليل على انها اسماء ان دلالة الف مثلا على اوسط حروف قال كدلالة فرس على الحيوان
المخصوص لا فرق فيما يرجع الى التسمية بين الدلالتين الا ترى ان الحروف ما دل على معنى في غيره وهذا
كما ترى دال على معنى في نفسه ايضا انها متصرف فيها بالامالة والتعريف والتنكير والجمع والتصغير والوصف
والاسناد اليه والاضافة وهذه معدودة من خواص الاسماء فان قلت قد جاء في الحديث من قرأ حرفا من
كتاب الله فله حسنة لا اقول الم حرف ولكن الف حرف ولام حرف وميم حرف قلت لما دل
الدليل على كونها اسماء حملنا ذلك ووجهه ان بين الاسم والمسمى علاقة والمسمى حرف فاطلق
الحرف على الاسم مجازا فعلم انها اسماء وحكمها ما لم تلها العوامل ان تكون ساكنة الاعجاز موقوفة كاسماء
الاعداد فيقال ح الف لام ميم كما يقال واحد اثنان ثلثة فاذا وليتها العوامل ادركها الاعراب
كقولك هذا الف وكتبت الفا ونظرت الى الف وهكذا كل اسم قصدت تأدية ذاته فحسب قبل
ان تحدث فيه بدخول العوامل شيئا من تأثيراتها فحقك ان تلفظ به موقوفا الا ترى انك اذا اردت ان تلقي على الكاتب

اجنا سا علم لعدم حسابها كيف تصنع وكيف تليتها حالة من الاعراب فيقول دار غلام جاريته ثوب بساط
ولو اعرب لم يجز وللناس في فواتح هذه الاسماء فواتح السور اقوال الاول انها لله لا لة على الكلمات
مخصوصة فقوله الم معناه انا الله اعلم فالالف اشارة الى اسمه الذي هو صدر كلمة انا وكذا اللام اشارة
الى مسماه الذي هو اوسط كلمة الله والميم الى آخر كلمة اعلم وكذا غيره الثاني انها الفاظ اوردها
الله في اوايل السور وموردة على نمط التعديد لتكون كالايقاظ لمن تحدى بالقرآن وايصال ان هذا
المتلو عليهم منظوم من عين ما ينظمون منه كلامهم ليعلم ان لم يظهر عجز الخصم وهو من الفصحاء الا
لكونه كلام رب العالمين الثالث انها الفاظ اوردها الله تعالى فيها لتكون منبهة من دلالة على الاعجاز
لان النطق باسامي الحروف كان مخصوصا بمن خط وقرا وخالط اهل الكتاب وكان تكلم الامي بها مع
انتفايها عنه بانه لم يكن ممن التبس بشيء من اعلام الدلائل الساطعة بكون التكلم بها من جهة الوحي
الرابع انها اسماء السور وعليه الاكثرون وهو اختيار الخليل وسيبويه وهي نوعان اسماء
لها على حرف اصلها ما لا يتاتى فيه الاعراب نحو كهيعص والمر وهذا القسم يحكي ليس الا اي ليس
حكمه الا الحكاية لعدم ما ياتي للاعراب فيه والثاني اسم واحد مركبا من اكثر من كلمتين ومنه نحو حم
في كلام العرب وكان اعرابه خروجا عما عليه كلامهم ومن عنصرها الثاني ما يتاتى فيه الاعراب وهذا
على قسمين الاول ان يكون اسما واحدا كصاد وقاف ونون والثاني ان يكون اسما اعجميا علم
على زنة مفرد نحو طس ويس فانهما موازنة لقابيل وهابيل وكذلك طسم فانها تأتي فيه ان
يفتح نونها ويكون كدار ابجرد وهذا معنى قول المؤلف بجملها واحد او هذا القسم يجوز فيه امران الحكاية
والاعراب مع منع الصرف للاجتماع سببي منع الصرف وهما العلمية والتانيث السورة وعلى الاعراب ورد
البيت المذكور في المتن وقوله المنبه بها التي تعرف بها الحروف باسمايها قوله كدار ابجرد فمثل نحو مجلة
متصلة بالصحراء في اعلى بلد نيسابور وقيل هو اسم بلد من بلاد فارس وهو معرب دارابكرد
اي عمل دارا قوله يذكرني البيت فتمامه واشعث قوام بآيات ربه قليل الاذى فيما ترى العين مسلم
يذكرني البيت وبعده هتكت بصدر الرمح جيب قميصه فخر صريعا لليدين وللفم
عنى بالاشعث العوام بآيات ربه محمد بن طلحة الصحابي رضي الله عنه وهذا الشاعر هو شريح
بن اوفى بالرمح وكان شعارهم يوميذ حاميم فقال محمد بن طلحة حاميم مذكرا له انه من اصحابه وقد
وقع ما وقع ومعنى قوله فهلا تلا حاميم انه لولا حاميم قبل طعنه بالرمح لما طعنه وقوله حاميم
معناه ان النبي عليه السلام قال لاصحابه قولوا حم لا ينصرون ويكون ذلك علامة لكم حتى يعرف
بعضكم بعضا فقيل حم اسم من اسماء الله تعالى والمعنى اللهم لا ينصرون واعترض عليه الزمخشري
بان حم ليس بمذكور في اسماء الله المعدودة ولان اسماءه ما منها شيء الا وهو صفة مفصحة عن ثناء وتمجيد
وحم ليس الا حرفين من حروف المعجم فلا معنى يحتمل مصحح بان يكون به بتلك المثابة ولانه لو كان اسما
كسائر الاسماء لوجب ان يكون فيه اثر اعراب لانه عار عن علل البناء ثم قال الذي يؤدي الى النطق السور التي

الى

التي في اوايلها حم سور لها شان فنبه علم علي ان ذكرها اشرف من تلاوتها وتخامة شانها عند الله مما يتظهر
به على لسان آل حم والله تعالى في نصر المسلمين وقتل شوكة الكفار وقوله لا ينصرون كلام مستانف
كانه قيل قال حم قال له ماذا يكون اذا قيلت هذه الكلمة فقال لا ينصرون **قال**
ثم المعرب كلمة تعميم **اقول** لما فرغ من ذكر المعرب المنحرف عن المعرب اراد ان يذكر المعرب المستقل
وغير المستقل فقول كل واحد من نوعي المعرب يعني الاسم المتمكن والفعل المضارع اما ان يستحق
الاعراب على سبيل الاستناد وهو ان لا يكون اعرابه بواسطة اعراب كلمة اخرى قبله واما
ان يستحق على سبيل التبع لغيره وهو ان يكون اعرابه بالواسطة فالاول وهو المستقل اما مرفوع او
منصوب او مجرور او مجزوم وقد ذكرها المؤلف مرتبة وقدم من انواع المرفوع الفاعل لكونه الاصل
وعرفه بانه الذي يكون ما اسند اليه سواء كان فعلا او معنا شبه به مسندا عليه ابدا فقوله اليه اي الى
ما ولا شتراط التقدم في المسند للاحتراز عن نحو زيد قام فان الفعل مسند الى زيد لكنه ليس
مقدما عليه ولذلك لم يكن فاعلا وزعم قطرب انه فاعل الذي يبطل مذهبه انه لو كان فاعلا لما
اختلف الفعل لما اختلف الفعل باختلافه كالا يختلف قام في قولك قام الزيدان وقام الزيدون واللازم
باطل لانه لا يقال زيد قام والزيدان قاما والزيدون قاموا فان قلت لا نسلم ان قام مسند الى
زيد بل هو مسند الى ضمير قلت هو مسند الى الضمير مرة والى زيد بواسطة عود الضمير اليه مرة اخرى
ويشهد له حكمهم بحصول تقوي الحكم في قول النحاة زيد ضرب جملة صغرى وزيد ضرب جملة كبرى
وقولنا ابدا احتراز عن مثل قائم زيد لان زيدا اسند اليه قائم وقدم عليه لكن ليس تقديمه عليه
ابدا لانه يجوز وضع الخبر المتاخر عن المبتدا وهو ما نقله عنه وقوله من فعل او شبهه تقسيم للمسند المراد
بشبه الفعل اسم الفاعل وغيره من الاسماء المتصلة بالافعال فان قلت كان من حق ان يقول او
معناه ليتناول الظرف فاعل الظرف لانه يعبر عنه بمعنى الفعل لا شبهه قلت الفعل اعم
من الفعل الصريح وغير الصريح وما ذكر بهم من الظرف انما هو فعل الصريح لا صريح الضمني فلا
يلزم ما ذكرتم وهذا يتناول كل ما هو فاعل معنى وان لم يكن مرفوعا لفظا نحو زيد في قولك اعجبني قوله
قيام زيد في قولك خروج بكر ضرب علم النحاة المصدر في امثال هذا التركيب مضاف الى الفاعل
قال ولا يكون الا واحدا **اقول** الفاعل لا يكون الا واحدا لان المسند الحقيقي لا يسبب
الى آخر لامتناع صدور ما صدر عن ذلك الشيء عن غيره فان قلت الزيدان في قولك قام الزيدان
فاعل متعدد قلت لا نسلم ذلك لان المسند اليه المجموع لا كل واحد منهما فلا يلزم اسناد غير ما اسند
الى احدهما الى الآخر فان قلت الفاعل في قول الشاعر عز نواهق رجلاها يداها متعدد قلت
اجاب عنه بعض الفضلاء بما توجيهه يستدعي تقديم مقدمة وهي ان الفاعل اما ان يتميز عن المفعول
بالذات اولا يتميز عنه الا بالوضع فهما قسمان الاول مثل ضرب زيد عمرا فان زيدا فاعل وعمرا
مفعول بالذات وفي ذلك يستقيم ضرب عمرو زيدا والثاني مثل ضارب زيد عمرا فان زيدا فاعل وضعا وعمرا مفعول
وضعا

ولذلك صح ثم ضارب عمرو زيدا اى لا يرتب من التركيب فى المعنى الا انى امر واحد وهو ان زيدا فاعل صريحا
مفعول ضمنا وعمرا مفعول صريحا فاعل ضمنا فى الاول وفى الثانى بالعكس وهذا معنى قوله لكون الفعل مسندا فى
الطرفين اى الفاعل والمفعول بحيث ينعكس عكسا سواء واذا عرفت ذلك فنقول لما كان الفاعل البعض
من القسم الثانى قسيم الشكل الفاعلية من كل واحد من الدين والرجلين فارتبتهما فاعلين لان الفاعلية
معنى فى كل واحد منهما بدلا عن ترجيح فلهذا جعلهما فاعلين ويمكن ان يجاب بعض اصل السوال بجواب
آخر وهو انه على لغة من يقول قاما الزيدان وقامت الزيدات وعرض الزيدان على مرة فيجاب آخر
وهو ان يداهما فاعل فعل آخر استغنى عنه بالفعل المذكور والتقدير يرى بواهمه رجلاها فوافقتهما بيا ضاء كل
ان قال انضالم لا يجوز ان يكون يداها خبر مبتدأ محذوف يدل عليه ما قبله وهو بواهمه رجلاها لانه
لما قال بواهى يحصله منا كان للسائل ان يقول الرجلان مواهيتان لاى شئ فقال يداها الا المواهيتا
لها يداها لان المواهيتة من الجانبين والاول اجود لعدم الحذف الاشكال وللعدول الى الغير ذلك
ثم للمسائلة فعلم ان الفاعل ليس الا واحد وهذا كله فى المفعول لانه يمكن التعدد فيه لعدم امتناع
صدور ما صدر عن شخص مكان فى زمان ولعدم تخصص قوله فمن روى منا ان السيرا نما
يتوهم منه تعدد الفاعل فى هذه الرواية واما فى الرواية الاخرى وهى يداه فلا والمواهقة
المسابقة قال قواهق الكعاب اى تسابقت والضمير يداها ورجلاها للاتان وكذلك لها وقوله راسه
اى راس العير والتنشيط فى صفحه على قدر السنام قال اقتبت البعير اتيابا اى شددت عليه
القتب والزمل الرديف يريد ان راس العير عجزها كالقتب على ظهر البعير على رواية يديه
للمفعول معنى ايضا **قال** ولا يكون الا بعد الفعل **اقول** الفاعل لا يكون الا بعد الفعل يعنى تقديمه
على الفاعل شرط معنى لتقدم زمان من لا زمنه المثلث يستعقب تصوره تصوره سابق وتصوره سابق
يستعقب تصور المسند اليه فيجب ان يكون الفاعل بعد الفعل والا لزم مخالفة الوضع الطبع وهذا ظاهر
ثم فرع عليه فقال فان تقدم الفعل ونحن نقول فى شرحه اذا تقدم الفعل اسم فاما ان يصلح للفاعلية
بعد التاخير اولا يصلح وعلى التقدير الاول اما ان يكون ذلك الاسم معرفة او جارا ومجرورا فى افاده
وجميع النكرات المخصصة او يكون نكرة محضة اى غير مخصصة القسم الاول نحو زيد او افضل منى
خرج وهذا القسم حكمه ان الاسم المتقدم لا يكون الا مبتدأ لفظا وتقديرا اى لا يجوز تقديره بتاخيره ولا
لزم تقدم الفاعل على الفعل وهو ممتنع لما قدمناه والثانى نحو رجل خرج وهذا القسم حكمه
ان الاسم المتقدم لا يكون مبتدأ لفظا اى يجب فيه تقدير التاخير حتى يحصل فيه التخصيص ويصح
المعنى ما جاءنى الا رجل اى لا امراة ولا رجلان فان قلت يلزم تقديم الفاعل على الفعل وهو
ممتنع قلت اجاب السكاكى عنه بان التقديم على تقدير ان يكون رجل بدلا عن فاعل كما
فى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على وجه لا يلزم تقديم الفاعل على الفعل وهو وما (الفعل صح)
انخرج [illegible] ولا يصلح فيه الى تقدير التاخير كلام بطلان اذ لا سبب للتخصيص سوى تقدير التاخير وان لم

نحو انا عرفت انا عرفت وهو عرف وهذا القسم حكمه ان يسوغ فيه ما مر ان اى تقدير التاخير واجراء الكلام على
الظاهر وبعض اصحها بحسب المقام لمن يقدر التاخير قوله هم ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم
نحن نعلمهم ومن اجراء الكلام على الظاهر قوله وهم يخلقون والمثل المذكورة فى المتن وهو قولهم التعلى
بنفسك انا حرشت مما تقدر فيه التاخير لان المعنى انما يقع على ارادة التخصيص وتمام تحقيق هذا البحث
يليق بفن المعانى فليرجع الطالب الى ما انشاء فيه **قال** ولا اصل ان يلى الفعل **اقول**
الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل لانه كالجزء من الفعل فكان حقه ان لا يفصل بينهما ويستدل على كونه
كالجزء من الفعل بوجوه الاول اسكان اللام فى ضربت وهو جهة يستدعى تسلسل متحركه وهى
ان يجتمع اربع حركات متواليات فى كلمة واحدة وفيما هو فى حكم الكلمة الواحدة مرفوض
والتكلف ان اصل جندل وعلبط جنادل وعلابط واذا عرفت هذا فنقول وجدنا العرب
تسكن اللام فى ضربت مثلا ولا تسكن فى ضربك ولو كان حالها على سواء لا سكنوها فى الكل
وعدمه وليس كذلك فنقض امر فيهما فى الحكم الاجل وهو كون الاول فى حكم كلمة واحدة دون
الثانى لان هذا التسكين سببه توالى اربع حركات به ولم يحصل عدم اسكان الى الغير
وذلك يدل على كون الفاعل كالجزء من الفعل وهو المطلوب والثانى انه لو لم يكن كالجزء من الفعل
لما جعل اعراب الفعل بعده والتالى باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلان محل اعراب الكلمة آخرها لدلالة على احوال المعرب
المتاخرة عن الذات واما بطلان اللازم فلان نحو يفعلان وتفعلون ونحوه اعرابه بعد الفاعل اجماعا والثالث انه لو لم يكن
كالجزء من الفعل لما رد العين فى قولا واللام فى رميا لما حذف لاجله واللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلانه يستدعى
تقدم مقتضيين اولا هما لان العين قد حذف فى قلت واللام فى رمت لما ضمت لالتقاء الساكنين وهو معلوم فى التصريف
والثانى ان الحركة العارضة للساكن لا يعتد بها فلا يرد المحذوف قل الحق وارمت المراة وهذا معلوم فى التصريف واذا
عرفت هذا فنقول لو لم يكن الحركة فى قولا ورميا منزلة الحركة الاصلية التى للضمير لجزء الكلمة لما كان للرد
اذ لو كانت الكلمة فى حكم الاجنبى لم يكن الحركة منزلة الاصلية وصار حالهما حال قل الحق ورمت المراة واما
بطلان اللازم فظاهر لما قلنا من رد لام لاجل الاسد لاجل وقول رمتا لامكان الاستدلال على
مطلوبنا بلفظ الرابع انه لو لم يكن كالجزء من الفعل لما جاز نسبة جمع لنسبة الفعل وجمعه واللازم باطل
فالملزوم مثله اما الملازمة فلامتناع اجراء حكم الاجنبى على الاجنبى واما بطلان اللازم فلان نسبة
الفاعل لنسبة الفعل وجمعه جمع فالاول نحو قولهم الزيدان لان الاصل التى لكون فاعل طب واحد
والثانى نحو ضربونى لان الاصل ... يكون المطلب واحدا ايضا فنسبة الفاعل وجمعه لنسبة
الفعل وجمعه والخامس انه لو لم يكن كالجزء من الفعل لما انث الفعل لتانيثه واللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة
فظاهرة واما بطلان اللازم فلانه يقال ضربت هند اجماعا وفيه نظر لانه بنانى ما ذكرنا الوجه الثالث من ان
رمت المراة فى حكم الانفصال والسادس انه لو لم يكن كالجزء من الفعل لما جعل منزلة كلمة واحدة حتى جعلنا
واللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فظاهرة واما بطلان اللازم فلان ذا لو لم يكن المنزلة جزء من ذا الكلمة لما جاز فى جمعه وصفه حبذا بجمع

والعطف عليه لما تم بحر يثنى فيهما على ان شرع الامتزاج صيرهما منزلة كلمة واحدة وفيه نظر والسابع انه لو لم يكن
كالجزء من الفاعل لما الغى معنى بان طنت اللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلان الالغاء انما يتصور
فى العامل والعامل انما هو الفعل لا الفاعل واما بطلان اللازم فلان النحاة حكموا بالغاء الفعل والفاعل
معا قالوا ظننت نحو زيد منطلق ظننت ملغى وفيه نظر لان نفى التالى ممنوع والثامن انه لو لم يكن كالجزء
من الفعل لما زيد معه واللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلان زيادة لفظ لا توجب الحكم بزيادة
لفظ آخر واما بطلان اللازم فلو قوع زيادتهما معا فى قول الفرزدق، فكيف ولو مررت بدار قوم،
وجيران لنا كانوا كرام، فان كانوا فى كلام عليه بالزيادة عند سيبويه وكثير من النحاة وفى هذا الوجه نظر
لان كل واحد من اللازم ونفى التالى ممنوع اما الملازمة فلان ما ذكره لا يستدل عليها لا يدل عليها
واما نفى التالى ممتنع [illegible] فلانا لا نم ان زيادة كانوا لان الفراء وجماعة من النحاة ذهبوا الى ان كان
غير زايدة وقالوا كان اسما را دا ذا لم يكن لها خبر ولها ههنا خبر بان التقدير ثم وجيران كانوا
لنا وايضا فيلى ان الواو ليس بفاعل بل هو حرف زائد للحكم عليه بالفاعلية كما فى اكلونى البراغيث
ذكر صاحب الغاز الاعراب فعلى هذا من الاحتمال لا يمكن القطع بزيادة الفعل والفاعل معا ولا يتم نفى التالى
والتاسع انه نسب الى الفعل والفاعل معا كما فى البيت وذلك يدل على ان الفاعل كالجزء من الفعل قال
الجوهرى قال للشيخ كنتى لانه يقول كنت اكنت فى شبابى كذا وعجز الرجل اى نهض معتمدا على الارض
قال فاذا انتفى علم غيره **اقول** اذا بنى وجود الاصل المتقدم وهو ان الفاعل الاصل ان يلى الفعل
ووجه الجواز فى المسئلة الاولى ولامتناع فى الثانية اشار اليه ابو الفتح عثمان بن جنى بالشعر الحى استغنى بالحال
على الفروع ما راى ... على عود الضمير للمصدر اخرى كان ذلك جائزا فى **قال** ويجب تقديمه **اقول** لما ذكر ان اصل
الفاعل التقدم على المفعول وكان هذا الاصل جائز الترك فى بعض الصور واجب الرعاية فى بعض الاداء ميز
مواضع تقديم الفاعل على المفعول ومواضع عكسه فقال ويجب اى يجب تقديم الفاعل على المفعول فى موضعين الاول
ان ينتفى الاعراب فيهما لفظا وينتفى القرينة ايضا نحو ذلك ضرب موسى عيسى الدار ومنع الباب وضرب موسى عيسى كما
عيسى اخى لانه لو لم يجب تقديم الفاعل لزم احد محذورين وهما الالتباس وبطلان المستمر بالاصل
وكل واحد منهما باطل اما الملازمة فلان على تقدير عدم وجوب تقديم الفاعل اما ان لا يجب تقديم المفعول او يجب
وعلى الاول يلزم الامر الاول وعلى الثانى يلزم الامر الثانى فانه يلزم الاخلال المستمر بالاصل بحصول
صور وجوب تقديم المفعول قلت المراد ان الاخلال المستمر بالاصل لا يجوز ان لم يوجب ضرورة واسنادها
فى صور وجوب تقديم المفعول ممنوع وقوله لفظا يعلم منه ان الاعراب لو لم ينتف لفظا نحو ضرب ابنى عمرا
لم يجب التقديم وقوله والقرينة يعلم منه ان القرينة ان لم ينتف لم يجب التقديم ايضا سواء كانت القرينة لفظية كضرب
موسى العاقل عيسى الكريم او معنوية نحو اكلت الكمثرى صغرى واكل موسى الكمثرى الثانى ان يكون الفاعل
مضمرا متصلا وهو واضح ثم ذكر عكسه وهو وجوب تاخير الفاعل عن المفعول وهو قوله وتاخره وهو مطوف
على قوله اى يجب تاخره فى موضع الاول ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل منفصل نحو ضربك زيد فى ذلك الفاعل

ومتصل يعلم منه انه ان انفصل لم يجب التاخير نحو ... ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر **قال** واذا اتصل ضمير الفاعل **اقول** اى اذا اتصل ضمير الفاعل على الفعل
او ثنى ما وقع بعد الا او بمعناها فالاولى تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا واذا اتصل ضمير المفعول على الفاعل
بالنفى والاستثناء ايضا فالاولى تقديم المفعول على الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد وانما كان ذلك لانه يلزم من التاخير
كما في قولك ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا انحصر الصنيع على المتاخر قبل تمامه وربما يفيد كونه فى المعانى
فان قلت يجب ان لا يجوز لكن لانه يلزم الالتباس فى ما اذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا اما ضرب الا عمرا زيد جاز ان
يفهم الحصر فى الفاعل والمفعول معا اى ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد لجواز تعدد ... المنع قلت لا نم انه يلزم
الالتباس لان المتبادر الى الفهم من هذا الكلام هو حصر الفاعل لان الحصر انما يكون لظهور انه ... ذكر
بعض الفضلاء فى شرح المنهاج نظرا الى انه من المسئلة ما ذهب اليه المولف **قال** التالى المستلزم
على جواز تعدده سيما المنع فان جاز ذلك عنهم جواز تقديم المفعول فى الاول والفاعل فى الثانى كما ذكر
ابن الحاجب وان لم يجز ذلك كما ذكره المصنف لانه لو قدم فانه ان يحصل الحصر فى المفعول فقط لكن لما كان
محتملا ان يكون الحصر فى الطرفين كان ما ذكره اولى لئلا يشتبه الالتباس بنا على جواز التعدد وفيه نظر
لان احتمال ان يكون الحصر فى الطرفين على تقدير ان الكون التعدد ممتنع ومن يتكلم على ذلك التقدير
فلا يصح ما ذكره واذا اتصل ضمير الفاعل على المفعول بالا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو انما ضرب
زيد عمرا واذا اتصل ضمير المفعول على الفاعل وجب تقديم المفعول على الفاعل نحو انما ضرب عمرا زيد
والوقف فيهم من النفى والاستثناء حيث يجب فيه ما كان اولى فى النفى والاستثناء ان التاخر فيه ملتبس
كالا فى النفى لان المتقدم على انما هو المؤخر فى النفى والاستثناء مما يلى الا عند ... لا اشتكى المعنى فيه وفسد
فى انما على تقدير التاخير **قال** التالى نقل ابن الحاجب انما يكلم بالوجوب فيها والحاله على الطرد الكل
ونظره **قال** وضمير اما متصلا **اقول** الفاعل لا يكون مظهرا او يكون مضمرا والمضمر
اما متصل او منفصل والمتصل اما بارز او مستكن فهنا اقسام منها ان يكون الفاعل مضمرا منفصلا
وله مواضع الاول ان يفصل بينه وبين عامله بالا لفظا كقول عمرو بن معدى كرب تعلم سلمى جاراتها
ما قطر الفارس الا انا قال تطرت فلانا اى القيته على احد قطريه وهما جانباه الثانى ان يفصل بينهما
بالا تقديرا كقول الفرزدق، انا الذائد الحامى الذمار وانما، يدافع عن احسابهم انا او مثلى، فانه تقديره
لا يدافع الا انا والا لما صح اسناد يدافع الى ضمير المتكلم لكونه من صيغ الغائب **قال** الشيخ
عبد القاهر الواجب ان يكون اللفظ على وجه يحصل الاختصاص فيه للفاعل وذلك لا يكون الا بان يقال
انما يدافع عن احسابهم انا لانه لو قال وانما ادافع عن احسابهم انا صار المعنى الى ان المدافعة منهم يكون
من احسابهم لا عن احساب غيرهم وليس ذلك المقصود ان المدافع هو لا دون غيره وهم ليس كلمة
نظر ضعفه قول من قال لو لم يفصل الضمير لحصل المقصود وقال ايضا ليس الفصل للوزن كانه
قول الآخر كانا يوم قرى انما نقتل ايانا او ادافع وبدانه من باب الوزن ... الزواد والرفاع الحامى

والنفا وما تجي على الرجل ان يحه الثالث ان يكون الفاعل مضمرا كانت لم تفعل كذا فافعل كذا لان الا
للشرط فتستدعي فعلا والتقدير اذا لم تفعل فلما اضمر الفعل عدل الى الضمير المنفصل لامتناع الوصل
والرابع ان يجرى الفعل على غير من هو له نحو زيد عمرو ضاربه هو فانه ضمير لازم الالتباس كما في قولك زيد عمرو يضربه هو وكذلك
الزيدان العمران يضربانهما هما فان ما في المثال الاول ضمير منفصل فاعل الضرب لانه جرى على
عمرو وهو له لانه جرى على عمرو وهو لزيد لان الضارب زيد لا عمرو وهما في المثال الثاني ضمير منفصل
فاعل الضرب فلو لم ذلك فلو لم يفصل الضمير لزم الالتباس لانه لا يعلم الضارب وفي تلطيف
ومنه اي اتصال الضمير جعل علامة لاتصال الفعل بما هو له وانفصال المشكل لا يرجع الا الى ما اجرى
عليه فخصصوا خلاف الاصل وهو الانفصال للاد بما الذي هو ما اجرى عليه ثم ايضا خلاف
ما اصل والخامس ان يجرى الصفة على غير من هي له سواء كان الموضع موضع الالتباس اولا نحو
زيد عمرو ضاربه هو ومعنى زيد ايضا وهند هي دعمه في قوله مطلق وهو مذهب البصريين وقال الكوفيون
الابراز في الصفة الجارية على غير من هي له غير واجب فانهم قاسوا الافعال الصفات حيث كان اولا افعال كان
المتصل وامر الصفات على الاطلاق ان الصفات فرع للافعال في تحمل الضمير تحملها ما زلة حرج
الافعال وعند الجريان على غير من الازالة الموجب للوهن لم تحمل الصفات الضمائر عدلا بما يحطها عن
الدرجة قوله الا ان يكون مستثنى والصفات الجارية على غير من هي له والمقصود ان الفاعل
اذا اضمر على شريطة التفسير لا يكون فاعل الصفة وان جرت على غير من هي له منفصلا
ومثاله قول كثير مضى كل قرى دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها فانه لم يقل ممطول هي
لكونه مضمرا على شريطة التفسير اذ التقدير الا ممطول غريمها معنى غريمها فاضمر في الاول لكون الثاني
مفسرا له وقيل غريمها فاعل الممطول ومعنى حال وقيل ممطول ومعنى خبران لغريمها والتقدير غريمها
ممطول معنى اي غريمها معذب كما في قولك هذا حلو حامض اي مز ومن الناس من زعم ان تقضى
نائب عن عائد على واعمل الثاني والاول فوفاه وفيه نظر لان الغريم لا يقتضي بل التقدير قضى كل ذي
دين دينه فوفى غريمه قوله وان اراد احد من استدلال الكوفيين بهذا البيت لا يلزم ان غريمها
صفة جرت على غير من هي له ومع ذلك لم يقل بمحوه انت والجواب لم يحمل على الظروف لكن
الاتيان بالمضمر مع ما لا تلزم وبهم ظاهر معنى قول كثير ان كل مديون ادى دينه الى مستحقه
وعزة وهي معشوقته لم تؤد لمستحق دينها ممطول معنى فان المطل هو التسويف والمماطلة في القضاء
ومعنى البيت الثاني ان امرا سار اليكم من مكان بعيد وفي عاني في قطعها وزالتها لي طلبا
اللذة المحبوبة ان تسحي وعاء حتى مرت ل اسد الوضيئا منها ان يكون الفاعل مضمرا متصلا وهي
سمين ثم من المتكلمين اما ان يكون لازما او لا يكون اما اللازم ففي اربعة افعال الاول المضارع
المبتدأ مع للمتكلم مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب والثاني المضارع الموضوع للمتكلم نحو نضرب والثالث
صيغة الامر المخاطب المذكر نحو اضرب يا زيد والرابع المضارع الموضوع للمخاطب نحو تضرب انت ايها الرجل

ومنى اللازم بها ان فاعلها لا يكون الا ضميرا مستكنا فاذا قلت اضرب انا فانا التي تاكيد للفاعل بل لانه مستكن
وانا ما كتبه لم يدل على الاكثر على مجرد اضرب وهو ان في هما المتكلم يدل على حصر الفاعل في
ان يكون الضمير بارزا نحو زاعن العبث الا ان المستكن لا يتحرك فيه فعال الاربعة وجيء
في افعال التعجب كما افعله واسماء الافعال بمعنى الامر نحو فعلين لا ول
فعل الواحد الغائب سواء كان ماضيا او مضارعا وسواء كان مذكرا او مؤنثا نحو ضرب ويضرب
ومنه ضربت وتضرب والثاني الصفات الجارية على من هي له نحو زيد ضارب اي معنى عدم اللزوم
فيها ان فاعلها كما يكون مستكنا يكون بارزا نحو ما ضرب الا انا على نفسه فيها ان يكون الفاعل
مضمرا متصلا بارزا وبين ثم اعدا ما ذكر ان المواضع نحو ضربت وضربنا وضربت وضربت وتضربين وتضربان ونحو
ذلك ونحو اضربا واضربوا واضربي قال ويحذف الفعل في مثل تصحة الكلام وان لم يجد له ذكر
اذا كان متقررا في النفس بحصول الامر من الالتباس ولا يكون ذلك اضمارا لان قبل الذكر لان تمام التوضيح
فيه الذكر مثاله قولك اذا كان غدا فاتني بنصب غد والتقدير اذا كان ما نحن عليه من الحال كما كان الامر
وكان يمكن ان يكون تامة وذلك اذا كان غدا ايضا على الظرف اي اذا كان ما نحن عليه غدا اي اذا
ثبت وحصل وان يكون ناقصة لكن اذا كان غدا خبرا اي اذا كان ما نحن عليه واقعا في غد مثال كان يضمر
فاعلها كان مضمرا غير قابل ليحكى له ذكر لان القرينة الحالية تدل عليه وانما فيه نصب غد لانه اذا وقع لم يكن معاكسا
له من جنسه اي من اضمار الفاعل للشرط المذكور المسائل كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اضمار فاعل جرت اي
الشمس لدلالة القرينة عليه لانه يعلم ان الكلام سوق لذكر حالة الموت قوله مانعي اي ما منع والثراء
كرم المال قال علينا يرى في شر اما الحشرجة وضاق بها الصدر والحشرجة الغرغرة وتردد النفس عند الموت وضاق بها اي بالحشرجة وانما فصل السبب لانه مخالف لما يتقدم
ذكره اذا كان غدا من وجه وهو ان يكون ما نحن فيه يتقدم ولم يصح غد لان الشمس اي من
اضمار الفاعل قوله تعالى لمن استطاع منكم ممن قرأ بنصب منكم اي شطر الامر وانما فصل هذا النوع
واستوى هذا المقدر ظاهر لانه على قراءة الرفع لا يكون مما نحن فيه وقال الزمخشري الفعل مسند الى المصدر
اي لمن يستطع وفي المثل قيل طلقت اي اذا لم اخدع الرجال اي فلم خلقت اللحى لاجل
انفع مما نحن فيه اي فاسم الرجل الكنا وفيه سؤال الاذى في الحروب ولا تدل على انكار الاعداء والمراد بالخداع قال ويجوز حذف الفعل اذا كان مذكورا حال الفعل مع فاعله نحو وعلاه
الماسية وعسم نحو نسكن اذا كان الفاعل ضميرا مستترا في الموصوفة نحو بتعلي والمشمل طلعت
والفرق بينهما ان المؤنث في الاول حقيقي وفي الثاني غير حقيقي الثاني في الفعل لان الفاعل منه لا يوجد
ما يؤذن بالتأنيث فلا بد من ظهور العلامة كي لا يظن ان الفاعل منتظر وكذا اذا كان اعني الفاعل
مضمرا بارزا الشمس نحو الشمس فاسنا فاعلية في التاء لاصلب قوله والتاء ايضا تحت الحاجة الى عشر
ساقكما قال ومتى كان ظاهرا اقول اذا كان الفاعل مظهرا مؤنثا لا يلزم التاء الا في موضع وهي ان يكون المؤنث حقيقيا

من الآدميين يلي الفعل فانه يلزم التاء في تلك الصور اما عدم اللزوم فيما عداها فلا عتماد على ظهور لفظ المونث
واما اللزوم فيها فلان للتانيث نوع فيه بحث كان حسنا من الآدميين عقيب الفعل فوجب ان يشعر على امنه
في اللفظ لئلا يحصل تطابق اللفظ والمعنى فيما عداها ولكن طلع الشمس لكون المونث غير حقيقي وحضر القاضي اليوم
امراة لوقوع الفصل وسار الناس لعدم كونها من الآدميين ومثال المعنوي سار المراة قوله وان كان المجاز فحذف
التاء اي ترك العلامة في الصور الثلث جائز وان كان الحسن اثباتها لحوق التاء في طلعت الشمس وحضرت القاضي
اليوم امراة وسارت الناس ولذلك قال المبرد ترك العلامة للفصل وقال ابن الحاجب حسان التانيث
فيه سناد الى غير الحقيقي ليس بجيد ويستدل عليه بقوله تعالى وجمع الشمس والقمر فان القراء اتفقوا عليه وبه يسعول
على غير المجاز هنا ما ذكره وفيه نظر لانه يجوز ان يرجح الحذف لتقدم الشمس الى القمر وايضا لا يلزم من اتفاقهم
على الحذف ان لا يكون غيره احسن ذكر صاحب المفصل قوله [illegible] ولا ارض ابقل ابقالها الى جواب
سوال تحريره ان ما ذكرتم لا يصح لقال [illegible] وتحرير الجواب انه ساول [illegible] ان لا ارض بمعنى المكان
او المقام او الموضع فذكر الفاعل نظرا الى كون هذه الالفاظ التي هي معناها [illegible] المذكر
[illegible] كما في [illegible] لكون الكتاب بمعنى الصحيفة [illegible] الطائي داود [illegible]
[illegible] الى [illegible] والودق المطر [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] على [illegible] الى التاء وعلى هذا لا اشكال [illegible]
الا [illegible] الرواة اصلاح بعض الرواة والذي اشبع الرواة [illegible] بدون التاء [illegible]
في الكتب [illegible] قال والمونث الحقيقي اقول [illegible] المونث الحقيقي [illegible]
[illegible] المونث الحقيقي [illegible] الحيوان كالمراة والناقة [illegible] ان [illegible]
المونث في الحكم [illegible] والمذكر [illegible] الحقيقي [illegible]
على كالشمس والنار والدار اذ لا [illegible] الحيوان [illegible]
من [illegible] الجبان [illegible] احكام المونث [illegible]
الوسط [illegible] على [illegible] من غير الحس [illegible]
[illegible] كان [illegible] ان يكون جمعا غير جمع بالواو والنون سواء
كان واحده مذكرا او مونثا كما في فعل الرجال وفعلت الرجال وكذلك المونثات
[illegible] الجمع بالواو والنون لانهم لم [illegible] فلم [illegible] المسلمون [illegible]
[illegible] من ان [illegible] ان يكون في آخره [illegible] في الوقف
[illegible] الالف [illegible] ومنها ان يكون [illegible]
الف زائدة [illegible] اما رابعة والوزن فعلى بضم الفاء [illegible]
او بضم الفاء وسكون العين كبشرى وحبلى او فعلى بفتح الفاء والعين [illegible] كان اسما [illegible]
[illegible] او فعلى [illegible] وسكون العين كسلمى [illegible]

لاي ف

للان بني جعفر كعلقى ومعزى واما نون ذلك [illegible] فانه يكون ملحقا بسرحل والثاني نحو تيعزى فان الالف
للتانيث والدال على ان الف علقى ومعزى وتيعزى ليست للتانيث امران الاول لحوق التاء كعلقاة
ومعزاة وتيعزاة اذ المونث لا يجمع باسم آخر والثاني صرف الاسم فيها استعمالا نحو علقى ومعزى وتيعزى
ذكر الجوهري في الصحاح [illegible] في المنصوب واما الممدودة فشرطها ان لا يكون الوزن فعلا [illegible] بضم الفاء
وسكون العين ولا افعلا بكسر الفاء وسكون العين لان [illegible] في هذين الوزنين كان علباء وحرباء للالحاق
واما الثاني [illegible] لا يكون في لفظ شيء [illegible] ان يسمع في تصغيره التاء او في صفته
او في فعله فالاول [illegible] لانه يقال في تصغيره [illegible] والثاني [illegible] لانه يقال في وصفه
ارض [illegible] والثالث [illegible] الاسناد اليه فعلا [illegible] ان ما سمعنا [illegible]
[illegible] لعود الضمير [illegible] بالمونث [illegible] والارض [illegible]
[illegible] الخيل معقود [illegible] الخير [illegible] اشتغلنا [illegible] قال [illegible] الفاعل [illegible]
اقول [illegible] الفاعل والفعل الذي [illegible] القرينة [illegible]
[illegible] القرينة [illegible] السوال [illegible] على السوال
[illegible] من [illegible] ابن عامر والسند
[illegible] والقرينة [illegible] السوال [illegible] اول الكلام لانه لما قال [illegible] ان
[illegible] والثالث [illegible] لان رجال
يكون فاعلا [illegible] الرجال لا يكون [illegible]
[illegible] المسجد [illegible] الرجال ويجوز
[illegible] المسجد [illegible] قال [illegible] اقول [illegible]
اضمار الرافع [illegible] لان [illegible] على
الفعل واذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء لان اذا [illegible] وكذا لو ذات سوار
لطمتني [illegible] اضمار الفعل [illegible] ولو انهم صبروا
اي لو ثبت انهم صبروا لان [illegible] على [illegible]
[illegible] سوار [illegible] في بلاد [illegible]
الرجال [illegible] بعض [illegible]
[illegible] على ما فعل [illegible] قال [illegible]
لو ذات سوار لطمتني [illegible] ذات سوار [illegible] قال صاحب
[illegible] الجواب [illegible] اي [illegible]
[illegible] لوكنت من مازن لم يستبح ابلي
بنو اللقيطة [illegible] الحفيظة [illegible] لوكن من دخل مازن [illegible]

عندي لانه فهم عند الا ما ه وجواب ان محذوف والتقدير ان ذو لية لان لم يلتو **قال** والفاعل اذا كان
علما نعم وبئس **اقول** فاعل نعم وبئس وهما للمدح العام والذم انشاء معنى التعميم انهما لا يدلان
على المدح والذم بخصلة معينة وكونهما للانشاء انهما موضوعان في الاصل للاخبار اذا اصلهما بئس ونعم فنقلا
الى انشاء المدح والذم يجب ان يكون على اصح الاول ان يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوب موضعه
باسم من نوع مجانس لذلك المضمر في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويسمى ذلك الاسم مخصوصا بالمدح
او الذم نحو نعم رجلا زيد ونعم رجلين اخواك ونعم رجالا اخوتك والثاني ان يكون مظهرا
معرفا بلام الجنس موضحا بالمخصوص بالمدح والذم كنعم الصاحب عمرو ونعم الرجلان اخواك ونعم الرجال اخوتك
ونعمت الصاحبة او نعم الصاحبة دعد انما قلنا نعمت ونعم لان تذكير الصاحبة التي بحسب ما نشأ التانيث حسن
لانه ليس بازائه ذكر في الحيوان لان الحيوان عند اهل العربية الحيوان اهل النحاة زعم ان اللام في نعم الرجل
زيد للعهد ورد بانه لو كانت اللام للعهد لجاز وقوع سائر المعارف هنا كنعم زيد ونعم انت ونعم هذا
وذلك مما لا يجوز اصلا الثالث ان يكون مظهرا مضافا الى معرف بلام الجنس كنعم صاحب القوم عمرو ونعمت
نعم صاحبة القوم دعد وحكي عن بعض العرب نعما ونعم فاعل الشيء والجمع وحكي ذلك عن بعضهم كثيرا وجوز الجمع بين الظاهر
والمميز كقوله في الجرير تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا والتقدير فنعم الزاد
زادا زاد ابيك مثل ان يقال نعم الرجل رجلا زيد وقد منعها سيبويه اي جمع التمييز على الفروع ويمكن
ان يقال زادا منقول بتزود وهو مثل حال وما ذكره المؤلف مما عليه الاكثر لانهم ذهبوا الى ان المراد فلا نعم وزاد
مثل له وزاد ابيك المخصوص بالمدح **قال** المبرد هو كقولك عندي من الدراهم عشرون درهما اي هو كيحكي
فيه حصول التاكيد بينهما وعلم قوله ذرعها سبعون ذراعا ويجوز حذف المخصوص بالمدح او الذم اذا كان معلوما
ان المعلوم كالملفوظ كقوله نعم العبد اي نعم العبد ايوب علم الدليل لان النصب يقصر يسبب نسق الكلام
يدل على ان الممدوح هو **قال** وارتفاعه بالابتداء على راي **اقول** للنحويين في اعراب المخصوص بالمدح والذم
مذهبان الاول انه مبتدا خبره ما قبله والاصل زيد نعم الرجل فقدم الخبر اهتماما بشأنه والثاني
انه خبر مبتدا محذوف والتقدير نعم الرجل هو زيد فالكلام على هذا جملتان على الاول جملة واحدة والاول
الوجه الثاني لا لان نعم الرجل عن الضمير ولتسميتها الجملة الواقعة خبرا ضمرا راجعا الى المبتدا لانه اعتذر به عن
خبرا للمبتدا منها علم وغيره معلوم **قال** وحبذا **اقول** حبذا جار مجرى نعم لكون كل واحد منهما للمدح العام انشاء
وجب سيبويه فاعل حب كان فاعل نعم يكون مبهما ولذلك يفسر ذا بما يفسره فاعل نعم نحو حبذا رجلا زيد
لكن بان حبذا ونعم فرق وهو انه يلتبس في ترك التفسير في حبذا مثل ان يقال حبذا زيد ولا يلتبس في ترك
في نعم فلا يقال نعم زيد والوجه فيه ان ذا اخفظه ولا مزية على المضمر فيتفضل عليه بهذا الحكم وايضا الاعلم
ترك التفسير في حبذا الالتباس لان ذا فاعل زيد مخصوص كالفاعل في نعم زيد لانه لا يعلم ان زيدا فاعل او
مخصوص يجوز الترك مع حبذا ولا يجوز مع نعم ويكره جاري مجرى نعم لكونهما للذم العام فاستعمالهما في الحسن لا يكره الا في

زيد وسابق صاحب الطول بين **قال** واذا تنازع الفعلان **اقول** اراد ان يذكر باب تنازع العاملين على معمول واحد
عند الفاعل بعد ان بينهما اما ان يكون كلاهما فاعلا ويكون بحثه المفعول والفاعل او في حكم المفعول فذكر عند الفاعل
اول واذا عرفت هذا فنقول اذا تنازع العاملان على اسم واحد بحيث انه فاعلا او بحيث المفعول او ما بحيث انه فاعل
ويرد بحيث المفعول به فالمثلى ظاهرة فالذي فيها غ ذكر برانه ان العاملين منهما فقط احدهما الخلاف بين النحاة في الاولوية
اذ البصريون على اختيار اعمال الثاني والكوفيون على اختيار اعمال الاول وكان الاولى ان تقول واذا تنازع العاملان
لان التنازع قد يكون بين فعلين وبين اسمين نحو انا مكرم ومفضل زيدا وبين اسم وفعل نحو صائم انا واكله لكنه اقتصر
على الفعلين لان الاصل العمل للفعل والمراد بتنازع الفعلين يكون تاليهما على سبيل العطف ليساوي المتنازع
سلف او نحو عطف وانما قال الى اسم واحد لانهما اذا توجها الى اسمين كضربت زيدا وشتمت عمرا لم يتصور التنازع
وانما قال بعدهما لان الاسم ان كان قبلهما او بينهما تعين للاول للاعمال اتفاقا ولقائل ان يقول كانه
الواجب لم يرد في قبله آخر وما ان لا يكون الفعل الثاني توكيدا للاول اذ لو كان الثاني تاكيدا للاول
كان في حكم واحد فقط كقول الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس لان اتاك الثاني توكيد
للاعتداد به لو كان له اعتداد لقيل اتاك اتوك اللاحقون او اتوك اتاك اللاحقون وقال
صاحب التسهيل لا يقع تنازع آخر يخرج نحو ولكن انما انطلق مسرعا واضح لانه لا يجوز ان يقال فيه منا ذ عج
الكن نوقش اسال التنازع في المسند اليه العاملين الى آخر والمسند آخر الى ضمير مثله ع منه نناطه
بالمبتدا لانه لو لم يرتفع ضمير المسند اليه بضمير ولا سبيل الى تجويز ذلك فان سمع مثله حمل على ان المتنازع مبتدا
محذوف عنه بما عليه المسند عليه وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع فيهما وما بعدهما خبر لما اول مبني قوله
وعزة ممطول معنى غريمها وهذا ما ذكره وفيه نظر لان احد العاملين مسند الى ما فيه ضمير المبتدا والآخر
الى ما فيه الحسنى عليها المسند اليه للاول وغريمها لا ارتباط في هذا ثم عج فانهم يسرعون قول
القائل لا اذا الموت بين الموتين يبعث الموتى والعتل نبه على ان المظهر يجوز
ما يشرع المضمر الحسم فلم لا يجوز ما نحن فيه فان قلت ما ذكرتم خلاف الاصل قلت ما ذكرتم
ايضا خلاف الاصل لان الاصل ان لا يتقدم الخبر على المبتدا وخصوصا اذا تعدد الخبر بقي لو
قال مذهب البصريين اولى ام الكوفيين قلت للفريقين احتجاج كثير رايتنا الاول اذ لا اشتغال
بها وبرجح بعضها على بعض لانا نزعنا في هذا الشرح ان لا نجاوز تحليل الفاظ الكتاب ولان
البحث فيه لكونه غير لائق عقليا لا يتم الا بالحصر فنقول المراد ان يشرع امثال ذلك على السماع فان كان
استعمال العرب الموثوق بعربيتهم اعمال الثاني اكثر كان المذهب ما ذهب اليه البصريون والا كان الاولى
مذهب الكوفيين وقد ذكر سيبويه في الكتاب ان اعمال الثاني اكثر ثم قال لو لم تحمل الكلام على الآخر
اي على اعمال الثاني لقلت ضربت وضربوني قومك وانما كلامهم ضربت وضربني قومك هذا النطق من كلام
العرب بالحجازيين وقال يفهم بسطور وقد يجوز ضربت وضربني زيدا لان بعضهم قد يقول حتى رأيت
او قلت زيدا اصطفى والفعل مفعولا اراد به ما ذكرنا على الابتوم بذلك المرء ان اعمال الكل جنح كثير وقال

صاحب التسهيل اعمال الاول مع ان تمنع الحذف لا يكاد يوجد في غير الشعر وله في اعمال الثاني فانه كثير في الاستعمال في النثر والنظم وقد جاء في
القرآن في مواضع كثيرة نحو قوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقوله آتوني افرغ عليه قطرا وقوله هاؤم
اقرؤوا كتابيه فان قلت لو اعمل الثاني في مثل يستفتونك في الكلالة وانا بعد فافرغ قال وان اعمل الثاني اقول ان اعمل الفعل
الثاني على اختيار البصريين نظرا الى الفعل الاول فان اقتضى فاعلا اضمر فيه على وفق الظاهر في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لانه يعامل معاملة المظهر بلا تاخير الموافقة منهم وقال الكسائي يحذف الفاعل تحرزا عن الاضمار
قبل الذكر وان وجد الخلاف نظيره في التثنية والجمع لانه يقال في مذهب غير الكسائي قاما وقعد اخواك وقاموا وقعد اخوتك
وقال في مذهبه قام وقعد اخواك واخوتك وحمل الثاني هذا الخلاف على الخلاف في اعمال الثاني والاول فلو الخلاف في احد
البابين فاصل فيه وفيما ذكرنا ولكن الحاكم الفضل والفراء لا يجيزان اعمال القول في مثل ما ذكرنا من الصورة وهي ان يقتضي
الاول فاعلا بل قال يجب اعمال الفعل الاول فيها والا لزم احد المحذورين لانه لا يخلو اما ان يضمر الفاعل في الاول
او يحذف وكل واحد منهما ممتنع اما الاول فلانه اضمار قبل الذكر واما الثاني فلان الفاعل لا يحذف وفي مذهب لو ورد
اعمال الثاني قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود والغ احاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير هجران ذي ود
والثاني والدبار البلا قوله تعالى هو اهون ما سوى مذهب الكسائي لانه لم يضمر ويرجح ولذا قال في شرحه ما ذكره المحقق من ان
وقال صاحب التسهيل هذا اكثر من الشاذ لا ان لو كان منع لكان اهل الكسلين بناء لان فاعله على ذلك التقدير
ضمير موضوع ان دخل حتى لا يلزم ما اشار اليه ما نسبت اليه ان لم يذكر ثم ابدل ثلث من ثماني من الضمير المستكن
وفيه نظر لان لو وقع على هذا اعمال الثاني وحذف الفاعل من الاول كما هو مذهب الكسائي فمعنى مع تقدير التقدير الذي
ذكره انه لما ذكر ان الفاعل يضمر عند عدم خوف اللبس نحو اذا كان غير ما فانه وان اقتضى مفعوله حذف
اعني المفعول لكونه فضلة اللهم الا اذا لم يكن جائز الحذف مثل ان يكون خبر باب حسب لعدم جواز حذف احد مفعوليه
احد مفعوليه او لا يظهر المفعول والمثال ظاهر قال وان اعملت الاول اقول ان اعمل الفعل الاول اعمل الثاني
الكوفيين نظر الى الفعل الثاني فان اقتضى فاعلا اضمر به فلا يلزم الاضمار قبل الذكر ومثاله البيت
وان وجد ثم يصنع بما رجعا نعبا واعمل الاول واضمر الفاعل في الثاني وسل لم تصنع الجنا اي الخدرت والغلل
وان العطش ولم يصنع اي لم يشتهر ولم يصنع الماء العطش اي تلد والسغب الجوع والمعنى ظاهر
وان اقتضى مفعولا اضمر ايضا وهو المختار لان الحرف لا يعطي متصل العمد لو وقع ضمار قبل الذكر ومثاله البيت
لانا نجل واستاكشف انما عودا واعمل الاول واضمر المفعول الثاني ولو اعمل الثاني لقال نجل فاستاك
بعود اسحل والاراك شجر معروف يستاك به ونحل اي اختير واسحل شجر يستاك به ايضا والبيت لعمر بن
ابي ربيعة وروي بحد العود على انه بدل من الاراك في ان فلا يكون مما نحن بصدده والمراد اي ولكون اضمار
المفعول في الفعل الثاني من ضعيفة على تقدير اعمال الفعل الاول حمل قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وقوله
هاؤم اقرؤوا كتابيه على اعمال الفعل الثاني اذ لو اعمل الاول فيهما لكان المختار ان يقال افرغه واقرؤه فلما
لم يقل علم ان المراد اعمال الثاني ولذلك احتج به البصريون لان ورود التنزيل بحسب الرجحان الا ان الظاهر
اي اظهار المفعول الا ان تمنع مانع من الاضمار فانه يتعين الاظهار كما في المثال ثم حسبني منطلقا في مثل اعمال الاول

فاضمر مفعول كما في مانع يمتنع من الاضمار وهو انه لو اضمر فاما ان يثنى الضمير اما مما او يثنى فيما ماله لكونه راجعا الى الاول لانه يرجع
الى منطلقا ومنطلقا والى الثاني لان المفعول الاول مثنى والثاني لحاقه بطابقه لانهما مبتدأ وخبر في الاصل قال
هذا اذا لم يكن من الفعل المضمر اقول حكم الضمير ذكر اذا لم يكن لاسم الموضع المضمر فان كان ضميرا فلا يخلو اما
ان يكون متصلا او يكون منفصلا فان كان متصلا فالنوع الذي يجب فيه استواء الاول والثاني نحو ضربت اكرمت
وجه الفعل الثاني في ذلك فان كان منفصلا فان كان واقعا بعد الا فلا تحقق الشاذ في ايضا لانه لا يخلو اما ان يختلف
الضمير ان رفعا ونصبا او لا يختلفا فان لم يختلفا فيهما ضربت وما اكرمت الا اياك تحذف الضمير من الفعل الاول
ونفسر بالمذكور وجب التقدير وما ضربت الا اياك وما اكرمت الا اياك لانه لو لم يحذف فاما ان يضمر او يظهر فيفصل
الى الاول لانه لو اضمر فاما ان يضمر متصلا وهو ممتنع لكونه مستثنى او يضمر بدونه وكلاهما ممتنع اما الاول فلان الحرف
لا يحذف واما الثاني فلا يلتبس اي لانه لم يعلم المعنى المقصود من اللفظ اذ يلزم نفي تعلق الفعل بالمضمر وهو ليس
بمقصود اذ المقصود حصر الفعل على المفعول ولا الى الثاني لكان تبيين ان ما هو مستغنى عنه وفيه نظر لانه لكان حسنا فيه
لا وجه لامتناع ذكر الثاني وان اختلفا فيما اكرمني وما اكرمت الا اياك وجب ان ثبات لا غير كي
ما اكرمني الا انت وما اكرمت الا اياك وهو المختار عند المصنف وهو ان الضمير الثاني اذا كان
ممنوعا للاول لم يصلح للتفسير قال وقوله ولو انما اسعى اقول استدل الكوفيون بالبيت المذكور
في المتن ووجهه انه قاله وهو امرؤ القيس وهو فصيح وكان يمكنه ان يعمل الفعل الثاني ويقول الطلب قليل
لم اطلب قليلا فاختار اعمال الاول مع لزوم الحذف اعني حذف المفعول من الفعل الثاني فدل ذلك على
ان اعمال الاول اولى لان الفصيح لا يختار الا الافصح الامكن والجواب ان البيت لو كان من باب
التنازع لزم التعارض الى ذلك فيلزم التناقض وبيانه ان لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره وحيث
يكون المقصود من قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال انه سعيي ليس لادنى معيشة ومن قوله ولو انما
اسعى لادنى معيشة لم اطلب لكان طالبا للقليل لان نفي النفي اثبات فيكون متناقضا بان سعيه
ليس لقليل وبانه طالب للقليل وهو تناقض فعبر المؤلف عن لا اخبار بكونه طالبا للقليل بقوله وبان القليل
من المال يكفيني لان طلب القليل مرتفع لكفاية فاطلق اللازم واراد الملزوم فان قلت هذا الجواب مبني
على ان الواو في ولم اطلب للعطف وهو ممنوع لجواز ان تكون للحال فيكون المعنى كفاني قليل من المال
في حال كوني غير طالب له قلت ذكر ذلك ابو علي ورده صاحب المحصل بان الواقع بعد لو يكون
سببا للجواب والسعي لادنى معيشة لا يصلح ان يكون سببا لكفاية القليل في حاله كونه غير طالب له
فتعين ان تكون الواو للعطف وفيه نظر قال ومما جاء يسبقه اقول قال سيبويه اي
وتعني في البيت حتى جهان الى سيبويه نحو في تنازع العاملين على معمول واحد وانه لم يكن تنازعهما على سبيل
العطف لان العطف ليس بشرط في التنازع بدليل قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا فان هذا من باب التنازع
والعامل في البيت للفعل الثاني فهو مؤول على ما ذهب اليه البصريون وقوله تنفخ اي تعنى بالمكان اي اقام به
والسيبان جمع سيب اي عطاء حسن القول والمراد بسيبانه نفس الحلم اي عمل الحلم اذا صبوا

اي ميل عيش مثلها اصباه اي اسبغاه اصبح الحليم **قال** والمتعدي **اقول** قال بعضهم الثاني [illegible] سبب الفعل المتعدي
الى المفاعيل الجمع لم يكن قياسا [illegible] غير قياس على اعمال الباب اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا على صيغة مفاعيل
ما اول عمل اعمال ما اول اعلمت واعلمنيه اياه زيدا عمرا منطلقا فاضمار مفاعيل الثاني **قال** ويجعل المفعول فاعلا
اقول يجعل المفعول فاعلا باسناد الفعل اليه بعد حذف فاعله لغرض [illegible] شرط ان يبني الفعل للمفعول وذلك
في قولك ضرب زيد عمرا ضرب عمرو فانك حذفت زيدا والمشعر باحقاقه ومبني الفعل للمفعول والداعي الى حذف الفاعل
امور منها الجهل به كقولك سرق المتاع ومنها حقارته كقولك شتم السلطان ومنها عظمته كقولك قطع اللص ومنها
الابهام كقولك ضرب نفسه وانت تدري من ضربه ومنها [illegible] ومنها رعاية الفاصلة كقوله وما لاحد عنده من نعمة
تجزى الا ابتغاء [illegible] ومنها خوف ذكره وتفصيل ذلك يطلب من المعاني وطريق بناء الفعل للمفعول
ان ينظر الى الفعل فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره في اضرب مجهول اضرب [illegible] على اصلها
لئلا يلتبس لانه لو [illegible] على ضم [illegible] والتبس بمجهول المتكلم من الثلاثي [illegible] اضرب
ولو [illegible] مثل دحرج دحرج مثلا والمزيد [illegible] ثم ان كان مع همزة الوصل ضم الثالث
انضمامها في انطلق [illegible] لسقوط همزة الوصل للدرج وان كان مع التاء ضم الحرف الثاني
مع التاء في تعلم [illegible] وان كان معتل العين ففيه لغات احدها قيل وبيع
بالياء [illegible] قول وبيع فنقل الكسرة من حرف العلة الى ما قبلها فانقلبت الواو ياء [illegible] والثاني
وبيع بالاشمام [illegible] ولا يدرك الا [illegible] فصيح و[illegible] والثالث
الواو في قول وبوع [illegible] ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت وهذا
اقول ووجه سلب الحركة عن حرف العلة وقلب الواو في الواوي [illegible] لسكونها وانضمام ما قبلها
في اليائي [illegible] افعل وافتعل [illegible] انفعل واستفعل [illegible]
الالف [illegible] تصحيح حرف العلة [illegible] وتفاصيل ذلك مذكورة في التصريف وان كان
مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره [illegible]
على [illegible] الماضي [illegible] المجهول [illegible]
الضم علامة الرفع [illegible] الرفع في الفاعل [illegible] لان رفع المفعول عوض عن [illegible]
[illegible] اخر المضارع [illegible]
[illegible] الحركة من حرف العلة الى ما قبلها [illegible]
[illegible] المفعول الذي اقيم مقام الفاعل مفعول
ما لم يسم فاعله [illegible] واضح **قال** ونعني **اقول** اذا اقيم المفعول به المتعدي [illegible]
لان [illegible] مقام الفاعل [illegible]
[illegible] لان المفعول به [illegible] الفاعل [illegible] الفعل المتعدي [illegible] الفاعل
[illegible]

بغ

غير المفعول المتعدي [illegible] مقام الفاعل مع وجوده واللازم باطل [illegible] في البحث [illegible]
واذا لم يوجد المفعول به المتعدي [illegible] الكلام فالمسند اليه اي العام مقام الفاعل [illegible] اما المجرور بحرف الجر
او المصدر او ظرف الزمان او المكان وهذه المنصوبات [illegible] في هذا الحكم [illegible] على [illegible]
الكلم مثال ذلك ان [illegible] امام الامير [illegible]
او [illegible] او [illegible]
[illegible] وصف المصدر [illegible] وكذا وصف المبهم
الزمان لان المصدر غير الموصوف والمبهم الزمان غير الموصوف [illegible] لفظ الفعل [illegible] المصدر [illegible] على
[illegible] المبهم [illegible] الزمان فلانه يدل على زمان مبهم اذ الفعل [illegible] زمان [illegible]
المصدر المبهم [illegible] الزمان لم [illegible] لان المبهم [illegible] لا يدل الفعل عليه [illegible]
الى الوصف [illegible] الزمان والمكان [illegible] المكان [illegible] كان [illegible] الزمان
[illegible] الفعل [illegible] المكان [illegible] لفظ الفعل [illegible] الوضع واجاز
سيبويه ان يقال [illegible] لانه [illegible] قام زيدا [illegible]
[illegible] ان [illegible] الى المصدر المدلول عليه [illegible] القول [illegible]
[illegible] المصدر [illegible]
[illegible] الفعل لا يدل عليه [illegible] المصدر المدلول عليه [illegible]
[illegible] مقام الفعل [illegible] ان يكون الذي
[illegible] الفاعل المصدر [illegible] من بيت [illegible]
[illegible] المصدر [illegible]
[illegible] ان [illegible] فلم [illegible] ذلك
[illegible] المصدر [illegible] الزمان والمكان مقام الفاعل
[illegible] المصدر [illegible] مجرى المفعول به [illegible]
[illegible] في المصدر [illegible] وهذا مثال ظرف الزمان [illegible] وهذا مثال
ظرف المكان واذا كان كل واحد منها يجري مجرى المفعول [illegible]
الى الفعل [illegible] وهذا مثال [illegible] الى المصدر [illegible]
[illegible] وهذا مثال [illegible] الفعل الى الزمان [illegible] وهذا مثال [illegible] المفعول
الى المكان [illegible] واذا كان كل واحد منها [illegible] الفعل [illegible]
وقع موقع الفاعل [illegible] **قال** [illegible] **اقول** الفعل المجهول [illegible] الى المفعول
الثاني [illegible] زيدا وان كان [illegible] الى المفعول [illegible] زيد درهما [illegible]
اما المعنى [illegible] الفاعل [illegible]

اوبي

من قيام غيره مقامه ويسند اعني الفعل المجهول الى المفعول الثاني [illegible] والمشهور عند النحاة في تعليل ان المفعول الثاني [illegible]

الى المفعول الاول في المعنى فلا يصح اقامته موقع المسند اليه وقال بعضهم يجوز اسناده الى المفعول الثاني في [illegible]

اى باب اعطيت [illegible] عند [illegible] مثال الاول اعطي درهم زيدا [illegible] ان [illegible]

الدرهم [illegible] مفعول ثان وان [illegible] مجهول [illegible] مفعول ثان ومثال الثاني اعطي [illegible]

[illegible] لانه [illegible] ان المفعول الثاني [illegible] المفعول [illegible] علم [illegible]

كل واحد [illegible] المعنى ويسند الفعل المجهول الى المفعول [illegible] المفعول [illegible]

[illegible] واما المفعول [illegible] مقام الفاعل [illegible] الواو [illegible] علم وان

[illegible] المصاحبة [illegible] من الواو [illegible] الى [illegible] الحال فلان ذكرها

[illegible] على المفعول فذكرها بدون ذكرهما [illegible] على ذلك [illegible]

واما التمييز فلانه في [illegible] على [illegible] الرفع [illegible] الساكن والمنافي [illegible] مقام

الفاعل فكان [illegible] ذلك [illegible] ولم يذكرهما المصنف قال ومنها المسند اليه [illegible] **قال** **اول**

المبتدأ [illegible] اللفظ [illegible] واحد [illegible]

[illegible]

[illegible] العوامل اللفظية [illegible]

[illegible] العوامل اللفظية [illegible] المجرد [illegible]

[illegible] التجريد عن العوامل المعنوية [illegible] العوامل اللفظية [illegible]

التجرد المعنى [illegible] العوامل اللفظية [illegible] العوامل المعنوية [illegible]

مبتدأ [illegible]

[illegible] التجريد عن العوامل اللفظية [illegible]

[illegible] المبتدأ [illegible]

[illegible] العوامل [illegible] المصدر [illegible]

[illegible] التجريد [illegible] المسند اليه [illegible] **قال**

[illegible] التجريد [illegible] المسند اليه اسم [illegible]

[illegible] الاسناد [illegible] العوامل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] **قال** **اقول** [illegible]

[illegible] العوامل اللفظية [illegible]

[illegible]

[illegible]

ملازم كان في الاصل صالحا لكل من يصيب اليه الصاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب فصار علما له
اشتهارا وروى ان خويلدا كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح وسفت التراب في جفانه فشتمها فرمى
بصاعقة فقتلته قال وان خويلدا ابكى عليه قتيل الريح في البلد التهامي قوله وما غلب
من الشائعة نحو بعد التخصيص فان ابن عمر والنجم والصعق ايضا من ما سماه الشارح من الغلبة على بعض
المسميات في الاستعمال قوله ومنها اي ومن ما غلب من ما سماه الشارح على بعض المسميات الاسماء المنقولة
المذكورة فالاول الدبران وتحقيقه انه فعلان من الدبور فغلب على المنزل المعلوم من منازل القمر
وهو في الثور لانه يدبر الثريا فاذا اطلق لم يفهم الا ذلك المنزل من بين ما يوصف بصفة الدبور
والثاني العيوق وتحقيقه انه فيعول من العوق بمعنى العائق كالقيوم بمعنى القائم فغلب على الكوكب
المخصوص وهو نجم احمر في طرف المجرة الايمن لانه يعوق الثريا عن السير اذ هو كوكب يقال ان القمر
اذا نسي كان بطيء السير فاذا اطلق لم يفهم الا ذلك الكوكب من بين ما يوصف بصفة العوق
والثالث السماك وتحقيقه انه فعال من السموك بمعنى العلو فغلب على الكوكبين المخصوصين احدهما
سماك الرامح والآخر سماك الاعزل لما فيهما من العلو فاذا اطلق لم يفهم الا هما من بين ما يوصف بالسموك
والرابع الثريا وتحقيقه انه تصغير من الثروة واصلها ثروى مصغر ثروى مؤنث ثروان فغلب على
الكوكب المخصوصة وهي ست مجتمعة لما فيها من الثروة فاذا اطلق لم يفهم الا تلك الكواكب من بين
ما يوصف بها هذا حكم نجل والنمرة وملم بوزن شعبان من هذا النوع فهي ملحق بما عرف وذلك نحو
المشتري والمريخ فالمشتري منقول من الاشتراء والمريخ منقول من التمريخ وهو الدلك فغلب على
الكوكبين المخصوصين من غير ان يعرف معنى الاشتراء او التمريخ فيهما فالحقا بما عرف حالا لهما على ما هو
المعلوم من هذا النوع وتطبيق الحكم بيان الالف والنون في عثمان فانه لم يدل الا شيئا فاذا علم كما
دل في سكران وامثال ذلك كثيرة في العلوم الادبية قوله المبهم اعني اسماء الاشارة
والموصول قوله المضمر قوله ما دخله اللام اما لتعريف العهد نحو اكرمني رجل فاكرمت الرجل كلهم
او فالمكرم نحو ويكون المثالين للتنبيه على ان العهد قسمان الاول ان يعاد النكرة بلفظ والثاني
ان يعاد لا بلفظ واما لتعريف الجنس نحو الرجل خير من المراة فان المراد الجنس ومنهما واحد
وكل ما نقص من ابعاضه هو داخل فيه لان ذكرنا البعض لا الحقيقة التي عليه يكون صدق اللفظ
على البعض بوجود الحقيقة النوعية التي وضع اللفظ بازائها فيه قوله المضاف الى المعارف اضافة
حقيقية اي معنوية لا لفظية سواء كان المضاف اليه علما نحو غلام زيد او معرفا عن العلم نحو بقاء
الانسان وانما تعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان المضاف متحد بالمضاف اليه ممتزج به بدليل
كون المضاف اليه نازلا منزلة التنوين من المضاف وما في حكمه اي التنوين كما اصطلحوا في التثنية
وهو لم يستطيع بعض انا ملوقال لفظ البعض وذكر الكتب السابقة من لفظ الامكن ولذا لحقت التاء
النقد ولم يسوا كما اشار الى المعارف بالترتيب العلم والمبهم والمضمر والمعرف باللام وقال والمضاف الى احدها لكان حسن

او المضاف الى احدها معنى لا لفظا معرفة قطعا **قال** ولا يسوغ **اقول** لا يجوز تنكير المبتدا الا اذا
تخصص بعض تخصيص ما والتفريع كثيف القوم عليه ولذلك يقول على قال ابن الحاجب ان كان المبتدا نكرة صريحة نحو
ولكن رجل في البيت لم يكن في الكلام فائدة لان المخاطب يستنكر ان يكون في الناس انسان ولذا انفصل
كون ذلك الشيء بالذي في علم الفائدة ووصف الاطلاق لان علم المخاطب بمضمون الكلام لا يمنع
على ان الفائدة في الكلام العرف فمكنه كقول من خرقت له العادة بروية شجر ساجد او سماع حصاة
مسبحة شجرة سجدت وحصاة سبحت ثم الذي يحصل به تخصيص النكرة امور منها الوصف اي افراد
المتكلم يستقلا به ومعنى التخصيص بالوصف اما ان يكون لفظا او يكون مقدرا او يكون معنى فالاول كقوله تعالى
واجل مسمى عنده وقوله عليه السلام سوداء ولود خير من حسناء عقيم والثاني كالمثلين فالاول قولهم شر تحت
الاناء وشخب في الارض اي التقدير شخب من اللبن في الاناء وشخب آخر منه في الارض ومن هذا الكلام
يقال شخب اللبن اي خرج من موضع ممتلا والمصدر الشخب بالفتح وبالضم اسم ما امتد من اللبن حين
يحلب فاصله ان الحالب يحلب تارة يصيب فيعطل شخب الاناء وتارة يخطئ فيصيب شخب الآخر في الارض فاحدهما
يقع الاناء والآخر في الارض يضرب لمن يتكلم بنفسه تارة يخطئ اخرى والثاني قولهم ان ذو عشير
فعرفت الرباط اي التقدير ان ذو عشير فقد عرفت الرباط والعشير الحمار الوحشي ويطلق على الاعصاب ايضا
والرباط بالكسر الحبالة التي تشد بها الدابة واصله ان صائدا انفلت عير من حبالته فقيل له ذلك اي
لا تحزن ان ذهب عير فعلم معالج الحبال فتعبر آخر في الحبال والثالث ليس كما في الخبر نحو كم رجل عندي لان
المعنى كثير من الرجال فصفة الكثرة حاصلة في المعنى ومن المصور ونحو فصيل قام لان المعنى رجل حقير
من جهة كون المتكلم الذي جعل مبتدأ مع غلام مع فعلم لتخصيص نحو قول من قالت نكلت اذا لها ولدا
اي ما ارادها ولدا الا نكل لان المراد الحصر فالشر حين نكل ستة اولاد لها وبقي واحد تريد انه
ما احتمت الولد الباقي الا للتكلف وهو مقتضاه ان المراة وليدها بقال رمت الناقة ولدها اي اجنته
ولا يكون الحمل هنا المبتدأ الاجله فعلى لتصوره كونه منفي ومنه قولهم شر اهر ذا ناب اي ما اهر ذا ناب
امر ذا ناب التكثر لان المراد الحصر فيسال من صوره لوصف العنكبوت لان المعنى عظيم امر ذا ناب
والهر صوت الكلب اذا اصابه حرج من برد وغيره وهذا المثل يضرب في الاحسن علامة تمر لا بهم
ينطيرون بالهرير ولكنه التعجب ما كرم فيهما على قول من يجعل ما نكرة غير موصوفة بعده الاول
اي التخصيص بالوصف والتقدير شيء عظيم او شيء من الاشياء اكرم زيدا والتخصيص بكونه فاعلا
معنى فقدم للتخصيص والتقدير اكرم زيدا شيء اي ما اكرمه الا شيء والثاني فقيد بقولنا على قول من
ما نكرة غير موصوفة لان على قول من يجعلها موصوفة او استفهامية لا يكون ما نحن فيه منه
كون المتكلم مصدرا منتسبا الى الفاعل رفع لغرض الشرف نحو وكذا سلام عليك لان اصله سلمت سلامه عليك
فحذف الفعل فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع لقصد الثبوت لانه نصب المجازي يدل على
الثبوت والدوام في الحال لكون المصدر ملحوظا مسندا الى الفاعل مرفوعا بعد كونه منصوبا المخصص لكونه مميزا عن غيره

يكون منتسبا الى الفاعل اي السلام من المتكلم ممتنع السلام من غيره وقال صاحب المحصل في توجيه كون
المعنى المذكور سببا للتخصيص اذا كان الكلام في معرض التعليل بغير التنكير كان مستوعبا لما مر ودا
باب وفيه نظر لان الوصف واضح اذ المصنف لما مر قرانا باب كون المنكر فاعلا في المعنى وما نحن فيه ليس كذلك
ومن هذا النوع من التخصيص بوجه الثاني الا دعيه نحو قوله ويل للمطففين وويل يومئذ للمكذبين
ومنها كون المنكر محصورا بهم هنا بعاد لما لم متصل لان السؤال لكم يعرفون بالعلم
حصول الخبر له صب يعرفون واما لاستفهام فطلب المعنى فيكون المبتدا متميزا عن غيره بهذا المعنى فيحصل
التخصيص ومنها ان فيهما لان المبهم ولم يكن حصول لهما الكلام تحقيقا ويمكن حصول لهما في تقدير الاول
نحو ارمل الدار لهم امراه والثاني نحو كلا غلامه ما لبث اذ التقدير اعني من غلاما ابتهام
ومنها كون المنكر بكرة مثل كل احدا على سبيل التقييد لان التعميم يرفع ابهام
عن النكرة وذلك كما نسب الى ابن عباس رضي الله عنه انه قال تمرة خير من جرادة لان المعنى كل تمرة خير
من جرادة ونحوها اخبر منك لان النكرة في سياق النفي تعم وفي قولهم شر من جيب التفصيل بيان لان
معناه على التعميم اذ المقصود منه انه لا شيء من شيء الا شر اهر فصل بان وحسنه ان النار لا تقدر
اللبن الاعلى ولد ولد ابو ولد الحوار حتى لم يعطف عليه النار قد اخذ امه ولدها واذا كان الولد
ربان لم يرغب الى الارتضاع فلا يدر الناقة اللبن لكونه ربان شرح على سالم وكن علهم
كل شاة برجلها معلقة لان معنى التعميم فيه ظاهر والمقصود ان كل احد مواخذ بعمله لا يقول
غيره ومنها كون المنكر مشتملا على الطرف قال كون الظرف خبر الدار نحو في الدار رجل ويجلس شرح يعلي
ابه ذر ع ثوب سبب ان ذلك صحة الابتداء بالنكرة شبه بالفاعل بتقديم الحكم عليه وقيل سوغ ذلك
الحاجة الى المعنى لان الغرض الاخبار عن الدار بان فيها رجلا وعن الراس بانه التي بها السرج وعن الاب
بالتشريع وكان مثل الدار فيها رجل وراسي متوسط السرج وابوه مبتدع قال صاحب
المحصل معنى ولك لك قال انت متمول فالمسند اليه معرفة من حيث معناه الذي هو في هذا المقام

قال وقال سيبويه اولى قال سيبويه المسند الية يكون نكرة من غير ان يكون ما ذكرناه
وجه التخصيص ومثله بقولهم امت في الحجر لا فيك فان امتا نكرة لا تخصص لها المعنى المدح با ان
للمخاطب لا اعوجاج فيه وهو شاذ هنا كلام وفيه نظر لما ذكره الشارح وهو معانه وحاشيته طبيعتا به
بعد هذا الحج نحو كقولك سلام عليك ونحو قول الشاعر نجوت لا قوة الوشاة ليحذر
واعلم ان وجه تخصيص النكرة غير منحصر فيما ذكره لحصوله في القسم الثاني من المبتدا اعني الصفة
المعتمدة على اصحابه لاستفهام والنفي لانه نظاره واما يجري مجراه وفي نحو قولك جوابا لمن قال ما عندك
درهم ان التقدير درهم عندي لا عندك درهم لان الجواب ينبغي ان يسلك به سبيل السوال والمقدم
في السوال هو المسند اذ كان هو المقدم في الجواب اي نحو قوله صلى الله عليه وسلم امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة
لان قوله امر متعمول للامر لا وصف له كما ولم يعرف من قول النبي لا وصف له في نحو قوله علم علكم حرص الدنيا كثيرا

على العباد وفي نحو قول الشاعر عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي فهل باعجب من هذا امرؤ سمعي
وفي نحو قوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر هذه العين حصل التخصيص فيها بوزن ما ذكر
المولف من الوجوه ومن اراد عن وجه التخصيص فيها متصلة فعليه بالمطولات قال دو الخبر انه
يكون منكرا لان الاخبار بما يكون معلوما للمخاطب غير مفيد وفيه نظر وقد يجيء المسند والخبر معرفتين اذا كان
الكلام مفيدا نحو انا انت اي انت الفاضل الكريم فان انت مناول للذات والثاني بمنزلة الوصف لم
الكلام عليه لانه انما قال في المدح ونظيره انا ابو النجم وشعري شعري اي انا الفاضل المشهور وشعري
المشهور منه الجودة وكونه متيقنا على الفصاحة قال الخبر يكون مفردا اولى الخبر يكون موقوعا بالاصل
الظاهر وقد يكون جملة وهي قسمة خاصة لان الملاوه المفرد ما ليس مقابل الجملة التي هي المركب سنا وكذلك
وعلامه زيد قائم وقام ابوه في ذلك يصلح اللفظ وهذا علامه بنفسه هذا قائم هذا قائم ابوه منوك والبوه بانه
في ذلك هذا ابوه قائم جملة والمفرد اما خال عن ضمير المبتدا التي وهو الخبر او متضمن له كونه مشتقا
كمنطلق ونحوه متضمن للضمير يرجع لفظه الى المبتدا جار على من هو له نحو زيد الحسن اسمه هو فاعله ظاهر ضمير
الحريانه على الخبر وكونه في الحقيقة لزيد فالخبر المشتق متضمن للضمير واما غيره ونحن نعني به الجامد متضمن له والاول
بالمتضمن له فالكوفيين فانهم يزعمون ان الجامد يحتمل الضمير ويقولون في ذلك لفظ الشد بدل السبب
او متواخ كل في ذلك بمعنى الاسد وانه في ذلك بمعنى جملة لكن ولا يقبلون عليه بانه اسناد
لاستغلق بدون ان يكون في المسند ضمير يرتبط بالمسند اليه والجواب انا لا نسلم ان معنى الاسناد لا يتصور بدون
ذلك لان معنى الاسناد يدل المعنى على المجهول صادق على ذات واحد وذلك لا يستدعي وجود الضمير في المسند
ولا يكون في الخبر الجامد يحتاج الى التاويل بالمشتق ولا يكون فيه ضمير اصلا لان الضمير لا بد له من موضع من
راجع اليه الجامد لا يعمل فيه يكون في الخبر الجامد مشتقا بحسب ولانا وبالاصطلاح ذكرتم فان قلت لو لم
ناول الجامد بالمشتق لصح ان يقال زيد رجلا اسدا لبوه قلت لما ان يحصح الصور بلفظ الاسد
الشجاع صح التاويل ولا يلزم صحة التاويل انه يصح الذي كان في ذلك يحمل الى الحيوان المفترس هذا
اسد قام كبيرا فيه حاجة الى التاويل بالمشتق فالحاصل ان الجامد ان اريد به معناه الذي وضع له الجامد
فلا يؤول ولا يكون فيه ضمير وان اريد به معنى المشتق يؤول له يكون فيه ضمير فلذا رفع ابوه باسد في المثال الذي
ذكر ثم وحكايته تدل على صحة ضربت الكف فيبين واجاب اما فعلية او اسمية او شرطية او ظرفية مثال الفعلية زيد
قام غلامه او زيد قام رجل يحدث مع عمرو في داره والوقت بين المثالين ان الضمير العائد الى المبتدا في
الاول في نفس الجملة وفي الثاني في متعلقها ومثال الاسمية زيد ابوه قائم او زيد غلام جارية زوجها
ابنه امراة دارها سقفها خشبه ساج فزيد مبتدا اول وغلام ثان وجارية ثالث وزوجها رابع وابنه
خامس وامراة سادس ودارها سابع وسقفها ثامن وخشبه تاسع وساج خبر المبتدا التاسع وهو مع
خبره خبر للمبتدا الثامن والثامن مع خبره خبر للسابع وهكذا الى الاول وفي كل جملة ضمير راجع الى المبتدا
والمقصود انه تحيث تعدد الا انه ادى الى ... جارية غلام زيد ساج ... الخبر ... مثال الطرفية الظرف طرف مكاني

زيد عندك ومثالها والظرف لكون زمان القتال يوم الجمعة وسنة اى وقوع ظرف بتمزمن الكل لعموم حيما وقع الخبر جارا
ومجرورا لانه متعلق بجملة على الاصح ونحو ان لهما حظ من الكلام ورفع الدال وجميع الصور التي خبر المبتدا فيها ظرف
وليس الاول وعليه الاكثران سند حصل من الكلام فى حد واخترالع الكلام اى انقطع عن نصاب نسبا
فسند الظرف متعلق يدل خبرية الظاهر واشتمل الضمير الذي في الخبرالمه واسكن فيه وارتفع به كما كان مرتبطا
بالفعل ولذا يسمى لا اسنادا والكال مستقر والساكن في العطف على والثاني على ابو علي وابن جني وعبد القاهر وصاحب
التسهيل ان سند حاصل من الكلام وحده ويكون الخبر الواقع ظرفا مفردا استدل الاولون بان الظرف يقع صلة
للموصول نحو الذى فى الدار ولا فاضل وصلة الموصول لا تكون الا جملة اجماعا فان قلت لم لا يجوز ان يكون
السند هو الذى هو الدار وجل فاضل قلت لان فيه تكثر الحذف اذ يلزم على ذلك السند مرتين وهما المبتدا
ومتعلق الظرف وهما ذكرناه يقل الحذف ان المحذوف هو المتعلق فقط فما ذكرناه اولى والى هذا يشير بقوله بوقوع الظرف
صلة للموصول واشار المولف بقوله جواز الوصل الى آخره واعترض على صاحب التسهيل بان الظرف
الموصول واقع موقعا لا يعني فيه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يؤول بجملة والظرف الخبرية واقع موقعا ما هي
للمفرد بالاصالة واذا وقع الجملة فيؤول بمفرد فلا يلزم من ان يعامل احدهما معاملة الآخر واستدل على
صحة القول الثاني بان الفعل لا يعني شيء عن شيء من اسم الفاعل ليستدل به على انه في موضع رفع واسم
الفاعل يعني عن تقدير وتقدير ما يعني اولى من تقدير ما لا يعني وبان كل موضع يقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع
اسم الفاعل وبعض مواضع صالح للفعل نحو اما عندك فزيد لان اما لا يليها فعل وبان الفعل المقدر جملة
باجماع واسم الفاعل عند المحققين ليس جملة والمفرد اصل فما امكن فلا يعدل عنه فهذا ما ذكره والذي يدل على صحة
ما ذهب اليه من اختيار القول الثاني غير ما استدل هو به عليه ان ما قال دلالة الفعل على الزمان ببنيته
وبتقديره تنتقد البنية والجار والمجرور لا دلالة له على الزمان فلا يمكن تقدير بنية الفعل ولا تقدير الحدث
الذى هو المصدر اذ لا يصدق على المبتدا اذا كان جثة فتعين اسم الفاعل لانه لا يضمن فيه يصدق على المبتدا
ولا يدل على الزمان **قال** وظرف الزمان **اقول** اراد ان يذكر شرط صحة وقوع الظرف خبرا لانه يصح
خبرا عن بعض المبتدات دون بعض فلا بد من تحقيق ذلك فنقول الظرف الذى يقع خبر المبتدا اما ظرف زمان
او ظرف مكان والمبتدا اما جثة وهي ما كان عبارة عما سوى شيئا كالهلال وزيد وعمرو واما حدث وهو
ما كان عبارة عما يقوم بغيره كالعلم والقعود وسائر المصادر والحدث اما مستمر او متجدد فالمستمر كطلوع
الشمس اعنى ارتفاعها من دائرة الافق لا ظهور شعاعها والمتجدد كثير من المصادر فههنا اقسام الاول
ان يكون المبتدا جثة والظرف ظرف زمان ومثاله يجوز فلا يقال زيد يوم الجمعة لعدم الفائدة لانه لا يبين مستقر
فيه يوم الجمعة فانه لسبب يوم الخميس وبعد يوم السبت فان قلت انهم يقولون الهلال الليلة فالهلال
جثة والليلة خبر وهو ظرف زمان قلت ليس المراد بالهلال جرمه الذى هو جثة بل تجدده وظهوره
وهو حدث لحدوثه باعتباره معنى الحدوث فان قلت انهم يقولون اليوم الجمعة او السبت والجمعة
والسبت ليس جثة واليوم خبر لهما وهو ظرف زمان قلت المراد بالجمعة الجمع وبالسبت السبت الذين هما من الحدث لا انهما مصدران

والمعنى

والمعنى التجمع والسبت اى الراحة والسكون فى هذا اليوم وكذا الكلام فى قولك اليوم العيد واليوم الفطر لان ذكر الجمعة
والسبت والعيد والفطر حيث علم انه يقع فى اليوم ولذلك لا يجوز فى سائر الايام فلا يقال اليوم الاحد واليوم الاثنين
واليوم الثلثا واليوم الاربعاء واليوم الخميس اذ لا دلالة فيه على الفعل فيمتنع ان يكون ظرف الزمان خبرا عن الزمان
فان قلت انهم يقولون اليوم يوم مبارك مع الظرف الذى هو الزمان خبرا عن الزمان قلت مرادهم بقولهم
يوم كذا عليك وسلطانك بمعنى الكلام غلبتك حاصلة فى هذا اليوم فلا يكون ظرف الزمان خبرا عن الزمان الثاني
ان يكون المبتدا جثة والظرف ظرف مكان وهذا جائز نحو زيد خلفك والزيد ظاهرتين وجوهنا استثناؤه وجودية جميع
الازمنة ولا يسلم عدم يحتج به فيه الثالث ان يكون المبتدا حدثا مستمرا والظرف ظرف زمان وهذا لا يجوز
فلا يقال الطلوع الشمس يوم الخميس لعدم الفائدة ايضا وهو ظاهر الرابع ان يكون المبتدا حدثا مستمرا والظرف
ظرف مكان وهذا جائز نحو طلوع الشمس خلف الجبل الخامس ان يكون المبتدا حدثا غير مستمر والظرف ظرف زمان
وهذا جائز نحو الضرب يوم الخميس والسادس ان يكون المبتدا حدثا غير مستمر والظرف ظرف مكان وهذا ايضا جائز
كالبيع فى السوق **تنبيه** اعلم ان يوم الجمعة ويوم الخميس والليلة واليوم فى الامثلة المذكورة فى المتن كلها منصوبة
لانه نصب وظرف متعلق بمحذوف ... على زيد وطلوع الشمس ... وكذلك قدر قوله الحج اشهر حيث جعل
السند من زمان الحج وقولهم وصالهم ثلثون شهرا بان المراد زمان حمل الفصال وقوله غدوها شهر ورواحها
شهر بان المقصود زمان غدوها وزمان رواحها **قال** ويحكى انه خط بسكر **اقول** لما فرغ من
الجملة الظرفية شرع فى الشرطية بمثلها بقوله ان حط بسكر كل لان قوله ان يحط بسكر الجملة شرطية وقعت
خبرا للمبتدا وهو زيد المستور لكن خروج المبتدا عن الجملة الواقعة خبرا حرف ... قوله ان يحط بسكر كل
وكان ... فى قولك من يأتنى اكرمه وقولك غلام من يأتنى اكرمه غير ظاهر لان المبتدا فى الصورتين داخل
فى الجملة الشرطية اذ الجملة الشرطية مجموع من يأتنى اكرمه ... من يأتنى اكرمه الا ان يتكلف ما هو الحق
فى هاتين الصورتين اذا عرفت هذا فنقول اذا كان المبتدا اسما من اسماء الشرط كما فى الصورة
الاولى ... الاسم من اسماء الشرط كما فى الصورة الثانية ... الاول
ان مجموع الشرط والجزاء اعنى يأتنى واكرمه خبر للمبتدا وهو من لدلالة من على الذات كدلالة زيد ودلالة
يأتنى واكرمه على الامر المتعلق بعضهما على الآخر كدلالة ان يحط بسكر كل ... ان الدال على التعلق ... ان
والدال عليه من ... لانه يدل على التعليق كما يدل على الذات ... فى قولنا ان يأتنى
اكرمه وعمرو ان يأتنى اكرمه الى غير ذلك ... العمدة لانه ... الاجمال المتميز
وزيادة ... فى المعانى الثانى ان مجرد الجزاء اعنى اكرمه خبر للمبتدا والشرط اعنى يأتنى من
صلة من ثم استدل على ترجيح المذهب الاول بجواز ذلك ... فانى ايتك لان الخبر لو كان هو الجزاء
وحده لما صح هذا التركيب لعدم اشتماله على الضمير **قال** ولا بد فى الجملة **اقول** كل جملة تقع خبرا
لا بد فيها من ضمير يرجع الى المبتدا لان الجملة مستقلة لها بالفائدة لا ترتبط بالمبتدا بنفسها فلا بد
لها من رابط ولا رابط الا الضمير ... لانه لا مجال للعطف ... الخبر المبتدا الى الحكم ...

الثاني وهو المطلوب ويستثنى عن هذا الحكم صور منها الاولى ان يكون المبتدا ضمير الشان نحو قوله قل هو الله احد
لان الجملة الواقعة خبرا متحدة بالمبتدا الذي هو الشان في المعنى اذ المقصود ان هذا فالاتحاد يغني عن الرابط
والثانية ان يكون الجملة الواقعة خبرا مشتملة على جنس مندرج فيه المبتدا لان الاندراج يغني عن الرابط وذلك
نحو زيد نعم الرجل وهو نحو قول الشاعر اما القتال فلا قتال لديكم لان القتال الواقع مبتدا مندرج
في قوله فلا قتال لان النكرة في سياق النفي تعم ومن ثمة اي ومن اجل كونه لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير
لم يجز ان يقال هل زيد كان ذا مال اذ لا ضمير في الخبر يرجع الى المبتدا وعلى هذا لو كان الضمير كان لزيد
وقد يحذف العائد للعلم به كما حذف الجملة اشار في قوله هو والذين لم يحضن اي عدتهن ثلثة اشهر لدلالة ما قبله
عليه فقال صفة العائد قوله البر الكر بستين اي منه **قال** وان يكون محتملة للصدق والكذب **اقول**
قال الثالث قوله وان يكون محتملة عطف على قوله ان يكون نكرة اي جملة الخبر ان يكون نكرة
وان يكون محتملة للصدق والكذب وفيه نظر لان خبر المبتدا لا خلاف في انه حقه ان يكون مفردا والمفرد
من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب بل الاولى ان يقال هو عطف على اي وهو قوله من ضمير
يرجع الى المبتدا اي لا بد للجملة الواقعة خبرا من ضمير ولا بد فيها من ان يحتمل الصدق والكذب لان
الجملة الانشائية لكونها طلبية غالبا تستدعي ان لا يكون مضمونها حاصلا وما لم يحصل في نفسه لا يطلب
حصوله لغيره وتمام التحقيق في المفتاح فان قلت يقال زيد اضربه او لا تضربه فقد وقع الطلب خبرا
قلت هو ماول وتاويله ان يضمر القول اي زيد يقال له اضربه او لا تضربه **قال** واذا كان
اقول ماده ظاهر غني عن الشرح **قال** وقد يتعدد الخبر **اقول** فقد يتعدد الخبر فيكون
اثنين فصاعدا اذ قد تدعوا الحاجة الى الاخبار عن شيء باخبار كثيرة كالصفات الكثيرة ثم انه لا يخلو
اما ان لا يكون بعطف او يكون بعطف فان كان بعطف نحو زيد كاتب وشاعر فلا كلام فيه وان لم يكن
بعطف فاما ان يكون الصفات متضادة اولا فان لم يكن متضادة نحو قوله هو الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعال لما يريد فلا كلام فيه ايضا والخبر في هذين القسمين متعدد لفظا ومعنى وان كانت متضادة
فاما ان يحصل من المجموع معنى واحد او لا فان لم يحصل فالتعدد فيه ايضا نحو زيد قائم قاعد وان
حصل فالخبر متعدد لفظا غير متعدد معنى ومثاله هو كقولهم هذا حلو حامض فان الحلو الحامض وان كانا لفظين
لكن الغرض منهما معنى واحد وهو المز والفارق بين هذا القسم والقسمين السابقين عدم صحة
الاقتصار على خبر واحد فيه دونهما وقيام لفظ واحد مقام اللفظين فيه دونهما والنحاة يقولون باشتمال اللفظ
على الضمير في هذا القسم كلام لان منهم من زعم ان في كل واحد من اللفظين ضميرا لان الحكم على المبتدا
بكل واحد من الحلاوة والحموضة فيشتمل كل منهما على الضمير في القسمين الاولين ومنهم من قال الضمير
العائد الى المبتدا فيهما واحد وهو الذي في الثاني ... اذ لو اشتمل كل واحد منهما
على ضمير كان المثبت على المبتدا كل واحد منهما لا الامر الحاصل منهما وليس كذلك ولهذا جواز العطف
في هذا القسم كلام ايضا لان ابا علي جوز ان يقال هذا حلو وحامض ... ومنعه بعضهم لان المعنى ...

والعطف

والعطف بعضها على بعض **قال** ولا مساغ **اقول** لا مساغ لدخول الفاء في الخبر فلا يقال زيد فمنطلق خلافا للاخفش
لنا ان الفاء الداخلة في الخبر اما للربط او للعطف او لا لمعنى ولا معنى غير الربط والعطف الكل باطل اما الاول فلان
فائدة الربط انما يكون اذا كان الاول سببا للثاني كما في الشرط والجزاء والمبتدا ليس سببا للخبر واما الثاني فلان عطف
الخبر على المبتدا انما يكون للتشريك في الحكم وهو غير متصور فيما نحن فيه واما الثالث فلان الحرف لا لمعنى لغو واما الرابع
فلعدم معنى غير العطف والربط في الفاء احتج المخالف بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم
وهم وجه الاحتجاج ان خولان مبتدا فانكح خبره وقد دخل الفاء فيه والجواب عنه انا لا نسلم ان خولان مبتدا لم لا يجوز
ان يكون خبر مبتدا محذوف اي هذه خولان فيكون خولان خبر مبتدا محذوف بل الكلام على تقدير جواز حذف المبتدا مع جملته
وجواز دخول الفاء في الخبر ليس كذلك على ان في ... الخلاف كما تقدم تاويله فعلم انه
لا مساغ لدخول الفاء في الخبر ويستثنى عنه صور منها الاول ان يتصدر المبتدا باما نحو اما زيد فمنطلق وقوله
على هذه الصور يوجب دخول الفاء في الخبر فيها لكان اصوب لانه يجب دخول الفاء فيما اما طاهر كقوله هو فاما
الذين آمنوا فيعلمون انه الحق وانما شرب كقوله هو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فالمقول
فيقال لهم اكفرتم وانما دخلت الفاء على الخبر في هذه الصور لان اما كلمة فيها معنى الشرط ودخلت الفاء لتفيد
معنى الربط كما في الشرط والجزاء والثانية ان يكون المبتدا متضمنا معنى الشرط لانه اذا انضم معنى الشرط شابه
الجملة المركبة منه ومن الخبر الجملة المركبة من الشرط والجزاء التي يجب دخول الفاء في الخبر لكن الجزاء وذلك
في مواضع الاول ان يكون المبتدا اسما موصولا بفعل نحو الذي ياتيني فله درهم اذ المراد جعل الاتيان سببا
لاستحقاق الدرهم فشابه الشرط ولو شرطنا الجملة الفعلية الواقعة صلة للموصول لانه لو لم يكن شرطية لكان ابعد
لانه يجوز دخول الفاء في قولك الذي ان يزورني اكرمه له درهم اجماعا الثاني ان يكون المبتدا اسما موصولا
بظرف نحو الذي في الدار فله درهم لان نشره والذي يستقره في الدار كما عرفت الثالث ان يكون المبتدا نكرة موصوفة
بفعل نحو كل رجل ياتيني فله درهم لانها شابهت الذي ياتيني في كل ما صح فيهما من الابهام الشرطي والوصف
الاول الثالث في الرابع ان يكون المبتدا نكرة موصوفة بظرف نحو كل رجل في الدار فله درهم الخامس ان
يكون المبتدا موصوفا موصوفه موصولا بالفعل نحو الرجل الذي ياتيني فله درهم السادس ان يكون موصوفا موصوفه
موصولا بالظرف نحو الرجل الذي في الدار فله درهم السابع ان يكون الكلمة مع الشرطية والجزائية لا
مضاف الى الجمع نحو كل من ياتيني فله درهم والفاء في هذا القسم الى اما في الخبر او في اول الجزاء المتاخر عن الخبر
بدلا عن توالي اداة الشرط واداة الجزاء وهذا مبني على ... ومن قال الخبر هو الجزاء
وصح دخول الفاء على نفس الخبر عنده ومن قال الخبر مجموع الشرط والجزاء دخل الفاء على الجزاء المتاخر عن الخبر عنده والفاء
شرطها الجزاء في هذا القسم يكون مما لا سطرف ... نحو العقل المضادع كقولك من ياتيني اكرمه فانه يجوز دخول الفاء
قال ولا يستعمل ما نعلمه باتفاق **اقول** ليت ولعل ما نعان من دخول الفاء باجماع النحاة فلا يقال
ليت الرجل الذي ياتيني فله درهم والسبب فيهما ان دخول الفاء انما يكون بمشابهة الشرط والجزاء وليت لعل يبطلان
المشابهة لان الجملة الشرطية تحتمل الصدق والكذب ... ولكن ... ان ... الجملة التي صدرت بليت

او العدل لا يحتمل الصدق والكذب لانه لانشاء التمني ولعل لانشاء الترجي وان ما في حرف خولف حكمه لكن
الاستعمال وارد لانه قال الله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهبا وقال
ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم وقال ان الذين قالوا ربنا الله
ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والحق انه لا يمتنع لان الاستعمال ورد والقياس لا يمنع لان ان
لا تغير معنى الجملة فلا وجه لما نقل عن سيبويه ومثل المنع عن دخول الفاء مع ان ليس من مذهب سيبويه بل هو
مذهب بعض ونقل الاختلاف في ان مذهب سيبويه اي المرويين ابهم الزمخشري وقال وفي دخول ان
خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب وكلام المؤلف مبني على احدى الروايتين قال ويجوز تقديم الخبر اقول
على المبتدا الا في الصور اللاتي ذكرها فلا يلتبس فانهم قد جوزوا التقديم جواز التقديم ليس ان الفعل
لا يمنعه ونحو الاستفهام تثبت ووجب القول بالجواز اما ان الفعل لا يمنع فلانه لا دليل على منع تقديم الحكم
على المحكوم عليه والا امتنع ان يقال قائم زيد ونحوه والقائل بالجواز الجمهور واما ان الاستعمال ثبت فلان سيبويه
حكى تميمي انا عن العرب ولا شك ان انا مبتدا وتميمي خبر متقدم ونحوه في المثل مكره اخوك لا بطل لان
اخوك مبتدا ومكره خبر متقدم احتجوا بان قائم مثلا فيه ضمير يرجع الى زيد فلو قدم عليه وقيل قائم زيد
لزم الاضمار قبل الذكر وضعفه واضح لان الرجوع الى ما هو متأخر لفظا المتقدم رتبة غير ممتنع بدليل صحة في بيته
في اكنافه لف المبتدا يعطي ورجل يعرف منا مقبول عند تقديم الخبر على المبتدا انما يضار الاضمار اذا كان ذكر اسم لان
خلاف موضع لا تركيب الا يقدم ثبوت اذا جرى الكلام على مقول لذلك قال الكامل يتقدم الخبر اذا كان
مشتقا نحو قائم زيد او جامدا نحو تميمي انا وكذلك حسن زيد وفي الدار رجل وعندك بكر ونحو ذلك لانه اذا ذكر
هذه الصفات ان رعاية ما يدعو السامع له نحوها يقبل المؤلف تقديم الخبر اربعة امثلة لما الاول يسمى انا ومكره
والثاني نحو كيف سواء على المبتدا ام قعدت ونحو بان المرء وام خرجنا عن معنى نحو كيف لمعنى التسوية والعطف
مقدر لان المصدرين بهما مبتدا اي لكونهما في تأويل الاسم وسواء خبر متقدم والتقدير سواء على قيامك وقعودك
والمراد وصل الخبر مع التسوية المبتدا لانه مصدر فلتحقق مصدر ايه والثالث نحو لكثرة نحو رجل سواء ملوء العدم
برفع سواء ان التقدير ملوء العدم سواء ولما فسيناه بالرفع لانه اذا اخر سواء كان وصفا لرجل وهاهنا
ما كيد للضمير بعد العطف وهو نحو من المحبة ومنها المثل الذي نحن فيه قال ويلزم اعلم ان اقول
تقديم الخبر على المبتدا يجب في بعض المواضع فاراد ان يحققها فقال يلزم تقديم الخبر على المبتدا في مواضع منها ان يكون
متضمنا للاستفهام وعينه نحو كيف زيد لان الاستفهام صدر الكلام وانما قيدنا بالاسناد لان الخبر اذا لم يكن مفردا
لم يجب التقديم نحو زيد من ابوه لان الاستفهام يطلب صدر الكلام الذي هو فيه لا صدر كل كلام ومنها ان يكون
مرتبا ومتضمنا للاستفهام نحو ابن عمرو وفي مثال لما سبق ومنها ان يكون مصححا معنى نحو في الدار رجل اذ لو
اخر الخبر لم يصح وفي ع وكل مبتدا واقضي على هذا الناظر بلبس الخبر بالصفة والتعميم ومنهم هو المعنى
ومنها ان يصلح المبتدا فتقديم الخبر على المبتدا مثلا زيدا لان على هذا التأخير لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
ومنها المثل بطن نعمان زاده لانه خبر اده بطن نعمان ولو عكس لم ولعله اصلح انه حذف بقيه جر... على نعمان زاده ثم ...

نعمان بيان بعين احرى قال الرملة بطن نعمان زاده ووجه تضمنه ضمير ان يكون الخبر عن اي ما في حرف ثم
ومعلوم انك فاضل اي قيامك حق وفضلك معلوم اذ لو اخر لزم التباس المفتوحة بالمكسورة ولذا اذا امن
الالتباس لم يجب التقديم فجاز ان يقال اما انك قائم فحق واما انك فاضل فمعلوم قال وامتنع اقول
اراد ان يبين صور امتناع تقديم الخبر على المبتدا منها ان يكون المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام
كالاسماء الشرطية نحو من جاءك فهو كريم وكالاسماء الاستفهامية نحو من ابوك وكم مالك نحو وكم
غلام وكما التعجبية نحو ما احسن زيدا وكم الخبرية نحو كم غلام اشتريت ومنها ان يكونا معرفتين ولا قرينة
لخوف اللبس نحو زيد المنطلق بخلاف ما اذا كانت القرينة المعنوية تدل على ان ما تأخر مقدم على
المبتدا ومبني على المعنى ان ابن ابن ابن لمنزلة الابن لان الابن بمنزلة ابن الابن وقوله
عليكم ذكي للجنس ذكره اي ذكوة الام بمنزلة ذكاة الجنين وفيه نظر لجواز ان يكون المراد ان الجنين
لا يحل بدون الذكاة كما ان الام كذلك فعلى هذا يكون المقدم مبتدا نعم من صور تقديم الخبر المؤخر
قوله عليه السلام الكل يستأذن والاذن صماتها لان المعنوي الحكم على الصمات بانه اذن لا على الاذن
بانه صمات وان لم يكن اللفظ اذن ليس كذلك ومنها ان يكونا نكرتين متساويتين نحو افضل
منك افضل مني لخوف اللبس ايضا ومنها ان يكون الخبر فعلا والمبتدا يصلح فاعلا
له على تقدير التأخير نحو زيد قام لخوف اللبس ومنها ان يكون الخبر فعلا والمبتدا يصلح تأكيدا
لفاعله على تقدير التأخير نحو انا قمت لخوف اللبس ومن يعلم ان الخبر اذا لم يصلح للفاعلية
ولا للتأكيد لم يجب التقديم نحو قام ابواه لانه لا يجوز ان يقال قام لعدم تقدمه وكذا على
تقدير التأخير لا يكون فاعلا ولا تأكيدا وفي الكوفي البراغيث على قول من يقول ابن البراغيث
مبتدا امو غا لعدم صلوحه لكونه فاعلا ولا لكونه تأكيدا واما على قول من يجعل البراغيث
فاعلا ولا يجعل الواو ضميرا بل علامة جمع فليس هذا التركيب من المبحث على قوله فان قلت
نعم بعض النحاة ان الحكم في المثل مبتدا تقديم الخبر مع انه يصلح فاعلا فلا نقض ما ذكرتم
قلت اجاب المولف عنه بان من زعم ذلك فقد سهى ووهم السهو واضح لانهم انه قالوا ليس
ومنه المثل منقول عن يصان الصيب ومكركرته الالسن فالوا ان الاديب والمعلمين نعا في
ثمرة ما اختصما الى القاضي فيه فقال لا احرج الثاني في بيته يوتى الحكم فنسب مثلا
قال وحذف المبتدا عند الدلالة اقول حذف المبتدا عند الدلالة عليه
بقرينة جواز الان ما دل عليه القرينة في حكم الثابت واما اذا لم يدل القرينة عليه فلا يجوز حذفه
لانه تكليف بعلم الغيب ومثاله قول المرقش الاكبر
لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس نعم ووضع الاستشهاد قوله نعم اذ
التقدير هذا نعم وسوق الكلام من القرينة والتلبب لبس السلاح والغارات اسم
من الاغارة على العدو والخميس الجيش العظيم لانه خمس فرق مقدمة وساقة وميمنة وميسرة وقلب

وحذف المبتدا عند الدلالة

بعدها

والنعم الابل قال الفراء لابن نعم مال ... وارد ... لا يعد اسم الحرب والاغارة على
الاعداء اذ قال الجيش نعم تخفظ وجاء في المثل احدى حظيات لقمان ... نعني احدى حظيات
لقمن والحظيات السهام الصغار وقيل التي لا نصل لها ولقمن بن لقمن هاد ... وجلا سهم فقال
ذلك فصار مثلا ... بضرب لمن اشتهر بالشر فيفعل سيئة وجاء في المثل اللفاخين خليل كحوض
نفسي اي نفسي لحسن قليل ... امراة ... نعست **قال** ويلزم ذلك **اي**
يلزم حذف المبتدا في قولك زيد الخبر اكلة نصب الخبر والتقدير زيد آكل الخبز فهو اكلة
فاضمر جوابه فهو المضمر وحذف المبتدا وهذا الحذف واجب لانه ان لم يحذف توهم انه
جملة مستقلة ... لها ما قبلها فلا يحصل المعنى ... نعلق الثاني عن التعلق
قال ويحذف **الجملة** يحذف الخبر لشمام العربية جوازا في قول ذي الرمة
فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام سالم
وموضع الاستشهاد انت اي المبتدا انت ظبية وسوق الكلام هو الظبية واللوعسا
الارض ذات الرمل وجلاجل بالجيمين ويروى بالحائين والاول بخصيصه اسم موضع
وكذا النقا ... بجاهل العاذف وقد جاء في المثل كلاهما وتمرا ومن ... مما يحسن نصه
على احدى الروايتين وهي كلاهما لان التقدير لك كلاهما وازيدك تمرا والرواية
الاخرى كليهما ولبس مما نحن فيه على هذه الرواية لان التقدير اعطيك كليهما وازيدك
تمرا قاله عمرو بن حمران بن الاقرع الجعدي مخاطبا به حنظلة البكري وبين يدي عمرو
زبد وسنام وكان حنظلة قال له اطعمني منهما فقال عمرو كلاهما وتمرا فاما الشعر
من باب حذف الخبر جوازا اذ التقدير ... زبد وسنام ...
او ... حذف الخبر ... التزم في موضعين ... في ابواب منها باب لولا
الامتناعية نحو لولا زيد لكان كذا والتقدير نحو لولا زيد موجود لكان كذا فحذف
موجود وجوبا لانه التزم في موضعه غيره وهو جواب لو والغرضية ايضا لولا
الخبر لانها موضوعة لامتناع الشيء لوجود غيره فاذا قيل لولا زيد لاكرمت
عمرو فالمفهوم منه ان المراد وجود زيد منع من اكرام عمرو فاشعار لولا بالخبر تغني
عن ذكره ومنه يعلم ان الخبر اذا كان امرا مخصوصا لا يدل لولا عليه لم يجز الحذف
نحو لولا عمرو عندنا لهلك ومنه قول من قال ولولا الشعر بالشعراء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد وعلى هذا الاصح الملازم وجوب الحذف مع
لولا وقوله في احد المذهبين وهو مذهب البصريين لانهم ذهبوا الى ان زيدا مرفوع

بالابتدا

بالابتداء وقال الكوفيون هو مرفوع بالفاعلية والتقدير لولا حصل زيد فحذف الفعل
واقتصر على ذكر الفاعل قال صاحب المحصل وهو مدفوع بانه لو كان الامر كذلك لما كان
الفعل واجب الاضمار اذ لم يلتزم في موضعه غيره والاضمار باطل اذ لم يحك عنهم ابرازه في صورة
وفيه نظر لانه انما يصح ان لو كان وجوب الحذف مسلما لا الزام على المحذوف في موضعه والفعل
المضمر عندهم وقال صاحب التسهيل اذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد لولا كان المحذوف من
الجملة مؤخرا واذا كان محكوما عليه بالفاعلية كان المحذوف منها متقدما والاواخر بالحذف
اولى من الاوائل وفيه نظر لان للخصم ان يقول اذا حكم بالابتداء لم يكن ما يقتضيه لو من الفعل
حاصلا واذا حكم بالفاعلية كان ما يقتضيه حاصلا والثاني اولى وفيه نظر لان للبصريين
ان يقولوا يلزم من اضمار لو الفعل وضع اقتضائه اياه اذا ذلك مع عدمه لجواز ان يخالف
حكم الشيء مع عدمه حكمه وضع ومنها باب ضربي زيدا قائما واخطب ما يكون الامير قائما واخص
ما يكون البر ... او مدرس وضابطه ان يكون المبتدا مصدرا او منسوبا الى الفاعل او الى
المفعول بعده حال او اسم التفضيل مضافا الى المصدر بعده الحال واعلم ان هذه المسئلة
مشكلة لا بد من بعد تحقيق البحث ثم تطبيق لفظ المتن عليه فنقول هو لهم ضربي زيدا قائما معناه
ما ضربت زيدا الا قائما لانه هو المفهوم عنه ويسهله ان ضربي مصدر له عموم كالكل اسم جنس مضاف
عموما بالنسبة الى ما يضاف اليه كقولك علم زيد حكمه كذا وماء البحر حكمه كذا ولهذا صح الاستدلال بقوله
تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره على ان الاصل في الامر المطلق الوجوب فيثبت ان ضربي عام يشمل
جميع افراد الضرب الواقع من المتكلم على زيد ثم حكم عليه بانه واقع في حال القيام فيكون المعنى ما ضربت
زيدا الا قائما وهو المطلوب واذا عرفت هذه المقدمة فنقول للنحويين في نحو ضربي زيدا قائما اقوال
الاول وهو مذهب البصريين ان اصله ضربي زيدا اذا كان قائما فصار ضربي مبتدا ولو معمول به واذا
ظرف زمان مضاف الى الجملة الواقعة بعده وهو خبر مبتدا وكان تامة لانها لو كانت ناقصة لكان خبرها
قائما ولو كان خبرها لجاز ان يعرف فلم يمتنع ان يقع موقع الجملة الا ... المعرفة ونحو واو الحال والتالي
باطلان اما الاول فلان العرب التزموا تنكيره واما الثاني فلوقوع الجملة المذكورة موقعه وعليه قوله عليه السلام
اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فعلم انه حال لا خبر فحذف الظرف الذي هو خبر لدلالة الحال على
لان الحال يدل على عاملها الذي هو كان وهو يدل على الظرف لان الاخبار عن الضرب يكون قائما يدون تقدير
ظرف زمان اعني اذا لا يستقيم فبقي ضربي زيدا قائما والموضع الاستشهاد فيه ان خبر ضربي محذوف وجوبا
لالتزام غيره في موضعه وهو الحال المسدة مسد الخبر الثاني وهو مذهب الكوفيين ان اصله ضربي زيدا
قائما حاصل فقائما عندهم من تتمة المبتدا وحاصل خبر محذوف وابطله البصريون بوجهين اولهما ان
هذا التقدير يخرج الكلام عما هو المقصود لان المقصود الحصر كما عرفت وهذا المقصود لا يحصل على هذا
التقدير ولان معنى الكلام على هذا التقدير الاخبار عن الضرب الواقع في حال القيام بكونه حاصلا وهذا لا
يناسب وقوع الضرب في غير حال القيام الثاني ان الحال على هذا التقدير يكون من تتمة المبتدا فلا يكون واقعا

موقع الخبر فلا يكون التركيب من باب ما حذف الخبر لعدم وقوع غيره موقعه ويدل على عدم وجوب
حذف الخبر اذا كان الحال من اسم المبتدأ صحة قولهم ضربي زيدا قائما خير من ضربه قاعدا الثالث
ورد احسان في الاعلام ان فاعل المصدر اغنى عن الخبر كما ان فاعل اسم الفاعل اغنى عنه في اقائم الزيدان لكونه
بمعنى ضرب زيدا قائما كما ان اقائم الزيدان بمعنى ايقوم الزيدان وابطله المصنف بوجهين الاول انه لو
كان كذلك لما استقل الكلام بدون الحال مثل ان يقال ضربي زيدا لانه يجوز ان يقال ضرب زيدا لكن الثاني باطل
الثاني ان الكلام يخرج عن سنن الموضوع هو لاجل اذ الحصر لا يعلم منه كما لا يعلم من ضربت زيدا قائما
الرابع ورد احسان صاحب التسهيل ان اصله ضربي زيدا اضربه قائما وفيه نظر لان قائما لا تدل على الخبر
بخصوصه على هذا التقدير بخلاف التقدير الذي هو مختار البصريين ثم ان الكلام في قولك اخطب ما يكون
الامير قائما وارخص ما يكون البر مداك بدرهم او مدين كالكلام في ضربي زيدا قائما الا ان في اخطب ما
يكون الامير وارخص ما يكون البر بحثا اذ لا بد من كون ما فيهما مصدرية ويكون بتقدير الوقت والتعدد والاخطب
اكوان الامير وفيه اتساع لان اضافة اسم التفضيل تقتضي ان يكون المضاف اليه مشاركا للموصوف
في الصفة فمعنى اكوان الخطب خطيبة على جهة المجاز مرجحا الكون الحاصل في حال القيام على غيره ويكون جُعِلَ
الزمان المقدر اعني قولنا اذا كان قائما منصوب المحل الا ان المقصود ان اخطب اكوان الامير حاصل
في حال القيام ويجوز ان تقدر ما المصدرية بالزمان من باب اطلاق المصدر على الزمان كما في قولهم خفوق
النجم اي زمان خفوقه فيكون المراد باكوان الامير ازمنة اكوانه وبالاخطب بعض الازمنة وعلى هذا
يكون الظرف المحذوف اعني اذ امر موقع المحل لان الزمان لا يقع في الزمان فعلم ان نصب ورفع في اخطب
ما يكون الامير قائما جائزان بحسب التقديرين والدليل على جوازهما وورد قولهم اخطب ما يكون الامير يوم
الجمعة بنصب يوم الجمعة ورفعهما فانهما مسموعان وقال بعض النحاة يجوز تقدير المصدر في ضربي زيدا
قائما اذا ضاع اسم مضاف محذوف اي زمان ضربي زيدا قائما وعلى هذا يكون الظرف المقدر مرفوع
المحل كما في احد تقديري قولك اخطب ما يكون الامير قائما وهو ظاهر وقولنا في المثال الاخير مثلا
بدرهم او مدين حال الى الحال في قولك ارخص ما يكون البر مداك بدرهم جملة اسمية بلا واو كقولنا
كلمته فوه الى فيه وفي قولك ارخص ما يكون البر مدين بدرهم معرفة والمعنى ارخص ما يكون البر اذا كان
مسعرا هذا السعر اي حاصل في هذه الحال فان قيل مد ان كان نكرة قلت تخصصت بالوصف
بعد ما اراد المقصود مدان منه بدرهم هذا ما في هذه المسئلة واما البيت المذكور في المتن فانما
ذكره مما يحتج به على رواية لان فيه الروايات الاولى رفع الاسمين اعني اول وفتية فالحرب مبتدأ
واول مبتدأ ثان وما مصدرية وتكون تامة وفتية خبر المبتدأ الثاني والجملة اعني اول ما تكون
فتية خبر المبتدأ الاول والتقدير والحرب اول اكوانها فتية كما قال بعضنا اول قولها حسن الثانية
نصب الاسمين فاول نصب بالظرفية وفتية نصب بحال لانها ناقصة على هذه الرواية وتسعى خبر
حرب اي الحرب اول اكوانها فتية تسعى والثالثة نصب اول ورفع فتية فاول منصوب بالظرفية
وكان تامة وفتية رفع بانه خبر الحرب اي الحرب في اول اكوانها فتية والبيت على هذه الروايه

لبس

ليس مما نحن فيه والرابعة رفع اول ونصب فتية فاول مبتدأ ثان وفتية حال سد مسد خبر المبتدأ
والتقدير والحرب اول اكوانها اذا كانت فتية فكان تامة وعلى هذه الرواية يكون البيت مما نحن فيه من حذف الخبر وسد
الحال مسده هذا مقصود الباب وتطبيق كلام المولف عليه بعد ما حاططه بما قررناه سهل لان قوله
ضربي زيدا قائما الى اخر الامثلة تنبيه على ضوابط الباب بالمثال وقوله والخبر في هذه المسائل اشارة
الى المذهب البصريين وقوله ومذهب الكوفيين الى اخره اشارة الى ابطال مذهبهم بالوجهين المذكورين وقوله
ومن ثم اشارة الى المذهب الاعلم وابطاله وقوله والزمان المقدر الى اخره اشارة الى جواز الرفع والنصب المقدرين
ومنها باب كل رجل وضيعته وضابطه ان يذكر مبتدأ ويذكر بعده ما يقارنه بالواو بمعنى مع نحو
كل رجل وضيعته وانت وراًيك وكل عامل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته فالتقدير كل رجل وضيعته مقرونان فحذف الخبر
وهو مقرونان لدلالة الواو التي بمعنى مع عليه لانها للمقارنة والتزم في موضعه غيره وهو ضيعته وكذا
في باقي الامثلة وقيل التقدير كل رجل وضيعته مقرونان وفيه نظر اما اولا فلعدم وضوح المعنى
اذ الخبر عن الشيئين مع كون الواو بمعنى مع مما لا يجتمعان نعم يتضح لو كان الواو للعطف واما ثانيا فلان
ذكر القالي من ان الخبر ان تقدر اخرا لم يكن غير الخبر ملتزما في موضعه ومنها باب لعمرك لافعلن كذا
وضابطه ان يذكر مبتدأ معه ويذكر بعده جواب القسم والتقدير لعمرك قسمي لافعلن فحذف لدلالة
المقسم به على القسم والتزم في موضعه غيره وهو جواب القسم وقوله زيد الخبز اكله تنبيه الخبر على حذف
خبر المبتدأ وهو زيد اذ التقدير زيد اكل الخبز اكله فوت ما حذف منه الخبر لا التزام غيره في موضعه
وانما كان قوله ان الملتزم في موضعه هو المفسر لكونه مفسرا للخبر لكون عمرو دال على الخبر بخصوصه
اذ شرط العامل ان الخبر ان تدل على الخبر كما دل قائما على الظرف كما مر فعلم ان المفسر هو الملتزم في
موضع الخبر ولم يقع موقعه لانه وقع بعد معموله فيكون غير الظرف كما مر فعلم ان المفسر من هذه الصورة
وما سبق مغايرة فلذا كان قرينا منه فسقط على هذا التقدير اعتراض القالي حيث قال الخبر معمول
الخبر وواقع موقعه وهو اكل كما في ضربي زيدا قائما لخلط قائما من متعلق الخبر وواقع موقع الخبر
ونحو ما نحن هو مستغن عن الشرح اذ لا اشكال فيه . ونصب احدهما او كلاهما
المضمر والمظهر في صحة الوقوع مبتدأ وخبرا سواء الا المضمر المتصل فانه لا يصح وقوعه مبتدأ
ولا خبرا لان المتصل يتصل بالعامل اللفظي وشرطهما التجرد عنه الا في مذهب الاخفش احدى لغتي
الضمير اللاحق بلولا وهي ان الضمير اللاحق بلولا فيه لغتان الاولى لولا انت ولولا انا وهو القياس
لان الواقع بعدها مبتدأ والمبتدأ اذا كان مضمرا كان حقه ان يكون منفصلا وهذه اللغة شايعة والثانية
لولاك ولولاي وهو خلاف القياس لان الكاف والياء ضميران مجروران وما بعد لولا لا يكون مجرورا
واذا قد وردت هذه اللغة عن الثقات فلا بد من تاويلها فاختلف فيها فقال سيبويه الكاف
والياء محلهما الجر بعد لولا فان قيل لولا ليس بحرف جر لانا لا نقول لولا زيد بالجر اجماعا قلت
قال سيبويه للولا حال مع المضمر ليس له مع المظهر كما ان للدن مع غدوة حالا ليس لها مع غيرها
وقال الاخفش الكاف والياء محلهما الرفع بالابتداء وعلى هذا القول وقع المبتدأ ضميرا متصلا فلذلك
وجب الاستثناء فان قيل ما تقدم من الدليل يمنع وقوع المبتدأ مضمرا متصلا مطلقا

قلت لولا ليس بعامل لفظي فان قيل كيف يستقيم مذهب الاخفش والكاف والياء من الضماير
المجرورة قلت اجاب عنه بان الوضع في بعض المقام محمول على الجر اي هو مجرور ووقع في موضع المرفوع كما
ان انت في قولك ما انا كانت مرفوع وقع في موضع المجرور ومذهب سيبويه ان لولا حرف جر في هذا الموضع
ومذهب الاخفش انه على اصله والضمير استعير للرفع ولكل واحد منهما حجج مذكورة في المطولات لا يحتمل هذا
الشرح ايرادها واذا كان الخبر اعلم انه يتوسط بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل وله شروط
الاول ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو المنطلق او مضارعا للمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف
عليه والمراد منه شيئان افعل من والفعل المضارع نحو زيد هو افضل منك وزيد هو يضرب فان
ان لم يكن معرفة ولا افعل من ولا فعلا مضارعا لم يجز دخول ضمير الفصل فلا يقال زيد هو منطلق لان
المقصود منه الايذان بان الواقع بعده خبر لا نعت الا ترى انك اذا قلت زيد المنطلق لم يعلم في اول الامر
ان المنطلق صفة لزيد او خبر له اما اذا قلت زيد هو المنطلق علم منه اول الامر ان الواقع خبر لامتناع الفصل
بالضمير بين الموصوف والصفة فان قيل الخبر في قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم لا يلتبس بالصفة لان الضمير
لا يوصف فلم جاء دخول الفصل قلت لما حصل اللبس في المظهر حملوا المضمر عليه لانه كالفرع له فان قيل
افعل من والفعل المضارع لا يمكن وقوعهما صفة قلت اجروهما مجرى ذي اللام في امتناع دخول اللام
عليهما كامتناع دخوله عليه فاجاز دخول الفصل عليهما وان كان القياس ما ذكرتم فان قيل الفعل
الماضي شارك المضارع في هذا الامر فليجز دخول الفصل عليه قلت شبه المضارع اشد ولذا استحق
الاعراب فلا يلزم من اجرائه مجرى الاسم ما هو مضارع له مضارعة قوية اجراء ما ليس له المضارعة القوية
الثاني ان يكون صيغة هذا الفصل صيغة مرفوع لان اصله ان يحمل بين المبتدأ والخبر موجب ان يكون على
صيغة المرفوع الثالث ان يكون مطابقا للمبتدأ في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والغيبة
والحكاية والخطاب لما سبق وهذا الضمير يسميه البصريون فصلا والكوفيون عمادا اما الاول فلانه
يفصل بين الخبر والصفة وقيل لانه يفصل بين شيئين لا يستغني احدهما عن الاخر واما الثاني فلانه
يعتمد عليه في هذا المعنى قال ابن الحاجب الفصل اولى لانه احصل لكل ما وضع للفصل يعتمد عليه وليس
كل ما يعتمد عليه في شيء يكون فصلا فكان تسميته فصلا اولى لخصوصه وقد يؤذن هذا الضمير الايذان
بان الواقع بعده خبر لا نعت بنوع من التاكيد حتى ادعى بعضهم الحصر في قولك زيد هو العالم اي لا
عالم الا هو وعليه قوله تعالى وجاز بعد دخول
بعد دخول العوامل اللفظية التي ان وكان وظننت واخواتها كما في الايتين لان انا في قوله انا اقل يجوز تحلل ضمير الفصل
فصل ولا محل له في قوله نحن نظرا الى كون الجملة مركبة من المبتدأ والخبر قبل دخول هذه العوامل لانها
انما تحل على المبتدأ والخبر فلك ولا محل له اولى لا محل لضمير الفصل من الاعراب عند
البصريين لانه حرف عندهم ككاف الخطاب في ارايتك ولواحق ايا في اياك واياه واياي والحرف لا حظ
له من الاعراب وقال الكوفيون له محل من الاعراب لانه اسم عندهم ثم افترقوا فذهب الفراء الى ان حكمه
حكم ما قبله اي المبتدأ على انه تاكيد له وابطله المولف بوجهين الاول ان المظهر لا يؤكد بالمضمر
لانه ليس بمكرر اللفظ الاول ولا من الالفاظ المحفوظة وقال القالي يمكن ان يجاب عنه بان المراد التا

اللغوي

له الذي احد التوابع الخمسة وفيه نظر لان جعله تاكيدا ليس اعرابه وذلك لا يحصل الا اذا جعل
احد التوابع الثاني انه لو كان تاكيدا لاختلف باختلاف حاله رفعا ونصبا وجرا وليس كذلك
لجواز ان زيدا هو المنطلق اجماعا وذهب اخرون الى ان حكمه حكم ما بعده اي الخبر لانه معه
كالشيء الواحد وابطله المولف بوجهين الاول انه لا يخلو اما بعده اي ليس متعلقا به متعلقا
يكتسب بسببه اعرابا مما يتعلق به لانه لا يخلو اصلا لانه عبارة عن الشيء وانما حملنا على
ما ذكرنا لا تعرفه سوق الكلام فسقط ما ذكره القالي من ان المولف ان اراد نفي التعلق اذ لا
يذكر معنى الخبر به ولا يمتنع عن النعت لممنوع لما ذكرنا وان اراد انه لم يذكر عقيبه فهو مسلم
لكنه لا ينفي اصل التعلق الثاني انه لا يختلف باختلاف ما بعده نحو كان زيد هو المنطلق وانما ذكر
المولف وهو احد الضماير المنفصلة مع ان احسان ان لا محل له من الاعراب لانه على صورة الضمير
المنفصل المرفوع قال ويدخل عليه اي قال يدخل على ضمير الفصل لام الابتداء
نحو ان كان زيد لهو المنطلق وسمي جيدا فارقة لانها تفرق بين ان المخففة والنافية والاصل
انه كان زيد لهو المنطلق فحذف ضمير الشان وخفف وبدخول هذه نعلم انها مخففة لا
نافية ودخول لام الابتداء مما يبطل القول بكون ضمير الفصل تاكيدا لما قبله وهو ظاهر
قال وكثير من العرب اي قال كثير من العرب يجعلون ضمير الفصل مبتدأ
وما بعده مبنيا عليه اي خبرا له ويجعلون الجملة خبرا للمبتدأ وضمير الفصل على هذه اللغة
اسم بلا خلاف وعليها قراءة قوله تعالى ظالمون انا اهل بالرفع ومن هذا الباب الاخبار
اي باب المبتدأ والخبر الاخبار عن الشيء مكنيا عنه بالذي واللام التي في معناها نحو قولك
قال كذا اخبر عن زيد في قولك زيد منطلق مكنيا عنه بالذي الذي هو منطلق زيد وانما كان
منه لان الموصول يصير مبتدأ وكذا الذي خبرا فيكون من باب المبتدأ والخبر وطريق الاخبار
ان تصدر الجملة بالموصول مبتدأ وتوضع موضع الاسم الذي تريد الاخبار عنه ضميرا وتجعل
ذلك الاسم خبرا فالباء في قوله بالذي للاستعانة والمراد بقوله مكنيا عنه ان يقع الضمير موضع
ذلك الشيء كما قررناه والمقصود ان من هذا الباب الاخبار عن الشيء الذي يكنى عنه بالضمير بسبب
الذي وانما حمل الكلام عليه لان الذي مخبر عنه لا مخبر به هكذا قال القالي وبعض شارحي المقدمة
لابن الحاجب وعندي ان محمله صحيح وله محمل اخر وهو ان يقال قوله بالذي متعلق بقوله مكنيا
اي يعبر عنه بالذي لان في التعبير عن الشيء بالموصول اخبارا وهو المراد بالكناية والمقصود
ان من هذا الباب الاخبار عن الشيء الذي يعبر عنه بالذي واذا عرف ذلك فنقول قال
الاولى اي الذي واخواتها اوسع من الثانية اي اللام التي بمعناها لان الاولى تدخل الجملتين
الاسمية والفعلية كقولك في الاخبار عن زيد في ضرب زيد الذي ضرب زيد وعن زيد
في قولك زيد منطلق الذي هو منطلق زيد والثانية لا تدخل الا الجملة الفعلية حسب ما فعلها

يجوز ان تصاغ ان كان مبنيا للفاعل اسم فاعل نحو قولك في الاخبار عن زيد في ضرب زيد الضارب
هو زيد وان كان مبنيا للمفعول اسم مفعول نحو قولك في الاخبار عن زيد في ضُرب زيد المضروب
هو زيد وانما كان كذلك لان اللام لشبهها بلام التعريف لا تدخل على الفعل فلا بد من الصوغ وقولنا
متصرفا فعلنا احترازا عن نعم وبئس ونحوهما لان الفعل اذا لم يكن متصرفا لم يجئ منه اسم فاعل ومفعول
فلا يمكن الاخبار فيه لاحتياجه الى اسم الفاعل او المفعول فان قلت [illegible] المبتدا
هو الموصول فكان حق الاعراب ان يظهر فيه لانه اسم الفاعل قلت نعم كان الاصل ذلك الا انه
كره هو انه تعود الاعراب في اللام وجعل لكونه على صورة الحرف فاظهر في اسم الفاعل كما اظهر
اعراب الا بمعنى غير في الاسم الذي بعدها نحو قوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لكونه غير قابل
لظهور الاعراب فيه والمراد بقوله واعرابه الى الخبر [illegible] والاخبار [illegible] اقول
الاخبار عن الذي [illegible] سائغ عن كل اسم في جملة الا اذا تعذر الوفاء بشرطه وهو ان تصدر الجملة
بالموصول على جعله مبتدا ويؤخر الاسم المراد عنه الاخبار خبرا ويوضع موضعه ذلك الضمير الاسم ضمير
يرجع الى الموصول وكذا الضمير نحو [illegible] الفعل منفصلا والثاني ان الاسم الموضوع هو موضع
نحو قولك في الاخبار عن درهم في قولك اعطيت زيدا درهما الذي اعطيته زيدا درهم اللهم الا اذا ادى
الى الالتباس نحو اعطيت زيدا عبد الله فانه لا يجوز ان يقال في الاخبار عن عبد الله الذي اعطيته
زيدا عبد الله لان تمييز المفعول الاول عن الثاني انما هو بالوضع ويجوز حذفه متصلا منصوبا
ايضا اما في صلة الذي فبالاتفاق نحو الذي ضربت زيد لانه علم العائد المنصوب الى الموصول
نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله واما في صلة اللام ففيه قولان من يجعل المتصل بالوصف
منصوبا بالعطاء ومعناه واما على قول من يجعل المتصل به مجرورا والمعطا منصوبا بمعنى ما حذف على
قوله ضعيف لضعف الاكتفاء [illegible] في الاخبار عن زيد في قولك ضربت زيدا الضاربه
انا زيد ونحو والضاربه انا زيد على المذهب الاول من غير ضعف وعلى المذهب الثاني مع الضعف
واذا علمت شرائط الاخبار عن الشيء [illegible] بالذي ظهر لك منه انه يمتنع فيما ينتفي فيه الشرط وله
انواع منها ماله صدر الكلام كضمير الشان وكم الخبرية لانه يمتنع تاخيرهما ومنها ما لا يكون الا نكرة
كالحال والتمييز والمستثنى بلا الجنس والمجرور برب لان الشرط ان يوضع الضمير موضعه وهو من
المعارف فلا يصح وقوعها [illegible] المجرور برب
مع كونه ضميرا نحو ربه رجلا [illegible] ومنها الموصوف بدون
الصفة فلا يقال في جاء رجل عالم الذي جاء هو عالم رجل لان الضمير لا يوصف ومنها المضاف بدون المضاف
اليه فلا يقال في جاء غلام زيد الذي جاء هو غلام زيد لان الضمير لا يضاف [illegible]
للضمير [illegible] اضافته الى الضمير [illegible]
اللام والشرط الثاني [illegible] في الوصف او اذا بدون الموصوف وان اطلق في اللفظ ايضا

اعتمادا على المذكور قبله وفيه نظر لان الاخبار في الوصف مع الموصوف لا يتصور لان الاخبار
يكون من الموصوف لان الواقع خبرا يكون الموصوف لا الوصف ويجوز الاخبار عن المضاف
فيقال الذي جاء غلامه زيد لان الضمير يضاف اليه اللهم اذا لم يكن المضاف اليه مستقلا الى
ان دال على جزء المعنى بان يكون المجموع علما كجاد قبان وسام ابرص علمين لحيوانين فانه لا يجوز
الاخبار عن المضاف اليه لانه بمنزلة حرف الكلمة فلا يقال الذي رايت جاد قبان او سام
ابرص هو والمراد بقول ابن الخباز لا يخبر عن عاصم في قولك ابو عاصم ذات تغيير السويق
وحكى المازني جواز الاخبار عن المضاف اليه وان لم يستقل في السعر ولا اعرف له مثالا
قال واذا كان للمضاف اليه المؤنث اقول اذا ركب العشر مع ما نيفها وهو الثاني
عشر وثلاثة عشر الى تسعة عشر وجعل هذا المركب مضافا اليه وجعل المضاف اسم الفاعل المشتق
من العدد نحو الثالث والرابع فيقال هذا ثالث ثلاثة عشر اي هذا واحد منهم ولا يكون بمعنى التصيير
لان ذلك مخصوص بالعشرة فما دونها اذ يقال هذا عاشر عشرة اي واحد منها وهذا عاشر تسعة
اي مصيرها عشرة واما في الزائد على العشرة فلا يكون التصيير فلا يقال ثالث عشر اي مصيرها
ثلاثة عشر وهو المراد بقوله فلا يكون الا منه اي لا يكون المضاف الا واحدا من المضاف فيجوز
الاخبار حينئذ برد المحذوف ونزع المضاف لزوال علة الحذف وتقريره ان يعلم ان اصل قولك هذا
ثالث ثلاثة عشر هذا ثالث عشر ثلاثة عشر لان المقصود ان الثالث هو الثالث عشر لا الثالث فحذف
لفظ عشر الاول كراهة اضافة اسم جمع فيه بين اسمين الى اسم اخر جمع فيه بين اسمين مثله للطول
معنى الاخبار فالذي يجب رد المحذوف لزوال الكراهة مثل ان يقال في الاخبار عن المضاف اليه
على الطريقة المشهورة الذي هذا ثالث عشره ثلاثة عشر ولا يسوغ في مثل هذا الاخبار باللام لانه
مخصوص بالجملة الفعلية وهذا جملة اسمية وكذا لا يسوغ الاخبار باللام في كل ما اضيف الى العدد
المشتق منه نحو قولك هذا ثالث ثلاثة اي احدهم لان التصيير انما يكون في المضاف الى الاقل
واما لا يسوغ اللام لما قدمناه واما في المضاف الى ما دونه فلا يكون الا [illegible] دون العشرة نحو هذا
رابع ثلاثة اي مصيرهم اربعة ويسوغ الاخبار باللام نحو الرابعهم هذا ثلاثة لانه ماخوذ من الفعل
اشبه اي رابع وان كان ماخوذا من اربعة حيث الماخوذ من الفعل كضارب حيث ضربت اشبهه لدلالة
معنى التصيير على ذلك واذا كان اشبه بالماخوذ من الفعل ساغ الاخبار عنه باللام الذي هو من خصائص
الجملة الفعلية كما مر وقال الاحسن جاز في القياس ان يخبر عن انا في قولك انا اثنين باللام فيقال
الثاني اثنين انا واستحسن الاخبار عن اثنين فيه مثل ان يقال الذي انا اثنان لعدم العائد
لان الذي ان سامها لا بد وان يكون اثنين واخبار عنها بانها اثنان لا فائدة فيه وهو اختلاف
ما والاخبرت عن اثنين في قولك انا ضارب اثنين وقلت الضاربهما انا اثنان فانه مفيد والذي بسطح

لي من العرف بين [illegible] بحوان الثانيهما لا يدل الا على مجرد العدد فيكون لفظ اثنان يكون محضا والضاربهما
يدل على الوصف والعدد فيكون لفظ اثنان نصا على ان المراد والذي له الكلام مسوق هو العدد
قال وكذا في الاسم العامل اقول من الانواع التي يمتنع الاخبار فيها على الطريق المذكور
ان شغله شرط الاسم العامل بدون معموله فلا يقال اعجبني ضربٌ عمرا الذي اعجبني هو عمرا ضربٌ لتعذر
اعمال المصدر وانما قيدناه بقولنا بدون معموله لانه يمكن الاخبار عن الاسم العامل مع معموله نحو
الذي اعجبني هو ضرب عمرا لعدم لزوم الحال المذكور قال وفي الاسم الذي اقول ومنها
الاسم الذي يضارع الفعل ويعمل عمله فانه يمتنع الاخبار عن مثل ذلك الاسم مطلقا اي مع معموله
ودونه فلا يقال انا ضارب زيدا غدا الذي انا هو زيدا غدا ضاربٌ ولا الذي انا هو ضارب زيدا
غدا لان الاسم المضارع العامل عمل فعله مشبه بالفعل كانه فعل فلا يصح الاخبار عنه فان قلت
ما الفرق بينه وبين الاسم العامل حيث جاز الاخبار فيه مع معموله ولم يجز فيما نحن فيه مطلقا قلت
هو نزل الاسم منزلة الفعل انما هو للمضارعة والعمل وهذا المعنى معدوم في الاسم العامل غير المضارع
قوله وفيه نظر في الاخبار جواب سؤال وهو [illegible] الاخبار عنه نحو الذي هو منطلق
وهو مضارع عامل لكونه عاملا في الضمير المستكن فيه وتحرير الجواب ان منطلقا صفة لموصوف
الصفة مستتر فالمخبر عنه تلك الذات لا الصفة قال العالي هذا الجواب يأتي لو اخبر عن اسم الفاعل
العامل المظهر وفيه نظر لان العمل ظاهر وهو ظاهر في نزول الاسم منزلة الفعل فلا ينافي ذلك التاويل
بارادة الذات لها تلك الصفة فتامل قال وكذا ما يلزم الظرفية اقول ومنها ما
يلزم الظرفية نحو ذات يوم او المصدرية نحو لبيك وسعديك فلا يقال في سرت ذات يوم الذي
سرت فيه ذات يوم وكذا في لبيك لعدم صلوح شيء منها للخبرية للزوم النصب قال وجاز
عن الظرف غير ما ذكر اقول جاز الاخبار عن الظرف الذي لا يلزم الظرفية فيقال في
الاخبار عن اليوم في قولك صليت اليوم الذي صليت فيه اليوم واشترط اظهار في لان شرط الحذف
ان يكون الظرف دالا على الزمان او المكان بجوهره وقد زال ذلك لعدم دلالة الضمير على شيء منهما
بجوهره اللهم الا اذا اتسع في الظرف فلا يظهر في فيقال الذي سرته اليوم اجراء له مجرى
المفعول به كما في قوله ويوم شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه وكذا اشتراط اظهار اللام في
الاخبار عن المفعول له فيقال في الاخبار عن تاديب في ضربت زيدا تاديبا الذي ضربت زيدا
له تاديب لفوات شرط الحذف ايضا وهو ان يكون دالا بجوهره على فعل فاعل فاعل الفعل المعلل
والمصدر الذي لم يسد مسد فعله نحو الاخبار [illegible] في الاخبار عن الضرب في قولك اعجبني
الضرب الذي اعجبني الضرب والذي سد مسد فعله نحو سقيا ورعيا لا يجوز الاخبار عنه لكونه كا
لفعل وصح الاخبار في المصدر الوارد لمجرد التوكيد فلا يقال في الاخبار عن ضربا في قولك ضربت ضربا الذي
ضربته ضرب لعدم العائد لان المصدر يفهم من نفس الفعل واجاز بعض النحويين الاخبار عن المصدر

في قولك رجلا والمظهر المنع لوجهين الاول انه دعاء فهو بمنزلة الامر والنهي فلا يقع صلة للموصول
الثاني ان الضمير يجعل غير راجع الى المذكور سابقا لو طابق لتوهم مغشوشا برجلا ونحوه فلو كنى عنه
بضمير اشترط ان يرجع الى الموصول فيخرج هذا الضمير عن وضعه قال وكذا في الضمير
اقول الضمير الذي يستحقه غير الموصول سواء كان ذلك الغير مبتدا او موصوفا
او موصولا اما المبتدا نحو زيد ضربته والموصوف نحو جاء رجل ضربته والموصول نحو الذي
ضربته زيد فلا يقال في الاخبار عن الضمير في هذه التراكيب الذي زيد ضربته هو والذي جاء
رجل ضربته هو والذي الذي ضربته زيد هو لان الضمير يرجع الى الموصول لما عرفت فيبقى المبتدا
خاليا عما يستحقه وهو باطل ومنه يعلم عدم جواز الاخبار عن المستكن في منطلق في قولك زيد منطلق
لاستحقاق المبتدا اياه لان اسم الفاعل لا يقع خبرا الا بعد ان يكون فيه ضمير للمبتدا ومنها الاسم المضاف
الى الضمير الذي يستحقه غير الموصول نحو زيد ضربت غلامه ونحو جاء رجل ضربت غلامه ونحو الذي
ضربت غلامه زيد وعلته تعلم مما قدمناه ومنها الاسم المشتمل على الضمير الذي يستحقه غير الموصول
وكذا الضمير وقوله لحلول المستحق يعلل للمسائل كلها قال وكذا في الموصول اقول
من الانواع التي يمتنع الاخبار فيها على الطريقة المذكورة الموصول بدون صلته فلا يقال في قولك
الذي قام ابوه زيد الذي هو قام ابوه زيد الذي لوجهين الاول ان الضمير يتعذر وصله اي
جعله موصولا الثاني ان الموصول المؤخر خلو عن الصلة وهو ممتنع وانما قلنا ان الموصول يمتنع
الاخبار عنه بدون الصلة لان الموصول لا يمتنع الاخبار عنه مع الصلة نحو ان يقال الذي هو
زيد الذي قام ابوه وهذا كالمضاف والموصوف فانه لا يجوز الاخبار عنهما بدون المضاف اليه
والصفة ويجوز معهما كما مر وهذا الحكم اعني جواز الاخبار عن الموصول مع صلته ثابت
سواء كانت صلة ذلك الموصول موصولا او غيره لان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي في الثاني
لان شرط الصلة ان يكون جملة والموصول مع صلته جملة ويحتاج الموصول الثاني الى الصلة والخبر
اما احتياجه الى الخبر فلوقوعه مبتدا ثم الموصول الثاني مع صلته وخبره تقع صلة للموصول
الاول ولا بد فيه اي في الموصول الثاني من ضميرين احدهما للموصول الثاني والثاني للموصول الاول
لاستدعاء كل واحد منهما عائدا وهكذا يجب في كل موصول الى صلة وخبر وعائد وان تعددت
الموصولات مثل ان يكون ثلاثة او اربعة او خمسة وما يليه ومثالها المسألة المحكية عن ابي عثمان
المازني وهي هذه الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته زيد فقولنا التي موصول
رابع صلته قولنا ابوها ابوهما وخبره قولنا اختها وقولنا اللذان موصول ثالث صلته الموصول الرابع
مع صلته وخبره وخبره قولنا اخواك وعائد المجرور في قولنا ابوهما وقولنا التي موصول ثان
صلته الموصول الثالث مع صلته وخبره وخبره قولنا اخته وعائد المجرور في قولنا اختها وقولنا
الذي موصول اول صلته الموصول الثاني مع صلته وخبره وخبره زيد وعائد المجرور في قولك
اخته وامتحان صحة مثل هذا التركيب بان تعلم تمام كل موصول مع صلته ومعناه خبره ثم تريد الجميع

اسم جـ

الى كلام واحد مثل ان يقال في مقام التي ابوها ابوهما اختها لان التي ابوها ابو رجلين لا يكون
لا يكون الا اختها فتصير الكلام الذي التي اللذان اخوها اختها اخواك اخته زيد ثم يقال في مقام
في مقام اللذان اختها اختها اخواها لان اللذين اختها اخت امراة لا يكونان الا اختها فتصير
الكلام الذي التي اخواها اخواك اخته زيد ثم يقال في مقام التي اخواها اخواك اختك لان التي
التي اخواها اخواك لا يكون الا اختك فتصير الكلام الذي اختك اخته زيد ثم ان شئت
اقتصرت عليه لان الجميع اول الى كلام واحد وان شئت قلت في مقام الذي اختك اخته
اخواك لان الذي اختك اخته لا يكون الا اخاك فتصير الكلام اخواك زيد فيصح عن الموصول
فيظهر المعنى من الكلام المطول قال ـــــ فان اردت الاخبار قول ـــــ ان اردت
الاخبار في المسئلة المذكورة عن الموصول الاول مع صلته مثلك ذاك مثل ان يقول الذي
هو زيد الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته وان اردت عن الموصول
الثاني بصلته مثلك ذاك ايضا مثل ان تقول التي الذي هي اخته زيد التي اللذان التي ابوها
ابوهما اختها اخواك وان اردت عن خبر الموصول الاول وهو زيد فلك ذاك ايضا مثل ان
يقال الذي الذي التي اللذان ابوها ابوهما اختها اخواك اخته هو زيد وانما بقي بيان في
صلة الموصول الاول فلا يتاتى فيه الاخبار الا في خبر الموصول الثاني وهو اخواك والمتصل به
وهو الكاف فلا يصح الاخبار عن اللذان مع صلته ولا عن ابوها ولا عن ابوهما ولا عن اختها
ولا عن اخته سواء كان الاخبار عن المضاف او عن المضاف اليه وعلة الامتناع فيها ما تقدم
فتذكره تعلمه ولنذكره تسهيلا عليك فنقول علة الامتناع في اللذان مع صلته ان الضمير
في اختها يستحقه الغير وهو الموصول الثاني وكذا في الموصول الرابع لان الضمير في ابوها
يستحقه الغير وهو الموصول الثالث وكذا في الموصول الرابع واما البواقي فكل ما كان مضافا
لا يصح الاخبار عنه لامتناع اضافة الضمير وكل ما كان مضافا اليه لا يكون الا ضميرا يستحقه
الغير وانما صح في الخبر الموصول الثالث وفي المتصل به مثل ان يقال في الخبر اللذان الذي
التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخته زيد اخوك وفي المتصل به الذي الذي التي اللذان
التي ابوها ابوهما اختها اخواه اخته زيد انت لانه لا يلزم محذور قال ـــــ واما
الاسمان قوله ـــــ اذا وجد اسمان فاما ان يكون احدهما معطوفا على الاخر وهما
في جملة واحدة او يكونا في جملتين عطف احديهما على الاخرى وعلى التقدير الثاني فاما
ان يكون بين الجملتين ملابسة او لا فهذه اقسام ثلثة الاول ان يكون احد الاسمين معطوفا
على الاخر وهما في جملة واحدة كقولنا ضرب زيد وعمرو وحكمه ان الاخبار يصح عن كل واحد
من الاسمين وحده ومن كليهما معا مع رعاية الشروط المذكورة فيقال في الاخبار عن

عن

عمرو هو الذي ضرب هو وعمرو زيد وفي الاخبار عن عمرو والذي ضرب زيد هو عمرو وفي الاخبار
عنهما اللذان ضربا زيد وعمرو والثاني ان يكونا في جملتين عطف احديهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما
كقولنا ضرب زيد واعمرو وحكمه ان الاخبار لا يصح عن شيء منهما فلا يقال الذي ضرب هو
واكرم عمرو زيد ولا الذي ضرب زيد واكرم هو عمرو لان المعطوف في حكم المعطوف عليه في
وجوب العايد الى الموصول ولا ضمير في الجملة الاولى والثانية في التركيبين والثالث ان يكونا
في جملتين عطفت احديهما على الاخرى وبينهما ملابسة كقولك ضرب زيد واكرم غلامه
او ضرب زيد واكرم عمرو في داره او معه وحكمه ان يصح الاخبار عن الاسم الاول
نحو الذي ضرب هو واكرم غلامه زيد والذي ضرب هو واكرم عمرو في داره او معه زيد
لعدم لزوم المحذور المذكور قال ـــــ واما المبدل قوله ـــــ اختلفوا في الاخبار
عن المبدل فقال بعضهم لا يجوز الاخبار عنه وخرج اي بدون البدل فلا يقال عندهم في جاءني
زيد اخوك الذي جاءني هو اخوك زيد واستدلوا عليه بقياسه على الموصوف بدون الصفة
فلا يجوز الاخبار عنه اجماعا والجامع كون كل واحد منهما تابعا معربا باعراب سابقه من جهة
واحدة وقال الاخرون يجوز الاخبار عنه وصح فيقال عندهم الذي جاءني هو اخوك زيد واخوك
بدل من المضمر وان كان في الاصل بدلا من المظهر وهو معنى قوله بتصرف البدل الى المضمر
وهو الذي مال عليه المصنف وابطل القياس المذكور ببيان الفرق وهو ان الاخبار
عن الموصوف بدون الصفة انما امتنع لامتناع وصف المضمر بشيء ولا امتنع وقوع المضمر
مبدلا اذ يجوز ابدال المظهر من المضمر بدل الكل من الغايب هذا في المبدل واما البدل
فان اردت الاخبار عنه وحده بلا تبعيه في قولك مررت برجل اخيك في الاخبار بالذي
الذي مررت برجل به اخوك في باللام اللذان انا برجل به اخوك وابراز الضمير يجري الصفة
على غير من هي له واستقبحه المازني ووجه حسن استقباحه انك جئت بالبدل بعد
تمام كلامك تقديرا فاستئناف قولك الذي مررت برجل غير مستقيم لخلو الصلة
عن العايد وهو البدل لم يستقل الكلام معه ووجه التصحيح ان البدل هو المقصود
بالنسبة فوجود الضمير كاف ولانه هو المبدل في الحقيقة فكونه ضميرا كون البدل ضميرا
ومنها جاز هذا الى ما يحتمل ضعف التركيب نظرا الى المصحح جوزان يقال في ضربت اخاك
اياه لوجوب الضمير في الخبر الواقع جملة وكون الجملة بدون البدل خالية فهو مثل ما في
هذا تجويز ما فيه يوجب تجويزه ومنعه يوجب منعه قال ـــــ والاخبار قوله ـــــ
الاخبار عن خبر كان واخواتها من الافعال الناقصة لا يمتنع وقال بعضهم يمتنع والصحيح
هو الاول لان خبر كان خبر المبتدا في الحقيقة فكما لا يمتنع الاخبار عن خبر المبتدا لا يمتنع
الاخبار عنه فيقال في كنت قايما الذي كنته اياه او كنته قايم قال ـــــ واذا اردت

الاخبار عن الذي قوله ـــــ اذا اريد الاخبار عن الاسم الذي تنازع فيه فعلان معطوف احد
الفعلين على الاخر في الفاعلية والمفعولية فاما ان يكون ذلك الاسم فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف
او يكون مفعولا لاحدهما والفاعل ضمير الاول ان يكون الاسم فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف
نحو ضربني وضربت زيدا او ضربني وضربت زيد في الاخبار وان يكون الاسم زايدا الاول فعليه
الاكثرون فضمير المفعول نحو الذي ضربته وضربني زيد او الذي ضربني وضربته زيد واما لزوم الاضمار
لوقوع الجملة صلة للموصول ولا بد فيها من عايد وان حذف الضمير فانما يحذف للطول كما
هو المختار من حذف العايد للطول نحو اهذا الذي بعث الله رسولا ولا يحذف على ما حذف
عليه في الاصل وهو الاستغناء عن المفعول لان الاستغناء بطل لوجود الذي الثاني وهو راي
المازني ان يجعل الكلام جملتين اسميتين ويعطف احدى الجملتين على الاخرى ويحذف المفعول
لما حذف لاجله في الاصل فيقال الذي ضرب انا والذي ضربني زيد او الذي ضربني والذي ضرب
انا زيد قال المولف الثاني اي الذي ضربني والذي ضرب انا زيد لا يحسن عندي لانه يلزم العطف
قبل تمام المعطوف عليه لان زيدا خبر الذي والجملة المعطوفة توسطت بينه وبين المبتدا
بخلاف الاول اما الذي ضرب انا والذي ضربني زيد ومفعول ضرب في التركيبين محذوف للاستغناء
لكون العايد الضمير المستكن فيه وهو المراد بقوله كما في الاصل هذا في الاخبار عن المتنازع اما اذا
كان الاخبار عن غير المتنازع فلا فساد وحذف المفعول لحصول الاستغناء فيقال في الاخبار
عن التاء في ضربت وضربني زيد الذي ضرب وضربه زيد انا ومفعول ضرب محذوف للاستغناء
اذ العايد هو الضمير المستكن في الفعل الثاني ان يكون الاسم مفعولا لاحدهما والفاعل مضمر نحو
ضربني وضربت زيدا او ضربت وضربني زيدا والاخبار عن ذلك الاسم في ذلك القسم يصح على ما هو
الطريقة فيقال في الاول الذي ضربني وضربته زيد وفي الثاني الذي ضربته وضربني زيد ولا فساد فيه
اذ لا حذف لكون الضمير واقعا موقع المفعول المذكور ولا حاجة الى ما تكلفه المازني في ان قال
لا فرق بين القسمين لانه يجعل الكلام في هذا القسم على جملتين اسميتين معطوفا احدهما على
الاخرى كما جعل في القسم الاول فيقول في هذا القسم الذي ضربني والذي ضربته زيد او الذي ضربته
والذي ضربني زيد وانما قلنا لا حاجة اليه لانه انما يصار اليه لكثرة الحذف بعد الاضمار وما كان
لاجله في الاصل وفي هذا القسم لا حذف فلا حاجة اليه قال ـــــ وعلى هذا قوله ـــــ
لما بين حكم الاسم الذي يتنازع فيه الفعلان في الفاعلية والمفعولية عقبه ببيان حكم الاسم الذي
يتنازع فيه في الفاعلية وحدها او في المفعولية وحدها وحكمها ظاهر مما مر فلذا قال وعلى
هذا المناخي فيقال في الاخبار عن زيد في قولنا ضربني واكرمني زيد الذي ضربني واكرمني هو
زيد وعنه في قولنا ضربت واكرمت زيدا الذي ضربته واكرمته زيد ثم ذكر الفعل المتعدي
الى مفعولين فصاعدا وطريقة الاخبار فيه فسهل عليك ان كان ما سبق من المباحث على ذكر منك
فيقول في المتعدي الى مفعولين نحو قولك كسوت وكسا زيد جبة زيد والذي كسوته وكساه
جبة في المتعدي الى ثلثة مفاعيل نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قايما الذي اعلمت واعلمنيه زيد

قايما عمرو او الذي اعلمت واعلمنيه زيد عمرا قايم قال ـــــ ومنها الخبر في باب ان قوله ـــــ
من انواع المرفوع خبر ان واخواتها واما ورد على خبر لا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين
بليس لان ان واخواتها لا تخرج الكلام من احد طرفي النقيض الى الاخر بخلاف لا التي لنفي الجنس
وما ولا المشبهتين وحكم هذا النوع من المرفوع اعني خبر ان واخواتها حكم خبر المبتدا من صحة
كونه مفردا او جملة معرفة ونكرة مشتقا وجامدا مذكورا ومحذوفا والا القرينة ومن
وجوب اشتماله على الضمير اذا كان جملة الا في تقدمه على الاسم فان تقديم الخبر على المبتدا
جائز نحو قائم زيد وتقديم خبر هذه الحروف على اسمها غير جائز لا يقال ان قائم زيدا اللهم
الا اذا كان ظرفا فانه يجوز التقديم نحو ان في الدار زيدا والدليل على عدم جواز تقديم الخبر
اذا لم يكن ظرفا ان هذه الحروف انما تعمل لمشابهتها الفعل والفعل عمل ان اصلي نحو ضرب زيد
عمرا او فرعي نحو ضرب عمرا زيد فاعطي الفرعي دون الاصلي لهذه الحروف حطا لدرجة الفرع
عن الاصل وهذا وان اقتضى عدم جواز تقديم الظرف ايضا لكنهم توسعوا واغتفروا فيه
لوجهين الاول ان الرفع لا يظهر في الظرف بخلاف غيره فلا يلزم تقديم المرفوع على المنصوب
المستدعي لمساواة الفرع الاصل من حيث الظاهر الثاني ان الظرف لكثرته يتسع فيه ويجوز فيه
ما لا يجوز في غيره قال ـــــ ويحذف قوله ـــــ قوله فيما سبق وحكمه حكم خبر المبتدا
يغني عن هذا البحث لان قوله حكمه حكم خبر المبتدا عام شامل للاحكام التي من جملتها الحذف
وانما قلنا انه عام لانه صح منه الاستثناء وهو معيار العموم فلا بد من الاعتذار في هذا المقام
وهو ان يقال يحذف خبر هذه الحروف لما يكثر اذا كان ظرفا ما دام المقصف المنبه عليه
فذكر حذفه ومثله بامثلة اكثرها من الظروف ليتفطن الذكي فيتنبه على اذا عرفت
هذا فنقول يحذف خبر هذه الحروف وهو قسمان لان الحرف اما ان يكون ملتزما او يكون
ملتزما فالاول نحو قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي
ان لنا محلا في الدنيا وان لنا مرتحلا عنها الى الاخرة والمحل المنزل او الحلول والسفر اسم جمع
اذ مضوا اي المضي ودوي ما مضوا ما مصدرية والسفر بمضيهم وهو بدل اشتمال من السفر
اي في مضي السفر والمهل السبق في الفوز وقيل الطول ودي مثلا اي عبرة لمن بقي بعد السفر
ونحوه المثل اسبته شرج شرجا لو ان فيه اسيمرا اي اشبه هذا السعد لو ان فيه اسيمرا فخبر محذوف
والشرج بفتح الشين المعجمة وسكون الراء المهملة والجيم اسم موضع والاسيمر تصغير اسمر بضم
الميم جمع قلة للسمرة وهي شجر ذكره رجل كان بشرج فيه سمرات فذهب ثم عاد فعرف المكان
ولم ير السمرات فمعنى كلامه ان هذا المكان شبه المكان الذي كنت فيه لو ان السمرات التي

بمعنى تمايد كان ثابتا ونحوه في حذف الخبر قول ذؤبة يا ليت ايام الصبى رواجعا عند البصريين
خلافا للكسائي والفراء وحقيقته ان في هذا البيت قولين الاول قول البصريين وهو ان خبر ليت محذوف
ورواجعا منصوب على الحال والتقدير ليت لنا ايام الصبا رواجعا اي حاصلة لنا حال كونها رواجع
وهو الحال الصغير في الخبر وهو على هذا التقدير مما نحن فيه وهو الوجه في ذلك ههنا الثاني قول
الفراء وهو ان ليت تنصب الجزئين معا لانه بمعنى اتمنى كانه قال تمنيت ايام الصبا رواجعا الثالث قول الكسائي
وهو ان رواجع منصوب باضمار كان والتقدير ليت ايام الصبا كانت رواجع وهو خير من مذهب
الفراء لان اضمار كان كثير في كلام العرب وعليه قولهم ما انت وعبد الله وكيف انت وقصعة من ثريد
بالنصب اذ التقدير ما كنت انت وعبد الله وكيف تكون انت وقصعة من ثريد هذا ما ذكر
في هذا البيت ولا يظهر لي الفرق بين قول البصريين والكسائي في حذف خبر ليت حتى يصح قول المصنف
خلافا للكسائي والفراء ومما امر في حذف الخبر قول عمر بن عبد العزيز للقرشي الذي مات الله تعالى
ودلو حاجته لعلها اي لعل مطلوبك حاصل بحذف الخبر لدلالة القرينة الحالية الثاني ... قولهم ليت
شعري هل قام زيد مثلا اذ التقدير ليت شعري اي علمي حاصل بما يجاب به هذا الاستفهام وهو
قام زيد ام لم يقم كما تقول علمت من ابوك اي علمت ما يجاب به هذا الاستفهام واما لزوم الحذف لقيام
الجملة الاستفهامية مقام الخبر كما في لولا زيد لكان كذا ولذلك لم يقتصر المؤلف على قوله ليت شعري
كما فعل الزمخشري قال ابن جني قولهم هل قام زيد جملة منصوبة الموضع بشعري لانه مصدر شعرت اذا
فطنت وعلمت ومنه سمي الشاعر وشعري فعل متعد بمصدره مثله وهذا المفرد الذي خلفته الجملة
لا يظهر هذا ما ذكر وفيه نظر لان ... الحيان لا يكون خبرية المبتدا قال
ومنها خبر لا التي لنفي الجنس اقول ... من انواع المرفوع خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل ظريف
وهذا انما هو في قول الحجازيين لان بني تميم لا يثبتونه اصلا وحكمه حكم خبر ان لمشابهته اياها من وجوه الاول
كون كل واحد منهما نقيض الاخر فانهما مشتركان في هذه الصفة الثاني ان كل واحد منهما يدخل
على الجملة الاسمية الثالث ان كل واحد منهما صدر الكلام فلما كان بينهما المشابهة من هذه الوجوه
جعلوا احكامهما حكما الا في جواز تقديم الظرف فانهم جوزوا ان يقال ان في الدار زيدا ولم يجوزوا
ان يقال لا في الدار غلام رجل والفرق انهم حطوا رتبة الفرع عن رتبة الاصل كما في الحروف
المشبهة بالفعل بالنسبة الى الفعل ويحذف خبر لا التي لنفي الجنس اذا دلت القرينة كما في قولهم
لا باس اي لا باس عليك والقرينة وقوع الكلام جوابا للسؤال لانهم لا يذكرون هذا الكلام الا في
جواب من قال هل من باس علينا ومن حذف الخبر كلمة الشهادة لان التقدير لا اله في الوجود الا الله وانما
لم يقل التقدير لا اله لنا الا الله لانه لا دلالة فيه على التوحيد المحض لانه يحتمل ان يقال ثبت ان لا اله
لنا الا الله ثم لم يلتم لي الجميع المخلوقات الا الله ... ولذا كرر التوحيد في قوله ... والهكم اله واحد

لا اله الا هو ولا نبت الجمر في ديم اصلا لانهم ان قصدوا نفي خبر خاص جعلوا صفة كما في قوله ولا كريم
من الولدان مصبوح فانهم زعموا ان مصبوحا صفة كريم والخبر محذوف اي في الوجود والمعنى ان الكريم
الموصوف بالمصبوحية ليس ثابتا وان لم يقصدوا خبرا خاصا كانت قرينة النفي مشعرة نحو لا اعلام
رجل في الدار محذوف الخبر عند تميم اي لا اعلام رجل متصفا لكونه في الدار في الوجود وهو المراد بقوله اصلا
ومنها اسم ما ولا المشبهتين بليس اقول ... من انواع المرفوع اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد خيرا منك
وهو كثير وما رجل خيرا منك وهو ايضا كثير ولا زيد منطلقا وهو ممتنع ولا رجل افضل منك وهو قليل
ووجه الشبه كونهما للنفي كليس ودخولهما على المبتدا كدخول ليس وانما قل دخول لا على النكرة وامتنع
دخولها على المعرفة لنقصان مشابهتها بالنسبة الى مشابهة ما لان ما وليس يشتركان من وجهين
اخرين الاول كونهما لنفي الحال والثاني دخول الباء في خبرهما ولنقصانها بهذا جاز ان يقع اسم ما مضمرا
منفصلا ولم يجز ان يقع اسم لا مضمرا فيقال ما هو ... ولا يقال لا هو ... لم تعمل بنو
تميم ... كما قال جبر لا التي لنفي الجنس اذا عملت ما ولا انما هو في لغتهم كاعمال لا التي لنفي الجنس قال
لان اثر الخلاف يظهر في خبرهما والمؤلف انما تكلم في اسمهما اقول ... ولا يجوز الفصل اقول لا يجوز
الفصل بين كان واسمها باجنبي فلا يجوز ان يقال كان طعامك زيد ياكل لان طعامك مفعول الخبر فهو اجنبي
فلا يقال كانت زيدا الحمى تاخذ ... ان يكون الحمى اسم كانت لان زيدا لكونه مفعول تاخذ اجنبي
به بين كانت ومعمولها واما ما قال ... ان يكون الحمى اسم كانت لانها اذا لم يكن اسم كانت ... ضمير القصة
اسمها الممتنع لان كان ... عاملة في الحمى حينئذ ولذلك لا يجوز ان يقال ضربت وذهب عمرا زيد لوقوع الفصل
بين الفعل ومعموله باجنبي وبالجملة لا يجوز الفصل بين العامل ومعموله باجنبي فان قلت فكيف يجوز الفصل
بالجملة المؤكدة نحو خرج والله زيد ونحو ... قلت لان المؤكد ليس باجنبي لكونه لتقوية
مضمون الكلام قال ... مرفوع الفعل اقول ... لما فرغ من انواع مرفوع الاسم شرع في مرفوع الفعل وهو
الفعل المضارع الذي يقع موقعا يصح وقوع الاسم في ذلك الموضع سواء كان مجردا عن الحرف نحو زيد يضرب
او مقرونا بحرف غير عامل نحو زيد سيضرب لانه يقال زيد ضارب كان ... واما
... الحرف ... العمل لانه لو كان عاملا لا يجوز ... يضرب ... تلك المضارع مرفوعا ...
... مرفوع مع عدم وقوع الاسم فيه اذ لا يجوز ان يقال ... الزيدان ...
... المبتدا ... للفعل دون الاسم ... ان يكون
كلامه اسما او فعلا ... المبتدا ... موقعا للاسم في الجملة وهو المراد بالصحة ... بالصحة كونه في
محل يمكن وجود اسم ما في ذلك المحل وان لم يكن وجود اسم مخصوص قال السكاكي ... تفسير الصحة
الاستعمال والقول عند خلوص الداعي ... وهو ان يقوم ...
زيد يقوم مرفوع مع عدم صحة ان يقال كاد زيد قائما والجواب انه هو الاصل كما في خبر كاد واخواته

وقولهم فاها لفيك قيل الضمير في فاها للارض وفم الارض هو التراب لانها به تشرب الماء فهو
نحو تربا له وقال ابو زيد الضمير في فاها للداهية ومعناها الخيبة جعل لها فم كما جعل
للشر ناجذ في قوله قوم اذا الشر ابدى ناجذيه لهم وخص الفم لان افتراس الضواري بها فجعل
معناه خيبة فهو دعاء عليه وقولهم هنيئا مريئا دعاء من الصفات اي هنيئا مريئا
صفة مشبهة اريد بها المصدر فيهما بمعنى هنا ومرى يقال هنئ الطعام يهنئ ومرئ يمرئ واما
القياسي ففي مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه نحو
قولك ما انت الا سيرا وانما انت خلاف الضبع الراكب والتقدير ما انت الا تسير سيرا
وانما انت تخالف خلاف الضبع الراكب فالاول مثال ما وقع المفعول المطلق فيه مثبتا بعد
نفي والثاني مثال ما وقع فيه بعد معنى نفي لان انما متضمن لمعنى ما والا لما عرف من علم هذا الفن
ومعنى تخالف الضبع الراكب ان الضبع اذا رات راكبا خالفته واخذت ناحية فهو باعتبه وقولنا
ما وقع مثبتا احتراز عما وقع منفيا نحو ما زيد سيرا فانه ليس من هذا القبيل لجواز استعمال
الفعل معه وقولنا بعد نفي احتراز عن ~~الداخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا~~ مثبت بعد غير
نفي نحو زيد سيرا فانه ايضا ليس مما نحن فيه لجواز استعمال الفعل معه وقولنا داخل على اسم
احتراز عن الداخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا فانه ليس من هذا القبيل وقولنا لا يكون خبرا
عنه احتراز عن المثبت الذي وقع بعد معنى نفي داخل على اسم يكون خبرا عنه نحو ما سيري الا
سير ... وجوب القيود المذكورة في المصدر وجب حذف الفعل لا بمعنى انه ... يدل على وجوب
الحذف بل بمعنى ان المسموع في مثل هذه الصورة الحذف ومعنى جعله قياسا ان حذف الفعل
بعد العلم بوجود القيود قياسي اي يقيس الصور التي لم يسمع على ما سمع بعد العلم بوجود القيود
ومنها ما وقع مكررا بعد اسم نحو زيد يضرب ضربا ضربا وقولنا بعد اسم احتراز عن المكرر الواقع لا بعد
اسم نحو قوله كلا اذا دكت الارض دكا دكا لوقوعه بعد فعل هكذا قاله الفاضل ومنها ما وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء
فان شدوا الوثاق مضمون الجملة المتقدمة واثره هو الذي فصل بقوله فاما منا بعد واما
فداء والتقدير تمنون منا بعد وتفدون فداء وقولنا لاثر مضمون جملة احتراز عما وقع تفصيلا لا
لاثر المضمون نحو زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا قال صاحب المحصل حسن الحذف في الاية
لفظ اما فانها لا تكاد تدخل على فعل بل على الاسم ولذلك وقع قبل الفعل نحو زيد اما يقوم
واما يقعد ما ولي الاسم ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار فقولنا صوت حمار للتشبيه صوته بصوت حمار وقولنا جملة
وقوله صوت مشتمل على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت وعلى صاحبه وهو المجرور في له والتقدير يصوت

صوت

صوت حمار وقولنا للتشبيه احتراز عما لم يقع للتشبيه نحو لزيد صوت حسن وقولنا بعد جملة احتراز
عما وقع للتشبيه لا بعد جملة نحو صوت زيد صوت حمار وقولنا مشتملة على اسم بمعناه احتراز عما وقع
بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت فاذا الرجل صوت صوت حمار وقولنا وصاحبه احتراز
عما وقع بعد جملة على اسم بمعناه غير مشتملة على صاحبه نحو في الدار صوت صوت حمار واعلم ان الخليل
لم يشترط كون المصدر للتشبيه فانه جوز ان يقال له صوت صوتا حسنا على المصدر ومنها ما وقع
توكيدا لنفسه وهو مؤكد لمضمون جملة لا يحتمل لها غيره اي لا يحتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر نحو قولنا
له علي الف درهم عرفا اي اعترافا فان العرف مؤكد لمضمون قولنا له علي الف درهم ولا يحتمل له غير الا
عتراف لانه اذا قال له علي الف درهم فقد اعترف ثم ... مجازا وانما سمي توكيدا لنفسه لان
مدلول الجملة ومدلول المصدر شيء واحد ومنها ما وقع لغيره وهو المؤكد لمضمون جملة لها محتمل
غيره اي لمضمون الجملة محتمل غير ذلك المصدر نحو قولنا هذا زيد حقا او الحق ولا افعله بتة او البتة
فان قولنا هذا زيد يحتمل ان يكون حقا وان يكون غير حق وقولنا لا افعله يحتمل ان يكون قطعا وان يكون
غير قطع وانما سمي توكيدا لغيره لان مدلول الجملة ومدلول المصدر متغايران الا ترى ان الاول ...
التنكير والثاني البتة المعرفة اي استعمال حقا اكثر من استعمال الحق واستعمال البتة اكثر
من استعمال بتة وقطع همزة البتة ليس بقياس لان اللام للتعريف لكنه مسموع اي القطع مع كونه خارجا
عن القياس مسموع من العرب ومنها ما وقع مثنى مضافا نحو لبيك واصله لبين لك فاضيف وحذف النون
واللام فصار لبيك وهو منصوب بفعل لازم اضماره نحو اقمت على طاعتك اقامة بعد اقامة اي مرة
بعد اخرى فقولنا لبيك بمعنى اقامة بعد اقامة وفعله اقمت فهو من لب بالمكان اي اقام به وانما
فسرناه بقولنا مرة بعد اخرى لان التثنية فيه بمعنى التكثير كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي مرة بعد
اخرى وهذا على قول غير يونس لانه يذهب الى ان الياء ليس للتثنية بل هو كالياء في لديك وعليك ويقول
انه في الاصل لبب بثلث باآت على وزن فعلل فقلبت الباء الاخيرة ياء كراهة التضعيف فصار لبي
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلما اضيف الى المضمر قلبت الالف ياء كما في لديك
وعليك لاشتراك الصورة في لحوق الضمير المتصل فصار لبيك وابطل سيبويه مذهبه بقول
الشاعر دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور فلو كان بمنزلة عليك لما قال فلبي بالياء
الظاهر بالالف كما في على وهو معنى قول المؤلف وقوله حجة عليه اي على يونس قال بعض شارحي الكتاب
يمكن ان يقطع مذهب يونس بان يقال لا نسلم انه اسم بل هو فعل وقف عليه بالياء ثم وصل بالياء
ايضا اجراء للوصل مجرى الوقف وفيه نظر لان يونس قائل باسميته وقد اعترف به هذا الشارح
في كتابه على ان القول بالفعلية متعسف ومسور اسم رجل اي دعوت مسورا الحاجي فاجابني ثم قال
فلبي يدي مسور اي كونا في طاعته وسعديك اي اسعادا بعد اسعاد وهو الموافقة اي اسعادا بعد اسعاد
وحنانيك اي حنانا بعد حنان وهو الرحمة ودواليك من المداولة وهي المناوبة ومعنى البيت المستشهد
ان العرب يزعمون انه اذا اشتق عند البضاع شيء من الثوبين ... سمها وداعت الالفة

فكل عدول عن لفظ الاسم الى الفعل لوما الغرض يوجب العدول وهو ان كلام موضوع لمعارضة نوع
الفعل محققة ان يكون حسن ذا الاعلى الوقوع وصفا وقد استعمل الاصل المرفوض حين قال وابن
الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وهذا البيت لم يرو ولم اكن ابالا انه ان دوى
كذلك يكن جاحرتية وقائلة بابط شرا وفهم اسم قبيلة والكناية في مثلها للواقعة وتصفر يعني
تخلو من هو لما بني صفرا اي خال او تصوت من الصفير يقول رجعنا الى فهم ونجوت من الواقعة فهي
خالية عن حصول مطلوبها لانها لم تحصل مطلوبها او مصوتة بعد خلاص كما تصوت من نجوم بل
المحبوس من غراصيا ريحا قال المنصوب اقول لما فرغ من انواع المرفوع
شرع في انواع المنصوب وهو اي المنصوب بالقسمة الاولى نوعان الاول المنصوب الاسمي وهو انواع
منها المفعول المطلق وانما قدمه على سائر المفاعيل لانه يدل على الحدث الذي هو جزء مفهوم الفعل فانه
بالفعل اشد وعرفه المؤلف بانه ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا وا
يدخل فيه نحو قولنا الضرب حسن لان المقصود منها دسياق الكلام المنصوب الدال على مفهوم نحو
عن الوفا بالعالي نحو قطو لان المفعول المطلق يصح اقامته مقام الفاعل مع انه غير منصوب
فلو كان النصب جزء من حقيقته لم يصح اقامته مقامه وفيه نظر لانه بعد الاقامة لا يكون مفعولا
مطلقا والمفعول المطلق يكون لتوكيد الفعل فحسب كما في المثال المذكور ويسمى منها اذ لا تعيين
فيه لا نوعا ولا عددا ويكون للنوع والمرة ويسمى موقتا اي معينا نحو جلست جلسة ويكون للمرة
وفيهما للمرة والاول وهو المبهم لا يثنى ولا يجمع لان المؤكد مرتبته التأخر ولا يثنى لا يجمع لعدم
التعدد بخلاف الاخرين اي المصدر للنوع والمصدر للمرة فانه يقبل التثنية والجمع نحو جلسات
لوجود التعدد فيهما وقد يعرف بالفعل اقول هذا كله ظاهر والاول ضربته
سوطا لان السوط اسم لالة الضرب في الاصل وفيه وجهان الاول ان اصله ضربته ضربا ذا
سوط على ان ذا سوط صفة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه ثم حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه والثاني ان اصله ضربته ضربه بسوط ثم اتسع فجعل الة الضرب كانها
الضرب لحصولها بها فجعل سوطا اي ضربا حاصلا به ومنه يجمع نحو سوطين واسواطا كما يقال
ضربتين وضربات وليس منصوبا بنزع الخافض اي بسوط لصحة توهم ضربته اسواطا وضربت
نيابة سوط دا لادخال الباء بابحر لكم قال وجاز ذلك اقول
غير مصدر بما هو اسم من مضارع كقولك ضربته ضربا شيئا اي شيئا من الضرب لان مفهوم الشيء اعم
من الضرب وعليه المثال المذكور في المتن العداء الموالات بين الصيدين وهو ان يصرع احدهما على اثر
الاخر والدرس الثوب الخلق والموم الموت المرض الجديد تونسا ما والراد ما الدائم فقال فرد دائم ودد
مزدم بمعنى اصد يوصدت احد الصيدين على اثر الاخر واي جانب يتحرك ثوب كتحرك حربه
المعم المؤدم ومن هذا النوع قولهم ما اغفله عنك شيئا في خطاب من يقول مثلا زيد ليس غافلا

عني

عني بان المقرر ما اغفله عنك انظر او سكر شيئا مثلا اعم من التفكر وقع موقع مصدر وحذف
الفعل الكوفي وفيه نظر لانه يجوز ان يكون قوله شيئا مفعولا به لانه ذكر ابن جني ان المقصود دع شيئا
اما ترك شيئا يشكك اي اعلم ما اقول لك ولا تشك فيه وقول شيئود في تعيين لفظ الكلمة اي دع
الشك شاهد لذلك لا يرد قال وقد يحذف اقول قد يحذف المفعول ويقام وصفه
مقامه نحو جلست طويلا اي ضما طويلا ونحو ضرب شديدا اي ضربا شديدا قياما وضرب مصدران
محذوفان اقيم طويل وشديد مقامهما فان كان الموصوف ماخوذا في صفة صح انتصابه على المصدر
نحو قعدت القرفصاء لان القرفصاء عبارة عن نوع من القعود والقعود ماخوذ في صفة وذلك
النوع هو ان يقعد على قدميه ويلصق اليتيه الارض وقيل هو ان ينصب ساقيه ويربطهما بثوب
وهو قعود المرفاء في الغرب ونحو مشي البعير الجوضى لان العرضى نوع من المشي بالمشي ماخوذ
في صفة وكذا النوع هو المشي فيه نشاط وبابل ونحو ذلك رجع فلان القهقرى لان القهقرى نوع من
الرجوع والرجوع ماخوذ في صفة وكذا النوع هو ان يرجع الرجل خلفه ووجهه الى الجهة التي يرجع منها
وظهره يرجع الى الجهة التي يرجع اليها والقهقرى مقصور والقرفصاء ممدود وحكى الجرمي فيها القصر
وقد يكون المفعول المطلق ولا فعل له من لفظه نحو مات فلان حتف انفه اي هلك ولم يقتل واصله ان
يموت الانسان على فراشه ويخرج نفسه من انفه وفيه معوك حتف انفه مفعول مطلق باضمار الفعل
وهو قسمان لان الاضمار اما جائز او واجب فالجائز وهو المراد بالمستعمل ظهاره نحو خير مقدم اي
قدمت خير مقدم ونحو مواعيد عرقوب قال الشاعر وعدت وكان الخلف منك سجية
مواعيد عرقوب اخاه بيثرب ونحو جزاء سنمار في قوله جزينا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار
وما كان ذا ذنب عرقوب اسم رجل وعد اخاه مواعيد فاخلف وسنمار اسم رجل رومي بنى الخورنق
وهو اسم قصر لنعمان امرئ القيس فلما فرغ منه القاه من اعلاه تحرزا منه كيلا يبنى مثله فضرب به العرب
المثل والواجب اما سماعي او قياسي اما السماعي فنحو سقيا ورعيا الى اخر الامثلة وانما لم يذكرها لانه لا مدخل
للقياس فيها فما وان يكون عند الناظر في كتابه معظم ما سمع وانما فصل قوله حمدا وشكرا لانه خبر وما قبله
دعاء والكيد الترث لا المكرات لا افعل ذلك ولا اقرب من فعله قربا والهم القصد لا الحزن اي لا افعل
ولا اقصد قصدا وايضا مصدر اض يئيض اي عاد والتذكر اض الحكم وهو المجيء ايضا وفضلا مصدر
فضل الشيء يفضل فضلا اي زاد يقال زيد لا يشطر الى الفقير فضلا عن اعطائه الفقير دسا اي اعطائه
الدسا ويمسع اسماعا زاد منه جزء فامنع النظر وعليه البيت المذكور في المتن لان معناه من يصيد
المحبوب يمسعه امتناعا زاد منها ما يسمع روية من يمسعها على الغيل وبكرو ويحكر وسكرو ويتكر
مصادر لم يبنوا منها افعالا لاجل ذلك لاعتلال فائها وعينها لانها يثقل التصرف بسبب الاعلال
ومعناها الدعاء بالهلاك وتربا وجندلا من الانماط الدالة على الجوهر وهو التراب والحجر والعرض
منها الدعاء على المخاطب قال شيبويه اذا قلت لمخاطبك تربا وجندلا فكانك قلت الزمك الله
واطعمك الله ثم احذف الفعل وجعل اللفظان بمعنى اطعام التراب والجندل وهو المحقق لكونهما ما يحمى

على المفعول له التنكير حتى زعم بعض النحاة انه يلزم كونه نكرة مردود بما تقدم من قول العجاج وقال
الزجاج انتصاب المفعول له على المصدرية فمعنى جئتك ضربته تاديبا تؤدبه عندهم ضربته اودبته
تاديبا ويجوز ان يتقدم المفعول له عامله لانه فضلة كالمفعول به ويجوز ان يكون من المضمرات
نحو قولك التاديب ضربت زيدا له والله اعلم قال ومنها المفعول فيه اقول قدم
المفعول فيه على المفعول معه والمفعول به لكثرته وقلتهما فانه لا فعل الا في زمان ومكان الا نادرا
ويكثر من الافعال لا يصاحب الشيء الذي نسب اليه ذلك الفعل صاحب وكثير منه لا يتعدى الى
المفعول به كاللازم اذا عرفت هذا فمفعول من انواع المنصوب المفعول فيه وهو ما ذكر فيه قوله ما وقع
فيه الفعل كالجنس يدخل غير المحدود فيه وقوله من زمان او مكان تفصيل لما وقع فيه الفعل فالزمان
هو مقدار حركة الفلك الاعظم والمكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي
وزيادة تحقيقه في غير هذا العلم او تقول ظروف الزمان ما صلح جوابا لمتى وظرف المكان ما صلح جوابا
لاين في قوله حاله صحيح في تقديري احترازا عن مثل قولنا طاب اليوم ونوم الجمع حسن ولمثل اليوم لعدم صحة
تقدير في اما في الاول فواضح واما في الثاني فلعدم صحة تقدير ما هو ملفوظ قال مظهر الزمان
اقول الظرف اما مظهر او مضمر فان كان مظهرا فاما ظرف الزمان او ظرف المكان وان كان ظرف الزمان
فيقبل النصب بتقدير في سواء كان مبهما وهو ما ليس بمحصور كالحين او موقتا وهو المحصور كاليوم
والشهر والسنة وان كان ظرف المكان فاما ان يكون مبهما او يكون موقتا فان كان مبهما فيقبل النصب
بتقدير في وان كان موقتا لم يقبله واضطرب تفسير النحاة لمبهم المكان وموقته والذي حكاه المؤلف
ان مثال المكان الموقت ما كان اسمه باعتبار ما داخل في مسماه كالدار والسوق والمسجد والشام والعراق
فان اسم الدار مثلا انما هو باعتبار البناء والسقف والعرصة التي هي داخلة في مسماها وكذا البواقي
والمكان المبهم ما كان اسمه باعتبار ما ليس بداخل في مسماه كالجهات الست والفرسخ والبريد فان
الفوق انما سمي فوقا باعتبار اجزاء جسم تحته لوجود نسبة مخصوصة بينهما وهي العلو فيكون تسمية الفوق
فوقا باعتبار جهة العلو وهي غير داخلة في مسماها والفرسخ اثنا عشر الف خطوة والبريد اربعة
فراسخ ذكر ابن الخباز في شرح الدرة قوله وقد شذ اما كان ذهبت الشام شاذا وفاقا لان
الشام موقت فاما ذهبت الارض وفاقا فلذلك كان شاذا وفاقا ودخلت الدار شاذا لا وفاقا بل
على الاختلاف فيه لان الدار موقت فان كان دخلت لازما كما قال بعضهم بناء على ان مصدره فعول
وهو مصدر اللازم غالبا كالرجوع والقعود وعلى ان نقيضه خرجت وهو لازم وما كان دخلت
الدار شاذا وان كان متعديا كما ذهب اليه ابو عمرو الجرمي لم يكن شاذا هذا كله في المظهر واما المضمر
فلا بد فيه من اظهار في الا اذا اتسع فيه فينزل المفعول فيه منزلة المفعول به وقوم يشهد ناه سليما وعامرا
فان شهد متعد الى مفعول واحد وقد استوفاه فعدي به الى مفعول اخر توسعا من باب يوم الظرف
منزلة المفعول به في العراء عن لفظ في ومع المفعى في كحبسه شهدنا فيه وانما لزم اظهار في المضمر لان الاضمار

ترد الاشياء الى اصولها والاتساع جار في غير المتعدي نحو اليوم خرجته وفي المتعدي الى واحد
نحو اليوم ضربته زيدا ولا يجوز ولا يجوز في ذوات الثلاثة نحو اليوم اعطيك زيدا ثيابا اياه اذ لا متعدي
الى اربعة مفاعيل حتى يلحق بها به وفي الفعل المتعدي الى المفعولين نحو اليوم اعطيته زيدا
درهما خلاف منهم من منع لعدم المتعدي الى ثلاثة مفاعيل فلا يلحق بالنادر ومنهم من جوز نظرا الى
وجود المتعدي الى ثلاث مفاعيل قال ثم ان الظرف كلما هو عند اقول اعلم ان المفعول
فيه قد يسمى ظرفا تشبيها له بالاواني التي تحصل فيها ولذلك يسميه الكوفيون محلا ووعاء وقد يطلق الظرف
على غير المفعول فيه من الجار والمجرور نحو مررت بزيد وهو مجاز والعلاقة شمول معنى الحادثة
اذا عرفت هذا فنقول الظرف كلاهما على المبهم والموقت اما يستعمل اسما وظرفا وهو ما يجوز
ان يتعقب عليه العوامل كالحين والسنة والشهر فانها تطلق على الانسان حين من الدهر ويقال هو
هذه السنة سنة مباركة والشهر شهر بارد وشاهدت حينا نجحا وسنة مباركة وشهرا
باردا وعجبت من حين وسنة وشهر فاعتقب عليها العامل ولم يلزم النصب وهو المراد با
يستعمل اسما وظرفا واما يستعمل الظرف فلا اسما وهو ما لا يجوز ان يتعقب عليه العوامل
ويلزمه النصب نحو سرنا ذات مرة اي مرة لا يقال هذه ذات مرة والاخرى ذات مرة ولا
عكس من الامثلة وهو من باب اضافة المسمى الى الاسم فكانك قلت سرنا مسمى هذه اللفظة وكذا بعيدات
بين الى بعيدات فراق وذلك اذا كان الرجل يمسك عن اتيان صاحبه زمانا ثم يمسك منه
نحو ذلك ثم ياتيه فيقال لقيته بعيدات بين اي اتيانا غير متصل وكذا بكرة وسحرا وسحيرا الى
اخر الامثلة اما بكرا فانها عدت فيما يحمى فيه لانه لا يكون الا ظرفا وهو مختلف واما سحر فانما يكون
ما يحمى فيه اذا اريد به سحر بعينه كسحر يوم معين واما اذا اريد به سحر من الاسحار فلا يلزم النصب
يقال هذا سحر من الاسحار وهو غير منصرف واذا اريد به سحر بعينه للتعريف والعدل عن
السحر فهكذا ذكره قال ابن الخباز هذا مشكل وسال الصاحب بن عباد ابا سعيد عن ذلك
فلم يات بمقنع واما سحيرا بالتصغير فهو مما يحمى فيه ايضا لكنه منصرف اذا بالتصغير زال
العدل في سحر وليس تميزا علم لا ينصرف فهي ممنوعة من الصرف واما ضحى فهو مما يحمى فيه اذا اريد به
ضحى يوم بعينه وكذا عشاء الى اخر الامثلة وعشية وعتمة اختلف في منعها من الصرف فمنهم من قال بمنعهما
فلا بد فيهما من العلمية فوجودها المانع لصرف الصرف كل واحد منهما للعلمية والتانيث فيكون كغدوة
وبكرة فانهما ممنوعتان من الصرف اذا اريد بهما التعيين للعلمية المعلوم والتانيث نص عليه ابن الخباز
ومنهم من قال بصرفهما وهو ما ذهب اليه الجمهور لكونه اكثر وعلى هذا لا تعتد فيهما العلمية وتعينهما لا
يقتضي العلمية اذ رب معين لا يكون علما قال الخليل العتمة هو الثلث الاول من الليل بعد غيبوبة الشفق
ومنه اي ومن المستعمل ظرفا لا غير سوى بالقصر مع كسر السين وفتحها وسواء بالمد مع فتح السين
لا غير على الاعرف لان المشهور انها لا تستعمل الا ظرفا فيقال مررت برجل سواك وبرجل سواك
بمعنى مكانك وبدلك اي مررت برجل نزل مكانك وقام مقامك ولا يقال هذا سواك ولا هو سواك

والاتها جوا فاشار في المسالة ومن النحاة من زعم ان ذو اليكرة في البيت في موضع الحال اي مثلاوين
نعيه الثوب في نسله ذا تحنق الشرعة في القراءة والضرب اي هذا بعد هذا والبيت المستشهد للعجاج
اي نضربهم ضربا هذا اللهم هذا بعد هذا اي قطعا بسرعة بعد قطع ونطعنهم طعنا وحصا ترد
دما عن الاجواف قوله وحاصل ترجع الى السماع اي حاصل ما حوف الفعل فيه قياسا راجع الى
السماع ونوسبق في القسم الاول من اقسام الحوف القياسي ما يرسل الى المقصود منه في قوله اوغير
متصرف قوله مال العامل يعني ينصب المصدر باضمار فعل وهو المصدر اما ان يكون متصرفا
اي يكون فاعلا ومفعولا ومضافا اليه كما سبق واما غير متصرف وفيه نظر لان المعطوف عليه
على هذا التفسير ليس مذكورا في الكتاب اصلا بل الاولى ان يقال هو معطوف على قوله في اول الباب مصدرا
اي مقرونا بالفعل غير مصدر مصدرا كان ذكر الغير او غير مصدر او غير متصرف على ما هو نفي بالمصدر
المصدر المتصرف كما في الاصل الى شرك الباب اللفظية بها اذا عرفت هذا فنقول غير المتصرف هو ما لزم
النصب نحو سبحان الله اي اسبح الله سبحا اي انزهه تنزيها فسبحان اسم للتسبيح منصوب نصبه
وكمعاذ الله اي عوذا بالله معاذا وعمرك الله اي اعمرك عمرك الله تعمرا كمعنى تعمرك بحذف الزوائد
والتعمير سوال العمر وهو البقاء اي اسال الله بعمارك كسو الازمنة بقاك ومل التعمير الوصف بالبقاء والمقرر
عمرت الله عمرك اي نعمرك في صفته بالبقاء وصفا وتحدك الله من التعود الذي معناه الدوام محدود
من التعقيد ونعرت كما في عمرك الله ومما لزم النصب قول الشاعر سلامك ربنا في كل اي نسلمك وننزهك
فالسلام مصدر بمعنى التنزيه من كل سوء وتنقص قال او معطوفا عليه اول هو معطوف
على ما ذكر والغرض بذكره ان يعلم ان المنصوب يجوز ان يكون معطوفا على غير المتصرف نحو سبحان الله
وريحانه فريحانه معطوف على سبحان الا ان ريحانه لا يلزم النصب بل لا يمنع الرفع في قوله
سلام الله وريحانه والمراد بريحانه رزقه من الروح ملبت الوادي ايضا قوله وسماء دررا في
سحاب ذات درّ وهي النصب قال ومصدر اوله ان يكون المفعول المطلق مصدرا
وهو قسمان الاول ان يوسع فيه وينزل منزلة المفعول به نحو اعجبني الضرب الذي ضربته فان
المعاني ضربته ضمير المصدر نزل منزلة المفعول به والثاني ان لا يوسع ولا يجري مجرى المفعول به
نحو زيد ظننته منطلقا فالضمير في قولنا ظننته للظن الذي مصدر ظن اي ظننت ظنا واما قلنا انه لا
لو كان لزم لوجب نصب منطلق لوجود اعمال افعال القلوب اذا تقدم على المفعول واما قلنا انه لا
انه لم ينزل منزلة المفعول به لانه لو كان ينزل منزلته لكان مفعولا ظننت مذكورا والاخر غير مذكور وهو
غير جائز لما يجيء فلهذا الثاني لم نتعرض بالتوسع والعدم تحققه في اعجبني الذي ضربته فلنا فيه وأعلم
ان في بعض نسخ المتن فظننته وفي بعضها الظن والاول اولى لانه لفظ سيبويه في تفسير هذا
المثال وهو الواقع في المفصل وفيه نكتة وهي ان الضمير محرف تحته لم يفسر بما طابقه في المعرف
ومنه اي من المفعول غير المتوسع فيه قولنا في الاخبار عن نبا اعلمت قولنا اعلمت واعلمني زيد عمرا اخبرا
الناس باللام المعلم والمعلمه زيد عمرا اخبرا الناس او المعلم زيد عمرا اخبرا الناس اياه انا وتحقيقه ان اعلمت

واعلى متعديا الى ثلاثة مفاعيل زيد عمرا اخبر الناس واعمل الثاني ودفع زيد بالفاعلية وعمرا اخبر الناس وهما
مفعولان لا اخبر ان له وحذفت المفعولان لان الاول ثم اخبر باللام عن انا في علمت فقيل المعلم
والمعلمه زيد عمرا اخبر الناس اياه انا فالمعلم مبتدا والمعلمه عطف عليه والهاء في موضع المفعول
الاول وزيد فاعل وعمرا اخبر الناس مفعولان الباقيان واياه ضمير المصدر اي الاعلام فهو مفعول
مطلق مضمر لم يتوسع فيه لانه لو توسع فيه لكان بمنزلة المفعول به ولعسر لنا فيجعل له اربع مفعولات
في تلك هذا بنفسه وانا خبر المبتدا وهو المعلم والمعلمه لان المراد بها المتكلم قال ومنها
المفعول له اقول ذكر المفعول له بعد المفعول المطلق لان المفعول له مصدر ومن المصادر
ما يكون اذا قلت ضربته تاديبا فالتاديب مصدرا دب كما ان الضرب مصدر ضرب بل يتوسع فيقال
الضرب على التاديب مجازا استعمال من هو مشترك في ترك الادب تاديبه الضرب اذا عرفت ذلك فنقول
من انواع المنصوب المفعول له وهو علة الاقدام على الفعل المعنوي فيه ان يكون مصدرا وفعلا للمتقدم
ومقارنا للفعل المتقدم عليه في الزمان نحو قولك ضربت زيدا تاديبا فالتاديب علة لاقدامك على
الفعل وهو الضرب وهو فعلك كما ان الضرب فعلك ومقارنته للضرب ظاهر فالمفعول له عند وجود
هذه الشروط لا يكون منصوبا سواء كان سببا غائيا كما في قول حاتم الطائي ۞ واغفر عوراء الكريم ۞
واعرض عن شتم اللئيم تكرما ۞ فان الادخار والتكرم كل واحد منها غاية مقصودة للعامل اي عفوك
عن ذلة الكريم لادخره والخز صديقا ليوم احتاج فيه الى الصديق واعرض عن سب اللئيم للكرامة
نفسي انه لم اشتم نفسه وذلة العوراء الكلمة القبيحة او كان سببا باعثا على الفعل لم يكن غاية مقصودة
للعامل كما في قولك قعدت جبنا فان الجبانة حامله على القعود لكنها غير مقصودة للعامل وكما في قول
العجاج ۞ يركب كل عاقر جمهور ۞ مخافة وزعل المحبور ۞ والهول من تهول الهبور ۞ فان الخوف والزعل والهول
ليس شيء منها غاية العاقر الرمل الذي لا ينبت والجمهور المتراكم والزعل النشاط والمحبور المسرور والهول
الخوف والهول ان يعظم الشيء في عينك والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض وتهورت البحر اي قطعه
لان ما اطمئن من الارض كانه اقطع منها البعض يذكر صيد الفلت من الصايد يقول يركب الرجل وعلو
الخوف والنشاط والاصل في المفعول له اللام لان المقصود منه التعليل واللام هو الموضوع له وهذا الاصل
يترك عند وجود الشروط المذكورة لان عند وجودها يكون التعليل في اقوى المراتب لان تاثر الفعل
التام بالمتكلم المقارن للاثر اقوى فيكون قصد التعليل ظاهرا فيستغنى عن اللام واذا لم يجمع الشرط
التزم الاصل مثال انتفاء الشرط الاول جئتك للسمن ومثال انتفاء الشرط الثاني دبك للاكرام اياك
ومثال انتفاء الشرط الثالث زرتك اليوم لمخاصمتك اياك غدا اللهم الا اذا كان المفعول له مع ان وان
حذف اللام فيه سايغ نحو زرتك ان يكرمني فانك تحسن الي فان قلت قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا
حذف اللام فيه مع انتفاء الشرط اذ الخوف والطمع لا يصحان على الله تعالى قلت هو مأول وتأويله
الفعل للزومه اللازم من الارادة والمعنى يريكم البرق فترونه خوفا وطمعا فزال الاشكال والعا

ولذلك

دخبر الاعرف وقوعها اسمين جرى بمعنى غير مرفوعا او منصوبا ومجرورا بحسب العوامل وعليه قول الشاعر
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقوله ولا ينطق الفحشاء من كان منهم اذا جلسوا منا
ولا من سوائنا وقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما عدلت من اهلها لسوائكا ومنه
وما يجيء وهو المستعمل ظرفا الا غير وسط الدار بالسكون فانه لا يستعمل الا ظرفا نحو جلست وسط الدار
واما الوسط بالتحريك فليس كذلك فانه يجعل مبتدا وفاعلا ومفعولا نحو وسط الدار خير من طرفه
واتسع وسطه وسعت وسطه قال الفارسي هو بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشيء نحو مركز الدائرة
وبالسكون اسم مبهم لداخل الدائرة مثلا ولذلك كان ظرفا وفيه نظر وقريب منه اي من وسط الدار
بالسكون عند في عدم الاستعمال الا ظرفا نحو جلست عندك ولا يقال هذا عندك في عندك واما قلنا
انه قريب منه لانه يستعمل من حروف الجر المحكوم عليها بامتناع دخولها على غير من بعال جئت من عند
فلانه وانه كان يلزم من الاستعمال الا ظرفا مقيدا بالقرب وذكر ابن الحباز ان عند
عند المحققين فانه يجوز في الفم والفتح والكسر وهو الافصح ومثل عند دون لانك لا تقول زيد دونك بالرفع كما تقول
من دونه دونها وجاء دخول من على دون انه لم يجز دخولها على عند وهو في المكان دون هذا اما نكر المراة
صاحبها ما قصد انه ان دون هو التغيير نكر المراة صاحبها انكرت امراة صاحبها بعد زمان لتغيير
في الصاحب بل اعرفه قال ذلك ويستعمل عند في الزمان ايضا قال الشاعر عند الصباح يحمد القوم
السرى وتنجلي عنهم غيابات الكرى ومنه اي من المستعمل ظرفا مع وهو للصاحبة نحو جاء زيد مع عمرو
وجاء زيد وعمرو معه او جاءا معا وجاءا مجردين نحو كان معها ما نزع من جيبها ودعم لبو على ان مع
اذا اسكنت عينه حرف يقول قريش منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما واستدل على ان
سكون عينه دليل حرفيته اذ لا يوجد في الاسماء المعربة ما يكون على حرفين بانها ساكن ورد بان الشاعر
يضرون الشعر ولا يصير حرفا قد يرتني في ثيابك ذهابا اي عنيا قوله ومضموم عامله الى اخره واصح
قال ومنها المفعول معه ذوو المفعول معه على المفعول له لكثرة احكام المفعول له فهو الفرع
فها بحو الفراغ عن ذكر الابواب هو الاعم ووقوع الفصل لكثرتها اذا عرفت هذا فنقول من
انواع المنصوب المفعول معه وعرفه بانه المذكور بعد الواو وبمعنى مع اما بعد فعل اومعناه بعده
المذكور بعد الواو ما خل فيه غير المحدود نحو جاء زيد وعمرو وقوله بمعنى مع يخرج نحو وقوله فعل
او معناه يخرج نحو كل رجل وضيعته والمراد بالواو بمعنى مع الواو الدالة على الاقتران وهذا التعريف
مشعر بعدم اشتراط ان يكون الواو للصاحبة فاعل فعل وانه قال بعض المحققين واستدل عليه
بقولنا حسبك وزيدا درهم اذ المعنى كفاك مع زيد درهم والذي يختار الاشتراط يعرفه بانه المذكور
بعد الواو للصاحبة فاعل فعل لفظا او معنى ولم يحسن حمله على العطف فلا يحسن ان يقال جاء صنعت
وابيك مثلا ما صنعت انت وابوك اذ العطف لا يودي المعنى المقصود اذ المقصود المقارنة والواو
العاطفة لا دلالة لها الا على الجمعية المطلقة هكذا ذكره وفيه نظر لان العطف يخرج الكلام عما هو معناه
لان معنى العطف ان ينسب الفعل الى الثاني كما نسب الى الاول وليس المقصود في المفعول معه ذلك

ولذلك كان قوله هو اجمعوا امركم وشركاءكم من امثلة المفعول معه نص عليه سيبويه مع عدم جواز
العطف اللهم الا ان يحمل على العطف بتقدير الحذف على قولهم علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها
فيكون التقدير فاجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم لانه يصح ان يقال جمعت قومي ولا يصح ان يقال اجمعت
قومي لان الاجماع هو العزم والعزم انما يكون في المعاني ذكره صاحب الاقليد ويشهد له عدم
نحو قول القائل طار الطاير والسماء ووقع الطاير والارض من امثلة المفعول معه مع عدم
صحة العطف وايضا الفرق بين معنى العطف ومعنى المفعول معه في قولك سرت زيدا وعمرا
ظاهر لانه اذا عطف كان زيد وعمرو مامورين بالسير حتى لم يسر منهما دونه واذا انتصب عمرو
على المفعول معه كان الامر متوجها نحو زيد دون عمرو والان يسير زيد وشرطه مقارنته
سير عمرو والمقصود ان وجد سير عمرو فسر معه فان سار عمرو ولم يسر زيد فذم وان لم
يسر عمرو ولم يسر زيد لم يتوجه الذم نحو واحد منهما اما نحو عمرو فلعدم الامر في حقه واما نحو الا
فلانتفاء الشرط ذكره صاحب المحصل وهو كلام جيد واحتج الذي هو العطف غير معنى النصب
فيسوغ ان لا يصح العطف وقوله ولم يحسن يدل على الصحة وايضا قولنا استوى الماء والخشبة لا معنى
للعطف فيه ذكره بعض شارحي المعرفة فكيف يصح قوله ولم يحسن والاصل ظاهر وقوله ونحو
ما شانك يتمثل للمذكور بعد معنى فعل وما قبل المذكور بعد فعل وانما لا يسوغ الجر في ما شانك
وزيدا وما لك وعمرو واحملا على المضمر لامتناع العطف من غير اعادة الجار اذا كان المعطوف عليه
مضمرا خلافا للطوفيين فان الجر هو الاختيار نحو ما شان زيد وعمرو وما لزيد وعمرو هكذا ذكره وفيه
ما فيه قال وان لم يكن بعد فعل او معناه اقول اذا لم يكن المذكور بعد الواو
بعد فعل ولا بعد معناه لم ينصب نحو قولك كل رجل وضيعته وكيف انت وزيد الاعلى ان
تأوله على كيف تكون اي كيف تكون وزيدا قال سيبويه لان كيف ويكون يقعان هنا كثيرا اي كان
يقع بعدهما وكيف كثيرا ومنه قول اسامة بن حبيب الهذلي فما انا والسير في متلف يبرح بالذكر
الضابط اذا التقدير ما اكون انا والسير وقال الاعلم فما انا وملابستي السير اي ما لي لا ابالي
السير والمتلف الفلوات بالدلو الضابط المهلكة والمبرح المتلف والدلو الضابط الجمل القوي
والمتلف ايا مهلكا لانه يتعب المتلف ويشق عليه هذا اذا لم يكن المذكور بعد الواو بعد
فعل ولا بعد معناه فان كان بعد الفعل وحسن مع ذلك العطف بان يكون الفعل منسوبا الى الامرين
جميعا ويفهم الواو العاطفة معنى المعادلة لانها وان لم يكن نصا في معنى المعادلة لكنها لا تنافيه جاز
الامران اي العطف والنصب وان كان العطف موجوحا لعدم دلالة الواو على المعادلة نصا هذا
كله مبني على جعل باب المفعول معه قياسا ولا بعضه على السماع وهو قول الكثر المتاخرين لانهم جوزوا
لنا ان ننصب الاسم على انه مفعول معه وان لم تسمع عليه نصبه قياسا على ما هو مسموع واما من
سماعيا وبعضه عليه فلا يمكن تجويز الامرين فيما ذكره من الصور بل يجب ان تقتصر على ما ورد منهم وهو اي

الاخفش وماخذ الخلاف ان النصب على ان الاسم مفعول معه هل هو كثير في كلام العرب كثرة اقتضت
الاطراد كما في رفع الفاعل ونصب المفعول به حتى يقاس غير المسموع على المسموع او قل فلا اضمار الجار
ونصبه بما بعد الواو فان قلنا بالاول كان الحق قول البصريين وان قلنا بالثاني كان الحق قول الاخفش
وعلى قوله اذا وردت المعية اتبع قال ومضمرا اقول يجوز ان يكون المفعول معه مضمرا
منفصلا وعليه البيت فكيف وذا اباها مفعول معه والحرا اى العطشان والسويق القطيع
يقول كان الحاسي ومحشوه كعطشان لا يغنيه عن الماء الا اذا انقطع بطنه لشدة الامتلاء
وهو الحالة التام عند مشابهة العطشان الماء ولا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فلا
يقال والطيالسة جاء البرد والدليل عليه الاجماع لان ارباب النحو اتفقوا عليه نقل هذا الاتفاق
بعض شارحي المعرب هذا في التقدم على العامل واما في التقدم على الاسم الاول نحو جاء والطيالسة
البرد ففيه خلاف لان ابا الفتح ابن جني جوزه والاكثر على المنع وهو الاظهر لئلا يلزم ان يكون الواو
… الواحد مع … المخالفين قال ومنها المفعول به اقول من انواع المنصوب المفعول به
وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وسمي به لان وقوع ذلك اما ان يكون بغير واسطة نحو ضربت زيدا او
الفارق بين المتعدي وغير المتعدي من الافعال ويكون اعني ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة
واحدا نحو عرفت زيدا واثنين اما متغايرين نحو اعطيت زيدا درهما او غير متغايرين نحو حسبت
زيدا قائما وثلثة نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا وسيجي بيان المتعدي الى اثنين وثلثة مفصلا واما ان يكون
بواسطة حرف الجر نحو مررت بزيد ويسمى ظرفا ايضا فيقال الظرف بواسطة حرف الجر وقد
مر ان الظرف اما لغو او مستقر فتبيح العارف باللغو ما يكون عامله شيئا من خارج سواء كان ذلك
الشيء فعلا او معناه نحو مررت بزيد وانا مار بزيد والمستقر ما يكون معنى الاستقرار والحصول
مقدرا غير مذكور نحو زيد في الدار فان قولك في الدار معنى الاستقرار فيه مقدر غير مذكور اذ التقدير
زيد استقر في الدار فلا يكون زيد استقر في الدار مستقرا لان معنى الاستقرار مذكور غير مقدر
وانما كان الاول لغوا لانه زائد فان قولك بزيد فضلة تم الكلام بدونه وكذا قولك في الدار في زيد استقر
في الدار لان الكلام تم بقولك زيد استقر واما كان الثاني مستقرا لان الكلام لا يتم بدونه فهو جزء
الكلام والمستقر الموضع لانه اذا ترك فيه الاستقرار كان موضع الاستقرار وانتصاب المفعول به
بواسطة حرف الجر لا يظهر لفظا الا في تابعه نحو قول الشاعر يذهبن في نجد وغورا غائرا
عن قصدها جائرا فانه بالنصب ظهر في المعطوف … بالاشتهار واذا قلنا مررت
بزيد مثلا فالمنصوب المحل انما هو المجرور لا الجار والمجرور معا لان حرف الجر هو الذي تعدى الفعل
الى المفعول فيه … جاوزت فيكون المفعول في الحقيقة المجرور فقط والجار هو
متمم معنى الفعل قال ويتقدم على عامله اقول يجوز ان يتقدم المفعول به على عامله نحو
وبعض عامله اذا اريد الاختصاص نحو زيدا عرفت وبزيد مررت ويلزم ان يتقدمه اذا كان ما

مطلب الظرف اللغو والمستقر

ماله صدر الكلام نحو اي رجل ضربت ويمتنع ان يتقدم اذا كان العامل مصدرا اما مطلقا نحو ضربك
زيدا حسن ومقدرا بان نحو ان تضرب زيدا حسن لان ان مع الفعل في تقدير المصدر او كان العامل
اسم فعل نحو رويد زيدا او كان فعل تعجب نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد او كان مضافا اليه نحو
انا غلام ضارب زيدا فان قلت نحو انا زيدا غير ضارب فان العامل مضاف اليه قلت هو
متاول وتاويله ان غيرا بمنزلة لا فكانه قال انا زيدا لا ضارب فهو في التقدير غير معمول للمضاف اليه
واما الامتناع التقدم في المصدر فلكونه ضعيف العمل لكونه فرعا للفعل فيه واما الامتناع في اسم الفعل فللضعف
ايضا لان اصل العمل للفعل واما الامتناع في فعل التعجب لعدم تصرفه وصيرورته مجرى المثل الذي جعل الاسم
فيه ستقدم وتاخيره تفصل واما الامتناع في المضاف اليه لان المضاف اليه لا يتقدم المضاف فمعموله اولى
بعدم التقدم قال ومضمرا كل منهما اقول يجوز ان يجعل كل واحد من المفعول به بواسطة
وبغير واسطة مضمرا متصلا مثال المفعول به بغير واسطة ضربك ونحوه ومثال بواسطة
مررت بك ونحوه والمضمر الذي وقع مفعولا به بلا واسطة لا يجوز ان يكون منفصلا الا اذا تعذر المتصل
لانه اخصر فلا يعدل منه الى المنفصل من غير تعذر والتعذر في مواضع منها ان يقع بين الفعل والمفعول
فاصل نحو ما ضرب الا اياك ومنها ان يقع بينهما فاصل مقدرا نحو انما ضربت اياك لان التقدير
ما ضربت الا اياك ومنها ان يتقدم المفعول العامل نحو اياك عنى ما سمى بالجارح ومنها ان يكون العامل
ومنها ان يكون العامل مضمرا نحو اياك والاسد وسيأتي وتعذر الوصل في هذه المواضع واضح قال
لو تعذر الوصل في الاول وسوى ان يقع الفصل بالا لما وقع لكنه وقع قال الشاعر وما نبالي اذا ما
كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار لا يقال الكلام في المفعول لا في المستثنى … بالمفعول
فلذلك مثلنا الوصل مع وجود الا به او بقول الوصل بعد الا … فيما نحن فيه بالاتفاق فوجوده
ثمه قادح في الحكم بامتناعه فيما نحن فيه هو شاذ والمعروف يروون هكذا ان لا يجاورنا سواك
ديار وعلى هذه الرواية لا اشكال يقال ما بالديار ديار اي احد فيعال من الدور ولو كان فعالا لقيل
دوار وقال صاحب الاقليد جاء في شعر الطيب لم ترتمن بي دمت لكل … البيت المذكور
في المتن للايراد قال واذا اضمر المفعولان اقول اذا كان كل واحد من مفعولي باب اعطيت
وعلمت مضمرا جاز ان يتصلا وان يتصل الاول وينفصل الثاني نحو الدرهم اعطيتكه او اعطيتك اياه
والمنطلق علمتكه او علمتك اياه اما جواز اتصالهما فلتعدي الفعل اليهما واما جواز انفصال الثاني
فلبعده عن الفعل وكراهة اجتماع ثلثة ضمائر كل واحد منها متصل وانفصال الثاني هو المختار في العاشر
نحو زيد الدرهم اعطيته اياه وان جاز ان يقال اعطيتهوه واما كان الاول المختار لان في المصير الى
المنفصل ليكون احدهما متصلا والاخر منفصلا نوع تخفيف في اللفظ اذ فيه ازالة المستكره وهو
اجتماع اللفظين المتماثلين وانفصال الثاني مختار ايضا في باب علمت هذا اي في العاشر وغيرهما
لان المفعول الثاني في باب علمت خبر المبتدا في الاصل وحقه ان يكون منفصلا في الاصل فكان النظر
الى الاصل مستدعيا انفصاله فلذلك كان انفصاله مختارا واما البيت المذكور في المتن فهو استشهاد

على الوصل في العاشر وهو الوجه غير المختار ولو جرى على المختار لقال يضمنها اياها والضمير في
وقوله لضمنها متعلق بقوله يقرع وهو الوحيين هما مدرك وشرخ وها للضمير اي لضمنها ضمنه
وتنزع العظم بانها جملة صفة لضمنه ونابها اي ناب الضمنه والاضافة للملابسة يقول طالبت نفسي
ان اعطيها غضنة تقرع لها اناب العظم وقيل هما … لضمنها للسبعين … ما
ناسبة من قرابتين اذ ليس يقول طالبت نفسي ان يعطيني سبعا غضنة تقرع العظم نابها
قال واذا اتصلا اقول اذا كان المفعولان ضميرين متصلين وجب تقديم المتكلم
على غيره كما يجب تقديم … على الغائب نحو اعطانيك … تقديم المتكلم على المخاطب واعطيتكه في
تقديم المخاطب على الغائب قال الله تعالى … فذلكم … لكن … لا
لبس … يرجع … انما وجب ذلك لان المتكلم اعرف من المخاطب والمخاطب اعرف من
الغائب في … فناسب … الكلام ينشأ من المتكلم وينتهي
الى المخاطب ثم الى الغائب فناسب ان يراعي المراتب في ذكر ضمايرهم هذا اذا اتصلا واما اذا انفصل
الثاني فتقديم الاعرف غير واجب نحو اعطيتك اياه ونحو اعطيته اياك ايضا لان المنفصل كالاسم
الظاهر قال ويحذف المفعول به اقول يحذف المفعول به لفظا ويراد معنى اذا كان
ما لا بد منه نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله ونحو قوله فاصدع بما تؤمر اي به فاصدع
واما … ما يعود الى الموصول لان عوده الى الموصول يوجب ان يراد ولا يجعل نسيا منسيا
هذا اذا لم يكن سبقه عايد الى الموصول مذكورا او في حكم المذكور لانه اذا سبقه العايد لم يكن
من ضرورة الحذف لفظا الارادة معنى لعدم ما يوجب الارادة معنى مثال العايد المذكور الذي
ليس ضربت زيد لانه ليس ضمير مذكورا عايدا الى الذي مثال العايد الذي هو في حكم المذكور الذي
ان ذوت اكرمت زيد فالعايد الى الذي هو الضمير المحذوف لفظا المراد معنى في ذوت وليس ذلك
موضع الاستشهاد بل موضع الاستشهاد ضمير اكرمت فانه ليس واجب الارادة اي لا يلزم ان
يقال المفعول اكرمته مرادا معنى لان مفعول ذوت في حكم المذكور فالحاصل ان الموصول اذا عاد
الضمير اليه بان يراد المحذوف معنى والا وجب ان يراد المفعول المحذوف معنى في الاول ليس
اضرب زيدا اذا اضمر ليس ضمير الشان لوجوب العايد الى الموصول وامتناع ان يعود ضمير الشان
اليه فلا بد من اضمار المفعول … هذا كان … ان المراد بحذف الجواز في قوله بحذف عدم
جواز التركيب على ان مفعول محذوف لفظا مرادا معنى وجوبا للدلالة الموصول في الوجوب واذا
عطف على المفعول به المضمر العايد الى الموصول لم يحسن حذفه نحو الذي ضربت وعبد الله زيد
اي ضربته لكونه في صورة العطف من غير معطوف عليه وقد يحذف المفعول ويجعل بعد الحذف
نسيا منسيا كان فعله غير متعد نحو قولهم في المدح فلان يعطي ويمنع اي يوجد منه الاعطاء
والمنع لا انه يوجد منه اعطاء شخص دينارا او منعه … الفعل بعد ذلك … نحو
قول ذي الرمة وان تعتذر بالمحل عن ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي فانه ترك

مفعول يجرح ثم عدى بفي اي ان تعتذر الى الناقة والمحل القحط وذو الضرع اللبن ومعناه ظاهر ومنه
قول الاخر يا خادع البخلاء في اموالهم هيهات تضرب في حديد بارد فانه ترك مفعول تضرب وهو
الحديد لانه المقصود ثم عدى بفي قال ويضمر عامله عند الدلالة اقول يضمر عامل المفعول
عند دلالة قرينة حالية او مقالية اما جوازا او وجوبا اما الجواز فمثاله قولهم مكة للحاج والسدد
وقولهم القرطاس للرامي اي يصيب القرطاس وهو اديم ينصب للنضال ومنه قولهم لمن قال اليوم رجلا
والاصل لم ار وصلا … اليوم … اليوم
فما … حرف العامل … والقرينة حالية واما
قولك لا بد … ان العامل … اللهم ضبعا وذيبا من صور اضمار
عامل المفعول لجواز الدلالة القرينة الحالية … معناه … دعاء للغنم … الضبع
والذئب اذا اجتمعا اقتتلا فينفلت الغنم وقيل دعاء عليه وهو تفسير سيبويه وهو الاظهر
لان سلامة الغنم تحصل بفقدهما على وجه التخصيص واما الوجوب فهو اما سماعي او قياسي اما
السماعي فنحو قولهم امرا ونفسه اي دع … ولا زعماتك … وما اتوهم زعماتك
وقولهم … الباطل فهو منصوب
بفعل مضمر وهو موضع الاستشهاد … مفرد معرفة والقين صفة واصله ان القين
يضرب به المثل في الكذب … ادعى ان امة سعد تدعى به … فعل له ذلك اي
جمعت بين الباطلين … في الكذب في النسب والثاني انتحال الاسم واما
القياسي ففي مواضع منها المنادى فانه منصوب بفعل مضمر لازم اضماره واما قلنا ذلك لانك اذا
قلت يا عبد الله والاصل يا اياك اعني نص … عليه … شاهد لا يؤدي في هذا النص فانهم
المظهر وهو عبد الله مقام المضمر وهو اياك فصار يا عبد الله اعني والحكمة في تنبيه المخاطب ان العصر
انما سوجه … لاني اعني لا اياك … موضوعا للمخاطب لكنه ليس موضوعا للمخاطب المعين
المنادى بفعل مضمر لازم اضماره واما كان حرف النعل … وهو المراد بانتصاب
يؤدي الى الجمع بين النائب والمنوب وهو غير جائز والثاني انه … الاشتباس الاشيا
بالخبر لانه اذا قيل اياك اعني احتمل الخبر لان الصيغة مشتركة بين الخبر والانشاء فيمكن ان يتصور
فيه احتمال الصدق والكذب ولو كان … للرجعة … وعلى هذا التقدير يكون قوله تنبيها
على قول الاسم المظهر مقام المضمر وقال … الغالي هو علة لتصور الكلام بيا اي يا فتح
الكلام بيا للتنبيه ويجوز ان يكون علة لمجموع قولك يا اياك اعني لان يا للتنبيه والتنبيه للمخاطب يستدعي
الاختصاص بالمقصود … لان اللفظ الموضوع للمخاطب بخلاف المظهر فانه غير موضوع للمخاطب وبوضع اياك … اعني
ووضع المخاطب موضع المظهر … الى المخاطب لا غير … اياك جامع … امور
ووله تنبيها السر … وتقديم المفعول على الفعل … تنبيها للمخاطب … على المجموع
… لان المظهر وهو اياك موضوع للمخاطب والمظهر نحو عبد الله غير موضوع له

بل هو علة لقوله فالاصل يا اياك اعني هذا كلامه وما فيه من التكلف لا يخفى على ذي الفطنة وما يدرينا انه
ممتنع وكناه واما ذكر في التمثيل اسما مضافا وهو عبد الله دون اسم مفرد ذكره لتكثير البعض
في المفعول به الذي سيق الكلام لاجله ظاهرا اي حكى يا اياك اي حكى الاصل يا اياك في بعض اللغات
وهي لغة من قال يا اياك [illegible] اعلم انه الاصل ومن الاعراب من يضع موضع المضمر
المنصوب مرفوعا فيقول يا انت وذلك للنظر الى لفظ المضمر لانه مفرد وحق المفرد ان يقع
كما في المظهر لان المظهر نحو يا زيد يكون مضموما في اللفظ فبالنظر الى الضم اللفظي جاز الاتيان بالضمير
المرفوع وعليه قول الشاعر يا اقرع بن حابس يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا وقال بعضهم
في التوفيق بين يا اياك ويا انت ان اياك مضاف فنصبه وانت مفرد فلا يجوز نصبه وهو مبني على راي
من يرى الاضافة في اياك قال ثم انه ينصب لفظا او [illegible] كل منادى منصوب اما
لفظا او محلا لانه مفعول به فلا يخرج عن النصب اما النصب لفظا ففي مواضع منها المضاف
نحو يا عبد الله ومنها ما يضارعه وهو ما تعلق به شيء هو من تمام معناه نحو يا خيرا من زيد فان من زيد
لا يتم معنى خيرا الا به لان افعل التفضيل لا يتم معناه الا ببيان المفضل عليه نحو يا ضاربا زيدا ويا ضاربا
زيدا [illegible] يا علامة ويا حسنا وجه الاخ وثلاثة وثلثين اسم رجل والتعلق في كل واحد منها ظاهر
بعد العلم بما ذكرناه في خيرا من زيد الا في ثلاثة وثلثين اسم رجل وبيانه فيه ان المجموع لما صار علما كان
اللفظ الاول يتعلق واحتاج الى الثاني [illegible] لكونه بمنزلة كلمة واحدة [illegible] اذا كان
كذلك فلم نصب الاسمان وبعض الكلمة لا يستحق النصب قلت نصب الاول لكونه منادى ونصب الثاني
بيانا على المنهاج الاول الذي قبل التسمية لانه قبل التسمية كان الثاني منصوبا على ما بعد المعطوف والمعطوف
عليه في الاعراب واقر الاعراب بعد التسمية وان لم يبق معنى العطف على انه لان اللفظ اذا كان
منقولا من معنى الى معنى كان اعرابه بعد النقل باعتبار المعنى المنقول عنه لا باعتبار المعنى المنقول اليه
وانما قيده بكونه اسم رجل لانه اذا لم يكن اسم رجل لا ينصب [illegible] الاسمان [illegible] مفردان
عطف احدهما على الاخر نحو يا زيد وعمرو [illegible] سواء [illegible] او لا [illegible] اخيرا
من [illegible] لانه اشبه بالمضاف [illegible] في الاعمال لان الاضافة [illegible] ومثل [illegible]
ضاربا زيدا لان المنصوب اخو المجرور ولو احمل النصب على الجر في مواضع ومثل [illegible] مفردا يا
علامة لان عمل الاول في الثاني فيه اصلي ومثل [illegible] حسنا وجه الاخ لان الاول عمل في الثاني
عملا فرعيا لان الصفة المشبهة انما تعمل لكونها [illegible] باسم الفاعل ومثل [illegible] لانه
اضعف مما سبق لان الاول لم يعمل في الثاني لا لفظا ولا محلا ومنها النكرة اما موصوفة نحو يا رجلا
صالحا واما غير موصوفة كقول الاعمى يا بصيرا خذ بيدي [illegible] النكرة الموصوفة عند القصد
صفتها لا [illegible] لفظ الغيبة نحو قول الشاعر [illegible] فان [illegible] على لفظ الغيبة
لكون المظهر موضوعا للغيبة [illegible] زيدا [illegible] ولا تقول [illegible] زيد او انت
واما النصب محلا ففي مواضع منها المفرد المعرفة سواء كان مبهما نحو يا ايها الرجل او غير مبهم نحو يا زيد

ويا زيد

المعرفة

ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا ولا مشبها به فانهما منصوبان
لفظا وبالمعرفة ما لا يكون نكرة فانها منصوبة لفظا وانما كان المفرد المعرفة منصوبا محلا لانه مبني لفظا
وانما كان مبنيا لفظا لانه وقع موقع المبني وهو ضمير المخاطب كالمضمر وضمير الخطاب مبني فبني لوقوعه موقعه
ولم يبن النكرة لانها تخالف ضمير المخاطب من جهة لان الخطاب يستدعي التعيين وليس فيها ولا الجملة
التعيين والمضاف وان لم تخالفه لكنه لم يبن اذ لو بني لزم تقدم الحكم وهو البناء على علته وهي الوقوع
موقع ضمير الخطاب لان الواقع موقع الضمير انما هو المضاف بعد الاضافة فانه بدونها لا يكون
واقعا موقع الضمير فما لم يذكر المضاف اليه لم يتحقق الوقوع الذي هو علة البناء فعند بناء المضاف
وصح يلزم تقدم الحكم على العلة وهو باطل فان قيل لو صح ما ذكرتم من كون الالفاظ المذكورة
معارف لكان النداء من طرق التعريف فالتالي باطل والمقدم مثله اما الشرطية فظاهرة واما
بطلان التالي فلانتفائه عدم جواز الجمل لاستلزامه تعريف المعرف قلت انما يلزم تعريف
المعرف لو كان التعريف العلمي باقيا بعد النداء وليس كذلك لان الاصح ان العلم ينكر ثم ينادى [illegible]
طريق تنكير العلم ومن النحاة من لم يمنع اجتماع التعريفين لانهما متغايران لفظي ومعنوي فلا يلزم
من عدم اجتماع المثلين عدم اجتماع المتغايرين فان قيل لو لزم البناء على الضم في المنادى
المفرد المعرفة لما جاز تنوينه واللازم باطل اما الملازمة فظاهرة واما بطلان اللازم فلقول
الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قلت تنوينه بحسب ضرورة
الشاعر حمله على القرن لانه لما اضطر الى التنوين نون تشبيها له بباب ما لا ينصرف لانه ينون
عند الضرورة واذا كان كذلك لم يبطل ما ذكرناه وقوله والاحوص شاعر اسلامي قيل كان يهوى
اخت امرأته [illegible] فتزوجها مطر [illegible] الامر فقال سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام فلا غفر الاله لمنكحيها ذنوبهم [illegible] كان المالكين نكاح سلمى
غداة يرد منها خطو نساج فان يكن النكاح احل انثى فان نكاحها مطرا حرام فلو لم ينكحوا الا كفيا
لكان كفيها الملك الهمام فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام قوله نكاحها اضافة الى
الفاعل ومطرا مفعول ومنها الداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة او التعجب اي المنادى الداخل عليه اللام
الجارة لاجل الغرضين مجرور لفظا منصوب محلا مثال الاستغاثة قولك يا لزيد ومعناه يا قوم تعالوا
للاحتياج الموضوع في خطب عظيم بمعنى النداء فيه واضح وهو معنى قولهم ان الاستغاثة نداء اضطرار
ومثال التعجب قولك يا للماء ومعناه انك رايت ماء [illegible] يا ماء تعال [illegible] ترى
[illegible] العجيب الشان لا يعرفك [illegible] بمعنى النداء فيه على التقدير [illegible]
[illegible] للمعنى المذكور وكل واحد من اللامين اعني لام الاستغاثة ولام التعجب مفتوحة [illegible] المدعو
والمدعو اليه نحو [illegible] الاول مفتوح اللام لانه مدعو والثاني مكسور اللام لانه مدعو
اليه وانما لم ينعكس لان الفتح بالمدعو [illegible] لان المدعو [illegible] الخطاب لوقوعه
موقع المضمر الدال على الخطاب [illegible] وانما كان [illegible] اللام
الجارة اذا دخلت على الخطاب نحو لك كان فتحها لازما [illegible] على ما دخله لام الاستغاثة او

سلمى

او لام التعجب كسر اللام الداخل على المعطوف كقول الشاعر يا للكهول وللشبان للعجب فان لام الكهول
مفتوح ولام الشبان مكسور وهو موضع الاستشهاد ولام للعجب مكسور لانه مدعو اليه واما
فتح لام المعطوف فلانه [illegible] الفعل العامل في المضمر الدال على الخطاب المقدر
عند المضمر [illegible] اللام في قولهم يا للبهيتة ويا للفليقة ويا للعضيهة مكسور
لانه مدعو اليه [illegible] وانما وجب فتحها لكون البهيتة والفليقة والعضيهة مدعو بل
لا [illegible] لان المدعو [illegible] يا قوم للبهيتة وهي البهتان
للفليقة وهي الداهية ويا قوم للعضيهة وهي الافك واللام الجارة للتعجب تدخل المضمر نحو قول امرئ
القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل [illegible] موضع الاستشهاد
بيذبل اسم جبل يصف الليل بالطول [illegible] فيا لك [illegible] موضع
الاستشهاد [illegible] ومنها الداخل عليها الف الاستغاثة نحو يا زيداه فانه ايضا منصوب
المحل ولا يمكن الجمع بين الف الاستغاثة ولامها للتنافي في اثرهما اذ الف الاستغاثة توجب فتح ما قبلها
واللام توجب جر ما قبلها وهو المراد بقوله فلا لام ومنها الداخل عليه الف الندبة [illegible]
يا زيداه [illegible] اما هو للوقف ولا يجوز تحريكها الا للضرورة كقول الشاعر يا رب يا رباه اياك اسئل
عفراء يا رباه من قبل الاجل وحكى صاحب الصحاح في تحريكها الكسر والضم وعفراء اسم امرأة وهو في الا
صل بمعنى الاعفر وهو الظبي الذي يعلو بياضه حمرة يريد اسالك يا ربي لقاء المحبوبة قبل حلول الا
جل ومنها ما كان مبنيا قبل النداء [illegible] لانه محكي [illegible] فيكون نصبه محليا فان قيل ما
كان مبنيا قبل النداء [illegible] فيقال عند النداء يا [illegible] ما كان مبنيا قبل النداء
تقديرا حذام ولكاع لان بناءهما لمشابهتهما نزال [illegible] لان [illegible]
كان علة البناء فيه المشابهة [illegible] حذام ولكاع لنزال المتضمن لمعنى مبني الاصل
وهو الامر لتضمنه معنى [illegible] على البناء [illegible] حرف العطف فيقال عند النداء
يا حذام ويا لكاع قال ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة اقول [illegible] البحث عن الوصف
وسائر التوابع بالبحث عن هذا الباب فكان حقه ان لا يذكره لكن للتوابع باعتبار كون المتبوع
منادى احكام مخصوصة هي من اثار النداء فلو لكن بحسب توابعه في هذا الباب واذا عرفت هذا
فنقول من جملة التوابع الوصف وللنحاة في جواز وصف المنادى المعرفة اقوال الاول يمنع مطلقا اي المفرد
سواء كان قبل النداء معرفة نحو يا زيد الطويل او نكرة نحو يا رجل الطويل وهو الاعرف وعليه الاكثر الثاني
لا مطلقا وعليه الاصمعي فانه لم يجوز وصفه سواء كان المنادى معرفة قبل النداء او نكرة وحمل المرفوع
الواقع بعده نحو يا زيد الطويل بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف كانك قلت انت الطويل والمنصوب
الواقع بعده نحو يا زيد الطويل بالنصب على انه منصوب بفعل مضمر كانك قلت اعني الطويل واستدل
على امتناع وصف المنادى بانه واقع موقع المضمر والمضمر لا يوصف فكذا الواقع موقعه واجاب
عنه المؤلف بان المنادى وان وقع موقع ما لا يوصف [illegible] لم يجر مجراه في كل حال فلا يلزم ان لا يقبل
الوصف كالمضمر لان ما وقع موقع الشيء مع ذلك الشيء في جميع الاحكام غير لازم [illegible]
[illegible] الغيبة على المنادى واسناده [illegible] الضمير اليه بلفظ الغيبة كما في قوله يا ليلة [illegible]

من مجرى

من مجرى الثالث ان النكرة المتعرفة بالنداء مثل يا رجل لا توصف فلا يقال يا رجل الخبيث وما
حكاه يونس من جواز وصفه في نحو قولهم يا فاسق الخبيث ليس بقياس عند القائلين بهذا
القول واما العلم فيوصف فيقال يا زيد الخبيث واشار المؤلف الى وجه الفرق بين النكرة
والعلم بناء على هذا القول بقوله والعلة في الفرق وكونه يستدعي تقديم مقدمة وهي ان
العلم غير مفيد للسامع ولا معنى له الا الاشارة الى الذات التي وضع العلم لها بخلاف غير العلم
من الالفاظ كالفاسق والخبيث فان غير العلم مفيد للسامع وله معنى سوى الاشارة اما انه مفيد
فلان الفاسق مثلا يفيد اتصاف ذات ما بالفسق والعلم بهذا الاتصاف فائدة حاصلة للسامع
وهذا العلم منتف في العلم لعدم اشعاره بالاتصاف بوصف اصلا واما ان له معنى سوى
الاشارة فانه كما يدل على الذات يدل على الصفة وهو الفسق وهو انما يستفاد في العلم فعلم ان
العلم غير مفيد ولا معنى له الا الاشارة وان غير العلم مفيد وله معنى غير الاشارة واذا عرف
ذلك فنقول اذا قلت يا فاسق الخبيث كان كل واحد من اللفظين مقصودا لدلالة كل
واحد منهما على معنى سوى الاشارة الى الذات وكونه مفيدا الى السامع واذا قلت يا زيد الخبيث
كان الثاني مقصودا دون الاول اما ان الثاني مقصود فلانه مفيد وله معنى سوى الاشارة
واما ان الاول غير مقصود فلانه غير مفيد ولا معنى له سوى الاشارة واذا كان كذلك كان
التركيب الاول مرفوضا لانهم استطالوا غير العلم بوصف غير مقصود وسبب رفضهم
اياه هو مانع ما ذكر في امتناع بناء المضاف وهو ان بناءه يوجب تقدم الحكم على العلة
وهي الوقوع موقع المضمر لان ما يستدعي انما يقع موقع المضمر مع وصفه فعند بنائه وصح
يلزم تقدم الحكم على العلة فلا يجوز التركيب الاول بخلاف التركيب الثاني فانه لم يستطل ولا
يلزم فيه ما ذكر في احتياج بناء المضاف لان اللفظ الاول غير مقصود فاذا قيل يا زيد الخبيث
فكانه قيل يا خبيث فلا استطالة في الحقيقة ولا يتقدم الحكم على العلة على تقدير البناء فهذا
ما ذكر من الفرق بين التركيبين قال والمفرد منه اي قوله لما ذكر ان لا عرف
جواز وصف المنادى شرع في ذكر اعراب وصف المنادى اذا عرفت هذا فنقول وصف
المنادى اما مفرد او ما في حكم المفرد وهو المضاف الذي في تقدير الانفصال لكون الاضافة غير
حقيقية نحو الكريم الجيم او غير مفرد وغير ما هو في حكم المفرد وعلى كل تقدير فالموصوف اما
مفرد او مضاف فان الوصف مفردا او ما في حكم المفرد والموصوف مفرد غير مبهم جاز
في الوصف النصب والرفع نحو يا زيد الكريم والكريم ويا زيد الكريم الجيم والكريم الجيم اما النصب
فللحمل على موضع المنادى لانه مفعول به [illegible] واما الرفع فللحمل على لفظ المنادى لان لفظه مضموم
فان قلت المنادى مبني وتوابع المبني انما تتبع محله دون لفظه فلا يقال [illegible] الدابر
بجر الدابر بل يرفعه حملا على محل امس فلم جاز الرفع حملا على اللفظ ههنا قلت ضم المنادى
اشبه الرفع وتابع يتبع لفظه نحو جاء رجل الطويل فكذا تابع ما اشبهه وانما قلنا انه اشبه الرفع
لانه مطرد كالرفع اما اطراده فلان الدليل دل على وجوب ضم كل فرد من افراد المنادى المفرد المعرفة

[illegible]

يكون جمعه مطردا اي جاريا في جميع افراده واما اطراد الرفع فلان الدليل دل على وجوب رفع كل مسند اليه
وقع فاعلا فيكون ايضا رفعه مطردا اي جاريا في جميع افراده وهذا بخلاف غير المنادى من
المبنيات نحو لا رجل مثلا فانه لم يقم دليل على وجوب كون كل اسم اسما بعد لا مفتوحا ولا يكون فتحه
مطردا فلو كان انسدح هذا وهو احسن نقل القايل كل اسم مفرد معرفة في النداء مضموم وليس
كل اسم في موضع ليس يكون مجرورا والثاني انه لم يقف على المقصود من الاطراد قال الاطراد ليس سببا
لجري الحركة على لفظ فانه كغيره ... ايضا الشرع مطرد ومع هذا لا يوجب اجراء الصفة على لفظه
فتامل بما قلناه وقال وان كان الوصف مفردا او ما هو في حكم المفرد والموصوف مضافا فليس
في الوصف الا النصب نحو يا عبد الله الكريم يا زيد ذا الجمة اي صاحب الجمة وهي الكثير هذا
حكم الوصف وكذا الحكم في ساير التوابع فانها يجوز فيها النصب حملا على الموضع والرفع حملا
على اللفظ اذا كانت مفردة الا البدل والمعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه وهو المراد كقولك
يا زيد وعمرو من المعطوفات وانما استثناهما لان حكمهما حكم المنادى بعينه مطلقا اي سواء
كان كل واحد منهما مفردا او مضافا او سواء كان متبوعهما مفردا او مضافا وهذا هو حكم
ساير التوابع اذا كانت مضافة فان حكمها حكم المنادى المستقل وانما كان امر البدل والمعطوف
المذكور كذلك لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون يا في حكم الملاصقة بالبدل فلا يكون له الا حكم
المنادى المستقل ولان البدل هو المقصود والمبدل منه في حكم التنحية وحرف العطف من شانه
ان يوجد الثاني فيما دخل فيه الاول فاذا قلت جاني زيد وعمرو فهو بمنزلة قولك جاني زيد وجاني
عمرو الا انهم قصدوا الايجاز فجاوا بالعطف بدلا عن تكرير جاني فيكون قولك يا زيد وعمرو بمنزلة
قولك يا زيد يا عمرو فلا يكون للمعطوف الا حكم المنادى المستقل ثم ذكر الامثلة فقال يا زيد زيد ويا
زيد صاحب عمرو مثالان للبدل الاول للمفرد والثاني للمضاف والثاني في جعل زيد بدلا عن زيد
نظر فانه تاكيد لفظي لا بدل اقول هذا المثال هو الواقع في المفصل بعينه واورد سادة
هذا النظر عليه واجابوا عنه بما حاصله ان الحمل على التاكيد الاجاد ... ذيدا ذيدا
لان الخبر يحمل التجوز والتسامح فيؤكد ... باب لا تسامح فيه بخلاف ما نحن فيه اذ لا مدخل للتسامح
فيه لان المنادى لا ينادى في ... الا بعد ان ... يدعو المنادى ويحثه على
ان يناديه ولا تشاهد في النداء ... الا الابدال لا التاكيد في النداء ... سيبويه نحو يا زيد
ابن باب شاذ ... قولنا يا زيد عمرو واذا كان له اسمان او لما في الحكم على المنادى بعدم احتمال التجوز
ما فيه وقوله يا زيد وعمرو ويا زيد وعبد الله مثالان للمعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه الاول
للمفرد والثاني للمضاف وقوله يا تميم اجمعون اجمعين كلهم وكلكم مثالان للتاكيد الاول للمفرد
والاخر للمضاف وجواز الاعرابين للحمل على اللفظ والمحل وجواز الضميرين لجواز النظر الى الغايب
لكونه للغيبة والى وقوعه موقع المضمر لكونه كالخطاب بدلالة الاعتبار وقوله يا غلام بشر وبشرا
مثالان لعطف البيان المفرد حملا على اللفظ والمحل وقوله يا غلام ابا عبد الله مثال لعطف البيان

والبيت لرؤبة يخاطب به نصر بن سيار وقوله واسطار جمع سطر جمع القلم تزيد وحق اسطار
جمع اسطار المصحف يقال سطر واسطار ويجمع اسطار على اساطير قال تعالى اساطير الاولين
قوله نصر نصر فيه الا النصب للقافية قوله يا نصر نصر فيه اربعة اوجه احدها نصر نصرا
بضم الاول ونصب الثاني فضم الاول لانه منادى معرفة ونصب الثاني على انه عطف بيان محمول
على موضع المنادى او على انه مصدر بمعنى يا نصر انصر نصرا نصرا محذوف الفعل المكرر الثاني
نصر نصر بضم الاول ورفع الثاني فضم الاول لما سبق ورفع الثاني على انه عطف بيان محمول على
لفظ المنادى الثالث نصر نصر بضمهما فضم الاول لما سبق وضم الثاني للبدل او للتاكيد الرابع
نصر نصر بنصب الاول وجر الثاني بالاضافة والمضاف اليه الجنس كما يقال طلحة الخير وحاتم الجود
او المضاف اليه الغلام فكانه خوطب النصر مجازا لا تبدا يا جود بمعنى ناج محتاجين قال المحشي
سوال يتوجه هذا ذكره وقال ابن الخباز وصاحب الغاز الاعراب ليس في نصر الاول الا الضم
كان الثالث ليس فيه الا النصب قال صاحب الالغاز هذا لا خلاف فيه وعلى ما ذكراه لم يحقق
الوجه الرابع من الوجوه المذكورة قوله يا عمرو والحارث قال المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه
يجوز فيه الرفع والنصب اما الرفع فحملا على اللفظ وبه قال الخليل وسيبويه والمازني واما النصب
فحملا على الموضع وبه قال ابو عمرو بن العلاء والجرمي ويونس وبه قال ابو العباس المبرد
الرفع فيما يصح نزع اللام عنه كالحسن والمظفر ونحوهما من الصفات الصايرة اعلاما والنصب فيما لا
يصح نزعه كالنجم والصعق فانه لا يمكن نزع اللام عنهما لان حصول العلمية انما هو مع اللام فهي جزء العلم
ولذلك المكرم بالمحلى باللام نحو الرجل فانه لا يسوغ نزع اللام عنه فلا يقال يا زيد ورجل ويرجح انهم
كرهوا بنا وحلي مثل هذا المقام لان بناءه انما هو لتعريفه والعلامة تعريفه من نصب الظاهر
لانه ليس بعلم ولم يتصل به يا ولا اللام وهذا علامات يا زيد وعمرو ولان عمرو علم فلا يلزم التعريف بلا علامة
هكذا ذكره وما فيه لا يخفى على الفطن قال واذا وصف اقول المنادى المفرد المعرفة وهو
المراد بالمضموم اذا وصف بابن وابنة فالابن والابنة اما ان يقع بين علمين نحو يا زيد بن عمرو ويا
هند ابنة عاصم او لا يقع نحو يا زيد بن اخي ويا هند ابنة اخي فان لم يقع كان المنادى مضموما والموصوف
منصوبا كما هو مقتضى القاعدة وان وقع فيه وجهان الاول وهو الغالب في الاستعمال ان يبنى المنادى
على الفتح اتباعا لحركة الاول حركة الثاني وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة فيقال يا زيد بن عمرو ويفتح زيد
وان كان منادى مفردا معرفة وحركته تابعة لحركة ابن وهو النصب لتنزيلهما منزلة كلمة واحدة فيقال
فيكون كجمع عشوى بناء الجزء الاول لكون مثل الوسط الذي لا يستحق اعرابا وانما فعلوا ذلك الواقع
بين علمين لان المنادى لان نداء الاعلام كثير ووقوع الابن بين علمين هو الشايع لان كل انسان ابن لكل
انسان وهذا الاتباع على خلاف القياس لان قياس التوابع ان يحمل الثاني مثل الاول وهنا جعل الاول
مثل الثاني وقيل انما فعل كذلك لان الاول تابع للثاني في ضوء الحمل باعتبار لفظه ليحصل التطابق بين اللفظ
والمعنى كما قالوا الحول في الغليان فجعلوا اللفظ على حركة واضطراب كمسماه واعترض عليه بان لفظ المنادى
تابع للفظ ابن لا لفظ ابنه الثانية وهي الموافقة للقياس ان يضم المنادى وينصب صفة كما هو مقتضى القاعدة
وظاهر كلام المولف يدل على وجوب اللغة وهو قول بعض النحويين لانهم نفوا جواز اللغة الثانية وظاهر كلام الزمخشري

يدل على ذكر انهما من الضرب جواز اللغتين وانما لم يذكر اللغة الثانية لان الاولى هي الفصحى اولا
الثانية كالمعلوم لان علة انضمام المنادى في زيد بن عمرو موجودة فيكون المقتضي لجوازه موجودا
هذا ان المنادى الموصوف بابن واقع بين علمين واما غير المنادى من العلم الموصوف بابن فيجب
تنوينه ان كان ابن واقعا بين علمين هذا زيد بن عمرو لتنزيلهما منزلة كلمة واحدة وهو المراد بقوله
ولا في غير المنادى وان لم يكن واقعا بين علمين لا يحذف التنوين هذا زيد بن اخي ولذلك قال ابن
علمين وجوز في العلم الموصوف بابن بين علمين التنوين في الضرورة نحو قول الاعشى الحجلي
جارية من قيس ابن ثعلبة كريمة اخوالها والعصبة قباء ذات سرة مقعبة ممكورة الاعلى
رداح الحجبة كانها حلية سيف مذهبة تنوين قيسا وقيس بن ثعلبة قبيلة والقباء الضامرة
البطن والمقعبة السرة التي دخلت في البطن وعلاها حولها مثل القعب وهو القدح الضخم
والممكورة المطوية واراد بالاعلى بطنها وما يليه والرداح الثقيلة الضخم والحجبة راس الورك الا
انه يجيزها ضخمة كانها حلية سيف في البريق والحسن واعلم ان من النحاة من زعم ان ابن ثعلبة بدل
من قيس وعلى هذا يخرج البيت فاني لم اعلم ان ثبوت التنوين في اللفظ والا لكن في الخط فلا دليل
ولذلك كذا فيها قال ولا ينادي اقول لا يجوز نداء ما فيه الالف واللام حذرا عن
اجتماع علامتي التعريف في النداء واللام فاذا مست الحاجة الى ندائه توصل اليه بالمبهم نحو يا ايها
الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ولا يجوز في صفة المبهم المتوصل به الا الرفع لانه المقصود
بالنداء لان المبهم وصلة وكذا لا يجوز في توابعه الا الرفع وان كانت مضافة لانها توابع معرب وتوابع المعرب
لا تكون الا على اللفظ ويدل على كون صفة المبهم معربا انه لو كان مبنيا لوجب النصب في تابعه واذا كان
كذلك التابع مضافا والاضافة باطل لان تابعه مرفوع وان كان مضافا كقولك يا ايها الجاهل ذو التنزي
معوله ذو التنزي مرفوع مضاف الى التنزي التوثب والتسرع وللفظ هذا وجه اخر وهو ان يكون
مقول غيره من الاسما المستعمل بان لا يكون العوض عن ذلك التوصل الى نداء ذي اللام وحج نحو ذي
وصفه النصب نحو يا هذا الطويل ويمنع في هذا الوجه ان لا يكون وصفه اسم جنس ولكونه اسما مشتقا
لانه لا يوصف باسم الجنس الاول صفتان الاول ان يكون غير معلوم بتمامه فيتم باسم الجنس لانه يدل على الذات
المتعينة التي لا يدل اسم الاشارة على تعينها الثانية اي ان لا يكون مستقلا اي يكون العوض من كون التوصل
الى نداء ذي اللام وما نحن فيه لا يوجد له صفتان فلا يوصف باسم الجنس ويمكن ان يقال في شرح هذا
المقام لا يوصف الموصوف باسم الجنس الا اذا كان مبهما غير معلوم بتمامه كهذا المتوصل به او كان غير
مستقل بنفسه كاي لانه يحتاج الى المضاف اليه ولذلك الحق ها فلا يكون عوضا عن المضاف اليه
وما نحن فيه ليس شي منهما فلا يجوز وصفه باسم الجنس هذا ما ذكره العالم في شرح هذا المقام فتامل فيه
وفيما قلناه وتلق احدهما بالاعتماد فشرطان يكون تلقيك بعد الاعتماد قوله وقالوا يا الله
خاصة جواب سوال وهو ان حذف الالف موذي لانهم قالوا يا الله بلا وصلة وانهم قلتم بعدم جوازه والجواب
انهم جوزوه لان اللام اضمحل عنه معنى التعريف فتمحضت عوضا عن الهمزة المحذوفة او الكلمة لان اصله
الاه فادخل اللام فصار الالاه ثم حذف الهمزة فادغمت اللام في اللام والمقصود ان اول الكلمة لما حذف وجعل
اللام عوضا عنه صار كالجزء للكلمة فيه اخر وهو اللزوم لان اللام لا يفارقه كما لا يفارق النجم ونحوه

وبذلك قالوا يا الله بقطع الهمزة فان قلت ان اضمحل عنه معنى التعريف فلم يكن منادى مفردا
معرفة فلا يجوز بناؤه على الضم قلت لانه في المعنى اذ مع انهم استغنوا بالتعريف الندائي عن التعريف
باللام والتعريف كاف في البناء على الضم نحو يا رجل فان قلت فما تقول في قول الشاعر
من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان اللام ليس عوضا عن المحذوف فيه قلت
اجاب عنه بالشذوذ ثم تكلم على البيت الاخر وهو قوله فيا الغلامان البيت بانه ابعد من البيت الاول
وانما كان ابعد منه لان اللام في الغلامان ليس عوضا وليس لازما واللام في التي وان لم يكن عوضا الا انه لازم
فيكون ما يوجد فيه اللزوم الذي هو احد القيدين المعتبرين في يا الله اقرب قال تيم فوادي الحباب
عبده وذلله وهو متيم وضمن بخيلة معنى متصوفة فعدي بعن وقيل عن بمعنى على قال
واذا كرر المنادى اقول اذا كرر المنادى في حال الاضافة نحو قوله فيه الوجهان احدهما ان ينصب
الاسمان معا اما على حذف المضاف اليه من الاول بان يكون التقدير في قوله يا تيم تيم عدي مثلا يا تيم
عدي تيم عدي فحذف الاول لدلالة الثاني عليه وهو في حكم الاضافة ونظيره قوله بين ذراعي وجبهة
الاسد التقدير بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد ولو حذف النون من ذراعين نحو قولك ربع وثلث
درهم وهذا هو راي المبرد في المسئلة واما قال على حذف المضاف اليه من الاول لانه لو كان على
حذف المضاف اليه من الثاني لم يجز وان ذهب اليه بعضهم لانه يودي الى ان يكون التقدير يا تيم تيم
عدي عدي فيلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمضاف والمضاف اليه وهو غير جائز واما
على الحام الثاني بين المضاف والمضاف اليه بان يقال تيم الاول مثلا مضاف الى عدي وتيم الثاني
مقحم فيما بين الاول ما انتصابه لكونه توكيدا للمنصوب ولا تاثير له فيما قبله وما بعده لان التاكيد
اللفظي شانه ذلك وهذا هو راي الخليل وسيبويه في المسئلة وهو راي ثالث وهو ان فتحة الاول
بناء وفتحة الثانية اعراب النداء وذلك بان يقال ركبا الاسمان فبني الاول منهما على الفتح نحو خمسة عشر
والوجه الثاني ان يضم الاول وينصب الثاني اما ضم الاول فلانه منادى مفرد معرفة واما نصب
الثاني فلانه بدل مضاف او لانه منادى مستانف كانه قال يا تيم تيم عدي الا انه حذف حرف النداء
من الثاني لدلالة الاول عليه او لانه عطف بيان مضاف او لانه معمول فعل مضمر اي اعني واما البيت
المستشهد به فلجرير وتمامه لا يلقينكم في سوءة عمر ويروى لا يلقينكم قال صاحب المحصل هو
تصحيف واضاف تيما الى عدي لئلا يلتبس بغيره تيم قريش او تيم غالب والمراد بقوله لا ابا لكم
الغلظة في الخطاب واصله ان ينسب الرجل المخاطب الى غير ابيه ثم كثر حتى استعمل بمعنى الغلظة في
الخطاب من غير ملاحظة المعنى الاصلي وعمر هو عمر بن لجا التادي يقول لا توقعنكم عمر في مكروه
لاجل تعرضه لهجوي اي فتمنعوه عن هجو اياي حتى لا تقعوا في هجوي اياكم قيل حملهم هذا الشعر
على ان شدوا عمر واتوا به الى جرير وسالوا عن هجو اياهم قال واذا اضيف المنادى
اقول اذا كان المنادى مضافا الى يا المتكلم نحو يا غلامي جاز فيه وجوه الاول اسكان
اليا نحو يا غلامي وهذا هو الاصل لان الاصل في البنا السكون والثاني فتحها نحو يا غلامي
وهذان الوجهان جايزان في غير النداء ايضا نحو غلامي وغلامي جاني والثالث حذف اليا اكتفاء

بالكسرة ان وجدت قبل كسرة نحو يا غلام وانما قلنا ان وجدت قبل كسرة لانه اذا لم يوجد قبل اليا كسرة
نحو يا فتاى لا يحذف اليا لعدم امكان الاكتفا بالكسرة وهذا الوجه في غير النداء قليل والعلو في
غير اواخر الايات لانها في القران كثير نحو فتقبل دعاء وكيف كان نكير وكيف كان نذر ونظاير كثيرة
ذلك الثاني والرابع ابدال اليا الفا نحو يا ربا وفي الشعر يا ابا اسفا وعليه يحمل قول عليم انيق بلا الاولا
تخش منع في العرس اهلا لا تمن اذ في بلا لا الالف لان الاصل بلالي فابدل اليا الفا واما من ادى
بلال مضموما او بلالا بالتنوين فليس يا خرفه اصلا وعلى التنوين قيل معناه على تنكير العلم كانه
جعل اسم العلم مستعارا لكل من يفعل مثل فعله من الادخار وعدم الاتكال نحو لكل فرعون
موسى وهذا الوجه لا يكاد يوجد في غير النداء والخامس ابدال اليا تا التانيث وهذا الوجه انما يكثر
في يا ابت ويا امت خاصة لكثرة استعمالهما فيتا بها الكسر لكونه بدلا من اليا والفتح لكون اليا مفتوحا
والضم لانه تا التانيث فيشبه تا طلحة وحكى يونس في الاب والام خمس لغات اخرى وهي يا ابه ويا امه
بفتح الاخر والوقف على يا ابت ويا امت بالها عند صاحبنا البصريين لان خامس اليا لغة اخرى وهي
يا ابت ويا امت لكونه لتانيث ان يقلب ها في الوقف كثمرة ونحوها وقال الكوفيون الوقف عليهما بالتا
والسادس ان يوتى بالف بعد التا في هذين اللفظين خاصة نحو قول رؤبة بن العجاج بنتي تقول اذا ما
اناكا يا ابتا علك او عساكا ونحو قول امراة من العرب يا امتا ابصرني راكب يسير في مستحنفر
لاحب ولا يجوز الاتيان باليا بعد التا نحو يا ابتي ويا امتي لان التا عوض عن اليا فيمتنع الجمع
بين العوض والمعوض بخلاف الاول لان غايته ان يكون عوضان وهو غير ممتنع وفيه نظر قوله قد انا
اي حان واناكا اي ساعك واحد نحو كلانا اللسان اي ساعلته اي يقول بنتي قرب ما ان يسوك للانتجاع
لعلك او عساك تجد زادا تجي به الينا قوله يسير في مستحنفر لاحب صفة لراكب والمستحنفر الواسع
واللاحب الطريق الواضح فاعل بمعنى مفعول من لحبه يلحبه اذا وطئه هذا كله في المنادى المضاف الى يا
المتكلم واما المنادى المضاف الى المضاف الى يا المتكلم نحو يا ابن جاري ويا غضا رب ابي فلا يجوز فيه
الوجوه المذكورة الا في لفظي ابن امي وابن عمي فانهما اذا لحقهما حرف النداء نحو يا ابن ام ويا ابن
عم جاز فيها الوجوه المذكورة لكونهما منزلتين منزلة كلمة واحدة الا يرى ان يا ابن ام بمنزلة يا اخي ويا ابن عم
بمنزلة يا قرابتي وقيل انما جاز الوجوه في هذين اللفظين لكثرة استعمالهما ولعل كثرة يا ابن ام لما يشعر
باستعطاف المخاطب اذ دعاه يا بنو الشفقة عند ذكر فان الجنين في جانب الامهات اشد علاقة
يا بني ابي اما ابن عم فسببه كونه كثير مسماه فانه لا يخلو احد عن تبوليه كونه ابن عم ولو على نحو علاقة يا ابن
اخي فانه ادنى الى الجزئية والمساواة ليبعث على الاجابة وفي هذين اللفظين جاز وجه اخر لم يكن جائزا في غيرهما
وهو الفتح نحو يا ابن ام ويا ابن عم بالفتح وهذا بجعل الاسمين اسما واحدا للكثرة لانهما يكونان كجزء عن حسنه
فيجوز الفتح لهذه المشابهة واما نحو الفتح نحو يا غلام على المشهور لعدم المشابهة وهو واضح قال
وحكم المندوب اقول المندوب البكا على الميت واظهار التفجع عليه وتعديد محاسنه ليعلم الناس
انه في خطبا عظيما وامرا فظيعا لتعزى من يسمع بكاه وتقلقه وشاركه في التفجع ويهون عليه ما
دهمه من ذلك الخطب المخوف والامر المقلق هذا ذكره اياه والمندوب في اصطلاح النحاة وهو المتفجع عليه

او المتفجع منه بلفظ يا او بلفظ وا فالمتفجع عليه نحو يا او وا زيد والمتفجع به نحو وا او يا حسرتاه
وحكمه حكم المنادى في الاعراب والبنا فكما ان المنادى مضموم اذا كان مفردا معرفة فكذا المندوب
مضموم اذا كان مفردا معرفة وكما انه منصوب اذا كان مضافا او مضارعا له فكذا المندوب والاكثر
ان يلحق اخر المندوب الف لمد الصوت لانه يعين على اظهار التفجع وجاز ترك الالف فالالحاق نحو
يا زيداه والها للوقف خاصة والترك نحو وا زيد وبعد تلحق نحو غلاماه يا غلاماه بالحاق الواو في
نحو غلامهو يا غلامهو بالحاق الواو ايضا دون الالف لبس اذ لو قيل في يا غلامه
يا غلامهاه توهم انه غلام المذكر الغايب او غلام المونث الغايبة ولو قيل يا غلامهم يا غلامهماه يتوهم
انه غلام الجماعة المذكورين او غلام المثنى وبالياء نحو غلامك بكسر الكاف في غلامكي علة خوف اللبس
ايضا ويلحقها هذا الالف يلحق المضاف اليه نحو وا امير المومنيناه اذ المضاف اليه من تمام الاول
اذ لا يسكت دونه ولا يلحق الصفة فلا يقال وا زيد الظريفاه خلافا ليونس فانه جوز قياسا على المضاف
اليه والجامع ظاهر والجواب بالفرق لان المضاف اليه متمم للمضاف ومنزل منزلة جز من المضاف ولذلك
عدم جواز الفصل بينهما الا في الشعر وجواز الفصل بين الموصوف والصفة في السعة قال تعالى وانه
لقسم لو تعلمون عظيم ولكونه اي لكون المضاف اليه متمما لم يجز السكوت عليه بخلاف الموصوف ولا يندب
الا الاسم المعروف لان الغرض اقامة عذر في ذلك وذلك هو انما يحصل اذا كان
الاسم معروفا اللهم الا ان يكون المندوب متفجعا به نحو واحسرتاه فانه لا يقتضي التعريف لتعداد
الامرين المقتضيين للتعريف فلا يقال وا رجلاه لان معناه ليس معنى ثبت العدم دلالته على اتصافه
بصفة توجب البكا مثل ان يكون خيرا او فاضلا ونحوهما فان قيل العلم لا دال على الصفة
المكية فلم جاز ان يندب ولم يجز ان يندب رجل قلت الفرق ان العلم يدل على شخص معروف ربما
اشتهر ذلك الشخص بالخير فاذا اسمع به تكون يتفجع بفقده بخلاف رجل فانه لا دلالة على المعنى
قال ويجوز حذف حرف النداء مع كونه خلاف الاصل قد يكون جايزا وقد يكون ممتنعا
وقد يكون واجبا اما الجايز ففيما عدا اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب ولفظ
اللهم اذا دلت عليه قرينة نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ونحو قولك ايها الرجل
اي يا ايها الرجل واما الممنوع ففي اسم الجنس نحو يا رجل واسم الاشارة نحو يا هذا
ونحو المستغاث نحو يا لزيد والمندوب نحو يا زيداه اما اسم الجنس واسم الاشارة فلان اصل يا
رجل يا ايها الرجل واصل يا هذا يا ايهذا فحذف حرف اي وهذا المتحمة ولام التعريف فلو حذف
النداء ايضا لزم كثرة الحذف وفيه نظر لانا لا نسلم ان الاصل ما ذكرتم وعند الكوفيين
يجوز حذف حرف النداء من اسم الاشارة واستدلوا عليه بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي
يا هؤلاء وهو ممنوع لجواز ان يكون مفعولا باضمار اعني او يكون هؤلاء خبر انتم وتقتلون خبر بعد
خبر واما المستغاث والمندوب فلان حذف حرف النداء تخفيف وهو مناف لمقصودهما
اذ مقصودهما تكثير الصوت وتجديد الحرف لطلب الاغاثة واستماع الناس ومقصود الطالب
وعظم الخطب والتخفيف ينافي ذلك ومقصودهما تكثير الصوت قال ثم يكثر حذف
حرف النداء في اسم الجنس مستوطن بقولهم اصبح ليل اي يا ليل وافتد مخنوق اي يا مخنوق واطرق

عينك والجواب يا اعور ملبس حرف حرف النداء فهاشاذ ملافيه بل موله اصبح ليل موله من
جل من طول الليل لغاسا صحبته من الارلد وموله افتد مخنوق حثت على تخليص النفس من الشدائد
وامر با صنداء المال للخلاص وموله اعور عينك والحجر تحذير لمن للاعور اذا اصيب عينه الصحيحة
بعين لا تشعر واما الواجب فى لفظ اللهم لانا صلعند البصريين يا الله تحذف حرف النداء وعوض
عنه الميم وشذ لان المحذوف حرفان فوجب الحرف جزاءعن الجمع بين العوض والمعوض عنه وقال
الكوفيون اصل امنا بخير فاختصر وهو مردود اذ لو كان الاصل ذلك لقيل اللهم واغفر بتوسط
العاطف بينها لان الدعاء فوحصل بقوله اللهم وقوله اغفر دعاء ثان والاحسن عطفه لحمله على الحال
وقد اجمع الفصحاء على ترك العاطف فلو صح ما ذكروه بطل اجماعهم وانه باطل واعلم انه كما يحذف
حرف النداء يحذف المنادى عند الدلالة كقراءة الكسائى الا يا اسجدوا والتقدير الا يا قوم اسجدوا
ولو لكنه يقف على يا ويبتدئ بضم همزة الوصل والاجوف استفتاح وقراءة الجماعة بتشديد اللام
من الا والمعنى فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الى مجانبة الا يسجدوا او الى ان يسجدوا او
يكون لا زايدة وعلى قراءتهم يخرج الاية عن الباب لان يسجدوا اخضارع فهنا ما لــــ وللنداء
او فـــ للنداء احكام اخر مخصوصة به اى لا يوجد فى غيره وهى الزيادة والحذف واختلاف
الصيغة التى لا يكون الا فى النداء اما الحكم الاول فالحاقهم الزيادة باخر لفظ هن فى احوال هن
الافراد والتثنية والجمع بغير الندبة والاستغاثة والزيادة يكون بحسب حركة المنادى الاف
الواحد فانها انه يكون التفاصيح ان الجاش الواو فى الواحد يا هناه وفى مثنى المذكر يا هنانيه
وفى جمعه يا هنوناه وفى المونث يا هنتاه وفى مثنى المونث يا هنتانيه وفى جمعها يا هنتاناه
ومعنى يا هناه مثلا معنى يا هن يعنيه وانما يستعمل به معنى يا رجل ذكره ابن الخباز وفى الهاء
اللاحقة بعد الزيادات اقوال الاول انها تبدل عن الواو التى هى لام اى اصله هناو فقلبت الواو
هاء الثانى انها بدل من الهمزة المنقلبة عن الواو اى اصله هناو فقلبت الواو همزة ثم قلبت الهمزة
هاء الثالث انها اصلية لا بدل اى هو من هنه الراجح انها زايدة لغير الوقف كما فى اسسه انها زايدة
للوقف لانها تكون فى حال الوصف خاصة وهذا القول الاخير ضعيف لانه يجوز تحريك الهاء حال الوصل
نحو يا هناه بضم الهاء فلا يكون الهاء للوقف خاصة والاقوال الثلاثة الاول باطلة بان العلامات
اى علامات التانيث والتثنية والجمع لا تلحق خلص الكلمة قبل لامها واما الحكم الثانى فهو الترخيم وهو فى
اللغة القطع وقيل التسهيل والتليين يقال كلام رخيم اى لين لذيذ ومنه قولهم للجارية الاملس ذات
الرخيم لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشى لا هراء والانزر اى كلاهما باعم القطع
لين باطراف وفى الصناعة حذف فى اخر الاسم على سبيل الاعتباط اى لا الاعلال يقال عبط البعير
واعتبطه اى نحره لا لعلة او مناسبة هذا النقل للمعنى اللغوى ظاهر اما القطع فلانه حذف
واما التسهيل والتليين فلان هذا النقل تخفيف للفظ وتسهيل وشرط الترخيم ان لا يكون الاسم السالم
لانا نزال النداء لم يظهر فى المضاف ملاحظ لحق الترخيم الذى هو من خواص النداء وقول
يا اعود لا تبعد وكلا ابو حرب سيدعو داعى يجيبه يجيب شاذ وقال الثانى لو رخم الجزء الاول وقع
الترخيم فى وسط الكلمة ولو رخم من الثانى رخم ما ليس بمنادى لعدم ادنه مظهر لان المضاف اليه كان

كالجزء

كالجزء من المضاف فالملازمة الثانية ممنوعة والاولى الاولى ممنوعة وشرط الترخيم ايضا ان لا يكون
مندوبا ولا مستغاثا لان المطلوب فيهما مد الصوت فلا يناسبهما الترخيم وشرط ايضا ان لا يكون
جملة لان الجملة تحكى على حالها للدلالة على القصة فالمرخم لا بد ان يكون اما علما زايدا على ثلاثة احرف
واما بتاء التانيث لانه اذا انتفى الامران كان الاسم غير علم زايد على الثلثة وعرى عن التاء ولا يجوز ترخيمه
لان غير العلم لا يكثر كثرته المقتضية للتخفيف فان يلتبس ما قولكم فى ترخيمهم لفظ صاحب وكروان
فى قولهم يا صاح وياكرا اذ لا علمية ولا تاء فلــــ هاء من الشواذ قال الشاعر اطرق كرى
ان النعامه فى القرى والكروان طاير يقال انه يخاف من النعامه اعنى الاطراق وقيل ان الكروان
طويل العنق فمعناه اخفض عنقك للجارح فان اعظم منك وهو حفض عنقه عند صيد وهو النعام
فمعنى هذا يكون مثلا لمن يتكبر وقد تواضع من هو اشرف منه وفى الاسم بعد الترخيم وجهان
اوليهما ان يكون المحذوف كالثابت فى التقدير وهو القياس لان المحذوف مراد قطعا فحقه ان
لا يجعل نسيا منسيا ولان بقاء اثره يدل عليه ومنه بقى ما قبل المحذوف على حركته وسكونه الا ان
يلزم التقاء الساكنين فانه عند لزومه يعود ما قبل المحذوف الى حركته الاصلية فيقال فى ترخيم يا
ساد اسم فاعل من سد يا ساد بدال واحدة مكسورة لان سكونها يوجب التقاء الساكنين
لا على حذف والثانى ان الاكثر المحذوف كالثابت بل ما بقى كانه اسم براسه وهذا للمبالغة فى تحقق
الحذف وتنزيل الاكثر منزلة الكل ولنفرع الامثلة على الوجهين فنقول يقال على الوجه الاول يا حار
فى ترخيم يا حارث لان الراء كانت مكسورة فبقى كسرها ويا هرق فى ترخيم يا هرقل لان القاف
كانت ساكنة وهو اسم ملك الروم وهو اول من ضرب الدنانير الهرقلية وقال ابن الخباز فيه
لغتان هرقل كزبرج وهرقل كسبطر ويا ثمو فى ترخيم يا ثمود لان الواو مدة حشو فى التقدير
ويا كرو فى ترخيم يا كروان لان الواو بعدها الف فى التقدير فهو كعو كالعصوان ويا حمرا وبكسر الواو
فى ترخيم يا حمراوى اسم رجل لتجويز الترخيم كما سبق ويا شا اذجنى فى ترخيم يا شاه اذجنى بلا ذال المحذوف
كما تقتضيه الوجه الثانى اذجنى اى اقيمى فى العلف والراجن الالف من الطير وغيره ويا طلح فى
ترخيم يا طلحه لان الحاء مفتوح فى الاصل ويقال الوجه الثانى يا حار بضم الراء ويا هرق بضم القاف
لان الاسم المستقل حكمه الضم وهذا بعد الحذف فى جعل المحذوف نسيا منسيا فى حكم المستقل ويا ثمى
بقلب الواو ياء والضمة كسرة لانها صادت طرفا وليس فى الاسماء اسم اخره حرف علة قبله ضمة بل
قياسه ان يقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها كادل جمع ادلو ويا كرا بقلب الواو الفا التى لما يسماح
ما قبلها ويا حمراء فما ذعموا انقلاب الواو همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة كما قلبت كساء وسماء
واصلها كساو وسماو فالواو حمراء هذا المرخمة ينصرف ان سمى بها الا انا لهمزة فيها منقلبة عن
الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث بعيدا من التانيث بهما فيهم واعترض على المصنف
بما توجيهه على ما نقل الثانى عنه ان يقال البدل عن حرف التانيث حكم التانيث فلم لا يمنع صرف
وكون البدل عن ابدل لا يضر وتقول لو لم تكن الهمزة للتانيث لوجد فعلاء لغير تانيث وهو غير موجود
فى كلامهم ويقال يا شاه ارجنى لان اصل شاة شوهة لقولهم شويهة وشياه فلا رخم اعيد لام
الكلمة على الوجه الثانى لا يبقى اسم متمكن على حرفين ويقال يا طلح بضم الحاء لانه منادى مفرد معرفة

مستعمل في الوجه ... يا طلحة بالحاق التاء بين الحاء وفتحه ونقول انهم لما سمعوا يا طلح بفتح
الحاء والتاء لزمهم ان يوجهوه فقالوا الاجود ان يكون بغير مرخم والا كان مضموما فيكون مرخما فاصله
يا طلح بضم الحاء على الوجه الاول ثم ادخلوا التاء بين الحاء وفتحه فوقعت فتحة الفاء على الفاء فبقيت الحاء ساكنة
واللام ابقاها ساكنة فالتقى ساكنان فحركت التاء بالفتح لانها كانت مفتوحة او حركت الحاء بالفتح لان ما قبل
التاء لا يكون الا مفتوحا ومنه قول النابغة الذبياني كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطي الكواكب
قال صاحب الغاز الاعراب كذا الوجه ان يقول اميم لانه مرخم اميمة الا انه اقحم التاء مع الهاء ومعنى الاقحام
زيادة حرف في اثنا استقاط وليس في الهاء المحذوفة وانما بني عندها وان كانا من لفظ واحد
وليست المقحمة عوضا اياه كما قالوا اميمة فالوا يا اميمة انتهى كلامه وقوله كليني اي دعيني ذكره الجوهري والهم الحزن
والناصب ومن التعب نحو هم ناصب وكان اي ذو تعب ودو تعب وقوله بطي الكواكب بالنصب على رواية الكوفي
الرواة ونحو حال وذو الحال مفعول اقاسيه كانه قال اقاسي الليل بطي كواكبه والرواية الاخرى بطي الكواكب
بالجر وهو وصف لليل هذا ما يشتمل في تحرير هذا الموضع قال ولا يجوز اقول لا يجوز الوجه
الثاني في يا صاح فلا تقال يا صاح بضم الحاء لان ترخيمه شاذ فلا يلتزم لان في الضم التزاما له واما لا يلتزم
لان الترخيم ما هو شاذ اشد من ارتكاب اصل الشذوذ لان فيه محذورين ارتكاب الشذوذ في الترخيم ولا يجوز
الوجه الثاني ايضا في ترخيم المسمى بحبلوى لانه يلزم ان تقلب الواو الفا فيقال يا حبلا فيلزم ان يكون الف فعلى لغير
التانيث وهو ممتنع ولا يجوز ايضا في ترخيم المسمى بطيلسان بكسر اللام لانه يصير يا طيلس وفعيلل ليس في ابنيتهم لانه
لا يوجد فيعل في الصحيح بكسر العين قال وان كان في اخر الاسم زيادتان في حكم واحد اقول اراد
ان يذكر ما يحذف من المبادي للترخيم وضبطه ان يقال ما يراد ترخيمه اما مركبا ولا وعلى التقدير الثاني اما ان يكون
في اخره زيادتان في حكم زيادة واحدة اولا وعلى التقدير الثاني اما ان يكون في اخره حرف صحيح قبله مدة زائدة
والباقي اكثر من حرفين اولا فهي اقسام منها ان يكون في اخر غير المركب زيادتان في حكم زيادة واحدة اي زيدتا
معا وليس احدهما ذيوت ولا احترازا عن نحو ثمانية لان التاء والياء في حكم زيادة واحدة فلهذا يحذف منه
التاء لا غير والثاني زيدتا معا انواع احدها الفا تانيث نحو اسماء فان اصله وسماء على وزن فعلاء والثاني
الالف والنون في عثمان ومروان والثالث ياء النسب نحو بصري ودمشقي والرابع علامة التثنية نحو مسلمان
والخامس علامة الجمع نحو مسلمون والسادس الالف والتاء نحو مسلمات والسابع زيادة الالحاق نحو ... وحكم
هذا القسم في الترخيم ان يحذف الزيادتان معا لانهما لما زيدتا معا جريا مجرى الحرف الواحد قال لبيد
يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقي ومنتظر اراد يا اسماء ومنها ان يكون في اخره حرف صحيح
قبله مدة زائدة والباقي نحو ما عدا الحرف الصحيح والمدة ثلاثة احرف نحو منصور وعمار ومسكين وحكم هذا
في الترخيم ان يحذف الحرف الصحيح والمدة معا لانك اذا تبعت الزايد للزايد فلان تتبع الزايد الاصلي اولى
ومنها ان لا يكون في اخره حرف صحيح الى اخر القيود بان لا يكون قبله مدة نحو جعفر او يكون قبله مدة غير زائدة
نحو مختار اسم مفعول او اسم فاعل من الاختيار او يكون الحروف الباقي حرفين نحو سعيد وحكم هذا القسم في
الترخيم ان يحذف الحرف الصحيح فقط فيقال يا جعف ويا مختا ويا سعي ومنها ان يكون مركبا وحكمه ان يحذف
الجزء الثاني فيقال يا بعل في بعلبك يا بعل وسبب حذف الحرف الثاني ان الشطر الثاني بمنزلة التاء بدليل تنائه الجزء الاول فيها
فحذف الثاني كحذف التاء قال ولا يجوز الترخيم في غير النداء اقول الترخيم حذف ... النداء
لا يجوز في غير النداء انما يكون لمعنى مهم فالترخيم يوذن بان ذلك الامر الاهم مما لا يحتمل التوقف ثم

الكلمة

الكلمة محذوف بعض الكلمة تحريضا على ان يتوجه الى طلب المدعو نحو ... يا لثنا دمي وقد يجيء في غير النداء لضرورة
الشعر لان الضرورات تبيح المحظورات وعلى تقدير الترخيم في غير النداء للضرورة لا يسوغ فيه ... الا له
وهو جعل المحذوف كالثابت خلافا لسيبويه فانه ذهب الى جواز المذهب الاول واستشهد على ذلك بقول
الشاعر الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي امامة لانه لو كان على المذهب الثاني لما
بقي فتح الميم ورده المبرد بان الرواية الصحيحة ... وما عهدي كعهدك يا اماما واضحت شاسعة البعيد
قال واما اخلاف الصحيح اقول استعملوا في النداء اسماء لم يستعملوها في غير ذلك
قولهم يا نومان وهو كثير النوم فانهم لا يقولون رجل نومان اي لا يستعملون في غير النداء
وهو المقصود من اخلاف الصحيح الذي هو من خصائص ومنه المعدول نحو يا فسق وهو معدول عن فاسق
ويا لكاع وهو معدول عن لكعاء وهي الحمقاء وقال التشبيهين بالحذار بالكاع وبالملامان وهو معدول عن
لئيم وهو من اللوم فان قيل يستعمل لكاع في غير النداء قال الحطيئة اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته
لكاع قلت هذا شاذ ومنه قولهم يا فل اقبل ومعناه يا فلان وليس فل مرخم فلان لو جهين الاول انه لو كان
كذلك لقيل يا فلا كما يقال يا عما لانه من صور حذف حرفان احد الثاني انهم يقولون في المؤنث يا فلة ايضا
وفلة ليس بمرخم فلانة قطعا بدليل بقاء التاء فلا يكون فل مرخم فلان لان المذكر والمؤنث لا يختلفان في
جواز الترخيم ومنعه غالبا فان قيل يستعمل فل في غير النداء قال ابو النجم في لجة امسك فلانا عن فل
اي عن فلان قلت هو من الضرورات ويوزن فل فعل بتقدير الانا اصله فلو كيثق فذهبت الواو تخفيفا
وانما قدرنا اصله فلوا لان الاسم المتمكن لا يكون على حرفين فلا بد من تقدير حرف ثالث وحرف العلة يكون
اولى لكثرة دوره في الكلام والواو تقديرها اولى من تقدير الياء لان ثبات الواو اكثر من ثبات الياء قال
ومنها باب الاختصاص اقول من المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا باب الاختصاص وهو قسمان
الاول ما يكون على طريقة النداء وهو ما يصح ان يدخله يا نحو قولهم انا افعل كذا ايها الرجل وقولهم انا معشر
العرب نفعل كذا والمثبت فيه حرف النداء لعدم ارادة معنى النداء وان كان اللفظ لفظ النداء وحقيقته
انه يكون ايها الرجل مثلا استعمل في طلب الاقبال وهو معنى الاختصاص لان في النداء تخصيص المخاطب بكون
مطلوب الاقبال ثم جرد عن معنى طلب الاقبال فبقي لمحض الاختصاص فهو منقول من معنى الى معنى واعرابه
باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه ومرادهم بقولهم انا افعل كذا ايها الرجل انا افعله
متخصصا من بين الرجال والثاني ما يكون على غير طريقة النداء نحو قولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف
العرب بقولهم العرب ليس على طريقة النداء اي لا يصح دخول يا عليه لانه معرف باللام ومنه قول رؤبة
بنا تميما يكشف الضباب انما خص تميما وعدم صحة دخول يا عليه واضح والضباب بالفتح واحدها ضبابة
وهي السحابة تغشي الارض كدخان قال ومنها ما نصب على المدح اقول من المواضع التي
يضمر فيها الفعل قياسا ما نصب على المدح او الشتم او الترحم انشاء واما قيدنا بالانشاء لان ما نصب
على المدح او الشتم او الترحم اخبارا ليس مما يضمر فعله وجوبا قياسا فالاصل المذكور على طريقة اللف
والنشر ظاهر واما فيه قوله هو حمالة الحطب بقراءة النصب على قراءة الرفع خارج عما نحن فيه والبيت
لامية الهذلي وشاهد قوله وشعثا لانه منصوب على الترحم مع انه نكرة اي اترحم شعثا قيل المراد اي

السعث اشعث حالا من العطل اراد ان يميزها عن العطل ويترجمها فيصب على الترجم قوله بادي اي بادي
الصائد اي شيء عطل من الحلي والشعث جمع شعثاء وهي التي لا تسرح شعرها ولا تغسله والمراضع
جمع مرضع والياء للاشباع وقيل جمع مرضاع على وزن مفعال بمعنى كثير الارضاع والسعالي جمع سعلاة
وهي اخبث الغيلان قال ومنها التحذير اقول من المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا التحذير
وهو قسمان الاول ما يكون منصوبا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده نحو اياك والاسد وما اشبه والسيف
واصل الاول اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يهلكك فحذف الفعل ثم حذف المضاف وهو
لفظ النفس فصار الضمير المتصل منفصلا وحذف لم يتعرض للاسد وان يهلكك فبقي اياك والاسد
نحو كلا اياك منصوب باضمار اتق تحذيرا مما بعده وما ذكرنا في اصله ما ذكر لي فحذف الياء
والنون وهو شاذ وكذلك تقول اياك من الاسد واياك من ان تحذف الادب واياك ان تحذف الادب
بتقدير من لان حرف الجر يحذف من ان وان مستمرا ولا تقول اياك الاسد لانه اما ان يكون بتقدير
اياك من الاسد او يكون بتقدير اياك والاسد وكل واحد منهما ممتنع اما الاول فلان حرف الجر في الاسم
الصريح لا يحذف واما الثاني فلان حرف العطف لا يحذف اصلا فان قلت فقد جاء قول الشاعر
فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فقوله اياك المراء مثل قولك اياك الاسد وانه ممنوع
قلت الجواب عنه من وجوه الاول انه شاذ والثاني انه محمول على الضرورة اي على ضرورة الشعر لانه لا يبقى
الوزن على تقدير من والواو ملفوظين فيما ... الثالث ان المراء مصدر وهو
جار مجرى ان تماري فحذف من كما يحذف من ان تماري الرابع انه محمول على انه منزوع في كلام اخر منصوب
بفعل مقدر وما قبله مستقل كانه لما قال اياك قال بعده احذر المراء وهذا قول الخليل واعلم ان السيرافي
والاندلسي جوزا اياك الاسد على تقدير فعل ينصب المفعولين اي جنب نفسك الاسد الثاني ما يكون
منصوبا لكونه محذرا منه مكررا نحو قولك الاسد الاسد والجدار الجدار اي احذر الجدار المتداعي
للسقوط والصبي الصبي اي احذر الصبي والطريق الطريق اي خل الطريق المكرر شرط وهو
نظير زيدا ضربا واما اذا لم يكرر لم يجب اضمار العامل بل قد يقال خل الطريق ... وشرط اذا كرر
المحذر منه سد الاول مسد العامل فلذلك كان اضماره واجبا وفي عطف قوله او ذكر المحذر منه مكررا
على ما سبق تعسف قال ومنها الاغراء اقول هذا ظاهر غني عن الشرح قال
ومنها ما يضمر شرط ان يفسر اقول من المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا ما هو عامل
بشرط ان يفسر اما بلفظه نحو زيدا ضربته فان تقديره ضربت زيدا ضربته واما بمعناه نحو زيدا
مررت به وتقديره جزت زيدا مررت به فان معنى مررت به جزته واما بلازم معناه نحو زيدا
ضربت غلامه لان ضرب غلامه ملزوم لاهانته وهو اي المفسر عامل واقع بعد المنصوب مشتغل عنه
بضميره او متعلقه وهو ظاهر في الامثلة ومعنى اشتغال العامل اخذه معموله فان معنى ... اخذه
اياه ومن اشتراط الاشتغال يعلم معنى ما ذكره بعضهم بقوله لو سلط عليه لنصبه لان معنى اشتغال ان
للفعل مثلا صلاحية العاملية وللاسم السابق صلاحية المعمولية لكن لما اعمل الفعل في ضميره كان ذلك مانعا في اعماله
في الاسم السابق اشتغاله بالضمير وهو معنى قولهم لو سلط عليه لنصبه قال والرفع بالابتداء اجود اقول

اراد ان يبين حكم الاسم السابق بحسب الاعراب اختيارا او وجوبا فقال والرفع اي رفع الاسم السابق
بكونه مبتدأ اجود من نصبه بكونه معمولا لناصب مضمر في موضعين الاول ان لا يوجد قرينة خلاف الرفع
اي النصب يعني ان تنتفي مقتضيات اختيار النصب او وجوبه او تساويه للرفع نحو زيد ضربته وانما
كان الرفع مختارا في مثل هذا الموضع لانه لا يحتاج الى اضمار بخلاف النصب لان الاضمار خلاف الاصل
الثاني ان توجد قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب وله مثالان الاول اما مع غير الطلب نحو لقيت القوم
واما عمرو فقد مررت به اما قرينة الرفع فوقوع المرفوع بعد اما غالبا واما قرينة النصب فحصول
التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه لانه من محسنات الوصل واما ان قرينة الرفع اقوى فلان ترك تحسين
الوصل كثير في كلام العرب بخلاف المرفوع بعد اما واما ... مع الطلب لان الطلب
يختار فيه النصب لان الجمل الانشائية لا تقع خبرا الا على تأويل بعيد والثاني اذا للمفاجأة نحو لقيت القوم
واذا عبد الله يضربه عمرو وتقديره كتقدير الاول قال صاحب التسهيل لا ينبغي ان يجوز النصب بعد اذا
للمفاجأة لانه يليها ابدا في النظم والنثر مبتدأ وخبر منطوق به او مبتدأ محذوف الخبر فمن اولاها غير
ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يلتفت اليه وان كان سيبويه بخلاف اما فانه قد يليها معمول الفعل قال الله تعالى
فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب وفيه نظر لان قوله
انما يليها مبتدأ وخبر منطوق به او مبتدأ محذوف الخبر شهادة على النفي ولا يبعد ان يطلع سيبويه
على ما لم يطلع هو عليه بل تجويز سيبويه النصب مع كونه معدوم النظير بعيد قال ويختار النصب
اقول يختار النصب في مواضع الاول ان يكون معطوفا على جملة فعلية لرعاية التناسب ومثاله ظاهر
والمثال المذكور ان عقيب صورة اختيار الرفع لما سبق الثاني موقع هو بالفعل اولى لا للتناسب واما قوله
للظهور ما قدمه والموقع الذي هو بالفعل اولى متعدد لان ما بعد حرف النفي والاستفهام وحيث والواقع
بعد الامر والنهي كلها مما وقع في موقع هو بالفعل اولى اما النفي نحو ما زيدا ضربته والاستفهام نحو ازيدا ضربته
وحيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه والامر نحو زيدا اضربه والنهي نحو زيدا لا تضربه اما ان النفي بالفعل اولى
فلان النفي للحدث لا للذات والفعل هو الموضوع للحدث واما ان الاستفهام اولى به فلان الطلب لا يكون الا
في الحوادث واما ان حيث اولى به فلانه موضوع لمكان وقوع حدث واما ان الامر والنهي اولى به فلانه لا يقع
من بعدهما خبرا للمبتدأ فان قلت قولهم ازيد ذهب به لا يجوز فيه الا الرفع مع وجود حرف
الاستفهام فبطل ما ذكرتم قلت ليس ذلك من باب ما يجوز نصبه على شريطة التفسير لان المشتغل
عنه بعض او متعلقه لان ذهب لو سلط لا تنصب زيدا وهو الشرط كما قدمنا فلذلك وجب الرفع فان قلت
قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا واقع بعد الامر فلم لم يكن فيه النصب قلت هو ايضا ليس من هذا الباب
لان المبرد ذهب الى ان الفاء بمعنى الشرط لان تقدير قوله الزانية والزاني التي زنت والذي زنى فيكون
بمعنى الشرط نحو قولهم الذي يأتيني فله درهم وسيبويه ذهب الى انه جملتان اي فيما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني ثم ابتداء فقال فاجلدوا فبانا ان حكمهما على المذهبين لا يكون الا جاريا فيه لانه ليس الفعل يصح
عمله اذ لم يعمل في الاسم السابق للاستعمال لانه عدم جواز العمل عند المبرد لوجود الفاء لان ما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبله وعند سيبويه لامتناع عمل فعل في احدى الجملتين المستقلتين في اسم في الاخرى قال الثالث

ان يخاف لبس الصفة بالمفسر لان سوق الكلام على وجه لا يوهم خلاف المقصود اولى من سوقه على وجه
يوهمه ومثاله قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانه اذا نصب كان المعنى خلقنا كل شيء بقدر وهو معنى
مقصود لان الله خالق جميع الاشياء خيرا كانت او شرا بقدر الله واذا رفع احتمل ان يكون خلقناه خبرا
لقوله كل شيء ويفيد المقصود ايضا واحتمل ان يكون صفة لقوله شيء والخبر قوله بقدر وهو خلاف المقصود
لانه يكون الوصف مخصصا فيصير المعنى المخلوق بقدر دون ما ليس مخلوقا وهو غير المعنى المقصود لان
المقصود التعميم في المخلوقات واذا كان كذلك كان النصب اولى لانه لا احتمال للوصف فيه لان الوصف لا يفسر
ناصبا لما قبله قال ويستويان اقول الرفع والنصب يستويان فيما دل عليه الصورة
لان الجملة الاولى وان كانت اسمية لكن مجموعها جزؤها فعلية فعملها وجهان اي هي اسمية من الجهة الاولى فعلية
من الجهة الاخرى فاستوى الرفع والنصب نظرا الى الوجهين فان قلت النصب اولى لان العطف
على الاقرب اولى فلا مساواة قلت الرفع اولى لان الاضمار على خلاف الاصل فيثبت المساواة قال
صاحب التسهيل شرط حسن الوجهين قوله ... والقمر قدرناه جرى على الوجهين قال ويمتنع
النصب اقول هذا ظاهر واما لم يكن قوله كل شيء فعلوه في الزبر من هذا الباب مع انه اسم بعده فعل
مشتغل عنه لانه ليس يصدق على الفعل انه لو سلط على الاسم السابق لنصبه لان تقدير تسليطه عليه انما
يكون على خلاف المعنى المراد وليس المعنى انهم فعلوا كل شيء في الزبر لان الزبر ليس محلا لفعلهم فلا يصح التسليط
وانما المعنى كل شيء معمول لهم في الزبر فوجب ان لا يكون من هذا الباب قال ومن المنصوبات الحال
اقول من المنصوبات الحال وهي في اللغة من حال الشيء اذا تغير وتحول والنحاة اولوها لما ...
وتأنيثها في كلامهم ثابت لكن الافصح اكثر والنحويون اطلقوها على نوع من المنصوبات وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
لفظا او معنى فمبين هيئة الفاعل لفظا نحو ضربت راكبا زيدا ومبين هيئة المفعول لفظا ضربت زيدا راكبا وهذا
اولى مما ذكره ابن الحاجب في تمثيلها حيث قال مثال الفاعل والمفعول لفظا ضربت زيدا قائما فجعل قائما حالا من
شيئين واما قلنا انه اولى منه لان بعض النحاة منع جواز كون قائما حالا من الفاعل مثل هذا التركيب لانه اتى
حال من الفاعل او من المفعول وقال ابن يعيش اذا جعل الحال من الفاعل وجب ان يلاصقها فتقول ضربت قائما زيدا فعند
التأخير لا يجوز ذلك للبس فظهر ضعف كلام الفاضل حيث قال انه لان يحتمل كل واحد منهما ان يكون حالا عن
الفاعل او المفعول ومبين هيئة الفاعل معنى ما شانك قائما لان معنى ما تصنع ومبين هيئة المفعول معنى هذا بعلي شيخا
لان التقدير اشير اليه في حال الشيخوخة فان في الموضعين ليس للتنكير وقد علم تحقيقه في موضعه واورد
على هذا التعريف بانه غير مانع لدخول الوصف فيه نحو جاءني زيد الراكب ورأيت زيدا الراكب فان الاول مبين
لهيئة الفاعل والثاني لهيئة المفعول واجيب عنه بان الوصف هيئة للفاعل والمفعول لا باعتبار كونهما فاعلا والمفعول
اي باعتبار نسبة الفعل اليهما ولهذا لا يكون الفعل مقيدا بالحال الا في نحو اذا قلت جاء زيد راكبا فقد حكمت
على زيد بالمجيء المقيد بالركوب هذا ما ذكروه ولي فيه نظر لان الواجب حينئذ ان يزاد في التعريف قيد اخر
مثل ان يقال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول باعتبار كونهما فاعلا او مفعولا واورد عليها ايضا بانه غير جامع
لخروج الحال عن المضاف اليه نحو ... ضاحكة فانه ليس فاعلا ولا مفعولا واجيب عنه بانه جزء
المفعول فكانه مفعول وفيه ضعف ظاهر والحال قد يكون مبينا للفاعل والمفعول اما على الجمع نحو لقيته راكبين
اي وانا راكب وهو ايضا راكب واما على التفريق نحو لقيته مصعدا منحدرا اي وانا مصعد وهو منحدر

والمراد

والمراد بالجمع ان يبين هيئة الفاعل والمفعول وبالتفريق ان يبينهما فان قلت المبين لهيئة الفاعل والمفعول
خارج عن التعريف قلت لا نسلم لان قوله الفاعل او المفعول مانع من الخلو دون الجمع قال
وعاملها الفعل اقول لا بد للحال من عامل لانها معربة وعاملها اما فعل نحو ما في قولك ضربت راكبا
زيدا وامثاله او شبه فعل وهو المشتق من الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفاعل نحو ما في قولك زيد ضارب عمرا قائما وهذا رجل مضروب ابوه راكبا وهو حسن ضاحكا
و ... قائما متبسما وذلك زيد قائما وامثاله او معناه اي معنى الفعل المستفاد من الظروف وحروف
تنبيه نحو ما في قولك زيد في الدار جالسا وكاسم الاشارة نحو ما في قوله هذا بعلي شيخا وروي عن الزمخشري
انه قال ... عن ناصب الحال في هذه الاية فقلت ما في اسم الاشارة من معنى الفعل او ما في حرف
التنبيه منه فقيل لما استقر في اصولهم ان العامل في الحال وذي الحال يجب ان يكون واحدا وقد اختلف العامل
هنا لان العامل في الحال معنى الفعل كما ذكر وفي ذي الحال عامل الابتداء فقلت كمعنى الكلام فيه ان التقدير
هو ايضا اشير اليه وانبه عليه شيخا فالضمير ذو الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وكحرف التنبيه نحو ما في قولك
ها هو زيد مقبلا وكليت نحو ما في قولك ليتك صحيحا ... لان ليت يتضمن معنى التمني وكلعل نحو ما في قولك
لعل صحيحا واصلت اليك لانه يتضمن معنى ترجي وكان نحو ما في قولك كان زيدا صائدا اسد لانه يتضمن معنى
اشبه اليك ويتقدم الحال على القسمين الاولين اعني على العامل الذي هو فعل والذي هو شبهه ولا يتقدم على
القسم الثالث اعني على العامل الذي هو معنى الفعل اما التقدم على الاولين فلان الحال قوية بمعنى الفعل
والصفات توافقها في الاشتقاق من اصل واحد وتقديمها عليهما على قسمين لانه اما جائز وواجب فالجائز
نحو ما في قول العرب شتى تؤوب الحلبة فان شتى حال قدمت على تؤوب جوازا اي تؤوب الحلبة شتى اي
متفرقين وهو فعلى من شت تفرق ونحو ما في قولك زيد مسكيا جالس فان مسكيا حال قدمت على جالس
والواجب فيما اذا تضمن الحال ماله صدر الكلام كالاستفهام نحو ما في قولك كيف فعلت اي على اي حال فعلت
ونحو ما في قولك كيف زيد فاعل اي على اي حال هو فاعل فكيف لتضمنه معنى الاستفهام المقتضي صدر الكلام
يجب تقديمه واما عدم التقدم على القسم الثالث فلان العامل الذي هو معنى الفعل ضعيف فلا يجوز تقديم معموله
عليه لا يقال قائما لك درهم بخلاف الظرف اي يجوز تقديم الظرف على العامل المعنوي نحو ما في قولك كل يوم لك
درهم للاتساع في الظروف وقد اجيز تقديم الحال ايضا على العامل المعنوي اذا كان ظرفا نحو ما في قولك
في الدار درهم اي كائنا في الدار لانه وان كان مستقرا فهو مشابه للظرف اللغو في الصورة فكما جاز تقديمه
فيشبهه قال ولا يتقدم اقول الاصح من قول النحويين وهو مذهب سيبويه والجمهور
ان الحال لا يجوز تقديمها على صاحبها المجرور فلا يقال مررت جالسة بهند الا ان يكون الحال ظرفا فانه يجوز تقديمها
على المجرور ولعلها لصورة الظرفية لان الظروف يتسع فيها والدليل على هذا القول ان تقديمه على المجرور لم يسمع
من الفصحاء وقد وجد مانع من التقدم موجب العمل به وذلك المانع هو ان الحال لكونها في المعنى صفة لذي
الحال تابع له والتابع لا يصح الا حيث يصح وقوع المتبوع فيه لكن لا يمكن تقديم المجرور على الجار فلا يتقدم
الحال عليه فان قيل يقتضي ان يمتنع راكبا جاءني زيد لان الفاعل لا يتقدم على الفعل قلت خولف
هذا الدليل فيما ذكرت من الصورة لانه ورد التقدم في مثالها عن الفصحاء فبقي معمولا به فيما يجيء فيه لعدم الورود
والقول الاخر انه يجوز تقديم الحال على المجرور مطلقا اي سواء كانت ظرفا او كان غيره واحتج الصائرون

اله بقوله بعد وما ارسلناك الا كافة للناس ووجه الاحتجاج انه كافة حال من الناس وهو مجرور وقد ذكر تقدم
كافة عليه والمعنى وما ارسلناك الا للناس جميعا اى الى العرب وغيرهم كما زعم بعض الضالين فالمؤلف
لا حجة للمجوز فى هذه الآية وهذا ظاهر لانه يمكن ان يكون ذو الحال الكاف فى ارسلناك والتاء للمبالغة كعلامة
قال الزجاج اى وما ارسلناك الا جامعا للابلاغ والانذار وهو معنى جعله حالا من الكاف وقال العالى اى
ارسلناك لتكف الناس عن الشرك وهو ايضا معنى كون الحال من الكاف وقال فى الكشاف التقدير وما ارسلناك
الا رسالة عامة محيطة بهم وهو معنى جعل كافة صفة لمصدر محذوف فظهر ان المجوز لا حجة له فيه لان الاصل
لا يثبت بالمحتمل ويجوز ان يتقدم الحال على الحال المجرور نحو جاء راكبا زيد وجب فى مثل جاء راكبا الا دهم صاحبه
لان ادهم مفعول راكبا فلو قيل جاء صاحبه راكبا الادهم لزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير
جائز قال وحقها ان يكون نكرة اقول حق الحال ان يكون نكرة لوجوه الاول انه حكم على ذى
الحال وحكم الحكم ان يكون نكرة والثانى انه جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واراد
بالفعل المصدر الذى يدل عليه الفعل فاذا جرى مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة كان اجودها التنكير
والثالث انه كالتمييز فى رفع الابهام فان مجئ زيد فى قولك جاء زيد يحتمل ان يكون على ضرب شتى فقولك
راكبا يزيل الابهام كما يزيل الابهام الواقع فى امثلة الانا بقولك عسلا على ان الحال اصلها ان يكون
صفة لانها لبيان الهيئة والتمييز اصله ان يكون اسما لانه لبيان الجنس كما وردا فى عسل ورد منهما لكن
حسن ان كل واحد منهما كشف فشابه احدهما الاخر والتمييز نكرة فكذا الحال فعلم بهذه الوجوه ان
الحال حقها ان يكون نكرة فلو كان يجب ان يكون مضمرا لان المضمرات معارف فلا يقال جاءنى زيد واياه
وجاءتنيه عمرو اى جاءنى راكبا عمرو فان قيل قد ورد كون الحال معرفة فى الامثلة المذكورة فى المتن
قلت قد دل الدليل على ان الحال حقها ان يكون نكرة وقيل تلك الامثلة والا لزم الترك بالاكثر
وهو خلاف الاصل واجود ما يقال تأويلها بما اخرجه ابو على الفارسى فعنوان العراك مصدر لفعل
محذوف كاوردها تعترك العراك على طريقة قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وتعترك جملة
وقعت حالا والجملة نكرة وكذا الكلام فى قولهم فعلته جهدك وطاقتك ومررت به وحده اذ التقدير
فعلته تجتهد جهدك وتطيق طاقتك وينفرد وحده فان قيل لا يقال جاءنى زيد شروع امراة
بل يقال شرع اسراعا فما للضمير اللاحق بوحده قلت الاصل مررت به ينفرد وحده اى
انفراده فلما اضمر الفعل الحق بالمصدر ضمير الفاعل لكونه نائبا عن الفعل المشتمل عليه ونحوه وجهه
قوله تعالى كتاب الله عليكم والاصل كتب الله كتابا ثم لما حذف الفعل اضيف المصدر الى اسم الله الذى
كان فاعل الفعل واما من نحو فعل قولنا وحده من لفظه بل قدرنا ينفرد لان الوحد مصدر بمعنى الانفراد
لم يستعمل فعل ما نص عليه ابن الخباز وهذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان وحده فى قولهم مررت به وحده
ظرف والمعنى مررت به على حياله وهو لازم منصوب لم يستعمل الا منصوبا الا فى قولهم فى المدح فلان نسيج
وحده بالجر وقولهم فى الذم هو جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده بالجر ايضا ومعنى نسيج وحده
انه لم يخلق مثله فى الشجاعة او السخاء او نحوهما تشبيها بالثوب النفيس الذى لا ينسج على منواله والعيير
حمار الوحش والجحيش ولد الحمار ويقال ان للتعجب برأيه الذى لا يستعين بالناس راى كانه قيل هو حمار انفراده
بجعل التوحيد منسوبا عليه استيلاء الواكب والكلام فى قولهم رجع عوده على بدئه مثل مررت به وحده

لان التقدير رجع يعود عودا على بدئه فحذف الفعل والحق الضمير بالمصدر والمراد مثاله الاشارة
بقوله وغير ذلك من المصادر واما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فتأويله ان تقديره جاؤا ينقضون
قضا بقضيضهم فاضمر الفعل والحق الضمير بالمصدر كما تقرر فى مررت به وحده والقض الكسر
والقضيض المكسور اى جاؤا مزدحمين لان فى الازدحام كاسرا ومكسورا واما قولهم مررت بهم
الجماء الغفير اى جاءنى عامتهم من الارض من جم الشئ اذا اجتمع وغمر الغيم السماء اى غطاها كانهم
غطوا الارض لكثرتهم فتأويله ان الالف واللام فى نية الطرح كانه قيل مررت بهم جميعا وعدا
اضياد الخليل ذكره صاحب المحصل قال وصاحبها الا يكون نكرة اقول ذو الحال الا يكون
نكرة الا مواضع منها ان يكون نكرة موصوفة كجاءنى رجل من بنى تميم فارسا ومنها ان يكون نكرة
مغنية غناء المعرفة لاستغراقها اما باداة التعميم فى الاثبات كقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم
امرا واما بوقوع النكرة فى سياق النفى لانها تعم كقول الحماسى لا يركنن احد الى الاحجام يوم
الوغى متخوفا لحمام فقوله متخوفا حال عن احد ومنها ان يكون نكرة واقعة فى حيز الاستفهام كهل اتاك
رجل راكبا ومنها ان يكون نكرة واقعة بعد الا نقضا للنفى نحو ما جاءنى رجل الا راكبا اى ما جاءنى رجل
كائنا على حال الا راكبا ومنها ان يكون نكرة متقدما عليها الحال نحو جاءنى راكبا رجل والواقع فى المفصل
من مثل تقدم الحال على ذى الحال المنكر قول كثير لعزة موحشا طلل قديم ولم يلتفت اليه المؤلف لانه لا
يستقيم على مذهب سيبويه لانا لو جعلنا موحشا حالا عن الطلل لاختلف العامل فى الحال وصاحبها لان
العامل فى الحال هو الظرف وفى صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ فيمتنع فوجب ان يكون ذو الحال الضمير
المستكن فى الظرف فحينئذ يكون ذو الحال معرفة سواء كان عائدا الى معرفة او نكرة وكونه نكرة فى غير هذا
الموضع ضعيف منه قول الشاعر وما حل سعدى غريبا ببلدة وفيه نظر لانه من صور النكرة المستغرقة
ذكره العالى وذكروا ايضا ان سعديا ان كان علما فلا استشهاد فيه اصلا وهو حق وعندى ان سعديا على
تقدير ان لا يكون علما يمكن ان يكون فيه صحة كونه موصوفا فى المعنى لان المعنى رجل منسوب الى سعد فهو نظير
قولنا جاءنى رجل من بنى تميم فارسا والسر فى هذا البحث ان الحال كالخبر وذو الحال كالمبتدأ فكان حقه
التعريف او التخصيص كما علم من باب المبتدأ والخبر واستدل صاحب الاقليد على ان حق ذى الحال التعريف
بانه لو كان نكرة والحال نكرة ايضا كان جعلها صفة اولى من جعلها حالا لان الحال وذا الحال يختلفان
فى الاعراب والصفة والموصوف يتفقان فيه والاتفاق خير من الاختلاف وفيه نظر لانه يقتضى ان يكون
الوصف اولى لا ان لا يكون الحال ضعيفا على انه لا يفرق بين الصور المستثناة وغيرها الا الصورة الاخيرة
لامتناع تقدم الوصف على الموصوف قال وهى فى الامر العام اسم مشتق اقول الحال لكونها
لبيان الهيئة الحاصلة مشتق غالبا وقد تقع غيره على تأويل يجعله فى معنى المشتق وهو قسمان الاول ان يكون
مصدرا مأولا باسم الفاعل او اسم المفعول كجاء زيد ركضا اى راكضا وقتلته صبرا اى حركه دابته ليستحثها
وقتلته صبرا اى مصبورا اى محبوسا للقتل ذكره فى المحصل وقد اختلفوا فى كون وقوع المصدر حالا قياسيا
او سماعيا فذهب سيبويه الى انه مقصور على السماع وذهب المبرد الى انه قياسى فى كل ما دل عليه الفعل نحو اتانا
سرعة ورجلة لان السرعة والرجلة من انواع الاتيان بخلاف اتانا ضحكا وبكاء لان الضحك والبكاء ليس من

منها من انواع الاثبات فعلى هذا ذكره وانه تنظر لان الاعم لا يدل على الاخص لا مطابقة ولا تضمنا ولا
التزاما والثاني ان يكون اسما غير مقصود ماوله الا بالمشتق كما في قول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان
وفاحت عنبرا ورنت غزالا اي مشبهه بالقمر والخوط والعنبر والغزال وكما في قولهم جاء البر قفيزين اي
مسعرا بقفيزين وهذا فمن لم يجعل قولهم قفيزين خبرا لان من جعله خبرا لا يكون عنده حالا وماخذ
الخلاف نحا بمعنى حصل او بمعنى صار فان قلنا انه بمعنى حصل كان القفيزين حالا اي حصل البر حال كونه مسعرا
بهذا المقدار وان قلنا انه بمعنى صار كان خبرا اي صار البر قفيزين فالصاحب الاقليد الاقرب الثاني لان الحال
فضلة وقفيزين هنا ليس بفضلة واما هو على معنى الصيرورة فقال كلمت البرّ نحاء قفيزين انهى كلامه ويمكن ان
يقال كلام المولف فيمن لم يجعله خبرا اشارة الى من اخره لانهم قد يرفعون قفيزين على انه خبر والتنوين جيلة
قفيزان يتكرر قوله فمن لم يجعله خبرا اشارة الى لكن لاولا الظهر والقفيز اربعة وعشرون كيلجة والكيلجة ثمن
وسبع امنان ومن المن رطلان والرطل اثنا عشر اوقية والاوقية اربعة مثاقيل ونصف ومنه اعني من وقوع الحال
اسما غير مصدر على التاويل ما كرر للتفصيل نحو قولهم بينت حسابه بابا بابا اي مبوبا بمعنى منفصلا على الابواب
وذلك لان العرب تكرر الشيء مرتين فيستوعب جميع جنسه فاذا قيل جاؤا ثلثة ثلثة كان معناه مفصلين
على هذا العدد هكذا هنا لان المراد بينت له مفصلا باعتبار ابوابه واذا قلت بينت له الكتاب كلمة كلمة
فمعناه بينت له مفصلا باعتبار كلماته فالحال المكرر هنا المعنية وهي وقوعه حالا وان لم يكن مشتقا ومنه
قولهم كلمته فوه الى في وقولهم بايعته يدا بيد وقولهم بعت الشاء شاة ودرهما اي كلمته مشافها وبايعته ناقدا
اي من غير باجل وبعت الشاء مسعرا هذا السعر والاصل في هذه الامثلة الجمل وهي كلمته فوه الى في وبايعته
يده بيدي اي متصلة بها وبعت الشاء شاة بدرهم اي شاة واحدة بدرهم وانما قلنا ان الاصل فيها الجمل لان المعنية
انما تفهم من الجمل لان سياق المفردات المنصوبة استقلالا لا دلالة له على المعنية حتى وقوعها حالا الا انهم وضعوا
الجمل المذكورة موضع لوازمها المفردة وهي المشافهة والنقدية والتسعير لمبادرة الوهم الى تلك اللوازم لكثرة
استعمال من غير نظر الى اجزائها فاعربوا الثاني من تلك الاجزاء اعراب الحال وهو النصب فالثاني في المثال الاول
هو الاول منصوب والثاني في المثال الثالث كلا اللفظين منصوبها وذكر بعضهم ان الواو العاطفة في المثال الثاني
هي للمصاحبة لان الواو للمقارنة على حد قولهم كل رجل وضيعته ذكره السيرافي وهذا راي البغداديين وهذه الامثلة
والكوفيون يقولون بنصب المفردات المذكورة باضمار عوامل والتقدير كلمته جاعلا فاه الى في وبايعته ملصقا
يدا بيد وبعت الشاء مسعرا شاة واحدا درهما ومنه اي من وقوع الحال اسما جامدا قولهم هذا بسرا
اطيب منه رطبا اي هذا التمر حال كونه بسرا مفضل عليه في حال كونه رطبا والعامل في قولهم رطبا
باتفاق وفي عامل قولهم بسرا اختلاف بين النحاة لان ابا علي الفارسي ذهب الى ان العامل فيه فعل محذوف والتقدير
هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا الا انهم حذفوا الظرف اي اذا وما اضيف الظرف اليه وهو وجد
سدوا بالحال مسده كما في قولهم ضربي زيدا قائما ومقرو عامل الظرف على الاختلاف السابق لان منهم من قال
عامله اسم الاشارة ومنهم من قال عامله اطيب وانما قدروا وجد ولم يقدروا كان كما هو المشهور في كتب النحو لان كان المقدرة
ليست بناقصة فلا يكون بمعنى وجد فيكون ذكر وجد اولى من ذكره لكونه غير موهم لخلاف المقصود وقد وجد في بعض نسخ
الكتاب في تقدير الكلام على القول الثالث هكذا اطيب اذا وجد رطبا وهو ليس كما ينبغي لان سادح مقدر الى الكتاب

نعل

نعل اجماع النحاة على ان العامل في رطبا اطيب واختار المصنف مذهب ... واحتج عليه بوجوه الاول
ان العامل لو كان اسم الاشارة لم يصح الكلام اذا لم يكن المشار اليه بسرا او التالي باطل فالمقدم مثله اما الملازمة
فلان الاشارة تقتضي حال البسرية واما بطلان التالي فلان الاستعمال صحيح والمشار اليه بلح او ودك الثاني
انه لو كان اسم الاشارة لم يستقم الكلام حيث لا اسم اشارة نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والتالي باطل فالمقدم
مثله والمقدمتان ظاهرتان الثالث انه لو كان اسم الاشارة لزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة واللازم
باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلان بسرا من تمة تقرر يكون تفضيل المشار اليه على نفسه باعتبار الرطبية
مقيدا واما بطلان اللازم فواضح قال او اختلاج الى آخره اشارة الى جواب استدلال من ذهب
الى امتناع ان يكون العامل في بسرا اطيب استدل عليه بوجهين الاول ان الحالين اعني رطبا وبسرا متنافيان
اي لا يمكن اجتماعهما في حالة واحدة كالركوب والمشي فلو كان العامل فيهما واحدا لزم تقييد الشيء الواحد
بحالين مختلفين في حال وهو كقولنا جاءني زيد راكبا ماشيا ومعلوم انه غير صحيح وكذا ما نحن فيه
وتوجيه الجواب ان اطيب يدل على الافضلية فله اعتباران الاول الفضل والثاني المفضولية اذ لا بد
للافضلية منهما فتقييده بالبسرية باعتبار الفضل وبالرطبية باعتبار المفضولية فعمله في الاول
باعتبار الاول وفي الثاني باعتبار الثاني وهذا بخلاف قولنا جاءني زيد راكبا ماشيا اذ ليس له اعتباران
والثاني ان افعل التفضيل ضعيف العمل ولا يجوز عمله فيما تقدم عليه وهو بسرا ولذلك يمتنع تقدم
رطبا لا اتفاق وتوجيه الجواب ان عمله في الاول يعني بسرا عمل الفعل الصريح اعني طاب لدلالته حصول
الطيب بالمطابقة فيجوز تقدمه عليه كما جوز تقدم معمول الفعل الصريح عليه وعمله في الثاني يعني رطبا عمل
المعنى لان المفضولية لا يدل عليها اطيب بالمطابقة فامتنع تقدمه عليه كما امتنع تقدم معمول المعنى عليه هذا
ما ذكره والفاضل اطنب في شرح هذا المقام ومن تامل فيما قررناه وقف على المقصود واستغنى عن
الاطناب قال وتكون موطئة او قال اعلم ان الحال قد تكون موطئة ومعناه ان يذكر ذو الحال منصوبا
على الحالية ويذكر بعده الحال على الوصفية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فقرآنا هو ذو الحال في
الحقيقة وعربيا حال فلما لم يبق والحال في المثال يسمى الحال الموطئة لانها مذكورة للتوطئة قال
وتكون مؤكدة اعلم ان الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال فيجوز ان يكون جملة خبرية كما يجوز ان يكون الخبر
كذلك ويجب ان يكون بينها وبين ذي الحال رابط وهو الواو او الضمير على تفصيل بين الجمل فلا بد من ذكره
فنقول الجملة الحالية اما اسمية او لا وعلى التقدير الثاني اما ان يكون مصدرة بالمضارع المثبت او لا فهي
اقسام ثلاثة الاول ان يكون جملة اسمية وفي استعمالها وجوه الاول ان يستعمل بالواو والضمير معا
نحو جاءني زيد وابوه قائم الثاني ان يستعمل بالواو وحدها نحو قولك لقيتك والجيش قادم واورد ذا على
انفسهم انه قولك والجيش قادم ليس بيان هيئة الفاعل ولا المفعول بل هو هيئة لزمان صدور الفعل عن الفاعل
او وقوعه على المفعول واجابوا عنه بان لازم الشيء ينزل منزلته فالحال لما كان بيانا لوقت اللقاء فكانها
بيان للقاء الذي هو وصف للفاعل واما جاز خلو الجملة عن الضمير في هذا الوجه لانها كالظرف
لان معنى قولك جاء زيد والسلطان قادم جاء في زمان قدوم السلطان والظرف يجوز خلوها عن
الضمير فكذا هذه الجملة وهو معنى قوله اجراء لها مجرى الظرف الثالث ان يستعمل بالضمير وحده وهو ضعيف

واما كان ضعيفا لانه لا يعلم من اول الامر كون الجملة حالا لاحتمال الوجهين الاولين لوجود الواو في اولها
وما قال قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق فقوله سرباله لم يمزق
جملة حالية اسمية وليس فيها الواو ومعنى البيت ظاهر القسم الثاني ان لا تكون جملة اسمية وهي جملة مصدرة
بالمضارع المثبت وربطها يجب ان يكون بالضمير وحده قال الله تعالى فجاءته احديهما تمشي على استحياء
وانما لم يجز بالواو لمشابهة المضارع المثبت اسم الفاعل لفظا ومعنى الا ترى ان تمشي مثل ماشية من حيث اللفظ
والمعنى فكما لم يجز الواو في اسم الفاعل فكذا في المضارع المثبت فان قلت فلو جاء فوهم دون ذاك وشنق
الحمار قلت ليست الجملة فيه حالية بل هو كلام مستقل ابتداء ذكر دون ذلك فان الحمار شنق بدونه واصله
ان رجلا اراد سوق حمار فقال المتزوج هذا حمارك الذي كنت تبصر عليه الوحش فقال الملك دون
ذاك وشنق الحمار اي لا حاجة الى تلك المبالغة فان الحمار شنق بدونها القسم الثالث ان لا تكون اسمية
ولا مصدرة بالمضارع المثبت وهو المراد بقوله وما سواها اي ما سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت
وربطه اما بالواو والضمير معا او بالضمير وحده او بالواو وحده هذا ما ذكره وهو باطلاقه يجوز استعمال
الجملة الشرطية بالواو وهو مخالف لما ذكره صاحب الاقليد فانه قال يجب الواو في الجملة الشرطية كالآتي
ومثلها بقوله ليسوا من الشر في شيء وان هانا وقال السكاكي في لزوم الواو هنا ان ان للمستقبل الا ترى اعطائها
تقلب معنى الماضي الى الاستقبال نحو ان خرجت خرجت والمستقبل لا يجوز ان يكون حالا الا انه سوغ وقوع
لوجود الحال الواو كما سوغ وقوع الجملة الاتية حالا لوجود الواو وهذا ما ذكره صاحب الاقليد ويجوز ان
الواو للعطف على محذوف التقدير ان لم يهن وان هانا وهو محل ظاهر قوله ولابد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة
للكوفيين والاخفش واستدل البصريون بان بين الماضي والحال منافاة فلابد من قد ليقرب الماضي
من زمان الحال والكوفيون بان الماضي المثبت من غير قد يجوز ان يقع صفة وكل ما يجوز ان يقع صفة جاز
ان يقع حالا وجوابه منع المقدمة الثانية فان المستقبل يجوز وقوعه صفة ولا يجوز وقوعه حالا الا ...
ولو لعطا حلا بالسين والمبرد فانهم لم يجوزوا حذف قد واستدل القوم على ابطال ما ذهبا اليه بوقوعه في
قوله او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وبقول المعزل واني لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله
القطر اي قد بلله العطر والتقدير جاؤكم قوما حصرت صدورهم وضعف المصنف هذا الكلام بان قوما يكون
حالا موطاة وصفها ايضا في حكم الحال فلابد من قد واذا كانت مطولة بالماضي المستغنى عن قد فكلمة مايما والموصوف
محذوف فانه اذا كان يجوز ما كان وصفا في صورة الحال مكان الحال قوله اظهر واو لها المبرد بوجه آخر وهو ان
حصرت دعاء عليهم اي حصرها الله وضيق صدورهم قال المصنف هذا التاويل يبطله ما بعده اراد ان قوله
بعد هذه الكلمة او يقاتلوا قومهم معطوف على ان يقاتلوكم اذا بدعوا ان يقاتلوا قومهم ابدا ونقول لان الواو اشعارا ولين لما بلغه
مستقيم قوله وحكى الاخفش ظاهر ووجه الشبه بين خبر كان والحال اتحادهما في اصل المعنى لان معنى قولنا كان زيد
ابوه قائم كان زيد على هذا الحال فالمعنى يجوز ان يكون كان زيد وابوه قائم تامة والواو للحال على اصله ولا يلزم
ان يكون ناقصة ودخل الواو على الخبر لتشبيه بالحال وفيه نظر لانه لا كلام في جواز ذلك انما الكلام فيما اذا ابو ... معنى كان
انما قصه قال والا يمع ... مستقبلا ... نحو ... حمى عن البرح وتاويل صائبا ان المراد به مقدرا الصيد غدا والتقدير حاملا
على الحال قال ويحذف عامله اي عامل الحال جوازا ان يحذف عامل الحال لانها شبيه المفعول يجوز ان يحذف عاملها لكن ...
لكن بشرط قرينة حالية او مقالية لان الحذف بدونها مخل بالمقصود ومثاله قولك لمن يوقع على الارتحال اي ... تهديا دا العزم
حالية وهي كون مخاطبك على حال الارتحال ومنه قولك احوت بودع قصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا فصاعدا حال

اخير عامله وجوبا وحذف ذو الحال ايضا وهو الثمن وهذا انما يقال اذا كان المبيع متعددا
مثلا ان يكون ثيابا بأسعار اول ثوب منه بدرهم ثم غلا السعر فراد ما اشتري الثاني بدرهمين والثالث
بالثلثة وهكذا واما قلنا ان عامله يضمر لانه لا يصح ان يعطف مؤكدا صاعدا على ما قبله فلا يصح ان
يجعل حالا منه اما الاول فلان عطفه على الفاعل لا يستقيم وهو ظاهر وكذا على المفعول لان الصاعد
الثمن والمفعول المثمن وكذا على الحاد والمجرد لان المعنى لا يساعده واما الثاني فلان الحال لا توجد الحال
وايضا ليس المعنى اخذته بدرهم حال كونه صاعدا ومنه ومن امثال العامل المثل المشهور تميميا مرة وقيسيا
اخرى على قول عمر بن سيبويه وهو قول من يرى المنصوبين فيه حالين لان التقدير عنده اتتحول حال
كونك تميميا مرة وقيسيا اخرى اي متخلقا باخلاق تميم مرة وباخلاق قيس مرة والهمزة للانكار والا ... وجد
انتصابه على المصدر كما هو راي سيبويه لانه الحال التنقل لا التحول في كونه تميميا وقيسيا ومثله البيت
اي تتحولون حال كونكم او لا دا الواحد في الولايم واولادا للعلات في العبادة وكذا البيت الاخراي
تتحولون حال كونكم اغيارا في السلم واشباه النساء في الحرب وعند سيبويه محمول على المصدر
والولايم جمع وليمة وهي طعام العرس والعلات جمع علة اي ابو هانئ في الولائم شعفون كالاخوة
في العبادة مختلفون كبني العلات والسلم الصلح بفتح السين وكسرها والاعيار جمع عير وهو الحمار
ويطلق على السيد ايضا يقال فلان عير القوم اي سيدهم والعوارك الحيض من عركت المرأة اي
حاضت هذا قول الاصمعي وقال ابو زيد عركت المرأة فهي عارك وهو عند الاكثر شكر والشوالا لاحي
علام تجاني منعدا كانني باتي حادوهي شمطا عاري فمن عوركي قال ويلزم ذكره
اي الحال اعلم ان اضمار العامل لازم في الحال المؤكدة وهي الحال التي تؤكد مضمون جملة اسمية
نحو قولك زيد ابوك عطوفا فان قولك عطوفا مقرر لمضمون قولك زيد ابوك عطوفا لانه انما قيل
ابوك لما علم الابن من الشفقة والعطف معها على الطاعة فكلما عطوفا علمنا لوكيد طلب السامع
وهو معنى التاكيد والحال المؤكدة شبه الصفة المؤكدة كواحدة في قوله نفخة واحدة اذا النفخ لا يكون
الا واحدة فان الاب لا يكون الا عطوفا ومعنى كونها مقررة لمضمون الجملة ان تقرر النسبة
المستفادة من الجملة وتقييد الجملة بالاسمية منظور فيه لوقوع الحال المؤكدة لتقرير مضمون الجملة
الفعلية كما في قوله ويوم وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا فان يبعث يتضمن كونه
حيا وقال الزمخشري فيما في قوله سعدا الله الاية حال مؤكدة من فاعل شهد وانما لزم اضمار عامل الحال
المؤكدة على ما ذكره المؤلف لان الجملة السابقة تدل على معناه فاستغنى عن اظهار عاملها فتقدير قولك
زيد ابوك عطوفا زيد ابوك احقه عطوفا وبهذا ايضا رجح هذه الحال بحث الحق لانها تكون مبينة
لهيئة المفعول على هذا التقدير ويجوز ان يقدر زيد ابوك ثبت عطوفا فح يكون مبينة لهيئة الفاعل
والحال المؤكدة تقع جملة اسمية ولا يجوز ذكر الواو فيها ولهذا نحو هو الحق لا شك فيه فقولك لا شك فيه
حال مؤكدة لان الحق لا يكون فيه شك انما لم يجز الواو لانها متحدة بما قبلها فلا يجوز توسيط الحرف
لاقتضائه المغايرة لان وضع الواو واصلها العطف تمام تقرير انما هو في علم المعاني وهو
لا ارتياب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة على احد الوجوه وتقرير ان معنى قوله ذلك الكتاب

الكتاب الكامل العظيم البعيد الوجه وشبهه بكون المعنى كذا اصول علم المعاني ولا يسك بها علوا الكتاب
وعظم مرتبته انما يكون ان يكون حالا لا ريب فيه فيكون لا ريب دالا على معنى يدل عليه الكلام السابق
فيكون حالا مؤكدة والوجه الثاني ان لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك والخبر الاول هو الكتاب وقيل ذلك
مبتدأ والكتاب صفته ولا ريب فيه خبره ذكره وهذا هو الوجه الثالث قوله من الاسماء الملحق فانه
وهو امر ثابت بالاستعمال فان النحاة استقروا استعمالات العرب الخلص فوجدوا الالفاظ توجد
على الصفة المذكورة قال ومنها التمييز اقول ومن المنصوبات التمييز وهو في اللغة حسن
من الشيء وهو فصل الشيء والنحويون نقلوه الى نوع من المنصوبات وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات
مذكورة او مقدرة فقولنا ما يرفع الابهام يدخل فيه غير المحدود وقولنا المستقر احتراز عن مثل
قولهم ابصرت عينا جارية فانه يرفع الابهام الا ترى ان قولك عينا يحتمل الجارية والمنفجرة وغيرهما
فاذا قلت جارية فقد دفعت الابهام لكن الابهام غير مستقر لان المراد بالمستقر ان يكون بحسب اصل
الوضع كما في اسماء العدد فان العشرين مثلا موضوع للعدد المخصوص من غير ان يكون فيه اشعار
يتعلق بما يراد به فانه لا اشعار بعشرون في قولك عشرون درهما بتعيين الدرهم بحسب اصل الوضع
بخلاف لفظ العين مثلا فانه موضوع لذات معينة في كل وضع فظهر الفرق وقولنا عن ذات احتراز عن
الحال فانها يرفع الابهام من هيئة الذات دون نفسها وقولنا مذكورة او مقدرة ليشمل نوعي التمييز اعني
المنتصب عن المفرد والمنتصب عن الجملة على ما يجيء ذكرهما وهو اعتراض شارح المقدمة الحاجبية
على هذا التعريف بانه يدخل فيه صفة المبهمات نحو قولنا مررت بهذا الرجل وبهذا الدرهم فان الرجل
يرفع الابهام المستقر في هذا في اصل وضعه ثم اجاب عنه في شرح اخر له لتلك المقدمة بان صفة المبهمات
يجب كونها معرفة والتمييز يجب كونه نكرة وانت تعلم ان هذا الجواب لا يدفع الاعتراض بل الجواب لا يمكن
الحيص عن هذا الاعتراض الا بان يخصص ما في قولنا ما يرفع ولا يخصص والموصولات مشاركة للمبهمات
في الدخول في التعريف المذكور فاعرفه قال فالاول اقول الاول اعني ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة لا يكون الا عن مفرد تام وتمام ذلك وتمام ذكر المفرد انما يكون باحد اشياء الاول
التنوين وهو اما لفظي او تقديري فاللفظي نحو قولك راقود خلا والتقديري في مواضع منها ما لا ينصرف
نحو قوله الزمن مكيا بالا فان الاسم مستحق التنوين باصل الاسمية واما امتنع الظهور لعارض
منع الصرف فكيف التنوين مقدرا فيه ومنها المبني فان امتناع التنوين انما هو للبناء العارض
وذلك كاسماء الاعداد المركبة كقولنا لي احد عشر درهما فان الاصل احد وعشر وكذلك الاستفهام
كقولنا كم غلاما اشتريت لانه بمعنى كثير من الغلمان اشتريت وكذا كم الخبرية اذا فصل بينها
وبين تمييزها لامتناع الاضافة نحو كم في الدار رجلا اي كثير في الدار من الرجال واما قيد بالفصل
لانه اذا لم يفصل بينها وبين تمييزها اضاف الى التمييز فلا يقدر فيه تنوين لان بينه وبين الاضافة
منافاة وكذا كذا نحو عندي كذا درهما فان التنوين مقدر في كذا حملا له على كم لكونها للعدد
والثاني نون التثنية نحو قولك منوان سمنا الثالث نون الجمع والمراد ما يشبهه نحو قولك عشرون درهما
الرابع الاضافة نحو لي ملء الاناء عسلا قال والنوع ما كان مقدارا اقول المقدر

المقدر الذي ما كان مقدارا او كان مقياسا وتدبيره فانه ليس شيئا منها خفي عليه انقسام
الاول المقدار وهو اما كيل نحو قولك قفيزان برا او وزن نحو قولك منوان سمنا او مساحة نحو ما في السماء قدر
راحة سحابا هو لك موضع كف فيه ابهام او عدد وهو اعني العدد اما صريح نحو احد عشر الى تسعة وتسعين
نحو قال لي احد عشر درهما وتسعة وتسعون دينارا وما علاه اي ما علا احد عشر الى تسعة وتسعين مضاف
التمييز نحو قال لي عشرة رجال ومائة درهم والف دينار واما كناية نحو كم درهما مالك في الاستفهام
وكم في الدار رجلا في الخبرية لوقوع الفصل بينها وبين تمييزها وكاين في رجلا وهو في معنى كم الخبرية
وعندي كذا درهما لانه ايضا كناية عن العدد وقد جاء الجر في كم الاستفهامية كما في المسئلة المذكورة
والخليل حمله على اضمار من لا على الاضافة والنصب في الاستفهامية اكثر من الجر وهذا امر ثابت
بالاستقراء قال او مقياسا اقول القسم الثاني المقياس وهو على الفرع مثلها زبدا ولي
ملء هذا الاناء عسلا قوله او مقياسا عطف على قوله مقدارا وشيئا في قال في العدد
يفرد البتة اقول اراد ان يتكلم في تمييز المقادير من الافراد والتجميع والنصب والجر
فقول اما العدد فيفرد تمييزه البتة نحو قال لي احد عشر درهما لان الغرض يحصل بالمفرد فيضح الجمع
فيما بعد الا في كم الخبرية فان الافراد لم يلزم هناك نحو قولك كم غلام اشتريت وكم غلمان اشتريت
اما جواز الافراد فلحصول الغرض واما جواز الجمع فلكونها دالة على التعدد بالكثرة وكون صيغة
الجمع حاكية لما فيها من الصيغة فان قيل فقد جاء تمييز العدد مجموعا قال هو اثنتي عشرة اسباطا
امما قوله فيه قلت لا نسلم ان اسباطا محمول على التمييز بل هو محمول على البدل والتمييز محذوف والتقدير
اثنتي عشرة فرقة اسباطا فان قيل منه جاء تمييز الاستفهامية مجموعا قال كم كلا على ما يلي اليوم
قلت المتبرك محذوف منتصب على انا على الحال والتقدير كم نفسا لك علما يا يوم والحال ظرف
في الظرف ذو الحال وان كان يحتمل ذا الكثرة بمعنى الكثرة لوجود كم لانه للتكثير ولا يجوز اضافة
اسم العدد الى تمييز المفرد في نحو احد عشر درهما وعشرين درهما ايضا الاول فلكونه كبيت واما الثاني
فلانه لا يخلو اما ان يحذف النون ولا سبيل الى شيء منهما اما الاول فلانه ليس بنون الجمع
واما الثاني فلانه شبيه به فكذلك حاله وفيه نظر لان الشبه ان اقتضى الاتحاد في الحكم كان
الى الحذف سبيل والا كان الى الابقاء سبيل ولا يتعين المذكور والثالث عشر العدد المركب
فانه قال عشرون رجلا وعشرون امرأة واما العدد المركب ونعني به ما امتزج اول اللفظين
بثانيهما امتزاجا من غير عطف عاطف فانه كان نحو احد عشر الى تسعة عشر بتذكير الجزء الاول
وهو الاحد ونحو وحذف التاء من الجزء الثاني وهو العشرة كان للمذكر نحو لي تسعة عشر رجلا
وان كان نحو احدى عشرة واثنتا عشرة او ثنتا عشرة بتانيث الجزء الاول وهو احدى واثنتا وثنتا
ونحوها وسكون شين العشرة وكسرها والاول لغة الحجاز والثاني لغة تميم كان للمؤنث نحو
لي احدى عشرة امرأة هذا حكم تمييز العدد الذي لا يضاف فاما العدد الذي يضاف فالمائة
والالف وما يتصل بها عشرة منها مائة الف درهم والف الف درهم فيفرد لها المضاف اليه البتة
نحو مائة رجل ومائة درهم والف جنازة والف امرأة ولا يتعين المذكور والثالث كما في الثلاثة

اذا جعل التمييز ما انتصب عنه وطاب زيد ابوة اذا جعل للمتعلق بان يراد ابوه وجده او ابوه وامه
وان لم يصح تعين ان يكون التمييز للمتعلق والا لم يكن تمييزا لما انتصب عنه والمطابقة في هذا القسم
اكثر ومثاله قول الشاعر تصبو عن ذا اللبث حين لا ابراك به وشن اضعف خلق الله اركانا ويقع
الاسم مفردا قوله اركانا فانه تمييز جعل للمتعلق وجمع وقد يقع الواحد موقع الجمع كما في قوله فان طبن
لكم عن شيء منه نفسا اي انفسا ونظيره في وقوع الواحد موقع الجمع ما قال الشاعر كلوا في بعض بطنكم
تعفوا فان زمانكم زمن خميص فانه قال بطنكم في موضع بطونكم لان لكل واحد منهم بطنا بعضا
شبع الزمان ويأمرهم بالقناعة يقال اكل فلان في بعض بطنه اذا لم يشبع او اكل في بطنه اذا شبع
قال الزمخشري وهذا الحكم اعني مطابقة التمييز لما قصد وهذا القسم انما يكون اذا لم يكن التمييز جنسا
وهو كما هو ما يقع على القليل والكثير من مسماه لانه اذا كان جنسا افرد نحو طاب زيد علما لانه قليل
العلم علم الا ان يقصد الانواع مثل ان يراد انواع العلوم وقوله واشتعل الراس شيبا من ارادة
الجنس وقوله بالاخسرين اعمالا من القصد الى انواع العمل كالتجارة والزراعة ونحوها وعلامة كون
التمييز للمتعلق بما انتصب عنه صحة اضافته اليه مثل ان يقال ابو زيد طيب لبطلان اضافة الشيء الى
نفسه قال وان كان صفة اقول القسم الثاني ان يكون التمييز عن الذات المقدرة صفة وحكمها ان يطابق
لما انتصب عنه وطبقه في الافراد والتثنية والجمع نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس
ويحتمل ان يقول الاصل مقبوض تقولها طاب زيد والدا واحملت الصفة المذكورة الحال والتمييز اولى
لان المعنى على مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح فيتقيد فيتغير المعنى المقصود
فلذلك قال الكوفيون لكونه تمييزا والدر اللبن جعل على الممدوح ذو المرية يا في شيء شيئا كاللبن
وجعل لله استعظاما كانه لا يليق ان يكون لغير الله قال ويلزمه التنكير اقول
اعلم ان في لزوم تنكير التمييز خلافا فمذهب البصريين هو الاعرف اللزوم ومذهب الكوفيين جواز
وقوع المعرفة تمييزا احتج البصريون بوجوه احدها ان دفع الابهام يحصل بالنكرة فيضيع التعريف
الثاني القياس على الحال في الجامع الاشتراك في دفع الابهام وفي صحة القياس في هذا الحكم واشاله
كلام واحتج الكوفيون بقوله هو الا من سفه نفسه بمعنى بها فان المقصود من سفه نفسا واجاب
البصريون بانه محمول على نزع الخافض اي سفه في نفسه وقوله بمعنى ايضا بعيد بوجود مراده اخرى
في الاية وهي غير مشهورة ولا سبيل الى بيانها لعدم ذكرها في الكتب المشهورة وهو ظاهر قال
ولا يجوز تقديمه على عامله مطلقا اقول اختلف النحويون في جواز تقديم التمييز على عامله فمنعه
البصريون دون المازني والمبرد فيما كان العامل فعلا احتج الاولون بان التمييز بغير والمفسر لا يستقيم
على المفسر وبان الغرض من ذكر الشيء مجملا ثم ذكره مفصلا ليكون اوقع في النفس وعلى تقدير التقديم
يفوت هذا الغرض واحتج المازني والمبرد بقوله اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على رواية تانيث الضمير في تطيب ووجه الاحتجاج ان على هذه الرواية يكون في كاد ضمير
الشان لتذكيره وفي تطيب ضمير ليلى اي وما كاد الشان تطيب ليلى نفسا بالفراق فقدم نفسا على
عامله وهو تطيب الذي هو فعل نحو المتقدم واما عدم الجواز في غير باب الجاء فانهم لم يجوزوا

لي سمنا منوان وانهما يقولوا بالاحتجاج بهذه الرواية لان البيت على رواية المذكور في صح وتطيب
لا يصلح للاستدلال اذ يجوز ان يكون الضمير في كاد للحبيب ونفسا منصوب على التمييز وكاد
وهو العامل فيه وتطيب خبر كاد اي ما قرب نفس الحبيب من الطيب بالفراق وهذا البيت
اختلف قول الناس في قائله فقال شارح ابيات الجمل انه لقيس العامري وقال غيره انه للمخبل
بن ربيعة وقال الاخر هو لاعشى همدان من شعراء الدولة الاموية واعلم ان الزمخشري قال في
المفصل في نقل مذهب المجوز في هذه المسئلة بهذه العبارة وزعم ابو العباس المبرد انه
يعني جواز تقديم التمييز على العامل الذي هو فعل راي المازني وهذه العبارة مشعرة
بعدم قطعه لكون ذلك راي المازني والمؤلف قطع به وهو الموافق لنقل ابن السراج والرماني
وابي علي وابن الخباز وغيرهم لانهم نقلوا ان مذهب المازني مذهب المبرد بعينه قال
ثم التمييز اقول التمييز في الاصل موصوف بما هو منصوب عنه اما في تمييز المفرد فظاهر هو
لان الاصل عندي سمن منوان وعسل ملء الاناء ودرهم عشرون وزيد مثل القمر وسحاب موضع
كف وكذا غيرها واما في تمييز الجملة فلانه في المعنى فاعل والفاعل موصوف بالفعل في الحقيقة
اذ المراد بالوصف ما يقوم بالغير واما قلنا ان التمييز في المعنى فاعل لان تقديره طاب زيد نفسا
طابت نفس زيد وفي تصبب الفرس عرقا تصبب عرق الفرس وفي اشتعل الراس شيبا اشتعل
شيب راسي فان قيل فما تقول في قوله وفجرنا الارض عيونا وفي نحو قولهم امتلأ الاناء ماء
قلت اذا رجعت الى المعنى وجدت العيون فاعلة وصادفت الماء فاعلا اذ المقصود
اذ المقصود تفجرت عيون الارض وملأ الماء الاناء ذكره صاحب الاقليد فعلم ان التمييز في الاصل
موصوف بما هو منصوب عنه واما ازيل عن هذا الاصل طلبا للغرض في المبالغة والتوكيد اما المبالغة
فلانك اذا قلت لي عشرون درهما فقد ذكرت مالك منها اولا ومفصلا ثانيا وهو اوقع في
النفس من ذكرك اياه مفصلا اولا لان الحاصل بعد الشوق اقعد في الذهن من الحاصل بلا تعب
واما التوكيد فلكون الذكر مرتين وكونه مقتضيا للتقوي لان الشيء اذا تكرر تقرر قال
ومنها ما انتصب على المستثنى اقول من المنصوبات الاستثناء وهو في اللغة استفعال
من ثنيت اي عطفت فانك اذا قلت جاء القوم الا زيدا فقد عطفت على زيد بالذكر واخرجته
من القوم واما في الاصطلاح فقد اختلف القوم في تعريفه والمؤلف حد بالقدر المشترك بين
المتصل والمنفصل وهو قوله المذكور بعد الا غير الصفة واخواته والمراد باخواته نحو حاشا وعدا
وخلا وسائر الالفاظ التي يستعمل معناها وهذا الحد انما هو باعتبار اللفظ اذ لا يمكن جمع
باعتبار المعنى بحيث يشمل المتصل والمنقطع لان احدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي
يتميز به عن المنقطع والاخر غير مخرج واذا اخلا في الحقيقة معد تعذر جمعهما بحد واحد بحسب
والضمير موله وهو في قوله وهو المذكور يعود الى المستثنى لا الى ما انتصب كما ظنه العالي لان المذكور
بعد الا واخواته اعم من ما انتصب من المستثنى بالتفسير المذكور الى المتصل والمنقطع ومثل
المتعدد لفظا باي لفظ دال على التعدد والمتعدد تقديرا ما ليس فيه الدالة وقال بعض
النحويين المتصل هو المستثنى من الجنس وليس بمستقيم فانه قد يكون مستثنى من الجنس وهو غير متصل

والثلثة الى العشرة تجمع مميزها نحو ثلثة رجال وثلث امراة [illegible] التذكير والتانيث وكم الخبرية اذا لم يقع الفصل بينها وبين مميزها يجر على الاول وهو المائة والالف فرع مفرد مميزها نحو كم غلام اشتريته ويحمل على الثاني وهو الثلثة الى العشرة فرع اخرى تجمع مميزها نحو كم غلمان اشتريتهم فان قلت ما قولكم في قولهم ثلثمائة واربعمائة الى تسعمائة لانكم ذكرتم ان مميز ثلثة الى العشرة يكون مجموعا ولفظ مائة مفرد قلت هو خارج عن القياس اذ القياس كما ذكرنا ان يجمع المميز فيقال ثلث مئين قال الشاعر ثلث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم وموضع الاستشهاد قوله ثلث مئين فانه على القياس قوله وجلت اي كشفت العار والاهاتم بنو الاهتم قيل قتل قائل هذا البيت ملكا من الملوك وكانت دياتهم الف من البعير فرهن رداءه بدياتهم فوفى بها وهو دليل شرفه بردائي ووفائي بالوعد وجلت من الجلاء اعتق العار عنهم من قبيلتي قال صاحب المفصل قوله مئين بكسر النون وتنوينه لانه جعل النون متعقب الاعراب والواحد الى العشرة تذكر بالتاء وبدونه تحذف فيقال ثلثة رجال وثلث امراة وهذا على خلاف القياس المسلوك في تذكير الافعال وتانيثها وقد ذكر النحويون العوائد وذلك احسن ما عثرت عليه قول من قال وهو ان الثلثة جماعة وهي مونثة فانثوا المذكر لم ذكروا المونث وان كان جماعة للفرق لم يعكس لان المذكر اصل وقال ابو علي الفارسي اصل العدد ان اوله بالهاء من حيث انه جماعة والمذكر قبل المونث فاعطوا الاول الاول مشاكلة والاولى كما ذكره الفاضل التمسك بالاستعمال في هذه امثال هذه المسائل وهو تنصب المميز في هذه الالفاظ على التمييز كثلثة اثوابا وهو قول الربيع بن ضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء يصف هرمه وذوال اللذة فان قلت ما ذكرتم يقتضي ان يكون مميز مائة مفردا مجرورا فما قولكم في قوله عز من قائل ثلثمائة سنين فمن قرا غير مضاف فهو عنده جمع والكسائي فانه مجموع منصوب قلت هو محمول على البدل والا لزم الشذوذ اذ الاول الجمع والثاني النصب والمميز يكون مجرورا والتنوين بلامه سنين هذا على قراءة من قرا غير مضاف واما من قرا مضافا فيلزمه شذوذ واحد وهو الجمع لعدم لزوم شذوذ الاخر وهو النصب لكونه مجرورا على قراءته وقال الزمخشري سنين على قراءة من قرا غير مضاف عطف بيان من ثلثمائة لان التمييز وعطف البيان كل واحد منهما للتفسير فاذا تعذر احدهما اقيم الاخر مقامه هذا في غير الواحد والاثنين من اسماء العدد واما فيهما فالاستعمال انه يستغنى عن ذكرهما بذكر المميز واحدا او مثنى فيقال عندي رجل او رجلان لانه يحصل الدلالة الجنسية والتعداد بلفظ واحد فانه يدل على الجنس والوحدة ورجلان يدل على الجنس والتثنية فان قلت فما قولكم في قول القائل كأن خصيتيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل لان قياس ما ذكرتم ان يقال حنظلتان قلت هو شاذ التدلدل التحرك ويدو الظرف لكونه للعجوز واما غير العدد فمميز اما ان يكون جنسا او لا يكون فان كان جنسا وهو ما يدل على القليل والكثير من مساحة كالماء والعسل والخل فاما ان لا يقصد به الانواع نحو ان كان المراد بالتمييز جميعا نحو عندي رطل زيتا

اوقاتهم

اثوابا

الانواع او يقصدهم

وان كان جنسا وقصد الانواع جمع اضافة نحو عندي رطلان خلا اي نوعان من الخل وان كان جنسا ولم يقصد الانواع يفرد فيقال عندي رطل زيتا اذا كان تمام الاسم التنوين ونون التثنية او النون جاز الاضافة فيقال رطل زيت ورطلا زيت وفي منوان سمنا منوا سمن وان لم يكن تمامه بشيء منهما لم يجز الاضافة فلا يقال في ما في السماء موضع كف سحابا ما في السماء موضع سحاب لان الكف اذا حذف لعوض تاتي الاضافة على تقدير بقائه ثم يتم المعنى المقصود قال ومنه فالبس اياها اقول القسم الثالث ما ليس معدودا ولا مقياسا وهو قليل نحو خاتم حديدا والاضافة اكثر لانها شايعة في استعمال غير المقادير قال الفاضل لو جعل قوله او مقياسا عطفا على عددا لكون داخلا في انواع المقدار كان المعدود اما كيلا او وزنا او مساحة او عددا او مقياسا فح كان الاولى ان يكون اللفظ فالبس اياها ليرجع الى هذه الانواع كما هو لفظ المفصل اذ قال ومنه فالبس اياها ولعله تصرف من الناسخ وفيه نظر لان المقياس ليس من انواع المقدار في الحقيقة ولذلك قال صاحب الاقليد نحو ملاءه عسلا فقياس امتدادا ويكون قوله فالبس اياها هو الواجب فلا يصح حمله على تصرف الناسخ واما في المفصل فنسختان الاولى اياها كما هو لفظ الكتاب وعلى هذا الاصح ما ذكره الفاضل والثانية اياها واولها صاحب الاقليد بان المراد به فالبس هذه الاشياء المذكورة ويشهد لصحة ما ذكرناه قول صاحب المصباح ويقال للثلاثة الاول مقادير وللاخير مقياس قال واما الثاني اقول قد مر ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر اما عن ذات مذكورة او ذات مقدرة وجميع ما قدمناه كان من مباحث القسم الاول وهو التمييز عن الذات المقدرة وهو المراد بقوله واما الثاني وهو الذات المذكورة والان شرع في مباحث القسم الثاني بقوله في شرحه المميز عن الذات المقدرة لا يكون الا عن ذات مقدرة في نسبة وتلك النسبة اما ان يكون في جملة او ما ضاهى الجملة اي شابهها وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها فان كل واحد منها مع فاعلها لا يكون جملة باتفاق النحاة بل يكون مشابها من حيث نسبة كل واحد منها على المنسوب والمنسوب اليه او في اضافة فمثال الكاين في الجملة طاب زيد ابا ويتحقق الذات المقدرة فيها ان طاب لا ابهام فيه وكذا زيد لا ابهام واما الابهام في ذات مقدرة فيها لانه لما اسند الطيب الى زيد ظاهرا الامر كان الطيب في الحقيقة لامر من الامور المتعلقة به وهو المراد بالذات المقدرة وهو كذا بالتعيين لها وقس عليه ما اذا قلت طاب زيد ابوة او دارا او علما او غير ذلك ومثال الكاين في الاضافة يعجبني طيبه ابا وابوة الى اخر الالفاظ قال فان كان اسما اقول المميز عن الذات المقدرة اما ان يكون اسما او يكون صفة الاول ان يكون اسما ولا يخ اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا يصح فان جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد ابا او ذهب طيبه او يعجبني طيبه ابا فانه جائز ان يكون زيد هو الاب وجائز ان يكون الاب من زيد وكذلك اذا قلت ابوة جائز ان يكون كل واحد من الشخصين فهذا معنى قوله جاز ان يكون المتعلقة ويجب رعاية المطابقة من المميز وما قصد في هذا القسم فقال طاب الزيدان ابوين

يجوز وان يقال يقول اقل رجل ذلك الا زيد لان المعنى صح الكلام قال والرفع بالابتداء اقول ارتفاع قولنا اقل في التركيب المذكور بالابتداء وخبر الجملة الواقعة بعده وهو قولنا يقول ذلك ويلزم كون الخبر جملة فعلية او ظرفية لاستدعاء المعنى الفعل وما في معناه كالظرف غالبا وقال بعضهم الجملة اي يقول ذلك ليس بخبر بل هو وصف لرجل والخبر محذوف والتقدير اقل رجل يقول ذلك الا زيد حاصل او موجود فان قلت اذا لم يكن الجملة خبرا صح طرحها لكن لا يصح باجماع النحاة وذلك دليل على انها خبر او صفة قلت لا نسلم الملازمة اذ المقلل هو الرجل الموصوف بالقول دون المفرد اي دون المجرد عن الوصف وهذا كما في ذت فانه لا يجوز ان يطرح وصفه مع عدم كون الوصف جزء الجملة لان المراد به تقليل المعنى موصوفا قال ويجوز الجر بدلا من المضاف اليه اقول لا يجوز ان يجر زيد على انه بدل من لفظ رجل في التركيب المذكور لان البدل مضاف الى رجل فيكون التقدير اقل زيد وهو ممتنع لان اقل لا تضاف الى المفرد المعرفة لانه يستدعي التعدد في المضاف اليه اذ المفرد المعرفة لا تعدد فيه بخلاف المجموع نحو الرجال او المفرد النكرة نحو رجل فان التعدد في كل واحد منهما متصور فعلم انه لا يجوز ان يجر زيد بدلا من لفظ المضاف اليه فلا بد من الابدال عن المحل ولهذا اذا قلت قل رجل يقول ذلك الا زيد فانه لا يجوز ان يقال الا زيد بدل من الرجل لانه بمعنى اقل رجل يقول ذلك الا زيد فكما لا يجوز اقل زيد لا يجوز ان قل زيد قاله سيبويه واعلم ان هذا الكلام موضع بحث لانه يقتضي ان لا يجوز اقل رجل يقول ذلك الا زيد على البدل من المحل والاصح جوازه قال ومعرب على حسب العوامل اقول المستثنى معرب على حسب العوامل اذا لم يذكر المستثنى منه ومعنى كونه معربا على حسب العوامل ان العامل ان اقتضى الفاعل يرفع المستثنى لانه فاعل وان اقتضى المفعول به ينصب على انه مفعول وان اقتضى المصدر ينصب على انه مصدر وكذا غيرها من المعمولات فمثال الفاعل ما جاءني الا زيد ومثال المفعول ما رايت الا زيدا ومثال المصدر ما ضربت الا ضربة ومثال غيرها ما مررت الا بزيد وما مررت بزيد الا يوما ومنه ما جاءني احد الا زيد خير منه فان زيد مبتدا وخير منه خبر والجملة صفة لما قبل الا وهو احد والمستثنى منه وهو اعم الصفات غير مذكور والتقدير ما جاءني احد موصوف بصفة من الصفات الا بهذه الصفة وهي زيد خير منه فيكون مما نحن فيه والفرق بين هذا المثال والمثالين السابقين المذكورين في المتن واضح ولذلك فصله عنهما بقوله ومنه وهذا النوع من الاستثناء يسمى مفرغا لانه فرغ العامل الذي قبل الا الاستثناء فيه لما بعدها وهو مفيد للحصر فان تخصيصه في علم المعاني والمستثنى منه في هذا النوع محذوف والمستثنى يسمى باسم المحذوف فانا اذا قلنا وهو قولنا ما جاءني الا زيد فاعل صح لفظا والفاعل هو الاحد المقدر لكن لما حذف واقيم المستثنى مقامه قيل المستثنى فاعل على سبيل التجوز والدليل على ان المستثنى منه غير متروك من جهة الوضع جواز ان يقال ما قام الا هند لانه لو كان المستثنى منه متروكا كاعتبر اصلا وكان هند فاعلا لقام على سبيل التحقيق لوجب تانيثه لانه يمتنع ان يقال قام هند لكون هو تانيثا حقيقيا والقائل ان يقول انما جاز ما قام الا هند لوجود الفاصل وامتنع قام هند لعدمه وهذا النوع من الاستثناء اعني المفرغ لا يكون في الاثبات فلا يقال جاءني الا زيد لفساد المعنى لامتناع

ان

ان يجيء كل احد الا زيد اللهم الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم الجمعة فانه يجوز ان يوجد من الفاعل القراءة في جميع الايام الا في يوم الجمعة ولهذا اي لعدم كون الاستثناء المفرغ في الاثبات لا يجوز ان يقال ما زال زيد الا عالما لان ما زال مثبت في المعنى فيصير التقدير ثبت زيد الا عالما فيصير الاستثناء المفرغ من المثبت مع عدم استقامة المعنى وهو غير جائز ويجوز في الاستثناء المفرغ ما هو جواب المنفي كما في البيت المذكور في المتن اذ ينطق بالنصب فاضاء ان جواب لا وهو نفي فصح الاستثناء المفرغ وهو قوله الا بالتي هي اعرف لان كلمة التي تنسحب على التعليل اعني البلاء والنطق اذ التقدير ما يكون قيام ينطق وكان النطق منفيا في المعنى فصح الاستثناء المفرغ منه قال وجاء في الرفع اقول المستثنى جائز فيه الرفع والجر بعد لا سيما وهي كلمة موضوعة لتخصيص فرد من جنس سابق بمزيد على الافراد الباقية في الحكم الذي كان للجنس تقول احب العلماء لا سيما محمد عليه فان قلت اذا كان المعنى احب محمدا فوق محبتي غيره ولم يكن له معنى غير ذلك فكيف يعد في كلمات الاستثناء لانه لا بد فيها من مخالفة حكم المستثنى لحكم المستثنى منه قلت اعتبر ما ذكرت بعض النحاة فلم يخرج هذه الكلمة من كلمات الاستثناء واما من عدها منه فوجه ما ذكرت نص له بان توجيهه ان يقال يتعلق المحبة وان كان شاملا لجميع الافراد فلكن ليس في غير محمد صلى الله عليه في درجة فيكون حبه مخالفا لحبه فيكون المعنى اي احبهم حبا مخصوصا الا محمدا فاني لا احبه ذلك الحب بل احبه حبا في درجة اعلى فيكون معنى الاستثناء حاصلا فيه واذا عرفت ذلك فنقول اما توجيه الرفع بعدها فهو ان يوجد ما موصول اي لا مثل الذي هو محمد عليه والسي المثل واصله سوي ملتبس الواو يا وادغم اليا في اليا واما توجيه الجر فهو ان يوخذ ما زائدة اي لا مثل محمد عليه وذي الوجوه الثلثة اعني الرفع والجر والنصب في لفظ يوم في قول امرئ القيس الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل اما توجيه الرفع والجر فقد عرفت واما توجيه النصب فهو ان يحمل على الظرف او على التمييز لابهام ما لكونه بمعنى شيء نحو رايته رجلا واعلم انهم يحذفون لا سيما ويحذفون لا ويقولون سيما قال والنصب اكثر اقول في قوله يعني ان المستثنى جاز فيه النصب والجر بعد خلا وعدا واما في حاشا لانه يكون فعلا وسيبويه منعه فلهذا قال النصب قال ومجرور اقول المستثنى مجرور بعد الالفاظ المذكورة لانها اسماء مضافة الى ما بعدها فلا يكون ما بعدها الا مجرورا قال واعراب غير اقول اعلم ان غيرا اذا استعمل للاستثناء يكون اعرابه مثل اعراب الاسم الواقع بعد الا على التفصيل السابق فيقال جاءني القوم غير زيد الى اخر الاقسام المذكورة وههنا سوال وهو ان يقال الفعل اللازم انما ينصب المستثنى بعد الا بواسطتها فكيف ينصب غيرا ههنا بلا واسطة واجيب عنه بانه انما ينصب الفعل اللازم بغير واسطة لكون غير مشابها للظروف من حيث الابهام فلما اشبه الظرف نصبه الفعل اللازم بغير واسطة كما نصب الظرف قال والا مثل غير اقول اعلم ان الا موضوع للاستثناء وغير للوصفية ثم انهما تعارضا في الكل واحد منهما فيحمل الا على غير في الوصفية كما يحمل غير عليها في الاستثناء الا ان حمل الا على غير في الوصفية لا يكون الا اذا كانت تابعة لجمع منكر

نحو كلامي قوم ليس فيهم زيد ضربت القوم الا زيدا فهذا منقطع وهو مستثنى من الجنس وهو غير متصل
الا ان يراد بالجنس الذي دخل فيه المستثنى في قصد المتكلم واخرج باستثنائه وفي تكون في معنى
ما ذكره المولف الشامي يحقق الاستثناء المتصل ودفع ما يتوهم من التناقض اقوال مشتط القول
فيها فليستدعى محلا اطول منها الا انا بصدد شرح اللباب فاللازم علينا اقتصار شرح ما في
ذلك الكتاب قال وهو منصوب ابو قوله اراد ان يذكر اعراب المستثنى لانه يكون
منصوبا تارة وغير منصوب اخرى فقول المستثنى منصوب اي واجب النصب في مواضع منها ان
يقع بعد الا غير الصفة في كلام موجب نحو جاءني القوم الا زيدا وانما وجب النصب لانه لا وجه
للجر والرفع اما الجر فظاهر واما الرفع فلانه انما يتاتى اذا حمل الكلام على البدل وهو باطل اذ
المبدل منه يجب ان يكون في حكم الساقط واذا اسقط القوم جاءني الا زيد وهو محال فيكون معناه
جاء جميع الناس جاءني الا زيد وفيه نظر وانما قيد الا بغير الصفة لانها لو كانت للصفة لم يجب
نصب ما بعدها وانما قيد الكلام بالموجب لانه لو كان غير موجب لم يجب النصب والمراد بالموجب
ما لا يكون نفيا ولا استفهاما ولا نهيا واختلف في التخفيف بحكمه حكم الايجاب عند الجمهور تعالى
هلا جاء القوم الا زيدا بالنصب فقط وجوز الرفع ابو الحاج وبالتخصيص كالاستفهام ومنها
ان يقع الا في المستثنى منقطعا بالتفسير المتقدم وهو قسمان الاول ان يكون المستثنى ممتنع الابدال
موقع الاسم نحو قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم على قول بعض النحاة وهو قول من قال المراد
بالعاصم غير المقصود منه العصمة ولمن رحم المرحوم اي من رحمه الله والعايد محذوف بناء على الاستثناء
على هذا القول منقطع لان المرحوم ليس من جنس العاصم والمخرج منه وممتنع ابقاعه موقعه
وهذا القسم يجب فيه النصب في اللغة الحجازية والتميمية وانما قيدنا الاستثناء بالاية بقول البعض
لانه قيل المراد بالعاصم المعصوم كالدافق بمعنى المدفوق وقيل المراد لمن رحم الراحم والفاعل بعد
العايد وعلى هذين القولين يكون الاستثناء متصلا ويخرج الاية عن البحث القسم الثاني ان لا يكون
المستثنى ممتنع الابقاع موقع الاسم الاول نحو قولنا ما جاءني الاحد الا حمار ان لا احد يمكن ان يقال انه
مناد للحمار لكن بالتاويل وهو ان يحمل على التغليب لانا نجد … اصحابهم الى ولكثرة احتمالهم
اياها في اسفارهم كانه فرد من افرادهم فالامالي التاويل ان يراد بالاحد الشيء او يراد بالشخص
وما يتعلق به من مركوبه وفيه نظر لانه لو صح التاويل الاول لكان قولنا ما جاءني احد الا حمارا هذا
القسم لكنه اعتذر بانه من القسم الاول اذ قال لا يصح الطلاق احد على حمار بالتاويل وضعف التاويل
الثاني ظاهر وهذا القسم من المنقطع يجب فيه النصب في اللغة الحجازية ويجوز فيه الرفع على البدل مثل ليس قال
ما جاءني احد الا الحمار ثم قول النابغة وقفت فيها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع
من احد الا الاواري لأيا ما أبينها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد فالاواري في
موضعها منصوبا لكونه استثناء من احد فالنصب ظاهر والرفع على لغة بني تميم بالتاويل وهو
ان يجعل الاواري وهو الذي يحبس فيه الخيل … من اهل القبيلة لكثرة مزاولتهم
وما شرهم قوله وقفت فيها اي في ديار مية والاصيلال اصله اصيلان وهو مصغر اصلان وهو
جمع اصيل كبعير وبعران والاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وقوله اعيت عن الغني

خلاف البيان والوتد الوتد ويطلق على المحلة ايضا والكلاء البطؤ وما ابينها اي تبينها بعد
نظر والنؤي الحاجز من التراب يجعل حول البيت او الخيمة احترازا عن دخول الماء والمظلومة الارض
التي حفر فيها الحوض والجلد الصلب ومنها ان يقع بعد الا المستثنى متقدما على المستثنى نحو ما جاءني الا
احد واما وجب النصب فيه لان رفعه انما يكون على البدل والبدل لا يتقدم على المبدل منه باجماع النحاة
وان لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه لكن تقدم على صفته مثل ان يقال ما جاءني من احد الا زيد
خير منك فهل هو بمنزلة تقدمه عليه حتى يجب النصب فيه خلاف فرأى المازني انه بمنزلته لان الصفة
هي الموصوف في المعنى فتقدم المستثنى على صفة المستثنى منه كتقدمه على المستثنى منه نفسه والصحيح
رأي سيبويه لا يكترث بهذا التقدم اي لا يبالي به بل يجوز الرفع لان التقدم على الصفة وعدمه
على الموصوف اجتمعا وترجيح جانب الموصوف واجب لانه الاصل ومنها ان يقع بعد ما خلا
وما عدا وليس ولا يكون بعد كل كلام اي موجب ومنفي لانها افعال متعدية فاعلوها فلا بد من
نصب ما وقع بعدها على المفعولية او الخبرية اما ان ليس ولا يكون فعلان فظاهر واما ان
ما عدا وما خلا فعلان فلان ما مصدرية وهي لا تدخل الا على الفعل والاسماء ظاهرها
وجاء فيه النصب والبدل ابو قوله المستثنى يجوز فيه النصب ويختار البدل اذا وقع بعد
الا متصلا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه قبله نحو ما جاءني احد الا زيدا والا زيد اما جواز
النصب فعلى اصل الاستثناء واما جواز البدل فلعدم مانع من ابدال البعض من الكل واما
اختيار البدل فلان فيه يحصل المناسبة بين اعراب الاسم والثاني وانما قيدناه بالاتصال احترازا
عن المنقطع فانه يجب فيه النصب وانما قيدناه بكونه في كلام غير موجب لانه في كلام موجب نحو
البدل كما مر وانما قيدناه بذكر المستثنى منه لانه لو كان المستثنى منه غير مذكور كان المستثنى
معربا على حسب العوامل كما يجيء وانما قيدنا بالتقييد لان المستثنى منه اذا لم يكن قبل المستثنى
وجب النصب كما مر قال واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع ابو قوله
اذا تعذر الابدال من لفظ المستثنى منه ابدل على موضعه لان الميسور لا يسقط بالمعسور
وذكر لها امثلة منها قولك ما جاءني من احد الا زيد فانه يمتنع ابدال زيد من لفظ احد اذ العامل في
احد انما هو من … لفظه والبدل يتكرر العامل كان من عاملا بعد الا وهو اثبات
وهو ممتنع لانه لا يزاد الا في النفي فتعين ان يبدل على موضعه وهو الرفع لكونه فاعلا للفعل
ومنها لا احد فيها الا زيد فانه يوجه كما في الاول لان لا لا تعمل في الاثبات ومنها ليس زيد
شيئا الا شيء فانه يمتنع زيادة الباء في الاثبات كما سبق ومنها قولك ما زيد شيئا الا شيء بالرفع اذ
لو نصب لكان ما عاملا في الاثبات وهو ممتنع وقوله لان المنع تعليل لوجوب الرفع وهو ظاهر
وعلة مواضع وهي ان معناه ما ممنوع عمله في الاثبات لا تعمل في الاثبات وهو انتقاض الواضحات
قال ويقول اقل رجل ابو قوله هذا جواب سؤال مقدر تقريره انه مر لكم شرط جواز
البدل ان يكون في كلام غير موجب باطل لانهم جوزوا ان يقال اقل رجل يقول ذاك الا زيد على البدل من
المحل اذ هو كلام موجب وتقرير الجواب انهم جوزوا لانهم اجروا مجرى النفي اذ المعنى ما يقول رجل
ذاك الا زيد فهو في حكم النفي والذي يكون الترك يجري مجرى النفي … اصدر الكلام فلم

غير محصور كما في قوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لانه يتعذر فيه الاستثناء وانما يتعذر
لانه اخراج شيء عن شيء لولا اخراجه عنه لوجب دخوله فيه واذا كانت تابعة لجمع منكور غير
محصور لم يجب دخول ما بعدها في ذلك الجمع لعدم وجوب كونه للاستغراق ووجود التبعية
في الاية واضح لا شبهة فيه وانما قيدنا بكونها تابعة لانها من غير ان يكون تابعة لا تستعمل
بمعنى غير ولذلك قال النحويون لو كان فيهما الا الله لم يجز وان جاز لو كان فيهما غير الله قال صاحب
الاقليد لا اصل لا الا في الصفة وانما هي دخيل فيها فاشترط في استعمالها فيها ان يكون تابعة لشيء
في اللفظ ليظهر انحطاط رتبة الدخيل عن رتبة الاصيل وانما قيدنا بالجمع لكونه منكورا لانه لو كان
معرفا جاز الاستثناء لكون الدخول محققا وانما قيدناه لكونه غير محصور لانه لو كان محصورا
جاز الاستثناء نحو لفلان علي عشرة دراهم الا واحدا او للواحد بعد لنا جمع الجمع وما شبه الجمع
وموصوف لا شارع الدم اعلم ان الاية المذكورة ما نحن فيه الاستثناء وهو انه لو حمل
على الاستثناء لم يلزم منه التوحيد لان يكون المقصود امرين ثبوت الهة وعدم ثبوت الله الحق
والثاني الفساد ملزوم رفع الثاني رفع مجموع الامرين ولا يلزم رفع المجموع رفع كل واحد من اجزائه
فلم يلزم التوحيد وهو باطل لان المقصود من الاية ولا يتوهم ورود نقضا على تقدير الوصفية لان معاني
المتعدد للواحد ضرورية وحمل الا على الوصف في غير ما ذكرناه من الصورة وهي ان يكون تابعا لجمع
منكور غير محصور ضعيف ومنه قول عمرو بن معد يكرب وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
اي غير الفرقدين فجعل الا الفرقدان صفة لكل اخ ولم يجعله استثناء والا لقال الا الفرقدين لانه بعد
كلام موجب ومعنى البيت ظاهر قيل قاله قبل الاسلام وقيل بعد الاسلام ومراده مرثية الدنيا
ذكره صاحب المحصل وقال صاحب الغاز الاعراب قال ابو سعيد في شرح كتاب سيبويه البيت لرجل
جاهلي لا يقول بالبعث قال وقوله تثنية الاستثناء اي اذا اريد بيان حكم الاستثناء اذا كرر وهو
المراد من التثنية فنقول اذا قلت ما اكل احد الا الخبز الا زيدا وجب نصب كل واحد من الاسمين اما
نصب الاول فلانه استثناء مفرغ والعامل يقتضي النصب فلا بد من النصب واما الثاني فلان
الكلام صار موجبا لان المعنى اكل الخبز كل واحد الا زيدا والاستثناء من الكلام الموجب يقتضي النصب
وهو ظاهر واذا قلت ما اتاني الا زيد الا عمرو اي جاء الناس الا هذين الرجلين وجب رفع احدهما
ونصب الاخر لانه لا يخلو اما ان نصبا او رفعا او نصب احدهما ورفع الاخر لا سبيل الى الاولين فتعين
الثالث وهو المطلوب اما انه لا سبيل الى الاول فلبقاء الفعل بلا فاعل واما انه لا سبيل الى الثاني فلان رفع
احدهما يكون بالفاعلية ورفع الاخر اما بالفاعلية او بالبدلية لا سبيل الى الاول لان الفعل الواحد لا يكون
له فاعلان ولا الى الثاني لان الكلام صار موجبا وفي الموجب لا يجوز البدل كما مر فان قلت ما المستثنى منه في
الاستثناء الثاني قلت هو المستثنى منه في الاستثناء الاول وهو احد المقدر ومن طرق الاستثناء الى
قول فصار موجبا في المعنى فان قلت الكلام … الناس … زيد الا عمر اما ان قلت …
الناس لانه لا يخص الا بعد ان صار الكلام موجبا قلت انما يقتضي بعد الكلام موجبا اذا تم واما اخذ
الفعل فاعله لم يتم فاذا قلت ما اتاني الا زيد الا عمر احد منصبها لان التقدير ما اتاني احد
الا عمر وعلى ابدال الا عمر من احد اذ لا يصح الاستثناء لان المستثنى المنصوب شبيه بالمفعول لا يكون للفعل

واحد مفعولان لا يقتضيهما معنى ذلك الفعل الا بعاطف يتخللها واذا كان الاصل والمقرر
ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو فلما قدم عمرو امتنع الابدال فلا بد من النصب واذا ذكرت
المستثنى الثاني بعد المستثنى الاول والاول جاز فيه دخول الثاني فيه منه كان الاستثناء
من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا يعني يكون الاستثناء الثاني من الاستثناء الاول فان
كان اول الكلام موجبا كان الاستثناء الثاني موجبا لكون الاول منفيا واذا كان منفيا كان
الثاني منفيا لكون الاول موجبا فاذا قلت لزيد علي عشرة دراهم الا تسعة الا ثمانية الا سبعة
الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا كان اللازم خمسة دراهم لان بعضها
اثبات وبعضها نفي فلا بد من اعتبار كل واحد منها واسقاط المنفي من المثبت الباقي من المثبت هو
اللازم وهذا هو الضابط فيما اذا كان بعض الاستثناءات من بعض فمن هنا انا المثبتات يكون لان
كل واحد من العشرة والثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبت والمجموع يكون والمنفيات خمسة وعشرون لان
كل واحد من التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد منفي والمجموع خمسة وعشرون واذا اسقط
خمسة وعشرون من الثلاثين كان الباقي خمسة وهو اللازم واذا ذكرت بعد المستثنى الاول
وهو الواحد في مثالنا لا يصح دخوله فيه مثل ان يقول لزيد علي عشرة الا واحدا الا اثنين الا ثلاثة الا اربعة
الا خمسة الا ستة الا ثمانية الا تسعة لم يكن الاستثناء الاخير من الاول لبطلان استثناء الاكثر
من الاقل بل يكون الجميع استثناء من المستثنى منه المقدم الا النقض من المستثنى المتقدم والنقض من المستثنى
بعض كما ظن الغالي لان الاستثناء الاول يخالف المستثنى منه في الكيف فلو كان استثناء منها لزم
التناقض لان استثناء البعض من الموجب من البعض من النفي وانه لا يجوز كذا ذكره الحكماء في اصول
الفقه وهو كلام حق فاذا كان الجميع راجعا الى المستثنى منه المتقدم كان اللازم واحدا لان
الجميع منفي واسقاط الاقل يتناول اسقاط الاكثر فيكون غاية النفي اسقاط تسعة من العشرة
فيبقى واحد وهو اللازم هذا ما تصور تحته في هذا المقام قال وقد يقع الفعل موقع
الاسم ابو قوله اعلم ان حق المستثنى ان يكون اسما لانه شبيه بالمفاعيل والفعل والحرف
لا يقع شيء منهما مفعولا فاذا وقع الفعل مستثنى فلا بد له من التاويل وهو واقع في قول العرب
نشدتك بالله الا فعلت فالتاويل ان يحمل على المصدر فيقال التقدير الا فعلك وهو استثناء
مفرغ للمفعول به في نشدتك بالله … لان لفظه وان كان اثباتا
فمعناه النفي اي لا اطلب منك الا فعلك اذا الاستعطاف ذكر المطلوب بعد …
يحقر الطلب فيه لشدة الاهتمام به فيكون نفيا في المعنى فيكون الاستثناء مفرغا وعليه قول
ابن عباس رضي الله عنهما حين دخل مجلسا الانصار فعاتبوا … بالابواء في قوله اوذ
ونصروا وقد يحذف المستثنى كقولنا نحو جاءني زيد ليس الا اي ليس الا الجائي الا زيدا ونحو
جاءني زيد ليس غير اي ليس الجائي غير زيد فلما حذف المضاف اليه بني المضاف على الضم كقبل
وبعد ولا يخفى جواز وقوع المفرغ مستثنى مثل ان يقال ما ضربت الا زيدا وما ضرب الا هو
قال الشاعر وقد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا قال ومنها الاسم في باب
ان ابو قوله المنصوب باسم ان واخواتها وهو المسند اليه بعد دخولها نحو ان زيدا قائم

ولا يحذف اعني اسمها فلا يقال ان قائم الا اذا كان ضمير الشان فانه يحذف والمولف ذكر له امثلة
متعددة لتعدد الحروف المذكورة فالاول قول الاعشى ان من لام في بني بنت حسان
المه واعصه في الخطوب وموضع الاستشهاد حذف اسم ان وهو ضمير الشان والتقدير
انه من لام اذ لو كان من اسمها لبطل ما يقتضيه من صدر الكلام والثاني قول القاضي فلو ان
حق اليوم منكم اقامة وان كان سرح قد مضى فتسرعا وموضع الاستشهاد حذف اسم ان
الفعل وهو ضمير الشان اضمارا والتقدير فلو انه حق اليوم لامتناع دخول ان على الفعل ومعنى
البيت لو تحقق اقامتكم عندي وان مضى اتباعكم ومواشيكم وسار قبلكم وجواب لو محذوف لعلم
في البيت فان جئ في بيت بعض فلا كلام والا كان محذوفا او كان لو للتمني فلا احتياج الى التقدير
والله اعلم بحقيقة الحال والثالث قول عدي بن زيد فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت
ناعمي بال وموضع الاستشهاد قوله فليت في نعت فان اسم ليت محذوف فليته اي فليت الشان
والا دخلت ليت على الفعل والرابع قول الاخر فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء
مرتوي على احد التاويلين وهو ان يقال كفافا خبر كان مقدم عليه وخيرك مرفوع بانه اسم كان
والتقدير فليس كان خيرك كفافا عني فلا بد من تقدير ضمير الشان اي فليته كان والا دخلت ليت
على الفعل والتاويل الاخر ان كفافا اسم ليت وفي كان ضمير راجع اليه وخيرك منصوب بالخبرية
وعلى هذا لا يكون اسم ليت محذوفا فلذلك قيل باحد التاويلين والماء ورد منصوبا ومرفوعا
فان كان منصوبا كان التقدير ما ارتوى مرتو الماء على حذف من نحو ارتوى فاعل ارتوى وان كان مرفوعا
فهو فاعل ارتوى اي ما ارتوى الماء على جهة المجاز كما يقال ماء صاد وهو ترى خبر شرك بمعنى مكفوفا لان
ما ارتوى بمعنى النفي امتنع عنه والمعنى ليت خيرك وشرك مكفوفان عني ابدا والخامس قول الاخر
كان نهي القينات الغفش كان في اطلالهن الشمس . وموضع الاستشهاد قوله كان في اطلالهن
محذوفا لان اسم كان محذوف والتقدير كانه اي كان الشان والدليل على ان اسمه محذوف انه لو لم
يكن محذوفا انتصب الشمس وهو مروي مرفوعا والغفش جمع غفشاء يقال شفة غفشاء وتسمى
لغش والغفش لون الشفة اذا كانت تضرب الى السواد قليلا وذلك تستملح مالم في الصحاح
والسادس قول الاخر وتوميتني بالطرف اي كانت مذنب وتقليتني لكن اياك لا اقلي وموضع
الاستشهاد قوله لكن فانه حذف اسمه والتقدير لكنه اي لكن الشان واياك معمول اقلي مقدم عليه
ولو لا كان منفصلا تقليني من القلي بمعنى العداوة يعني لا تنظرين الي وهو اذكر به اي مذنب
وتبغضينني والا انفصل لا يجوز حذف ضمير الشان في غير ضرورة الشعر عند اكثر النحاة لان وروده
في الاستعمال لم يكثر الى حد يوجب المالف فالم يستمع ما يتمم كرفع الفاعل ونصب المفعول وذهب الاخرون
الى جواز حذفه من غير ضرورة وحملوا عليه قول النبي عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
هكذا رواه الثقات بالرفع وحمل الكسائي على زيادة من وجعل اشد الناس اسما والمصورون
خبرا قال ومنها الخبر باب كان اقول من المنصوبات خبر كان واخواته نحو
كان زيد قائما واختلف النحاة فذهب البصريون الى انه منصوب لا على الحال بل على انه خبر لهذه
الافعال لنقصانها لانها لما كانت لتقرير الفاعل على صفة كانت تلك الصفة بعها اخوات الفعل

فاعله

فاعله كالمفعول فهو شبيه بالمفعول كسائر المشبهات به وذهب الكوفيون الى انه حال وابطل
المولف مذهبهم بانه لو كان حالا لاستقل الكلام بدونه لان شان كل حال ذلك واللازم باطل فالملزوم
مثله واكثر خبر هذه الافعال كامر خبر المبتدا في تنوعه مفردا وجملة خبرية وفي اشتمال الجملة
على ضمير يعود الى المبتدا بكونه مقدما معرفة مع ان خبر المبتدا المعرفة لا يتقدم على المبتدا نحو
كان قائما زيد لان المانع في خبر المبتدا الالتباس وهو منتف هنا لان الاعراب يرفع اللبس ومنه
يعلم ان الاعراب اذا انتفى لفظا والقرينة لم يجز التقديم في خبر هذه الافعال ايضا نحو كان عيسى موسى
ويجوز ان يتقدم الخبر في هذا الباب على العامل اذا كان الخبر فعلا لا على المبتدا ان وجد فيجوز
ان يقال في الذي كان يقوم زيد ويقوم خبر كان وزيد خبر الذي اي الذي يقوم كان زيد ولا يجوز
ان يقال يقوم الذي كان زيد واستقبح بعض النحاة التقديم لا على العامل لانه في صورة دخول الفعل
على الفعل ويجوز ان يكون قوله ولا يتقدم المبتدا اشارة الى ان خبر المبتدا اذا كان فعلا لم يجز
التقديم حذرا عن الالتباس نحو زيد قام وهو الوجه في منع تقديم خبر كان على المبتدا كما قدمناه
قال ولا يكون الا حدثا مفيدا اقول لا يكون خبر كان الا ما يفيد فائدة لا يستفاد
من كان واسمه فلا يقال كان الذاهب جاريته صاحبها لان الذي ذهب جاريته لا يكون الا صاحبها
فلا تفيد خبر كان فائدة لا يستفاد منه ومن اسمه فان قلت فما قولكم في قوله تعالى فان كانتا اثنتين
لان ما عبر عنه بضمير المثنى لا يكون الا اثنين قلت المراد باثنتين الواقعتان على هذا العدد المجرد
من وصفي الصغر والكبر حتى يوخذ الحكم الصغيرتان والكبيرتان والمختلفتان ولا دلالة لضمير المثنى
الا على العدد فيفيد خبر كان ما لا يستفاد منه ومن اسمه فلا يكون الا به فائدة وقد يطرح في
ارادة الوصف الزائد في الخبر مثل قول ابي النجم انا ابو النجم وشعري شعري فان مراده وشعري الآن الشعر
الكامل البليغ المشهور فيحصل الكلام فائدة قال وقوله عليه السلام ابواه اقول الحديث روي مرفوعا
ومنصوبا اي برفع الموصول المذكور فيه وهو اللذان ونصبه وفيه اربعة اوجه ثلثة على رواية الرفع
وواحد على رواية النصب اما اول الثلثة فهو ان يكون في يكون ضمير راجع الى المولود وابواه
مرفوع بالابتداء وهما ايضا مرفوع بالابتداء واللذان مع صلته خبر المبتدا الثاني والجملة
اي هما اللذان يهودانه خبر ابواه وابواه مع خبره في موضع النصب خبر يكون والثاني
ان يكون هما ضمير الفصل لا محل له من الاعراب واللذان خبر ابواه والجملة خبر يكون والثالث
ان يكون ابواه اسم يكون وهما اللذان يهودانه جملة منصوبة المحل على الخبرية واما الرابع
فهو ان يكون ابواه اسم يكون وهما ضمير فصل واللذين خبر يكون ومعنى يهودانه وينصرانه
يجعلانه يهوديا ونصرانيا قال ويحذف عامله في نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا
فخير وان شرا فشر اقول هذا كثير مشهور وله وضوح وظهور في المختصرات معروف
ومذكور فالاعراض عن شرحه مبسوطا ونعم فيه فائدة ان لا باس بذكرها الاولى ان النصب المذكور
في الفصل بعينه وبين المثال المتقدم في المتن بقوله ومنه ومرة كما ذكره الغالي ان المثال المتقدم
كانت الوجوه الاربعة فيه في الشرط والجزاء وهي في البيت في الشرط فقط والثانية ان البيت لنعمان بن منذر

وهو اسم ملك واخا البيت فما اعتذار كعن بني اذا قيلا روي انه كان له نديم يقال له ربيع وكان
ياكل معه في قصعة واحدة اكراما له فدخل لبيد وحسده فقال مهلا ابيت اللعن لا تاكل معه
ان استه من برص ملمعه وانه يولج فيها اصبعه يدخلها حتى يوارى اشجعه كانما يطلب
شيئا ضيعه فترك النعمان مواكلته فقال ربيع الى آخره وتجرد واحضر من شاهد بدنه
وانه ليس فيه سوء فاخبروا النعمان بذلك فقال له قد قيل ذلك كالبيت وقيل ما كان البيت له
وانما ذكره لمناسبة المقام قال ـــــ ويلزم ذكرا قوله ـــــ حذف العامل في الضمير
المذكور كان جايزا وهو في هذه الصورة واجب والتقدير لان كنت منطلقا انطلقت
اي لاجل انطلاقك كان معنى انطلاق فحذف اللام الجار كما يحذف حرف الجر من كلامهم مع ان حذف ج
وان قياسا مستمرا ثم كان وزيد ما لتكون عوضا عنه ثم عدل من الضمير المتصل الى المنفصل
لتعذر الضمير المتصل فصار ان ما انت منطلقا ثم ادغمت النون في الميم فصار
اما انت منطلقا انطلقت انما كان الحذف فيه واجبا لانها عوض عنها فلو اتى بها لزم اجتماع العوض
والمعوض عنه وهو غير جايز وانما حملوا على هذا التقدير مع لزوم تغييرات كثيرة لان مثل
هذا التركيب اكثر في كلام الفصحاء قال العباس بن مرداس ابا خراشة اما انت ذا نفر
فوجب احتمال هذه التغييرات والا لم يستقم الكلام قال ـــــ ونحو منفصلا في الاكثر
اقول ـــــ خبر كان اذا كان مضمرا جاز فيه الاتصال والانفصال والانفصال هو الاكثر وانما كان كذلك لانه
في المعنى خبر المبتدا وخبر المبتدا يجب ان يكون منفصلا نحو زيد انت والبيت الاول مثال المنفصل
اذ لم يقل كانه والثاني مثال المتصل اذ لم يقل فيكون اياه والاول لعمر بن ابي ربيعة ومعناه
ان كان هذا الذي كنا نعرفه فقد تغير عن العهد ولا تعرفني ذلك فان الانسان يقع له ذلك
ومعنى البيت الثاني ظاهر وتنفك اي لا تنفك قال ـــــ ومنها المنصوب بلا التي لنفي الجنس
اقول ـــــ من المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس وهو المنفي الذي يكون مضافا نحو لا غلام
رجل او مضارعا للمضاف في المعنى المضارع له ان يكون الداخل عليه لا متعلقا باسم آخر على غير
جهة الاضافة ويكون الثاني متمما للاول على ما مر في المنادى نحو لا خيرا من زيد عندنا وانما قلنا
المنصوب احد هذين النوعين لانها لا تكون مضافا ولا مضارعا له يكون مبنيا على ما ينصب به
سواء كان مفردا نحو لا رجل ومثنى نحو لا رجلين او مجموعا جمع الصحة نحو لا مسلمين ولا مسلمات
بلا تنوين على الاجود لدلالته على تمكن الاسم وههنا صار مبنيا وعلة البناء تضمن معنى من
الاستغراقية لانه عرف من استعمال العرب انه اذا قال هل عندك رجل اجيب بقولهم لا رجل
عندي اي ليس عندي احد ولا اثنان ولا ثلاثة ولا اكثر وههنا معنى نفي الجنس فاذا كان كذلك
كان تقديره لا رجل عندي لنفي الجنس لا من رجل عندي وهو معنى تضمنه معنى من الاستغراقية فان
قيل هذا يقتضي بناء المضاف والمضارع له ايضا قلت تخلف الحكم عن الوصف لمانع
المختص غير قادح في العلية لما تقرر في هذا العلم وههنا كذلك لان الاضافة مانعة من البناء
لاختصاصها بالاسماء والمضارع للشيء ياخذ حكمه فالمضارع هذا راي المحققين من النحاة وذهب

ابو

ابو اسحاق الزجاج وابو سعيد السيرافي وابو عثمان المازني الا ان لا رجل ليس بمبني وان الفتحة
فيه فتحة اعراب ولا هذه تعمل عمل ان من حيث انها نقيضتها وانما نقصان بالاسم وحذف
التنوين لانحطاط درجة الفرع عن درجة الاصل ورد بان التنوين لا يرجح ثبوته وعدمه
الى العامل بل يرجع الى المعمول المستحق له واذا كان كذلك لم يكن حذفه بمعنى الا على تقدير كونه
معربا منصوبا وذهب الكوفيون الى انك اذا قلت لا رجل في الدار فاصله لا اجد رجلا في
الدار فحذف الفعل ونابت لا عنه فنصبت وحذف التنوين لنية الاضافة وضعفه لا يخفى
على الذكي وذهب ابو العباس المبرد الى ان المفرد مبني والمثنى والمجموع معربان مستدلا بان النون
فيهما بمنزلة التنوين في المفرد فكما ان لا بناء مع التنوين لا بناء مع النون ورد باعتبار بناء المثنى
والمجموع في النداء نحو يا رجلان ويا مسلمون على ان علة البناء في المفرد موجودة في المثنى والمجموع
فوجب بناؤهما وانما قال على ما ينصب به ولم يقل على الفتح كما قال الزمخشري ليتناول المثنى والمجموع
قال ـــــ وفي المثنى بما ان يكون نكرة قوله ـــــ هو المنفي بلا هذه اعني التي لنفي الجنس لم يكن
نكرة لانها هي التي تعطي الجنس من غير مصاحبة ما يحتمل مثنا فانه بخلاف المعرفة كالرجل فان قلت
فما قولكم في قول الشاعر لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى الا ابن خيبري لان هيثم علم لانه اسم راع
حسن الرعية وقيل اسم حاد وقيل ـــــ ذكر في تاويله وجهان الاول ان اصل الكلام ولا
مثل هيثم والمثل نكرة ثم حذف المضاف الثاني ان معناه لا رجل متصفا بصفة هيثم لاشتهاره بها
لانه اذا اشتهر صاحب العلم بمعنى يطلق كالاسم وينصرف الدلالة على ذلك المعنى فقال ذو حاتم
اي رجل موصوف بصفة الحاتم ويشهد له قولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قاهر وقاهر
يجمعه وكذا الكلام في قوله عليه السلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا
قيصر بعده ثم ان وقع بعد لا هذه معرفة وجب الرفع والتكرير اي ذكر كلمة اخرى معطوفة على
الاولى اما الرفع فلان لا لفوات شرط المنفي بها يبطل عملها واما التكرير فليقوم التكثير المستفاد
منه مقام الجنس ومثاله قولك لا زيد فيها ولا عمرو وكذا يجب الرفع والتكرير اذا فصل بين لا واسمها
بظرف اما الرفع فلبطلان العمل بالفصل لضعف العمل واما التكرير فلمطابقة الجواب للسوال
ومثاله لا فيها رجل ولا امراة وهو جواب لمن سال وقال ارجل في الدار ام امراة فان قلت
فما قولكم في قول العرب لا نولك ان تفعل كذا فان نولك معرفة ولم يكرر وانتم قلتم لا بد من التكرير
قلت هو محمول على لا ينبغي بمعنى ان لا نولك ان تفعل كذا معناه لا ينبغي لك ان تفعل كذا
من النول وهو الاعطاء يقال نال ينوله نولا من اضافة المصدر الى المفعول كانه قيل
لا اعطيت عمل كذا اي من خلقك ذاك ولا يليق بك ولا ينبغي لك ان تفعله ولما كان معناه
ومعنى قولك لا ينبغي لك ان تفعل كذا واحدا حملوا عليه فلم يكرروا اذ لا تكرير في لا ينبغي لك
ان تفعل تنزيلا للفظ منزلة ما هو بمعناه كالوقوف لو اندر على ـــــ لكونه بمعناه وتقديره ان
يدع اصله يودع بكسر الدال فحذف الواو لوقوعها بين يا وكسرة اصلية ثم فتح الدال لوجود
حرف الحلق اصل يذر يوذر بكسر الدال فحذف الواو للوقوع المذكور ثم فتح الدال وان لم يوجد

حرف الحلق تعوطلا له منوله بدع لا شتركهما في المعنى وههنا وجه المذكور فتح الدال وان لم ...
حرف الحلق التشبيه في قوله كاحل بذر على بدع وجوّز ابو العباس المبرد الرفع في صورتين
الاول الجر فهو غير بكرير نحو قولك لا ذنب له العادة والثانية النكرة حين غير بكرير نحو قولك لا رجل
عندك وهنيه يجيز الرفع فيها لفرد في السحر والاشهر ان المسائل التي بيان في احوالا اختصار
للمبرد فيه لانه اتفق على جواز ذكره الفرد في والشجر قال ... وان كررت النكرة معرفا او
هذه اشارة الى جميع الجائز في مسئلة لا حول ولا قوة الا بالله وهي خمسة وتوجيه كل واحد
منها ظاهر ولا الفتح على ان لا لنفي الجنس ونصب الثاني للعطف على لفظ المبني ورفعه للعطف
على محله ورفعهما للترك اراده منهما وما وقع في المفصل من الوجوه ستة سهو لان الوجه السادس
فتح الاول ورفع الثاني وهو بعينه الوجه الثالث المذكور في المفصل على ترتيبه والاعتذار عنه بانه
انما اعاده لتغاير تعد للوجه الثالث في التوجيه وهي في بيان الوجوه قال ... ونعت المبني الاول
اراد ان يشير الى احكام توابع مبني لا لنفي الجنس وذكر اولا حكم النعت وثانيا حكم النعت والمؤكد
بحكم المؤكد فنقول اما النعت فهو اما للمبني او للمعرب فان كان للمبني فاما نعت اول او ثان او ثالث
فصاعدا فان كان اولا فاما مفرد او مضاف فان كان مفردا فاما ان لا يقع بينه وبين الموصوف
فاصل او يقع فهذه اقسام منها ان يكون نعتا اولا مفردا للمبني والفصل غير واقع نحو لا رجل ظريف
وهذا القسم والنعت يجوز فيه الاعراب حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وعلى محله نحو لا رجل ظريف
بالرفع لان المنفي وان كان مفتوحا لفظا فهو مرفوع محلا لان لا مع ما دخل في محل المبتدا والخبر ويجوز فيه
البناء ايضا بجعل الصفة والموصوف واحدا نحو لا رجل ظريف بالفتح ومنها ان يكون نعتا اولا
مفردا للمبني والفصل واقع وهذا القسم لا يجوز فيه الا الاعراب لامتناع جعل الموصوف والصفة
شيئا واحدا مع وجود الفصل فلا يمكن البناء بل يتعين الاعراب رفعا او نصبا نحو لا رجل في الدار
ظريفا او ظريف بالرفع ومنها ان يكون نعتا اولا مفردا للمعرب فهذا القسم لا يجوز فيه ايضا الا
الاعراب رفعا ونصبا وعلته ظاهرة ومثاله نحو لا غلام رجل ظريفا او ظريف ومنها ان يكون نعتا
اولا مضافا وهذا ايضا لا يجوز فيه الا الاعراب لان الاسم لا اذا كان مضافا فلا يكون فيه الا الاعراب
فما بعده اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب وذلك نحو لا رجل حسن الوجه والرفع والنصب
ومنها ان يكون نعتا غير اول وهذا ايضا لا يجوز فيه الا الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا اربعة اشياء شيئا واحدا
نحو لا رجل ظريف عاقلا او عاقل بالرفع واما العطف فاما ان يكون المعطوف فيه نكرة او يكون معرفة
فان كان نكرة فحكمها حكم الصفة الا في البناء مثال الاعراب على اللفظ قول من يرثي مروان بن الحكم
وابنه عبد الملك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ومثال الا
عراب على المحل قول الفرزدق هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب فانما
جاز البناء في الوصف ولم يجز في العطف لان الصفة مع الموصوف كشيء واحد فامكن ان يجعلا
شيئا واحدا بخلاف المعطوف والمعطوف عليه لوقوع الفصل بينهما لفظا ومعنى اما
اللفظ فلحرف العطف واما المعنى فلان الابن ليس هو الاب والظريف هو الرجل ...

بين المعطوف بجهة الاستقلال انا نقول شرط مثل هذا البناء ان يكون لا ملفوظا
بها قيل انك لو قلت رجل في الدار وانت تريد لا رجل امتنع وان كان معرفة فلا يجوز فيه
الا الرفع نحو لا غلام لك ولا العباس لا ناصر لاي المعرفة ضعيف فوجوب الاشارة اليه
واما المؤكد فيجوز فيه الاعراب لفظا ومحلا ويجوز فيه البناء ايضا اما الاعراب فلانه
تابع كالصفة واما البناء فلان الثاني اعادة الاول نحو لا ماء ماء باردا ان شئت نونت
ماء الثاني وان شئت لم تنون قال صاحب التسهيل البدل في هذا الباب ان كان صالحا
لعمل لا نحو لا احد فيها رجلا ولا امراة ولا مال له دينارا او درهما فيجوز فيه النصب والرفع
وان لم يصلح للعمل نحو لا احد فيها زيد ولا عمرو تعين الرفع ولم يذكره المولف قال ...
واذا دخلت الهمزة على لا هذه لم تغير العمل لدخول كلمة الاستفهام عليه نحو ألا ضرب زيدا وتعنى
الهمزة اذا دخلت عليها اما الاستفهام نحو ألا رجل في الدار واما التمني نحو قول المتمني
ألا سبيل البيت اي ليت لي سبيلا سميت متمنية لهذا البيت ذكره صاحب الاقليد واما
العرض نحو الا نزول عندنا فتصيب خيرا فالمتكلم معرض له النزول على الغير ويطلب
ارادة النزول لاصابة الخير فان قلت فما قولكم في قول الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا
لا تكلم بلم ان الهمزة لا تغير العمل وقد غيرت هنا قلت ... اجاب الخليل بان حمله على كون لا
للتحضيض فانه حال الاحرف برأسه موضوع للتحضيض ورجلا منصوب بفعل
مضمر والمعنى الا ترونني رجلا فلا يكون مما نحن فيه واجاب يونس عنه بانه جاء فيه التنوين
لضرورة الشعر كما في قوله سلام الله يا مطر عليها قال ... وقالوا لا ابا لك ولا غلامي لك
واعلم ان المنفي بلا هذه اذا كان بعده لام الاضافة تقتضي الاولى البناء على الفتح نحو
لا اب وعلى البناء نحو لا غلامين لك ولا ناصرين لك وهذه اللغة جارية على القياس لان الاسم
لا غير مضاف والاضافة يدع له فان قلت لم لا يجعل الاب لك غيرا لا خبرا من زيد وهو
مشكوك انه يعلق باي للفظين فيهما لا وانهما قلت لا نسلم ان لك متعلق بمحذوف والتنوين
لا اب كائن لك والثانية اثبات الالف في الاب وحذف النون في الغلامين والناصرين
نحو لا ابا لك ولا غلامي لك ولا ناصري لك والاين من توجيهها فنقول ذهب سيبويه واكثر
من النحاة على ان المنفي في هذه اللغة مضاف الى الضمير بدليل ثبوت الالف وسقوط النون
والحاق اللام ابانا بقولنا لتوجيه الاضافة وبوا الاحتمام في القضاء المنفي حقيقة التنكير لان
وجود اللام يظهر به صورة الانفصال فيكون المنفي في صورة النكرة وان كان معرفة بحسب
الحقيقة وذهب اخرون الى انه ليس بمضاف في الحقيقة بل هو مشبه بالمضاف لمشاركته
له في اصل معناه لان معنى قولك ابوك واب لك في الاصل سواء كان في اصل المعنى الذي هو نسبة
الابن الى المذكور بعد اللام متساويين للاضافة وان اصلهما في ان الحرف يفيد قوة الخصوصية
في قصره حرفيه وانما ... اللام لا يقصر فهو كذلك فلما اشبه كان في اصل معنى الاضافة
حمل على المضاف فاجري مجراه فلذلك ثبتت الالف وحذفت النون واختار ابن الحاجب
هذا المذهب اذ هو مذهب سيبويه ووجهه لان الاول يا نقطع بانه لا لفظ لا ابا لك لا ابك

لا خلاف انه لا اب لك غير مضاف فوجب ان يكون مثله الثاني ان لا هذه لا يدخل
الا على النكرات ولو كان مضافا لكان معرفة فيمتنع دخول لا عليه واجيب عن الاول
بانا لا نسلم ان معناهما واحد لان الاول معناه لا اب لك موجود والخبر محذوف وفي لك من تتمة
الاسم والثاني معناه لا اب موجود لك فيكون من تتمة الخبر وعن الثاني بما يظهر مما هو مذهب
في تعدد مذهب سيبويه قوله فلو فصلت اي لو فصلت بين الاسم وبين اللام نحو لا اب فيها
لك ولا غلامين فيها لك ولا ناصرين فيها لك لم يكن بد من حذف الالف في الاول واثبات النون في
الاخيرين لان ايجاب الاضافة عند الفصل اصلا وفيه خلاف ليونس للتوسع في الظروف
قوله ويحذف اي وقد يحذف اسم لا كثيرا في قولهم لا عليك اي لا باس عليك
او لا شيء عليك ووجهه القياس على المبتدا فان الاسم بمنزلة المبتدا في الاصل ومحسنه
كثرة استعمال هذا اللفظ لانه يصير الحذف فيحذف ما قال ... ومنها حرفا
وما ولا ... من المنصوبات خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الاسم
والخبر نحو ما زيد قائما وما رجل افضل منك ونصب الخبر بهما هي لغة الحجاز وهو اللغة
التميمية رفع الخبر بالابتداء والخبر والحجاز زيد في التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم بالنصب فاذا زيدت ان او تقدم الخبر على الاسم
او انتقض النفي بالا بطل العمل اما زيادة ان فلان عمل هذه الحروف ضعيف يبطل
بتوسط الفاصل ومثاله قوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة
اخرينا والطب هنا العلة اي لم يكن بسبب قتلنا الجبن ولكن ما جرى به القدر من المنية واقبال
الدولة واما في التقدم فللضعف ايضا ومثاله قولك ما منطلق زيد واما في الانتقاض فلانها
عملتا للنفي فاذا دخلت الا حصل الاثبات فانتقض معنى النفي وهو المعنى الذي عملتا لاجله فبطل
عملها ومثاله قولك ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل منك وهذا بخلاف ليس فانه لا يبطل عمله بالا
لانها فعل نحو ليس زيد الا قائما لان عملها انما هو للفعلية وهي باقية فلا يضر انتقاض معنى النفي وكذا
لا يعمل ما ولا في المعطوف على معمولها بحرف ايجاب نحو ما زيد قائما بل قاعد وما زيد قائما
ولكن قاعد لان ورود الاثبات يبطل النفي الذي عملتا لاجله قال ... ودخول الباء في الخبر
دخول الباء في خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد بقائم ولا رجل بافضل منك انما يصح في
لغة اهل الحجاز لان الباء انما ليست لمن شبه ما ولا بها ادخل الباء ومن لم يشبهه لم يدخل
والدليل المذكور في المتن معناه انما زيد منطلق عند التميميين الا ان لما في الحجازي بمنزلة ما
في زيد منطلق وكما لا يصح دخول الباء في زيد منطلق اجماعا لا يصح دخولها في ما زيد منطلق
عندهم وقال ابو علي في البغداديات من رفع الجزاء لم يجوز زيادة الباء فيه وهو اشارة الى
عدم تجويز التميميين زيادة الباء في الخبر كما ذكرها قال ... ولا المكسوعة بالتاء اقول
اعلم ان لات في قوله تعالى ولات حين مناص للنحويين فيه اقوال الاول انه فعل واصله ليس ابدلت
الياء الفا والسين تاء كما في عمرو بن يربوع شرار الناس اي مراد الناس وعلى هذا القول جنس

خبر

خبر لات والاسم مضمر اي ليس الحين حين مناص اي منفر القول الثاني ان التاء من جملة حين
اي تحين لغة بمعنى حين ولا النافية للجنس اي لا حين مناص موجود وهذا القول قول ابي عبيد
واستدل عليه بان التاء متصلة بحين في الامام وهو ضعيف لان خط الامام وقع فيه ما ليس
على قياس الخط فلعل ذلك من ذلك بل الواجب الحمل عليه لان اللغة الفصيحة الحين لا التاء التراك
لا يحمل على غير الفصيح وابطل المصنف هذا القول بقول الشاعر حنت ولات هنت وانى
لك مقروع فان التاء دخلت على لا مع هنت فلا يكون من جملة الحين وحنت بمعنى اشتاقت كمنت
ومقروع علم المحبوب تقول اشتاقت ليس الوقت وقت الاشتياق ثم التفت فقال واني لك مقروع
للاستبعاد ونظير هذا البيت في استعمال لات بلا حين قول الاخر ندم البغاة ولات ساعة
مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم القول الثالث ان التاء لا اصله لا النافية للجنس وكسعت بالتاء اي الحق
باخرها التاء من كسعت فلانا اي ضربته من خلفه وهو استعارة لالحاق الحرف باخر الكلمة
والتقدير لا حين مناص موجود وهو قول الاخفش واكثر الكوفيين واحتجوا عليه بان الاول باطل لان
ابدال حرف الكلمة الى حرف اخر خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فلا يحمل ما ورد في التنزيل
عليه والثاني باطل لما سبق ومذهب البصريين هو الرابع الاتي ذكره باطل لان لا النافية بمعنى ليس
في الاستعمال حتى لا يعني ليس لان لا بمعنى ليس انما يكون في الشعر ويجب حمل ما ورد في التنزيل على الشائع
لا على القليل فاذا بطل الاقوال الثلاثة ثبت القول الباقي لعدم القائل بالقول الخامس القول الرابع
ان اصله لا المشبهة بليس وكسعت بالتاء فصارت لات فقوي الشبه لان لات على زنة ليس الا انهم
ابوا ان يعملوها الا في الاحيان بخلاف ليس حطا لمرتبة الفرع عن الاصل وهذا قول البصريين
واحتجوا عليه بان الاولين باطلان لما سبق والثالث باطل لان التاء من خواص الفعل
فوجب ان يكون لا هي المشبهة بالفعل ولا النافية للجنس مشبهة بالحرف فكان المشبهة بالفعل
اولى ان يحمل عليها فتعين القول الرابع والتقدير على هذا القول لات الحين حين مناص فلما كان الاضمار
في الحروف ممتنع قلت حمله بعضهم على الحروف لاعلى الاضمار وحمله اخرون على الاضمار واعتذروا
عن السؤال بان لات لقوة شبهها بالفعل صح الاضمار بالمعنى ذكره السكاكي قال ... واما منصوب
الفعل اقول ... منصوب الفعل انما هو الفعل المضارع الواقع بعد ان واخواتها
وهي لن وكي واذن اما ان فاما ان يكون ظاهرة نحو اريد ان تخرج واما ان يكون مضمرة وذلك اذا
كانت بعد احد الاشياء التي نذكرها على الترتيب واما اخواتها فلا يكون الا ظاهرة والدليل
على اضمار ان خاصة مثال لن قولك لن يذهب زيد ومثال كي جئتك كي تعطيني ومثال اذن
اذن اكرمك وانحصر ان بالذكر وذكر الباقي بعدها لانها ام في سبق عليها وفي الباقي خلاف
لان من بعضهم من يقول اصلها لا ان وكي منهم من يظن ان انتصاب الفعل المضارع بعدها انما هو باضمار
ان واذن منهم من يزعم ان اصله اذ ان واذا عرف هذا فنقول الاشياء التي تضمر ان بعدها
منها حتى الجارة لان حروف الجر لا يدخل على الافعال فوجب ان يقدر بعدها ما يجعل الفعل في
تقدير الاسم اعني المصدر لما بينهما من الملابسة التنفيذ بين الفعل وغير المصدر من الاسماء و

حروف

وحروف المصدر أنْ وأنّ وما وكي فغير الاول لا يصلح للتقدير اما الثاني فلاختصاصه بالاسماء،
واما الثالث فلانه غير ناصب واما الرابع فلانه للتعليل فلا يستقيم تقديره في مثل قولنا
سرت حتى تغيب الشمس ثم جواز اضمار الاول اعني ان في اضمار انما يكون بشرط وهو ان يكون
الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان لم يكن مستقبلا عند الاخبار فانه يجوز ان يقال
اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب لان دخول البلد كان مترتبا على السير فهو مستقبل
بالنظر اليه لا بالنظر الى اليوم وحتى هذه اما سببية نحو سرت حتى ادخلها اذا السير سبب
الدخول واما كانت لمجرد الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس فانه لا يتصور فيه السببية و
الفصل بينها وبين الفعل المستقبل المنصوب جائز على قبح وهو مذهب الاخفش فيقال
نحو كلا انتظرني حتى ان تقيم فيه ناخذ بالنصب وعلى القبح وقوع الفصل بين الجار والمجرور
وان جزم فلا قبح لخروج كون حتى جارة في هذا كله انه لم يظهر عمل ان في الشرط فان ظهر فلا بد
من ظهوره في الجزاء ايضا كقولك انتظرني حتى ان تقيم فيه ناخذ بالجزم ليس الجائز الا الجزم
واما شرطها في نصب الفعل المضارع بعد حتى باضمار ان كون الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما
قبلها لانه اذا كان حالا اما حقيقة بان يكون الفاعل مشغولا به واما حكاية بان يكون امرا
مفروغا عنه لكنك تحكي حاله في وقوعه مستحضرا فلم يكن حتى جارة بل حرف ابتداء اي حرفا يبتدأ
بعدها الكلام فح يرتفع الفعل المضارع ويجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما
بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها ارادوا ان يحقق اتصال معنوي كقولهم مرض
فلان حتى لا يرجونه فان المرض هو سبب عدم الرجاء، كقولهم شربت الابل حتى يجيء البعير يجر
بطنه فان الشرب هو سبب مجيء البعير جارا بطنه ولذا اعني لكون حتى هذه حرف ابتداء
امتنع ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع اذا كان ناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعد
حتى جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو ممتنع لفساد المعنى وامتنع
ايضا ان يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه ح يكون ما بعدها [illegible] تعلق لها بما قبلها لفظا
ويكون ما قبلها سببا لما بعدها معنى فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب
لوجود الاستفهام وجاز ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالنصب والرفع اذا كان كان تامة
اما النصب فظاهر ان حتى جارة واما الرفع فلعدم لزوم الفساد المذكور لعدم احتياج كان الى الخبر
لكونها تامة وجاز بعدها [illegible] كان الناقصة خبرها الرفع والنصب مثل ان يقال كان سيري
سيرا متعبا حتى ادخلها اما النصب فظاهر واما الرفع فلعدم بقاء كان الناقصة بلا خبر وجاز
ان يقال ايهم سار حتى يدخلها بالنصب والرفع اما النصب فظاهر واما الرفع فلان الشك في
تعيين السائر لا ينافي القطع لوجود الدخول لان الشك في تعيين السائر يجوز ان يكون مع الجزم بوجود
اصل السير وهو السبب للدخول فلا يقع الشك في السبب ولا في المسبب وهذا بخلاف ما يقال
السابق فان الشك كان ثمة في اصل السير وهو مع الجزم بوجود الدخول فالاجتماع [illegible] ويقال
سرت حتى اكاد ادخل بالرفع اي [illegible] ادخل [illegible] فهو بمعنى الحال [illegible] وحكي الاخفش

جواز

جواز النصب في ادخل نظرا الى انه غير واقع بعد ولبس بشيء لانه خبر كاد وليس اتحا
بعد حتى ليضمر فيه ان ومنها لام كي وانما اضمر ان بعدها لانها حرف جر توجب المصدر لما علم في
وما لا جئت لتكرمني وانما سمي هذه لام كي لانها بمعناها وجاز اظهارها دان نحو جئت لان
تكرمني ولزم اظهار مع لا نحو لئلا يعطى ... ... تتوالى اللامات ومنها لام الجحود وهي اللام المزيدة
لتاكيد النفي نحو لم اكن لاستجد ولا يجوز اظهارها واي اظهار ان فرحا بينه وبين لام كي ومنها فوق
وجواز هذه لا يلزم اخلال المعنى بحذفها بخلاف لام كي وهو حتى كونها مزيدة للتاكيد
ومنها الفاء وانما اضمر بعدها لانها لو نصبت بنفسها النصب في مثل قولنا تقوم زيد فاحسن اليه
فالم تنصب دل على ان الناصب غيرها ولا ناصب معتبر سوى ان فاذا قلت اكرمني فاحسن
اليك فالمعنى ليكن منك اكرام فاحسان مني فحو لي بان بل المصدر لعطفه على المصدر المقدر قبله
واشتراط السببية والوقوع في جواب الاشياء الستة وامثلتها ظاهر والبيت المذكور موضع
استشهاده نصب قول فاستريحا من غير تقدم شيء من الاشياء الستة فلهذا كان ضعيفا ومسوغه
ضرورة وقوله كانه في الى علينا مستمتعا تاويله انه محمول على النفي لان المقصود انكاره ان يكون الخاطب
والنصب بعد غير محلف وجه جوازه تضمنه معنى النفي لانه لو كان غير قائم معناه نفي القيام
ووجه عدم جوازه العلو عن حرف السلب واسم الامر نحو صه ونزيد لا يكون بمنزلة فلا ينصب الفعل
بعده ولا يقال صه فاذوك لان صه مثلا موضوع للفظ لا للمعنى والافعال خمسة وقوفه ذلك
والتحذير نحو الاسد الاسد لا يكون ايضا بمنزلة الامر فلا يقال الاسد الاسد فيسلم وان تضمن
معنى اتق لان الامر لما حذف واكتفي بتكرير الاسم بدلا عنه صار نسيا منسيا والدعاء نحو اللهم
اغفرلي فادخل الجنة ورحمه الله فيدخل الجنة لان الامر طلب الفعل استعلاء وهو غير متحقق
في الدعاء، والكسائي يجوز النصب بعد هذه الاشياء نظرا الى تضمنها معنى الطلب فقال
بعضهم امر الدعاء فقال ان كان الدعاء بلفظ الامر نحو اللهم اغفرلي فهو بمنزلة الامر نظرا الى الصورة
وان كان بلفظ الخبر نحو رحمه الله فليس بمنزلة الامر نظرا الى الصورة ايضا قال الفاضل قال الطين
ان قوله والدعاء مبتدأ، خبره قوله بمنزلة الامر وجعل ... ولا يكون اسما الا واجبا على لفظ الا
سماء اما على حذف الخبر لدلالة الكلام واما لانه كان في الاصل ولا يكون اسما الا وامرا ونحو الاسد
الاسد بمنزلة الامر حال والدعاء بمنزلة الامر فاسقط ناسخ لتصور التكرار وتارة اخرى على
نطلب لفظ الاسماء واضاد اسم كان اي لا يكون الدال على الطلب اسما الا وامرا وهذا كله تعسف
لا ضرورة في ارتكابه وما هو المشهور في الكتب في هذا الباب من ان الدعاء بمنزلة الامر ليس بمناف
للتفسير السابق فلا يصح الاستدلال به على صحة ما ظنه ثم لما كان الفعل باضمار ان في تقدير المصدر
لم يكن له بد من اعراب فاراد المؤلف ان يذكره فقال ان كان ونحن نقول في شرح المصدر المقدر اما ان
يوجد قبل اسم يصح عطفه عليه بالفاء او لا يوجد فان وجد فلا اشكال في محله نحو لكن منك اكرام فتعطي
فيكرمك ذرها ومثله الفاضل بقولك اتجيئني فيما مكث فتحدث وفيه نظر وان لم يوجد فالمصدر المقدر
اما ان يجب رفعه او يجب نصبه محلا او يجوز فيها الوجهان فالاقسام ثلثة فالاول ان يكون رفعه وهو اذا

كان م

رفع م

كان اخصر من ذكر الفعل الاول نحو قولك ايتني فاكرمك فالاتيان غير المطالب في الاكرام منك وفي مثل هذا
الموضع يجب الرفع المحلي اذ لا بد من انتزاع فعل عامل في مصدر الفعل الاول فالنصب على تقدير
افعل اتيانا فاكراما والرفع على تقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني والاول لا يصح لان الاكرام
ليس فعلا بدل الاتيان فتعين الثاني القسم الثاني ان يجب نصبه وهو اذا كان متمنى بليت
وهي غير داخلة على ضمير الشان نحو قولك ليتك تاتيني فاكرمك فان الاكرام متمنى بليت غير داخلة
على ضمير الشان نحو قولك ليتك تاتيني وفي مثل هذا الموضع يجب النصب المحلي لان التقدير ليت اتيانا
منك فاكراما مني ولا يمكن ان يقدر ليتك يكون منك اتيان فاكرام مني لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيؤول الى قولك ليتك اكرام مني وهو غير مستقيم اذ لا وجه وهو حمله الى اسمه ضميرا واعمال
النصب مطلقا قد رناه في القسم السابق لعدم امكانه وكون ليت عاملا فانه غنية عن تقدير
فعل ولا يجوز ان يقال يجوز الرفع على تقدير ليت الكائن اتيان منك فاكرام مني لانا نقول مفعول
ليت اذا الفعل المقدر لا بد ان يكون المصدر المنتزع وانما قيدنا ليت بان لا يكون داخلة
على ضمير الشان لانها لو كانت داخلة عليه نحو ليته اي ليت الشان تاتيني فاكرمك جاز الرفع
لانه من القسم الاول القسم الثالث يجوز فيه الوجهان وهذا فيما عدا القسمين الاولين نحو
ايتني فتكرمني بالنصب على تقدير فعل اتيانا واكراما والرفع على تقدير ليكن منك اتيان
فاكرام ثم ذكر عقيب هذا البحث حكم توالي الفعلين المنصوبين نحو فتطردهم فتكون لانهما اما ان
يجاب للجوابين او يجاب للشيء الواحد بجوابين فالاول لا يجاب ومراده منه ان يقع جوابا
للاشياء المذكورة لا يكون لدخولها لانه ليس من جنسها ووجودها شرط ولا للشيء الواحد
بجوابين اي لا يكون لواحد من الاشياء المذكورة جوابان وهذا حكم عرف بالاستقراء فان
قلت ما قولك في الاية المذكورة قلت هو ليس من شيء من القسمين اصلا لان الفعل الاول
وهو فتطردهم للنفي قبل وهو ما عليك من حسابهم من شيء والفعل الثاني وهو فتكون للنهي السابق
وهو قوله ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية ومنها الواو ووجه اضمار ان بعدها ما مر في الفاء
والامثلة غير مذكورة في الكتاب فالامر نحو زرني واكرمك فالمامور هو الزيارة مع الاكرام والنهي نحو
لا تاكل السمك وتشرب اللبن فالمنهي هو اكل السمك مع شرب اللبن اي لا تجمع بينهما فان فعل احدهما لم
يضر والنفي نحو قوله [illegible] اذا لم اعتز بذلك اجزعا فالمنفي المجموع
والاستفهام نحو هل تعينني واكرمك فالمسؤول عنه اجتماع الاعانة والاكرام والتمني نحو ليت لي
مالا وانفق فالمتمنى هو حصول المال مع الانفاق والعرض نحو الا تنزل وتصيب خيرا فالمعروض
النزول مع اصابة الخير وهذا هو معنى الجمعية ولذلك سمي هذه الواو واو الجمع ومنهم من سماها
واو الصرف لانها تصرف اعراب الثاني عن الاول ومحل المصدر المقدر بعدها النصب لا غير
لانه مفعول معه ومنها او بمعنى الى او الا ووجه اضمار ان بعدها اما ان كان بمعنى الى فلان
منها ان لكونه حرف جر وان كان بمعنى الا وهو موجب [illegible] فلانه كلمة استثناء فلا
يدخل الا على الاسم موجبا فاذا انتصب الفعل بعدها تعين الاسم والمضي لزيادة الانجيح وموضع

استشهاد

استشهاد قوله او تستقيما ومحل المصدر المقدر بعدها النصب او الجر لانه ان كان بمعنى
الى فمحله الجر وان كان بمعنى الا فمحله النصب وهو المراد بقوله بحسب اختلاف المعنى
ثم لما ذكر في الفاء والواو واو في كل واحد منها شرطا في الفاء السببية والوقوع في جواب
الاشياء الستة وفي الواو الجمعية والوقوع وفي او معنى الى او الا وكان ذكر الاحكام المفهوم
على عدم جواز النصب عند انتفاء هذه الشروط فاراد ان يبين حكم الفعل الواقع بعد هذه
الحروف عند انتفاء الشروط فقال فاذا انتفى الشروط ونحن نقول في شرح اذا انتفى شرط
نصبه في هذه الادوات وجب الرفع حملا على الاستئناف وعلى الاشتراك ان كان لكل
واحد منهما مثال الاستئناف فقط قول جميل الم تسأل الربع القواء فينطق لان المقصود
ان الربع ينطق على كل حال فلا يمكن الاشتراك اذ النطق ليس منفيا والقواء الربع الذي لا انيس
به ومثال امكان الاشتراك فقط قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون لان لا اعتذار وسبب فلا بد
الاشتراك في النفي ومثال جوازهما بحسب المعنى قولك ما تاتينا فتحدثنا بالرفع اذا لم يجعل الاتيان
سببا للحديث فالاستئناف على ان المعنى ما تاتينا فانت تحدثنا حديثا من لا يأتينا ولا نعرف حالنا
من عطف المثبت على المنفي والاشتراك على ان المعنى ما تاتينا فما تحدثنا فالنفي منسحب على الامرين
ومنها حروف العطف اذا كان المعطوف عليه اسما وانما اضمر ان بعدها لان المعطوف عليه اسم
فلو لم تقدر المعطوف اسما لزم عطف الفعل على الاسم ومثاله قول الشاعر حتى المصيف ويغلو القعوان
فان يغلو معطوف على المصيف اي حتى المصيف وحتى غلا القعوان وجاز اظهار ان مع حروف
العطف نحو اعجبني قيامك وان تخرج كما جاز مع لام كي وقد سبق ثم ذكر وجه النصب في قول كعب الغنوي
وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول لاضطراب النحاة في توجيهه وحملهم اياه
على العطف تارة والجمع اخرى فنقول ذكر سيبويه في قوله ويغضب بالرفع والنصب فالمصنف الرفع
اظهر واما كان اظهر لانا نحمله يكون معطوفا على الصلة من غير لزوم تكلف [illegible] ذكر في النصب فكان اظهر
لذلك واما توجيه النصب فهو انه لا يكون منصوبا الا باضمار ان والواو اما للعطف او للجمع اذ لا يقدر
ان الا بعد احد الاشياء المذكورة التي هي الواو او غيرها لا سبيل الى الثاني بما نحن فيه تعين ان يكون
المذكور اما واو العطف او واو الجمع وقد تمسك كل واحد فقال بعضهم لا يجوز ان يكون للجمع لانها لو كانت
للجمع لزم احد الامرين المحذورين احدهما فساد المعنى المقصود والثاني تقدم ما حقه التاخير عن النفي
عليه اعني تقدم المصدر المنتزع من الفعل المضارع باضافة على النفي اما الملازمة فلانها لو كانت
للجمع فاما ان يكون في جواب ليس نافعي فيلزم نفي النفع ونفي الغضب وهو ليس بمقصود الشاعر
لان مقصوده انه لا اقول ما اجتمع فيه الوصفان عدم النفع ووجود الغضب وهذا هو الامر الاول
او يكون في جواب النفي الاخر اعني وما انا وحينئذ يلزم تقدم العطف على القول المنتزع من القول الى
النفي بقول وما انا بما هو القول وهذا هو الامر الثاني واما بطلان كل واحد من الامرين فظاهر
واذا لم يكن للجمع تعين ان يكون للعطف والمعطوف عليه النفي والتقدير وما انا للشيء الذي ليس نافعي ولغضب
صاحبي بقؤول وقال المؤلف في العطف ايضا نظر ووجهه ظاهر لان العطف لا يخالو الاول فنقول التاخير

أن م

لانه مولد ومعضد وان كان مسبوقا على قوله سقوط لتوسطها فهو متاخر عنه رتبة فهو في تقدير التاخير
فيكون الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى والاخراج عن سياق مقصود الشاعر يوجب المصير الى
قال واضمارها اقول اضمارها دون الحروف المذكورة ضعيف لانها هي الواجبات
الاضمار ومن اضمارها بعد الواو على ضعفه قول الشاعر الا ايها الزاجري احضر الوغى على رواية
احضر والتونه المستوعد داله ما بعده وهو قوله وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وجاء
حذف ان ورفع الفعل اذا لم لانه من اللفظ وهذه الرواية الاخرى في هذا البيت وهو من الاشعار
في صدر الكتاب قال المجرور اقول لما فرغ من المنصوب والمرفوع شرع في
المجرور وهو اما بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف الجر نحو المال لزيد والمراد بالاضافة ههنا
نسبة اسم الى غيره بواسطة حرف جر مقدر وانما قيد بالتقدير احترازا عن مررت بزيد وان كان داخلا
في التعريف الذي اختاره ابن الحاجب وحروف الجر يجيء ذكرها بعد والاضافة على ضربين الاول
الاضافة المعنوية اي التي تفيد معنى في المضاف وذلك المعنى اما التعريف او التخصيص اما
التعريف فانما تفيده الاضافة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد لانها تعينه
واوضحته غاية الايضاح وجعلته بحيث توضح اليه علمه ثم استثنى منه ما لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة وهو غير ومثل وشبه وغيرها وانما لتوغلها في الابهام لا تتعرف
وان كان المضاف اليه معرفة ولذلك وصف بها النكرات نحو مررت برجل غيرك ومثلك
وشبهك وادخل عليها رب قال ابو محجن يا رب مثلك في النساء غريرة بيضاء قد متعتها
بطلاق ومعنى توغلها في الابهام انها لا تستغني لانك اذا اطلقت وجد غير زيد او مثله
او شبهه صح ان يراد بذلك كل موجود سوى زيد اذ لا موجود سواه الا وله مخالف ولو من وجه
ومماثل من وجه ولو في الوجود والشيئية وسائر الامور العامة ولذلك لو تعين المغاير
والمماثل للاشتهار تعرف المضاف نحو عليك بالحركة غير السكون ومررت بزيد مثل
حاتم لانه من المعلوم انه اذا اطلق غير السكون اريد الحركة واذا اطلق غير الحركة اريد السكون
واذا اطلق مثل حاتم اريد الذي هو ماثل في جهة السخاوة لانه اشتهر بها الى حد يتبادر الى الفهم
ذكرها عند سماع لفظ حاتم واليه الاشارة بالاستثناء الثاني الذي معناه الا ان يحصل التعريف
ويزعم بعض النحويين ان الاضافة في قولهم فلان واحد امه وعبد بطنه وقبيح وحسن الوجه
يفيد على معنى الجنس تشبيها بالثوب الكامل التعريف وان كانت مضافة الى المعرفة لا تفيد
تعريف المضاف والاكثر هو تنوعه مجردة ذات كما في المثل المذكور في المتن والكريم على انها
تفيد التعريف على ما هو القياس المعلوم من افادة الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف
والبيت عندهم مأول واما التخصيص فانما تفيده اعني الاضافة اذا كان المضاف اليه نكرة
نحو غلام رجل لان الافراد الداخلة تحت لفظ غلام اكثر من الداخلة تحت غلام رجل لانه ليس
كل غلام غلام رجل ولا معنى للتخصيص الا تقليل الافراد قال والثاني في الامر العام اقول
الاضافة المعنوية تكون غالبا اما بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد واما بمعنى من يصح اطلاق

نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة والفارق بينهما ان الذي بمعنى من يصح اطلاق الثاني على الاول
فيه اذ يصح ان يقال الخاتم فضة والذي بمعنى اللام لا يصح اطلاق الثاني على الاول فيه اذ لا يصح
ان يقال زيد غلام ولا يرد نحو ذلك غلام زيد اذا اتفق ان يكون اسم الغلام زيدا وهو ظاهر
قال ابن الخباز من الناس من يقول لنا اضافة مترددة بين معنى اللام ومثله بقولنا يد زيد ولو فهم
الفارق بين القياسين لم يقل ذلك واما قال في الامر العام احترازا عن الاضافة بمعنى في نحو قولهم قتلى
الطف قتيل الطف وهو اسم موضع فان هذه الاضافة مغلوبة والغالب ان يكون بمعنى اللام او
بمعنى من واعلم ان في هذا البحث دقيقة وهي ان مرادنا من قولنا غلام زيد في معنى غلام لزيد ايضاح المعنى
والا فليس اللام مقدرة في قولنا غلام زيد كيف والمضاف اليه بمنزلة من المضاف بمنزلة التنوين ويعاقبه
ولذا لا يجوز ان يفصل بين المنون والتنوين فكذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه
وايضا فلو كانت اللام مقدرة حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يعود التنوين كما لا يعود اذا اظهر اللام
فان قيل اذا لم يكن اللام مذكورة ولا مقدرة وكان معناها حاصلا كان احد اللفظين اعني المضاف
والمضاف اليه متضمنا معناها والتضمن لمعنى الحرف يوجب البناء فلم لم يبن شيء من اللفظين قلت
المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر فلولا انه متضمن
لمعناها لما قوي في العمل ولم يبن لان الاضافة تمنع البناء اذ البناء انما يوجبه مناسبة الحرف والاضافة مما
يعارض تلك المناسبة لانها من خصائص الاسم الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي
لنفي الجنس مع ان العلة الموجبة للبناء في مفردهما قائمة او نقول المضاف اليه لشدة امتزاجه
بالمضاف ومعاقبته التنوين نزل منزلة التنوين التي هي علامة التمكن في الاسم لا يبنى مع التنوين فكذا
مع قائم مقامه قال ولا بد من ان تجرد اقول لا بد في الاضافة المعنوية من ان تجرد
المضاف عن حرف التعريف لانه لو لم تجرد لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية
التي وضعها للتعريف والتخصيص لان تحصيل الحاصل محال وذهب الكوفيون الى تجويز اضافة المعرف
باللام في الاعداد خاصة نحو الثلثة الاثواب والخمسة الدراهم وهو ضعيف لانه خالف القياس واستعمال
الفصحاء اما الاول فلانه جمع بين التعريفين واما الثاني فلان المسموع منهم ثلثة الاثواب وخمسة
الدراهم قال وان يكون المضاف غير المضاف اليه في المعنى اقول لا بد في الاضافة
ان يكون المضاف غير المضاف اليه في المعنى والا لزم تعريف الشيء او تخصيصه بنفسه وهو محال فلا
يجوز اضافة الشيء الى ما يماثله في العموم والخصوص نحو ليث اسد في اسماء الاعيان وحبس منع في اسماء
المعاني فان قيل فما قولكم في قولهم كل الدراهم وعين الشيء او نفسه كما في قولهم هذا زيد بعينه
وجاءني زيد نفسه لان الدراهم عين الكل وكذا في الاخيرين قلت لا نسلم ان الدراهم عين الكل
لان الكل اعم من الدراهم وكذا العين والنفس فان قيل فما قولكم في قولهم مررنا ذات مرة لان
ذات المرة هي المرة وقولهم في اضافة العلم الى اللقب اذا كان ذلك العلم غير مضاف نحو سعيد كرز
واما قولنا العلم بكونه غير مضاف لانه اذا كان مضافا لا يجوز فيه الا الاجراء اي اجراء اللقب
على العلم بكونه عطف بيان له لتعذر الاضافة نحو هذا عبد الله بطة فالسؤال انما يرد في العلم المفرد

والانجب فمن عمران سنبو فهم بمن فلول من قراع الكتايب وقيو بكسر القاف بمعنى قود وتعال او تقع الشمس قيد رمح وكذا قدى وقاب وقيس بكسر القاف واى اصله اوى لانه ابو بعض ما يضاف اليه وبعض الشي يأوي الى الكل فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وكلا هذه الكلم اذا اضيف الى المعرفة فلا بد من ان يكون المضاف اليه اثنين فصاعدا واذا اضيف الى النكرة فالواحد وما زاد عليه سواء في صحة اضافتها اليها وسرّه انها موضوعة لواحد من متعدد فلا بد من التعدد فيما اضيف هي اليه فان قلت فما قولكم في قول العباس بن مرداس فاي ما وايك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها فان ايا اضيف الى الواحد المعرفة وهو المتكلم والمخاطب وما ذاك الا بمعنى اي ما وايك قلت هو في الحقيقة مضاف الى المتعدد لان المعنى اينا كان شرا واتما كرر اي لاجل لفظي وهو انه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار قوله الى المقامة اي الى مكان اقامة الناس لا يراها دعا عليه بالعمى اي يقاد الى المجالس اعمى ودى يساق الى المنية لا يراها وهو دعا عليه بمفاجاة المنية وكلا لا يضاف الى غير المثنى او ما هو في معنى المثنى والمثنى نحو كلا الرجلين جاء وما في معناه نحو قول لبيد ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل اي كلا الامرين يتوجه اليه ويقبل عليه وذلك لكونه اشارة الى الامرين في معنى المثنى والماهي ان يشار به الى الاثنين لانه مبهم محتمل للواحد والاثنين وفصل قوله وعوان بين ذلك اي بين البكر والفارض وذو لا يضاف الى غير اسما الاجناس الظاهرة عند سيبويه وقول كعب صبحنا الخزرجية مرهفات اباد ذوي اروتها ذووها شاذ عنده وروي عن الزمخشري انه قال حدث بهذا البيت في شعر كعب معرضت على استاذي فقال حق هذا البيت ان تذهب به الى شيراز وتكتب على قبر سيبويه ولعل الصواب ان اضافته الى الضمير اسم الجنس جايزة لان المكنى يدل على جايدل عليه المكنى عنه فكانه مضاف الى اسم الجنس الظاهر وقال ذو المرهفات ويؤيد هذا ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه هذا احسن من قولك ذو فع برد الها الى زيد وعمرو لان الها في البيت يعود الى الفضل وهو اسم جنس فصار كانه قيل انما يعرف ذا الفضل من الناس ذو الفضل قوله مرهفات اي سيوفا محددة والاورمة الاصل اي اهلكنا اصحاب تلك السيوف اصول الخزرجية وهي قبيلة والوسيع الاصحاب قال ولفظية اقول الضرب الثاني الاضافة اللفظية وهي اضافة الصفة اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الى معمولها او فاعلها نحو فلان ضارب زيد اي ضارب زيدا وفلان حسن الوجه اي حسن وجهه وهي لا تفيد الا خفة في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة ولذلك سمي لفظية اي انها اثرت اللفظ فقط والدليل على عدم افادتها الا الخفة في اللفظ انه يجوز ان يوصف بما اضيف بهذه الاضافة النكرة نحو مررت برجل حسن الوجه اذ لو افادت التعريف لامتنع ويجوز ان يضاف مافيه اللام بهذه الاضافة نحو الضارب زيد والضاربا زيد اذ لو افادت التعريف لاستوى يضاف ما هو معرف لامتناع تعريف المعرف وافادت الخفة في هذه الصور واضح اما في الاولى فلسقوط التنوين واما في الاخيرين فلسقوط النون ولذلك لا يجوز الضارب زيد لعدم افادة الاضافة الخفة اذ لا تنوين ولا نون حتى يحصل الخفة بسقوطه للاضافة

اذا اضيف الى اللقب فلولا تقدير الكلام بالمفرد قلت ليس شي من الصور تمنع الاضافة التي منعناها لان المراد بالمضاف المسمى وبالمضاف اليه الاسم واحدهما غير الاخر هنا مع ان تركه العلم المفرد جا في تراكيبهم وعلى ذلك لا يحتاج الى التاويل بحمل احد اللفظين على ان المراد به المسمى وحمل الاخر على ان المراد به الاسم والبيان شاهد على ترك الاضافة في المفرد لانه نهشل ونعامة اسمان لشخص واحد قال وان لا يكون وصفه اقول لا بد في المضاف ان لا يكون وصف المضاف اليه والموصوف اي لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة ولا اضافة الموصوف الى الصفة اما الاول فلان حق الصفة التاخير وحق المضاف التقديم واما الثاني فلان الصفة تبع الموصوف في الاعراب فلا يكون مجرورا بالمضاف فان قيل لو كان المجرور اشد اي ان الموصوف والصفة شي واحد فلا يضاف احدهما الى الاخر ومنه قيل فان قلت فما قولكم في قولهم في سحق عمامة وجرد قطيفة لان الاصل عمامة سحق وقطيفة جرد فقد اضيف الصفة الى الموصوف قلت ليس شي منهما من اضافة الصفة الى الموصوف لان الموصوف اخرج واستعمل الصفة على المستحق مثلا وحدها واريد بها الذات صارت اسما لما كانت مبهمة لتناولها كل سحق مثلا اضيفت الى العمامة للبيان كخاتم فضة والسحق البالي والجرد الذي يجرد تاخيرها بالاستعمال وهما في الاصل مصدران فان قلت فما قولكم في قولهم مسجد الجامع وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء اذ الاصل المسجد الجامع والصلاة الاولى والبقلة الحمقاء فقد اضيف الموصوف الى الصفة قلت هي محمول على حذف المضاف اليه والتقدير مسجد الوقت الجامع وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وهي بقلة تنبت في مجاري السيول فيقلعها ولذلك وصفت بالحمق قيل وصف الحبة بها اولى من وصف البقلة لان الحبة اصل البقلة واعلم ان صاحب المحصل حكى عن الكوفيين جواز اضافة الموصوف الى الصفة وعلى مذهبهم لا يكون حاجة الى تاويل هذه الالفاظ قال وهي لا يكون لازمة او غير لازمة الاسما المضافة اضافة معنوية على ضربين لازمة للاضافة وغير لازمة لها اما اللازمة فما ظروف وغير ظروف فالظروف نحو فوق الى قوله وغير ظروف نحو مثل وشبه الى قوله والثانية وانما لزم اضافة هذه الالفاظ لان معانيها لا يتعقل الا بالاضافة فالفوق مثلا مستدعي ما تحته والمثل يستدعي ما يماثله وكذا الكلام في سايرها واما غير اللازمة فنحو ثوب ودار وغلام مما يضاف في حال دون حال الا انها لا يستدعي مضافا اليه في تعقل معناها واليه الاشارة بقوله والمانع ان المصنف ذكر في شرح عدد الالفاظ المذكورة احتاجا منه الى بعضها ونحن نريد ان نذكرها ونزيد عليها فنقول قوله نحو فوق الى اخره يمكن ان يقرا بضم فوق وان كان مضافا الى الحكاية لما اذا كان ظرفا ويمكن ان يقرا بالجر وهو ظاهر وان يوقف عليه نحو فوق بسكون القاف بل صاحب الانتقاد الوجه محكيه عن صاحب المفصل والو نعا احسنها قوله وتلقاء هو بكسر التاء من تلقاء اذا استقبله وتجاه بضم التاء من الواجهة والتاء من الواو وحذاء بمعنى المحاذاة وشطر بسكون السين لانه اذا فتح السين لم يكن مما نحن فيه وضع كلمة معناها المصاحبة الا انها محكية بمعنى عند حكى في المكان دون بمعنى تحت ونقيض فوق وسوى فيه مستطلق بمعنى الحقير وبيد بمعنى غير وعن النبي صلى الله عليه انا افصح العرب بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر وهذا القول الشافي

الفراء الضارب زيد قياسا على الضارب الرجل وسيأتي الفرق بينهما وجاز قول الاعشى الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها والعباس لم لا يجوز لان قوله وعبدها عطف على المائة
فيكون التقدير الواهب عبدها فكما لا يجوز الواهب عبدها لا يجوز ما هو في تقديره فنقول هب المائة
من الابل وراعيها والهجان اكرمها وهي البيض والعوذ الحديثات النتاج جمع عائذ كحول وحائل وتزجي
تساق سوقا رفيقا والاطفال صغار الاطفال الحيوان وفرق بعض النحويين بين قولنا الواهب عبدها
وقولنا الواهب المائة وعبدها بما توجيهه ان يقال الاول اي عبدها في قولنا الواهب عبدها مما اشتمل
فيه الشيء اي باشره المضاف ولم يتوسط بينهما شيء اخر والثاني عبدها في قولنا الواهب المائة وعبدها
ليس بمباشر بل هو تابع للمباشر وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع والدليل عليه انه يجوز رب رجل وغلامه
ولا يجوز رب غلامه ويجوز كل شاة وسخلتها ولا يجوز كل سخلتها لامتناع اضافة كل الى الواحد المعرفة ويجوز
مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين ولا يجوز مررت برجل قاعدين لامتناع ان تخلو الصفة عن ضمير الموصوف
ونحو مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولا يجوز بالرجل القاعدين ولو كان القاعدين بمعنى اللذين قعدا
لاتحادهما في المعنى فكما جاز مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين جاز مررت بالرجل القائم ابواه لا
اللذين قعدا لاتحادهما في المعنى وهو المراد بقوله ولم يستبعده بعضهم حملا على المعنى وقال طائفة اخرى لا يجوز
مررت بالرجل القائم ابواه لا اللذين قعدا الى الاشارة ولم يخرج بعضهم في الذي نحو لا الذين قعدا وقوله
كان قوله انا الذي … حملا على المعنى وتقريره ان قلت صلة الذي مع خلوها عن
الضمير حملا على المعنى لان المعنى الذي يراد به المتكلم لكونه خبرا انا فيكون ضمير قلت عبارة عما
عبر عنه بالذي فاستغنى عن ضمير الغائب لحصول معنى وان فات لفظا هذا كله تقرير للفرق
بين قولك الواهب عبدها وقولك الواهب المائة وعبدها وهو يقتضي ان يجوز الضارب الرجل
وزيد وان لم يجز الضارب زيد لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع وهذا مذهب سيبويه
ووفق لهو العباس بن مرداس قولك الواهب المائة وعبدها وقولك الضارب الرجل وزيد
يجوز الاول ومنع الثاني ووجه ما ذكره في الفرق ان الضمير في عبدها للمائة فكانه قيل عبد
المائة وعبد المائة حكمه حكم ذي اللام لكونه مضافا الى ذي اللام فيكون قولك الواهب عبدها
كقولك الضارب الرجل فيجوز لجوازه وهذا بخلاف قولك الرجل وزيد فوقه وانما جاز
الضارب اشارة الى سؤال وهو ان يقال الضارب الرجل مثل الضارب زيد في عدم
افادة التخفيف فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع الضارب الرجل وتحرير الجواب
ان يقال انما جاز ان يقال الضارب الرجل وان لم يجز الضارب زيد وان اشتركا في انهما
لا يفيدان التخفيف لكون الضارب الرجل مشابها للحسن الوجه في كون كل واحد من المضاف
والمضاف اليه في كل واحد منهما ذا اللام بخلاف قولك الضارب زيد وهذا ما وعدناه في رد مذهب
الفراء حيث ذهب الى جواز الضارب زيد حملا على الضارب الرجل فان قيل … بما جاز
الحسن الوجه ولا تخفيف فيه قيل التخفيف فيه حذف الضمير من المضاف اليه لان الاصل الحسن وجهه
فلما اضيف سقط الضمير ولا تصور مجيء اللام لان اللام لا توازي الضمير لخفتها وثقله لما بدء

مررت

الحكم

الحكم بقوله واما نحو الضاربك الى اخره جواب سؤال اخر وهو ان قولك الضاربه والضاربك
كل واحد منهما اضافة لفظية لم يفد فائدة والمضاف اليه ليس ذا اللام فكان حقه ان لا
يجوز كما لم يجز الضارب زيد وتحرير الجواب … اوليهما ان للنحويين في مثل
قولنا الضاربك قولين احدهما قول سيبويه واتباعه ان الكاف مجرور والصفة مضافة
اليه والاخر قول الاخفش ومن تابعه ان الكاف منصوب على انه مفعول الصفة والثانية
ان الصفة سواء كانت مفردة نحو ضاربك او غيرها نحو ضارباك وضاربوك اضافتها
لازمة اذا كان المضاف اليه ضميرا متصلا من غير نظر الى حصول الخفة لرفضهم الجمع بين التنوين
اعني في المفرد والنون اعني في المثنى والمجموع والضمير المتصل لوجهين الاول ان الضمير المتصل
لعدم استقلاله لا يقع الا في اخر الكلمة كالتنوين والنون فالجمع بين الضمير المتصل واحدهما كالجمع
بين التنوينين او النونين وذلك ممتنع فكذا هذا بخلاف الجمع بين احدهما والمظهر الثاني ان
التنوين مشعر بانقطاع الكلام وكذا النون لانه بمنزلته فالجمع بين احدهما والضمير المتصل جمع
بين الانقطاع والاتصال وهو محال واذا عرفت المقدمتين فالسؤال لا يرد على قول من يقول ان الضمير
منصوب واما من قال انه مجرور فالجواب عنه عنده انهم حملوا الضاربك في صحة الاضافة على
ضاربك اي كما جاز ضاربك من غير نظر الى تخفيف جاز الضاربك حملا عليه لان الباب واحد والبيت
المذكور شاهد الجمع بين النون والضمير المتصل قوله الفاعلون وهو محمول على الشذوذ ولذا قال
ما نقل عليه … وافعل التفضيل او فعل … المضاف اذا كان افعل التفضيل اذا اضيف
فاما ان يضاف الى المعرفة او يضاف الى النكرة فان اضيف الى المعرفة فله معنيان الاول ان
يراد به الزيادة على من اضيف اليه نحو قولك زيد افضل القوم اي زيد فاضل وكل واحد من القوم
فاضل لكن فضل زيد فوق فضلهم وفي الاضافة بهذا المعنى اختلف النحويون على قولين احدهما وهو
الاعرف انها اضافة محضة اي معنوية موجبة لتعريف المضاف لان الاضافة اللفظية انما تكون
فيما يكون المضاف فيه معمولا للمضاف وافعل التفضيل لا يعمل في المظهر وثانيهما انها اضافة
غير محضة اي اضافة لفظية والصحيح ان يوصف به النكرة ويقال مررت برجل افضل القوم لان
المعنى على ثبات كانه قيل مررت برجل افضل من باقي القوم لان افضل في افضل من بكر … فاما
قلنا في افضل القوم ويؤنس به قوله ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ومن الذين اشركوا لان
ومن الذين اشركوا عطف على الناس فلو لم يكن التقدير احرص من الناس لم يستقم العطف ومن
شرط افعل التفضيل اذا اضيف بمعنى الزيادة على من اضيف اليه ان يضاف الى ما هو بعضه
ليكون ما بعد حرف المضاف ليحصل المراد من الجمع في المعنى بدخوله فيهم وحصل التمييز بالتفضيل
بلفظ افعل نحو زيد افضل القوم ولذلك لا يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لان الاخوة مضاف
الى ضمير يوسف فيخرج عن جملتهم بدليل انك اذا قلت جاء اخوة يوسف لم يكن يوسف مع
جملتهم واذا لم يكن من جملتهم فقد اضيفت الى ما ليس هو بعضه ففات الشرط فلذلك امتنع فان
قلت اذا اضيف افعل الى ما هو بعضه والمراد الزيادة على المضاف اليه فيلزم تفضيل الشيء على

علي نفسه وهو محال بل يلزم اختلاج لزوم هذا الفساد نزول بان لا افعل حسن اصل ثبوت المعنى
وهو الفضل والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت الاصل فيجوز المضاف في المضاف اليه باعتبار
الجهة الاولى لا باعتبار الجهة الثانية اي هو منهم باعتبار كونهم فضلاء وليس منهم باعتبار كونهم مزدحمين
في الافضل اي المفضل اما هو على نحو من الافراد فيوافي بوجه مفضل الشيء على نفسه والذي يدل
على ان افعل له جهتان في استعماله باعتبارهما قولك زيد قائما احسن منه قاعدا فان هو كلاهما
هي الحال المفضل بها وقولك باعتبار الحال المفضل عليها والعامل فيهما جميعا احسن فلو ذهب
بجعل نسبة احسن اليهما واحدة لصار الشيء الواحد مفضلا ومفضلا عليه وهو محال فعلم ان نسبة
احسن اليهما في التمام نسبة الاحسنية ونسبته الى القعود نسبة اصل الحسن يصح العمل
فيهما لما ثبت الحسن فيه فعلم اختلاف اعتبارهما ولذلك قال ويدل على اعتبار الجهتين والمعنى
الثاني ان يقصد به الزيادة المطلقة ويضاف للتفضيل على المضاف اليه بل لمجرد التوضيح
مثل قولك زيد اشعر العرب لا بمعنى ان كل واحد من العرب شاعر وهو زائد عليهم في الشعر
بل بمعنى انه اشعر من كل شاعر وهو مع ذلك من العرب وهو المراد بقول النحاة ايضا اذا طلب
زيد افضل القوم على المعنى الثاني كان التقدير زيد الافضل اي هو الذي تعرفه بانه افضل من
غيره ثم حذف اللام ونصب افضل الى القوم ليعلم انه من اي طائفة كما يقال ناصر القوم و
خادم القوم وهذا بخلاف المعنى الاول بان يقدر افضل القوم بالمعنى الاول افضل من القوم
يحذف من في اضيف لا للتوضيح بل للتفضيل ولذلك كان المضاف في هذا المعنى معرفة
ايمانا واليه الاشارة بقوله فلا تقانه في نحوه بالاضافة والاضافة بهذا المعنى ليس من شرطها
ان يكون المضاف بعض المضاف اليه لخروج اعتبار الشركة في اصل المعنى فلا يمتنع يوسف احسن
اخوته قوله وعلى الاول يتفرع على المعنيين معناه انه اذا اريد الزيادة على المضاف اليه
جاز الافراد والمطابقة لمن هو له فجاز ان يقال الزيدان افضل قومك وجاز ان يقال الزيدون
افضلوا قومك اما الافراد فحملا له على افعل من لكونه بمعناه واما المطابقة فلوجود
الاضافة فيه دون افعل من وان اريد الزيادة المطلقة ويضاف للتوضيح فلا بد من
المطابقة ليس الا لعدم ما به امعنه من لعدم ذكر المفضل عليه فيه فهنا لما صاغه افعل
الى الكرم واما اذا اضيف الى النكرة فحكم المضاف اليه حكم موصوف افعل التفضيل في الا
فراد والتثنية والجمع نحو هو افضل رجل وهما افضل رجلين وهم افضل رجال بقولك هو افضل
رجل تفضيل له على الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا فمعناه هو افضل من كل فرد اي من زيد
وعمرو وبكر وخالد والثاني لا يلحق على الكل وقولك هما افضل رجلين تفضيل لهما على الرجال اذا
فضلوا اثنين اثنين فمعناه هما افضل من كل اثنين اي من زيد وعمرو ومن زيد وبكر ومن
عمرو وبكر ومن زيد وخالد ومن خالد وعمرو ومن خالد وبكر الى ان يؤتى على الجميع وقولك هم افضل
رجال تفضيل لهم على الرجال اذا فضلوا جماعة جماعة فمعناه هم افضل من كل جماعة اي من هؤلاء
ومن الطائفة الثالثة الى ان يؤتى على جميع الطوائف فيتناول المضاف اليه للكل في هذه الصور

الا هو على سبيل البدل وذكرنا التعدد في كل واحد توضيحا للمعنى وقوله فصلنا بالفساد
المحمل هذا تعريض لصاحب الاقليد هذا البحث لانه قال في شرح تفضيل المثنى معناهما
افضل من الفاضلين وافضل من الحاكمين وافضل من العادلين وقال في شرح تفضيل المجموع
معناه هم افضل من العلماء وافضل من الفضلاء ونحن شرحناها على الوجه الذي قدمناه
لما رايتنا ان العرض لا وما الى تعرض به فيهما غير مستقيم شامل قال … ويضاف
اسماء الزمان الى الجمل قوله يضاف اسماء الزمان الى الجملة الفعلية والاسمية ويضاف
لفظ اية وذو الى الجمل الفعلية اما اضافة اسم الزمان الى الجملة الفعلية فلان الاضافة تصح
بادنى ملابسة والملابسة بين الزمان الذي هو جزء من مدلول الفعل وبينه حاصلة واما اضافته
الى الجملة الاسمية فلتحقق تلك الجملة باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة بحكم الاستقراء
او كون كل واحد منهما من الاسماء المتصلة بالافعال واما اضافة اية الى الجملة الفعلية فلان
معناه العلامة فيكون الوقت لانه علامة للحوادث فكانك اذا قلت ايتني اذا اذن المؤذن
فقد جعلت الوقت علامة للاتيان واما اضافة ذو الى الجملة الفعلية فلانه بمعنى الصاحب وذلك فعل
صاحبة على جهة المجاز فيكون ذو صفة لاسم الزمان من هذه الجهة واضافة كل واحد منها الى
الفعلية او الاسمية ما ول بالمصدر او الاسم المنتزع من الجملة والامثلة ظاهرة وتاويل قولك ذو
الحجاج ايمن من امارة الحجاج وتنش عليه الباقي والخلافة الحث اي تعلق ام الولد علاقة
والافنان جمع فنن وهو الغصن والثغام نبت ابيض والمخلس النبات الذي اختلط رطبه
ويابسه قال الحلس والشبه اي خالط سواده البياض وما في قوله بعد ما قيل كانه على الاضافة
وليست بما ان مهيئة للاضافة الى الجملة لان البعير لا يستقيم من غير اضافة اذ المقصود اعجبها
بعد حصول … شيبتها بالثغام المخلس ويتوقع لنا مذ دخل الشتاء بقوله فمن يرى الايام
احمرا اعني قول من يقول ما بعد مذ يقدره زمان مضاف في وهو مبتدا ومذ خبره اي اول مدة
اشتاء الروية او جميعها زمان دخول الشتاء لانه على هذا القول يصح هذا الباب البيت المذكور
بعد هذا المثال لزيد بن عمرو بن الصعق وموضع الاستشهاد فيه اضافة اية الى الجملة الفعلية
وشعثا جمع شعث وهو المتغير نصب على الحال في ذو الحال الخيل والسنابك جمع سنبك وهو طرف
مقدم الحافر وجعل تلطخ السنابك بالدم علة لاقدامهم الخيل وقولهم اذهب بذي تسلم اي
بذي سلامتك هذا كله في اسماء الزمان وما في معناها اما اسماء المكان فلا تضاف الى الجمل
اعني الاسمية والفعلية المتمكنة منها واما غير المتمكنة فتضاف اليها نحو حيث قام زيد وحيث يقوم
يقوم عمرو قال … ولا يجوز اقول … لا يجوز ان يضاف ما اضيف مرة اخرى
فلا يقال غلام زيد عمرو على ان غلاما مضاف الى عمرو وكانه مضاف الى زيد لان الاضافة
تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة التنوين من الكلمة وكما لا يجوز ان يفصل بين المضاف والمضاف
اليه بالتنوين لا يجوز ان يفصل بينهما بالمضاف اليه ولا يجوز ايضا ان يتقدم المضاف اليه على المضاف
لذلك الدليل بعينه لامتناع تقدم التنوين على المنون فيه نظر والاولى ان يتمسك في ذلك بالاجماع

اليمامة ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه مطلقا اي بالظرف وبغيره في حال السعة
واما في حال الضرورة فلا يجوز الفصل بغير الظرف نحو زيد ومثاله قول الشاعر فرشني
البيت وموضع الاستشهاد الفصل بين المضاف وهو الناحت وهو الفتحة بالظرف بالظرف
وهو يوما قوله فرشني اي اصلح حالي وهو على التشبيه بفعل الرايش وهو من يلزق الريش
على السهم قال فرشني بخير طالما قد بريتني فخير الموالي من يريش ولا يبري والعسيل ريش
يجمع بها العطار الطيب تقول اعطى سيابه لا اكون في مرحلة كمن يحت الصخرة بالعسيل في
عدم حصول الغاية مع السعي التام نحو الفصل بين المضاف والمضاف اليه لانهما بمنزلة شيء واحد
وانما جاز الفصل بينهما بالظرف في ضرورة الشعر لكون الظرف في المعاني بمنزلة انفسها لاشتمالها
لها عليها لان الظرف اتصالا بالمظروف حتى كانهما شيء واحد بدليل انهم يقولون حمل هذا الوعاء
والمراد حمل ما في الوعاء اذ المقصود ذلك فلما ترك الظرف والمظروف منزلة نفس المظروف
حيث لا يمكن جعل الفصل بالظرف كلا فصل قال … قوله في قول الفرزدق
يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد فانه فصل بين المضاف وهو قوله ذراعي
والمضاف اليه وهو قوله الاسد بما ليس بظرف وهو قوله وجبهة قال … هو متاول في وجه لان
الاول قول من قال هو محمول على حذف المضاف اليه من الاول استغناء عنه بالثاني والتقدير بين ذراعي
الاسد وجبهة الاسد بحذف الاول للاستغناء بدلالة الثاني عليه والثاني قول من قال هو محمول
على حذف المضاف اليه من الثاني وتاخير الاول ليكون كالعوض والتقدير بين ذراعي الاسد
وجبهة الاسد بحذف الثاني واخر الاول ليكون كالعوض من المحذوف اذ لو لم يؤخر لبقي بين ذراعي
الاسد وجبهته فلا يكون للمضاف الثاني مضاف اليه ولا ما يقوم مقامه قيل هذا مذهب سيبويه
وقال المؤلف مذهب سيبويه في قولنا زيد وعمرو قائم على العكس من هذا لان مذهبه ان قائم خبر
عمرو وخبر زيد محذوف فالقائل بان القول الثاني مذهب سيبويه يلزم على قوله ان يعتقد مخالفة
سيبويه بين الصورتين بقوله ياس … باب حذف المنادى كانه قال يا قوم من راى والمراد
بالعارض السحاب بين ذراعي الاسد هما كوكبان نيران وجبهة الاسد وهو اربعة انجم
قال … باله لكن في قراءة ابن عامر حيث قرا قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم
وجر شركائهم فانه وقع فيه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير ظرف في السعة فلما اجاب
عنه المؤلف بقوله ليست بتلك القوية وهو مشكل لان القراءات بعد ثبوتها غير جائز
الحكم فيها بعدم الصحة وهو ان هذه القراءة وقراءة من قرا مخلف وعده رسله لا سبيل الى
ردها الى الثبات ولكن نظائرها من الاشعار ومن ارادها فعليه بخصائص ابن جني محمول على
حذف المضاف اليه من الاول واضمار المضاف الثاني هذا وان كان فيه نوع من التعسف يخطي القاري
والنحوي ابعد قال … ويجوز حذف اقول … يجوز ان يحذف المضاف ويجري حكمه
من الاعراب على المضاف اليه عند امن الالتباس اذ لو خيف الالتباس لم يجز الحذف فلا يقال رايت
زيدا وتعني غلام زيد اذا لم يكن قرينة تشعر بالمحذوف لان الحذف ح يخل بالمقصود فوجب

الاحتراز عنه والحذف عند الامن اما ان يكون وقع او يكون موقس او يكون الكوفيين الاول
ان يحذف المضاف الواحد كقوله تعالى واسأل القرية اذ لا يخفى على احد ان اصله واسأل اهل
القرية لان المسؤول اهلها لا هي فان قيل … لم لا يجوز ان يسال القرية كما يسال في قولك اذا مررت
بقرية خربة وانحطت من جانبها لا كا صحابك ايا مغاني الطرب اي بناة بنايتك قلت
لا يجوز ذلك لما نحن فيه لان قوله تعالى ان ابنك سرق وما شهدنا الا بما علمنا يدل على ان المراد الاستخبار
من المريد اذ الحوائط والجدران لا تستخبر عن مثل تلك الحادثة ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان
يكون من باب اطلاق اسم المحل على الحال والثاني ان يحذف المضافان كقول ابي دواد في صفة البرق
اسال البحار فانتحى للعقيق ان المستثل لا يكون البرق فالتقدير اسال سقيا سحابه اي سحاب
البرق البحار فانتحى اي قصد للعقيق وهو اسم موضع كالبحار فحذف المضاف الاول وهو سقيا وهو
اسم موضع كالبحار فحذف المضاف الاول والمضاف الثاني وهو السحاب ثم رفع المضاف اليه للمضاف　ايهام
الثاني محل فاعلا لقوله اسال فحذف المضافين هو موضع الاستشهاد وقوله تعالى فانها من تقوى القلوب
قال الزمخشري معناه من افعال ذوي تقوى القلوب والثالث ان يحذف الثلاث من المضافين كقوله تعالى
فكان قاب قوسين اي كان مقدار مسافة قربه قاب قوسين فحذف المضاف ثلاثة قال تعالى مثل فرسخان
او ميلان او قيد رمح اي مقدار مسافة قربه فرسخان وميلان وقيد رمح فحذف المضافان اذ ليس
وليس حذف المضاف بقياس عند سيبويه والكوفيين قال هو مقيس … العرس … الشهم
على تقدير مقدار مسافة قربه مني لانه لم يسمع والحذف خلاف الاصل فيقتصر فيه على المسموع
وهو متجه وقد يترك المضاف اليه على اعرابه اقول … قد يحذف المضاف ويترك المضاف
اليه على اعرابه وهو قليل ولولا دخل قد على المضارع ووجه العلة ان المضاف اضعف من حرف
الجر واضمار حرف الجر قليل فهذا اولى بالقلة منه وهذا اعني حذف المضاف مع ترك المضاف اليه على
اعرابه له شرط وهو ان يكون لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء اخر كقراءة
من قرا والله يريد الاخرة بجر الاخرة فان اصله والله يريد عرض الاخرة بحذف المضاف
وترك المضاف اليه على اعرابه لكون لفظ المضاف وهو العرض مذكورا سابقا مضافا الى شيء
اخر وهو الدنيا في قوله تعالى تريدون عرض الدنيا ومنه اي مما ترك المضاف اليه فيه على اعرابه
مثل العرب ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على قول من لا يجوز العطف على عاملين …
ومن يتبعه لانه على هذا القول لا بد من اضمار كل في قولهم ولا بيضاء اي ولا كل بيضاء فحذف كل
وترك بيضاء على اعرابه وهو الجر واما من يجوز العطف على عاملين وهو ابو الحسن الاخفش
فلا يكون المثل عنده من حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه لنيابة الواو عنده
عن العاملين اعني ما الناصبة وكل الجارة وهذا المثل يضرب لمن حظي في امرين من جانب فظنه
ومنه اي مما ترك المضاف اليه فيه على اعرابه قولهم ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه يقول ذاك
اذ التقدير ولا مثل اخيه فحذف المضاف وهو المثل وترك المضاف اليه على الجر وهذا القول دال
على صحة ما ذهبنا اليه من جواز حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه لانه مسموع واعراب

من الاعراب الفصيح، فان قلت لم لا يجوز ان يكون قولهم اخيه في هذا التركيب معطوفا على عبد
الله ولا يكون من باب حذف المضاف قلت بيان ذلك وجوه الاول انه لو كان الامر كما ذكرتم لزم
ان يكون نفي القول عن الشخص المماثل لهما لا عن كل واحد من المثلين اي مثل عبد الله ومثل اخيه
المنفي عن المثلين لا عن الشخص المماثل لهما نفس المعنى على تقدير العطف على عبد الله فبطل الثاني
انه لو كان الامر كذلك لزم ان يلي لا التي هي لنفي الجنس غير ما عطف على المنفي وشرطها ان يلي ما عطف
على المنفي بدليل صحة ان يقال يا غلام زيد ولا عمرو والثالث انه لو كان الامر كذلك لزم ما ذكرنا
لان الاخ معطوف على عبد الله وهو غير منفي لان النفي دخل على المثل لا عبد الله والرابع انه لو
كان كذلك لزم الفصل بين المعطوف المجرور وهو اخيه والمعطوف عليه باجنبي وهو يقول ذلك
وهو غير جائز بدليل امتناع قولك غلام زيد ذاهب وعمرو اتفاقا وسره ان المعطوف على المجرور في
حكمه حكم المجرور فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بينه وبين ما هو في حكم المجرور ومنه اي
ومما يترك المضاف اليه فيه على اعرابه قولهم ما مثل ابيك ولا اخيك يقولان ذلك اذ التقدير ولا مثل
اخيك فحذف المثل وابقي المضاف اليه على الجر والا فالاخول فان قلت لم لا يجوز العطف في هذا
التركيب قلت للوجهين السابقين توجيه الاول انه يلزم انه نفي القول عن شخص واحد
مماثل للاب والاخ وليس المقصود ذلك وتوجيه الثاني انه يلزم منه ايلاء لا المؤكدة الاخ وهو
غير معطوف على غير المنفي وهو الاب ولا يتاتى فيه الوجه الثالث لعدم الفصل نعم يتاتى فيه
وجه اخر مما كان متاتيا في التركيب الاول وهو انه يلزم افراد الخبر ح لان افراد المبتدا وتثنية
الخبر ممتنع بدليل امتناع قولهم ما غلام زيد وعمرو قائما فان قلت لم لا يجوز التثنية فانه عرف فيه
لكون لفظ المثل مقحما اذ الغرض ما ابوك واخوك يقولان ذلك نحو التثنية نظرا الى المعنى
قلت لا يجوز لان المعاملة مع اللفظ وشاهده امتناع ان يقال مثلي لا يفعل ووجوب ان يقال مثلي
لا يفعل وان كان المعنى انا لا افعل يعلم منه ان المعاملة للفظ مع المعنى قال وحذف المضاف اليه
اقول اعلم ان قوله وحذف معطوف على قوله فقد يحذف المضاف في قوله ويحذف المضاف
والمقصود منه ان حذف المضاف اليه جائز اذا دل قرينة على المحذوف بخصوصه وتقدير
اذن اذ كان كذا وقولنا كان كذا كناية عن جملة والفعل يعوض بحذف الجملة المضاف اليها
وعوض التنوين عنها لما بين التنوين والمضاف اليه من المعاقبة قول الله تعالى يومئذ
تحدث اخبارها والتقدير يوم اذ زلزلت الارض زلزالها واخرجت الارض اثقالها وقال
الانسان ما لها فحذفت الجمل وبقي اذ ولاجل ذلك رايتك تجيبا لقول من قال ناظرت
فيك عند الامير اي رايتك حينئذ ناظرته واضافة يوم وحين الى اذ وهو اسم من اسماء
الزمان بمنزلة المكرر ثم قيم عندي قال صاحب الاقليد المكرر انما هو للطفيه وكو
ان ايراد الكسرة على الذال مما تمجه السمع وتنفر عنه الطبع لكون السكون هو الاصل
في المبنيات واذ من المبنيات فادخل الاسم الاول على الثاني ليوهم ادخال علة الاضافة
ويتبع ذلك الاستكراه والتنفر وقولهم مررت بكل قائما تقديره مررت بكل واحد قائما

محذوف

محذوف الاخر ونوركل قال صاحب الاقليد الدليل على ان المضاف اليه محذوف ان الحال لا تقع
في النثر عن النكرة المتقدمة وانما تقع عن المعرفة واما في الشعر فيجوز ان تقع عن النكرة وفيه
نظر لان الاضافة في قولنا كل واحد لا توجب تعريف المضاف نعم لو ذكر التخصيص بدل التعريف
لصح ذلك قال وحكم الاضافة اقول ذكر للاضافة احكاما الاول ان يحذف لها التنوين
ونون التثنية ونون الجمع من المضاف سواء كانت الاضافة معنوية او لفظية واما وجب حذف
هذه الاشياء لانها تؤذن بتمام الاسم وانقطاعه والاضافة تؤذن باتصاله بما بعده وعدم
انقطاعه فلو لم يحذف هذه الاشياء للاضافة لزم كون المضاف اليه وغيره متصلا به وانه
محال الثاني ان يكسر اخر المضاف عند الاضافة الى يا المتكلم اذا كان اخره صحيحا كغلامي
وثوبي ودلوي او جاريا مجرى الصحيح وهو ان يكون اللام واوا او يا ما قبلها ساكن نحو قولك دلوي
وظبيي وحكم اخره لان الكسرة اخت اليا فيحصل بها المناسبة الثالث انه يثبت اذا كان في اخر
المضاف الى يا المتكلم كقولك عصاي ورحاي وغلاماي وتفتح اليا حينئذ حذرا عن
التقا الساكنين لا على خلاف ذكرتها غير لغة هذيل لان الالف في لغتهم تقلب يا وتدغم
في يا المتكلم كعصي ورحي الا في الف التثنية فانها لا تنقلب في لغتهم ايضا كغلاماي حذرا
عن الالتباس بالمنصوب والمجرور ولان التثنية في المعنى بخلاف الف العصا والرحي
فانه لم يؤت بها لمعنى فان ~~قيل من حكم الاضافة~~ قلت الف لدى لا يثبت عند الاضافة
الى يا المتكلم فانهم يقولون لدي اتفاقا وانهم قلبوا من حكم الاضافة وان يثبتوا الالف قلت
حملوا الف لدى على الف الى وعلى مع الضمائر اجمع فقالوا لديه ولديك ولدي كما قالوا اليه واليك
والي وعليه وعليك وعلي والجامع اشتراك هذه الكلمات في حرفيتها بعضها وانما قلبوا
الالف على قولنا بينه فعلا وبينه حرفا لانه يقال علاه زيد وانما قلبوا في قولنا بينه حرفا
وبينه اسما لانه يقال الا لا كثيرا اي نعمة وقد يفتح همزته ويجمع على الاي واتحا وقوله
وفاقا اي اتفاقا من هذيل وغيرهم الرابع ان تدغم الواو الواقعة في اخر المضاف الى يا
المتكلم اذا انفتح ما قبلها في يا المتكلم بعد ان تقلب اعني تلك الواو يا ساكنة ح ثم تكسر
اليا السابقة بين مفتوحين الاول ما قبل اليا المدغمة والثاني يا المتكلم ومثاله قولك
في اضافة مصطفون مصطفي الخامس ان تدغم اليا الواقعة كمثل التي ذكرناها في الواو
في يا المتكلم وهي ايضا تقع بين مفتوحين ومثاله قولك في اضافة مسلمين على صيغة التثنية
مسلمي بفتح الميم السادس ان تدغم الواو المضموم ما قبلها واليا المكسور ما قبلها في يا
الاضافة وحينئذ تقع اعني الحرف المدغم بين مكسور ومفتوح مثال الاول قولك في اضافة مسلمون
مسلمي بكسر الميم ومثال الثاني قولك في مسلمين على صيغة الجمع مسلمي بكسر الميم ايضا قال
المجزوم اقول هو الفعل المضارع الواقع بعد لم نحو لم يخرج ولما نحو لما يخرج ولام
الامر نحو ليخرج زيد ولا النهي نحو لا تضرب وكلم المجازاة والمراد بلما لما التي هي حرف لا التي هي

اسم وهي التي بمعنى حين يستعمل ظرفا نحو قوله تع ولما جاء موسى لميقاتنا ولام الامر وهي
ما يطلب بها الفعل والمراد بها لام امر الغائب يدخل فيه نحو قراءة النبي عليه السلام فبذلك
فليفرحوا بالتاء وبلا النهي لا التي يطلب بها ترك الفعل نحو لا تخرج لا النافية كما في قوله تعالى
وما لكم لا تؤمنون اذ لا طلب فيها وبكلم المجازاة الكلم التي تفيد سببية الاول للثاني ويسمى
الاول شرطا والثاني جزاء وهي ان نحو ان تكرمني اكرمك ومن نحو من يكرمني اكرمه وما نحو
ما تصنع اصنع ومهما نحو مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين واي نحو ايهم
ياتي اكرمه واين نحو اين تكن اكن وانى نحو انى تكن اكن ومتى نحو متى تركب اركب واذ ما نحو اذما
تركب اركب وانى نحو قوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر
واذا ما نحو اذما تخرج اخرج وحيثما نحو حيثما تجلس اجلس قال فان كانا مضارعين
اقول الشرط والجزاء ان كانا مضارعين فيهما الجزم البتة نحو قولك ان تكرمني اكرمك
وانما كان الجزم فيهما البتة لانهما يقبلان الجزم والجازم موجود فيجب ان يعمل لقيام المقتضي وانتفاء
المانع قال ابن الخباز اجاز الزمخشري رفع الجواب في نحو قوله واقول في صحة نقل ذلك عن
الزمخشري نظر لانه قال في المفصل اذا كانا مضارعين فليس فيهما الا الجزم وان كانا ماضيين
فلا جزم لعدم قبول الماضي الاعراب لكونه مبنيا نحو قولك ان اتيتني اكرمتك وان كان الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا وهو قليل الاستعمال منه قول الشاعر من يكدني بشيء كنت منه
كالشجا بين حلقه والوريد فالشرط وحده مجزوم البتة لقيام المقتضي وانتفاء المانع ومنهم
من جوز الرفع في الشرط وهو مردود عند المحققين وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
نحو ان جئتني اكرمك جاز في الجزاء الجزم والرفع اما الجزم فهو القياس واما الرفع فاختلف
فيه فحمله المبرد على حذف الفاء اي فانا اكرمك لان جئتني اكرمك مع الفاء لا يمكن الجزم لان الفاء
يمنع من عمل مقدم في النية فكانه قيل اكرمك ان جئتني وعند التقديم يمتنع الجزم لامتناع عمل
ان فيما قبلها فكذا عند نية التقديم ولا يخفى ان كل واحد من القولين يتعسف فكان الاولى الجزم
لامتناع عمل ان فيما قبلها فكذا عند نية التقديم ولا يخفى ان كل واحد من القولين يتعسف فكان
الاولى الجزم والاكد فلك الرفع حتى حمل قول زهير في مدح ابن سنان وان اتاه خليل يوم
مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم على الشذوذ قال وان كان الجزاء ماضيا
اقول اراد ان يذكر حكم الجزاء من دخول الفاء عليه ولا دخوله يقول الجزاء ثلثة
اقسام قسم يمتنع دخولها عليه وقسم يجوز الدخول والا دخول عليه وقسم يجب الدخول عليه
اما القسم الاول فهو ان يكون الجزاء فعلا ماضيا اما لفظا واما حالا ان لا يكون معه قد لا ملفوظ
ولا مقدر والفعل فعل متصرف كما في قولك ان اتيتني اتيت واما معنى كما في قولك ان لم
اقم لم اقم لان لم تقلب المضارع الى معنى الماضي فلم اقم ماض معنى اما امتناع دخول الفاء في هذا القسم
لان حرف الشرط اثر في المعنى لانه قلب الماضي الى معنى الاستقبال فالتاثير هو ربط بين الشرط

والجزاء فاستغنى به عن الرابط اللفظي وانما قيدنا الماضي لفظا بعدم اقتران قد به لفظا
او تقديرا لانه لو اقترن به اما لفظا كما في قوله تع ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى
كما في قوله تع ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وان كان قميصه قد من دبر فكذبت لزم الفا
وسيجي في القسم الثالث وانما قيدناه بكونه فعلا متصرفا لانه لو كان فعلا غير متصرف كما في
قوله تعالى فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا لزم الفا وسيجي ايضا في القسم الثالث واما
القسم الثاني فهو ان يكون الجزاء مضارعا مثبتا من غير سين او سوف او منفيا بلا نحو قراءة
حمزة ان تضل احداهما فتذكر بالرفع ونحو قوله ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا
يخاف نحو قولك ان تكرمني اكرمك وقولك ان تكرمني لا اهينك وانما جاز الوجهان في هذا
القسم لانك ان تقدر المضارع المثبت او المنفي خبر المبتدا محذوف على تقدير فانا اكرمك
او فانا لا اهينك ولم تجعلها نفس الجزاء فصار للاول وجه دخول الفاء وللثاني وجه لا دخول
فلذلك جاز الامران لان حرف الشرط لفظا واما علمنا ان الاول وجه دخول الفا لان حرف الشرط
فيه لا يكون مؤثرا في الفعل المضارع لعدم الجزائية فلا بد من رابط لفظي واما علمنا ان الثاني وجه
عدم دخول لان حرف الشرط فيه يكون مؤثرا في الفعل المضارع لانجزامه فلا يكون حاجة الى رابط
لفظي فان قلت هلا قدرت المبتدا مع الماضي لتدخل الفا كما في المضارع قلت لامتناع
ان ينقلب الى الاستقبال وانما قيدنا المضارع المثبت بانتفاء السين وسوف لانه لو وجدا فيه
وجب الفا كما يجي في القسم الثالث وانما قيدنا المضارع المنفي بكونه منفيا بلا لانه لو كان
منفيا بلم امتنع الفا كما في القسم الاول وان كان منفيا بلن وجب الفا وسيجي واما القسم الثالث فهو
ان يكون الجزاء غير المذكورات لامتناع تاثير حرف الشرط فيه فهو في مواضع احدها ان يكون
جملة اسمية كقوله تع ... فهم فيها خالدون فان قلت فما تقول في قول عبد الرحمن بن حسان
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان قلت لم يسوغه
الا ضرورة الشعر على ان ابا العباس المبرد انكره وقال الرواية الصحيحة من يفعل الخير
فالرحمن يشكره وشكره يجيء مجازيه والثاني ان يكون امرا كقوله تع قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
والثالث ان يكون نهيا كقوله تع فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار والرابع ان
يكون فعلا غير متصرف كقوله تع فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا والخامس ان يكون
ماضيا مع قد وانما امتنع معه تاثير حرف الشرط لانه موضوع لتحقيق المعنى وقد وقع
فلا يمكن معه ان ينقلب الماضي الى معنى الاستقبال فان قلت فكيف صح نحو قوله فقد وقع
قلت جوابه يعلم من قواعد علم المعاني فليطلب منها والسادس ان يكون مضارعا مع السين
كقوله تع ومن اوفى بما عاهد عليه الله فسنؤتيه اجرا عظيما وانما امتنع تاثير حرف
الشرط فيه لانه لا يجمع على الفعل حرفا استقبال لئلا يلزم توارد العلتين على معلول واحد
والسابع ان يكون مضارعا مع سوف كقولك ان زرتني فسوف اكرمك والعلة فيه ما ذكر
في السين والثامن ان يكون مضارعا منفيا بلن نحو قوله تع ومن يبتغ غير الاسلام دينا

على تعلّق عنه والجملة فيه ايضا ما تقدّم قال ـــــ ويجزم بان مضمرة مع الفعل اقول ـــــ
ينجزم الفعل المضارع بان مضمرة مع فعل الشرط بشرطين الاول ان يقع جوابا بالامر او نهي
او استفهام او تمنّ او عرض وهذا المراد بما عدا النفي من الاشياء الستة التي تجاب بالفاء
فالامر نحو اكرمني اكرمك والتقدير ان تكرمني اكرمك والنهي لا تشتم يكن خيرا لك والتقدير
ان لا تشتم يكن خيرا لك والاستفهام نحو ان بيتك ازرك والتقدير ان تعرفنيه ازرك
والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والتقدير ان يوجد لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل
تصب خيرا والتقدير ان تنزل تصب خيرا الثاني ان يقصد سببية الاول للثاني كسببية
اكرام المخاطب اياك لاكرامك اياه وسببية عدم الشتم لحصول الخير وكذا في غيرها وانما انجزم
عند وجود هذين الشرطين لان عند وجودهما يوجد الدال على ان والشرط وتقديرهما لان كل
واحد من الاشياء الخمسة يتضمن معنى الطلب والطلب يتضمن سببا حاملا عليه والمضارع الواقع
بعده سبب بالعرض لان المسبب في الوجود سبب حامل على الطلب في الذهن كما يتقرر في علم
العلم واذا وجد السبب الحامل على طلب شيء علم ان وجود ذلك الشيء يقتضي ذلك الحامل في الخارج
وهو معنى الشرط والجزاء فقد وجد الدال على ان والشرط وانما قلنا ان الطلب يتضمن سببا حاملا
عليه لانه لا يكون الا لغرض خارج عن مفهوم الطلب بخلاف الخبر فانه لا يستدعي غرضا خارجا
عن مفهومه بل الغرض في الخبر هو معرفة الحكم الذي هو نفس الخبر ولذلك لا يجزم الفعل المضارع
بعد النفي لعدم كونه طلبا اللهم الا اذا كان خبرا متضمنا لمعنى الطلب بان يكون مستعملا في معنى
الطلب فانه يجوز حينئذ جزم الفعل المضارع الواقع بعده نحو قولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا
يثب عليه حسبك ينم الناس فان الاول في معنى الامر اي ليتق وليفعل والثاني في معنى النهي اي لا
تتكلم قال ـــــ وان لم تقصد السببية اقول ـــــ قد علمت فيما سبق ان شرط جزم الفعل
المضارع بعد الاشياء الخمسة انما هو قصد السببية فاعلم انه ان لم تقصد السببية وجب
ان يرفع على احد وجوه الاول الحال كقوله تعالى ونذرهم في طغيانهم يعمهون حال عن المفعول في
قوله ونذرهم اي نذرهم في طغيانهم عامهين وليس ذو الحال ضمير طغيانهم لان الحال من المضاف
اليه ضعيف وعن الاية تحتمل الاستئناف ولا تحتمل الوصف والثاني الوصف كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع فان قوله وليا نكرة وضعف يقوله يرثني ولا يجوز ان
يحمل على الحال لان ذا الحال اذا كان نكرة تقدم الحال عليه ويجوز ان يحمل على الاستئناف وفيه
بحث مذكور في المصباح في القسم المعاني والثالث الاستئناف كما في قم يدعوك ولا يحتمل
الحال لان المراد به التعليل وعلى تقدير كونه حالا لا يفوت التعليل ولا يحتمل الوصف ايضا
وهو واضح قال ـــــ ولا يجوز الجزم اقول ـــــ اعلم ان شرط الشرط المضمر ان يكون مدلولا
عليه بالكلام السابق وان يكون مدلولا عليه بالكلام السابق الا اذا كان جنسا اي اذا
كان الكلام السابق اثباتا كان الشرط المضمر اثباتا واذا كان نفيا كان نفيا لان كل
واحد من الاثبات والنفي يرفع الآخر فلا يدل عليه ولذلك لا يجوز لا تدن من الاسد يأكلك

بالجزم لان الكلام السابق نفي يرفع والمضمر يجب ان يكون مثبتا لان الاضمار
المعنى وهو ان لا تدن من الاسد يوجب فساد المعنى لان تعلّق الاكل على البعد
لا يستقيم نعم لو قيل بدل يأكلك فتسلم منه جاز الجزم وقال الكسائي يجوز الجزم في يأكلك
على تقدير ان تدن من المعلوم ان تقدير عدم الدنو لا يستقيم فيكون المقدر الدنو
وهو واضح لا يخفى على احد فلا يسبق الى الذهن الا تقديره فيصح الجزم بناء على صحة
المعنى واعلم ان قولنا لان النفي فيه تجوز لان تدن نهي لا نفي وهو ليس نقيضا للاثبات
قال ـــــ والجزم اعلم ـــــ اعلم انه يروى قوله تعالى رب لولا اخرتني الى اجل
قريب فاصدق واكن من الصالحين بنصب فاصدق ويتكلم النحويون فيه لان عطف
المجزوم على المنصوب غير صحيح من حيث الظاهر فسأل سيبويه الخليل عنه فقال
الخليل هو كقول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان
جائيا ومقصوده من التشبيه ان قوله واكن بالجزم معطوف على قوله اصدق
لانه وان كان منصوبا فكانه مجزوم ولا يخفاء فيه اذ لو قال رب لولا اخرتني الى اجل
قريب اصدق بالجزم كان مستقيما لان الفعل يجزم في جواب التحضيض لتضمنه معنى
الطلب كالاشياء الخمسة فصح عطف المجزوم على توهم الجزم في المعطوف كما ان قوله
في البيت سابق بالجر معطوف على قوله مدرك لانه وكان منصوبا فكانه مجرور لانه
قد يكون مجرورا بدخول الباء اذ لو قال لست بمدرك ما مضى كان مستقيما فصح عطف المجرور
عليه على توهم الجر فيه وهو المقصود من قوله والجزم الى آخره والبيت الآخر للاحوص
الرياحي وهو نظير البيت الاول لان قوله ولا ناعب بالجر معطوف على قوله مصلحين
لتوهم الجر فيه لكونه محل دخول الباء قال ـــــ واذا اجتمع الشرط والقسم اقول ـــــ
اذا اجتمع الشرط والقسم فاما ان يكون القسم في صدر الكلام او يكون الشرط في صدر الكلام
او لا يكون شيء منهما في صدره بل يكونان متوسطين فالاقسام ثلثة الاول ان يتصدر الكلام
بالقسم وحكمه ان يكون الجواب للقسم لا للشرط لان تقدّمه يدل على العناية به وكان
جعل الجواب له اولى لعدم جواز ان يجعل للشرط والقسم معا لفظا والشرط في
هذا القسم ان الشرط فعل ماضيا اما لفظا نحو والله ان اتيتني لا تبتك او حكما نحو والله
ان لم تأتني لا اتيتك سواء كان القسم مذكورا كما في هذين المثالين او مقدرا اما ملفوظا
بما يدل عليه نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم فان التقدير والله لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم بشهادة اللام لانها لا تكون الا في جواب القسم او غير ملفوظ بما يدل
عليه نحو قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فان التقدير والله ان اطعتموهم لا لاستشهاد
ملفوظ كما في الآية الاولى بل بشهادة خلو قوله انكم لمشركون عن الفاء لانه لو لم
يقدر قسم ليكون الجواب اعني قوله انكم لمشركون له لكان جوابا للشرط وهو جملة اسمية
فلا بد فيها من الفاء لا محالة وحيث لم يوجد الفاء علم ان القسم مقدر فان قلت لم لا يكون

الفاء محذوفة قلت لان حذفها لا يسوغ الا للضرورة كما عرفت واما كان الشرط
في هذا القسم ان يكون الشرط فعله ماضيا لانه لم يعمل حرف الشرط في الجزاء فقصدوا
الى ان يأتوا بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليشاكلا الثاني ان يتصدر الكلام بالشرط
وحكمه ان يجوز اعتبار الشرط والقسم معا ويجوز اعتبار الشرط والغاء القسم
اما الاول فبان يجعل الجواب للقسم ويجعل القسم مع جوابه جوابا للشرط نحو ان تأتني
فوالله لا آتيك وح يكون القسم مع الجواب جزاء الشرط ولا بد فيه من لزوم الفاء
في الجزاء اذ لم يكن من القسمين الذين يمتنع في احدهما الفاء ويجوز الوجهان في الآخر وقد
مر تفصيلها واما الثاني فبان يجعل الجواب للشرط ويلغى القسم لفظا لحصول جوابه معنى
وذلك نحو قولك ان تأتني والله لا آتيك فان المجزوم جواب الشرط والقسم ملغى الثالث
ان يتوسط الشرط والقسم وهو قسمان لانه اما ان يتقدم الشرط على القسم او يتأخر عنه
فالاول حكمه مثل حكم القسم الثاني بعينه اي يجوز اعتبارهما نحو انا ان تأتني فوالله لا آتيك
ويجوز الغاء القسم نحو انا ان تأتني والله آتيك بالجزم والثاني حكمه ان يلغى اما الشرط
او القسم فالغاء الشرط نحو انا والله ان اتيتني لا تبتك والغاء القسم نحو انا والله ان
لم تأتني آتك بالجزم والشرط المذكور في القسم الاول وهو كون الفعل ماضيا او حكما شرط
في هذا القسم وقوله ويعود الشرط المذكور جزعا انما ذكره الجذع العمي والمراد
المجدور قال ـــــ واما غير المستبد اقول ـــــ لما فرغ من المستبد من قسمي
المعرب شرع في غير المستبد منها وهو التوابع وعرفها بانها التي ليس لها الاعراب
الاعلى سبيل التبع لغيرها وهذا التعريف لما هو تابع حقيقة فلا يقدح فيه خروج التابع
اللفظي في بعض الصور نحو خرج حجر ضب خرب وان زيدا ان عمرا قائم لان اطلاق التابع في امثال ذلك
انما هو بطريق المجاز وانما قلنا انه بطريق المجاز لانه لا يصدق فيه معنى التابعية ولا معنى
للتابعية الا التبعية في الاعراب والتوابع خمسة التاكيد والصفة والبدل وعطف
البيان وعطف النسق قال الفاضل الهندي التابع اما ان يكون مقصودا بالنسبة او لا يكون فان كان
فاما ان يتخلل بينه وبين المتبوع عاطف والاول فان لم يتخلل فهو البدل وان يتخلل فهو العطف بالحرف
فان لم يكن مقصودا بالنسبة فاما ان يدل التابع على معنى في المتبوع او لا فان دل فهو الصفة
والا فاما ان يدل على امر المتبوع في النسبة او الشمول او لا والاول هو التاكيد والثاني
عطف البيان وفيه نظر ولا يخفى على الفطن قال ـــــ التاكيد اقول ـــــ قدم التاكيد
لانه لا يغير عن تقرير وعرفه بقوله ما يعاد به ذكر الاول غير مقصود فقوله ما يعاد
معناه واقع يعاد به فيدخل التابع جميع التوابع وقوله يعاد به ذكر الاول يخرج
العطف بالحرف والصفة وما عدا بدل الكل من الكل من انواع البدل لان المراد باعادة
الاول ذكر لفظ يدل على عين ما يدل عليه اللفظ الاول وليس شيء من العطف بالحرف
والصفة وبعض انواع البدل المذكورة كذلك اما العطف الاول فظاهر واما الصفة
امام

فلان مؤكد العالم في قولك جاء زيد العالم لا يدل على عين ما يدل عليه زيد وان زيدا يدل على
ذات معين والعالم يدل على ذات ما موصوف بصفة العلم واين احدهما عن الآخر وبطل
اعتراض الفاضل حيث قال المراد اما اعادة عين الاول او اعادة ما يصدق عليه فان اريد
الاول خرج التاكيد المعنوي وان اريد الثاني دخل عطف البيان والصفة وانما قلنا انه
بطل لان اعادة عين الاول اعم من ان يكون باللفظ الاول او بلفظ آخر بمعناه وقوله غير مقصود
احتراز عن بدل الكل من الكل لانه مقصود بالنسبة قال الفاضل قوله غير مقصود يخرج العطف
بالحرف والبدل وفيه نظر لان العطف بالحرف لا يدخل قوله ما يعاد به ذكر الاول
فكيف يصح الاحتراز واطلاق البدل لا يصح ايضا نعم الاعتراض الوارد على هذا التعريف
انه لا يخرج عنه عطف البيان فان قيل ليس الغرض من عطف البيان اعادة ذكر الاول
بل توضيحه قلنا لا يفيدكم ذلك لان اعادة الاول حاصلة في عطف البيان وان لم يكن
غرضا والتاكيد كذلك ايضا لان الغرض منه ليس الاعادة بل الغرض فيه التقرير في
النسبة او الشمول واعلم ان التاكيد في اللغة مصدر اكدت الشيء اي احكمته والنما نقلوه
الى المؤكد فيكون حقيقة اصطلاحية ومجازا لغويا وكذا الكلام في العطف نحو قال ـــــ
ولا يختص بالاسم اقول ـــــ التاكيد لا يختص بالاسم بل يجري في الالفاظ كلها نحو جاءني
جاءني زيد وجاءني زيد جاءني زيد وان ان زيدا قائم فائدة التاكيد التقرير ودفع توهم
التجوز اي التكلم بالمجاز فانه يمكن ان يتجوز في الكلام مثل ان يقال جاء السلطان والمراد
بعض حواشيه وان يقال جاء اهل الدنيا والمراد بعض اهل الناس قال الله تعالى واذ
قتلتم نفسا والمراد اصولهم المتباعدون فاذا قال جاء السلطان نفسه وجاء اهل
الدنيا كلهم اندفع جواز التجوز فان قلت ما الفائدة في الجمع بين التقرير وازالة
التجوز قلت ـــــ التقرير فائدة التاكيد اللفظي وازالة التجوز فائدة التاكيد المعنوي اما
الاول فلان تكرير اللفظ الاول لامكان ان لا يسمع السامع اول الكلام او ان لا يفهم منه
واما الثاني فلما ذكرنا والدليل على ان تكرير اللفظ لا يزيل التجوز صحة ان يقال رأيت اسدا
يرمي رأيت اسدا يرمي قال ـــــ والاعادة اقول ـــــ اعادة المؤكد اما ان يكون
بلفظه واما ان يكون بغيره مما هو بمعناه والاول هو التاكيد اللفظي ويسمى صريحا والثاني
هو التاكيد المعنوي ويسمى غير صريح اما الصريح فيجري في الالفاظ كلها وقد مر مثالها
وفيه نظر لعدم جواز ان يقال ضربت ت بل لا بد ان يقال هو مسمى بوجود المانع
الخاص وهو كون الكلمة على حرف واحد لشابهتها جزء ذات زيد مثلا قلت ـــــ التاكيد
المعنوي فائدته دفع التجوز فقط واما غير الصريح فهو حيث يختص بالاسم ولا يكون الا
بالفاظ معينة وهي النفس والعين والثنتان العينان والانفس والاعين وكلا وكلتا
وكل واجمع واخواتها وجمع واكتعون وابتعون وابصعون بصاد مهملة وقيل بضاد معجمة
وفي بعض شروح المفصل هو بالصاد المعجمة رواية ابن الاعرابي وبالضاد غير المعجمة

روابد الميدانى وهى الالفاظ اعنى اكتعون ابتعون ابصعون اتباعات لاجمعين لا يجئن الا
على اثره وهذا مذهب الاكثر لان بعضهم جوز ذكرها بدون اجمعين واما عند ذكره اى ذكر
اجمعين فلم يجز احد تقديمها عليها ولا يؤكد بكلا وهو مثنى وهو كلتا الا المثنى وهو ظاهر ولا
يؤكد بكل واجمع الا ما يوجد فيه وصفان الاول ان يكون له اجزاء يصح افتراقها اما حسا
او حكما لدلالة هذين اللفظين على التجدد فالافتراق الحسى نحو ما فى مؤكدات القوم كلهم
والحكمى نحو ما فى مؤكد اشتريت العبد كله ولا يقال جاءنى زيد كله لعدم الافتراق حسا وهو
ظاهر ولا حكما لانه بحسب البدن لا يصح افتراقه فى هذا الحكم الثانى ان يكون معرفة
خلافا للكوفيين فى النكرة المحدودة وهى ما له طرفان كاليوم والشهر والحول فانهم جوزوا
تاكيدها بكل واجمعين متمسكين بقول الشاعر حيا اذا خطا فيا تقعقعا قد صرت
البكرة يوما اجمعا وحمله البصريون على الشذوذ واعلم ان صاحب المحصل ذكر ان الكوفيين
يجوزون تاكيد النكرة المحدودة بلفظ كل واجمع دون غيرها وعلى هذا يكون فى اطلاق
قول الفاضل جوز الكوفيون تاكيد النكرة المحدودة بالتاكيد المعنوى نظر قال والمظهر
اقول المظهر لا يؤكد بالمضمر فلا يقال جاءنى زيد هو لاستقلاله ولان المضمر اعرف
المعارف فلا يليق جعله تبعا والمضمر يؤكد بالمظهر والمضمر فيقال ما جاءنى الا هو نفسه
ورايتنى انا ومررت بك انت واذا اكد بالمضمر فينبغى ان لا يؤكد الا بالمنفصل المرفوع
وان كان المؤكد على منفصل مرفوع كما فى المثالين المذكورين والسر فيه التحرز عن التباس
التاكيد بالبدل فانه لو قيل رايتنى اياى التبس بالبدل وكذا لو قيل مررت بك اياك على وضع
المنصوب موضع المجرور لعدم جواز الاتيان بالمنفصل المجرور بذلك لان المؤكد ما يمكن ان
يستغنى به على الاستقلال لعدم وجود المنفصل المجرور لزم الالتباس بالبدل ايضا
لجواز ان يبدل من محل الجار والمجرور موضع المرفوع المنفصل حذرا عن الالتباس قال
واذا كان اقول اذا كان المضمر الذى يراد تاكيده اما بلفظ النفس او بلفظ العين
متصلا مرفوعا فالواجب ان يتوسط بينه وبين المؤكد ضمير منفصل مرفوع فيقال
ضربت انت نفسك وضربت انت عينك والدليل عليه انه لو لم يتوسط وقيل ضربت
نفسك وضربت عينك لزم تاكيد ما هو كالجزء من الكلمة اعنى التاء باللفظ المستقل
اعنى لفظ النفس والعين لما ان التاء كالجزء من الكلمة فلما هو واما ان لفظ النفس والعين
مستقل فلوقوعهما كل موقع نحو قولك بنفس زيد او عينه كذا او جاءنى نفس زيد ورايت
نفس زيد ومررت بنفسه واما قيدنا المؤكد بكونه متصلا مرفوعا لانه لو لم يكن
متصلا مرفوعا لم يكن كالجزء واما قيدنا التاكيد بكونه بلفظ العين والنفس لان غير
هما كلفظ كل واجمعين فى مؤكد جاءوا كلهم اجمعون لا استقلال له اما اجمعون فلانه
لا يلى العوامل اصلا فلا يقال جاءنى اجمعون ولا رايت اجمعين واما كل فلقلة ولية العوامل
فلا يقال فى السعة جاءنى كلهم ورايت كلهم ومررت بكلهم لان اصله ان لا يكون الا مؤكدا

لشبهه

لشبهه بالحرف فى معنى الشمول قال الصفة اقول الصفة تابع تدل
على معنى فى متبوعه مطلقا تخصيصا له ان كان نكرة نحو جاءنى رجل عالم او توضيحا ان كان
معرفة نحو جاءنى زيد العالم فقولنا تابع متناول لغير المحدود وقولنا يدل على معنى
فى متبوعه احتراز عن سائر التوابع اما عن العطف بالحرف وعطف البيان والتاكيد
وغير بدل الاشتمال من انواع البدل فظاهر واما عن بدل الاشتمال نحو اعجبنى
زيد علمه فلكن لان الغرض منه لا انه على معنى فى متبوعه دلالة على المعنى دلالة للتخصيص
والتوضيح وعليه ليس دلالته لشئ منها فان قلت فيخرج الصفات الواردة
لمجرد الثناء ونحوه قلت الا ان المراد من الدلالة المقيدة بالتخصيص والتوضيح الدلالة
فى الجملة وقولنا مطلقا للاحتراز عن الحال فانها وان دلت على معنى فى ذى الحال لكن لا مطلقا
بل فى حال وقوع الفعل من الفاعل او وقوعه على المفعول فالعامل فى نحو هذا البسر عن محتاج
اليه ووجه الاول ان الحال ليست من التوابع الثانى انها لا تدل على معنى فى المتبوع والثالث
انها لا تدل الدلالة المقيدة اذ لا يتحمل على التعريف ايراد اخر وهو انه يخرج عنه مثل
قولنا جاءنى رجل قاعد غلامه لانه ليس لان القعود ليس معنى فى المتبوع ويمكن ان يجاب عنه
بوجه دقيق فتامل وبالجملة هذا الحد موضع تامل كثير قال ولا يعنى
تخصيصها بالاسم اقول ولا يخفى تخصيص الصفة بالاسماء لانها فى المعنى
حكم على الموصوف والمحكوم عليه لا يكون الا اسما قال الفاضل لان الفعل نكرة لا يقبل
التخصيص ولا التوضيح وفيه نظر لانه على تقدير صحته لا يفيد اذ لا يلزم من اختصاص
الصفة المخصصة والموضحة اختصاص مطلق الصفة وقد تجئ الصفة لمجرد الثناء
والتعظيم كقوله تع بسم الله الرحمن الرحيم والباقى ظاهر وفى قوله وقد تجئ للتعليل
وهو المسوغ لعدم التعرض لعين المعانى فى الحد ويمكن ان يعتذر به نصرة للفاضل عما
اوردنا عليه فى الاستدلال على الاختصاص بالاسم وانما قال لمجرد الثناء ولم يقل للثناء
لان الصفة المخصصة نحو جاءنى رجل عالم والموضحة نحو جاءنى زيد العالم كل واحد منهما
فيها الثناء والتعظيم لكن لا على وجه التجرد قال واسم الجنس الجارى على المبهم
اقول اختلفوا فى اسم الجنس الجارى على المبهم كما فى مررت بهذا الرجل
على قولين احدهما انه بدل من المبهم لعدم دلالته على معنى فى المتبوع والاخر وهو الاصح
وعليه اكثر البصريين انه وصف له لان المبهم دال على الذات واسم الجنس الجارى عليه
يدل على تعيين حقيقة تلك الذات ولا شك ان تعيين حقيقته معنى من المعانى فى الذات
ولكون اسم الجنس دالا على تعيين الذات لا يوصف المبهم الا باسماء الاجناس ليدل
على التعيين مثاله مررت بهذا الرجل لا بكذا ذا هذا ويحصل بها اجناس الاشياء حصل الا
بهام وتم تعيين الجنس المشار اليه بخصوصه فاذا قلت الرجل تعين ذلك الجنس فان قلت
هذا يقتضى ان لا يقال مررت بهذا العالم قلت انما صح ان يوصف بالعالم لكونه متصلا

لبيان الجنس لانه يعلم منه ان المراد بهذا الرجل العالم قال ــــ ويوصف بالمصدر اقول ــــ
يجوز ان يوصف الموصوف بالمصدر مثل قولهم رجل عدل وفيه من المبالغة ما ليس في عادل لان
معناه انه من كثرة العدالة الكائنة فيه كانه تجسم منها وتمثل ولذا يأوله على تقدير حرف المضاف
اي ذو عدل وبعد التأويل بافادة المبالغة ومنه قولنا صلوة صراح قال كل صلوة لا يقرأ فيها بام
الكتاب فهي صراح اي نقصان قال ــــ والنكرة توصف اقول ــــ النكرة توصف بالجمل
لانها انما تنكرات ومن شرطها ان يكون خبرية لان الانشائية لا تستعمل ووقوعها خبرا كما
مر فلا تستعمل وقوعها صفة لانها في المعنى على قوم حوضها فلا يقال مررت برجل اضربه
او لا تضربه فان قيل ــــ فما قولكم في البيت الذي انشده الاصمعي حتى اذا اجن الظلام واختلط
جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط لان قوله هل رأيت الذئب قط جملة انشائية لكونها
لكونها استفهامية ومع ذلك وقعت صفة لمذق فنقول عنه هذا القول اي هل رأيت الذئب
ليكون الوصف في الحقيقة بالمفرد لا بالجملة واما فلما نقول عنه ولم نقل نقول فيه لان القول
انما قال عند ذكر المذق وهو اللبن المخلوط بالماء من باب المصدر لان اللبن مزيق لا مذق والمعنى
جاؤا بمذق مخلوق شاهده ان يقول لصاحبه هل رأيت الذئب لان لون المذق يشبه لون
الذئب لان اللبن اذا اختلط بالماء يقل بياضه ويصير لونه مائلا الى الكدرة فصار في لون الذئب
ونظير هذا الفائدة وقوع الانشائية موقع الخبر تأويله بالتأويل المذكور في الوصفية لان
لفظ الناس معرفة قول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله فان قول
اخبر جملة انشائية لكونها امرا بالتجريد وقد وقع الخبر تأويله بالتأويل المذكور والمعنى وجدت
الناس مقولا فيهم اخبر واما قلنا ان الموضع موضع الخبر لان المفعول الثاني لافعال القلوب
خبر في الحقيقة والمفعول الاول مبتدأ والخبر لا يكون الا مفردا او جملة خبرية كامر
وتقله اصله تقلي بالياء من قلاه يقليه اي ابغضه فحذفت الياء للجزم لانه جواب الامر
والهاء للسكت والمعنى ان الناس مقول في حقهم ان جربتهم قليتهم فعلم قول الراجز
بئس مقام الشيخ امرس امرس اما على فعو واما فعنفش لان التقدير بئس مقام
الشيخ مقام يقال فيه امرس وهو ان يخرج عن الاستقاء لضعفه يقال مرس الحبل اذا
وقع في اخر جانبي البكرة وما اذا امتدته الى مجراه فقد امرسته والهمزة للسلب فان قيل
ما قولكم في قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني فان قوله
يسبني جملة وصف بها المعرفة وهو اللئيم والا ما قلتم لا توصف بالجمل الا النكرة قلت لا نسلم
انه صفة لجواز ان يكون حالا سلمناه لكنه لاجراء المعرف بلام الجنس مجرى النكرة لانه لا توقيت
فيه اي لا تعيين وتمام تحقيقه ومعرفة السر في كون المعرف بلام الجنس كالنكرة على التحقيق
يعرف من علم المعاني قال ــــ وكما توصف بحال الموصوف اقول ــــ اعلم ان الصفة
اما فعلية وهي ما يكون مفهومها ثابتا للمتبوع نحو قولك جاءني رجل عالم فان العالم ثابت لرجل
واما سببية وهي ما يكون مفهومها ثابتا لسبب المفهوم المسموع اي المتعلقة نوع من التعلق

نحو

نحو قولك جاءني رجل كثير عدوه فان الكثرة ليست ثابتة لرجل بل المتعلق وهو عدو الذكر
بحرف التعلق بينهما مدلول عليه بعود الضمير منه اليه وانما صح وصف الرجل بالصفة غيره لانه
يحصل به بسبب اتصاف متعلقه بصفة نوع اتصاف بصفة الا ترى ان الرجل الذي يكثر
عدوه له اعتبار ليس للرجل الذي يقل عدوه وفي التمثيل بقولنا رجل كثير عدوه دقيقة
وهي انه يمنع اتصاف المتبوع بالصفة السببية فيه لاستحالة اتصاف الواحد بالكثرة
بخلاف قولك جاءني رجل عالم غلامه فيكون التمثيل بما مثل به اشد ايضاحا للمطلوب
قال ابن الحباز تتبع استعمال ذو في الصفة السببية مثل ان يقال مررت برجل ذي مال
ابوه ولعل السبب فيه عدم استعمال الفصحاء اياه والا فلا فرق بينه وبين قولنا مررت
برجل متمول ابوه في المعنى والاول تبعه في الاعراب قال ــــ الوصف الفعلي يتبع
الموصوف في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كانت الصفة صفة تستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو صبور لانه يقال
رجل صبور وامراة صبور وانما قيدناه بكونه بمعنى فاعل لانه ان كان بمعنى مفعول لم تستو
فيه المذكر والمؤنث نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وكفعيل بمعنى مفعول كجريح لانه يقال رجل
جريح وامراة جريح وانما قيدناه بكونه بمعنى مفعول لانه ان كان بمعنى فاعل لم تستو فيه المذكر والمؤنث
نحو رجل صغير وامراة صغيرة وفعول بمعنى مفعول قيده الحكمي في فعيل لا في فعول لما بينا ان
فعولا بمعنى مفعول لا تستوي فيه المذكر والمؤنث والا اذا كانت صيغة الصفة مؤنثة تجري
على المذكر كعلامة لكثرة العلم وفهامة لعظم الحق والوصف السببي يتبع الموصوف
في الاعراب والتعريف والتنكير وحكمه في الامور الباقية حكم الفعل ولذلك جاز رجل قاعد
غلمانه كما يجوز رجل يقعد غلمانه وضعف رجل قاعدون غلمانه كما ضعف رجل يقعدون
غلمانه وانما حكم بضعفه لجواز اكلوني البراغيث على ضعف وحسن رجل قعود غلمانه
لانه صيغة قعود لا تشبه صيغة يقعدون بخلاف صيغة قاعدون فانها تشبه صيغة
يقعدون في الحركات والسكنات هذا ما ذكره وفي الاحتياج الى استثناء ما يستوي
فيه المذكر والمؤنث والمؤنث الجاري على المذكر نظر لاشتراك الصيغة بين المذكر والمؤنث
لم تتبين لعل ما ذكرناه ثم ان عدم مشابهة صيغة قعود صيغة يقعدون لا تشفي
حسنه مع ذلك رجل قعود غلمانه ولذلك اقتصر ابن الحاجب على الحكم بالجواز قال ــــ
والمضمر لا يوصف اقول ــــ المضمر لا يقع موصوفا فلا يقال مررت به المسكين لان
الوصف للبيان والايضاح والبيان حاصل في المضمر لان النفس لا تضمر الا بعد
جري ذكره او قيام دلالة عليه من مقوله ذكره ولان الضمير وضع للايجاز الا ترى انهم قالوا
زيد مررت به كراهة ان يقولوا زيد مررت بزيد فلو وصف بطل الغرض الذي هو الايجاز
والاول اجود قال ــــ ومن حق الموصوف اقول ــــ من حق الموصوف ان يكون
اخص من الوصف او مساويا له في الخصوص والمراد بكونه اخص من الوصف ان يكون اعرف

منه بحسب درجات التعريف والدليل على ان الموصوف من حقه الاخصية او المساواة انه
المقصود بالنسبة فلو جعل الاعم هو الصفة لزم ان تكون الصفة التي ليست مقصودة بالنسبة
اعرف مما هو مقصود بالنسبة ولذلك لا يجوز وصف المعرف باللام الا بالمعرف باللام نحو جاءني
الرجل العالم او بالمضاف الى المعرف باللام نحو جاءني الرجل صاحب القوم لكون الاول وصفا بالمساوي
والثاني وصفا للاخص ولكون باقي المعارف وهو العلم والمبهم اخص من المعرف باللام [illegible]
ومن حق الوصف اقول من حق الوصف ان يذكر موصوفه معه لانه يتبعه اعرابا ومعنى
فحقه ان يتبعه ذكرا الا اذا كان الموصوف ظاهرا من ذكر الصفة اي يكون الصفة بحالة ينتقل
الذهن منها الى الموصوف فانه قد يحذف الموصوف لقيام القرينة الدالة عليه والحذف فاما ان يكون
على سبيل الجواز كما في قوله وعليهما مسرودتان قضاهما داود او صنع السوابغ تبع
والمراد درعان مسرودتان لان السرد نسج الدرع وقضاهما صنعهما واحكمهما وفرغ من عملهما والمراد
بداود داود النبي عليه السلام والدرع تنسب اليه لان سردها كان من معجزاته وهي المعول والثاني الحذف
وتعالى رجل صنع بفتح الصاد والنون اي صانع حاذق والسوابغ الدروع التامة اي الكاملة
طولا وتبع عطف بيان لصنع السوابغ وتبع اسم رجل وقيل كل ملك باليمن يسمى تبعا كما يسمى كل امام
في بغداد خليفة وكما في قول النابغة الذبياني كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن
والمراد كانك جمل من جمال بني اقيش لانه من الجمال صفة الجمل وبنو اقيش قبيلة والقعقعة تحريك
الشيء اليابس الصلب مع صوت والشن القربة البالية يعني انك تنفر من الحرب كما تنفر جمال
بني اقيش من صوت الشن لان جمالهم وحشية تنفر من صوته واما ان يكون على سبيل الوجوب
وذلك كما في قولهم الفارس والصاحب والاورق والاطلس فانهم لا يقولون الرجل الفارس والرجل
الصاحب والبعير الاورق والذئب الاطلس فالموصوف واجب الحذف سماعا وفي المحصل ان
موصوف الاطلس الثوب قال البدل اقول البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه
فقولنا تابع شامل للتوابع كلها وقولنا مقصود يخرج التاكيد والصفة وعطف البيان وقولنا دون
متبوعه يخرج العطف بالحرف ومعنى كونه مقصودا بالنسبة دون المتبوع ان المتكلم قصد استناد
ما علق بالمتبوع بالتابع كقولك ضربت زيدا راسه فان مرادك بقولك راسه تعليق الضرب
المعلق بزيد براسه اي المراد ضرب الراس لا ضرب زيد وكذا نحو جاءني زيد بل عمرو لانه [illegible]
على الجر المذكور والبدل لا يختص بالاسم بل يوجد في الفعل كما في قول عبد الله بن الحر متى تاتنا
تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا فان قوله تلمم بدل من قوله تاتنا بدل
الكل من الكل وهما فعلان وان رفع تلمم يكون حالا والجزل الحطب العظيم والتاجج الاشتعال
وهو تمدح بالضيافة لانهم كانوا يوقدون النار في الليل ليراها الاضياف فينزلوا
في منازلهم والبدل على اربعة اقسام بدل الكل من الكل وهو ان يكون مدلوله مدلول المبدل
عين ما يصدق عليه المبدل نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض من الكل وهو ان يكون البدل بعض
المبدل كقولك ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال وهو ان يكون بين البدل والمبدل ملابسة بغير

مطلب [illegible] في بغداد

الكلية

بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه واختلف في تسميته بدل الاشتمال فقيل لان الثاني
مشتمل على الاول في نحو قولهم اعجبني زيد علمه وقيل لان الاول مشتمل على الثاني في نحو قولهم سلب
زيد ثوبه وقيل لان معنى الكلام عند ذكر المبدل مشتمل على البدل ونحو متشوق اليه لانك اذا قلت
اعجبني تعلق التعجب بزيد بصفة من صفاته من جملتها علمه واذا قلت سلب زيد تعلق
السلب بزيد بجملته ومنها ثوبه وبدل الغلط وهو ان لا يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة
اصلا نحو مررت برجل حمار وانما سمي بدل الغلط لا لانه غلط بل لانه سبب وقوع الغلط
لان المتكلم به يغلط اولا فيتدارك به مثل ان تريد ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك
وقلت مررت برجل فتداركته وقلت حمار وهذا لا يكون في فصيح الكلام لان الفصيح
ما يطابق مقتضى الحال وليس يصدق على ما وقع بسبق اللسان والدليل على الانحصار
في الاقسام الاربعة ان مدلول البدل والمبدل اما ان يكون بينهما ملابسة ما اولا والثاني الغلط
والاول اما ان يكون تلك الملابسة ملابسة الكلية اولا الاول بدل الكل من الكل والثاني اما ان
ان يكون ملابسته ملابسة البعضية وهو ان يكون البدل بعض المبدل اولا الاول بدل
البعض من الكل والثاني بدل الاشتمال ويندرج فيه ما جعله بعضهم بدلا
خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه قال وهو في حكم
تنحية الاول اقول قال النحويون المبدل منه في نية الطرح لان البدل يقوم مقام الشيء
فلو لم يكن الاول في نية الطرح لا يكون الثاني قائما مقامه وقال المؤلف في الوجيز ليس
هذا الكلام منهم محمولا على ظاهره لانه لو كان محمولا عليه لكان معناه ان المبدل منه في حكم العدم ولا
يصح ذلك اذ لو صح كونه في حكم العدم لم يصح ان يقال زيد لقيت غلامه رجلا صالحا بجعل
رجلا بدلا من غلامه لان غلامه اذا كان في حكم المطروح كان التقدير زيد لقيت رجلا صالحا
وهو غير مستقيم لخلو الخبر الواقع جملة عن ضمير المبتدا وحمل رجلا صالحا على الحال الموطئة
يخرج التركيب عما نحن فيه وكذلك [illegible] فعلم ان كلامهم هذا ليس
محمولا على ظاهره فالمراد منه ان المبدل غير مقصود بالنسبة كما عرفت ثم فرع على ما ذكره
وقال وعلى هذا اي على ان المبدل ليس في حكم الطرح لا يمتنع ان يجعل قوله غير المغضوب
عليهم بدلا من الضمير المجرور في قوله قبله انعمت عليهم لانه انما يتخيل امتناع جعله بدلا منه
لو كون المبدل في حكم الطرح اذ التقدير حينئذ يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب
عليهم فيخلو الصلة عن العائد الى الموصول اعني الذين ولما لم يكن المبدل في حكم الطرح والالغاء
هنا لم يمتنع جعله بدلا منه قال ويكونان معرفتين [illegible] اقول البدل والمبدل لا
يشترط تطابقهما في التعريف والتنكير لان البدل مستقل ليس مع المبدل كشيء
واحد بخلاف الصفة والموصوف فلا يخرج الكلام باختلافهما في التعريف والتنكير عن
حد المناسبة فمثال ابدال المعرفة من المعرفة قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
ومثال ابدال النكرة من النكرة قوله تعالى ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا ومثال ابدال المعرفة

من النكرة قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ومثال ابدال النكرة من المعرفة قوله تعالى
لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة ولا يحسن في هذا القسم ان لا توصف النكرة كما وصفت
في الآية لانها ان لم توصف لم تفد ما لم يفده الاول وقال الكوفيون مشروط في هذا القسم
ان يكون البدل على لفظ المبدل كما في الآية وقال المولف ما ذكروه ليس شرطا اذ لا دليل
يدل عليه والمراد في صورة واحدة لا يصح الفاعل الحلية واما قول كثير وكنت كذي
رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت فهو من هذا القسم على رواية سكون
الجيم باللام في الرجلين على رواية غيره اعني رجلين على التثنية يكون من القسم الثاني فكل رجل
ثباته على عهد الممدوح كرجل صحيحة وخيانتها العهد كرجل مريضة والمراد بفتح الشين شلت
وروي لا على ضمها او يكونان ظاهرين او مضمرين اقول هذه قسمة اخرى تغاير القسمة
الاولى لانها باعتبار التعريف والتنكير وهذه باعتبار الاظهار والاضمار ووجهها ان يقال
البدل والمبدل اما ان يكونا ظاهرين او يكونا مضمرين او يكون احدهما ظاهرا والاخر مضمرا
وعلى كل تقدير ما البدل اما بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال او بدل الغلط والمجموع ستة
عشر قسما حاصلا من ضرب الاربعة في الاربعة فامثلة الاربعة في الظاهرين قد مرت
وامثلة الاربعة في المضمرين قولك زيد ضربته اياه زيد قطعته اياه الجهل الزيد
كرهته اياه حمار الذي كرهتها اياه وامثلة الاربعة في ابدال المضمر من المظهر قولك ضربت
زيدا اياه زيد قطعت زيدا اياه الجهل زيد كرهت زيدا اياه حمار زيد كرهت
اياه وامثلة الاربعة في ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا زيد قطعته يده زيد كرهته
جهله زيد كرهته حماره وهذه الاقسام كلها جائزة سواء كان المضمر للمتكلم او للمخاطب
او للغائب اللهم الا ان المصنف بين ان الابدال منها ممتنع الا ان يكون البدل مظهرا والمبدل
ضمير المتكلم والبدل بدل الكل من الكل نحو ضربتك زيدا واما لم يجز الابدال في هاتين الصورتين
لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا
لان المتكلم والمخاطب اقوى من المظهر وانما جاز في غير بدل الكل من الكل ابدال المظهر من ضمير
المتكلم والمخاطب لان مدلول البدل في غيره ليس عين مدلول المبدل منه فلا يلزم ان احدهما
انقص عن الاخر في الدلالة والبيت المذكور موضع استشهاده ابدال جاهل من الضمير
في قوله جوده لكون الضمير ضمير الغائب فصح وان كان البدل بدل الكل وهو للفرزدق
وقوله والا اي وان لم يكن البدل بدل الكل من الكل او اصله وان لا فقلبت النون لاما وادغم
اللام في اللام والمراد بقوله يختلفان اختلاف مدلول البدل مع مدلول المبدل سواء
كان الضمير ضمير الغيبة او ضمير الخطاب او ضمير الحكاية اي بنفس المتكلم والاية المذكورة
في هذا الموضع الغرض من ذكرها دفع وهم وهو ان يقال قوله كان بدل من الضمير في
تكلم فيلزم بدل الكل من الكل الا انه كان مدلولا لضمير بدل الكل من الكل والمبدل مضمر غائب
ووجه دفعه انا لا نسلم ان البدل بدل الكل بل بدل البعض من الكل لان من كان بعض المخاطبين

فنقول لكم وقوله ذوي البيت اشارة الى دفع وهم اخر وهو ان حكمي بدل من فاعل القتيل
وهو للمتكلم ووجه الدفع انه من بدل الاشتمال اذ الحكم ليس عين الرجل ولا بعضه بينهما
ملابسة وهذا البيت لرجل من خثعم قال والعامل اذا كان حرف جر اقول
العامل في البدل اذا كان حرف جر جاز تكرير الكلام في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن
امن منهم واما قيد بكونه حرف جر لانه مختصر فلا استنكار في تكريره وليس كذا الفعل
فان الفاعل به فطولا لانا دخلاف الاصل فلا يصار اليه الا للضرورة قال
عطف البيان اقول عطف البيان تابع يوضح امر المتبوع ويكون دالا عليه لا على معنى
فيه فخرج العطف بالحرف والبدل والتاكيد بقيد الايضاح وخرج الوصف بقيد ان
يكون دالا على نفس المتبوع لا على معنى فيه لانه يدل على معنى في متبوعه مطلقا والبيت شاهد
كون قوله عمر عطف بيان لقوله ابو حفص وانما يتبين به لانه علم مشهور باسم الكنية
كنيته وتمامه ما مسها من نقب ولا دبر معناه نقب البعير اي رقت اخفافه شكا الى عمر
نقب ناقته ليحمله على غيرها فلم يحمل فقال ذلك قال وقد فصل عن البدل اقول
فصل عطف البيان عن البدل معنى على من جوزهما لان البدل يذكر على انه مقصود بالاستقلال
وعطف البيان يذكر على انه موضح للمقصود واما فصل عنه لفظا في مثل قول المرار
الاسدي انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا والمراد كل تركيب
يكون عطف البيان فيه بيانا لذي اللام الذي اضيف اليه اسم الفاعل المعرف باللام نحو الضارب
الرجل زيد وانما يقع الفصل اللفظي في مثل هذا التركيب لان تقدير البدل فيه لا يكون صحيحا لان
في حكم تكرير العامل فيكون التقدير الضارب زيد وهو ممتنع لما مر فيتعين عطف البيان بعد
وقوع الفصل بينهما لفظا وجوز الاعلم البدل ايضا لبعض من الاسم المضاف والجمهور على الاول
وصف الاب بانه صرع رجلا من بكر فوقعت عليه الطير بلا تحت فترقبه اي تنتظر فوتته
لتاكل منه والوقوع جمع واقع وهو نصب الطائر كركوع وهو حال من الضمير في ترقبه اي ترقبه
عليه قال ابن الخباز المبرد روى البيت بنصب بشر وهو باعتبار محل البكري وعلى هذا
لا يمتنع الابدال قال العطف بالحرف اقول الحد الذي ذكره ظاهر وقال اي
من حروف العطف السكاكي اي من تبعه لان قال في المفتاح اي من حروف العطف عندي وجهه
ظاهر وهو ان المذكور بعده معرب باعراب المذكور قبله فيكون للعطف كما في حروفه
وانما ذكره للتفسير لا يقتصر انه لا يجعل منها لان لكل واحد منها معنى خاصا كالجمع للواو
والترتيب للفاء على ما يجي في الكتاب فلما لا يقتصر افادة كل واحد منها انه لا يكون من
حروف العطف لا يقتضي افادته اي التفسير ان لا يكون من حروف العطف قال
فالواو للجمع المطلق اقول اراد ان يذكر معنى كل واحد من حروف العطف فبدا
بالواو لانها اكثر استعمالا من غيرها ولانها تدل على محض الاشتراك وغيرها اعني الفاء وثم
ونحوها تدل على الاشتراك مع معنى اخر واذا عرفت ذلك فنقول ذهب المحققون الى ان الواو للجمع

المطلق من غير دلالة على الترتيب لا على المعية بل على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في
الحكم فقط وهو معنى الجمعية المطلقة والدليل عليه صحة ان يقال المال بين زيد وعمرو ولو دل على
الترتيب لم يصح هذا التركيب لكون بين اجزاء غير متعدد وايضا لو لم تكن الواو لمطلق الجمع
لما صح ان يقال اختصم زيد وعمرو لان معنى الافتعال صدور الفعل من اثنين
في زمان واحد ولولا ذلك لما صح ان يقال تقاتل زيد وعمرو والفعل صادر من احدهما اليوم ومن
الاخر غدا والدلايل في هذه الدعوى متعددة لا يليق بالمقام بسط الكلام فيها ثم يمكن
ان تقتصر على اقواها وهو الاجماع لان ابا سعيد السيرافي ذكر ان ائمة اللغة والنحو البصريين
والكوفيين اجمعوا على ان الواو للجمع المطلق واجماعهم في المباحث اللغوية حجة فان قيل
ذهب الشافعي رحمه الله الى انها للترتيب فان المفسر بالة في الوضوء ان نسبة هذا القول الى
الشافعي افتراء عليه لانه ادفع شانا في علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا على انا نقول الاجماع
المنقول بلسان الاحاد لا باس بانكاره نعم لو تواتر هذا الاجماع صح ما ذكرتم وهو غير معلوم
قال والفاء للتعقيب اقول الفاء للجمع لكن مع التعقيب فاذا قلت
قام زيد فعمرو كان قيام عمرو بعد قيام زيد من غير مهلة فان قلت لو كانت الفاء للترتيب لما صح
عطف شيء غير متعدد على شيء غير متعدد واصنف الدين بما ذكرتم في الواو واللازم
باطل لوقوع العطف في قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين
الدخول فحومل قلت لا نسلم انه عطف على متعدد على غير متعدد بل هو عطف على متعدد
لان المراد على وسط الدخول فوسط حومل لان لكل واحد من الدخول والحومل لكونه موضوعا بمكان
اجزاء فاريد التعدد الحاصل فيها وكذلك لو قيل بين النور والقوس لم يجز لعدم التعدد ولكون الفاء
للترتيب من غير مهلة استعملوها للسببية نحو اتحت عليه فشكر مترتب على السبب في السبب
متقدم على المسبب ولا مهلة بينهما لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب ولذلك ايضا ربطوا الجزاء
بالشرط بها لان معنى التعليق ان وجد المعلق عليه وجد المعلق بجواز دخلت الدار فانت طالق نعم
يستغنى عن الفاء اذا ارتبط الشرط بالجزاء بذاته كما في قولك ان تأتني اكرمتك وقد مر ما يرشدك اليه
والفاء في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا والتعقيب فيها مالكين شيء فكيف ذلك والدليل على كون الشرط
متقدما انه لو لم يتقدم لزم ان يتلاقى الواو والفاء وهو باطل والفاء في قول النحويين تولب
لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي جزائية ايضا لان العرض تعليق الجزع بالهلاك
لهلاك نفسه لكنها كررت لبعد العهد بالاول كما كرر العامل في البيت الاخر وهو ان وفي الآية وهو
فلا تحسبنهم لتقدم العهد بلا تحسبن السابق في قوله ولا تحسبن الذين يفرحون الاية فان قلت
هب ان تقدم العهد بالفعل اقتضى تكرير ما العامل فيحوز الفاء ايه قلت فلا يبعد لحوقها
بالاشعار بانا فاعلهم المذكورين في الآية وهي فرحهم وحبهم الحمد بالم يفعلوا علة في منع الحسبان
قال وثم له اقول ثم للجمع مع التراخي اي مع المهلة ولذلك قال سيبويه المرور في نحو قولك
مررت برجل ثم امرأة مروران لان ثم يدل على ان بين مرورك بالرجل ومرورك بالمرأة مهلة فيكون الثاني

بعد انقطاع الاول فيكون ثانيا خلاف المرور في نحو قولك مررت برجل فامرأة فانه
ليس مرورين اذ لا انقطاع بل هو مرور واحد الصق صفته برجل وجزء اخر عقيبه الصق بالمرأة
قال وحتى للغاية اقول اعلم ان حتى العاطفة للغاية لان المعطوف بها ان يكون
جزء من المعطوف عليه قال العالي الان غاية الشيء طرفه فيكون بعضه وفيه نظر والجزء المعطوف
بحتى العاطفة اما افضل جزء نحو مات الناس حتى الانبياء واما احقر نحو قدم الحاج حتى المشاة
العمال في التوعي لان التوعي ادون العمال يقال استن الفرس اي دفع يديه وطرحهما معا
والتوعي جمع توع كمرضي جمع مريض والتوع من العمال ما باه قوع سبحه العاقر والراء وهو سمش
ابيض يخرج بالعمال فالاتي لهما من غريب مسايل حتى العاطفة انه يقول مررت بالقوم حتى بزيد
تتعين الباء ههنا لانك لو لم تعد لا التبست قال واو واما اعلم ان كل واحد من او واما
موضوع لاحد الشيئين او الاشياء على جهة الابهام اي يعين احدها او لا يعينها من غير تعيين سواء
كان في الخبر مع الشك او مع التشكيك او كان في الامر مع التخيير او مع الاباحة فقال كل واحد منهما
للشك في الخبر وللتخيير والاباحة في الامر فالشك ان يتردد المتكلم بين امرين لا مزية لاحدهما
على الاخر مثاله قولك قام زيد او عمرو وانت لا تعلم القائم على التعيين بل يجوز ان يكون زيدا وان
يكون عمرا من غير ترجيح قيام احدهما على قيام الاخر والتخيير تردد الامر بين شيئين لا يجمع بينهما
كقولك تزوج زينب او اختها والاباحة تردد الامر بين شيئين يجوز الجمع بينهما كقولك تعلم الفقه
او النحو فان اقتصر على احدهما جاز وان جمع بينهما جاز ايضا واما قال المصنف في بيان
هذا القول وقال تنبيها على ان الحق هو القول الاول لان او وحتى للابهام على المخاطب ايضا
كما في قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وقوله فهي كالحجارة او اشد قسوة لان الله
لا يشك امر وكذا ينبهم ما يتعلق بالابهام من الحكمة واشكل على بعض النحويين اقترانها في النهي
في مثل قوله ولا تطع منهم اثما او كفورا واعترض توهموا انها فيه بمعنى الواو وظنا منهم انها لو كانت على
اصلها لحصل الامتثال بالانتهاء عن احدهما لان المطلوب الامتثال لجمعها جميعا ورد المصنف
ذلك وقال على اصلها وحمل المعنى انما الاحتراز عن الاثم والكفور جميعا انما هو من جهة النهي لانه
متضمن للنفي وتبقى احد الامرين انما يكون بنفيهما جميعا يوضحه انك اذا قلت اطع اثما او كفورا
كان معناه اطع احدهما فاذا دخل لا فقيل لا تطع اثما او كفورا كان معناه لا تطع احدهما ويلزم منه
ان يكف عن طاعتهما اذ لو كف عن طاعة احدهما فقد كان مطيعا احدهما فلم يكن ممتثلا لقوله
لا تطع احدهما فعلم انها على اصلها في الاية نعم هي بمعنى الواو في قول الشاعر فلو كان البكاء يرد شيئا
بكيت على يزيد او عناق على المرأين اذ هلكا جميعا لشانهما بحسن واشتياق وفي قول الاخر
ان بها اكتل او رزاما خويربين ينقفان الهاما واما قلنا انها بمعنى الواو في البيت الاول
لانها لو كانت على وضعها لقيل على المرأ ولم يقل على المرأين لان الواحد لا يكون مثنى واما قلنا انها
بمعناه في البيت الثاني لانها لو كانت على وضعها لقيل خويربا ولم يقل خويربين لان التثنية الحال
ورد الحال واحد لا يجوز وهذا انما يستقيم على مذهب غير الخليل لان عنده انتصاب خويربين على الشتم
لا على الحال ومعنى البيت ان البكاء لا يرد الغايت ولو رد لبكيت على ما فاتني من صحبة يزيد

وعناق وهما رجلان ومعنى البيت الثالث ان بالطريق لا انا تؤنث وتذكر قال في الصحاح
اكتل او رزاما وهما لصان وهما خويربان وهو تصغير خارب وهو اللص خاصة وعن الاصمعي
هو سارق البعير على الخصوص وينقفان الهاما اي يكسران لهامة من النقف وهو الكسر
قال ولم يعد العادي اما اقول ذهب الشيخ ابو علي الفارسي في الايضاح الى ان اما ليس
من حروف العطف واختاره السكاكي في المفتاح والذي قادهما اليه امران الاول انها تجيء
قبل المعطوف عليه وكل ما هو كذلك فليس من حروف العطف اما الصغرى فلانه يقال جاء
اما زيد او عمرو واما الكبرى فلان حرف العطف ما يتوسط بين المعطوف والمعطوف عليه الثاني
انها يدخل عليها العاطف وكل ما هو كذلك فليس من حروف العطف اما الصغرى فلانه يقال
جاءني اما زيد واما عمرو فان الواو حرف عطف بالاتفاق وقد دخل على اما واما الكبرى فلان
حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فان قيل قد يدخل في قوله تعالى ولا الضالين
قلنا لا في مثل ذلك ليست للعطف بل هي من حروف الصلة والجواب عما ذكراه ان
اما الاولى ليست من حروف العطف بالاتفاق بل هو حرف تردد مع الكلام في الثانية ولا يدل شيء من
الوجهين على عدم كونها منها اما الوجه الاول فلانه انما يدل على المتفق اذ الواقع قبل المعطوف
عليه هو الاولى لا الثانية واما الوجه الثاني فلان صغراه ممنوع فان قوله وددخول الواو عليها في قولنا
جاء اما زيد واما عمرو قلنا اجيب عنه بوجهين الاول ان الواو ليست عاطفة بل هي واما كلاهما
عاطفة وليس شيء منها برأسه عاطفا ولا بعد في ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع
وبعض حرف في موضع الثاني انما تعطف الثانية على الاولى قال المصنف وفيه نظر والعلم مراده
ان سلم كون الواو تعطف اما الثانية على الاولى فمسلم وقيل مدعى الخصم فلا يصح ذكره في
مقام الاحتجاج عليه وفي نظره نظر لان الممنوع عطف معطوف على معطوف عليه يجري
عطف وهو غير عطف حرف العطف على مثله هذا ما يدل المتأخرون في الجواب عن احتجاج
في علي بانهم يستدلون على كون اما الثانية حرف عطف بصحة قيام او مقامها فانه اذا قيل
بدل قولك جاء اما زيد واما عمرو جاء اما زيد او عمرو صح واو عاطفة اتفاقا فكذا ما الثانية
لان الحرف للعطف والغرض انما هو باعتبار افادة المعنى قال والفصل بينها اقول
الفارق بين او واما امران الاول انك اما تبني كلامك من اول على الشك علاف او فانه اذا
قيل جاء اما زيد واما عمرو كان اول الكلام مبنيا على الشك للزوم سبق اما الثانية باما الاولى
اي اذا استعمل اما في المعطوف كان الواجب ان يؤتى باما اخرى قبل المعطوف عليه فلا يقال
جاءني زيد واما عمرو واذا كان كذلك كان الشك امام علوما من اول الامر واذا قيل جاء
زيد او عمرو لم يلزم ان يكون اول الكلام مبنيا على الشك بل جاز ان يعترض الشك اثنائه
وكذلك سواء كان غير لازم فانه يجوز ان يقال جاء زيد او عمرو وجاز ان يقال جاء اما زيد
او عمرو واذا كان كذلك لم يكن لزوم الشك اول الكلام ثابتا وقد يجيء في الكلام اما غير مكررة
لكن بشرط ان يكون في الكلام عوض من تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت لانه معلوم
ان المقصود اما ان تكلمني جميلا واما ان تسكت وعلى البيان المذكور ان في المتن لانه معلوم ان

ان المقصود اما ان يكون اخي واما ان تقطع حتى زعم الفراء ان اما في معنى او غير مسبوقة
باما الاولى واستدل بالبيت المذكور وهو كذلك لانه لم يسبقه اما والمعنى او ثلم بأبيات الثاني
ان اما لا تقع في النهي البتة بخلاف او فانها تقع في النهي كما في قوله ولا تطع منهم اثما او كفورا
وهذا الفرق غير راجع الى المعنى قال وام للاستفهام اقول اعلم ان ام للاستفهام
وهي اما متصلة او منقطعة اما المتصلة فهي لطلب تعيين واحد من الامرين المستوين بعد
ثبوت احدهما كقولك ازيد عندك ام عمرو وانت تعلم ان احد الشخصين عندك مخاطبك لكنك
تطلب ان يعين من عنده ولذلك صح ان يخبر عن مخاطبك باي مثل ان يقول ايهما عندك
والمراد باستواء الامرين استواؤهما في علم المستفهم فان احتمال وجود زيد عند مخاطبه
يساوي عنده كاحتمال وجود عمرو عنده وطريقة استعمال ام هذه ان يلي احد الامرين المستوين
ام ويلي الامر الاخر الهمزة كما في المثال المذكور فان زيدا ولي الهمزة وعمرا ولي ام ولذلك كان ام هذه
مختصة بعطف الاسم على الاسم فلم يجز ان يقال اراءيت زيدا ام عمرو لما بينا ما ذكرناه وهو
ان يلي احد المستويين الهمزة والاخر ام نعم لو قيل ازيدا رأيت ام عمرا كان صحيحا وجواب
ام هذه بتعيين احد الامرين مثل ان يقال عندي زيد او يقال عندي عمرو ولا يصح ان يجاب
بلا او نعم لانه يدل على التعيين وهذا بخلاف او فانه يجاب بلا او نعم لانه ليس للسؤال عن
التعيين فاذا قيل ازيد عندك او عمرو كان السؤال عن ثبوت اصل النسبة فيصح ان يجاب
بلا او نعم واذا قلت الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية كان معناه احدهما اعني الحسن
او الحسين افضل ام ابن الحنفية والجواب ان يقال احدهما افضل منه او ان يقال هو افضل منهما
ولا يصح ان يقال الحسن افضل على التعيين لان السؤال عن احدهما على ابن الحنفية وفضل عليهما والجواب
يجب ان يكون مطابقا للسؤال قال ابو علي الفارسي في الايضاح ونظير هذا السؤال الواقع في
هو انما اي قول المرأة التي قالت كيف رأيت زبدا اقطا ام تمرا قد شيا صار ما هو تمر فان يعود
كلاهما احدهما اعني الاقط والتمر وابتدا ام قوشيا فهو مثل قولك الحسن او الحسين افضل ام
ابن الحنفية وعوضها وصف زبد وهو مكرر زبد بالسماعة واما المنقطعة فهي لعطف الجمل
وتكون بمعنى بل والهمزة ويلزم لفظ الجملة في الخبر لعدم لزوم الالتباس نحو انها لابل ام شاء
اي بل اهي شاء اضربت عن الاخبار واستانفت سؤالا وتوضيحه انك اذا قلت ازيد عندك
ام عمرو وتعرف عنك التبس المنقطعة بالاستفهامية واذا قلت انها لابل ام شاء لم يلتبس
لعدم احتمال كونها متصلة لان شرط المتصلة ان يتقدمها استفهام وهذا الشرط منتف في قولك
انها لابل ام شاء غير متصف في قولك ازيد عندك ام عمرو قال ويستعمل ام والهمزة اقول
اعلم انه يستعمل ام والهمزة لمجرد التسوية اي من غير ان يتحقق فيه معنى الاستفهام والكلام في هذا
المقدار ان الاستواء من لوازم الاستفهام بها كما مر واطلاق اللفظ الدال على الملزوم وارادة
اللازم من جملة وجوه المجاز ومثال ذلك قولك سواء علي اقمت ام قعدت وسواء خبر مبتدأ
مؤخر عنه وهو المخبر المصدر المنتزع من الفعل الاول معطوفا عليه المصدر المنتزع من الفعل الثاني

اي سواء على قيامك وقعودك فهما مكن مبتدأ وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم
وانما جاز وقوع سواء ولفظه مفرد خبرا عن المتعدد لانه مصدر لا يثنى ولا يجمع فان قلت
سواء وان كان مصدرا هو مستعمل في هذا المقام لا بمعنى المصدر لانه بمعنى المستوي قلت
الغرض انهم لم يثنوا اعتبارا بالصورة المصدر كما انهم يقولون رجلان عدل ورجال عدل
هذا مذهب غير الاخفش ومن تابعه لانهم ذهبوا الى ان المصدر المنزوع فاعل سواء
وهم استحسنوا وقوع الجملة الاسمية في هذا المقام وعللوه بان انتزاع المصدر ليكون فاعلا
من غير الجملة الفعلية لا يتيسر الا اذا كان خبر تلك الجملة من المشتقات والاستقراء يدل
ايضا على عدم وقوع الاسمية هنا في تراكيب الفصحاء وهذا اولى من الاول في نظير لفظ سواء
في وقوعه هذا الموقع لفظ لا ابالي ولفظ لا ادري ولفظ ليت شعري لانهم كما يقولون سواء
علي اقمت ام قعدت يقولون لا ابالي وثبت وقعدت ولا ادري اقام زيد ام قعد وليت شعري
اعدل السلطان ام لم يعدل ويكون بعض هذه الالفاظ نظائر قولنا سواء علي افادة التسوية قال
والجملتان اقول الجملتان اللتان عطف احداهما على الاخرى باو في مثل قولك لاضربن زيدا
قام او قعد في موضع الحال لان التقدير لاضربن زيدا قائما او قاعدا او قائما وقاعدا حالان
فقطعا فكذا قام وقعد وذلك لان اللفظ معربا باعراب انما هو باعتبار افادة معنى ذلك الاعراب
والاصح وقوع ام في مثل هذا الموضع فلا يقال لاضربن زيدا اقام ام قعد لان شرط استعمال
في مثل هذا المعنى تقدم همزة الاستفهام وهذا الشرط منتف هنا فلا يصح استعماله
بدل او في مثل هذا المقام ولذلك قال بعضهم ان البيت الاول من الابيات المذكورة في المتن
من مواقع ام والبيتين الاخيرين منها من مواقع او لان البيت الاول وجد شرطه اعني التسوية
والاستفهام فيه معنى الحال اذ ليس المقصود انه لا يبالي حال اليبس واللحى بل المقصود انه لا
يبالي بهما والبيتين الاخيرين فقد شرط ام فيهما وهو الاستفهام مع استقامة معنى الحال اذ
المقصود انه لا يبالي بالحقوق مكثرا او مقلا وانه يناهي عند تناهي عن مطيعا علا او
متناهيا ونبت فعل ماض مصدره النبت يقال نبت التيس ينبت بالكسر اي صاح
وهاج وقول الحاني اي الاهمي يريد انه لا يفرح لوم اللائمين الملحاح بل يغشه كما لا يفرح صياح
التيس عند النزو ومطرود اسم رجل واملى اي امتد ومعنى البيتين الاخيرين ظاهر قال
ولا النفي ما وجب اقول لا لنفي ما وجب للمعطوف عليه من المعطوف نحو قولك جاءني زيد
لا عمرو فان لا نفي المجيء الثابت لزيد عن عمرو واذا دخلت عليها الواو خرجت ان تكون حرف
عطف كقولك لم يقم زيد ولا عمرو لان حروف النسق لا يدخل بعضها على بعض فيكون الواو للعطف
ولا انما هي لتاكيد النفي ولا هذه اعني العاطفة تختص بالاسم فلا يقال قام زيد لا قام عمرو
وهذا امر ثبت بالاستقراء وجعل بعض النحويين ليس مرادفة للا هذه ومثلها بقول
لبيد فاذا جوزيت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل اي لا الجمل اذ عطف المفرد
على المفرد لنفي ما وجب للاول من ان الذي لا يكون الا لا يكون ليس الا عينا ويشهد له ما

ما روي في هذا البيت بدل ليس الجمل غير الجمل قال المولف الصحيح ان ليس على اصلها اي لا نسلم
انه لعطف المفرد على المفرد بل هي بمعناه الاصلي والجمل اسمها وخبرها محذوف لدلالة انما
عليه والتقدير انما يجزي الفتى ليس الجمل جازيا بحرف جاز بالان انما للحصر فلا بد من نفي ما
اثبت لاحد الشيئين عن الاخر والا لم يحصل معنى الحصر واذا كان كذلك كان المثبت للفتى هو
المنفي عن الجمل وهو معنى الخبر المحذوف قال وبل للاضراب اقول اعلم ان بل
للاضراب عن الاول سواء كان الاول مثبتا او منفيا فان كان مثبتا فلا يكون للاضراب الا للغلط
فاذا قلت جاء زيد بل عمرو وكان مقصودك الاخبار عن مجيء زيد وقع غلطا والحق مجيء عمرو
وان كان منفيا احتمل الاضراب امرين لا الا ان يكون غلطا اي الاخبار عن الاول لعدم
صدور الحكم منه وقع غلطا فقولك ما جاءني زيد بل عمرو معناه ان مثلهم لم يجيء عمرو ولا زيد الثاني
ان يكون اثباتا للحكم الثاني فقولك ما جاءني زيد بل عمرو معناه على هذا ان عمرا جاء وزيد لم يجئ
قال ولكن اقول لكن بسكون النون اما ان يقع في عطف المفرد على المفرد او يقع في
عطف الجملة على الجملة فان وقعت في الاول كانت نقيضة لا لانها لا تقع الا بعد النفي ولا
تقع الا بعد الاثبات وذلك نحو قولك ما جاءني زيد لكن عمرو وان وقعت في الثاني كانت نظير
بل اي في صحة استعمالها بعد الاثبات وبعد النفي فالاول نحو جاء زيد لكن عمرو لم يجئ والثاني نحو ما جاء
بكر لكن جاء خالد ومثال وقوع بل بعد الاثبات والنفي سبق واعلم ان لفظ النفي ليس مشروطا في لكن
بل الشرط المخالفة حتى جاز ان يقال قام زيد لكن عمرو قعد قال الله تعالى اكفرت بالذي خلقك من تراب ثم
من نطفة ثم سواك رجلا لكن هو الله ربي كانه قيل انت كفرت بالله لكن انا بالله مؤمن قال اي
اقول اي كلمة موضوعة للتفسير يقال جاءني اخوك اي زيد ورأيت اخاك اي زيدا ومررت
باخيك اي زيد ويقال بعت اي ملكت بعوض ووهبت اي ملكت بلا عوض وهذا هو الذي اعترض
من عدها من حروف العطف لانه يشارك ما بعدها لما قبلها في الاعراب يستدعي كونها للعطف
وعدم افادة المشاركة اذا دفعت من جملتين لا يستدعي كونها غير العطف كما في قولك بعت
ووهبت والذين لم يعدوها من حروف العطف نظروا الى ان العطف يستدعي مغايرة المعطوف
للمعطوف عليه وزيد في قولك جاءني اخوك اي زيد ليس غير الاخ فلا يصح جعل اي من حروف العطف
وللمولف ان يقول لا نسلم ان العطف يستدعي ما ذكرتم او لا بد له من دليل سلمناه لكن لا نسلم انعدامه
فيما نحن فيه لان المغايرة اعم من المغايرة بحسب الذات والمغايرة بحسب الصفات ولذلك جاز
ان يكون الذين يؤمنون في قوله تعالى الذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك المذكور من قبل
قال واذا عطف على المضمر اقول اذا عطف المعطوف على المضمر المرفوع المتصل
فلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه وجب في السعة ان يؤكد ذلك المرفوع المضمر المتصل
حلا فالكوفيين مثاله اسكن انت وزوجك الجنة وذهبت انت وزيد اما ان المضمر المرفوع المتصل
بمنزلة الجزء من الكلمة والعطف عليه غير جائز بكلا على ما هو بمنزلته وايضا المرفوع المتصل
المستكن يوهم العطف عليه العطف على الفعل وهو غير جائز لامتناع عطف الاسم على

على الفعل محل على عمر المستكن طرداً للباب هذا اذا لم يؤكد المضمر فان اكد جاز العطف
لكونه في الصورة كالعطف على المنفصل فان قلت لم لم يذهب الى ان العطف في قوله
اسكن انت وزوجك الجنة على المنفصل في الحقيقة قلت المتبوع في الحقيقة هو ما يتعلق
به الحكم السابق بالتحقيق وهو الفاعل لا التاكيد وانما قيدنا بالمضمر يكون مرفوعا متصلا
لان نحو لست معولا امره جزء الكلمة وقد مر ما يرشد اليه وانما قيدنا بعدم الفصل لانه
عند وقوع الفصل يجوز العطف بلا تاكيد لقيامه مقامه وصونه اللابس قال ما اشركنا ولا اباؤنا
احتج الكوفيون بقول عمر بن ابي ربيعة قلت اذ اقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا
تعسفن رملا والجواب انه ضرورة الشعر وكلامنا في السعة ونظيره في جواز عطف بلا
تاكيد للضرورة قول الاخر فلما لحقنا والجياد عشية دعوا يا لكعب فاعتزينا لعامر
ومن العجب من زعم ان الواو في قوله وزهر للحال وعلى هذا لا يكون البيت مما نحن فيه والزهر
جمع الزهراء وهي البيضاء المشرقة والتهادي التمايل في المشي والنعاج جمع نعجة وهي البقرة
الوحشية والملا الصحراء والتعسف سلوك غير الطريق المستقيم شبه النساء الحسان
في تبخترهن ومشيهن بالنعاج الواقعة في الرمل لانها تنقلع ارجلها من الرمل فلا تتحرك
فتحرك سايرا بل انها الى الطرفين [illegible]
قال ولا يصح العطف اقول لا يصح العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار فلا يقال مررت به وزيد ولا هذا غلامك وزيد بل مررت
به وبزيد وغلامك وغلام زيد خلافا للكوفيين لما ان المجرور من جهة شدة اتصاله بالجار
كالجزء من الكلمة فكما لا يعطف على جزء الكلمة لا يعطف عليه احتج الكوفيون بقراءة حمزة تساءلون
به والارحام بالجر واجاب المولف عنه بقوله ليست قراءة حمزة بتلك القوية وقد عرفت ما فيه
مما مر والحق انه قال قراءة الجر قرأها ابن عباس وابن مسعود ومجاهد والنخعي وغيرهم
من المعتبرين فوجب ان يحمل على وجه صحيح في القياس والاستعمال فنقول الواو للقسم
لا للعطف والمعنى وحق الارحام وجواب القسم قوله ان الله كان عليكم رقيبا واما بيت الكتاب
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب فهو ضرورة الشعر
وكلامنا في السعة ومعناه قربت كلامك القبيح هاجيا وشاتما فاذهب وهذا اخبر
على طريق التهديد فما بك والايام من عجب اي لا تعجب الفعل القبيح منك كما لا تعجب الايام
لانه عادتك كما انه عادة الايام والعجب لا يكون الا فيما خالف العادة لما بين غيرهما
قال والجار اقول لا يجوز ان يفصل بين المعطوف على المجرور والمعطوف بالظرف
فلا يقال ان غلام زيد قائم وعمرو بالجر عطفا على زيد والدليل عليه ان المعطوف على المجرور
في حكم المجرور فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين المجرور والمعطوف على المجرور
وفيه نظر ظاهر فان قلت يرد قوله تعالى ان اولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا
النبي والذين امنوا بالجر وهذا عين ما منعتموه قلت اجاب عنه بقوله لا اعتداد
بهذه القراءة وهو موضع نظر قال وحكم المعطوف اقول اعلم ان حكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فما يجب له ويمتنع كما اذا وقع صلة وعطفت عليه جملة اخرى فانه يشترط فيها

من الضمير ما يشترط في الاول وكذلك اذا وقع خبرا او حالا او صفة لم يجز ما زيد بقايم
او قاعدا ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب بان يكون عمرو مبتدا وذاهب خبرا مقدما
عليه والجملة معطوفة على الجملة اذ لو جر ذاهب او نصب بان يكون معطوفا على خبر ما
عطفا للمفرد على المفرد ويكون عمرو فاعل ذاهب خلا المعطوف عن الضمير واشتمل
المعطوف عليه عليه اشتمالا على طريق الوجوب اذ لو قيل ما زيد بذاهب عمرو لم يصح
لكن خلا المعطوف عن الضمير الواجب في المعطوف عليه غير جائز لما قدمناه فالجر والنصب
في ذاهب لا يجوز لانهما مؤديان الى الممتنع فالرفع متعين وهو المطلوب
فان قلت لو صح ما ذكرتم لم يجز ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب والتالي باطل
فكذا المقدم اما الملازمة فلان يطير صلة الذي وهو مشتمل على الضمير العائد ويغضب زيد
معطوف على الصلة ولا ضمير فيه فكان ينبغي ان لا يجوز بناء على ما ذكرتم من كون المعطوف
في حكم المعطوف عليه واما بطلان التالي فظاهر اتفاقا قلت فيه نظر لان الفاء فيه للسببية
ومحضها انها تغني عن الضمير لان الضمير انما يحتاج اليه للربط وقد حصل الربط في المعطوف
عليه للتغني بالسببية عن الربط في المعطوف لان صدور السبب عن الشيء يقتضي صدور
المسبب قال الفاضل انما جاز لانه يتضمن العائد اذ التقدير فيغضب بسببه او عقيبه
وكان الفاء دالا على هذا الارتباط وفيه نظر اذ لو كان الجواز لتقدير العائد لجاز مثله
في الذي يطير ويغضب زيد الذباب بالواو وعلى تقدير العائد لعدم قرينة مقالية
او حالية لكن التالي باطل لانه لا يجوز ويغضب بالواو باتفاق نقل هذا الاتفاق الشيخ ابن
الحاجب رحمه الله قال وجاز عطف فعل اعلم ان اسم الفاعل والفعل المضارع يشتركان
في الاعراب والدلالة على الاستقبال والحركات والسكنات فلهذه المناسبات جاز عطف
احدهما على الاخر يقال مررت برجل ضاحك ويتحدث ومررت برجل يتحدث وضاحك لا اذا
لم يصح وقوع احدهما موقع الاخر لمانع فلا يجوز ان يقال سيتحدث زيد وضاحك ولا ان
يقال مررت بضاحك ويتحدث اما الاول فلان ضاحكا ان عطف فاما ان يعطف على الفعل
المضارع بدون السين او يعطف على مجموع المضارع والسين وكل واحد منهما باطل اما الاول
فلاستلزامه دخول السين في اسم الفاعل وهو باطل واما الثاني فلان ضاحكا لا يستقيم او الكلام
اذ لا يقال ضاحك زيد على ان زيدا فاعل ضاحك لان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بعد حرف النفي
او الاستفهام او الاعتماد وكونه صفة لموصوف او حالا لذي الحال او خبر المبتدا على
ما تبين في بابه واما الثاني فلاستلزامه دخول اللام على الفاعل وهو ممتنع ولا يجوز عطف
اسم الفاعل على الماضي لعدم اشتراكهما مثل اشتراك اسم الفاعل والمضارع اللهم اذا قرب
الماضي من الحال بحرف التقريب وهو قد كما في قول الشاعر يا ليتني قد زرت غير خارج
ام صبي قد حبا او دارج فانه عطف قوله دارج على قوله حبا لانه قرب من الحال بقد الداخل
الاتي وقوله حبا مصدر حبو يقال حبا الصبي على استه حبوا اي زحف وهو ان يتحرك

قيل او ان المشي و دارج من درج الصبي الى ادب بين خطاه لكونه طفلا وام منصوب
على انه مفعول ذاتـه وانما جوز تقريب الماضي من الحال عطف اسم الفاعل عليه لانه
اذا قرب من الحال كان كانه فعل حال فيصير كانه مضارع فيجوز عطف اسم الفاعل
عليه كما يجوز عطفه على المضارع ويجوز ان يعطف الفعل المضارع على المضارع المنقلب الى
الماضي اذا كان شرطا مثل ان تعال ان لم تقم و يحسن اليك لان ذلك لان يوجب الاستقبال
فكانه عطف مستقبل على مستقبل ولو عطف الماضي على هذا المعطوف عليه جاز ايضا لان
الاول كان ماضيا معنى وعطف الماضي على الماضي لا كلام في جوازه وجوز الفاضل ان يكون المراد
بقوله ان لم تقم و يحسن عطف يحسن بالجزم على تقم وفيه نظر لان ظاهر قول ولو قلت واحسنت
جاز لان الاول كان ماضيا معنى يابان لان الذي كان ماضيا معنى هو لم تقم لا تقم لان لم
تقلب المضارع الى المضي ويجوز عطف المضارع على المضارع المنفي الواقع بعد ان الشرطية نحو قولك
ان لا تقم ويحسن اذ لا مانع من العطف في مثل ذلك ولو عطف الماضي على مثل هذا المعطوف عليه
مثل قولك ان لا تقم واحسنت لم يجز خلافا للكوفيين لنا انه عطف ماض على مضارع لفظا ومعنى
من غير مانع من رعاية المناسبة في تغيير احد الفعلين بمثل الاخر بغيره كما هو مفصل
في علم المعاني احتج المخالفون بان احسنت منصب حكم الشرط عليه والتقدير وان احسنت
تصيير معنى المستقبل فكانه مثل ان لا تقم و يحسن وهو جايز بالاتفاق فكذا ما هو في تقديره
والجواب انه تصور في تقدير على تقدير صحة العطف والكلام فيه هذا ان لم تورد بقولك و احسنت
الاستيناف فلا كلام اذ به صح التركيب لانه في الحقيقة عطف على جملة الشرط والجزاء ولا مانع
منه قال والعطف على العاملين اقول اختلف النحويون في نحو عطف شيئين على
معمولي عاملين مختلفين نحو قولك زيد في الدار وعمرو الحجرة فان عمرو معطوف على زيد والعامل
فيه معنى الابتداء والحجرة عطف على الدار والعامل فيه حرف الجر ونحو قولك ان زيدا في الدار
وعمرا الحجرة فان عامل زيدا ان وعامل الدار حرف الجر ونحو قولك في الدار زيد والحجرة عمرو فعامل
زيد معنى الابتداء وعامل الدار في ونحو قولك ان في الدار زيدا والحجرة عمرا ولهم في هذا التركيب اقوال
الاول ان العطف لا يجوز في شيء منها اصلا وهو مذهب سيبويه واكثر البصرية الثاني انه يجوز
في كل واحد منها وهو مذهب الفراء ومن تابعه الثالث انه جايز اذا تقدم المجرور وتاخر المرفوع
كما في التركيب الثالث او تقدم المجرور وتاخر المنصوب كما في التركيب الرابع وغير جايز
اذا تقدم المرفوع كما في التركيب الاول او تقدم المنصوب كما في التركيب وهذا مذهب الاعلم
وابن الحاجب وكثير من المتاخرين واحتج سيبويه على مذهبه بان حرف العطف نايب عن العامل
الواحد وقايم مقامه فلم يقو ان يقوم مقام عاملين فاذا قلت زيد في الدار وعمرو الحجرة فقد
اقمته مقام عاملين واحتج الفراء على مذهبه بظواهرها ورد نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة وقوله ءكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فانه جار رفيام حرف
العطف مقام عاملين فيها فيجوز في جميع جملا المثل نحو على ما شيم واحتج المتاخرون بان ذلك
ما ورد يدل على الجواز فما جوز بانه موجب تقييد الجواز والبقاء على الامتناع في غير مثل ما ذكر

الما نعون في التحريم قال وقوله تعالى والليل اذا يغشى اقول اعلم ان بعض
النحاة احتج بقوله والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى على جواز العطف على معمولي عاملين
مختلفين ووجهه ان قوله النهار بالجر عطف على قوله الليل وعامله حرف القسم وقوله اذا
تجلى عطف على قوله الليل وعامله حرف القسم وقوله اذا تجلى عطف على قوله اذا يغشى
وعامله فعل القسم لانه ظرف له اي اقسم وقت غشيانه ولا يستقيم ان يكون للشرط والا
فسد المعنى قال المولف لا يستقيم ان يكون قوله اذا يغشى ظرفا لفعل القسم والا لزم فساد
المعنى وهو تقييد القسم بزمان الغشيان فوجب ان يحمل اذا يغشى على احد وجهين اولهما
ان يكون بدلا من الليل اي اقسم بالليل بوقت غشيانه والثاني ان يكون مفعولا فيه مقدر قبل
القسم بدا اي اقسم بغشيان الليل وقت غشيانه وعلى هذين الوجهين لا يكون اذا يغشى منصوبا
بفعل القسم فلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين اذا التقدير على الوجه الاول اقسم بالليل بوقت
غشيانه وبالنهار بوقت تجليه وعلى الوجه الثاني اقسم بغشيان الليل في وقت غشيانه وبتجلي النهار
في وقت تجليه فلا يلزم الاشكال المذكور وزعم بعض المتاخرين ان قوله اذا يغشى حال من الليل والعامل
فيه فعل القسم وادعى انه يرفع الفساد المذكور في جعله ظرفا له وقال المولف لا يندفع الفساد به بل يزيد
اما انه لا يندفع فلان التقدير اقسم بالليل كاينا في هذا الحال وهو معنى التقييد لانه اذا اقسم به
واكيا فقدت الحي بالركوب فيكون المعنى تقييد القسم بحال غشيان الليل وهو الفساد المذكور واما انه
يزيد لان الاخبار عن الليل بوقت الغشيان لا يستقيم والحاصل ان الاية المذكورة لا احتجاج فيها
في جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين على ما ظن والزمخشري اجاب عن الاحتجاج بهذه الاية بجواب
غير ما ذكره المولف وهو ان يكون الواو في الليل لما استمر حذف الفعل معه بدليل انه لا يقال اقسم الله
تحت الباء ملتبس كلامي بالعطف على معمولي عاملين بل هو من باب العطف على معمول عامل واحد قال
المولف هذا الاعتذار ينقضه قوله والليل اذا عسعس وجه انه هذا الاعتذار لا يستقيم في مثل قوله
فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس لان فعل القسم والباء ملفوظان فيه لم يقم مقامهما حرف
واحد فيكون الحرف الجواب مثل ما قدمه المولف وظن في التصريح بفعل القسم وحرفه مثل قوله سوء الفجر
اذا انشق بعد قوله فلا اقسم بالشفق قال وصح اقول يصح ان يعطف معمولا عامل واحد
فصاعدا على مثلها لان الامتناع انما هو في الموضع الذي يكون العامل فيه متعددا فيصح ان يقال اعطي
زيد درهما وعمرا دينارا ولكن واجبة وخالدا ثوبا وان يقال اصبح زيد قايما وبكر قاعدا وخالد متكيا
الى غير ذلك من المعطوفات قال ويجوز عطف الفعل اقول يجوز الفعل على الفعل مع عوامله
على معمول على معموله مثل ان يقال ابدا ان يضرب زيد عمرا ويهين بكر خالدا فيهين فعل عطف
فيها مع عوامل شرك في الاعراب لجواز ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب مثل قولك قام زيد وقعد
ابوه اذ لم تجعل ابتدا او نقص علامة وفايدة العطف في كل واحد منهما ظاهرة الا الواو فانها

او يعطف

لا يحتمل المعنى بسقوطها فانك اذا قلت قام زيد وهو ابوه علم ثبوت مضمون الجملتين ولو كان اشكل
امرها على امام الحرمين في البرهان فقال مجيء الواو في الجمل انما هو لتحسين الكلام واجيب عنه بانها
تفيد معنى وقد الثاني للاول وما ناظرته له ومن ثم عيب ابو تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى
صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين ذكره صاحب المحصل ونحو
قولنا يقوم زيد ويقعد عمرو يحتمل عطف المفرد على المفرد قطعا للنظر عن المعمول ويحتمل عطف الجملة على
الجملة وهو ظاهر وعلى هذا فقولك زيد قائم وعمرو قاعد يحتمل الامرين اي عطف المفرد على المفرد
بان يكون زيد معطوفا عليه وعمرو وقائم معطوفا عليه وقاعد وعطف الجملة على الجملة وهو ظاهر
قال القسم الثالث اقول لما فرغ من القسم الثاني شرع في القسم الثالث من الاقسام
الاربعة وهذا القسم فيه ابدا الاختلاف اعني العامل وهو اما لفظي او معنوي فاللفظي اما فعل او حرف
او اسم اما الفعل فيعمل الرفع والنصب اما الرفع فعام لان كل فعل سواء كان لازما او متعديا يرفع فاعلا
لا محالة لان معناه نسبة حدث الى منسوب اليه لم يكن له بد من المنسوب اليه فيكون ذلك متقضيا للفاعل
واما النصب فقد يكون عاما وقد يكون خاصا اما العام وهو الذي يكون لكل فعل فكما عدا المفعول به
من المفاعيل والحال الا ان في المفعول معه خلافا وعد من المنصوب العام انما هو على مذهب الاخفش لان
الباب قياس عنده كالفاعل والمفاعيل وهو المراد على الاظهر لانه صرح به في الضوء وقوله والحال الاكثر
يسوغ عطفها على المفعول معه لان الحال من المنصوبات العامة باتفاق بل هو عطف على ما في قوله كما عدا
المفعول معه واما الخاص فكالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز اما المفعول به فلانه لا يكون الا للافعال
المتعدية واما الخبر المنصوب فلانه لا يكون الا للافعال الناقصة وافعال المقاربة واما التمييز فلانه
لا يكون الا للفعل المبهم والفعل المتعدي هو ما جاوز فاعله الى المفعول به والمراد بالمفعول به
ما يقع عليه فعل الفاعل مثل ضربت زيدا ونحوه من الافعال التي يكون معناها تأثير الفاعل في
القابل كالقتل والضرب والشم لا القيام والقعود والمتعدي بهذا التفسير على ثلثة اضرب
الاول المتعدي الى واحد والثاني المتعدي الى اثنين والثالث المتعدي الى ثلثة اما الاول فظاهر واما الثاني
فقسمان لان المفعولين اما متغايران اي لا يصدق احدهما على الآخر او غير متغايرين فالاول نحو اعطيت
زيدا درهما اذ لا يصدق على زيد درهم والثاني سبعة افعال وهي ظننت وحسبت وخلت وظننت
لا بمعنى اتهمت بل بمعنى حسبت وخلت وعلمت ورأيت ووجدت اذا كانت اعني هذه الثلثة متعلقة بشيء
على صفة فان هذه السبعة يصدق احد مفعوليها على الآخر لانها تدخل على الجملة من المبتدأ
والخبر ولا شك ان الخبر يصدق على المبتدأ فيصدق احد مفعوليها على الآخر لان المبتدأ والخبر
مفعولاها واما قيد ظننت بعدم كونه بمعنى اتهمت لانه ان كان بمعناه ماخوذ من الظنة وهي التهمة
قال الموصلي لم يكن علي رضي الله عنه يظن بقتل عثمان رضي الله عنه اي يتهم لم يكن مما نحن فيه لاقتضائه
المفعول الثاني ح واما قيد علمت ورأيت ووجدت بكونها متعلقة بشيء على صفة لانها اذا كانت
غير متعلقة به مثل ان يكون علمت بمعنى عرفت قال الله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت
ويكون رأيت بمعنى ابصرت نحو قولك رأيت وجه حبيبي ويكون وجدت بمعنى اصبت نحو قولك وجدت

الضالة

الضالة لم يكن شيء منها مما نحن فيه لعدم اقتضائها المفعول الثاني ح وانما سميت هذه الافعال
افعال القلوب لان بعضها وهي حسبت وخلت وظننت للظن وبعضها وهي علمت ورأيت ووجدت
للعلم وواحدا وهو زعمت للزعم وليس شيء من هذه الامور من افعال الجوارح بل هي من افعال
القلوب قال ويختص بجواز الالغاء اقول اعلم ان لافعال القلوب خواص لا يشاركها
فيها غيرها منها ان يجوز الالغاء عن العمل اذا كانت متوسطة بين معموليها نحو قولك زيد علمت قائم
او كانت متأخرة عنهما نحو قولك زيد قائم علمت اما الاعمال فلان الفعل يعمل متقدما ومتأخرا واما
الالغاء فلان الجزئين لكونهما خبرا ومبتدأ في المعنى يستقلان كلاما وانما كان جواز الالغاء من خواص
هذه الافعال لان غيرها اما متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا او متعد الى مفعولين كاعطيت
زيدا درهما ولا يتصور جواز الالغاء في شيء منها اما في الاول فلان الالغاء لا يحصل حتى يستقلا
كلاما واما في الثاني فلانه لا يستقلان كلاما لعدم كونهما مبتدأ وخبرا في المعنى لانك لو قلت
زيد درهم لم يصح وانما قيدنا جواز الالغاء بتوسط هذه الافعال او تأخرها لانها لو تقدمت نحو علمت
زيدا قائما لم يجز الالغاء لان التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا اجتماع
وقد نقل بعضهم جواز الالغاء على تقدير التقديم ايضا ولا بعد فيه لان الجزئين يستقلان كلاما
وموقعه هذه الافعال او تأخرها والجمهور على وجوب الاعمال في المتقدم واعلم ان الاعمال في التوسط اعلى
من الالغاء وبالعكس في التأخر ومنها ان تعلق مع لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق وحرف النفي
نحو علمت ما زيد قائم وهمزة الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو والمراد من تعليقها وجوب الغائها
لفظا ان علمت في قولك علمت لزيد منطلق ملغى عن العمل لفظا لا معنى اما الاول فمعناه نفيا صورة
الجملة المولية المبتدأ والخبر واما الثاني فمعناه كون الجزئين في موضع نصب لوقوع العلم عليهما
في المعنى وقس عليه معنى التعليق في حرف النفي وهمزة الاستفهام وانما وجب التعليق في هذه المواضع
لان هذه الحروف صدر الكلام فلو اعمل الفعل في الجزئين لفات ما تستحقه من التصدر وانما كان
التعليق لا بد المعنى من خصائص هذه الافعال لان غيرها نحو اعطيت زيدا درهما لم يستقل
مفعولاه كلاما وانما سمي هذا العمل تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة
كانت متعلقة من هذه الجهة وهي غير متعلقة لفظا فكانت معلقة من جهة غير معلقة من جهة
فاشبهت المرأة المعلقة التي ليست بذات بعل ولا مطلقة ذكره المولى في الضوء فان قلت هذه
الافعال تدخل على الجمل والجملة مصدرة مع لام الابتداء وحرف النفي فيصح ان يجتمع هذه الافعال
معها وهي غير مجتمعة مع الاستفهام لان الجملة الاستفهامية ليست متعلق هذه الافعال الواقعة عوض عن
من قولك علمت ازيد عندك ام عمرو علمت هذا الاستفهام فكيف صح اجتماع هذه الافعال مع الاستفهام
قلت متعلق هذه الافعال في الاستفهام ما يقع جوابا للاستفهام فمعنى قولك علمت ازيد عندك ام
عمرو علمت جواب هذا السؤال وهو جملة لا جوابه بالتعيين فالتقدير علمت زيدا عندك او علمت عمرا
عندك واختلف في وقوع هل في هذا الموقع كقولك علمت هل قام زيد فمنع بعضهم لان جواب هذا
الاستفهام لا او نعم وهو ليس بجملة وجوزه آخرون لان لا ونعم في تقدير الجملة لان معنى قولك نعم لمن قال

هل قام زيد نعم قام زيد ومعنى يوكلا ما قام زيد مما يجاب به هذا السوال ايضا جملة في التحقيق فصح
ان يكون متعلق العلم قوله واعلم ان قوله والتعليق عطف على قوله بجواز الالغاء لا على الالغاء لان التعليق
واجب فيها امتناع الاقتصار على احد المفعولين قوله اعلم ان هذا البحث لا بد لتحقيقه من تمهيد مقدمة
لان منهم من غلط فيها كما سيتضح كل واحد غلط وتلك المقدمة ان تعلم ان حذف المفعول به على نوعين
احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه
الله لانه لا بد للموصول من عائد قوله والثاني ان يجعل بعد الحذف نسيا منسيا بان ينزل الفعل منزلة
الافعال اللازمة كما ينبني الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به كقولهم فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع
اي يفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع قوله والى هذا النوع يشير ارباب المعاني بقولهم لا يقدر للفعل
المنزل منزلة اللازم مفعول لان المقدر كالمذكور قوله واذا عرفت هذه المقدمة فنقول لا يجوز الاقتصار
على احد مفعولي افعال القلوب الا في صورة واحدة واما كلا مفعوليها فقد يسكت عنهما فلا يذكران
الكلام في مواضع الاول في المراد من الاقتصار فنقول المراد منه حذف احد مفعولي هذه الافعال
وجعله بعد الحذف نسيا منسيا وهذا النوع الثاني من نوعي الحذف وظن بعض شراح المقدمة
الحاجبية ان المراد من الاقتصار النوع الاول من الحذف وهو غلط لانه يلزم ان لا يدل عليه كما ياتي
ويشهد لكون المراد النوع الثاني قول المولف في الضوء المفعولان بحالهما قد يسكت عنهما ويجعلها
نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كانه قولهم فلان يعطي ويمنع هذا لفظه في الضوء الثاني في الاستدلال
على الدعوى وجهان احدهما ان هذه الافعال يدخل على المبتدا والخبر فكما لا يستغني المبتدا عن الخبر
ولا الخبر عن المبتدا كذلك لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه وهذا الدليل انما يمشي في الحذف بالمعنى الثاني
لا في الحذف بالمعنى الاول الذي ظنه الظان المذكور لانه لان حذف كل واحد عن المبتدا بالمعنى الاول جائز كما
مر في المبتدا والخبر على ان حذف احد مفعولي هذه الافعال بالمعنى الاول واقع في كلامهم نحو قولهم ما ظننت
زيدا صالحا كما كنت ظننته وعليه قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم على قراءة من قرا ولا يحسبن بالياء الغيبة لان قوله الذين يبخلون على هذه القراءة فاعل الفعل
وهو ضمير عائد قطعا فيكون احد المفعولين محذوفا والتقدير ولا يحسبن الذين يبخلون بخلهم خيرا لهم وانما
قيدنا الاستشهاد بالاية بهذه القراءة لان من قرا لا تحسبن بالتاء يقدر الكلام هكذا لا تحسبن
يا محمد بخل الذين يبخلون خيرا لهم بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيكون الفاعل والمفعول
مذكورا لكانه مذكور قوله فالحاصل ان الحذف المراد في هذا البحث هو الحذف بالمعنى الثاني والثاني ان الحذف
بهذا المعنى من خصائص هذه الافعال لان غيرها اما متعد الى مفعول واحد ولا يتصور فيه الاقتصار
واما متعد الى مفعولين نحو اعطيت زيدا درهما والاقتصار فيه غير ممتنع لانك لك ان تقول اعطيت زيدا
ولا تذكر ما اعطيته وان تقول اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت وسره ان مفعوليه لا ربط بينهما
فجاز ذكر احدهما دون الاخر بخلاف مفعولي هذه الافعال فانهما في الاصل مبتدا وخبر لما مر قوله
الثالث في تعيين الصورة المستثناة وهو ان تقول قولنا علمت ان زيدا قائم اقتصر فيه على احد مفعولي
علمت لان ان وما بعدها بتقدير المصدر وكانه قيل علمت قيام زيد فقد اقتصر على احد المفعولين والجواب

لان المفعول الواحد اعني قولنا ان زيدا قائم مشتمل على المحكوم عليه والمحكوم به في الحقيقة فيكون مفعولا
معنى وكذلك علمت انه قائم وانا اجلنا صورة فلا يحصل فيه الفساد اللازم على تقدير الاقتصار
على المبتدا والخبر الرابع في حكم السكوت عن المفعولين معا فنقول اختلف الناس فيه فجوزه بعضهم مستدلين
بقول العرب من يسمع يخل اي يخال فانه من كان منه سماع كان منه ظن بقصر يحتاج على الاعتراف الاول
يبلغ خبرا من الناس او اختلاطهم يحصل فيه ظن ما يبلغ صحيحا فيكون اعتراف الاسلم وهذا هو
المراد بقوله فقد يسكت عنهما كما قدمناه وقال الاخرون لا يجوز السكوت عن المفعولين الا مع قرينة
بكونهما معا في حكم المذكور اي لا يجوز حذفهما الا بالمعنى الاول لانه لو حذفا بالمعنى الثاني مثل ان يقال علمت
علمت او حسبت وجعل المفعولان نسيا منسيا لم يكن في الكلام فائدة لانه لا يخلو احد عن علم وحسبان
قال ابن الحاجب هذا الاستدلال قوي ثم اجاب عن الاحتجاج بالمثل المذكور بان مفعوله محذوف فان
الا من يركن الى الاستماع يخل المسموع صحيحا واعلم ان قول ابن الحاجب الذين كنتم تزعمون لا فصح التحسر
به في هذا الساد لانه من حذف المفعولين بالمعنى الاول وجوازه متفق عليه وانما قلنا انه منه لان
الموصول يفتقر الى العائد واذا وجب تقدير الاول وجب تقدير الثاني اي تزعمونهم شركاي الخامس في ذكر
السوال في هذا الموضع بقول القائل ظننت ذاك والجواب عنه فنقول اما السوال فتحريره ان
يقال العرب تقول ظننت ذاك وهو اقتصار على احد المفعولين فيبطل به ما ذكرتم من امتناع
الاقتصار على احد مفعولي افعال القلوب واما الجواب فتحريره ان يقال لا نسلم ان ذاك في هذا
القول احد المفعولين بل هو اشارة الى المصدر المدلول عليه بظننت والمفعولان محذوفان لان ذاك
انما يقال بعد تقدم ذكر ما يصح ان يكونا مفعولين كقولك ابا بكر ظننت زيدا اما انك تقول لما لم
لم يلبس ذلك الا ظنا مثل ظنك واذا كان ذاك اشارة الى ظن مخصوص متعلق بمخصوص وجب ان يكون
المفعولان في المعنى مثل مفعولي ذلك الظن فيحذفان للعلم بهما وتوهم الفراء اشارة الى المفعولين
جميعا وجوز ذلك كما جوز القوم وتوهم ذاك اشارة الى الجملة الواقعة بعد القول فانهم يجوزون في مثال
مثل ذلك الظن يقول مثل ذلك زيد قائم فكما جاز ان يشار به الى الجملة ثم جاز ان يشار به اليها هنا والى
الاشارة نقول وقد يتوهم انه اشارة الى الجملة كما في قلت ذاك وقال الشيخ ابن الحاجب هذا غلط
لان ما يقع بعد القول ليس من مقتضيات القول وانما هو القول بعينه ولكنه على جهة التخصيص
الا ترى ان زيدا قائم في قولك قلت زيد قائم قول مخصوص وانما وقعت الجملة موقع المصدر المفرد الخصوص
لان المراد القول المخصوص وهو لا يكون الا ذلك فجاءت الجملة من ضرورة المخصوص فاذا عدل عن الخصوص
جاء المصدر مفردا منصوبا مثل قلت ذاك القول يصح ان يقع ذاك اشارة اليه وليس بمعمول ظننت وحسبت
كذلك فانه من متعلقه وضعه ان يتعلق بالشيء على صفة فاذا علقته بها بالحدث بجملة احتجت الى
صفة يكون الحدث عليها والا خالفت وضعه ولا يستقيم ان يقال انه لما تضمن الصفة والذات جميعا اغنى
عن ذكرهما مفصلين بذلك اذا وقعت الظن على الجملة بلفظ واحد على انه الاول وجب ذكر الصفة
ولو ذكرت الجملة مفصلة ذاتا تعين الحدث وانه مظنون بحاله لوجب ان يذكر صفة اخرى يكون
عليها الحدث فهذا احد هذا ما ذكره ابن الحاجب في الفرق بين ظننت ذاك وقلت ذاك والاولى

المعرب سوال متعد واخر اما السوال فنحو ان يقال ظننت بزيد خيرا ام بعمرو خيرا فيقال ظننت بزيد وهو اقتصار على احد المفعولين واما الجواب فنحو ان يقال انسلم ان شيئا من قولهم بزيد وقولهم خيرا مفعول به بل قولنا بزيد ظرف وقولنا خيرا صفة مصدر محذوف والمفعولان محذوفان والتقدير ظننت ظنا خيرا كائنا في زيد لان الباء بمعنى في والدليل على ان المفعولين محذوفان انك لو صرحت بالمفعولين كان مستقيما كقولك ظننت بزيد خيرا زيدا باقيا مودته وباقيا معا المفعولان وبزيد انما ذكر ليتبين به محل ما تعلق به الظن وهو فضلة مثل في الدار في قولك ظننت في الدار زيدا قائما فلا يكون من باب الاقتصار على احد المفعولين هذا ان لم يجعل الباء مزيدة فان جعلتها كما في قوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة كان زيد مفعولا به وح لا يجوز الاقتصار عليه قال ابن الحاجب جعل الباء زائدة في مثل ذلك يتوقف على السماع ولم يثبت ظننت بزيد قائما واذا كان كذلك فلا معنى لتوهم في هذا المنتخب فان جعلت الباء زائدة فانه يوهم صحة ذلك وليس بصحيح ومنها الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد كقولك علمتني منطلقا بضم التاء وقولك رايتك فعلت كذا بفتح التاء وقولك زيد راه عطى وعليه قوله ان راه استغنى والاجود هذا في هذه الافعال فلا يقال ضربتني لكن يقال ضربت نفسي وانما كان كذلك لانه لما كان اتحاد المفعول والفاعل قليلا كرهوا ان يقولوا ضربتني مثلا لئلا يسبق الى الوهم انهما مختلفان فقصدا بالاكثر منع اللبس فعدلوا الى لفظ النفس وقالوا ضربت نفسي ليكون ايذانا باتحادهما لما فيه من زيادة لفظ النفس على المضمر واما افعال القلوب فانها كثيرا ما يقع فاعلها ومفعولها لشخص واحد بل هو الاكثر لان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر من علمه وظنه بامور غيره واذا كان كذلك فقد زال المقتضي للبس فلم ينقل فيها ما نقل في غيرها وقد اجرت العرب مجراها فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدت فحملوا النقيض على النقيض فقالوا فقدتني بضم التاء وعدمتني بضمها ايضا وراوي ذلك هو الفراء وهذان الفعلان دعاء من المتكلم على نفسه قال ... وبنو سليم اقول ... وبنو سليم يجرون باب قلت اجمع اي سواء كان ماضيا او مضارعا او غيرهما من الالفاظ المشتقة من مصدره في الاستفهام مجرى ظننت فيعدونه الى مفعولين فيقولون اتقول زيدا قائما واتقول عمرا فاضلا وعلى مذهبهم يجوز فتح همزة ان بعد القول ولفظ المتن متعرض للاستفهام فلذلك تعرضنا له وهو يدل على كون هذا الاجراء مخصوصا عندهم بالاستفهام والا لم يكن في التقييد فايدة وهذا هو المفهوم من لفظ السكاكي ايضا في المفتاح لانه قال بنو سليم يجعلون باب قلت في الاستفهام مثل ظننت والزمخشري لم يتعرض لهذا القيد المفصل لا نفيا ولا اثباتا لكن صاحب الصحاح ذكر ان بني سليم يجعلون باب قلت في غير الاستفهام ايضا مثل ظننت فهذا النقل ان كان صحيحا عنده فالماه وكان الظاهر هو لفظ المتن لطغيان قلم الناسخ كما ذكره الفاضل من ان الاصل لعله كان هذا في الاستفهام وغيره فسقط لفظ غيره وان لم يكن صحيحا عنده فلا كلام والاقرب هو الثاني لوجهين الاول انه يتعذر سقوط لفظ واحد من عبارة كتابين معا الثاني ان حكم اختصاص الاستفهام بهذا الحكم ظاهر وهي ان الجملة الواقعة بعد القول لا تستحق اعرابها

لارادة

لارادة الحكاية واذا وجد الاستفهام لم يحسن حملها على الحكاية لان الاستفهام انما يكون عن النسبة فلا يحسن حمل متعلقها على الحكاية لضعف امر النسبة ح قال ... وما يجري مجراها الخ قوله ... يجري مجرى افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر افعال منها تخذت زيدا صديقا ومنها صيرت كما في قولهم صيرت الغني فقيرا ومنها ما يتضمن معنى التصيير كجعلت في مثل قولنا جعل الله محمدا نبيا وكتركت في مثل قول الشاعر امرتك الخير فافعل ما امرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب اي ذا عقار ومنها ضربت اذا استعمل بمعنى ضرب المثل لانه يقال ضرب كذا مثلا اي جعله واتخذه مثلا واما اذا استعمل بمعنى الايقاع فلا يكون الا متعديا الى واحد كقولك ضربت زيدا قال ... والى ثلاثة اقول ... قد علم المتعدي الى مفعول واحد والى مفعولين واما المتعدي الى ثلاثة مفاعيل فنحو اعلمت واريت واصلهما علم ورأى كما يجيء في قال اعلمت زيدا عمرا خير الناس واريت بكرا خالدا جاهلا وقد اجري مجراهما في التعدي الى ثلاثة نبّأت وانبأت وخبّرت واخبرت وحدّثت لانك اذا اخبرت زيدا قائلا له عمرو قائم فقد صيرته عالما بثبوت القيام لعمرو لان الاخبار وسيلة الى العلم فيكون معنى قولك اخبرت زيدا عمرا قائما اعلمت زيدا عمرا قائما فيتعدى تعديته قال ابن الخباز ومن لطيف ما في اشعار العرب ما وجد فعلا متعديا الى ثلاثة مفاعيل مبنيا للفاعل بل وجدته مبنيا للمفعول كقول الشاعر نبئت عمرا غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس المنعم واعلم ان حكم المفعول الثاني والثالث في المتعدي الى ثلاثة حكم مفعولي افعال القلوب في امتناع الاقتصار على احدهما وغيره وانما كان كذلك لان المتعدي الى ثلاثة منقول من افعال القلوب بالهمزة فان اصل اعلمت علمت ومعناه صيرته عالما فالمفعول الثاني والثالث في اعلمت في الحقيقة الاول والثاني في علمت فكان حكمهما واحدا قال ... ويتعدى اللازم اقول ... يتعدى الفعل اللازم الى مفعول واحد والفعل المتعدي الى مفعول واحد الى مفعولين اكثر باحد الامرين الاول النقل الى افعل او فعّل او فاعل او استفعل والثاني حرف الجر مثال نقل اللازم الى افعل قولك اذهبت زيدا وهمزته تسمى همزة النقل والتعدية ومثال نقل المتعدي الى واحد اليه قولك احفرت زيدا بئرا ومثال نقل اللازم الى فعّل قولك فرّحت زيدا ومثال نقل المتعدي الى واحد اليه قولك عرّفت زيدا عمرا ومثال نقل اللازم الى فاعل قولك ماشيت زيدا ومثال نقل المتعدي الى واحد اليه قولك نازعت زيدا الشيء ومثال نقل اللازم الى استفعل قولك استكرمت زيدا ومثال المتعدي الى واحد اليه قولك استكتبت زيدا الكتاب ومثال تعدية اللازم الى واحد بحرف الجر قولك ذهبت بزيد ومثال تعدية المتعدي الى واحد الى اثنين بحرف الجر قولك جزت بزيد عمرا اي صيرت زيدا جائزا عمرا واعلم ان المقصود ليس ان كل فعل نقلته الى احد الاوزان المذكورة يصير متعديا بسبب النقل وان كل فعل استعمل بحرف الجر يصير متعديا به والا ورد نحو اغدّ البعير اي صار ذا غدة وموّت المال اي وقع فيه هلاك والتشديد للمبالغة ونحو سافر زيد واستقر عمرو وكتبت بالعلم بل المقصود ان النقل وحرف الجر كل واحد منهما سبب للتعدي في الجملة والفعل المتعدي الى مفعولين كعلمت ورايت يصير ذا ثلثة بالهمزة ونحوها اي لانا نقلنا الى ...

ولا يعرف الخبر فيقال اعلمت زيدا عمرا فاضلا ورايت بكرا خالدا اخا لك وقد مر واجاز الاخفش
ان ينقل باقي افعال القلوب بالهمزة الى افعل فيتعدى الى ثلثة مثلا ان يقال اظننت وارجب
واحسبت اظننته وجه ان هذه الافعال شاركت علمت وارايت في كثير من ابوابها فحملت عليهما في
النقل ومنع عنه الباقون وهو اجيد لان الالحاق في اللغة انما يكون بعد الاستقرار في صور كثيرة
لا في صورة وصورتين قال واما الثاني اقول يعني ان المنصوب الخاص بلفظ المفعول
به والخبر المنصوب والتمييز ولما فرغ المولف من الاول شرع في الثاني فقال واما الثاني اي الخبر
المنصوب فانما يكون في الافعال الناقصة ثم ذكرها وجعل الهمزة عاد وغدا وراح وجاء وقعد ملحقة
بها لكونها مستعارة بمعنى صار الذي هو من الافعال الناقصة بالتحقيق فتامل ذلك لان اض
فانه حقيقة في معنى رجع يقال اض فلان الينا اي رجع فاستعير لمعنى الصيرورة لوجود معنى الانتقال
في المستعار له والمستعار منه يقال اض الفقير غنيا اي صار وكذا الكلام في غدا وراح وقعد
جاء وقعد بقولهم كذا الا ان هذين اللفظين لم ياتيا بمعنى صار الا في مثلين على الاصح الاول قولهم
ما جاءت حاجتك بنصب حاجتك على المشهور وما يحتمل ان يكون نافية ويحتمل ان يكون استفهامية
فان كانت نافية كان قولهم جاءت مسندا الى شيء متقدم ذكره اي ما صارت هي حاجتك وان كانت
استفهامية كان معناه اي شيء صارت حاجتك وانما انث لكون عبارة عن الحاجة ولو لم تكن مشتقة
سمعوه بقولهم من كانت امك وقيل حاجتك في هذا المثل مرفوع على انه اسم جاءت وما اسم
منصوب على انه خبره وفي جواز تعدي جاء بمعنى صار الى غير هذا المثل ولكن الاصح لا ادم منهم
من يقول نعم ويمثل بقولهم جاء البر قفيزين او صاعين وابطله صاحب المفصل بان المعروف ليس
صيرورة البر قفيزين او صاعين بعد ان لم يكن عليه بل هو حال وقد مر وتمام ما يرشد اليه الثاني قول الاعرابي
ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت كانها حربة والشرع السلمين ونحو يعني صار مجهول
بهذا المثال لا يقال قعد زيد كاتبا لكن قال ابن الحاجب لا يبعد ان يقال قعد زيد كانه سلطان
وفيه نظر لانا لا نسلم ان قولنا كانه سلطان خبر بل هو حال اي المقصود قعد زيد مشابها بالسلطان
قال وهو حل اقول الافعال الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر دخول افعال القلوب عليهما لكن
جهة الدخول مختلفة لان جهة الاحتياج الى الجزئين في افعال القلوب كونها موضوعة لتقرير الشيء على
صفة فلا بد من ذكر الشيء وصفته وهما جزءان المبتدأ بعد دخول هذه الافعال يكون مرفوعا
والخبر منصوبا والرافع والناصب هذه الافعال والمرفوع يسمى اسما والمنصوب خبرا لكن لا مطلقا
بل مضافا الى الفعل المذكور فان كان المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذا في غيره وانما سميت هذه
الافعال ناقصة لانها لا تتم مع المرفوع بدون المنصوب فانك لو اقتصرت على مرفوعها وقلت كان زيد
مثلا لم يستفد بخلاف غيرها من الافعال وسببه ان وضعها لتقرير الشيء على صفة فاذا قطعتها
عن الصفة استعملتها في غير موضوعها فلم يستقم لذلك هكذا ذكروه وفيه نظر لانه يوجب ان
يكون الفعل المتعدي كضرب زيد عمرا فعلا ناقصا لان المتعدي مما يتوقف معناه على ذكر المفعول
به وتقديره لكن لا قائل بكون المتعدي فعلا ناقصا فالاولى ان يقال هذه الافعال تسمى ناقصة
لان الفعل التام يدل على الزمان والحدث وهذه تدل على الزمان دون الحدث فانك اذا قلت كان زيد

كان

كان تام دل على الحدث والزمان واذا قلت كان زيد قائما كان قائما دالا على الحدث وكان على زمانه
فيحتاج هذه الافعال الى اخبارها في افادتها ما يفيد الفعل وكانت ناقصة قال وهما اقول
مع علمك ان هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر فاعلم انها بعد دخولها على شرائطهما في باب الابتداء
فكما انه يجب في المبتدأ ان يكون معرفة ونكرة مخصصة كذلك اسم هذه الافعال ان يكون معرفة او نكرة مخصصة
وكما ان الخبر يكون مفردا وجملة كذلك خبر هذه الافعال يكون مفردا وجملة وكما ان الخبر اذا كان جملة
كان فيها ضمير كذلك خبر هذه الافعال اذا كان جملة فيه ضمير وكما ان الجمل الاربع يصح وقوعها اخبارا
للمبتدأ كذلك يصح وقوعها اخبارا لهذه وزعم بعض المتاخرين من النحويين وجود شرائط المبتدأ
والخبر في اسم بعض هذه الافعال وخبره غير لازم وان قول القطامي قفي قبل التفرق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا غير محمول على الضرورة وان كان الاسم وهو موقف نكرة والخبر وهو
الوداع معرفة واستدل عليه بما توجيهه ان يقال الاسم والخبر اما ان يكونا معرفتين او نكرتين او
الاسم معرفا والخبر منكرا او بالعكس ومقصود الشاعر لا يحصل الا اذا كان الاسم منكرا والخبر معرفا
كما في البيت فلا يشترط في الاسم والخبر ما اشترط في المبتدأ والخبر لان تنكير المسند وتعريف الخبر
غير جائز واما قلنا ان مقصوده لا يحصل الا اذا كان الاسم منكرا والخبر معرفا لانهما ان كانا معرفتين
مثل ان يقال لا يكن الموقف الوداع كان اللام في الموقف للعهد فيكون المعنى ولا يكن هذا الموقف
المعهود الوداع ففيه ترخيص لان يكون ما سواه من المواقف موقف الوداع وهو خلاف المعنى المقصود
لان المقصود ان لا يكون له موقف وداع اصلا وان كانا منكرين مثل ان يقال لا يك موقف وداعا
فات فاين تعريف الوداع وهي ان الوداع قد ذكره اليه حتى صار نصب عينيه حتى صار ان يشار اليه
بلام العهد لكونه اشارة الى الحاضر في الذهن حقيقة اعتبارا كما عرف في علم المعاني وان كان الاسم معرفا
والخبر منكرا مثل ان يقال لا يك الموقف وداعا فيلحقه ما في الاول ترخيص لان يكون ما سوى
الموقف المعين موقف وداع الثاني فوت فائدة تعريف الوداع واختار المصنف لزوم وجود شرائط المبتدأ
والخبر في الاسم والخبر في هذه الافعال لازم وان البيت محمول على الضرورة لانها دعت الى القلب كما هي واجاب
واجاب عن استدلال المخالف بوجهين الاول ان يقال لا نسلم انهما ان كانا معرفتين يلزم قبح لان منشاه
ان اللام في الموقف للعهد وهو ممنوع لجواز ان يكون للجنس اي لا يكن جنس الموقف الوداع وفيه عموم
سلمناه لكن لا نسلم انهما ان كانا منكرين يلزم قبح لان منشاه ان اللام في الوداع للعهد وهو ممنوع لجواز
ان يكون للجنس سلمناه لكن ما ذكرتم منقوض ينقض اجمالي توجيهه ان يقال الوجه ما ذكرتم لكان الواجب
ان يقال عند ارادة هذا المعنى بطريق النفي دون النهي ما موقف منك الوداعا بعين ما ذكرتم لكن الثاني
باطل لان تنكير المبتدأ وتعريف الخبر نحو النفي ليس من الكلام الذي يجب ان يكون عليه بالاتفاق الثاني
ان مقصود الشاعر ان لا يكون موقف الوداع موقفا من مواقفها بان لا يكون وداع اصلا وعلى
هذا كان الوداع اسم كان والموقف خبره هكذا الا ان الوداع موقفا منك فقلب بان جعل الاسم خبرا
والخبر اسما والقلب مما يستحسن اذا امن الالتباس كما في قولهم عرضت الناقة على الحوض وادخلت خاتمي
في اصبعي والاصل عرضت الحوض على الناقة وادخلت اصبعي في خاتمي ونظيره في القلب وجعل الخبر اسما
والاسم خبرا قول حسان بن ثابت الانصاري كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء

في الهزال كقولك زيد اسد اي كالاسد في الشجاعة وشبه ان يكون قول الشيخين قد كان فيه معنى صار ٤٧
الاحتمال ان يكون كان فيه بمعنى صار كما تبا قال وصار للانتقال اقول صار للانتقال من حال
الى اخرى فلو كذلك لا تدخل الا على خبر يحتمل الانتقال فلا يصح صارت النار محرقة ويصح صار الغني فقيرا
وصار الطين خزفا وفي تمثيله بقوله اي الغني نظر لان صار في قولنا صار زيد الغني تامة كما ان مجاهد
وهو نحو كذلك ولذا انه يتعدى الى معناه بحرف الجر كسائر الافعال نحو صار المتوضئ زيدا وكان صار في قولنا
صار زيد محصلا ناقصة ولم يكن يتحول في قولنا يتحول زيد من التعطيل الى التحصيل فعلا ناقصا ومن التامة قوله
والى الله المصير قال واصبح اقول هذه الافعال الثلاثة لاقتران مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي
هي الصباح والضحى والمساء والنهار والليل كقولك اصبح زيد عالما اي كان انتساب العلم اليه في الصباح وكذا
في امسى زيد فاضلا وتجيء هذه الافعال بمعنى صار كما يقال اصبح زيد اميرا اي صار اميرا قال صاحب المفصل
منه الدعاء للبيت بقوله واصبح تقعر الى وحشك والثلاثة الاول من هذه الافعال اعني اصبح واضحى وامسى
تستعمل في الدخول في اوقاتها الخاصة بها كما يقال اصبح زيد اي دخل في الصباح واضحى عمرو اي دخل في الضحى
وامسى بكر اي دخل في المساء وهي اذا تكون بهذا المعنى ليست من الافعال الناقصة لانها بهذا المعنى تامات وتمثلت
في قولك طلت بكذا اي طال هو حروف احد الالاسم ليست اضامن الباب وكذا بات في قولك بات ميتا
طيبا فان ظلت ما لا يكون من الباب لم يذكر في الباب بل لمناسبته لما يكون من الباب في اللفظ قال
وما في اوله الحرف النافي اقول الكلم التي في اولها الحرف النافي من الافعال الناقصة وهي ما زال وما برح
وما انفك وما فتئ وما دام فان ما في السبعة منها للنفي موضوعة لاستمرار الفعل اي الخبر لفاعلها اي الاسم في
زمانه اي في زمان ذلك الفعل وهو الزمان الذي يصلح الفاعل فيه لذلك الفاعل كقولك ما زال زيد اميرا
اي استمر الامارة لزيد في زمان الا في زمان كونه طفلا فانه لا يصلح فيه للامارة وانما سمي الخبر بالفعل
لكونه منسوبا كالفعل وانما سمي الاسم فاعلا لكونه منسوبا اليه كالفاعل ويحتمل ان يقال المراد بالفعل
معنى هذه الافعال التي هي ما زال واخواتها وبالفاعل اسماؤها لانها فاعلات فيكون المعنى ان ثبوت
هذه الافعال بحسب معانيها حاصل لفاعليها ومعانيها ثبوت اخبارها على الصفة المراد بها وهي
معنى الاستمرار وانما قال ما في اولها الحرف النافي ولم يقل ما في اولها ما لان زال لا يلزمها على التعيين
لانه يقال لا يسكت لا برح مثلا واعلم ان الموجود في نسخ الكتاب والمفصل الباء في قوله بفاعله وهو
وهو تعسف ولو كان مكانه اللام كان اظهر قال ولدخول النفي فيها اقول اعلم ان هذه
الافعال دخل النفي فيها على النفي لان زال وبرح وفتئ وانفك كل واحد منها معنى النفي ما زال
مضارعه يزال بمعنى يسكت يتفرق وبرح معناه مضى ومنه البارح وفتئ معناه زال يقال فتئت
وفتات بكسر العين وفتحها مع الهمزة فيها والمضارع يفتا بالفتح والهمز وانفك من فككت الشيء
اي فرقت اجزاءه فما زال في كل واحد منها معنى النفي وقد دخل حرف النفي فيصير المعنى انتفى
النفي واذا انتفى النفي وجب الاثبات فجرى كل واحد منها لدخول النفي مجرى الاثبات ولذلك
لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما لانه كقولك كان زيد الا عالما وهو ممتنع لما مر ولذلك اخطأ
الاصمعي ذا الرمة في قوله حراجيج لا تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا ووجه التخطئة ان

اذ مناخة خبر لا تنفك وعلى الخسف متعلق بمناخة نحو قولك ما زال زيد الا عالما وقد اعتذر عنه
بوجهين الاول ان قوله مناخة حال والخبر على الخسف وذو الحال الضمير المستتر فيه والتقدير لا
ينفك الحراجيج على الخسف وهو الذل في جميع الاحوال الا في حال كونها مناخة لانها تحصل بها راحة حينئذ
قال المولف هذا الاعتذار ضعيف لان الاستثناء المفرغ في الاثبات قليل ومع ذلك الشايع فيه
ان يعد المستثنى منه فيكون هذا الاعتذار جامعا بين المحذور من الثاني ان لا تنفك في البيت
من الافعال الناقصة بل هي تامة ومعناه لا تنفصل الحراجيج عن اماكنها الا في حال كونها مناخة على الخسف
اي بلزومه على الذل او لا تنفصل عن السير الا في حال كونها من اناخة البعير او لا ينفصل اجزاؤها
بعضها عن البعض الا في حال الاناخة لان الاعياء وظهر في المنقول ذلك فاحد من هذه المعاني وقيل به
قال المولف هذا الاعتذار احسن من الاعتذار الاول وهو ظاهر لعدم لزوم المحذور منه وقيل
لا عيب على ذي الرمة قال لما يلعب الامناخة والال السفر واليه ذهب الكسائي والحرجوج الطويل
يجمع على حراجيج والخسف الذل وهو ايضا المبيت على غير علف قال وما دام اقول ما دام
موضوع لتوقيت الامر بمدة ثبوت خبرها لاسمها كقولك اجلس ما دام زيد جالسا وما مصدرية
اي اجلس دوام جلوس زيد اي زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف كما يقال جئتك طلوع
الشمس وخفوق النجم ومقدم الحاج ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه ظرف والظرف لكونه
فضلة لا بد له من كلام اذ الفضلة لا تجيء الا بعد المسند والمسند اليه وانما قال التوقيت لامر ولم يقل
لتوقيت الامر ليشمل نحو قولنا ايا قائم ما دام زيد قائما وهذا اولى مما ذكره صاحب المفصل وهو
قوله ما دام توقيت الفعل لانه ان اراد بالفعل دام او الخبر فليس كذلك لان المتقدم اذ ليست ما دام
توقيتا لنفسها ولا لخبرها وان اراد به الفعل الذي يصحبها فلم يبق لها خصوصية اذ ذكر معنى
لفظة ما في كل موضع اذ دانت للظرفية كقولك اجلس ما جلست وما لبست وشبه ذلك والغرض
ذكر معناها الذي يتميز عن غيرها وهو الذي لاجله يحتاج الى الخبر قال وليس اقول ليس موضوع
لنفي مضمون الجملة في الحال عند اكثر النحويين نحو ليس زيد قائما الآن ولا تقول غدا وعن المبرد وابن
درستويه انها موضوعة للنفي مطلقا اي في الحال او في غيره قال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم وهو نص لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة وهو نفي للمستقبل وللاولين ان يقولوا انزل المستقبل
منزلة الحال لكونه مقطوعا به لكنه تجوز والاصل عدمه قال والباقي اقول الافعال الناقصة
هذه الافعال وهي الملحقة بالاصول منها وهي اض وعاد الى اخرها ذكر بمعنى صار يقال عاد زيد اميرا اي
صار وكذا غدا زيد اميرا وراح بكر زيدا وقد مر مثال جاء وقعد قال والخبر يتقدم الخامل
اقول اعلم ان خبر هذه الافعال يتقدم عليها الا خبر ما في اوله ما كما زال وما فتئ وما انفك وما دام
فانها لا يجوز تقديم خبرها عليها اما جواز تقديم خبر كان وغيره مما ليس في اوله ما فلانها افعال
متصرفة ومعمول الفعل المتصرف يتقدم عليه فيصح ان يقال قائما كان زيد واما عدم جواز تقديم
خبر ما في اوله ما فلان عليها فلان النفي كالاستفهام له صدر الكلام الا يرى انه لا يقال زيدا ما ضربت
كما لا يقال زيدا اضربت وقال ابن كيسان يجوز تقديم خبرها عليها وشبهته ان ما زال مثلا في معنى كان

اذ الاصل يكون مزاجها عسلا على ان المزاج اسم والعسل خبر فقلب والسبئة الخمر المشتراة كانها
سبئت وبيت راس موضع بالشام وخبر كان اسمٌ يكون مزاجها عسل لانه صفة لسبئة هكذا ذكر
النحاة لم جوز في البيت الذي نحن فيه وهو قوله على انيابها او طعم غض من التفاح مهصرع اجتناه التفاح
الغض الطري ومهصرة معناه كسرة والاجتناء اخذ الثمر من الشجر ومعنى البيت شبه ريقها
بالخمر والتفاح في الطعم اللذيذ وهو من تشبيه الحسي واعلم انه يروى على الفادسية البيت وهو ان يقول عسل
وماء اسم يكون ومزاجها ظرف يتعلق بالخبر المحذوف والشعر يكون عسل وما مستقر في مزاجها وهو
وجه حسن قال ... وجعل سيبويه قول الحطيئة ... جعل سيبويه قول الشاعر وهو خداش
بن زهير فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار من القلب وهو حق لان الاصل اظبيا كان امك
ام حمار فجعل الاسم خبرا والخبر اسما الا ان هذا القلب مغاير للقلب في البيت السابق من جهة كون هذا
القلب من جهة المعنى لا من جهة الصورة وكون القلب ثمة من جهة المعنى والصورة معا اما ان القلب هنا
من جهة المعنى فلما ذكرنا ان نحو الكلام اظبيا كان امك حمارا واما انه ليس من جهة الصورة فلان الاسم
هو الضمير المستتر في كان والخبر امك وهما معرفتان واما ان القلب ثمة من جهة المعنى والصورة فلان المقصود
نفي الموقف الذي هو منكر عن الوداع الذي هو معرفة فان قلت ضمير النكرة نكرة قلت ليس كذلك
بدليل صحة ان يقال ضربت رجلا وهو راكب بالاجماع اذ النكرة لا تصح وقوعها مبتدأ فحصل ان بيت خداش
ما قلب من جهة المعنى فقط وحكى بعض النحويين ان بني دادم وبني نهشل يقدمون اسم كان ويقولون قائم
كان عبد الله وعلى لغتهم يكون ظبي اسم كان فيكون البيت نظير البيت الاول في وجه القلب فيها معنى وصورة
حميد ومعنى البيت انك لا تبالي بعد تمامك بنفسك واستغنائك عن ابويك من انتسبت فجعل الظبي والحمار مثلا
وهما ذكران حيث ان المثل يضرب بالحمار فيقال من نيك العير نيك فيا كان لانه مثل للحمق او لانه قصر الجنس
وذكر الحول لذكر الظبي والحمار لانهما يستغنيان بعد الحول وقيل الحول اسم رجل نسابة وعلى هذا المعنى لا تبالي
بعد موت هذا ان تنتسب الى من شئت فان هذا هو الذي كان يمنع ذلك صاحب المحصل وقيل المراد اختلاط الاقوام
وتغير اخلاقهم حتى صار كل قوم منهم لا يرجعون الى اصلهم وعاداتهم وما كان عليه اوائلهم وذهب الكرام حتى
ان القوم ان بقوا سنة لا يشكر انسان منهم في نسبه ولا يذكر حسن ولي عز الناس ويشهد له البيتان بعد هذا
البيت من قصيدته يقول لم يا سائل الاعالي ومازج القوم واختلط النجار وعاد الغبر مثل الحي قيس
وسيق مع المغلجة العشار الغنر قطعة من الجبل طولا وهو تيبيس الحبل المعروف والمغلجة الهجين
والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر وقيل الصواب
الظبي كان امك ام حمار وعليه المعظم استشهد به النحويون على ظاهره والحامل على هذا القول ان الظبي
والحمار من ذكور الحيوان ... وانت تعرف ما بالمراد ... ثم ان معانيها يعلق اولئك
الافعال الناقصة بعد اشتراكها في تقرير الشيء على صفة يختلف فلا بد من بيانها مفصلة فنقول الا
فعال الناقصة منها كان وهي لثبوت خبرها لاسمها في الزمان الماضي فقط سواء كان دائما نحو وكان
الله قادرا او منقطعا نحو وكان الفقير غنيا وكان التامة اعني الكائنة بمعنى حدث كما في قوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى من وجد حال كونه صبيا اذ لو كانت ناقصة لم يصح التعجب اذ لا عجب

من كيف نكلم من كان في المهد صبيا ليست من الباب اى من باب الافعال الناقصة لانها ليست لتقرير
الشيء على صفة ينتفي فيها المعنى الذي جعلت لاجله افعالها فلذلك سميت تامة وتمت بالاسم من غير احتياج
الى الخبر وعليه قوله ثم لن يكون اى لن يحدث فتحدث قال الشاعر وعثمان بالله كونا انتما نعولان
بالاياب ما تفعل الجود كذا التست كان الزائدة وهي التي تسبق الكلام بعد حذفها على معناه قبله الا
في انالك من باب الافعال الناقصة لانها ايضا ليست لتقرير الشيء على صفة ومثالها قول الشاعر
سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب اى على المسومة العراب واختلفوا في وجود فاعل
كان هذه فقال ابو علي الفارسي لا فاعل لها لانها وايامه حملة مكثرة الزيادة وقال غيره فاعلها مضمر وهو
الكون لان الفعل لا يخلو من الفاعل وهذا اظهر وقوله تسامى من السمو والمسومة المعلّمة وايضا المرعية والعراب
خلاف البخاتي والبراذين وكان التي فيها ضمير الشان نحو كان زيد قائم هي الناقصة بعينها الا ان الضمير
الشان اسمها والجملة خبرها الا ان فيها احكاما مخصوصة منها ان اسمها لا يكون الا ضمير الحدث ومنها ان خبرها
لا يكون الا جملة ومنها انها لا يكون في خبرها ضمير يعود الى اسمها ومنها ان خبرها لا يتقدم عليها ومنها انها
لا يجوز العطف على اسمها ولا البدل منه ولا التاكيد ولاختصاصها بها ذكر المؤلف مع دخولها تحت الناقصة
لان الاختصاص يوهم كونها قسما غير الناقصة فذكرها دفعا لهذا الوهم ... وقيل انها في قول
ابو ... المشهور في كتب النحو ان كان في قوله في الرحيل بيهما قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
بمعنى صار والذي ذكره في توجيهه ان يقال يتعذر حملها على معناها الاصلي اما التامة فلان الحمل عليها يوجب
ان يكون قوله فراخا حالا فلزم ان يكون البيض فرخا وهو محال واما الناقصة فلان الحمل عليها يفضي الى
انعكاس المعنى ويتعذر حملها على الزائدة اذ لو حملت عليها امتنع نصب فراخا وكذا يتعذر حملها على
التي فيها ضمير الشان لذلك الوجه ايضا اعني نصب فراخا فتعين الحمل على انها بمعنى صار والمعنى عليه
هذا ما ذكره والمؤلف والزمخشري ذكر ذلك ايضا قيل كان في البيت بمعنى صار وقال ابن مالك ان
النحويين قالوا ذلك لانه قول بعضهم خاصة واقول هذا خلاف ما يشعر به هذه الصيغة لان اذ اقيل
قيل كان المتبادر الى الذهن ان في المسئلة احتمالا غيره ولا يعرف لان احاطة الشيخ بعلم يحط بها الغالي
ليست بمنعه والذي عندي في هذا البيت ان يقال قوله بيوضها اما مضموم البا على وزن فعول جمع
بيض وهو المشهور او مفتوح البا على وزن فعول مبالغة بايض وهو الذي ذكره صاحب الاملي ومعنى البيت
مختلف على الوجهين لان معناه على الوجه الاول وصف القطا بانها اسرع السير في تيهها فتعرا اى فعان
خاليه على تشبيهها بقطا تركت بيوضا فصارت فراخا فهي تسرع اليها وقيل بقطا الحزن لانها
اسرع في السير من قطا السهل لتعودها اذ خلها في الارض الرخوة ومعناه على الوجه الثاني وصفها
بالهزال لشدة التعب والسير على تشبيهها بقطا كانت بيوضا سمينة فهزلت فصارت كالفراخ
للهزال واذا عرفت هذا فنقول يمكن ان لا يكون كان في البيت بمعنى صار اما على الوجه الاول فلانها جاز
ان يكون تامة والمراد بكون البيض فرخا كونه ايلا اليه على وجه التجوز لان البيض الابل الصالح لان
يصير فرخا انما يكون في تعهد الطاير فهو يسرع اليه وجاز ايضا ان يكون ناقصة بان يكون الكلام
محمولا على القلب واما على الوجه الثاني فلانه يجوز ان يكون تامة لانه يجوز ان يقال السوض فرخ اى كالفرخ

وثبت معمول الفعل المنفي بما مقدما عليه اجماعا فكذا معمول ما هو في معناه والجواب عنه انه مدفوع
بقولنا اكثر ما قال ذلك وبانه ممتنع اجماعا وان كان ما فيه لنفي النفي وابن الخباز حكى هذا القول
عن ابن كيسان والكوفيين واما عدم جواز تقديم خبر ما دام عليه فلان ما فيه مصدرية كما مر
ومعمول المصدر لا يتقدم عليه اذ لا يقال اعجبني زيدا ضربك فلا يجوز ان يقال اجلس جالسا ما دام
زيد وفي تقديم خبر ليس عليه خلاف لان البصريين ذهبوا الى جواز التقديم لكونه فعلا والكوفيين ذهبوا
الى عدم جوازه لكونه للنفي مانعا من التقديم كما في ما زال ونحوها مع ان ليس غير متصرف قال
ابن الخباز لم يرد خبر ليس مقدما عليه في كلام عربي قال في مقدمة اقول يجوز ان يتقدم
خبر هذه الافعال على اسمائها قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان وقد
تقدم على اسمه الذي هو نصر المؤمنين انما يجوز ذلك في جميعها اي سواء كان في اوائلها ما او لا
لانها افعال لا مانع من التصرف فيها مع بعدها فيجوز تقديم احد معموليها على الاخر ومنه قوله ولم يكن
له كفوا احد فان كفوا خبر يكن وقد تقدم على اسمه الذي هو احد والمحشين في رعاية الفواصل هذا اذا لم
يمنع مانع من التقديم لانه ان منع مانع منه لم يجز كما اذا استوى الاعراب في الاسم والخبر وانتفت القرينة
نحو كان هذا الذي صار موسى فتى ونحو ذلك نظير في الفاعل والمفعول واستحسن سيبويه تقديم الظرف
اذا كان مستقرا وتاخيره اذا كان لغوا والمراد بالمستقر بفتح القاف ما يكون جزءا من الكلام وهو
ان يكون خبرا لانه موضع تعود استقر والاصل مستقر فيه فحذف فيه للعلم به والمراد باللغو ما لا يكون
جزءا من الكلام ووجه استحسان تقديم المستقر انه محتاج اليه فكان في تقديمه اشعار من الابتداء
به ووجه استحسان تاخير اللغو حط درجة اللغو عن المحتاج اليه مثال المستقر قولك ما كان في الدار
احد خيرا منك ومثال اللغو قولك ما كان احد خيرا منك في الدار قال [illegible] لم في قوله تعالى ولم يكن له
كفوا احد لغو فلم قدم قلت للاهتمام بشانه لانه متضمن لما سيقت له الاية لانها مسوقة لنفي
المكافاة عن ذات الله تعالى وهذا المعنى مستفاد من هذا الظرف فكان مقدما اهم واما قراءة
من قرا ولم يكن كفوا احد فليست معتدا بها يدل عليه قوله في المتن في القراءة المعتد بها والحق
المراد بها ان تلك القراءة لم يصح النقل فيها لان ابن الحاجب قال في شرح المفصل قراءة من قرا لم يكن كفوا له
احد ان صح النقل فيها فهي [illegible] قال ويفصل بعض الافعال اقول يفصل بالافعال
الناقصة افعال المقاربة وهي ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه وهي عسى وكاد وكرب
بفتح الراء واوشك ومضارعه يوشك بكسر الشين قال ابن الخباز فتحها خطأ وهو لغة العامة
وجعل واخذ وطفق بكسر الفاء ووجه اتصالها بها انها مع المرفوع بدون الخبر لا يتم كلاما كما ان الافعال
الناقصة كذلك قال العالي وفيه نظر لان عسى في احد استعماليه يتم بالمرفوع نحو عسى ان يخرج زيد وفي
نظره نظر لان المراد باحتياج هذه الافعال الى المرفوع والمنصوب احتياجها اليهما او الى ما يقوم مقامهما
كما مر في باب علمت من ان نحو علمت ان زيدا قائم تام فيه قوله ان زيدا قائم مقام المفعولين وقوله
ان يخرج قائم مقام المرفوع والمنصوب لاشتماله على المنسوب والمنسوب اليه لانه في معنى قولك عسى
زيد ان يخرج قال وفي الخبر فيها تفاوت اقول اعلم ان في الخبر بين هذه الافعال تفاوتا

فلا بد من بيان خبر كل واحد منها فنقول خبر عسى يأتي فعلا مضارعا نحو قولك عسى زيد ان يخرج
اما الفعل المضارع فلانه للرجاء والرجاء لا يكون الا في غير الواقع واما ان فلانه في الاغلب وربما يستعمل
السين بدل ان قال ابن رواحة عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح
اي ان تطفئ بعد هذه الواقعة الغلة حرارة العطش كان بين بطنين من طيئ قتال شديد
فلذلك عبر عنهما بطيئ والمقصود رجاء ان يصير المغلوب غالبا وخبر كاد فعلا مضارعا بدون
ان اما المضارع فلانه للمقاربة على سبيل الحصول واما عدم ان فلما ياتي قال الله تعالى يكاد [illegible]
عليه [illegible] فانه قد [illegible] في المثل عسى الغوير ابؤسا وفي قول تأبط شرا فابت الى فهم وما كدت آيبا
لان عسى في المثل خبره اسم وكان في البيت خبره اسم الفاعل قلت هما محمولان على الشذوذ قال
ويصرف عسى اقول للعرب في تصريف عسى وجهان الاول ان تصرف تصريف رمى فيقال عسيا
عسوا عست عستا عسين الى اخر الصيغ والثاني ان تصرف تصريف لعل فيقال عساك عساكما
عساكم كما يقال لعلك لعلكما الى اخر الامثلة قال وقد يجعل اقول هذا استعمال اخر
لعسى والمراد بالاستغناء عن الخبر الاستغناء عنه لفظا لحصول معناه وباستغنائه عن التصرف
ان يكون مفردا في جميع الاحوال مثل ان يقال عسى ان يخرج زيد عسى ان يخرج الزيدان عسى ان يخرج
الزيدون مثلا وسره ان الفاعل مفرد في الجميع فوجب ان لا يلحق العلامة بالفعل اصلا واعلم ان عسى
في هذا الاستعمال محمول على قرب وفي الاستعمال الاول محمول على قارب في المراد وهذا الحمل بين
الاعراب فقط لان عسى للانشاء وقرب وقارب كل واحد منها خبر محض نحو قولنا ما احسن زيدا
استفهام اي بحسب المعنى المنقول لا المعنى المنقول اليه قال ومتعارضان اقول عسى
وكاد متعارضان ثبوتا ونفيا قال عليه السلام كاد الفقر ان يكون كفرا وقال ذو الرمة [illegible] بعد
ما قد انحى قد كاد من طول البلى ان يمصحا قال هدبة بن الخشرم عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب قال واوشك يستعمل استعمال عسى اقول اوشك يستعمل استعمال
عسى تارة ويستعمل استعمال كاد اخرى اما استعماله استعمال عسى ففي وجهين كما في عسى مثل ان يقال
اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد كما يقال عسى زيد ان يجيء وعسى ان يجيء زيد واما استعماله
استعمال كاد فمثل ان يقال اوشك زيد يجيء مثل كاد زيد يجيء والالفاظ الباقية وهي جعل واخذ
وطفق تستعمل استعمال كاد فيقال جعل زيد يضرب واخذ عمرو يتكلم وطفق خالد يقول قال الله تعالى
وطفقا يخصفان قال ويكون اقول هذا مستغن عن الشرح [illegible]
اي ان للاستعمال فيه لكن وقع الاختصار والمذكور قال واذا دخل اقول اعلم ان النفي
اذا دخل على كاد يكون للاثبات او النفي اختلف الناس فيه على اقوال الاول انه يكون للنفي سواء
كان ماضيا او مضارعا كما هو سائر الافعال وهو الصحيح لانه [illegible] انه فعل لم يدخل
عليه حرف النفي كان على موضوعه الاصلي اما اذا دخل عليه النفي لزم نفي ذلك المعنى واذا كان كذلك
كان كاد بعد دخول حرف النفي للنفي جريا على القاعدة المعلومة من استقراء كلامهم وايضا
لو كان ما كاد زيد يخرج للاثبات لكان قولك ما قرب خروج زيد للاثبات لانه مرادفه ولو كان

لم يكد للاثبات فسد معنى الاية في قوله تعالى او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه
سحاب ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها وانما قلنا ذلك لانه على تقدير
ان يكون لم يكد يراها للاثبات كان المعنى وصف الظلمة بعدم الستر وهو خلاف المقصود
فان قيل لم يكد معناه ماض فلا يصح التمسك به في كون الفعل المضارع الداخل عليه حرف
النفي للنفي قلت لا نسلم ان معناه ماض بل هو مستقبل لانه جواب الشرط فيكون للاستقبال
والقول الثاني انه يكون للاثبات في الماضي والمستقبل جميعا اما في الماضي فلما مر من دليل القول
الثالث واما في المضارع فلتخطئة الشعراء ذا الرمة وسيجيء تقريرها في القول الثالث ايضا والقول
الثالث انه يكون للاثبات في الماضي دون المستقبل اما في الماضي فلقوله تعالى فذبحوها وما كادوا
يفعلون لانه معلوم انهم فعلوا الذبح لقوله فذبحوها واما في المضارع فلانه لو كان للاثبات لكان قول ذي
الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اقرارا بزوال رسيس الهوى من
حب مية وهو خلاف مقصوده فان قيل قوله اقرار بزوال رسيس الهوى والدليل عليه تخطئة
الشعراء ذا الرمة في هذا البيت فانه روي ان الشعراء كانوا يجتمعون في مربد البصرة وهو موضع
ثمة وكانوا يتحاضرون قصائدهم فلما عرض ذو الرمة قصيدته التي فيها هذا البيت وانتهى الى نادي
ابن شبرمة [illegible] لم يبرح فتوقف ذو الرمة ساعة فغيره فقال لم اجد رسيس الهوى من
حب مية يبرح وهذا هو الذي تمسك القائل بالقول الثاني قلت لا وجه للتخطئة لان معناه لم يقرب رسيس
الهوى من الزوال وهو ابلغ من نفس نفي الزوال والخطئ كان من يرى مذهبكم الفاسد والرد عليه
كالرد عليكم ويشهد لصحة ما ذكرنا ان التغيير [illegible] حلفاء الاحمر [illegible]
واخطأت ذو الرمة الم يسمع قول الله تعالى لم يكد يراها [illegible] فقول المؤلف اجاب عن الاستدلال
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون على انه للاثبات في الماضي وسلم الاستدلال بالبيت على انه للنفي في المضارع
لانه حق عنده وتوجيه جوابه عن الاستدلال بالاية ان نفي الاية لنفي مقاربة الذبح وحصول الذبح بعده
لا ينافيها لانه لا يستحيل توانيهم في اول الحال لكثرة التعنت واقدامهم على الفعل في ثاني الحال فان
قلت اذا اتفقوا اقدامهم عليه وهو معلوم من قوله وما كادوا يفعلون كان للاثبات وهو المطلوب قلت
لا نسلم انه علم من لفظ وما كادوا بل علم من لفظ فذبحوها حتى انه لو قدر عدم نزول قوله تعالى فذبحوها
لم يكن وقوع الذبح معلوما قال واما الحروف اقول القسم المذكور في المتن [illegible]
بحوث في بيان الاقسام وانما ابتدا بحروف الجر لانه اخص عوامل الاسماء وهي حروف موضوعة
على ان تفضي بمعاني الافعال الى الاسماء كما في قولك مررت بزيد فان المرور وحده لا يصل الى زيد
وبواسطة الباء يصل اليه وبهذا الاعتبار يسمى هذه الحروف حروف الاضافة كما يسمى بعض الحروف
حروف الاستفهام وبعضها حروف النفي وباعتبار العمل يسمى هذه الحروف حروف الجر وهو اصطلاح
البصريين والكوفيون يسمونها حروف الخفض قال فمنها من اقول من حروف الجار
من وانما قدمت لانها اكثر الحروف الجارة تصرفا لانفرادها عن اخواتها بالدخول على [illegible]
تجيء لمعان الاول الابتداء الغاية في المكان ويعرف بصحة ان يجيء بعدها الى او ما يقوم مقامه من

الى بغداد اي كان مبتدأ مسيري بصرة ومنتهاه بغداد وقد تاتي لغرض الابتداء دون ان
يقصد المعنى الانتهاء اذا كان المعنى لا يقتضي الانتهاء منه قولك اعوذ بالله من الشيطان
وزيد افضل من عمرو وقال الكوفيون يجيء لكون ابتداء الغاية في الزمان ايضا واستدلوا عليه
بقوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه وبقول زهير لمن الديار بقنة
الحجر اقوين من حجج ومن دهر والجواب انه لما امتنعا انه حقيقة في ابتداء الغاية في المكان وجب
ان يقال يكون مستعارا في غيره والعلاقة المشابهة في المبتدئية اذ لو لم يقل به بل قيل يكون حقيقة
في غيره ايضا لزم الاشتراك والمجاز خير منه واذا وجب القول بالاستعارة كان ما ذكروه [illegible]
في ورود من لغير ابتداء الغاية في المكان بقول الشاعر وان حديثا منك لو تعلمينه جنى النحل
في البان عوذ مطافل محمولا عليه فلا يتم التمسك على الوجه المذكور على مطلوبكم والبيت لابي ذؤيب
وبعده مطافيل ابكار حديث نتاجها يشاب بماء مثل ماء المفاصل وجنى النحل ما يجتنى منه والعوذ
[illegible] معناه [illegible] والمطافل [illegible] والمفرد مطفل والمطافيل [illegible] المطافل
باشباع الكسر الثاني التبعيض ويعرف بان يصح ان يوضع موضعها بعض كقولك اخذت من الدراهم
اي بعض الدراهم وعندي عشرون من الدراهم اذا اريدت دراهم عشرون بعضها الثالث التبيين ويعرف
بان يكون كالصفة لما قبلها كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الاوثان وكقولك خاتم
من فضة اي خاتم هو فضة الرابع البدل ويعرف بان يصح وضع بدل موضعها كقوله تعالى ارضيتم بالحياة
الدنيا من الاخرة اي بدل الاخرة الخامس التجريد ويعرف بان يكون في الكلام تجريد وهو ان ينتزع من
امر ذي صفة اخر مثله فيها مبالغة لكماله فيها كقولك لقيت من زيد اسدا اي [illegible] بزيد اسدا
من الاسود في الشجاعة ثم انتزعت منه شجاعا اخر للمبالغة وتمام تحقيقه في فن الرابع السادس استغراق
الجنس ويعرف بان يدخل على اسم جنس منكر والكلام غير موجب كقولك ما جاءني من رجل والسابع
ان يكون مزيدة ويعرف بان لا يختل الكلام بسقوطها كقولك ما جاءني من احد اي ما جاءني احد فان قلت
ما الفرق بينه وبين السادس قلت الفرق بينهما ما ذكره المؤلف في الضوء وهو قوله من في ما جاءني
من احد زائدة محضة وزيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني من احد
لان احدا هاهنا بمعنى الاستغراق لان احدا اذا اقترن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق
البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزائدة محضة حيث
افادت الاستغراق لانك لو قلت بغير من لم يفد الاستغراق قطعا بل محتملا وصحة قولهم
ما جاءني رجل بل رجلان يشهد لذلك فمن صرف الكلام الى الاستغراق ازال عنه احتمال غيره كما ان
لام التاكيد يصير صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها
ثم قال ولهذا السر استشهد المصنف يعني مصنف المصباح في الزيادة بما جاءني من احد دون
ما جاءني من رجل انتهى كلامه واذا عرفت ذلك فنقول اختلف الناس في ان من حقيقة في اي
معنى من هذه المعاني لهم في ذلك كلام طويل واختار المصنف ما ذهب اليه ابو العباس المبرد
وهو انها حقيقة في ابتداء الغاية وكونها لغيره من المعاني راجع اليه اما التبعيض فلانك اذا قلت
اخذت من الدراهم كانما جعلت مبدأ الاخذ [illegible] وتوضيح ما ذكر في الضوء وهو قوله [illegible]

موضع الاضد كان البصرة منشأ الخروج الا ان من المثال انه من التبعيض ايضا اذا
كان ذلك عقلنا ولم نعرف خرجت من البصرة لا يكاد اما رفيها فقد قاربت جمع نواحيها انه
لا يصح ان يكون خارجا وغير خارج انتهى كلامه واما التبيين فلان الاوثان في قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان كالسكين لحقلت ميتلك جنبات واما البدل فلان الرضا باحد
البدلين ابتدال من الاخر اليه فيكون ذلك الاخر مبدا لمحدا الاعتبار ثم اما الاختيار استغراق
فلانك اذا قلت ما جاني من رجل كان بمعناه من فرد الى جمع الافراد واما الزيادة فلانك اذا
قلت ما جاني من احد كان معناه من واحد الى اقصاه ذكره السيرافي ونقله المولف عنه في الضو
قال وقد تزاد في الاولى اتفقوا على جواز زيادة من في النفي نحو ما جاني من احد وفيما
يجري مجراه نحو هل جاني من احد واختلفوا في زيادتها في غيرهما فذهب سيبويه والبصريون الى انها
لا تزاد فيه فلا يقال جاني من احد وذهب الاخفش والكوفيون الى انها تزاد فيها احتج الاول
بالاستقراء قال ابن الحاجب من استقرأ كلام العرب ادنى استقراء علم انتفاء صحة جات
من رجل وضرب من رجل وشبهه واحتج الاخرون بقوله يغفر لكم من ذنوبكم وقولهم قد كان
من مطر وجه الاحتجاج بالاول انه لو لم يحمل من فيه على الزيادة كان محمولا على التبعيض واللازم باطل
فالملزوم مثله اما الملازمة فلعدم القايل بالفصل واما بطلان اللازم فلانه لو كان للتبعيض ناقض
قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا ووجه الاحتجاج بالثاني ان معناه قد كان مطر والجواب عن
الاول انا لا نسلم انتفاء اللازم قوله لو كان للتبعيض لناقض الاية الاخرى قلنا قوله يغفر لكم
من ذنوبكم وارد في قوم نوح والاية الاخرى وردت في قوم محمد عليه وبجوز ان يغفر البعض لقوم
نوح ويغفر الجميع لغيرهم فزال وهم التناقض ولين سلمنا ان الايتين لاحدى الاتيين فنقول يمكن
ان يحمل احدهما على بعضهم والاخر على البعض الاخر على انه دفع وهم التناقض سعة وفيما الا ذكرنا
ان يرفع بغير ما ذكرنا والذكي لا يخفى عليه اشاله والجواب عن الثاني بوجهين الاول انه محمول على
الحكاية كان قايلا قال هل كان من مطر فاجيب بقولهم قد كان من مطر والاخر انه محمول على
التبعيض كقولك اخذت من الدراهم كانك قلت قد كان شي من مطر ولا بعد في ذلك لانه يحذف
الموصوف ويقام الصفة مقامه قال ابن الحاجب هذا الوجه اسد من الاول واعلم ان زيادة
من في المنصوب اقيس من زيادتها في المرفوع فقولك ما رايت من احد احسن من قولك ما جاني
من احد وسره ان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية توصل الافعال الى الاسما فيكون
دخولها على المنصوب اورد على المنهاج الذي يقتضيه قال وقد يكون قوله من ربي
يكون للقسم بكسر الميم وضمها نحو من ربي لافعلن قال سيبويه ضم ميمها لا يكون الا هنا ولا
تدخل الا على لفظ ربي ومن النحويين من زعم ان من بكسر الميم منقوص من يمين ومن بضمها منقوص
ايمن والظاهر الاول لانها لو كانت منقوصة لتحرك النون كما يقال ايمن الله وايمن الله
بتحريك النون فهذا اخر اقسامه ومن زعم ان السراج انما يكون لانتهاء الغاية ايضا كقولك
مرضت من دواء تطرت من الدار الى الهلال من خلل السحاب والفراء ذكرانها تجي للتعليل ايضا
كقولك مرضت من دواء شربته وهو مما ذكر اللابتداء فما ذكرته يتضح لك بادنى تامل

قال وإلى لانتهاء الغاية اقول الى كلمة موضوعة لانتهاء الغاية سواء كانت الغاية حسية
كقولك خرجت الى السوق او غير حسية كقولك قلبي اليك اي مايل اليك لان من مال الى مايل اليه غاية
باعتبار الميل وزعم بعض النحاة انها تجي بمعنى مع وهو المصاحبة ومثله بقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم اي مع اموالكم وقال المولف لو نها للمصاحبة راجع الى المعنى الاول وجه ان لا تاكلوا ضمن
معنى الضم حتى صار المعنى لا تاكلوا ضامين اياها الى اموالكم بعلون الى باقية على معناها الاصلي
ومعنى الاية نهيهم عن التصرف الفاسد المنسوب بالطمع بعدم التمييز من اموالهم واموال الايتام وتصرفهم
في اموال الايتام على وجه الانتفاع كتصرفهم في اموالهم والاكل عبارة عنه وكذلك في معنى الضم قوله تعالى
سوال نعجتك الى نعاجه وقوله من انصاري الى الله قال ومنه بمعناها اقول ومن معنى
الى حتى ايضا لانتهاء الغاية الا انها تخالف الى في امرين الاول ان مجرورها لا يكون الا اخر جزء ومن اجزاء الشي
نحو اكلت السمكة حتى راسها والراس اخر جزء من السمكة او ما يلاقي اخر جزء نحو نمت البارحة حتى الصباح فالصباح
يلاقي اخر الليل ولا يقال اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ولا نمت البارحة حتى نصفها بخلاف الى فانه يجوز ان
يقال اكلت السمكة الى ثلثها وعنت البارحة الى نصفها والسر في ذلك ان الغرض من وضع حتى ان يقضي
ما يتعدى اليه الفعل شيئا فشيئا حتى يوتى على الشي واذا كان الغرض منه ذلك لا يكون مجرورها الا اخر
جزء منه او ما يلاقي اخر جزء بخلاف الى اذ ليس الغرض منها الا ان يدل به على الانتهاء فقط الثاني
ان ما بعد حتى يدخل في حكم ما قبلها في مثل السمكة والبارحة فقد اكل الراس ونيم الصباح واما
الى فما بعدها لا يدخل في حكم ما قبلها وعليه النحويين ومسالة قوله ثم اتموا الصيام الى الليل فان قلت
لم دخل المرافق في الغسل قلت قال ابن الحاجب ليس من الاية وانما عرف من دليل يوجب المصير اليه
وقال قوم حكم ما بعد الى في الدخول يتفصل الى انما قبل الغاية ان كان شاملا لها دخلت كاية الغسل لان
اليد تعم الى الكتف وان لم يكن شاملا لم يدخل كاية الصيام وعلى هذا اذا قال بعتك البستان الى هذه
الشجرة دخلت الشجرة في البيع ولو قال من هذا الموضع الى تلك الشجرة لم يدخل اما الى بمعنى لا يدخل
على المضمر فلا يقال الاك والاه وحتاك وحتاه بخلاف الى فانه يقال اليك واليه وجوز المبرد والكوفيون
دخولها على المضمر كما في احتج البصريون بانهم لو قالوا حتاه لا ثبتوا مع المضمر الفا فيما غيرت الفا مثال
الى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل الف اخر حرف او اسم غير متمكن اتصل بضمير ولو بلبوها
ياء لغيروا الفا وتغييرها على خلاف قياس لغتهم من غير حاجة لاستغنايهم عنه احتج الكوفيون
بقول الشاعر والحق باللوم حتاه لا تجد في الجواب عنه ان ما بعدها مبتدا لكن حذف الواو جرانه
تفوتون حتى هو لا حق البراع انه حتى لا يستعمل على الاستقرار اي لا يكون مع مجرورها مستقرا
اي جر كلام مثل خبر المبتدا بخلاف الى فانها تستعمل على الاستقرار فلا يقال السير حتى بغداد ويقال
السير الى بغداد ثم استثنى صورة واحدة استعملت حتى فيها على الاستقرار وهي نحو قولك كان سيري
حتى ادخلها بالنصب فان الجار والمجرور فيها منصوب المحل بكان وهو من دواخل المبتدا والخبر فيلزم
حتى مستعملة على الاستقرار وعلم ما استثناها الخامس لم حتى يكون عاطفة نحو قولك مات الناس حتى
العلما بخلاف الى فانها لا تكون عاطفة السادس ان حتى يبتدا بعدها الكلام اي يكون حرف ابتدا

يقع بعدها الجملة كما في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان
بخلاف الى فانها لا يبتدا بعدها الكلام ومعنى البيت سريت بهم حتى كلت الجياد من تعب السير
وضعفت حتى لا يمكن ان تقاد بالحبال ايضا قال والباء للالصاق اقول الباء كلمة موضوعة
للالصاق وهي معنى عام موجود في جميع المواضع التي تستعمل فيها هذه الكلمة فمنها تكميل الفعل بان يكون
الفعل مما لا يكون يكمل معناه الا بمتعلق فيذكر ذلك المتعلق بالباء سواء كان الفعل متعديا او مقصورا
فالاول كقولك مررت بزيد لان معنى المرور يقتضي ممرورا به لا يكمل بدونه والثاني كقولك بيده داء وبه
عيب لان المقدر المصوت به الدا والعيب اذ الالصاق لا يكمل معناه بدون ما يلتصق به واعلم
ان الفرق بين قولك مررت بزيد وقولك به داء يظهر من وجه اخر وهو ان الالصاق الثاني حقيقي
والاول على جهة الاتساع لان معناه التصق مرورك بموضع يقرب من زيد ومنها تكميل الباء
المستعمل مع فعل القسم كقولك اقسمت بالله وفعل الاستعطاف كقولك بحياتك اخبرني فانه لا يكمل معناها
الا بما يذكر بعد الباء والاستعطاف ليس بقسم في الحقيقة بل انه شبه منه لكونه تحليفا للغير كتحليف الطالب
والمجرور بها التكميل لا يكون مستقرا الا ان يكون الكلام خبرا كما في قولك به داء او عيب اي لا يكون مستقرا
في الانشاء فلا يقال بغلان داء وقلعل هذا امر ثابت بالاستقراء والا فالقياس غير مانع ومنها التعدية
نحو قولك ذهبت بزيد اي اذهبته قال الله تعالى لذهب بسمعهم وابصارهم فان قلت الباء في
التعدية بما وجهها الاخرى قلت قال المصنف في الضو نعم هي في اوجهها الاخر للتعدية الا انها في
سائر الاوجه قد افادت مع التعدية معنى اخر وههنا لم تفد شيا سواها ولهذا عد المصنف يعني
مصنف المصباح كونها للتعدية قسما مفردا فعلى هذا القول المجرد التعدية كان اصوب وذكر النحويون
ان المجرور بالباء التي هي لمجرد التعدية لا يكون مستقرا فان قولك ذهبت بزيد لا يقدر فيه الاستقرار
بل معناه اذهبت زيدا ويتوضح كون الباء للتعدية البيت المذكور في المتن لان معناه تجعلنا حالين
لا انها تحل متلبسة بنا والنجا السرعة والركايب جمع ركوبة وهي ما يركب ومعنى البيت ان شرعة
سير الركايب لشدة الحرص على السير لامر فيهم منعت عن ان تحل ديارها ولولاها لكنا حالين فيها
ومنها البدل كقولك اعتضت بهذا الثوب خيرا منه اي بدل هذا الثوب وهذا يقال له البدل ذاكره ومنها
التجريد كقولك لقيت بزيد بحرا او تومر ما يوشا اليه ومنها المصاحبة كما في المثل رجع بخفي حنين
اي رجع وهو ملتبس بخفي حنين مصاحب اياهما وهذه الباء تسمى باء الحال ووجهها ظاهر وقال النحويون
المجرور بها لا يكون الا مستقرا ولم يرتض المصنف بقولهم وقال الصادعن الانعا اي لا مانع عن لان هذه
الباء لا يقتضي الا ان يتعلق بالفعل المذكور كما يتعلق قولنا بالقلم في قولنا كتبت بالقلم
بقولنا كتبت لانه من التعلق محله مكانا فان يكون للاستعانة وجه التعلق جاز ان يكون للمصاحبة
وجه المثل المذكور في شرح ابن السكيت وقال كان حنين رجلا شديدا ادعى انه ابن اسد بن هاشم
بن عبد مناف فاتى عبد المطلب وعليه خفان احمران فقال يا عم انا ابن اسد بن هاشم فقال عبد المطلب
لا وثياب هاشم ما اعرف شمايل هاشم فيك فارجع فقالوا رجع حنين بخفيه فصار مثلا وقال
غيره حنين كان اسكافا فساومه اعرابي بخفين فلم يشتره فغاظه ذلك فعلق احد الخفين في طريقه
وتقدم وطرح الاخر وكمن له وجا الاعرابي ورأى احد الخفين فقال ما اشبه هذا بخف حنين لو كان

معه اخر لاشتريته فتقدم ورأى الخف الثاني مطروحا في الطريق فنزل وعقل بعيره ورجع
الى الاول فذهب الاسكاف براحلته وجاء الى الحي بخفي حنين فذهب مثلا ومنها معنى
عن في قوله سال سايل بعذاب واقع قال الله تعالى فاسال به خبيرا ومنها معنى في كقولك فلان بالبلد اي في
البلد قال الله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وبالاسحار هم يستغفرون وهذه هي المعاني التي يشملها الالصاق والباء في
نعمة وهو ان يكون زايد اما في الرفع فالاخبار المطرد ذلك مع فاعل كفى كقوله تعالى وكفى بالله
شهيدا وكفى بالله نصيرا الى كفى الله او في النصب نحو قولنا ليس زيد بقايم وهو قياس قال ابن
الحاجب من الزيادة في النصب قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم قال وقول من قال ان الباء فيه للتبعيض
غير معروف واول كقوله ذلك تستدعي بما لا يوافق ما قلنا وقد جوز بعضهم الزيادة في الجر
ايضا ومثله بقول الشاعر فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا
اذ المقصود لا يسالنه عما به والتصويب النزول وايضا الباء في القسم اي يدل الافعال باللام
قال لم كنت اصحبت طاهر قال والواو اقول الواو في القسم قال الله تعالى والشمس وضحاها
وهي بدل عن الباء لتشابههما مخرجا ومعنى اما الاول فلانهما من الشفتين واما الثاني فلان الباء
للالصاق والواو للجمع في العطف ومعنى مع في نحو استوى الماء والخشبة والجمع والالصاق من واد
واحد فهكذا ذكروه وقالوا الدليل على كونها مبدلة منها ان الماء هي الثابتة للالصاق في غير هذا
الباب ولم يوجد الواو الا في هذا الباب ثم حكموا بكون التاء بدلا من الواو لقرب مخرجيهما ولانها
ابدلت تاء في اتحد وتراث وتخمة ونحوها ثم فرعوا عليه فقالوا الواو لا تدخل المضمر حطا
له عن تبة اصله الذي هو الباء والتاء لا تستعمل الا في لفظ الله فقط فلا يقال بالرحمن
لان الواو تستعمل في غير فخط فرعه الذي هو التاء عن رتبته ولا يظهر الفعل مع الواو والتاء
فلا يقال اقسمت والله وتالله لانهم يقولون اقسمت بالله قال الله تعالى يحلفون بالله فحط الفرع
وفرعه عن رتبة الاصل وهذا كله اقناعي قال والميم في م الله اقول اعلم ان الميم
تستعمل في القسم فيقال م الله ويكون مكسورة تارة ومضمومة اخرى اما المكسورة ففيها اقوال
الاول انها ابدلت من الواو لقرب المخرج ولذا ابدلوها منها في فم الثاني انها منقوصة من القسمية
بالكسر وهو مروي الثالث انها منقوصة من ايمن المراد انها حرف براسها وهو الاظهر لان الاصل عدم
التغيير واما المضمومة فهي منقوصة من القسمية بالضم وقد مر ايضا او منقوصة ايمن وقطعا
فان قلت لم لا يجوز ان يكون حرفا براسها كما جوزته في المكسورة قلت لان الضمة لم تقع في الحروف
البسايط بخلاف الكسرة كالباء في قولك مررت بزيد وفيه نظر لوقوع الضم في نحو منذ زيد
عمرا واذا عرفت هذا فنقول حكم الميم القسمية حكم التاء في اختصاصها بلفظ الله الا ان التاء يستعمل
للتعجب والميم لا يستعمل قال الله تعالى تالله لقد آثرك الله علينا قال الشاعر تالله يبقى على الايام
مبتقل جون السراة رباع سنه غرد اي تالله لا يبقى المبتقل الاكل البقل والجون الاسود وهو
على الاسود وسراة كل شي ظهره ووسطه والرباع الذي يلقي رباعيته وهي السن التي بين
الثنية والناب وذلك يكون في السنة الرابعة وسنه مفعول رباع على حمله المجاز على ما الظنه غرد
والطرب من غرد الطاير فالاسحار اي تغنى ونشط وهو غرد يقول يعوث الجمع ومعنى الكل

و لا ينبغي [illegible] هذا الجار بل يذكره الموت اسعاده فيه معنى التعجب هو غير خاف على من له ادنى مسلم
في معرفته دقائق كلام العرب واعلم ان ما ذكرناه من كون حكم اللام حكم التاء هو الموافق لما ذكره
المشنى في المفتاح والمفصل اما في المفتاح فلانه قال اللام في القسم لا تستعمل الا مع اسم الله واما في
المفصل فلانه قال اذا حذف نون بها معه [illegible] في التاء يعالم الله وقم الله كما قال بالله وقال
الغالب حسبو قوله وحكمها حكم التاء حكم الواو وحكم التاء في الاختصاص المظهر نحو نهاية لا من التاء
وفيه نظر لان التاء ليست بدلا من الباء كما ان التاء مختص بمظهر معين بخلاف الواو فلا يصلح ما ذكر
لان الاستعمال مجاز العموم وخصوصا في المصدر المضاف فانه من صيغ العموم لما تقرر في اصول العلم
على ان الوقوع الى بحث الواو هو الشروع في بحث اللام لا يليق بحسن الترتيب فالوجه ما قومنا فقال
واللام للاختصاص اقول اللام تجيء لمعان منها الاختصاص ويكمل الفعل على التفسير المذكور في الباء
كقولك شكرت لزيد ونصحت لزيد فان فائدة الشكر والنصح لا يكون الا لاحد ولذلك قال الجوهري اسمعا بهما
باللام افصح اذ يجد الاختصاص كما في قولك الجل للفرس والمال لزيد لا بالمثل احمر من الاختصاص
وجه الملك وجد الاختصاص ومنها الاختصاص العرض بان يدخل على المقصود من الفعل نحو كلا جنب للسم
وحضرت للاسماع ومنها العاقبة نحو قولك لزم الشر لشقاوته اي عاقبة الشقاوة قال الشاعر له ملك
ينادي كل يوم لدوا للموت وابنوا للخراب ومنها العلة اي الموجب الذي لا يكون مقصودا نحو فررت للخوف
وقعدت عن الحرب للجبن واعلم ان الاختصاص يعم هذه المعاني ولذا اكتفى به الزمخشري ومنها القسم مع التعجب نحو
لله لا يوخر الاجل قال الشاعر لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس واعلم ان التعجب لازم
للام القسمية بخلاف التاء فانها وان استعملت في التعجب كما مر لا يلزمها التعجب ذكره الزمخشري وابن الحاجب
واللام تكون زائدة [illegible] النصب كما في قوله تعالى ردف لكم اي ردفكم وكما في قولنا يا لزيد لان الاصل يا زيدا لهم
عند من يحمله على انه مختص نحو يا تيم قال الشاعر يا للرجال [illegible] بالبكر ابن ابن الفواد واما يا آل
في الحرب كقول سعد بن مالك يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا اي يا بؤس الحرب وكقولك
لا اباك لك اي لا اباك وقد اقحمت اللام في لا اباك ابوك اي لله ابوك وقد مر وعليه قول الفرزدق وما زرت
سلمى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه واضمارها نادر كاضمار سائر حروف الجر الا مع ان وان
وفي للظرفية اقول في كلمة موضوعة للظرفية وهي محققة او مقدرة فالمحققة ان يكون
الظرف محيطا بالمظروف نحو المال في الكيس قال الله ثم ان المتقين في جنات وعيون والمقدرة ان
يكون الظرف مستقرا للمظروف من غير احاطة به نحو قولك نظرت في الكتاب قال الله م في قلوبهم مرض
لان القلب محل المرض قال النحويون انها في قوله م ولاصلبنكم في جذوع النخل بمعنى على قال المحققون ان
يكون في للظرفية على جهة الاستعارة وهو ان شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الكائن في الظرف
فيستعمل فيه كلمة في على طريق الاستعارة التبعية وعليه قولهم فلان في النعمة وفلان في الفقر [illegible] وكي للغرض
اقول كي كلمة موضوعة للغرض ولا تدخل الا على ما الاستفهامية نحو كيمه وهو [illegible] ان يقول لك القائل
انا اذهب [illegible] انقول كيمه اي كيما تذهب اي لاي غرض [illegible] محذوف الفعل ومحذوف الالف [illegible]
وكونها جارة [illegible] عند التعريف وجهتم انها الاستفهامية لا تحذف الفها الا اذا كانت مجرورة
نحو بم ولم وعم والام وحتام فوجب اعتقاد كونها جارة [illegible] ورب للتعليل اقول [illegible] رب كلمة موضوعة

للتعليل نوع من جنس كقولك رب رجل كريم وانت تريد تعليل افراد الرجل الكريم هو نوع من جنس
الرجل ويختص بالنكرة اما ظاهرة نحو رب رجل او مضمرة نحو ربه رجلا لان النكرة هي الداخلة على الجنس
الشائع في الافراد فيصح فيها التقليل المذكور واما حكم بان الضمير في نحو ربه رجلا نكرة لانه ما اريد به شيء
معين مثل نحو زيد وعمرو بل ابهم به شيء وما طابق الشيء بالنكرة بل الابهام فيه فوق الابهام في قولك رب رجل
واجيز التعريف في المعطوف على مجرورها اذا كان نحو منها الاضافة [illegible] نحو رب رجل وغلامه
مطلقين ولم يجوزوا ان يقال رب رجل وزيد والفرق ان المضاف مقدر بالنكرة اذ التقدير رب رجل وغلام
له بخلاف العلم ولا يلزم جواز ان يقال رب غلامه على تقدير رب غلام له لان الكلام في التابع والنكرة الظاهرة
يلزمها الوصف اما مفرد نحو قولك رب رجل كريم واما جملة نحو قولك رب رجل لقيته واما الوجه في الفصل
الوصف لان الجنس لا يصير نوعا الا بالوصف فان قلت فما تقول في قول الشاعر ان يقتلوك فان قتلك لم يكن
عارا عليك ورب قتل عار فان مجرور رب فيه وهو قتل لم يوصف لانه ما لا يمكن ان يجعل وصفا لقتل عارا
لانا لا نسلم ان المجرور لم يوصف لان عار خبر مبتدا محذوف والجملة صفة المجرور والتقدير رب قتل هو عار
ولا تاخر اعني رب عن الفعل الذي سلطته على الاسم فلا يقال جاني رب رجل كريم بل يقال رب رجل كريم جاني
ودليلنا انها كلمة موضوعة لانشاء التقليل والتقليل انشاء [illegible] وحكم الكلام الانشائي ان يصدر
كل رجل [illegible] الذين يعني يا رجل [illegible] الاستفهام لانها من المعاني التي دخلت لتحويل التغيير
معناها فوجب ان يقترن الغاية الى ذكرها اولا والفعل الذي تسلط رب على الاسم وهو جاني في المثال
المذكور يكون محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر وهو امر ثابت بالاستقراء وذكر الفعل
بلوغه المغني فلا يقال رب رجل كريم يجي لانك اذا قلت رب رجل كريم جاني كنت مخبرا بان الذي جاء كذا قليل
ولا تعلم ان الذي سيجيئك فيما بعد يكون قليلا هكذا ذكره والاولى ما قاله ابن الحاجب وهو ان رب موضوعة
للتقليل ما ثبت فلذلك لم يستقم ان يكون الفعل الا ماضيا فان قلت فما قولكم في قوله م ربما يود الذين كفروا فانه
مضارع قلت هو متاول وتاويله ما ذكره المؤلف في الضوء وهو ان ما اخبر الله به فوقوعه فيما يستقبل بمنزلة المؤيد
الماضي لصدق الوعد وحقيته والنكرة المضمرة يلزمها التفسير بنكرة منصوبة كما في المثال وهو قولنا ربه
رجلا [illegible] خلافا للبصريين على انه مجهول يرمي به من غير قصد الى الظاهر [illegible] مميزا بها
كما في قولك نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون عندهم الا مفردا مذكرا وان ثني مميزه وجمع والكوفيون على انه ضمير
راجع الى مذكور وكان قائلا قال هل من رجل فقلت ربه رجلا ولذلك يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على حسب
مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا وهذا القول مشكل لانه يلزمهم ان يجيزوا ربه وربها ولا حاجة الى
المميز لانه ضمير لمذكور وايضا يلزمهم ان يكون المضمر معرفة فوجب ان يجوزوا رب الرجل ولم يجيزوه
فان القول ما ذهب اليه البصريون ورب يلحقها ما فتكفها عن العمل ويدخل حينئذ على الجملة الاسمية
والفعلية نحو قولك ربما قام زيد وربما زيد قائم ولا يجوز في الفعل الا الماضي فلا يقال ربما يقوم زيد لما تقدم
ذكره ابو علي الفارسي [illegible] ولا تكف ما رب عن العمل وعليه البيت المذكور في المتن لانه جر ضربة وما زائدة
كقوله ربما ضربة بسيف صقيل [illegible] وطعنة نجلاء الواسعة من النجل بالتحريك وهو سعة شق العين والرجل انجل
والعين نجلاء ذكره الجوهري في الصحاح وقد يستعمل من مكفوفة [illegible] كقولهم انما افعل فالمراد
المراد ربما افعل وانشد البيت المذكور وهذا عليه والمعنى انا ربما نضرب [illegible] الكبش [illegible]

تلقى اللسان من الغ جملة منصوبة المحل لكونها صفة لقرية ويحذف رب بعد الواو كثيرا وعليه قول رؤبة
وقاتم الاعماق خاوي المخترق واختلفوا في ان العمل في مثل هذا لرب المضمرة او للواو فذهب البصريون الى
الاول وحجتهم انها تضمر بعد الفاء وبعد بل ايضا كما في [illegible] الفاء وبل اجماعا فكذا في الواو لكونها
عاطفة نحوها وذهب الكوفيون الى الثاني وحجتهم ان الواو نائبة مناب رب فتعمل عملها وايضا لو كانت
عاطفة كما زعم البصريون لادى الى وجود المعطوف دون المعطوف عليه لانها تكون في اول الكلام [illegible]
الى اضمار رب بعد الفاء وبعد بل اما بعد الفاء فكما في قول امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب امراة مثلك الطروق [illegible] بعض الجماع يقال طرق الفحل الناقة
اي نزا ومصدره الطروق [illegible] في الصحاح قوله عن ذي تمائم اي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي عوذة
تعلق على الصبيان في الحروب [illegible] المعاذات اذا كتب فيها القرآن
واسماء الله [illegible] المحول من حال الشيء اي مضى عليه حول واما بعد بل فكما في قول رؤبة بل بلد ذي صعد
واصباب اي بل رب بلد واراد بالبلد المفازة التي فيها ارتفاع وانخفاض لان الصعد جمع صعيد وهو المرتفع
من الارض والاصباب جمع صبب وهو ما انحدر منها ورب عند الاخفش ومن تابعه كالاسماء في انه يعرب
عند ها على حسب العوامل فالاخفش مبتدا في نحو قولك رب رجل كريم جاني مفعول به في نحو قولك رب [illegible]
وعالم بقول الشاعر [illegible] ما تقدم لو جعلها انه مبتدا [illegible] واستدلا على ما ذهبا اليه بوجهين
الاول انها لو كانت حرف جر لكانت مفيدة للتعدية واللازم باطل فكذا الملزوم اما الملازمة
فلان التعدية من لوازم حروف الجر واما بطلان اللازم فلان التعدية فيها متعذر [illegible]
يوت في قولك رب رجل كريم [illegible] الثاني انها لو كانت حرف جر [illegible] لانها موضوعة للتقليل كما ان كم
موضوعة للتكثير وهي اسم اتفاقا فكذا رب والجواب عن الاول بمنع الملازمة لانا لا نسلم ان التعدية
من لوازم حروف الجر بدليل عدم افادة من اياها في قولك ما جاني من رجل وعن الثاني بالفرق
وذلك بصحة دخول حروف الجر على كم كقولك بكم رجل مررت دون رب وان كان للتقليل استعمل
للتكثير قال الله م ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقال ابو العطاء في المدح فان تمس مهجور
الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود قال المؤلف في الضوء غلب على رب الاستعمال بمعنى الكثرة
بدليل انهم استعملوها في مواضع المدح وعد المآثر نحو الادب يوم لك من صالح ولا سيما يوم بدارة
جلجل [illegible] والكاف اقول الكاف كلمة موضوعة للتشبيه وهو عبارة عن الحاق شيء
بشيء في صفة الملحق به اقوى من الملحق فيها وشبهها بالمثل الاول الذي كزيد عمرو والكاف فيه متعين
لان يكون حرفا والدليل انه لو كان اسما لما جاز وصل الذي به اذ لا يقال الذي مثل زيد لكن الاول لا
يكون الا جملة فاذا جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا بد له فاعل فيكون جملة ويكون
المعنى الذي حصل كزيد عمرو ولا يقال الذي هو كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون اذا حرفا بل اسما
كمثل لانا نقول ذلك قليل غير مستعمل فلا يجوز ان يقال الذي قائم جاني الا في ضرورة الشعر ولما
كان فصلهم الذي بالكاف جائزا مستمرا في حال السعة علمنا انه حرف جر والثاني الذي كان زيد اي
عمرو ان كان كان ناقصة لانها ان كانت تامة كان قولنا الزيد خبرا فلا حاجة الى تعويره على التقوية الكاف

وهذا المثال يحتمل ان يكون الكاف فيه حرفا ويحتمل ان يكون اسما وهذا هو الفارق بين
المثالين ونظير الثاني منها في احتمال الوجهين انه لم الا كالانعام ويستعمل اي الكاف للمقارنة
في الوقوع كقولك كما حضر زيد قام عمرو اي قارن قيام عمرو حضور زيد في الوقوع ولا يكون
فيه معنى التشبيه ايضا لان الواقعين معا متشابهين وقيل انها اي الكاف في قوله م كما ارسلنا
صغيرا [illegible] الوجود اي ليكن وجودا فوقيا موجودا على سبيل الدفع والجزم كما كانت تربيتهما
اياي موجودة على سبيل القطع لا يدل ذلك فاعرف ايضا معنى التشبيه لان المقصود انعم
عليهما كما انعما علي اي يكن جزاؤهما من جهتك مثل فعلهما لان الله جزاء العمل سبيله ان جزاء
خيرا فخير وان شرا فشر فان قلت لم لم يكن الكاف فيه للمقارنة قلت لان التربية ماضية والرحمة مطلوبة
ويكون اي الكاف حرفا اما في المنصوب او في المجرور او في المرفوع فالاول كما في قوله م ليس كمثله شيء
اي ليس مثله شيء اذ لو لم تكن زائدة لزم نفيه م وهو باطل ومن الناس من قال ليس الكاف زائدة
بل الزائد لفظ المثل كما في قوله فان آمنوا بمثل ما آمنتم به اي بما آمنتم به لان المقصود ايمانهم بمعنى
ما آمن به المخاطبون والتقدير ليس كالله شيء وعلى هذا القول الفاسد يلزم نفيه م وزيد
هذا القول بانه يقتضي ان يكون الكاف داخلا على الضمير في التقدير وهو مجتنب فما يجيء وفيه نظر
لان المانع التحرز عن بشاعة نحو ككه كما يجي وهذا لا ادخل فيما نحن فيه لكون الدخول فيه تقديرا
ومنهم من قال ليس شيء من اللفظين اعني الكاف والمثل زائدا والمقصود نفي المثل حاصل
بطريق الكناية لان نفي المثل عن مثل الشيء ملزوم لنفي مثله لانه لم الاشارة الى احد فلكن
اطلاق نفي المثل المثل واراد نفي المثل اطلاق اسم الملزوم وارادة اللازم فيكون كناية نحو
قولهم في المدح مثلك لا يبخل لانهم يقصدون نفي البخل عن المخاطب بطريق الكناية كما ذكرنا والمثال
يقول ويحمل الاخر والثاني كما في قول الشاعر نضيرتو واسل كعصف ماكول اي حضيرتو امثل
عصف ماكول اي حشيش [illegible] دق ذرع اكلته الدواب وجر عصف باضافة مثل الا بالكاف
والاول [illegible] ان يقع حرف الجر مضافا اليه والثالث كما في قولنا عندي كذا درهما اي كذا درهما وهو
عند بعض النحاة وقال المؤلف ليس الامر كذلك لانه لا ضرورة يؤدي الى الحكم بالزيادة التي
هي خلاف الاصل لانه مستقيم اي يراد عندي مثل هذا مثل هذا فسره بقوله درهما ومنه يكون
اي الكاف اسما في قول الشاعر ويضحكن عن كالبرد المنهم تحت عرانين انوفهن شم اي عن مثل البرد اذ
لو لم يكن اسما لما دخل حرف الجر عليه المنهم الذائب العرانين جمع عرنين وهو ما تحت مجمع الحاجبين
من الانف والشمم ارتفاع قصبة الانف مع استواء اعلاه فان كان احدوديا فهو القنا يصف
اسنانهن ويقول هو مثل البرد الذائب في الصفاء والطراوة ولا يدخل اي الكاف المضمر
خلافا للمبرد لانه يلزم البشاعة في بعض الصور نحو ككه فاحترز عنه اجمالا في غيرها استغناء
بلفظ مثل لان الاسم امكن من الحروف في التصرف فاحتج المبرد بقول العجاج وام اوعال كها او
اقربا وجه احتجاجه ان قوله كها دخل فيه الكاف على ضمير الغائب والجواب انه شاذ وتتصل
بها اي بالكاف ما الكافة كما في قوله م اجعل لنا الها كما لهم الهة وهو ظاهر قال وعلى اقول

وعلى كلمة موضوعة للاستعلاء وهو اما حسي نحو اشرفت عليه اي اطلعت عليه من فوق وذلك
الموضع مشرف منه مشارق الارض ومغاربها من الشرف وهو العلو واما معنوي نحو عليه
دين لانه يقال ركبه دين ففيه معنى الاستعلاء ويكون على اسما كما في قول الحارث العقيلي
غدت من عليه اي من فوقه والدليل على الاسمية فيه انه لو كانت حرفا لما دخلها الجار وهي في
حال الاسمية ايضا من المبنيات لحصول ما يقتضي البناء وهو مشابهتها الحرف في لفظها و
اصل معناها وايضا لو كانت معربة في الاسمية لوجب ان تبقى الفها مع الكاف على المضمر كما يقال من
علاه كما يقول من جاءه انما يقلبون الالف في الاخر مع المضمر فيما ثبت انه غير متمكن كقولك لديه
واليه واما المتمكن فلم يات عنهم قلب الفه ياء ولم يسمع قول من فتيه ومن عصيه قال وعن
للبعد اقول عن كلمة موضوعة للبعد والمجاوزة كقولك رميت عن القوس لان السهم يبعد عنها
ويجاوزها الى غيرها وكقولك هذا الحديث مروي عن فلان لانه تجاوز منه الى غيره والفرق بين المثالين
ان الاول في التجاوز الحسي والثاني في المعنوي الذاتي ويكون عن للبعد والتجاوز اسما اي بمعنى بعد
في قوله تعالى طبقا عن طبق لان من يحقق علمه الاحوال فكل حال من احوالها يكون متجاوزا الى الاخرى وعليه
قول الشاعر تمهل وردته عن تمهل اي بعد تمهل ويكون اسما كما في قول الاخر وهو رجل من سعد
يا دار سلمى من ذوات العوج جرت عليها كل ريح سيهوج هوجاء جاءت من جبال ياجوج
من عن يمين الخط او سماهيج وموضع الاستشهاد قوله من عن يمين فان عن فيه اسم بدخول من والكلام
في بنائه كالكلام في على اسما قال الجوهري يقال ريح سيهج وسيهوج اي شديدة والهوجاء
الريح التي تقلع البيوت لشدتها والخط موضع وسماهيج جزيرة في البحر تدعى بالفارسية ماشماهي
فعربتها العرب ذكره الاصمعي اعلم ان عن بمعنى من في زيادة الايضاح انما تقول رميت عن القوس
على ان تبتدئ الرمي منها وان السهم يجاوزها الى العدو فيميز موضع احدهما عن الاخر كلام حسن
وهو قوله كل موضع لم يصلح الا للتعدية كان مخصوصا بمن فلا يجوز ان يقال الادنيت الوردة من
زيد لان هذا موضع التعدي واذا كان موضع لا يحتمل كونه متمحضا للتعدي جاز ان يقع فيه بما
شئت نحو قولهم سقاه عن الغيمة اي يعرض عنها متجاوزا منها الى الري وان شئت قلت من على سقاه
من جهة الغيم وان كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا يقال زيد افضل
عن عمرو لانك لا تقصد ان احدهما تجاوز عن صاحبه وتعداه وانما تريد ان فضله ابتدا
من هذا الموضع قال ومذ اقول مذ كلمة موضوعة لابتداء الغاية في الزمان كما ان
من لابتداء الغاية في المكان كقولك ما رايته مذ يوم الجمعة اي مبدا انتفاء الرؤية يوم الجمعة
ولا يدخل المضمر فلا يقال مذه مثلا وتعليل ذلك كما لا يمكن الاستدلال على امتناعه الا بالاستقراء وهو
انا تصفحنا استعمالات العرب الموثوق بعربيتهم وهم فصحاؤهم فما وجدنا مذ داخلة
على المضمر فيكون ادخالها عليه خروجا عن كلامهم فيكون مردودا وهو بكسر ميم منذ مثال ومنذ م
ما رايته مذ يوم الجمعة ومعناها معنى مذ الا انها بعيد معناها الى منتهى فهي تبعا لها ايضا
لابتداء الغاية في الزمان كقولك ما رايته منذ يوم الجمعة اي مبدا انتفاء الرؤية يوم الجمعة

حكم

حكم مذ في الدخول على المضمر خلافا لابي العباس المبرد فانه يدخلها على المضمر والفرق بينها وبين
مذ على رايه انها اقوى من مذ لكمالها ونقصان مذ لانه مخففها والاقوى اصيل لانواع التصرف
وهو مردود لانه لا يساعده ما ذكرناه من دلالة الاستقراء لانه يدل على امتناع دخولها على
المضمر لعدم الاطلاع على تحققه في كلام الفصحاء قال ويكونان اقول مذ ومنذ يكونان
اسمين وفي اسميتهما يكون معنيين الامد الماضي الاكثر احدهما لاول التاريخ وهو ان يعني بها
اول المدة فيليها المفرد المعرفة لا غير لانها تقدر مع وقوعها في جواب متى وجوابه يستدعي تعيين
المبدا وذلك لا يمكن الا بالمفرد المعرفة الا ترى انه اذا قيل لك متى خرجت ولم تجب في جوابه بالمفرد
المعرفة مثل ان تقول منذ يومان او يقول منذ يوم لم يتعين المبدا بخلاف ما لو قلت منذ يوم الجمعة
فانه يعين المبدا او وقوع المصدر والفعل وان جمعه وان تشغل بعدها في هذا المعنى كما في قولك
ما رايته مذ سفره وما رايته مذ ان سافر وما رايته منذ انه سافر راجع عليه على الراي الصحيح
لانه يقدر فيها زمان مضاف اي ما رايته منذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انه
سافر وانما حذف للعلم به وعلى هذا التقدير يكون ما يليها مفردا معرفة والراي الاخر ان ما
وقع بعدها فاعل فعل وتقديره ما رايته مذ سفره مذ مضى او تحقق سفره وفي الايقدر زمان
مضاف والمعنى الثاني التوقيت وهو ان يعني بها جميع المدة فيليها النكرة الدالة على العدد لانها تقدر
وقوعها في جواب كم وجوابه يستدعي بيان المجموع وهو بالنكرة الدالة على العدد كقولك جوابا لمن قال كم
مدة لم تلقه انا منذ يومان اي جميع مدة عدم رؤيته يومان ويوم باعتبار الساعات اي مدة اثنتا
عشرة ساعة مثلا قوله وفيها المصدر اشارة الى ما ذكرناه في المعنى الاول [illegible] ان امكن تصوره على
المعنى الثاني على ما يشعر به ايراده عقيبه انما اوردناه في الاول لانه صرح في شرح المعزية الجلجية
ان مذ ومنذ حين وقوع المصدر والفعل وان بعدهما يكونان بمعنى اول المدة قال ويكونان
مبتدأين اذا ان يشير في اعرابهما اسمين واختلفوا فيه فذهب جمهور البصريين الى انهما مبتدان
وما بعدهما خبرهما بمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة الحكم على اول المدة بانه يوم الجمعة ومعنى ما رايته
مذ يومان الحكم على جميع المدة بانه يومان وذهب الزجاج الى ان ما بعدهما هو المبتدا وهما خبران
مقدمان والمعنى عنده الحكم على يوم الجمعة بانه اول المدة وعلى اليومين بانه جميع المدة وزيف الاولون
هذا المذهب بان يومان نكرة لا تصح وقوعها مبتدا لعدم المصحح فان قيل تقديم الظرف
مصحح كما في قولك في الدار رجل قيل مذ ومنذ ليسا بظرفين فلا يكون تقديمهما مصححا ولذلك لا يصح
ان يقال يومان مبتدا في قولك جميع المدة يومان قال ولا يعادهما اقول قدم العلم
على الحكم لاهتمامه به والمقصود بيان الفرق بين قولنا مذ يوم الجمعة ويومان وما يفسران به
وهو قولنا اول المدة يوم الجمعة او جميعها حين لم يجز دخول العاطف في الاول وجاز في الثاني اي لم يجز
ان يقال ما رايته ومذ يوم الجمعة ولا ما رايته ومذ يومان على عطف الجملة وجاز ان يقال ما رايته
واول المدة يوم الجمعة او ما رايته وجميع المدة يومان وانما احتاج الى تبيين الفرق بينهما لان
اتفاقهما في المعنى يستدعي جوازهما العطف فيهما وخلاصة ما ذكر من الفرق ان مذ يوم الجمعة او مذ

يومان بمنزلة ما قبلها من الجملة معنى لانه متضمن لما تقدم في الفعل الواقع في الجملة السابقة اذ لو قلت ما رايته
ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان قيدت العموم وخصصته
فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى اخذتا وجرتا مجرى جملة واحدة لم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء
هذا ما ذكره في الضوء والاولى ان يقال المخصص هنا بالتفصيل اذ لا يتعقل مذ يومان ولا يقال مذ
يومان الا بعد تقدم نحو قولك ما رايته بخلاف قولك اول المدة انتفاء الرؤية يومان فانه استقلالا
قال وحاشا للتنزيه اقول حاشا كلمة موضوعة للتنزيه وهي حرف عند سيبويه وقال
المبرد يكون فعلا كما جاء اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ قال المبرد لاشتراكه يكون
حرف جر في بعض المواضع لانه استدل على كونه جارا بقول سعيد بن الطاح حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن ان مو
الملحاة والشتم ذكره صاحب المفصل وخلا وعدا موضوعات للاستثناء وما بعد هذه الكلمات اعني
حاشا وعدا وخلا منصوب بها اذا كانت افعالا اما حاشا فعند المبرد واما عدا وخلا فبالاجماع
ومن نصب ما بعدها في الاستثناء قال وقد جاء اقول حروف الجر مع ان [illegible]
مستمرا قال الله [illegible] والذي طمع ان يغفر لي اي في ان يغفر وقال شهد الله انه لا اله الا هو اي بانه وسيبويه
انما استطال لان بصلتها مع كثرة استعمالها يكون الحرف مناسبا للمقام لكونه مظنة التخفيف واختلفوا
في محلها مع ما في حيزها فذهب سيبويه ومن تابعه من النحاة الى ان محلها النصب لانه اذا نزع الخافض
انتصب ما يجعل كما في نحو اختار موسى قومه اي من قومه وذهب الخليل ومن تابعه الى ان محلها الجر
ابقاء اثر الجار ويكون في الاعلام كما في قول رؤبة خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت اي بخير قال صاحب المفصل
قول سيبويه اصح لان حرف الجار لا يضمر وقوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما يحتمل ان يكون
من صور الخلاف لان يستحيي يتعدى بنفسه تارة وبالجار اخرى قال الشاعر [illegible] اي لا يستحييك حيا ومستانق
التمر [illegible] قال [illegible] حروف النداء من الحروف الناصبة
للاسم في نحو قولنا يا عبد الله على قول من يجعل نصب المنادى بها لانها عنده من اسماء الافعال فيا مثلا
اسم لانادي يعمل عمله كما يعمل [illegible] والجمهور على انها حروف والعمل للافعال المضمرة وهي يا وايا
وهيا واي والهمزة وا وهي للندبة لا للنداء والذي حسن ايرادها هنا اشتراك المندوب والمنادى
في الاحكام كما مر اما يا وايا وهيا فهو موضوع لنداء البعيد [illegible] طول الصوت المحتاج اليه للبعيد
ولذا قيل ايا وهيا موضوعان للابعد بخلاف يا فانه موضوع للبعيد اذ كثرة الحروف في مد
الصوت يدل على شدة البعد لكن المصنف لم يذكر هذا التفصيل والبعيد قسمان لانه اما بعيد
حقيقة كقولك يا عبد الله وهو في مكان يسمع بينه مسافة او بعيد تقديرا لكونه قريبا في الواقع
منزلا منزلة البعيد لنكتة وهو المراد بالجاري مجرى البعيد وله صور منها قولك يا الله يا
الخلق وتاويله ان الله [illegible] وان كان اقرب اليه من حبل الوريد فهو لتشعرك بتسلك عن حضرته
كسرا واستقصارا لها اي نسبة الى التقصير كالبعيد لانك لا تحقرته كنت كانك بعيد عنه وكانه ادام تلق هو
بعيد منك ومنها قولك لمن هو [illegible] او ساه [illegible] وتاويله ان عدم تيقظه لكلامك يجعله كالبعيد
عن حضرتك ومنها قولنا الله [illegible] للتنبيه بيا وتاويله لان الامر الذي ينادى لاجله امر عظيم [illegible] المنادى

اقصاها

اقصاها الا بعد ذلك فهي ما ان استحقاقه ليتيقظ المخاطب لدى اقصى الدرجات فيكون متيقظا كما تيقظ
بالنسبة الى عظم الامر فيكون كالبعيد بالنسبة الى عظم الامر فيكون كالبعيد لان القريب غير
المتيقظ كانه غير قريب كما عرفت في الصورة الثانية لنكتة فيه التنبيه على حرص المنادي
على اقبال المخاطب واي [illegible] والهمزة للقريب لعدم امتداد الصوت فيهما وقيل الهمزة للاقرب
واعلم ان تنزيل غير البعيد منزلته يليق البحث عنه بعلم المعاني فلذلك لم نطول الكلام فيه واقتصرنا
على ما ذكرناه واما [illegible] وا انها للندبة خاصة لان يا يستعمل في الندبة وفي النداء بخلاف وا فانها
لا تستعمل الا في المندوب قال ومنها الا اقول اختلف في عامل المستثنى المنصوب
كقولك جاء القوم الا زيدا فقال المبرد العامل هو حرف الاستثناء لانه بمعنى استثني وزيد
بانه يلزم منه وجوب نصب المستثنى مطلقا وان كان غيره وقولك جاء القوم غير زيد منصوبا بلا
ناصب وقال اخرون العامل هو الفعل وما تضمن معناه من اسم الفاعل وسائر المشتقات المتضمنة
معنى الفعل بتوسط حرف الاستثناء لانه يتقوى به كما في المفعول معه وقال بعضهم العامل حرف الا
ستثناء ان لم يوجد فعل ولا ما يتضمن معناه كما في قولك عشرون الا خمسة لتعذر عامل اخر
ومنه ما يذكر في المسائل الست الجبرية اي المبحوث عنها في علم الجبر والمقابلة اذ ربما يذكر فيها لا يتقدم
فعل ولا ما يتضمن معناه من المشتقات فيتعين ان يكون حرف الاستثناء هو العامل ومثال ما يذكر
فيها قولك شيء الا واحد ايجاد كذا يعدل واحدا وقولك شيئا في المسائل منصوب بالا ان قيل
كيف تاويل الا في مثل ذلك قلت تاويلها انها سادة مسد قولك تنقص لان المراد بقولك شيء
الا واحد شيء ينقص عنه واحد وبقولك مال الا اشياء مال ينقص عنه اشياء فيكون عمل الا باعتبار ذلك
ولذلك لو وضع تنقص موضع الا في امثال ذلك صح المعنى وبسط الكلام في المسائل الجبرية لا تعلق
له بهذا الفن وكذا في المستثنى المنقطع فانه ايضا مما ذهب فيه الغويون الذاهبون الى ان العامل الا انها
تقدم الى انه العامل فيه ايضا وتاويله على مذهبهم سادة مسد دع مقدرا فقولك جاء القوم الا حمارا
جاءوا دع حمارا وقال الاكثرون الا في المنقطع بمعنى لكن ولا بد له من خبر فالتقدير جاءني لكن حمارا لم يجئ
قال ومنها الواو بمعنى مع اقول الواو بمعنى مع كما في قولك استوى الماء والخشبة على قول
من يرى العمل للحروف الناصبة للاسم واما على قول من يرى العمل للفعل المتقدم
بواسطة الواو كسيبويه ومن يرى نصبه بفعل مضمر تقديره استوى الماء وصاحب الخشبة
كالزجاج ومن يرى نصبه على الظرف على انتقال الاعراب من مع بعد حذفه الى ما بعدها على ان
الاصل استوى الماء مع الخشبة كالاخفش ومن يرى نصبه على عطف كالكوفيين فليست الخلاف
منها ولذلك يرد ناه بقولنا على قول من يرى العمل لها وقد مر بحثه في الكتاب قال
الباب الناصبة اقول ينصب الفعل المضارع حروف منها ان وهي موضوعة
للاستقبال كقولك اريد ان تخرج قال الله تعالى يريدون ان يخرجوا من النار ولا بد من بيان
الفرق بينها وبين المخففة من المثقلة لتنصب المضارع بعد الاولى ويرفع بعد الثانية
فنقول التي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة لا غير كما في قولك علم ان سيقوم وان لا يقوم
بالرفع وانما كانت المخففة لان الناصبة للرجاء والطمع فلو كانت الواقعة بعد العلم ناصبة اجتمع النقيضان
لدلالة العلم على ان الفعل معلوم التحقق ودلالة الرجاء على انه غير معلوم التحقق والتي تدخل للماضي كما في قولك

[illegible]

... لان اليوم يدل على الحال والتابيد ... لن يتمنوه ابدا وعلى خلاف الاصل اذ ... بها قال بعضهم هي حرف براسها وقال اخرون اصلها اذ ان ... قلبها تخفيفا وقال اخرون اصلها اذا الماضي بستقبل من الزمان ... والحق الاول لان الاصل عدمه ومعناها الجواب والجزاء ... فتقول اذن اكرمك فهذا جئت كلامه وجازيته على فعله ولها ثلثه احوال ... الثانية ان تكون حشوا الثالثة ان يجوز فيها الوجهان اما الاولى فاذا كان ... مستقبلا كما في قولك اذن اكرمك لمن قال اتيتك وانما وجب اعمالها فيها لانها ناصبة والمانع ... منتف بجعلها بالمقتضى السالم عن المانع واما الثانية فاذا كان مابعدها معمولا لما قبلها او لم يكن مستقبلا فالاول نحو قولك انا اذن اكرمك وهو مثال العامل المعنوي ونحو قولك ان تاتني اذن اكرمك وهو مثال العامل اللفظي اذ ان حرف الشرط وهو عامل لفظي بخلاف الابتداء والثاني نحو قولك اذن اظنك كاذبا لمن يحدثك فانما وجب الالغاء فيها اما في الاول فلانه لو اعملها لزم توارد عاملين على معمول واحد وهو ممتنع وان اعمل الماضي لزم الغاء الاقوى اعني الابتداء وحرف الشرط لان الابتداء يقتضي خبرا فلا يمكن الغاؤه وحرف الشرط يقتضي جزاء فلا يمكن ايضا الغاؤه واما في الثاني فلانها انما تعمل لمشابهتها ان في معنى الاستقبال وهو منتف فيه واما الثالثة فاذا وقعت بعد الواو والفاء نحو قولك زيد يقوم واذن يخرج او فاذن يخرج ان عطفت على الجملة الكبرى نصبت وان عطفت على الصغرى رفعت هذا ذكره ابن الحاجب والفصل بين اذن والفعل المضارع بالقسم ونحوه جائز كقولك اذن والله اجيبك بخلاف ان ولن وغيرهما من النواصب فانه لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل ولذلك قال خاصة ومنها كي وهي موضوعة للتعليل كقولك اسلمت كي ادخل الجنة اي العلة الغائية للاسلام دخول الجنة واختلف النحويون فيها والذي اختاره المصنف انها ناصبة قطعا اذا دخلها اللام كما في قوله تعالى لكيلا تاسوا وكما في قول الشاعر لكي يعلم الناس انني امراة ابنت المعيشة من بابها او جاز ان يكون ناصبة وجارة في غير تلك الصورة اعني ما دخل اللام كي فيه اما القطع في تلك الصورة فلانها لو كان جارة فيها لما دخلها اللام لامتناع دخول الجار على المجرور واما التجويز في غيرها فلعدم الدليل على القطع وظهور الاشتراك لاستعمالها جارة وناصبة فكما في قول جميل فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا اذ لو كانت ناصبة لما جاء معمولها ان الناصبة فكلام هذا مختار المؤلف وهو في نهاية الحسن وجواز الاظهار في بيت جميل اذ لو كانت ناصبة اعني قول من يقول كي ناصبة وقول من يقول هي جارة اما على الاول فلانها مصدرية على ذلك القول واما على الثاني فلان

فلان ان مقدرة فيه فيكون في تقدير المصدر ايضا فلا يجوز تقديم المعمول لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقوله الرابع انواع جوازم الفعل المضارع كثيرة منها لم وهي لقلب المضارع ماضيا ونفيه نحو لم يقم زيد اي ما قام ومنها لما وهي مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيه ويختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اما الاستغراق فمعناه ان لما يضرب مثلا معناه انه لم يضرب الى وقت الاخبار بخلاف لم يضرب فانه لا اشعار فيه به واما جواز حذف الفعل فمعناه ان لما يجوز ان يحذف فعله مثل ان يقال ندم زيد ولما اي ولما ينفعه الندم بخلاف لم فانه لا يجوز حذف فعله قال بعض النحاة اصله لم ضمت اليه ما فازداد معناها وصارت الزيادة كالعوض عن الفعل والاصوب ان الحكمين عرفا بالاستقراء ومنها لام الامر نحو ليضرب زيد وجاز اضمارها في ضرورة الشعر قال الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد والتبال الوبال قلبت الواو تاء وانما كسرت هذه اللام فرقا بينها وبين لام الابتداء ومنها لا التي للنهي نحو قوله ولا تسرفوا ومنها ان للشرط والجزاء نحو قولك ان تضرب اضرب وقد مرحكمها اي حكم لا وان او حكم الشرط والجزاء في الجزم وعدمه قال ومن شانها اقول لان الشرطية احكام مخصوصة بها منها انها تلزم الفعل لفظا او تقديرا ... الاول ... والتقدير كقولك ان زيدا ضربت اي ان ضربت ضرب من باب الاضمار ... وقيل حذف الفعل بها بدون التفسير لعدم الدلالة على المحذوف ... فما قولك في قول الشاعر ان العقل في اموالنا لا نضيق به ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر فان ... ان فيه حذف فعله بدون التفسير اذ الحذف مع التفسير انما يكون ... تحقق في اموالنا قلت هو خارج عن القياس ولا ينتقض به ما ذكرناه ... من عقلت الدابة اي حبستها لانهم كانوا يحبسون ابل الدية في فناء المقتول ثم اتسع حتى ... عقلت القبول اي اعطيت دية دا ابيه او دنانير وقال ضقت بالامر ذراعا اي لم اطقه ولم ... قوله ولن صبرا اي تصبر صبرا اي قولك صبرت فلانا اي حبسته للقتل قوله الصبر اي للقتل على سبيل التجوز والصبر على القتل وهو اولى لعدم التجوز يقول ان طوالنا بالدية نطيق اداها وان حبسنا للقصاص صبرنا ومنها ان شرطها ما في خبرها لا يتقدم عليها لانها صدر الكلام كالاستفهام وانما كان لها صدر الكلام لان كل واحد منها يدل على نوع من الكلام فوجب تقديمها ليعلم اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع الكلام فان قلت ... في قولك ان تاتني فانا اتيك حرف الشرط وكذا انت طالق في قول الزوج انت طالق ان دخلت الدار جزاء متقدم لانه يعلم عند سماع امثال ذلك ان المذكور اولا متعلق والثاني معلق عليه ولهذا يحكم بوقوع الطلاق عند الدخول اجماعا ما يعني به ... ما ذكرتم من القاعدة قلت لا نسلم المذكور اولا فيما ذكرتم من التراكيب وامثاله جزاء في الحقيقة بل الحق ان الجزاء محذوف والمذكور اولا كلام وارد على سبيل الحكاية والتقرير اي تقديره ان تاتني اتك وانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق وهو اي المذكور اولا وان لم يكن جزاء في الحقيقة فهو في حكمه في الحكم ولذا لم يحكم بوقوع الطلاق عند التكلم بقوله

انت طالق ان دخلت الدار لانه من المعلوم ان المتكلم بهذا الكلام يريد التعليق فحمل على مراده وان وجب تقدير الجزاء بسبب خاص وهو امتناع جعل الاول جزاء والمصنف استدل عليه بوجوه توجيه الاول ان الاول لو كان جزاء لزم جزمه في نحو ايتك ان تاتني واللازم باطل فكذا الملزوم اما الملازمة فلان فعلي الشرط والجزاء فعلان مضارعان كما بلا مانع للجزم اللفظي ولقائل ان يمنع وجوب الجزم لجواز ان يكون التقدم مانعا واما بطلان اللازم فبالاجماع وتوجيه الثاني انه لو كان جزاء لزم دخول الفاء في نحو قولك انت طالق ان دخلت الدار واللازم باطل فكذا الملزوم اما الملازمة فلوجوب الفاء في الجملة الاسمية واما بطلان اللازم فبالاجماع وتوجيه الثالث انه لو جاز تقديم الجزاء جاز تقديم معموله مثل ان يقال عمرا ان تضرب زيدا اضرب واللازم باطل فكذا الملزوم اما الملازمة فلان المعمول يقع حيث يقع العامل واما بطلان اللازم فبالاجماع وتوجيه الرابع انه لو جاز تقديم الجزاء الجاز ان يقال اضرب غلامه ان تضرب زيدا واللازم باطل فالملزوم كذلك اما الملازمة فلان عود الضمير الى المتاخر لفظا المتقدم رتبة جائز كما في قولنا ضرب غلامه زيد واما بطلان اللازم فبالاجماع قال ولو قلت اقول لا يجوز ان يتقدم معمول فعل الشرط والجزاء على حرف الشرط فلا يقال زيدا ان تضرب اضرب سواء قيل المنصوب المتقدم معمول للفعل الاول او معمول للفعل الثاني لان المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل وقد علم ان العامل في ذلك لا يتقدم فكذا المعمول وقال الكسائي يجوز ان يجعل المتقدم منصوبا بالفعل الاول كما قال جاز ان يقال اذيد زيدا ان تضرب وقال هو اعني الكسائي والفراء يجوز ان يجعل المتقدم منصوبا بالفعل الثاني على توهم انه اي ان الفعل الثاني مرفوع متقدم كان التقدير اضرب زيدا ان تضربه وضعفه واضح ولو قلت ان زيدا تضرب اضربك فلا مقال في جوازه اذ لم يتقدم المنصوب الا على فعل الشرط وهو غير ممتنع الا ان النحويين اختلفوا في ناصب هذا المتقدم فقال البصريون ناصبه مضمر والتقدير ان تضرب زيدا تضرب لان حرف الشرط يطلب الفعل على سبيل اللزوم وقال الكوفيون ناصبه الفعل المذكور بعده لانه وان تاخر فهو مقدم رتبة لحرف الشرط ولي الفعل من حيث التقدير قالوا الاضمار على شريطة التفسير شرطه ان يشتغل الفعل عن الاسم بضميره ولو قلت ان تاتني زيدا اضرب فلا مقال في جوازه ايضا لكنهم اختلفوا في اعراب اضرب لوجود الفاصل ولهم فيه اقوال الاول قول اصحابنا اي البصريين وهو ان اضرب مجزوم لعدم وقوع الفصل في الحقيقة لان رتبة العامل التقدم الثاني قول الكوفيين وهو انه مرفوع لبعده عن حرف الشرط الثالث قول الكسائي وهو انه مجزوم ان كان الفاصل ظرفا او متعلقا بالفعل الثاني كقولك ان تاتني اليك اقصد لان الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره وان لم يكن الفاصل كذلك فهو مرفوع كقولك ان تاتني زيدا اضرب لما ذكره الكوفيون هذا كله اذا لم يكن الفاصل من سبب الفعل الاول واما ان كان من سببه سواء كان ظرفا نحو قولك ان تاتني يوم الجمعة او غير ظرف نحو قولك ان تضرب زيدا اضرب فالجزم اي جزم الفعل الثاني واجب اتفاقا لانه لا فاصل في الحقيقة لكون الفصل بما هو من تتمة الاول وهو ظاهر قال الخامس اقول

الحروف المشبهة بالفعل ستة منها ان بكسر الهمزة وهي لتوكيد مضمون الجملة ولذا لا يستعمل الا في مقام يقتضي التاكيد مثل ان يكون المخاطب مترددا في الحكم طالبا له او منكرا اياه ومنها ان بفتح الهمزة ولغة قيس وتميم فيها قلب الهمزة عينا لانهم يقولون عن ... وهي اعني المفتوحة مثل المكسورة في تاكيد مضمون الجملة الا ان بينهما فرقا وهو ان المكسورة لا تقلب الجملة عما هي عليه والمفتوحة تجعل الجملة في حكم المفرد وذلك بما يحصل من اضافة المصدر ... الى الاسم ان المفتوحة وذلك المصدر منتزع من معنى خبر الجملة التي دخلتها ان ان لم يكن ذلك الخبر مشتقا ... ذلك الخبر ان كان مثال الاول اعجبني ان زيدا يضرب اي ضربه زيد ومثال الثاني اعجبني ان زيدا رجل شريف اي شرف زيد وقد يقدر ان ... معنى النوطئة قال ولهذا يكسر اقول قدم الكلام على الحكم للاهتمام بها والمقصود ان محل المكسورة في مظان الجمل والفتح في مظان المفردات وما يجري مجراها من ان المكسورة غير مجوزة والمفتوحة غيرة فمن مظان الجملة الابتداء نحو قولك ان زيدا قائم ومنها ما بعد القول في جميع تصاريفه نحو قولك قلت ان زيدا قائم ومنها كونها صلة الموصول نحو ما ان مفاتحه ... اعطيته ما ان شره خير من جيد ما عندك ومن مظان المفردات الفاعل نحو قولك يحزنني ان زيدا جاهل ومنها المبتدا نحو قولك عندي انك قائم ومنها المجرور نحو قولك عجبت من ان عمرا طبيب ماهر ومن مظانها ما يجري مجرى المفردات ما اضيف اليه ظرف الزمان نحو قولك اعجبني من وقت ان زيدا خرج او حيث نحو قولك اجلس ان زيدا جالس وان المضاف في هذين الموضعين مما يستعمل فيه الجملة لفظا اذ الاول مما يستعمل فيه الجملة لفظا جوازا والثاني مما يستعمل هي فيه وجوبا وانما كان كل واحد من القسمين جاريا مجرى المفردات لانه مضاف اليه واصل المضاف اليه الافراد والثاني نوح الجاري مجرى المفردات نحو قولك ظننت ان زيدا قائم قال لانه لما نصبها تولهما منزلة المفرد وما حل فيه العادي عن اللام علمت ان زيدا فاضل ومثال ذي اللام قولك علمت ان زيدا لقائم وتقدير الاول علمت فضل زيد حاصلا ووجوب الكسر في الثاني لتعليقه فعل القلب في ذلك قال ويجوز الفتح والكسر اقول كل موضع يمكن اعتبار الجملة والمفرد فيه جاز فيه الفتح والكسر على اعتبار الامرين وذكر له صورتين الاولى ما بعد اذا المفاجاة كما في قول الفرزدق وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فتقدير الاول فاذا عبوديته حاصلة لان المبتدا من مظان المفردات فيفتح وتقدير الثاني فاذا هو عبد القفا واللهازم لان الابتداء من مظان الجمل فيكسر والثانية قولهم اول ما اقول اني احمد الله وما مصدرية فتقدير الفتح اول مقولي حمد الله لان حمد الله مفرد وتقدير الكسر اول اقوالي اني احمد الله لانه جملة وقعت خبر الاول لقولك زيد انه منطلق وذكر ابو علي الفارسي في الايضاح الكسر تقديرا غير ذلك وهو انه على حذف الخبر واني احمد الله مقول القول ... وابطله المؤلف بما بطله ابن الحاجب وهو انه مؤد الى فساد المعنى لان اول قولك اني احمد الله باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيكون التقدير اول هذا القول ثابت اي ان اول الهمزة ثابت وهو غير مقصود قال ولكن المكسورة اقول قدم العلة في هذا البحث ايضا للعلة المذكورة ومقصوده ان التفريع على كون ان المكسورة غير متغيرة

المفتوحة مغيرة من مضان الجمل الابتداء نحو قولك ان زيدا قايم ومنها بعد القول في جميع تصاريفه نحو
قولك قلت ان زيدا لقايم ومنها كونها صلة الموصول نحو صلة الكتاب وهي اعطيته ما يسوءه خير من جيده
ما عندك ومن مضان المفردات الفاعل نحو قولك كرهت ان زيدا جاهل ومنها المفعول نحو قولك عرفت
انك قايم ومنها المجرور نحو قولك عجبت من ان عمرا طبيب ماهر ومن مضان ما يجري مجرى المفردات //
المضاف اليه ظرف الزمان نحو قولك اعجبني مدة ان زيدا خرج او حيث نحو قولك جلست حيث ان زيدا
جالس وان كان المضاف في هذين الموضعين مما يستعمل فيه الجملة لفظا اذ الاول مما يستعمل
فيه الجملة لفظا جوازا والثاني مما يستعمل فيه وجوبا واما ان كان كل واحد من القسمين جاريا مجرى
المفردات نحو قولك ظننت ان زيدا قايم قال لانه لما نصبهما نزلهما منزلة المفرد فتامل
فيه قال ويصح مثال الخالي عن اللام قولك علمت ان زيدا فاضل ومثال ذي اللام
قولك علمت ان زيدا لقايم وتقدير الاول علمت فضل زيد حاصلا ووجوب الكسر
في الثاني لتعليق فعل القلب وقد مر اقول ويجوز الفتح والكسر كلما هو موضع
يمكن اعتبار الجملة والمفرد فيه جاز فيه الفتح عملا باعتبار الامرين وذكر له صورتين
الاولى ما بعد اذا المفاجاة كما في قول الشاعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم فتقدير الاول فاذا عبوديته حاصلا لان المبتداء
من مضان المفردات فيفتح وتقدير الثاني فاذا هو عبد القفا واللهازم لان
الابتداء من مضان الجمل فيكسر والثانية قولهم اول ما اقول اني احمد الله
وما مصدرية فتقدير الفتح اول مقولي حمد الله منور وتقدير الكسر اول اقوالي
احمد الله لانه جملة وقعت خبرا للجملة كقولك زيد ابوه منطلق وذكر ابو علي الفارسي
في الايضاح للكسر تقديرا غير ذلك وهو انه على حذف الخبر اي اني احمد الله //
مقولا للقول ح وابطله المولف بما ابطله ابن الحاجب وهو انه لا يؤدي الى فساد المعنى
لان اول قولك اني احمد الله باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة
فيكون تقديره اول هذا القول ثابت اي ان او الهمزة ثابت وهو غير مقصود قال
ولكون المكسورة اقول قدم العلة في هذا البحث ايضا للعلة المذكورة ومقصوده
التفريع على كون ان المكسورة غير مغيرة لمعنى الجملة وفرع عليه حكمين الاول انه يجوز
في المعطوف على اسمها الرفع بشرط مضي الجملة حملا على موضع اسمها لانه
مبتداء في المعنى ومثاله قولك ان زيدا قايم وعمرو بالرفع وانما قيدنا بمضي الجملة
لانها ان لم تمض لم يجز العطف حملا على الموضع فلا تقول ان زيدا وعمرو قايمان خلافا للمبرد
والكسائي واكثر الكوفيين لنا انه يودي الى ان يعمل عاملان مختلفان في معمول
واحد لان العامل في الخبر يكون ان ومعنى الابتداء معا قال صاحب المغني
للخصم لا يقول بان الابتداء عامل في الخبر ولا بان ان يعمل في الخبر لان كل
منهما ابى مذهبه وقال التالي فيه نظر لان المستدل يقول بينا كلام الحكم
بدليله فصاحب المغني ان سلم ذلك الدليل سقط ما ذكره وان طعن فيه كان حقه

ان يذكر وجه الطعن حتى يتم مقصوده واقول هو كلام قليل الفايدة لان مقصود صاحب
المغني ان السايل لا يمكن الزامه بمذهب المعلل لانه يدعي انه باطل عنده وان له حل شبهته
واحتج المخالف بقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا الاية فان قوله الصابيون معطوف
على اسم ان قبل مضي الجملة واجابه المولف بوجهين الاول انه محمول على حذف الخبر من الكلام
والتقدير والصابيون كذلك فليس الصابيون معطوفا على اسم ان والثاني ان الصابيون
خبره مذكور لكن على انها مسند اليه وعلى الوجه الثاني دل قوله ان الله وملايكته على
قراءة رفع ملايكته لان التقدير ان الله يصلي وملايكته يصلون ولا يمكن فيه الوجه الاول
اذ لا يصح ان يقال ان الله يصلون الثاني انه يجوز في صفة اسمها الرفع عند الزجاج حملا
على الموضع بالشرط المذكور والمخالفون في الحكم الاول مخالفون في هذا ايضا ومثاله ان زيدا قايم
الفاضل بالرفع قال وقد يتوهم اقول التوهم مبني على ان قوله وانتم
في البيت المذكور وهو لبشر بن حازم معطوف على اسم ان وقد منعه المصنف بجواز
ان يكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المفرد على المفرد لاعتبار التشريك
في العامل اي وانتم بغاة جملة ونحن ما بقينا في شقاق جملة اخرى عطفت احداهما على الاخرى
وهو جايز في الجميع فلهذا الاحتمال لم يتم استدلال المتوهم ومعنى البيت ان تفعلوا
الفعل المذكور في الكلام السابق فاعلموا ان العداوة يكون مستمرة بيننا فهو على سبيل
التهديد قال وشبهه اقول مراده من نصوص العطف على اسم ان والمقصود
منه ان المعطوف وهو عمرا لابد منه ومن نصبه اما انه لابد من نصبه فلعدم مضي الجملة
واما انه لابد منه فلانه لو لم يوت به لم يفسد الكلام سواء رفع اخوه او نصب فحق الخبر
او ثني لانه لا يخلو عن فساد او اكثر بيانه انه اذا قيل ان المصطلح هو واخوه مختصمان فلا
يخلو اما ان يكون اخوه معطوفا على فاعل المصطلح لوجود الفصل او يكون معطوفا على اسم
ان حملا على الموضع وعلى الاول يلزم فساد وهو توحيد فاعل المختصم مع اقتضايه
التعدد اذ لا يتصور الا بين اثنين وعلى الثاني يلزم الفساد من وجوه الاول العطف
قبل مضي الجملة وهو باطل لما مر والثاني توحيد فاعل المصطلح واذا قيل ان المصطلح
هو واخوه مختصمين ففيه التقديران المذكوران ايضا وعلى الاول يلزم فساد وهو توحيد
اسم ان وتثنية خبره اذ لا ان مصالح زيد قايمان وعلى الثاني يلزم الفساد من وجوه
الاول توحيد الخبر الثاني توحيد فاعل المصطلح الثالث توحيد فاعل المختصم
وعلى الباقي يلزم فساد وهو توحيد فاعل المختصم قال الثاني يلزم توحيد فاعل المصطلح
لاقتضايه تعدد الفاعل لفظا اذ لا يقال تصالح زيد مع عمرو بل الصواب تصالح زيد وعمرو
واذا قيل ان المصطلح هو واخاه مختصمان ففيه التقديران وعلى الاول يلزم فساد
وهو توحيد فاعل المصطلح وعلى الثاني يلزم فساد اخر وهو توحيد اسم ان وتثنية
خبره قال ولا يجامع اقول هذا معطوف على ما تقدم من قوله وجاز العطف
على اسمه بعد مضي الجملة اي ولكون المكسورة للابتداء لم يجامع لام الابتداء الا بابها والباقية //

مضمون الجملة بعد دخولها بخلاف المفتوحة وحاصل معناها انها لا يجوز الا ان يكون داخلة
اما على الخبر نحو ان زيدا لقايم قال ابن الحاجب هذا اذا لم يكن الخبر ماضيا ولا فعل امر واما
على الاسم اذا فصل بينه وبين ان نحو قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا واما على ما يتعلق
بالخبر اذا كان ذلك المتعلق متقدما على ذلك الخبر نحو قولك ان زيدا لطعامك اكل
لان تاخيره يوجب دخول اللام على الخبر واصلها الدخول على اصل الاول الكلام لكن لزوم
التقاء حرفي الابتداء اعني ان واللام اوجب التاخير قال ولكن للاستدراك
اقول من الحروف المشبهة لكن وهو للاستدراك ومعناه انك اذا اخبرت
عن شيء عنه بمثل حكم فتداركت كما اذا قلت جاء زيد لكن عمرا لم يجيء ولابد
من توسطه بين كلامين متغايرين ليتحقق معنى الاستدراك والمعتبر //
التغاير المعنوي لصحة ان يقال سافر زيد لكن عمرا في البلد ولكن توافق ان
في صحة العطف على المحل فيصح ان يقال ما جاء زيد لكن عمرا جاء وبكر بالرفع وتوافقها
ايضا في دخول اللام في الخبر ولكنه ضعيف وقول الشاعر يلومونني في حب ليلى عواذلي
ولكنني من حبها لعميد شاذ ويليه ان الاصل
لكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون فسقطت الهمزة وادغمت النون في النون
بعد حذف النون لتلاقي النونات والعميد بمعنى المعمود يقال فلان عميد اي كسره
العشق ويجوز مع لكن المشبهة الواو بخلاف العاطفة لان حروف العطف لا تدخل
بعضها على بعض قال وكان للتشبيه اقول من الحروف المشبهة بالفعل
كان وهي موضوعة للتشبيه وقد عرفت معناه يقال كان زيدا اسد اي زيد كالاسد
والحرف منها وهي الكاف لان المشبه به يلي الكاف ولا يلي كان قال وهذه الاربعة
اقول الاربعة لاربع ان وان وكان ولكن ومقصوده انها تحذف النون //
الثانية من كل واحد منها وهو المراد بتخفيفها واذا خففت يبطل عملها لان عملها انما
كان لمشابهتها الفعل في بنايها على الفتح وقد زالت وجاز الاعمال ايضا لان المحذوف
في حكم المنطوق ولذلك لم يك زيد منطلقا وهذا ضعيف لان العمل في يكن للفعلية
وهي باقية بعد الحذف وجواز الاعمال عند التخفيف انما هو في غير لكن لانها اذا خففت
بطل عملها على سبيل الوجوب وفيه خلاف ليونس فانه جوز اعمالها عند التخفيف قال
ويلزم المكسورة اقول ان المكسورة اذا خففت ولم يعمل لزم اللام في خبرها
نحو ان زيد لقايم فرقا بينها وبين النافية بخلاف ما اذا اعملت نحو ان زيدا قايم فانها //
لا تحتاج الى اللام لانها لا تلتبس بالنافية لظهور العمل الفارق بينهما هكذا ذكره
الشارح في شرح هذا الموضع وهو موافق لقول السكاكي في المفتاح مخالف لما ذكره ابن //
الحاجب في شرحه بعينه لانه قال فيها ان المكسورة المخففة يلزمها اللام اعملت او لم تعمل
واعتذر بحصول الفرق بالعمل بان كثيرا من الاسماء لا يظهر اعراب لفظي اما لكونه
مبنيا او لكون اعرابه تقديريا هذا كلامه وتمامه ان ما يظهر فيه الاعراب حمل على ما

لا يظهر فيه ذلك حملا للاقل على الاغلب وكلام المولف مطلق ليس فيه دلالة على التفصيل
ككلام الزمخشري في المفصل لانه قال يلزم المكسورة اللام في خبرها فليس التقييد بالالغاء
كما فعله الشارح خاليا عن شيء قال وتدخل اقول المخففة تدخل الفعل ويجب
ان يكون فعلها من الافعال الداخلة على المبتداء والخبر وهي كان واخواتها وعلمت واخواتها
خلافا للكوفيين فانهم جوزوا لان يكون فعلها من غير تلك الافعال لنا ان الاصل
دخولها على المبتداء والخبر فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوتها الدخول على ما يدخل المبتداء
والخبر رعاية للاصل ما امكن احتج المخالف بقوله ان شلت يمينك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد فان القتل ليس من تلك الافعال وقد عرفت جوابه
مرارا قال وفي المفتوحة اقول يلزم في المفتوحة المخففة ان يكون فعلها
قد نحو علمت ان قد خرج خالد او السين نحو علمت ان سيخرج زيد او سوف نحو علمت ان سوف
يخرج بكر او حرف النفي نحو علمت ان لا يضرب عبد الله غلامه تحرزا عن التباسها بالناصبة
وتقدير اعمالها اي اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدر لان شبهها اقوى من المكسورة وهي
اذا خففت فلا بد من اعمالها للشبه اذا خففت يلا ينحط رتبتها عن المكسورة قال
وليت للتمني اقول مباحث ليت ولعل ظاهرة ولعل التي للتوقع امر مرجو //
يقال لها انها للطمع والتي للتوقع امر مخوف يقال لها انها للاشفاق والفرق بينها وبين
معنى التمني انها يدخل على مرجو بعيد الوقوع كقولك لعلي احج فازورك بالنصب
وعليه قراءة من قرا لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بنصب فاطلع قال
ويلحق الجميع اقول الحروف المشبهة بالفعل يلحقها ما الكافة اي مانعة من //
العمل او ملغاة اي غير مانعة اما الكف فلان التركيب من هذه الحروف وما
يبطل مشابهتها الفعل اذ لا تركيب في لفظ الفعل فيبطل العمل لكونه للمشابهة
واما الالغاء فلعدم تغير معناها ولكون الاصل بقاءها كان على ما كان ثم الالغاء في
الثلثة الاخيرة من هذه الحروف اكثر من الكف لقوة قربت هذه الثلثة من معنى
الفعل اما ليت فلان فيه قربا من فعل مخصوص هو تمنيت واما لعل فلان فيه
ايضا قربا من معنى فعل مخصوص هو ترجيت واما كان فلان فيه ايضا قربا من فعل
مخصوص هو شبهت واما ان وان فليس لهما قرب من فعل مخصوص لانه لا معنى
لهما الا التاكيد الذي هو معنى الزوايد كلها ولا التي لنفي الجنس ناصبة ثم رافعة
فلذلك ذكرها بعد الحروف المشبهة بالفعل لانه ذكر للعامل عملين اولهما
النصب والثاني الرفع سبعة واما السابع الا هذه فذكرها تتميما للعدد واستيعابا
للجميع قال والسادس اقول هو غني عن التفسير وقد كلت
النفس عن التحرير فلهذين الامرين ما نظمناه في سلك التقرير قال
السابع غير العاملة من الحروف اقول الاستطراد من افعال الفوايد //
لانه يذهب عقيب بعض القيود فيلقاه في طريقه صيد اخر فيصطاده لا على
سبيل

القصد ثم استعير لذكر شي غير مقصود بالذات عقيب ذكر ما هو مقصود بالذات
بحيث العوامل فيكون ذكر غيرها استطرادا وقيل انما ذكره استطرادا لانه وظيفة اللغة
لانه لم يبين معاني المفردات الا الفاظ المخصوصة لا باعتبار العمل قال الفاضل الاول
الظهر لم يذكر وجهه ولعل وجهه ان البحث عنها ليس مقصودا على بيان معانيها
واذا عرفت هذا فنقول غير العاملة من الحروف انواع منها حروف العطف
وقد مر بحثها ومنها بعض حروف النفي اعني التي لا يعمل لان منها ما يعمل اما في
الاسم كما ولا المشبهتين بليس على لغة الحجازيين ولا التي لنفي الجنس واما في
الفعل كلن ولم ولما ولا الناهية و التي لا تعمل منها ثلث اولها ما وهي تستعمل
لمعنيين احدهما نفي الحال نحو ما يفعل زيد وما زيد منطلق على لغة بني تميم والثاني
نفي الماضي المقرب من الحال نحو قولك ما فعل زيد واختلفوا في جواز تقديم شي مما في
حيزها عليها فاباه البصريون فمنعوا ان يقال طعاما ما اكل زيد وجوزه الكوفيون
احتج البصريون بحملها على ادوات الاستفهام لان النفي والاستفهام من واد واحد
لاشتراكهما في ايهام ليس منهما بموجب احتج الكوفيون بقول الشاعر اذا هي قامت
حاسرا مشتملة نخيب الفواد راسها ما تقنع فمعمول تقنع قال المولف هذا مع شذوذه يحتمل
التاويل اي هو شاذ فلا ينتقض القاعدة على انه قابل للتاويل لانه لا يمكن ان يكون من باب
الاضمار على شريطة التفسير بان يكون التقدير ما تقنع راسها ما تقنع لم قلتم انه ليس
كذلك لا بد له من دليل واعلم ان هذا المنع سابق على الحكم بالشذوذ والحاسر مكشوف
الراس والمشتمل سريع المشي ونخيب الفواد ذاهب القلب وثانيها لا وهي لنفي
الاستقبال نحو قولك لا يضرب زيد غلامه وقد حذف الفعل بجرى لا مجرى النايب
عنه في قولهم افعل هذا اما لا وما زايدة والتقدير افعل هذا ان لا تفعل ذاك فحذف
الفعل وهو تفعل اكتفى بلا فصار كالنايب له وكذا اي ولكونه نايبا مناب الجملة اما
اما لوا الفه لانه للنيابة عن الفعل كانه فعل ويحذف في جواب القسم قول الشاعر
فقلت يمين الله ابرح قاعدا لو قطعوا راسي لديك واوصالي اي لا ابرح ويحذف ايضا
من اصوات كان قال الشاعر تزال حبال مبرمات اعدها لها لا تزال
والحبال قيل اراد بها العهود فيل بل هي باقية على معناها والبيت مستعار للعهود
كان يربط احمالا بحبال مبرمات معدة للربط وقد نفي به اي بلا الماضي اما مكررا
لفظا نحو قوله فلا صدق ولا صلى او مكررا معنى نحو قوله فلا اقتحم العقبة كانه
فسر العقبة بشيئين وهما فك الرقبة واطعام اليتيم فكان التقدير فلا فك رقبة
ولا اطعم يتيما فيكون مكررا معنى وقد ينفى به الماضي من غير تكرار نحو قول الشاعر
واي امر سيء لا فعله فان قلت ينفى به الماضي من غير تكرار شايعا ذايعا لانه يستعمل
في الدعاء نحو لا غفر الله له وفي جواب القسم نحو والله لا ضربت فليت كل واحد
من الدعاء وجواب القسم بمعنى المستقبل اما الدعاء فلان معناه طلب عدم المغفرة

واما جواب القسم فلان معناه والله لا اضرب ذكره الفاضل وثالثها اي لا النافية ان نعم اي للتكذيب لان نعم
للتصديق يقال لمن يقول جاء زيد لا اي لم يجي كما يقال له نعم اي جاء وثالثها ان وهي بمنزلة ما في نفي
الحال قال الله تعالى ان الحكم الا لله اي ما الحكم قال ومنها حروف التنبيه اقول
من الانواع الداخلة تحت غير العاملة من الحروف حروف التنبيه وهي حروف ليتفطن بها
المخاطب ويتنبه لما يقال له وهي الحروف المذكورة في المتن قال ومنها حروف التصديق
اقول الفرق بين نعم وبلى ان نعم لتقرير ما سبق سواء كان ما سبق نفيا
او اثباتا فيكون معنى قولك لمن قال الم يقم زيد لم يقم زيد قام زيد ولو قال الست بربكم
الف درهم فقال مخاطبه بلى كان اقرارا ايضا ولو قال نعم وقد اختلف فيه الفقهاء
منهم من قال ليس باقرار لما بينا من الفرق ومنهم من قال اقرار لان اهل العرف
لا يفرقون بين نعم وبلى لان المفهوم منهما الاثبات عندهم فيكون اللفظ محمولا على ما يفهم
منه عرفا لان ما يذكر وقته في معاملاتهم ومكالماتهم لا يكون معتبرا فيه دقايق العربية
والباقي ظاهر وقد مر ما يرشد الى بعض مباحث اللواحق بايا ان والكاف في الكاف
الخمس من اللواحق لان الضماير ولذلك صح اللام في الكاف ووجود المفعول في مثل
قولهم ارنك زيدا ما صنع قال ومنها حروف اقول الصلة حروف
الزيادة سميت بها تلك الحروف لانه يتوصل بها الى زنة واعراب لم تكن دونها وهي عبارة
الكوفيين والبصريون يسمونها حروف الزيادة وحروف الالغاء والكوفيون يسمونها
حروف الحشو ايضا والمراد بزيادتها ان لا يختل اصل المعنى بسقوطها
وانما استثنى ما يجر منها نحو من في قولك ما جاءني من احد لان ما يجر عامل ويجوز
في بحث غير العامل ولا الفراء في نحو قولك ما ان رايت ان ما وان حرفا نفي
ترادفا كترادف حرف في التوكيد مثل ان زيدا لقايم ورد بان اجتماع حرفين
بمعنى واحد من غير فصل غير معهود وان في نحو قولك انتظر في ما ان
جلس القاضي اي مدة جلوسه زايدة وهذا مجمع عليه اي القراء وافق
غيره فيه ولن في نحو لما ان جاء منسوخة الهمزة والبيت المذكور شاهد
زيادة ما في ثلثة مواضع والسلع بفتح السين واللام والعين المهملة
شجر كانوا يعلقون في الجدب بذنابه هذا الشجر ومن العشر بضم العين
وفتح الشين المعجمة وهو ضرب اخر بادناب البقر ثم يضرمون فيها النار
ويصعدونها الجبل ويبصرون وكانوا يزعمون انه من اسباب المطر قال
قايلهم انت بيقور مسلعة ذريعة لك بين الله والمطر وقوله عايل من عال الشي
يعولني اي يثقل علي وقوله عالت البيقور اي اثقلت البقر وفاعله ضمير راجع الى السنة
المذكورة في البيت السابق وهو قوله سنة ازمة تخيل بالناس ترى للعضاة فيها
صريرا والبيقور اسم جمع للبقر ذكره الفاضل وفي الصحاح ان البيقور البقرة وقوله
ولا في لئلا يعلم اي من حروف الصلة ايضا لان المعنى ليعلم ولا زائدة في لا اقسم

على الاعرف وغير الاعرف انها زائدة للكلام مقدر كانهم قالوا انت مفتر على الله في ذلك فقال لا ثم
قال اقسم وقيل انها نفي للقسم قال ومنها الحرفان المصدريان اقول من الحروف
غير العاملة الحرفان المصدريان وهما ما وان سوى ما يدخل المضارع للاستقبال
لانه يعمل والمتحف غير العاملة من الحروف اعلم ان الحرف المصدري يكون ما بعده في حكم
المصدر يحكم عليه بالاعراب لو قوعه فاعلا ومفعولا او مجرورا اذا عرفت هذا فنقول اما ما
فقد اختلف فيه البصريون فذهب سيبويه ومن تابعه الى انه حرف وعلى هذا لا يكون
في الفعل الواقع بعده ضمير فان كان معرفة فهو بمنزلة الذي عنده والفعل الواقع
بعده كالواقع في صلة الذي وهو يقع اي الفعل كان يقع صلة الذي ويجب ان يوجد به
عايد اليه كما يجب ان يوجد في صلة الذي عايد اليه وان كان نكرة فهو بمنزلة شي والفعل
الواقع بعده صفة له ولا بد فيه من العايد ايضا كما في صفة شي فيقدر في قولك اعجبني
ما صنعت اعجبني ما صنعته اي الذي صنعته والقوم ابطلوا مذهبه بما توجيهه ان يقال
لو صح ما ذكره لزم استحقاق العذاب بتكذيب التكذيب في قوله تعالى ولهم
عذاب اليم بما كانوا يكذبون اللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلان التقدير
عنده بما كانوا يكذبونه وما عبارة عن التكذيب فيكون المعنى بتكذيب التكذيب
واما بطلان اللازم فظاهر وقال المولف لا يلزمه هذا لان المفعول المقدر
عنده مفعول مطلق لا مفعول به فيكون الملازمة ممنوعة لان المعنى ح لهم عذاب اليم
بتكذيب يكذبون ذلك التكذيب كما تقول اعجبني الضرب الذي ضربته وهو معنى
صحيح وقد يظهر بطلان قول من قال قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
فيه دلالة على ان ما حرف وليس اسما لان الفعل لازم لا يصح تقدير الضمير فيه
وذلك لان اللازم يصح تقدير المفعول المطلق فيه اي بالرحب الذي رحبت الارض
وقوله تعالى والسماء وما بناها قيل ما فيه مصدرية والمراد وبنايها فاذن يكون القسم
بالسماء وبنايه تفخيما للامر وتعظيما لشانه عليه اكثر المفسرين وقيل ما فيه بمعنى من اي
والسماء ومن بناها وقيل هذا هو الصحيح لان قوله فالهمها يابى الاول واما ان فمثاله قوله
تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا والبيت المذكور في المتن ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا
احدا وشاهده دخول الفعل المضارع بعد ان اعني قوله تقران وعدم نصبه به كما في
كونه كل واحد منهما مصدريا وهو راي البغداديين وعند غيرهم من النحاة على ان ان
فيه مخففة من المثقلة اي انكما تقران وقد رد على قول البغداديين ان لن معناه
الاستقبال في المضارع ولا دلالة ما عليه ولا يصح حمل احدهما على الاخر وهو سهل
والاوجه قول الاولين لان حنفا سيم ان ضعيف وعطف قوله ان لا تشعرا ليثبته
على ذلك صحيح وعن مجاهد لمن يتم الرضاعة برفع يتم وهو على التشبيه ايضا ذكره
السيرافي قال وبعضهم اقول اجاز بعض النحويين في الذي ان يكون
مع الفعل الواقع بعده بمنزلة المصدر كما في قولهم انت فينا الذي توغين اي انت

فينا وعنيك فمبتدا ثان وفينا خبر المبتدا الثاني والمجموع خبر المبتدا الاول فان قلت لم
لا يجوز ان تكون الذي موصولا لما بعده صلته والتقدير انت الذي توغين فينا قلت
لما فيه من وجوه من الفساد الاول تذكير الذي لانه خبر انت ح فيلزم تانيثه الثاني خلو
الصلة عن العايد والاعتذار عن هذه محال لما لك تقديم فينا لانه يمنع تقديم ما في حيز
الصلة على الموصول وقوله وخضتم كالذي خاضوا محمول عنده على قولهم قالوا التقدير
وخضتم كخوضهم وهولاء يجيزون ان يقال الذي يضرب زيدا قايما لان التقدير ضربك
زيدا قايما فان قلت الذي عندهم حرف ام اسم قلت قال المولف هولاء وان نسب
اليهم ما نقل عنهم لعلهم ما جعلوا الذي من حروف المصدر بل جعلوه اسما مكنيا به عن المصدر
مقدرا في صلته ضميره والتقدير كالذي خاضوه اي الخوض الذي خاضوه وهذا مثل ما حكي
من مذهب الاخفش في ما فلا يلزم ان يكون الذي عندهم حرفا والباقي ظاهر والمراد
بالغاء الموصول جعله زايدا وتقدير البيت اذا قعقعوا حلق الباب تقعقعوا على ان الاول
محذوف للتعظيم قال ومنها حروف التخصيص اقول التخصيص الحث
على الشي يقال حضضته على فعله والاسم الحضيضى وانما كان لهذه الحروف صدر الكلام
لانها تدل على قسم من اقسامه وانما تلزم الفعل لان التخضيض والتوبيخ لا يتصور ان الا
في الافعال والتحضيض معناه في المستقبل والتوبيخ في الماضي والمراد بالاخيرين لولا ولوما
ومثال لولا لامتناع الثاني لوجود الاول قول عمر رضي الله عنه لولا علي لهلك عمر واي لولا علي
موجود يعني امتنع هلاك عمر لوجود علي قاله لما تم برجم مجنونة زنت فرده علي رضي الله عنه وقال
اما تذكر يا امير المومنين ان النبي عليه السلام قال رفع القلم عن ثلثة الحديث قال
ومنها قد اقول قد لتقريب الماضي من الحال فلذلك اذا قلت قد قام زيد كان معناه
ان قيامه قريب من وقت اخبارك بخلاف قولك قام زيد ولذلك صح وقوع الماضي حالا
اذا كان معه قد وقول المقيم قد قامت الصلوة معناه قيامها من الوقت الحاضر قريب
وهو من باب قامت السوق اذا نفقت فيها الامتعة على اهل الرغبات فالمقيم ينادي
على ما اشتمل عليه الجماعة في الصلوة من الثواب ترغيبا فيه وتحذيرا من فواته كما يفعله
المنادي بالمتاع في السوق وقد يشبه له قرب قيامها على المتاهبين لها وليس القيام
بمعنى قيام المصلي على سبيل المبالغة كما يقال لبيك قايم ذكره صاحب المفصل وانما كان
للتقليل في المضارع لان التعريب والتقليل متقاربان اذ في التقريب تقليل
المسافة ومعنى قولك ان الكذوب قد يصدق وقد يصدق الكذوب اي يقع الصدق
منه على سبيل الندرة ونحوه ان الجواد قد يعثر ومثال الفصل بين قد والفعل
بالقسم قد والله احسنت والمحسن كثرة استعمال القسم ولذلك فصلوا به بين المبتدا
والخبر في قولك زيد والله محيل وجواز السكوت على قد كما في لما مشروط بالقرينة
الحالية لما وعندك والمقالية وقد سبق لما ولما سال قد ازف الترحل غير ان ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت فحذف الفعل لدلالة ما تقدم عليه والبيت

للنابغة وازف بمعنى قرب قال ومنها حرف الاستفهام اقول المراد بكون
الهمزة ام تصرفا انها تقع في مواضع لا تقع فيها هل منها ام المتصلة فانها تعادل ام دون
هل تقال ازيد عندك ام عمرو ولا يقال هل زيد عندك ام عمرو ... ام هذه تطلب
تعيين احد المستويين بعد العلم بثبوت اصل النسبة فيقال فيما هل ... لطلب اصل
النسبة ومنها تقديم ما اصله التاخير فانه يقال ازيدا ضربت ولا يقال اهل زيدا ضربت
لان التقديم يستدعي وقوع العلم باصل النسبة بخلاف هل ... ومنها الحروف
العاطفة فانها تقع بعد الهمزة ولا تقع بعد هل قال الله تعالى افمن كان على بينة او كلما
عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وقال الله تعالى ام اذا ما وقع امنتم به آلان ... الهمزة في
الاصل بمعنى قد فرعى ذلك قال وحذف اقول يجوز حذف همزة الاستفهام
اذا كان في اللفظ ما يدل عليها ومثاله قول عمر بن ابي ربيعة هواها ما ادري وانى
لحاسب بسبع رمين الجمر ام بثمان اي ابسبع دل عليه قوله الهمزة ولم يرد المنقطعة
لان المعنى لا ادري ايهما كان منهما وقيله بدا لي منها معصم يوم جمرت وكف خضيب
زينت ببنان فلما التقينا بالثنية سلمت ونازعني البغل اللعين عنانى وقوله
جمرت اي القت الجمار قال وتستعمل اقول هذه الاحكام ثابتة
بالاستقراء ومثال الامر اسلمتم اي اسلموا ومثال الاستبطاء الم يان للذين امنوا ان تخشع
قلوبهم ومثال التخصيص الا تقاتلون ومثال التقرير اولم يروا ومثال التسوية
انذرتهم ام لم تنذرهم ومثال التعجب الم تر الى ربك كيف مد الظل ومثال النفي الم يجدك
يتيما فانه بمعنى وجدك ... انتم ... وهو توبيخ والم نهلك الاولين وهو وعيد وتعبدون
ما تنحتون وهو نفي قال ومنها اقول معنى كونهما للاستقبال انهما يجعلان
الفعل المضارع خالصا للاستقبال ويزيلان عنه الشياع والتنفيس اي التاخير
في سوف اشد واختلف فيهما فذهب البصريون الا انهما اصلان ولم يتحد معناهما
معنا ... وذهب الكوفيون الى ان السين اصله سوف حذف منه الواو والفاء وهو
على خلاف الاصل والتسويف ماخوذ من سوف كالتامين ماخوذ من آمين
يقال سوفت اي اطلت الميعاد قال ومنها لو اقول لو كلمة موضوعة
للشرط في الماضي اي لتعليق ما امتنع بامتناع غيره فمعنا قولك لو جئتني لاكرمتك
ان المجي والاكرام ممتنعان ومعترف امتناع المجي امتناع الاكرام لان نفي اللازم
يوجب نفي الملزوم وهذا الاتنافي كون عدم المجي علة لعدم الاكرام وبهذا ظهر الوهن
من قول النحاة وارباب المعقول لان النحاة يقولون معنى قولك لو جئتني لاكرمتك
امتنع الاكرام لامتناع المجي وارباب المعقول يقولون المراد بالملازمة دفع اللازم
لينتج دفع الملزوم فانه عقيم واذا عرفت هذا فنقول ما ذكرناه من المعنى
هو الاصل لو وقد يستعمل للجهاد بناط الاول بالثاني على سبيل التقدير بدون
ان يكون الثاني منفيا لكن مثل ذلك انما ياتي عند قيام القراين الدالة على ثبوت
الثاني

كقول عمر ... نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وتقديره انه لو كان لو فيه على اصله لزم
ثبوت الخوف والعصيان وهو غير مقصود لانه للمدح ولا مدح في العصيان فالمعنى ان
العصيان منتف على تقدير الخوف وعدمه اي هو لا يعصي على تقدير عدم الخوف
فكيف على تقدير الخوف وعليه قوله تعالى ولو ان ما في الارض الاية اي لا تنفد كلمات الله
على تقدير كون الاشجار اقلاما فكيف على تقدير عدم كونها اشجارا وهو ظاهر ومثال الخبر
المنفي لولا زيد قائم ... امتناعه امكان ان يكون على تقدير نقيضه وهو الفعل اذ يصح
ان يقال لو ان زيدا قائم والجواز في كلامين لعدم الامكان وقد ذهب الفراء ان لو يجوز
ان يكون بمعنى ان في المستقبل فتقول لو يضرب اضرب هذا جائز عنده قال
ومنها اما اقول اما كلمة موضوعة للتفصيل فاذا ادعي ... اشياء شخص كون
يقول زيد عالم شجاع كريم واردت تفصيل ما ادعاه فانك تقول في جوابه اما عالم
شجاع فمسلم واما كريم ففيه نظر وفيها معنى الشرط يدل على ذلك دخول الفاء في جوابها
وذلك انك اذا قلت اما زيد فمنطلق كان معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق واصل
هذه الفاء ان تدخل على المبتدا كما في قولك ان تحسن الي فانت مجاز بذلك فلما حذف
الفعل الذي يقتضيه معنى الشرط ... الفاء الى الجزء الاخير ليكون الجزء الاول
من الفعل المحذوف وقوله ولها خاصية اشارة الى خاصية لاما اي غير موجودة في
غيرها وتحريره ان يقال اعلم ان ما لكسر لقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فلا يصح
ان يقال زيدا ان عمرا ضارب لانهم اذا كانوا ممنوعين تقديم المعمول ان عليها
فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع هذا اذا لم يوجد في الكلام اما فاما اذا وجد
فلا يخلو اما ان يكون الاسم الواقع بعدها مما يصح نصبه بمعنى الفعل كالظرف او يكون
غيره فالاول نحو اما اليوم فاني خارج والثاني اما زيدا فان عمرا ضارب فان كان الاول فهو
جائز عند سيبويه وغيره كالخليل ومن تابعهم للتوسع في الظروف وان كان الثاني
فهو ممتنع عند اكثر النحويين وجائز عند ابي العباس المبرد وهذا منقول عن سيبويه
ايضا وعلى هذا لا اما خاصية في تصحيح التقديم لما يمتنع تقدمه عند المبرد وسيبويه
على العمل المذكور وهو المراد بقوله خاصية الى اخره قال الفاضل قوله اجازة غيره يقتضي
ان تكون هذه الصورة جائزة عند سيبويه وليس كذلك لانه ذكر بعضهم ان هذه
الصورة ممتنعة ما في حيز ان يمتنع تقدمه عليها وايضا قوله فاجازها تصريح بان
سيبويه يجيز تقديم ما ليس بظرف بل هو هنا على ان وليس كذلك فانه صرح
في المفتاح في شرح ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فهو
غير جائز عند جميع النحويين الا ابا العباس فانه اجاز نصب زيد واقول الاول
غير وارد لان قوله غيره لا عموم له وقد صح القول به عن الخليل ومن تابعه كما نقله
السكاكي في المفتاح وذلك يكفي لتصحيح اللفظ والثاني مدفوع بان سيبويه يجوز ان
يكون عنه في المسئلة روايتان احدهما توافق قول ابي العباس المبرد ويشعر به قول

المولف في العنوان لانه لما قال جعل ابو العباس لاما خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقدمه
قال وقد نقل بعض المتاخرين عن سيبويه هكذا قال ومنها حرفا التفسير
اقول البيت معناه ظاهر واظن انه قدم في الكتاب شرحه وما يعلم ...
بان المفسر صريح القول لان الجملة الواقعة بعده يقع مفعولا له بخلاف ما في معناه كناديت
واوحي وامرو واشباهه فلا يحتاج صريح القول الى التفسير فان قلت فقد وقع في قوله
فقد وقع في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله قلت لم قلتم انه مفسر
للقول بل لا يجوز ان يكون في تفسير للامر كما في قولك امرت زيدا ان قم قال
ومنها كلا اقول هو ظاهر غني عن الشرح قال ومنها لام التعريف
اقول واللامات التي هي من الحروف غير العاملة كثيرة منها لام التعريف
نحو الرجل وهي وحدها حرف التعريف عند سيبويه والهمزة قبلها همزة وصل
مجلوبة للابتداء بها كهمزة اسم وقال الخليل حرف التعريف ال كهل وبل وانما استمر
بها التخفيف للكثرة واهل اليمن يجعلون اللام ميما فيقولون في الرجل امرجل وقال
قائلهم ذاك خليلي وذو يعاتبني يرمي ورائي بامسهم وامسلمه ويروى ان النمر بن تولب
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليس من امبر امصيام في امسفر يريد ليس
من البر الصيام في السفر ويقال ان النمر لم يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم الا هذا الحديث
ومنها لام جواب القسم في نحو قولك والله لافعلن ويلزم مع المضارع النون المؤكدة كما في
هذا المثال ومع الماضي قد نحو قولك والله لقد خرج زيد وهذا امر معلوم بالاستقراء وانما
خلا عن قوله تعالى ولسوف يعطيك عن النون لان ... نابت منابه لكونها للاستقبال
وقد تحذف قد قال امرؤ القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا وما ان من حديث
والتقدير لقد ناموا قوله لها اي لاجلها وقوله لناموا الرقباء وما بانية وان زائدة قوله من حديث
اي من ذي حديث قوله صال اي شاب ويلهم من صلب الكلام اصليه اي سوابقه قوله طرفت
الجبية وحلفت بالله لقد نام الرقباء انعسا من الاسار وقوله فاجر يروى بدله صادق
والمعنى عليهما ظاهر فان قلت ما الدليل على كون قد مقدرة فيه قلت لما علم بالا
ستقراء قد ملفوظة في اكثر الصور كما في قوله تعالى تالله لقد اثرك الله علينا ونظيره ودل
الدليل على التزامهم اياها ويلزم جواب القسم فيه مشابهة الجزاء من جهة احتياج
كل واحد من القسم والشرط الى جواب ولذلك سمي الفقهاء التعليق على شرط يمينا
ومعظم ما ذكره محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الايمان التعليق على الشروط
نحو ان دخلت الدار فانت طالق ونحوه واصل الجزاء لا يكون ماضيا محضا فالتزموا
قد لتقريب من الحال حكموا اذا لم يكن قد ملفوظة بكونها مقدرة كما في الماضي المثبت اذا
وقع حالا وفي بعض الشروح المفصل ان هذه اللام اصلها الابتداء فان صح هذا كان
كان دليلا اخر على التزام قد لان لام الابتداء لا يدخل على الماضي المحض فلا بد من تقريبه من
الحال وهو قد ومنها اللام الموطئة للقسم وهي التي يتقدمها القسم اما لفظا نحو قولك والله لئن

نهما
... او ... اخرجوا
لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا انما سميت موطئة للقسم لانه توذن بالجواب له لا
للشرط فكانها توطئة لذكر الجواب وبعضهم سماها لام الشرط لدخولها على الشرط وهذه
اللام ليست لام جواب القسم بان يكون الجواب للشرط ومجموع الشرط والجزاء جواب
القسم اذ لو كان كذلك لجاز جزم الفعل الثاني في نحو قولك لئن اكرمتني اكرمك والتالي
باطل والمقدم مثله الملازمة فلما مر واما بطلان التالي فلاجماع النحاة على ان الفعل الثاني
واجب الرفع فان قلت ما جواب الشرط على ان كل فات الشرط من حيث اللفظ
ملغى ومن حيث المعنى جواب القسم لما سبق في بابه ومنها اللام جواب لو ولولا في قوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا وقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان
الا قليلا ودخولها للتوكيد ارتباط الجملة الثانية بالاولى ويجوز حذفها كقوله تعالى
لو نشاء جعلناه اجاجا ويجوز حذف الجواب اصلا كقولك لو كان لي مال وتسكت
اي لانفقت قال الله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال المراد والله اعلم لكان هذا القران
ومنها لام الابتداء وهي لام مفتوحة تدخل الاسم نحو قوله تعالى لانتم اشد رهبة والفعل
المضارع لتشبهه بالاسم نحو قوله تعالى ان ربك ليحكم بينهم اي ان ربك لحاكم وفائدة
هذه اللام توكيد مضمون الجملة وهي اكثر اللامات تصرفا وانما لم تدخل على الماضي
لان اصلها ان تدخل المبتدا فيجوز دخولها عليه وعلى ما شابهه وعلى الماضي لا يشابهه
ودليل الكوفيين في منع لزيد السوف يفعل ان اللام للحال وسوف للاستقبال
فلا يجتمعان والجواب ان اللام تجردت بمعنى التوكيد فان قلت كيف يمكن
الكوفيين من منعه وقد ورد في كتاب الله تعالى لسوف اخرج حيا ولسوف يعطيك
ربك فترضى قلت وهم يجعلون اللام في الايتين لام جواب القسم ولذلك
ساغ التمثيل المذكور فيما سبق لكونه على مذهبهم والباقي واضح وقد مر في الكتاب
والشهرية المشبهة ومنها لام الفارقة بين ان المخففة والنافية كما في الاية اي انه والضمير
للشان وما زائدة او موصولة وهي مع صلتها مفعول اي ان الشان كل نفس
للذي عليها حافظ ويسمى هذه اللام لام الفصل ايضا وهي لازمة لخبر ان اذا خففت
ومنها تاء التانيث الساكنة اقول الا ذهبها نحو ضربت وبعت ولا عن اخراج
للمتحركة نحو قائمة وقاعدة لانها من الحروف غير العاملة ايضا فان قلت
هي من حروف المباني لا الحروف المعاني قلت لا نسلم ان المتحركة ليست
من حروف المعاني لانها للدلالة على ان الموصول مونث كما ان الساكنة للدلالة ان ما اسند
اليه الفعل مونث فلا فرق بينهما في الدلالة على تانيث المنسوب اليه اذن لجعل
الساكنة من حروف المعاني وعدم جعل المتحركة منها تحكم بارد قال ومنها
التنوين اقول انما كان حق التنوين السكون لان السكون اصل المبنيات ويترك
الاصل للضرورة وهي التقاء الساكنين وعلة الاختيار الكسر انه الاصل في تحريك

السّاكن وعلّة الضم الاتباع كما في قوله تعالى وقالوا ادخلوها وقراءة احلنا سه بلا تنوين قراءة لابي
عمرو وكذا ذكره بعض شراح المفصل وعليه قرأ من قرأ وقالت اليهود عزير ابن الله بلا تنوين
على وجه وفيه بحث مستقصى اعلم في المعاني وعن ابن جني كثر حذف التنوين عند ملاقاته الساكن
حتى كاد يجعل قياسا وقراءة ولا الليل سابق النهار بنصب النهار ذكرنا وان انشاء التنوين
محمول عليه قال ومنها المؤكدة اقول يدخل في قول المؤلف منها المشددة والمخففة
لان المشددة وان كانت نونين في الحقيقة فهي في الصورة نون واحدة ولذا قال النون
المشددة على ان معناها نونين اي كررت والاصل المخففة لانها مفردة والمفرد
قبل المركب قال ومنها هاء السكت اقول فائدة دخول هذه الهاء حفظ
الحركة البنائية لكونها غير عارضة لحركة المعرب وانما حفظ غير العارضة لانها بمنزلة حروف
الكلمة وانما اختصت بالوقف لان الحركة عند التوقف تزول وعند الوصل تثبت فلا
يحتاج الى الحافظ انما هو في الوقف لكون الوقف على الساكن وبقي الحركة محفوظة في
الغالب نحو ضربه ... بل لاجل لا يلحقها بعد الهاء ثم لن حركتها غير اعرابية فلو كان
المتحرك بحركة اصلية او غير عارضة لحجبت القصور واقول على لن نعتذر
عنه بان للحركة العارضة شبه حركة الاعراب فتكون الاحتراز عن حركة الاعراب
والاعلى حكم شابهها لان حكم المثلين واحد والمثال يؤيد الى ان المقصود حركة
الاصلية هذا من الانصاف ان يقال السوال اقوى من الاعتذار وانما سميت هذه
الهاء هاء السكت لانها تسكت عليها قوله وقيل لم ابله جواب سوال توجيه
السوال لم لم ابل اصله ابالي مضارع المبالات بحذف الياء للجزم فكان القياس
ان يبقى اللام مكسورة لكنهم جعلوا الياء نسيا منسيا بحذف كسرة اللام فالتقى ساكنان
فحذفوا الالف فبقي لم ابل فكان مقتضى ما ذكرتم لئلا يلحقه هاء السكت لانكم قلتم
يلحق المتحرك لا الساكن لكنهم الحقوها وقالوا لم ابله فبطل ما ذكرتم وتوجيه الجواب ان
سكون اللام لما كان على خلاف الاصل فكانها متحركة فلذلك الحق بها الهاء ونظيره
في التقدير اسقاط الاول من ... على قول من يقول اصله يا لم لان اللام وان كان
متحركا لكنه في الاصل ساكن لان اصله ... اصله لئلا تلتقي بحذف الالف
لالتقاء الساكنين ... وهذا وجه المناسبة وانما وجب تسكين هذه الهاء لانها للوقف
فلا تكون الا ساكنة والبيت الاول لعروة بن حزام وبعده اذا اتى قرنته بما شاء من الشعير
والحشيش والماء وقوله مرحباه بضم الهاء وكسرها اما الضم فلانه بمنزلة عصاه ورحاه
واما الكسر فلان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وعفراء اسم امراة هي محبوبته ويروى
بالمد والقصر ... وكان من قصته ... ومن قصته كان عقله
... لان عروة كان يحب عفراء فقال يا رب يا رب باه اياك اسئل عفراء
يا ربا ... قبل الاجل فان عفراء من الدنيا الامل ... خرج فلقي حمارا فقال هذا حمار عفراء

عفراء فقال يا مرحباه بحمار عفراء فرح بحمارها لغاية المحبة فاحمد له الشعير والحشيش والماء
ونظيره في المعنى قول الاخر احب لحبها السودان حتى احب لحبها سود الكلاب والبيت الاخر
لكلب لغيره ... اذا ... قرنته للسانية الناجية اسم معشوقته والسانية الناضحة التي تسقى بها
الماء من البقر وانما تعشق بالبقر لانها على خلاف العاشر ... واستعمال الفصحاء قال ومنها الكشكشة
بكافش وشينين معجمتين لبني تميم وهي الحاقهم كاف المؤنث في الوقف شينا كقولهم اكرمتكش ومررت
بكش في الوصل ومررت بك وبعضهم يبدل الكاف شينا فيقول عليش في عليك وفي مثل منش
ومنه يجري الوصل فيه مجرى الوقف قال مجنون فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق
منش دقيق وفي بعض شروح المفصل في قوله تعالى قد جعل ربك تحتك سريا قد جعل ربش تحتش
سريا وانما سميت هذه اللغة اعني الحاق الشين بالكاف الكشكشة لاجتماع الكاف والشين فيها وانما كرر
الكافان في لفظ الكشكشة لحكاية الكسرة لكون الكاف للمؤنث ومنهم من يفتحها على حد قولهم في التعبير
عن بسم الله بالبسملة بفتح الباء والكسكسة بكافين وسينين ... لبكر بن وائل وهي لغة بني تميم
الا ان بكرا يبدلون بالسين المهملة والتميميون بالشين المعجمة لا فرق الا ان ذلك ... وجه التسمية في الكشكشة
على وجهها في التسمية قال ومنها اقول اعلم انه ليس شيء من مدة الانكار ومدة التذكر فصيحا
والاولى اعني مدة الانكار مثالها قولك لمن قال قدم زيد ازيدنيه فالنون هو التنوين والياء للانكار والهاء
للسكت وهي خارجة عن الضابط الذي ذكرنا في لحوق هاء السكت فهو موضع نظر ولها احتمالين
الاول انكار ان يكون الامر على ما ذكر المخاطب اي انعتقد قدومه وليس الواقع كذلك والثاني انكار
ان يكون الامر على خلاف ما ذكره المخاطب اي انخبر عن قدومه ولا اشك فيه لان من شانه القدوم والعارف
من الحنث الغريبة فمثال الاول ان يقول الرجل الضعيف غلبت الامير فتقول الاميراه ومثال الثاني
ان يقول الرجل الضعيف غلبني الامير فتقول الاميروه هكذا ذكره النحويون وفيه نظر لان الانكار
انما نشأ من الهمزة لكونها للاستفهام ووجوب حملها على ... وكذا الغير هو الانكار ههنا
بمعونة قرينة الحال فلا يكون المدة للانكار ... سهل والثاني اعني مدة التذكر مثالها قول من يريد
ان يقول قال زيد فقال فنسي لفظة زيد فمد فتحة اللام ويقول قالا وقالا ... انه يتذكر به حتى يتذكر
المنسي او حتى يفتح عليه غيره ليعلم انه لم يرد قطع كلامه وكل واحد من مدتي الانكار والتذكر يتبع
ما قبلها في الحركة ان كان متحركا ويكون ياء ان كان ما قبله ساكنا لانه يكسر ذلك الساكن فمثال هذا
عمرو عمروه ان رايت عمارا عماراه وفي مررت بحزام حزاميه وفي قدم زيد ازيدنيه وقد
مع مد الانكار فقال ازيدا انيه بالتنوين وان يحرك والمد على هذا التقدير لا يكون الا يا
لانه يلتقي ساكنان فيكسر الاول فيلزم ان يكون المد يا ومد الانكار مخصوصة بحال الوقف ومد
التذكر بالدرج لانها للتذكر قال واما الاسم اقول قدم المصدر لانه اقوى الاسماء المتصلة
بالافعال لانه جزء مدلول الفعل ولذلك يعمل غير معتمد والتعريف ظاهر وجه كونه تعريفا بالاخفى
لان كون الفعل مشتقا من المصدر لا يعقل الا بعد معرفة المصدر الذي هو مشتق منه اذ الا
شتقاق نسبي وهذا التعريف مبني على مذهب البصريين وهو ان الفعل مشتق من المصدر والكوفيين
على ان الامر بالعكس والاشتغال بترجيح احد المذهبين على الاخر وظيفة علم الاشتقاق فليس بعليل

فركه بالشهرة بني وهو اعني المصدر من مجرد الثلاثي يجي على صيغ كثيرة ولكثرتها لحقها الثلاثي
ولكثرة دورانها على الالسنة ولكثرتها لا يمكن ضبطها ويجب ان يقتصر على السماع وما
ذكره سيبويه منها يرتقي الى اثنين وثلاثين بناء وتعدادها وظيفة علم الصرف ولذلك
لم يتعرض المؤلف لها ونحن ايضا لا نتعرض ومصدر غير الثلاثي قياسي يكون مضبوطا فيها نحو
وهي ان يكون مصدر افعل افعالا ومصدر استفعل استفعالا واستقصاؤه ايضا وظيفة
علم الصرف فلذلك ترك ذكره قال ويعمل عمل فعله اقول المصدر اما ان يكون مفعولا
مطلقا او لا يكون فان لم يكن يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غيره من الحال
والاستقبال وانما لم يقل ماضيا كان او مستقبلا كما قال الزمخشري في المفصل لئلا يخرج المصدر
بمعنى الحال فان قلت المصدر انما يعمل لكونه في تاويل ان مع الفعل وان للاستقبال فكيف يكون
المصدر بمعنى الحال عاملا قلت اجاب عنه صاحب المقتصد بان المصدر اذا كان بمعنى الحال يكون
في تاويل ما المصدرية والفعل فلذلك يعمل قوله الا انه لا اضمار فيه معناه ان المصدر كالفعل في العمل
الا في امر واحد وهو ان الفعل يكون فاعله مضمرا والمصدر لا يضمر فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في
المثنى والمجموع قياسا على اضماره في الواحد ولو اضمر في المثنى والمجموع لزم اجتماع التثنيتين في التثنية
واجتماع الجمعين في الجمع او ترجيح ما بالغير على ما بالذات وكل واحد من الامرين مستقبح انما قلنا انه
احد الامرين لانه لان الفاعل لذاته يقتضي التثنية والجمع فحينئذ يثنى المصدر ويجمع لانه اما ان
يثنى الفاعل ويجمع او لا فان كان الاول فيلزم الامر الاول وان كان الثاني فيلزم الامر الثاني فان قلت
تعالى رجل عدل ففيه ضمير قلت لكونه بمعنى العادل وكلامنا ليس فيه ولا يلزم ذكر فاعل المصدر
وان كان له في الحقيقة فاعل بخلاف فاعل الفعل فانه لا بد من ذكره اما لفظا او اضمارا لانه احد جزئي
الجملة فلا بد منه بخلاف المصدر فانه ليس مع فاعله جملة قال ويجوز اقول يجوز اضافة
المصدر الى الفاعل كعجبني دق القصار الثوب ويجوز اضافته الى المفعول سواء كان ذلك المفعول
منصوبا في المعنى اي لم يقم مقام الفاعل او مرفوعا اي اقيم مقام الفاعل فالاول كعجبني دق الثوب
القصار والثاني كعجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بناء للمجهول وحمل قول الشاعر
والمماطلة على محل قوله الافلاس لانه مفعول به للمخافة وقيل قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا
وحمل قوله المظلوم بالرفع على محل قوله المعقب لانه فاعل القول طلب على ان المعقب معناه المتردد
في طلب حقه للتقاضي لدينه من مديونه وهو للبيد واوله حتى تهجر بالرواح وهاجها بطلب
حار ادنانا وقوله تهجر اي سار بالهاجرة وروي وهاجه اي هاج الحار والفاعل ضمير يعود
الى المصدر كعجبوا وانما قل اعمال المصدر مع اللام لان عمله لكونه في تاويل ان مع الفعل ومع وجود
اللام يمتنع هذا التاويل ومثاله ما انشد سيبويه ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي
الاجل يصف المهجو بالجبن وانه يعتقد ان فراره يؤخر اجله فان قلت التعليل
المذكور يقتضي ان لا يعمل ذو اللام قلت انما عمل مع القلة لان ذا اللام مفيد لمعنى يفيده ان
والفعل وان لم يكن ... مانع فلكون المعنى عليه عمل ولوجود المانع قل وهو مثال تقدم شيء مما
في حيز المصدر عليه نحو كلا عجبني زيد ... ضرب على عدم جواز ما ذكر وصلة المصدر ما يتعلق به

ولا يتقدم

ولا يتقدم منصوب به اي منصوب المصدر على مرفوعه الذي هو مرفوع مقدرا او ظاهرا فالاعمال كعجبت
من ضربك انا فلا يقال عجبت من ضربك انا ومن ضرب اياك انا الثاني هو المختار والمانع لجواز تقديم المنصوب
فيه لعدم لزوم المجرور المؤكد وانما قلنا ان الثاني هو المختار لان الاصل انفصال المفعول عن الفاعل
قال وان كان مفعولا مطلقا اقول هو الشق الثاني من الترديد المذكور ومثاله ضربت ضربا
زيدا او سقيا زيدا وهو قسمان الاول ان لا يكون المفعول المطلق بدلا عن الفعل كالمثال الاول والثاني
ان يكون كالمثال الثاني وحكمها ظاهر قال ومنه اسم الفاعل اقول قوله اشتق لمن قام به
الفعل احتراز عن اسم المفعول والزمان والمكان وقوله بمعنى الحدوث احتراز عن الصفة المشبهة لانها
بمعنى الثبوت وسيجي بحثها ولا يرد عليه اسم التفضيل اذ ليس اشتقاقه لمن قام به الفعل اذ لو كان
اشتقاقه لمن قام به الفعل لكان الاعلم صادقا على العالم وليس كذلك وهذا التعريف جيد وكذلك
تعريف الزمخشري في المفصل وهو قوله هو ما يجري على يفعل من فعله فانه ليس بجيد لوجهين الاول انه
اراد جريان اسم الفاعل للفعل من فعله موافقته له في المعنى خرج اسم الفاعل للمضي وان اراد موافقته
له في حركاته وسكناته خرج نحو ضارب وضرب الثاني ان اسم الزمان والمكان كمجلس يدخل في تعريفه
وهو باطل وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وانما سمي به لكون الثلاثي اكثر
او سمي به لكون من قام به الفعل فاعلا لغة او اصطلاحا فالاول خصوصا بالثاني ... لكل واحد مثال
هكذا ... فاعل اصطلاحا وصيغته من غير الثلاثي المجرد ليس على فاعل بل على صيغة المضارع بميم
مضمومة وكسر ما قبل الاخر نحو مكرم ومدحرج ومستخرج قال ويعمل عمل فعله اقول
انما قال من فعله لئلا يظن انه اذا كان مثلا يعمل عمل يخرج وهو باطل لان يخرج لا ينصب مفعولا به وذاهب
لا ينصبه ومثال المفرد زيد ضارب عمرا غدا ومثال المثنى الزيدان ضاربان عمرا غدا ومثال جمع
التصحيح الزيدون ضاربون عمرا غدا ومثال جمع المكسر الزيدون ضروب عمرا غدا ومثال المظهر كل
واحد منها ومثال المضمر انا زيدا ضاربه اي ضارب زيدا ضاربه على طريقة الاضمار على شريطة
التفسير ومثال المقدم كل واحد منها ومثال المؤخر زيد عمرا مكرم ثم ان لعمل اسم الفاعل شرطين
اولهما احد الامرين وهو ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وثانيهما احد الامور الثلاثة وهو الاعتماد
على صاحبه اي على ما يجري عليه من المبتدا والموصوف وذي الحال فالاول نحو زيد ضارب عمرا والثاني
نحو جاء رجل ضارب عمرا والثالث نحو جاء زيد راكبا فرسا باعتبار الحكاية او على الهمزة نحو اقائم الزيدان
او على ما النافية نحو ما قائم الزيدان وشان الشرطين موقوف على مقدمة وهي ان اسم الفاعل ان لا
يعمل لكونه اسما لكنه انما عمل لمشابهته الفعل واذا عرفت المقدمة فنقول شرط الاول لانه لو انتفى
بطلت المشابهة اللفظية اعني الزنة لان ضاربا ليس كضرب في الزنة فان قلت ابنية المبالغة
يعمل مع فقد المشابهة اللفظية قلت ما فيها من المبالغة يقوم مقام المشابهة اللفظية
واشترط الاعتماد لان الفرع يكون منحطا من الاصل فلم يعمل عند عدم الاعتماد للانحطاط وعمل
عند الاعتماد لحصول نوع من القوة من الاعتماد فان قلت ان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي واريد
ذكر مفعوله فما وجه ذكره والنصب غير جائز قلت اختلف فيه فذهب الكسائي الى النصب
لعدم كون معنى الحال او الاستقبال شرطا عنده فالجواب على مذهبه ظاهر وذهب الباقون الى ترجيح
ذكر الاضافة وهي تكون معنوية لان شرط اللفظية ان يكون المضاف اليه معمولا واذا كان اسم بمعنى

بمعنى المضي لا يكون عاملا عندهم فلا تكون الاضافة لفظية فيكون معنوية للاجماع على الانفصال فان قلت
هب ان طريق ذكر المفعول الاضافة فما الطريق في ذكر مفعول ثان ان كان الفعل متعديا الى مفعولين قلت
طريقه ان ينصب المفعول الثاني بفعل مقدر لامتناع الاضافة الى المفعولين مثاله زيد معطي علام
درهما فان قلت قولكم لا يعمل اسم الفاعل بمعنى المضي منقوض بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
لانه بمعنى المضي وقد عمل قلت هو على ارادة حكاية الحال الماضية وكانه بمعنى الحال باعتبار الحكاية فان
قلت قولكم اسم الفاعل بمعنى المضي منقوض بقولنا الضارب زيدا امس لانه بمعنى المضي وقد عمل قلت
اسم الفاعل الواقع صلة للموصول على الخصوص ماول بالفعل فيكون تقديره الضارب الذي ضرب ولا يبعد
ان الفعل يعمل سواء كان ماضيا او مستقبلا فعمل اسم الفاعل في هذا الموضع وان كان بمعنى المضي فهو
مستثنى عن القاعدة السابقة ثم فرع على هذا الحكم الاول انه يمتنع تقديم معمول اسم الفاعل الواقع صلة
فلا يقال عمرا الضارب وانما كان هذا فرعا للحكم السابق لانها في حيز الموصول لا يتقدم عليه فان قلت
ما ذكرتم منقوض بقوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين لان فيه متعلق بالزاهدين وقدم عليه قلت فيه قولان
وعلى كل قول يسقط النقض اما تقرير القولين فهو ان [illegible] ان اللام في قوله الزاهدين ليست بمعنى الذي
بل هي لام التعريف في مثل الرجل والفرس وثانيهما ان فيه متعلق بفعل محذوف دل عليه قوله الزاهدين والتقدير
كانوا زاهدين فيه من الزاهدين بحرف فيه وهذه الدلالة من الزاهدين عليه واما سقوط النقض على القول
الاول فلان الكلام في اسم الفاعل الواقع صلة للام وتقديم فيه على القول الاول ليس من تقديم معمول اسم الفاعل
الواقع صلة للام في شيء واما سقوطه على القول الثاني فظاهر لعدم التقديم اصلا واختار المصنف القول
وعلل بان الاول يقتضي تقديم صلة المجرور على الجار وهو باطل الثاني انه يجوز حذف نون التثنية والجمع
من غير اضافة كقول الشاعر الحافظوا عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وانما كان هذا
فرعا للحكم السابق لان حذف نون الذين هو المعهود كما في قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا اي كالذين على
وجه وذلك لاستطالة الموصول بصلته فلو لم يكن ما يحذف منه موصولا لما جاز حذف النون منه فان قلت
لو صح ما ذكرتم لما جاز الحذف في غير الموصول وليس كذلك لوقوعه في مصرع كقراءة من قرأ والمقيمي
الصلوة بالنصب قلت اجاز عند المولف بان بعض القراء لا يعرج عليها اي لا معول عليها وقد
عرفت ان في حكم ما جاء من اسم الفاعل للمبالغة كفعال ومفعال وفعول حكمه اي حكم اسم الفاعل في
العمل في هذه الصيغ تعمل اعمالها كسائر اسماء الفاعلين يقال زيد ضراب عمرا وعمرو منحار بوائكها
وخالد ضروب راس اعدائه قال [illegible] ومنه اسم المفعول اقول [illegible] هذا ظهر معناه لمن
حقق مباحث الفاعل فلا فائدة مجردة في تعيينه قال [illegible] ومنه الصفة المشبهة اقول
قوله لازم للتنبيه على ان الصفة المشبهة لا تشتق من المتعدي كما ان اسم المفعول لا يشتق من اللازم
فان الفاضل احترز به عن المتعدي وفيه نظر لان المشتق من المتعدي اما اسم فاعل او اسم مفعول
وكل واحد منهما يعني الحدوث فيكون قوله يعني الثبوت مخرجا له فلا يكون حاجة الى الاحتراز عن
المتعدي بقوله لازم ومعنى الثبوت في الصفة المشبهة ان قولك زيد حسن ليس معناه انه حصل
حسنه بعد ان لم يكن او انه سيحصل كما في قولك زيد ضارب فان معناه ان زيدا صار ضاربا
بعد ان لم يكن او سيصير ضاربا ولذلك استقبح ان يقال زيد حسن امس قبيح الآن ولا
يستقبح زيد ضارب امس غير ضارب الآن ومنه يعلم الفرق بين قولك مريض ومارض [illegible]

وما ثبت وضيق وضائق فاليوم وضائق به صدرا ذكر وضع الصفة المشبهة لكثرة لانها سماعية
كلوم وقذر وصعب ونظائرها والبحث عنها وظيفة علم الصرف في شبهها باسم الفاعل
من حيث انها تثنى وتجمع يقال حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما يقال ضارب
ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات وهذه المشابهة الموجبة لعمل الصفة ومنها مشابهة
من جهة الحمل لوقوع كل واحد منهما كالضارب صفة للموصوف كقولك جاءني رجل ضارب ورجل
حسن وكصحة دخول اللام في كل واحد منهما كالضارب والحسن وكون كل واحد منهما مما يصح جمعه جمع التصحيح
وجمع المكسر كضاربين وضراب وحسنين وحسنات [illegible] وهي اما ان تكون باللام اقول
اراد تقسيم مسائل الصفة المشبهة وهي ثمانية عشر وطريقه ان يقال الصفة المشبهة اما ان تكون
باللام واما ان تكون مجردة عنها فهذان اثنان وكل منهما كانت معمولها اما مضافا او باللام او مجردا
عن الاضافة واللام وهذه ثلثة فيضرب الاثنين في الثلثة فيحصل ستة وعلى كل تقدير المعمول اما
مرفوع او منصوب او مجرور وهذه ثلثة فيضرب الستة في الثلثة فيحصل ثمانية عشر وهي هذه الحسن
الوجه برفع الوجه والحسن الوجه بنصبه والحسن الوجه بجره والحسن وجهه برفع وجهه والحسن
وجهه بنصبه والحسن وجهه بجره والحسن وجه برفع وجه والحسن وجها بنصبه والحسن وجه
بجره وحسن الوجه برفع الوجه وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره وحسن وجهه برفع
وجهه وحسن وجهه بنصبه وحسن وجهه بجره وحسن وجه برفع وجه وحسن وجها بنصبه
وحسن وجه بجره وهذه هي التي اشار اليها بقوله فهذه اثنا عشر ثلثة في ثلثة لان الاثنين مفرد ثلاثة
والمجموع في ثلثة ووجه اعراب المعمول فيها انما كان مرفوعا فارتفاعه بالفاعلية وما كان
منصوبا ان كان نكرة فانتصابه على التمييز اجماعا فان كان معرفة فانتصابه على التشبيه بالمفعول عند
من لا يجوز كون التمييز معرفة واما من يجوز فانتصابه على التمييز ايضا عنده وما كان مجرورا فالجر
بالاضافة يعني الكلام في وجه تشبيه المنصوب بالمفعول فنقول اذا قلت زيد الحسن وجهه مثلا
لم [illegible] وجهه فاعلا للصفة المشبهة لانه منصوب بل فاعله الضمير العائد الى زيد واذا لا بد من
ذكر الوجه اذ لو لم يذكر لكان الحسن ثابتا لزيد وهو لوجهه [illegible] نصب لكونه كالمعمول من حيث
انه شيء لا بد منه و[illegible] يذكر بعد الفاعل وهذا شان المفاعل فيكون شبيها بها وهو المقتضي لنصبه
قال [illegible] من التاسعة عشر اقول [illegible] اراد ان يذكر احكام المسائل المذكورة من الامتناع
والجواز والحسن والقبح فيقول المسئلة التي يكون الصفة باللام والمعمول مضافا الى الضمير
والصفة مضافة الى ذلك المعمول فيها كقولك الحسن وجهه بالجر ممتنع لعدم حصول الخفة والمسئلة
التي يكون المضاف اليه فيها مجردة عن اللام وعن الاضافة والقسمان الباقيان بحالهما كقولك الحسن
وجه بالجر ممتنع ايضا خلافا للفراء لنا ان الاضافة فيها اضافة المعرفة الى النكرة وهي غير معهودة
وان كانت لفظية لانها وان لم تكن مؤدية الى تخصيص المعرف لكنها عكس المعهود الشائع الذائع
في اللغة احتج الفراء بانه في معنى الحسن الوجه وهو جائز اجماعا فكذا المتنازع وانما قلنا انه في
معناه لانه لا يلتبس المراد بقوله وجه وحده الموصوف بالحسن والمسئلة التي يكون المضاف فيها
مجردا عن اللام والمضاف اليه مضافا كقولك حسن وجهه بالجر اختلف فيها فجوزها سيبويه
ومنعها غيره واستشهد سيبويه بقول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما

فان قوله جونتا مصطلاهما يعود الضمير المثنى الى الجارتين نظير قولك مررت برجل حسن وجهه
بالاضافة واجاب عنه غيره بانا لا نسلم عود الضمير المثنى الى الجارتين لجواز ان يكون عائدا الى الاعالي لان
لان معناه التثنية لكل جارة اعلى فكانه مثل الاعليين وعلى هذا التقدير لا يكون جائز فيه لكونه نظير قولك
امراة حسنة العينين [illegible] يعود الضمير الى العينين لا الى الموصوف الحسن [illegible] والضمير
في ربعيهما يعود الى الدمنتين لذكرها في البيت السابق وجارتا صفا فاعل اقامت والصفا الجبل وجارتاه
حجران يجعلان تحت القدر وهما الاثفيتان يوضعان [illegible] القدر الى الجبل يقوم الجبل مقام
الحجر الثالث فيكون الحجران جارتي الجبل ومعنى وصفهما بالجون السواد انما احرقتهما النار والمصطلى
موضع ايقاد النار والمسئلة التي فيها ضمير واحد من المسائل الباقية وهي خمسة عشر فوق المسئلة التي فيها ضميران
من تلك المسائل في الحسن لان الضمير في الاول بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان والمسئلة التي فيها ضميران
يوجد فيه الزائد على قدر الحاجة والتي لا ضمير فيها قبيح لفوات قدر الحاجة فيها واما لا يوجد الضمير فيها اي
في الصفة اذا رفعت بها الظاهر كقولك زيد حسن وجهه بالرفع لانه يمتنع ان يكون لفعل واحد فاعلان فلولا
ما يشابهه ومثال اسم الفاعل غير المتعدي قولك جاءني رجل خارج الغلام ويجري فيها الوجوه الثمانية عشر
ومثال اسم المفعول غير المتعدي الى المفعول الثاني جاءني رجل مضروب الغلام ويجري فيه تلك الوجوه ايضا
ومثال المنسوب جاءني رجل تميمي الاب ويجري فيه الوجوه ايضا لان المنسوب في اخره ياء مشددة دالة
على انتساب الموصوف المجرد عنها في حكم المشتق ولذا استعمل التميمي في قولك زيد تميمي على الضمير قال
ومنه اسم التفضيل اقول [illegible] في التعريف نظر لانه يدخل فيه بعض اسماء الفاعلين كالزائد والفاضل
والراجح ونحوها والمثل اعني صغراها شراها من قول امراة [illegible] ثم تحولت الى القبيلة بعد زمان وكان
لها ثلث بنات فقالت الكبرى [illegible] فكذبتها امها ثم قالت الوسطى [illegible] فكذبتها ايضا ثم قالت
الصغرى [illegible] وصرخت وتعلقت بها فقالت الام صغراها شراها والشاهد ان الشرى [illegible]
شر فهو مستعمل على الاصل وانما [illegible] والاول لانه من المزيد فيه ولذا افلس وابن المذلق رجل
كان يعامله بالفلوس بدل الدراهم كان فقيرا قال الشاعر فانك اذ ترجو تميما ونفعها كراجي الندى
والعرف عند المذلق والمذلق ابوه وهو كان كابيه في الفقر واما اشد احمق لانه من العيوب وهبنقة لقب
يزيد بن ثروان القيسي [illegible] والودعات ويحكى من حمقه انه كان تطوق بقلادة من ودع وعظام
وخزف فسئل عنه فقال لئلا اضل فتحولت بقلادته ليلا فاصبح وقال يا اخي انت انا فمن انا ويحكى
ايضا انه ضل بعيره فجعل ينادي من وجد بعيري فهو له فقيل له فلم تنادي قال لان فيه حلاوة الوجدان
وابيض في البيض [illegible] لا يكون الا بمعنى ذي البياض [illegible] قال
والاكثر اقول [illegible] الاكثر ان يكون اسم التفضيل للفاعل وهو القياس لانه لو صيغ لواحد من الفاعل
والمفعول لزم الالتباس ولو صيغ للمفعول دون الفاعل [illegible] ولان الفاعل هو المقصود
بالنسبة والمفعول فضلة فما هو المقصود اولى بالصوغ له ولان الفعل يقوم بالفاعل لا بالمفعول والامثلة
الواردة على خلاف القياس [illegible] ذات النحيين لانه للتفضيل في المشغولية واصله
امراة من تيم كانت تبيع سمنا [illegible] خوات بن جبير الانصاري ففتح النحيين وذاق
ثم ناولها [illegible] الاخرى [illegible] رجليها ففعل ما فعل وهي لا تقدر على
الدفع [illegible] فهو مزهو اي متكبر ومتعجب [illegible]

يزهو اي تكبر فهو على القياس ومنها اشام من البسوس [illegible] والبسوس كانت امراة
وقع بسببها وقعة عظيمة في العرب وكانت تغلب وبكر تقتلان بسببها اربعين سنة وتسمى
تلك الحرب حرب البسوس ومنها قولهم فلان [illegible] وفلان اعذر منه ومنها قولهم فلان ملوم وفلان
الوم منه ومنها قولهم فلان مشهور وفلان اشهر منه ومنها قولهم فلان مسرور بكذا وفلان اسر به منه
ومنها قولهم [illegible] وانت احمد منه [illegible]
اقول [illegible]
[illegible]
فعل والغرض [illegible] الالفاظ لا افعل لها قال [illegible] مع من اقول لا يجوز ان يقال زيد
الافضل من عمرو [illegible] فان قلت لو صح ما ذكرتم لما [illegible]
[illegible] قال الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر قلت [illegible]
لان المعنى لست بالاكثر وانت منهم كما يقال انت الاعلم وانت من بني تميم خاطب به علقمة بن علاثة
وفضل عامر بن الطفيل عليه وهما جميعا من عامر قوله حصى اي عددا [illegible] قول الاخر
[illegible]
عنه فانه قليل قال [illegible] والتعريف باللام اقول [illegible] اذا لم يوجد في الكلام من فلا بد ان يكون
اسم التفضيل معرفة اما باللام كقولك زيد الافضل واما بالاضافة كقولك زيد افضل القوم لانه
لولا ذلك لم يعلم المفضل عليه فلا بد من احد الامور اما اللام او من او الاضافة فاذا كان الاستعمال بمن
استوى المذكر والمؤنث والاثنان والجمع يقال زيد افضل من عمرو والهند افضل من دعد والزيدان افضل
من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندان افضل من دعد والهندات افضل من دعد لانه كالفعل
يستوي فيه الكل واذا كان الاستعمال باللام وجبت المطابقة يقال زيد الافضل والزيدان الافضلان
والزيدون الافضلون [illegible] والهندان الفضليان والهندات الفضليات لانه بعد عن شبه الفعل
لوجود اللام التي هي من خواص الاسماء وحقه وجوب المطابقة كسائر الصفات واذا كان الاستعمال بالاضافة
جاز الامران اي المطابقة وتركها لانه اشبه الذي [illegible] ذكر المفضل عليه وبعد شبهه عن الفعل باللام فعمل
فيه بالامرين [illegible] من لفظا وارادة تقديرا [illegible] والتزم جواب سؤال
وهو ان يقال اخر اسم التفضيل وليس استعماله مع اللام ولا مع الاضافة وهو مفارق لمن لانه يقال مررت
بزيد وبرجل اخر فبطل ما ذكرتم وتوجيه الجواب ان الاصل انه معه [illegible] من محذوف منه حذفا
ملتزما لكثرة الاستعمال ولذلك لم [illegible] لانه يقال رجل اخر ورجلان اخران وامراة
اخرى ونساء اخر فانه لولا التزام الحذف لكون كالمستعمل بمن لا يستوي فيه المذكر والمؤنث والاثنان
والجمع لما عرفت من وجوب المساواة [illegible] واعلم ان كون اخر اسم التفضيل
انما هو باعتبار معناه الاصلي لانه في الاصل بمعنى الاكثر تاخرا ولكثرة ما يستعمل لاحد الشيئين كما يقال مررت
بزيد ورجل اخر [illegible] بعض النحويين عدم الاستواء فيه بهذا المعنى لانه ضعف معنى التفضيل
وهو ايضا حسن في قوله [illegible] دنيا [illegible] الى جواب سؤال اخر وهو ان يقال دنيا اسم التفضيل لانه تانيث
ادنى وكذا جلى لانه تانيث الاجل وقد استعملتا بغير شيء من الامور المذكورة قال الشاعر يوم ترى النفوس
ما اعدت في سعي دنيا طال ما قدمت وقال الاخر وهو ابو الغول الطهوي وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما
سراة كرام الناس فادعينا

ووجه الجواب ان هذين الفعلين غلبا على شيئين مخصوصين فالحقا بالاسماء التي لا تتصرف فيها فاستعملا
مجردين عن كل واحد من الامور الثلثة اما الاول فقد غلب على هذه الوادي واما الثاني فقد غلب على الحرب
ماقيل ولا يعمل اسم التفضيل انما لم ينصب اسم التفضيل المفعول به لان الاسماء العاملة انما تعمل
باعتبار انها افعال بمعناها وليس لاسم التفضيل فعل بمعناه في الزيادة فلم يعمل ووجه ورود واليت
والآية ظاهر ووجه الدفع ان المفعول منصوب بفعل مقدر مدلول عليه باسم التفضيل والسرفي
البيت يضرب القوانس وفي الآية يعلم من يضل سبيله والجملة استئناف على سبيل التعديد والقوانس
جمع قونس وهو اعلى البيضة من الحديد وايضا عطف على قوله فيما ذكر من الفرس اذا يرفع اسم التفضيل
مثل قولنا زيد افضل من عمرو فان في افضل ضميرا يعود الى زيد وينصب عنه التمييز كقولك زيد احسن
وجها ولا يرفع المظهر الا اذا استثناه فلا يقال مررت برجل اكرم منه ابوه بنصب الكرم بل الرفع
واجب ليكون رفع ابوه بالابتداء والكرم الموفوع خبره لان لا امالي لاسم التفضيل جهتين احدهما جهة
المعنى وباعتبارها يحصل له المشابهة بالفعل لتضمن معناه معنى الفعل وجهة اللفظ وباعتبارها
لا يحصل له المشابهة بالفعل لعدم الموافقة من جهة الاستعمال باللام والاضافة فلا جرى الجهتين عمل
احد العملين بالجهة الاخرى ولم يعمل العمل الاخر وجه الاختصاص لان الاصل عدم العمل في الاسماء والعمل في المظهر
لظهوره اقوى فهو بالمنع اولى والمستثنى مثله الكحل وضابطها ان يكون اسم التفضيل كاحسن في المثال
المذكور جاريا على غير من هو له لكونه جاريا على رجل لانه صفة له وهو غير من الاحسن صفة له في الحقيقة
لانه صفة للكحل لا للرجل لكن منها متعلق ويكون مع ذلك الغير اعني متعلق ما جرى عليه وهو الكحل مفضلا
ومفضلا عليه لكن من جهتين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجل واما
كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى عليه وهو عين زيد لان المقصود ان كون الكحل في عين الرجل احسن من
الكحل في عين زيد غير ثابت ويكون منفيا وهو ظاهر في المثال والسبب في العمل في المظهر في هذه الصورة
امران الاول لزوم الفصل عند حصول القيود المذكورة بجري مجرى الفعل لانه بمعنى التركيب ما رايت
رجلا حسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد القيود فانه يطلب نفي المماثلة
بمعنى كون الكحل في عين زيد راجحا وهو المقصود مطلب ترتيب الاستعمال بعد المقصود وهكذا
ذكره الثاني في الثاني انه لو رفع احسن لزم الفصل بينه وبين صلته وهو منه باجنبي وهو الكحل هو غير جائز
والعبارة ان المذكور تان في المتن اداء المعنى ظاهرتان وتقدير العبارة الاولى منهما ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد لان المقصود ترجيح الكحل على نفسه باعتبارين يحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه وقد روي قوله عليه السلام ما من ايام احب الى الله الصوم فيها من عشر ذي الحجة
بنصب احب وهو على هذه الرواية مثل العبارة الثانية والعبارة الثالثة نظيرها قول سحيم
وهو من ابيات الكتاب مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تائة واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه قدم المفضل عليه وهو وادي السباع
على اسم التفضيل وهو اقل من غير ذكر من في قوله كوادي السباع معمول بان يقول ادى وجمله
جملة ظرفية حال عن وادي السباع ووادي مفعول اول لقوله ارى واقل صفة له واديا وركبا فاعل
اقل وتائة اي توقفا تمييز من اقل واخوف عطف على اقل وساريا منصوب بانه حال عن ضمير
اخوف وعشر يحيى سرى فيكون نصبه واقعا موقع المصدر ذكره شارح الكافية في

اقول من الاسم العامل اسماء الافعال فانها تعمل عمل مسمياتها سواء كان المسمى امرا او خبرا
والامر اما ان يكون متعديا او لا والمثل اسماء الافعال التي مسمياتها امر هي من قوله رويد الى قوله
هيهات امثلة الامر اللازم ورويد له استعمالات احدها ان يكون بمعنى امهل وهو على هذا الاستعمال
اسم فعل والثاني ان يكون صفة كقولك لمن يعالج شيئا رويدا اي علاجا رويدا والثالث ان يكون
حالا كقولك ساروا رويدا اي متمهلين والرابع ان يكون مصدرا مضافا كقولك رويد زيد اي ارواد
وهو على المعاني الثلاثة الاخيرة ليس من اسماء الافعال ويلزم رويد لفظ الواحد فيقال يا زيد رويد
ويا زيدان رويد ويا زيدون رويد فعلم بل يراد به قرب وهات بمعنى احضر من الاحضار وهات بمعنى
خذ وفيها اي في لفظ ها لغات نحو ها يا زيد وهاك بالجمع بين الكاف والهمزة وها وكرام وهاء كهف
ولها استعمالات لانها تتصرف مع المخاطب في احواله فيقال ها كما هاكم وهلم هاء اهاا الى الاخر وفي
حيهل لغات حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف وحيهل بالسكون وحيهل بتسكين الهاء وفتح اللام وقوله بله فانما
كان اسما ترك لانها كان بمعنى المصدر نحو بله زيد اي ترك زيد وليس اسم فعل وقرقار بمعناه قرقر اي رعد
الصوت يقال للسحاب قرقار وعرعار ومعناه عرعر اي العب العرعرة وهي لعبة مخصوصة للصبيان
قال في الصحاح الصبي اذا لم يجد احدا يرفع صوته ويقول عرعار فاذا سمعوا خرجوا اليه ولعبوا وعليك زيدا
معناه الزمه وكذا عليك بزيد وعلي زيدا اي قربه مني ودونك عمرا اي خذه وعندك كذا اي الزمه وحاذرك
اي احذره وكذا حذارك وصه اي اسكت ومه اي الكف وايه اي حدث وامين اي استجب وهلم اي اقبل وابا
مرع للاحتراز عن هلم المذكور سابقا وهيهات بمعنى بعد ومما لغات هيهات بكسر التاء وهي قراءة ابي جعفر المدني
وهيهات بضم التاء وهي قراءة الزهري وقد ينون على اللغات الثلاث فالضم مع التنوين قراءة ابي حيوة والكسر
مع التنوين قراءة عيسى بن عمران والفتح مع التنوين قراءة الاعرج وشتان زيد وعمرو معناه افترقا وعلة اما
الاصمعي البيت ان فاعل شتان يجب ان يكون متعددا وما مفرد ومنهم من اجاز بان التقدير لشتان ما
بين اليزيدين ولا يمكن ان يجعل ما موصول لانه لا يستقيم شتان فاعل وسرعان ذا اهالة معناه سرع واهالة
تمييز وهو الودك المذاب قال في الصحاح اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء واخذ تسيل من انفها رغامها
يسيل من انفها ظنه ودكا فقال الاعرابي سمنت الشاة فقالت امه ذلك فضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل
وقته وسيبويه في الضوء ايضا في انتصاب التمييز تقول لكرم زيد رجلا ووشكان بمعناه وشكا اي سرع
وفي اسماء الافعال من المبالغة ما ليس في مسمياتها قال في الضوء فهيهات وان فسر ببعد فان فيه زيادة
معنى ليست في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد مع الاشعار بانه يظهر اعتقاده فيه واستبعاده
له وكانه بمنزله ان يقال بعد جدا او ما ابعده وليس في بعد هذا الاشعار فاحفظ وعملها انوي
اختلف النحويون في تقديم معمولات اسماء الافعال عليها فمنعه البصريون وجوزه الكوفيون استدل الكوفيون
بالوقوع في الاية وكلام الفصحاء اما الاية فقوله كتاب الله عليكم فان عليكم اسم فعل بمعنى الزموا قدم معموله
عليه والتقدير الزموا كتاب الله واما كلام الفصحاء فهو قول الشاعر يا ايها المائح دلوي دونكا
اي وجدت الناس يحمدونكا يثنون خيرا ويمجدونكا فان قوله دلوي مفعول دونكا قدم عليه اي خذ
دلوي واجاب المصنف عن الاول بان انتصاب كتاب الله ليس بعليكم وانما هو منصوب بالمصدر المؤكد لنفسه
لانه قوله حرمت عليكم امهاتكم فيه دليل على ان ذكره مكتوب عليهم وكانه قال كتب الله عليكم كتابا فحذف الفعل وقدم
المصدر واضيف الى الفاعل كقوله سنة الله اي سن الله سنة وعن الثاني بان دلوي اما مرفوع بانه خبر مبتدا

محذوف اى هذا دلوى دونك اى خذه واما منصوب بفعل مقدر لدلالة دونك عليه اى خذ دلوى دونك الماتح
الذى يقول البنون قبلا الدلو اذا امتلأت ماؤها قال المرزوقى فى شرح الحماسة مر انسان بأنسان على شفير
بئر فرماه فيها وقال يا ايها الماتح النعت قال ذهب بعضهم الى ان الجار والمضاف اليه هو المضاف لنيابته
عن الجر ذهب آخرون الى ان العمل للحرف المقدر على المذهب الاول يكون الاسم المضاف من افراد
الاسم العامل بلا كلام ذكره المؤلف ويتفرع يقول فمن اذا العامل على المذهب الثانى ليس الاسم ووجه القول
الاول بان اضمار الجار قليل فلا يصار اليه بلا ضرورة وايضا لو قدر الجار لوجب ان لا يحذف التنوين
المضاف لان المقدر كالمذكور وايضا المضاف اليه من المضاف كالتنوين من المنون ولهذا لا يجتمعان فكما
لا يجوز ان يفصل بين المنون والتنوين فاصل ملفوظ او مقدر وجب ان لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه بملفوظ والمقدر وايضا لو قدر اللام فى غلام زيد مثلا كان غلام نكرة لان المعنى لا يختلف بالظهور
والتقدير ووجه القول الثانى بان الجر على الجار شايعا ذايعا فالحمل عليه اولى فيكون الجار بابا واحدا والاول
اجود قال ومنه الاسم التام المبهم اقول الاسم التام المبهم ينصب التمييز على ما سلف فيكون من الاسم
العامل بلا كلام ذكره قال وجاء اقول فى مهما اقوال لم يشر المصنف الى الاولها اولها ان اصلها ماما
فالاول متضمن لمعنى الشرط والثانية مزيدة للتوكيد معنى العموم كانى عشر من ادوات الشرط فقلبت الالف الوسطى
هاء لئلا يتلاقى اللفظان ح حسن واجود تعيين الاول بالغلب لكونها اولى به من الثانية لانها اسم والثانية حرف
والتغيير بالاسماء اولى منه بالحروف لانه يتصرف وليست الحروف مما يتصرف وهذا مذهب الخليل وعليه
اكثر النحويين واجازه المؤلف والثانى ان مه بمعنى اكفف ضم اليها ما الشرطية فدلت بها تفعل افعل فكأنك
قلت اكفف عما تزعم انك لا تقدر على ما افعل ما تفعل افعل والثالث انها اسم موضوع على هذه الصيغة غير
مركب ولا مغير وهذا قول حسن لان التركيب ليس بأصل فى الكلم فالحمل على غيره اولى ما وجد عنه مندوحة
واما كان من البيت للظرف لان الفعل الواقع بعده تسلط على معموله فلا يتسلط عليه فتسلط على المفعول به
لانه لا يتعدى الا الى احد قوله مهما تصبه اى الناقة والبارق هى السحاب ذى البرق ويشيم من شمت البرق
اى نظرت الى سحابته اين يمطر اى عطشت الناقة فتنظر الى السحاب فى الجهات للمطر واول تداوى بيت كل
ماء فهى صادية قوله واى بمعنى اى ان كل واحد منها اسم مبهم متضمن يكون استفهاميا وجزائيا وموصولا
وموصوفا والمقصود هنا اى الجزائى مثاله قوله ايهم يأتنى اكرمه ومثال ما اضيف الى الظرف اى كان
تجلس فيه اجلس واى يوم تخرج من البلد اخرج ومثال اذما للمجازاة قول الشاعر اذ ما دخلت على الرسول
فقلت له حقا عليك اذا اطمأن المجلس ومثال حيثما للمجازاة قوله ثم حيثما كنتم فولوا وجوهكم ومثال استعمال
متى بلاما قول الشاعر متى تأتنا ومثال استعمال انى بلاما انى تصرف بنا الغواة تجدنا نصرف
العيس نحوها للتلاق ومثال ان فى الجزاء قول لبيد فاصبحت انى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك
شاجر قوله تأتها اى تأتى الواقعة العظيمة المذكورة ومركباها قدامها وخلفها والشاجر المائل
والمناسبة بين اذا والشرط ان اذا ملزوم للتعيين لكونه لتعيين الوقت والاسم المتضمن للشرط ملزوم للابهام
نحو ما تصنع اصنع ومن يضرب اضرب واما تجلس اجلس وتنافى اللوازم ملزوم لتنافى الملزومات فلا تجزم
الجزم به هكذا ذكره قال وأما العامل المعنوى فاقول العامل المعنوى صنفان لانه اما ملحق الفعل
او غير معناه الصنف معنى الفعل وهو يجب ان يكون ماخوذا من غير الفعل لانه لو كان ماخوذا من الفعل
كان العامل الفعل لكونه اولى بالعمل فيكون العامل لفظيا هذا خلف واما يؤخذ معنى الفعل من غير الفعل

ليكون ذلك الغير دالا على الفعل مثل دلالة الظرف على معنى الكون والحصول ودلالة كان على التشبيه
وليت على التمنى وغير ذلك وهذا الصنف يتنوع الى نوعين لان الماخوذ منه اما ظرف او غير ظرف الاول
يكون ظرفا والعامل المعنوى الذى يؤخذ منه يعمل الرفع وفى كونه مشروطا بشروط او غير مشروط
به مذاهب الاول مذهب سيبويه ويتحرر ان الواقع بعد الظرف اما ان يكون حدثا لفظا نحو قولك
اليوم الخروج او يكون حدثا تقديرا كقوله ومن اياته ان تقوم السماء والارض بامره
اذ هو تقدير الحوادث اى ومن اياته قيام السماء والارض بامره او لا يكون الواقع بعده حدثا نحو
عندى مال فان لم يكن حدثا لا لفظا ولا تقديرا فالمعنى الماخوذ يعمل فى الاسم الواقع بعد الظرف بشرط
اعتماد ذلك الظرف على ما يشترط اعتماد الصفة عليه من المبتدأ والموصوف وذى الحال والهمزة او
ما او على الموصول مثال الاعتماد الاعتماد على المبتدأ نحو قولك زيد فى الدار ابوه ومثال الاعتماد على
ذى الحال او الهمزة او ما نحو قولك جاء زيد فى الدار ابوه ومثال الاعتماد على الهمزة نحو قولك افى الدار زيد ومثال
الاعتماد على ما نحو قولك ما فى الدار زيد ومثال الاعتماد على الموصول نحو قولك الذى فى الدار ابوه وهمس افراد المصنف
الموصول بالذكر يعلم ان الموصول لا يدخل تحت قول ما يشترط اعتماد الصفة عليه ومنه يعلم فساد ما ذهب
اليه الفاضل فى تفسير ما يعتمد عليه اسم الفاعل حاضر لانه فسر ما يعتمد عليه الصفة بالمبتدأ والموصوف وذى الحال
والموصول ونحن لم نذكر الموصول وانما ذكرناه ثمة ارشادا الى حكمة ذلك فتامل فيه وتذكر ما سلفناه انفا
لم يعمل اعتمادا اسم الفاعل عليه لان الاعتماد ليس مخصوصا باسم الفاعل بل هو شرط فى اسم المفعول والصفة المشبهة
وان كان حدثا لفظا او تقديرا يعمل العامل من غير شرط الاعتماد هذا تحرير مذهب سيبويه ووجهه انه لو لم
يعتمد على ما ذكر لما جاز فى الدار زيد لكونه اضمارا قبل الذكر وهو جائز اتفاقا فوجب الاعتماد والعمل
فاذا كان حدثا لان الحدث لكونه جزء الفعل اعون على تقدير الفعل فلا يحتاج الى الاعتماد والثانى مذهب
الخليل ويتحرر ان الاعتماد شرط مطلقا اى سواء كان الاسم الواقع بعده حدثا لفظا او تقديرا او غير حدث
ووجهه ان العامل لكونه ماخوذا من غيره ضعيف يتقوى عند الاعتماد فيعمل فى القوى ولا يعمل فى الضعيف
كالصفات العاملة ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم حدثا او غير حدث لان هذا الدليل لا يفرق والثالث
مذهب الاخفش وهو ان الاعتماد ليس بشرط فى شىء من الاقسام اى لا فى الحدث اللفظى ولا فى الحدث التقديرى
ولا فى غيرها وهو معنى قوله ومن غير شرط الاعتماد مطلقا عند الاخفش ووجهه ان الظرف منزل منزلة الفعل
فلا يشترط فيه الاعتماد كالفعل والثانى ان يكون الماخوذ منه غير ظرف بل يكون ظرفا لفظا اخر دالا
على معنى الفعل كهذا الدال على معنى انبه واشير وكان الدال على معنى اشبه وليت الدال على معنى
اتمنى ولعل الدال على معنى اترجى وغيرها مما دل على معنى الفعل والعامل المعنوى الذى يؤخذ من هذا النوع
لا يعمل الا فى اشياء معدودة وهى الحال نحو قوله هذا بعلى شيخا والظرف نحو قولك هذا فى الدار زيد
اى الذى اشار اليه فى الدار زيد والمفعول معه على قول من لا يجعل الواو عاملة نحو حسبك وزيدا درهم اى يكفيك
واما على قول من يجعلها عاملة فالعامل غيره لفظى لا معنوى والمفعول المطلق مثل قولك له على الف درهم
عرفا ونحو قولك مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فمن يجعل العامل فيها المعنى الماخوذ من له على الف درهم
ومن فاذا له صوت اما من يجعل العامل فيها محذوفا وهو اعترف ويصوت وعليه الاكثر فلا يكون العامل عنده
معنويا والصنف الثانى ما ليس بمعنى الفعل وهو اثنان عند سيبويه وما بعده وثلاثة عند الاخفش واتباعه

قال احدها الابتدا اقول اختلف النحاة في رافع المبتدا والخبر على اقوال الاول قول سيبويه واكثر البصريين
وهو ان رافعهما الابتدا وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية التي هي كان وان واخواتها ونظايرها في الاسناد
وانما قيدنا بقولنا للاسناد لان الاسم لو تجرد عن العوامل لا للاسناد لم يكن مبتدا ولا خبرا بل كان من الالفاظ
التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا
المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد الثاني الى الاول استحقا لتجردهما للاسناد
عن كل التعلق والتشابه للمعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه او
جزءا اول من الكلام والثاني لكونه جزءا اخر فاوجب هذا المعنى لهما الرفع من بين ساير وجوه الاعراب والعامل
معنوي هاهنا ينوب المعنى المشبه والمعنى الذي نحن بصدده بهذه المشابهة فوجب ان يكون عاملا هذا راي الجمهور
وابطله ابن كيسان بان العوامل اللفظية عملت حال وجودها فلا تعمل حال عدمها من العوامل ما يعملها و
منها ما يرفع احدها في حال وجوده فهو حال عدمه اقوى منه حال وجوده اذ الرفع اقوى من النصب وهو
في حال الوجود اقوى على رفعها وان كان الرافع لهما حال عدمه ما ينصبهما حال وجوده فحال عدمه اقوى
وهو باطل بالبديهة وان كان بسقوط المجموع عاملا وجب ان يختلف حال الوجود كما يختلف العدم
والجواب ان عمل عدم ما يعمل وجوده غير ممتنع كعدم العلة المؤثر في عدم المعلول ووجوب عدم
الاختلاف حال الوجود ممنوع والقياس على حال العدم غير صحيح لانه ان اريد حال الوجود حال وجود
الجمع فهو محال وان اريد حال وجود البعض فالفرق بينه وبين اسقاط الجميع واضح وقال الكوفيون المبتدا
والخبر يترافعان فالوا لابد لكل واحد منهما من الاخر ولا ينفك كل واحد منهما عن صاحبه فيكون لكل واحد
منهما عاملا في صاحبه وجوابه واضح اذ لا يلزم من احتياج العمل ولا لكل احتياج كل واحد الفعل والفاعل الى الاخر
مع امتناع عمل الفاعل في الفعل اتفاقا وهذا القول هو القول الثاني والقول الثالث قول جماعة من البصريين
وهو ان الابتدا يرفع المبتدا وكلاهما يرفع الخبر ورد بان الابتدا لما عمل في المبتدا لاقتضائه له وجب ان
يكون الخبر اياه لهذا المعنى بعينه والقول الرابع ان الابتدا رافع المبتدا والمبتدا رافع الخبر ورد
بان كون الابتدا رافعا للمبتدا انما هو لاقتضائه له وهو مشترك بين المبتدا والخبر وكون المبتدا
رافعا للخبر انما هو لاقتضائه له وهو ايضا مشترك فيلزم الترجيح لا لمرجح فظهر ان الاظهر قول
جمهور البصريين قال والثاني اقول قد اختلف في رافع الفعل المضارع على اقوال الاول
قول سيبويه والاخفش وهو ان رافعه وقوعه بحيث يصح وقوع الاسما فيه نحو زيد يكتب فيكتب
ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع او لو قلت زيد كاتب كان اشد كلام معاملة اذن اذا كان معنوي
واليه اشار المصنف بقوله وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم عندهما اي عند سيبويه والاخفش قال
في الضوء انما وجب ان يعمل في الفعل المضارع هذا المعنى الرفع لان الفعل قام مقام الاسم ووقع
في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات وهو الرفع من الواجب ان يعلم انه ليس
من شرط وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه موقع
حيث الاسم لان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه وما يدل عليه انك تقول يقوم الزيدان
ويقوم الزيدون لا يصح وقوع اسم الفاعل هنا كقولك قام الزيدان وقام الزيدون لكونه غير معتمد
ولكنه ارتفع هاهنا لوقوعه ابتداء والابتدا من مظان صحة وقوع الاسم فان قلت فعلى هذا وجب ان

مرفوع

او تقع الماضي في نحو هم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم فيه قلت العامل انما يعمل بعد
استحقاق المحل الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فلا يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول مررت بمن قام
ابن وان كان دخل الجار لانه مبني غير مستحق للاعراب والثاني قول اكثر الكوفيين وهو ان رافعه تعريه
عن النواصب والجوازم لانه يثبت كون التجرد علة بالدوران فانه اذا انتصب المضارع اعرب لكونه مشابها
للاسم واذا تجرد يرتفع بكذا انما يشبهه ورد بان الاصل عدم دخول العوامل فكان الرفع سابقا
والتجرد فرع دخول العوامل وهذا مما اداه الى ابطال قول البصريين في عامل المبتدا والخبر ضعيف لان
المراد بالتجرد الخلو ولا يفهم وصف المولود بالتجرد عن اللباس والثالث قول الكسائي وهو ان
رافعه ما في اوله من الزوائد اي حروف المضارعة لانه كان قبل حروف المضارعة مبنيا وبعد لحوقها
صار معربا مرفوعا ولم يوجد ما يمكن احالة الاعراب عليه الا حرف المضارعة فيحال عليها وجوابه
ما هو لا نسلم انه لم يوجد ما يمكن احالة الاعراب عليه الا حروف المضارعة لانه ان اريد مطلق
مطلق الاعراب فاحالته على حروف المضارعة ممكن وان اريد الاعراب المخصوص اعني الرفع فاحالته
على التجرد ممكنة على ان ما ذكره يؤدي الى ان يكون المضارع مرفوعا منصوبا مجزوما في نحو ان يضرب
لوجود العاملين او مرفوعا دائما لاعمال العامل الاقرب وكل واحد من الامرين باطل قال
والثالث اقول اختلف في عامل الصفة فسيبويه يجعل العامل فيه لفظيا وهو العامل في
الموصوف وحجته ان الصفة والموصوف يصدقان على ذات واحدة فما هو العامل في احدهما
يكون عاملا في الاخر وايضا انهما امتزجا حتى صار الكلمة واحدة وكذا اتفقا في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والتعريف والتنكير والاعراب فوجب ان لا يختلفا في العامل والاخفش يجعله
معنويا فاذا قلت بالرجل الكريم وجاء الرجل الكريم ورايت الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده
كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى لا حظ للسان فيه فيكون العامل عنده معنويا لا
لا لفظيا وكان ابو علي الفارسي يختار مذهبه ويحتج عليه بما اشار اليه المؤلف بقوله ويحتج على صحة القول
الاول اي مذهب الاخفش وجه الاحتجاج انا نجد من الصفات المجرورة ما يحمل على لفظ المبني كالمنادى
كالمنادى والمنفي المنتصب كيا زيد الظريف بالرفع ولا رجل ظريفا بالنصب فلو كان المؤثر في التابع عين
المؤثر في المتبوع لما اختلف حكمهما لكن اختلف لان حركة المتبوع بناء وحركة التابع اعراب والدليل
على الملازمة ان العامل ان اقتضى كون الحركة اعرابا وجب كون حركة المتبوع اعرابا وان لم يقتض وجب
عدم كون حركة التابع اعرابا ويمكن ان يجاب عنه بانه يقتضي كونها اعرابا في قابل الاعراب شبه اعراب
في غير القابل لجواز الاختلاف باختلاف القابل قال القسم الرابع اقول قد مر في صدر
الكتاب انه مبني على مقدمة واربعة اقسام وقد حصل الفراغ عن المقدمة والاقسام الثلثة فلو كان
فلذلك لا شرع في القسم الرابع وهو معنى الاعراب ومقتضيه توارد المعاني المختلفة التي
هي الفاعلية والمفعولية والاضافة على الكلم بسبب التركيب اذ ما لم يوجد التركيب لم يتحقق فاعل
والمفعول والمضاف اليه وانما كان توارد ها مقتضيا للاعراب لانها تستدعي ما ينصب دليلا
على ثبوتها كانتصاب الرفع دليلا على ثبوت الفاعلية اي على كون اللفظ فاعلا او شبيها به وكانتصاب
النصب دليلا على ثبوت المفعولية اي على كون اللفظ مفعولا او شبيها به وكانتصاب

الجر دليلا على ثبوت الاضافة اي على كون اللفظ مضافا اليه والحروف بمعزل عن تواردها الفاعلية
والمفعولية والاضافة اذ لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وكذا الافعال لانها وان تواردت
عليها المعاني المختلفة ككونها حالا او استقبالا او ماضيا فهذا ذكر وقد مر في اول الكتاب ما
هو الاقرب عندنا فيه امرا ونهيا لكنها تدل على تلك المعاني بالصيغ فلم تحتج الى الاعراب فان قلت
لم يجعل الاسماء كذلك قلت لكثرتها وعدم انضباطها فتعين ان يكون محل الاعراب الاسم ولذلك
حكم النحويون له باصالة الاعراب واصول المعاني المقتضية الاعراب منحصرة في ثلثة الفاعلية والمفعولية
والاضافة والحصر فيها الاستقرائي والفاعلية مقتضية للرفع والمفعولية للنصب والاضافة للجر وللنحويين
في تعليل الاختصاص طريقان الاول طريق التناسب وتحريره ان الفاعلية لكونها منسوبة الى المؤثر
وما ضاهاه قوية والمفعولية لكونها منسوبة الى المتأثر وما شابهه ضعيفة والاضافة لكونها منسوبة
الى ما له مشابهة بالمؤثر من جهة وبالمتأثر من جهة اخرى متوسطة بين القوي والضعيف اما
جهة المؤثر فلان المضاف اليه كالمحكوم عليه من حيث المعنى اذ معنى قولك مررت بزيد زيد مجرور
به ومعنى قولك غلام زيد له غلام ولذلك لا يكون المضاف اليه الا اسما او ما هو في تقديره وقد مر في صدر
الكتاب في بعض خصائص الاسم ما يرشد الى ذلك اما جهة المشابهة بالمتأثر فلان المضاف اليه لعروض
كونه جزء الجملة شبيهة بالمفعول الذي هو متأثر فعلم ان الفاعلية قوية والمفعولية ضعيفة والاضافة متوسطة
ودلايل الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر واقعة في الاصل على هذه المراتب لان الضم اقوى الحركات
والفتح اخفها والكسر متوسط بينهما فخص الاقوى بالاقوى والاضعف بالاضعف والمتوسط بالمتوسط فان قلت
الرفع لا يجب ان يكون بالضم لكونه في المثنى بالالف وفي المجموع بالواو وكذا الكلام في النصب والجر قلت
الكلام في دلايل الاعراب بحسب الاصالة وما تغير فانما هو لعارض خارجي فلا يرد ما ذكرتم وهو معنى قوله
في الاصل قال الفاضل [illegible] توسط الاضافة الفاعل لا يكون الا واحدا والمفاعيل كثيرة والمجرور [illegible]
مجرور بالاسم ومجرور بالحرف فهو الكثير اما الفاعل واما المفعول فهو متوسط بينهما وفيه نظر لان
المطلوب التوسط بين القوي والضعيف لا بين القليل والكثير والثاني طريق التعادل وتحريره ان الفاعل
اقل والمفعول اكثر لما ذكر فالعالي اعطي الاقوى للاقل والاضعف للاكثر جبرا للقليل وحطا
للكثير ليحصل المساواة وبهذا اي باقتضاء الفاعلية للرفع والمفعولية للنصب والاضافة للجر
تبين ان الاصل المرفوع هو الفاعل لتحقق المقتضي بالحقيقة فيه وما سواه من المرفوعات ملحق
به ويسمى وجه الالحاق وتبين ايضا ان الاصل المنصوب المفعول لتحقق المقتضي بالحقيقة فيه وما
عداه من المنصوبات متفرع عليه ويسمى وجه التفرع وتبين ايضا ان الاصل المجرور المضاف اليه
اما بصريح حرف الجر نحو مال لزيد او معناه نحو مال زيد وقد نص عليه واضع الصنعة حيث قال
الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور
وما سواه فرع عليه ومراده بالمضاف اليه ما نسب اليه شيء بمعنى حرف الجر نحو مال زيد وقايل هذا
الكلام خليل بن احمد وهو المراد بواضع الصنعة اي النحو وقيل المراد بواضع الصنعة ابو الاسود
علي رضي الله عنه على ما ذكر ان بنتا لابي الاسود الدؤلي قالت يا ابت ما احسن السماء برفع احسن
فقال نجومها وظن انها ارادت الاستفهام فقالت اردت التعجب ثم قال قولي ما احسن السماء بالنصب

ثم غدا الى علي رضي الله عنه واخبره بالقصة فقال علي هو لمي لطة العجم ثم امره بوضع علم النحو واملى
عليه اقسام الكلام كله اسم وفعل وحرف وقال انح هذا ولذلك سمي العلم نحوا او ما ذكرناه اولا اقرب
اذ ليس هذا نصا على ما ذكرنا من الاصل [illegible] اراد بيان
وجه الالحاق فيقول المبتدا بالمعنى الاول هو ان يكون اسما مجردا عن العوامل اللفظية مسندا اليه
شبه الفاعل في كون كل واحد منهما مسندا اليه وبالمعنى الثاني هو ان يكون صفة واقعة بعد حرف النفي او
الف الاستفهام رافعة لظاهر شبه الفاعل ايضا لكن من وجه اخر وهو كون كل واحد منهما احد جزئي
الجملة والخبر شبه الفاعل من حيث ان كل واحد منهما جزء ثان من الجملة وخبر ان واخواتها شبه الفاعل
لشبه عامله وهو ان واخواتها بعامل الفاعل وهو الفعل والشبه بينهما من وجوه الاول ان كل واحد منها لا يدخل
الا الاسماء اذ الحروف المشبهة لا تدخل الفعل ولا الحرف كذا الفعل الثاني ان كل واحد منها ثلاثي فصاعدا مثلا
نحو ان في لفظ ضرب وكرم والرباعي نحو كأن ولكن ولعل في دحرج والثالث ان كل واحد منها مبني على الفتح
وهذه الوجوه لفظية والرابع ان هذه الحروف متضمنة لمعنى الفعل كتضمن ليت معنى اتمنى وتضمن لعل معنى ارجو
وتضمن ان معنى اكدت وهذا الوجه معنوي فان قلت اذا كان خبر هذه الحروف كالفاعل وهي كالفعل
فلم اخر خبرها عن اسمها تاخيرا لما التزم الا في غير الظرف اذ الاصل موافقة المشبه والمشبه به قلت
خولف ذلك الاصل والتزم تاخير المرفوع عن المنصوب في المشبه في غير الظرف اعلاما للفرق بين الاصل والملحق
اذ الاصل انحطاط الفرع عن الاصول فان قلت فلم لم يلتزم في الظرف نحو ان في الدار زيدا قلت
للتوسع في الظروف مع [illegible] في الظروف في اقتصر بدون التقديم لان الظرف المستقر لا يقع فاعلا اصلا
فدل الظرف بالمستقر لان اللغو قد يصير فاعلا كما في نحو لا ضرب في الدار على صيغة المجهول لانه فاعل عند بعضهم
فان قلت لم لم يجوز تقديم الخبر اذا كان فعلا [illegible] ليتوهم تحقق المخالفة بدون تقديم المنصوب لان الفعل
لا يقع فاعلا اصلا قلت لكراهة دخول هذه الحروف على الفعل في الصورة لان الفعل لا يدخل على الفعل وكذا
المشبه بالفعل وخبر لا التي لنفي الجنس شبه الفاعل لان عامله وهو لا شبيه بان وهو مشابه للفعل ومشابه
المشابه مشابه فلا مشابهة للفعل [illegible] ان لا مشابهة لان لان بينهما تقابلا لا اذ هما
للنفي والاثبات على سبيل التوكيد اي لا النفي المؤكد لكونه للاستغراق وان للاثبات المؤكد وهو ظاهر فبينهما
تماثل من وجهين الاول التقابل لان كل متقابل يسمى مقابلا لشمول صفة المقابلة لهما والثاني التوكيد ولم يجز تقديم
المرفوع فيها سواء كان ظرفا او غير ظرف انحطاطا عن [illegible] اذ الاصل حط الفروع عن الاصول واسم
ما ولا المشبهتين بليس شبه فاعل ليس لانهما يشبهانه في المعنى وهو النفي فان قلت لم لم يلتزموا تاخير
مرفوعيهما عن منصوبيهما انحطاطا للملحق عن الاصل والفرع كما ذكرتم في ان قلت لم يحتاجوا الى ذلك لعدم
[illegible] فانها نابتة معنى لفظا [illegible] واما
انتصاب الحال [illegible] لما فرغ من لواحق الفاعل شرع في لواحق المفعول فمنها الحال ولها شبه بالمفعول
بالمفاعيل عموما وبالظرف خصوصا اما الاول فلانها فضلة تم الكلام بدونها كالمفاعيل واما الثاني فلانها
مفعول فيها كالظرف اذ الفعل كما يقع في الزمان والمكان يقع في الحال كما ان معنى قولك ضرب زيدا في يوم
الجمعة ان الضرب حاصل في ذلك الزمان معنى قولك جاء زيد راكبا ان المجيء حاصل في تلك الحالة ومنها التمييز
وله شبه بالمفاعيل لوقوعه في محل موقع المفعول فان قولك طاب زيد نفسا مثل قولك ضرب زيد عمرا

ولم يظهر فيما مثل ذلك زيد ضارب عمرا ومنوان سمنا مثل هما ضاربان خالدا وعشرون درهما مثل هم ضاربون
بكرا ومثل الثلثة موضع كف سحابا مثل المحنث من ضرب زيد عمرا ووجه الشبه في الاول مجي نصبا بعد
تمام الجملة كعمرا وفي الثاني ذلك مع وجود التنوين وفي الثالث ذلك مع التمامية بالنون وكذا في الرابع وفي الخامس
بالاضافة ومنها المستثنى المنصوب ولا شبه بالمفاعيل عموما وبالمفعول معه خصوصا اما الاول فلانه فضلة
يتم الكلام بدونه كالمفاعيل واما الثاني فلانه يشبه المفعول معه في كون عمل العامل في كل واحد منهما بتوسط
الحرف اما في المستثنى المنصوب فبتوسط حرف الاستثناء واما في المفعول معه فبتوسط الواو التي هي
بمعنى مع ومنها اسم ان وخبر كان ولما شبه بالمفعول به من حيث ان عاملهما وهو ان وكان يشبهان الفعل
المتعدي في اقتضاء الشيئين فان كل واحد منهما كان يقتضي المسند والمسند اليه والفعل المتعدي يقتضي
فاعلا ومفعولا ومنها المنصوب بلا التي لنفي الجنس ولا شبه بالمفعول لان لا محمول على ان وان محمول على الفعل
والمحمول على المحمول على الشيء محمول على ذلك الشيء وليس للمضاف اليه نوع لان الاسم لا ينجر الا بالاضافة قال
واما التوابع اه اقول لما فرغ من الاصول والملحق في المعربات التي هي ما تستحق الاعراب بالاصالة اراد ان يبين
في التي تستحق الاعراب لا بالاصالة وهي التوابع ومراده ان التوابع ليست مما يحكم عليه بالملحق مطلقا بل يدخل
تحت احكام المتبوعات في الاصالة والالحاق لان العامل فيها هو العامل في المتبوعات او عمل العامل بسبب
انصبابه واحتج هذا هو مذهب البصريين وفيه مذاهب اخرى مذكورة في المطولات قال واما في
ما بني اه اقول لما ثبت ان الاصل في الاسم الاعراب كان لقائل ان يقول لم بني من الاسماء بعضها لابد له من علة
فبين علته منقول على بناء للمبني ما فقدان موجب الاعراب وهو التركيب كما في المفردات المعدودة
من غير اسناد وعقد واما مناسبة غير المتمكن مبني الماضي والامر والحرف كما في الموصولات وما اشبهها
من المبنيات وقد مر ذكر وجه المناسبة فيها بالاجمال واما المضارع اه اقول لما ذكر ان الاصل في
الفعل ان يكون مبنيا وكان مظنة ان يقال فلم اعرب من الافعال ما اعرب بين علة وخصوصه ان
معنى اعراب الفعل المعرب وهو المضارع مضارعته لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا اما المضارعة
لفظا فلانهما متوازيان في الحركة والسكون اذ ضارب فلانه حركة وسكون وحركات كما ان يضرب
واما المضارعة معنى فلو جهين الاول ان كل واحد منهما يقبل الشياع والخصوص فان ضارب مثلا شايع
يحتمل الحال والاستقبال كيضرب وضارب الان مخصوص بالحال كيضرب الان وضارب غير مخصوص بالا
ستعمال كيضرب غدا والثاني ان الاسم اذا لم يكن معه اللام كان شايعا كرجل وان كان معه اللام كان مخصوصا
كالرجل وفيه نظر لان المقصود بيان مضارعة الفعل المضارع لاسم الفاعل يعني وما ذكر في الاول على
الثاني من الوجه في كل واحد منهما يتبادر عند التجرد من القرائن المعينة للاستقبال الى الحال لكون الاستعمال
في الاستقبال مجازيا على احد الاقوال وهذا الوجه مبني على ذلك القول واما المضارعة استعمالا فلان
كل واحد منهما يقع صفة كمررت برجل يضرب وجاء رجل ضارب ولان لام الابتداء يدخل على كل واحد
منهما نحو ان زيدا ليضرب وان زيدا لضارب هكذا ذكره قال اه ان نوعه اه اقول
لما بين وجه كون المضارع معربا اراد ان يبين وجه رفعه ونصبه وجزمه فيقول اما وجه رفعه فهو وقوعه
في اقوى مراتب المضارع وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده الى الاسمية كان لان الوقوع في اقوى
المراتب يقتضي استحقاق اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع كما بينا ومثاله زيد يضرب فان يضرب في اقوى المراتب

بسم الله الرحمن الرحيم
نصر من الله وفتح قريب